

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّـة لخضر - الوادي

مديرية ما بعد التدرج والبحث
العلمي والعلاقات الخارجية

كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين



استدراكات الأئمة على العقيلة والمورد

– جمعا و دراسة –

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطّور الثالث في العلوم الإسلامية
تخصّص : التفسير وعلوم القرآن

إشراف:

إعداد الطالبة:

أ.د: كمال قدة

خبزي ناجية

الاسم واللقب	الرتب العلمية	الجامعة	الصفة
قويدر قيطون	أستاذ دكتور	حمّة لخضر الوادي	رئيسا
كمال القدة	أستاذ دكتور	حمّة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
مختار قديري	دكتور	حمّة لخضر الوادي	مناقشا
العبد حذيق	دكتور	حمّة لخضر الوادي	مناقشا
عبد الكريم مقيدش	أستاذ دكتور	الأمير عبد القادر قسنطينة	مناقشا
فتيحة فُجْد بوشعالة	أستاذ دكتور	الأمير عبد القادر قسنطينة	مناقشا

السنة الجامعية: 1445هـ – 1446هـ / 2023 – 2024م

الإهداء

إلى من غرس في قلبي وفكري حب العلم والقراءة: أبي.

إلى من أرضعتني لبان الصبر والتوكل ومراقبة الله في كل أمر: أمي.

إلى سندي ورفيق دربي: زوجي مصطفى.

إلى فلذات كبدي، وقرة عيني: أولادي إيمان، ومُحَمَّد فؤاد، وحفيدي:

أبي وسِبْطَيَّ: أويس، ونورين.

إلى ولديّ وامتداد أسرتي؛ زوج ابنتي: جمال، وزوجة ابني: لمياء.

إلى هدية والدي وعزوتي: إخوتي وأخواتي.

إلى كل مشايخي الذين تعلمت منهم، وطلبة العلم والعاملين به في كل

مكان.

أهدي هذا العمل

الشكر والعرفان

الشكر لله سبحانه أولاً وآخراً على منه وتوفيقه لإتمام هذا العمل

ثم الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور كمال قدة على إشرافه وتوجيهه وتشجيعه لي في مساري في البحث، وإلى كل من مد لي يد العون المادي أو المعنوي أخص بالذكر: الأساتذة الدكاترة: أحمد شرشال، وأبا بكر كافي، وعبد الكريم بوغزالة، وعبد القادر مهاوات.

كما أشكر الدكاترة: محمد العربي ببوش، ومختار قديري، وأبا بكر الصديق ذهبي، على ما قدموه لي من التشجيع، والتوجيه والتصويب.

والشكر موصول للدكتور ياسين باهي، والأستاذ محمد بن عبد الله البركاتي، و جزيل الشكر لزوجي مصطفى، وابنتي إيمان لما قدماه لي من تسهيلات ومشاركات في إخراج العمل على أحسن حلة.

الملخص:

الاستدراك العلمي من الأعمال الجليلة، تعمل على إثراء ونماء وكمال الدراسات بالنظر فيها تصويبا، وتعقيبا، وتداركا، زيادة، أو اختصارا وإجمالا لما طال أو تفرق منها. وكلّما كان العمل قيّما وكثرت الحاجة إليه كلما كان جديرا بالنظر والتتبع والاستدراك، ومن بين هذه الأعمال منظومتَي العقيلة للشاطبي، ومورد الظمان للخراز، فهما عمدتان لكلّ من ألف بعدهما في رسم المصاحف، وقد اعتنى بهما العلماء عناية كبيرة في كلّ مكان، وعلى مرّ الأزمان.

فما الاستدراكات على المنظومتين؟ وما أقوال العلماء في الأوجه المستدركة عليهما؟ وما مدى صحتها؟ وما المعمول به في مصاحفنا؟ وما الراجح من ذلك؟

ونظرا للحاجة إلى تحرير المسائل المهمة التي اختلف فيها علماء الرسم، وعرضها على الباحثين، ومعرفة أوجه الرسم والضبط المعمول بها في المصاحف وغير المعمول بها والمبثوثة في كتب الرسم جاء هذا البحث والذي كان عنوانه: "استدراكات الأئمة على العقيلة والمورد - جمعا ودراسة-".

وقد قسمت البحث إلى أربعة فصول: فصل عرّفت فيه بالمنظومتين، وفصل عرّفت فيه بالرسم العثماني والاستدراك، وفصلين لدراسة ما استدركه الإمام السخاوي على العقيلة، والإمامان ابن عاشر والجرجاني على المورد. منتهجة في ذلك المنهج الوصفي، والاستقرائي، والتحليلي.

وخلصت في نهاية البحث إلى نتائج من أهمّها: أنّ لاختلاف علماء الرسم في أوجه الرسم، واختلافهم في الاستدراك على المنظومتين أسبابا كثيرة منها: سعة أوجه الرسم، وكثرتها وتنوعها، وكذلك سعة اطلاع الأئمة -رحمهم الله- على أوجه الرسم، وتفوّقهم في القراءات والرسم العثماني واللغة العربية، وأنّ هناك أوجّها لم نصل لمعرفة مبعوثها في الكتب المفقودة.



Summary:

Scientific emendation is one of great works that works to enrich, grow, and enhance studies by considering them as correcting, commenting, remedying, increasing or summarizing for what was long or dispersed from them. Whenever the work is valuable and the need for it is more, it is worth considering, scrutiny and emendation. Among these works are the two poems, Al-Aqeela by Al-Shatibi, and Mawrid Al-Thamaan by Al-Kharraz, they are the pillars of everyone who wrote the Qur'an after them, and scholars have taken great care of them everywhere, and throughout time.

What are the emendations for the two poems? What do scholars say about these emendations? How true are they? What is applied in our printed copies of the Quran? What is more acceptable?

Because of the need to write down the important issues on which the scholars of writing the Quran differed; to present them to researchers; to know the modes of writing and control that are applicable in the Quran, not applicable and widespread in books on writing the Quran, I chose this research, the title of which was: "The Imams' emendations on Al-Aqeela and Al-Mawrid - Collecting and Study -".

I divided the research into four chapters: a chapter in which I introduced the two poems, a chapter in which I introduced the Uthmani writing and emendation, and two chapters to study what Imam Al-Sakhawi emended about Al-Aqila, and the two Imams Ibn Ashir and Al-Rajaji on Al-Mawrid, adopting the descriptive, inductive, and analytical approach.

At the end of the research, I concluded with results, the most important of which are: There are many reasons for the differences of the Quran writing scholars in the modes of writing, and their differences in emendation on the two poems, including: the breadth of the modes of writing, their abundance and diversity, as well as the breadth of knowledge of the imams - may God have mercy on them - on the modes of writing, and their superiority in readings and Uthmani writing. And the Arabic language, and that there are modes that we did not know that spread in the lost books.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وتفضل على البشرية بالقرآن، وتولى حفظه بنفسه من التحريف والتغيير فقال سبحانه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9] وخصّ بحفظه في الصدور والسطور عددا من عباده فقال عز من قائل: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: 32].

والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وإمام الحفاظ والمقرئين، النبي الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغر المحجلين.

أما بعد:

فإن كتاب الله هو المنهج والشرعية السمحة التي منّ الله بها علينا، تولى الله حفظه فهيئاً وسخر له من يخدمه، فعنى النبي ﷺ بكتابته وتوثيقه، ومنع الصحابة من كتابة غير القرآن، لكي لا يختلط بغيره ولزيادة الاهتمام به.

وقد عمل الصحابة من بعده على حفظه وكتابته، فكان أن جُمع القرآن في عهد النبي ﷺ مفرقا في السطور مجموعا في الصدور، وفي عهد سيدنا أبي بكر رضي الله عنه جمعا في الصحف كوثيقة أمان؛ ليكون القرآن محفوظا في مكان واحد، وذلك عندما خافوا ذهاب الأحرف بعد مقتل العديد من القراء في حروب الردة خاصة بعد حرب اليمامة مع مسيلمة الكذاب.

وفي عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه جُمع في المصاحف وأُرسل بها إلى الأمصار لتكون مرجعا يرجع إليه، بعد أن اختلف الناس وكادوا يفتنون.

ظل التابعون بمعية وإشراف من تبقى من الصحابة يعودون إلى تلك المصاحف ينسخون منها، ويُعلمون الرسم كما يُعلمون القراءات، ولقد اشتدت عناية العلماء بهذه المصاحف بعد ظهور قواعد اللغة حيث بدأ يظهر اختلاف الرسم الإملائي على رسم المصاحف، فعملوا على جمع ما خالف فيه الرسم الإملائي رسم المصحف، حفاظا على هذه المصاحف من الدخيل بظهور الرسم الإملائي عليها فظهرت لهم مؤلفات جمعت مرويات القراء المتقدمين في وصف المصاحف إلى جانب مشاهداتهم للمصاحف أيضا.

وفي عهد الإمام أبي القاسم بن فيرّه بن خلف الشاطبي ظهرت مؤلفات منها نظمه المسمى عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد؛ وهي نظم لكتاب المقنع للإمام أبي عمرو الداني، وقد حظيت هذه المنظومة بعناية كبيرة حيث كانت مصدرا للعديد من كتب الرسم التي هي عمدة في مجالها، كما اعتنى بشرحها العديد من العلماء، وتتابعَت التآليف بمرور السنين ليظهر نظم مورد الظمآن في رسم القرآن لأبي عبد الله محمد الشريشي المعروف بالخرّاز، والذي يُعدُّ إشعاعا علميا في علم رسم المصاحف وضبطها، تلقفه العلماء حفظا وشرحا، بمرور السنين أصبح هذان النظامان مصدرا لكتّاب المصاحف، ولكل متخصص في مجال القراءات.

لقد حظيت العقيلة والمورد بالقبول والاهتمام الكبيرين من قبل الأئمة، فكثر العمل عليهما من شروح وحواش، ومعارضات، وبما أنّ طبيعة العمل البشري القصور وعدم الكمال، كان للأئمة استدراقات وإضافات على العقيلة والمورد، ونظرا لما ذكرته من مكانتهما وتعلقهما بكتابة المصاحف كان من المفيد الاطلاع على هذه الاستدراقات ودراستها فما كان منها صحيحا تعيّن بيانه وإبرازه ليُعمل به، وما كان مجانباً للصواب دُفع استنادا إلى أقوال الأئمة المحققين، ونظرا لما سبق من أهمية النظمين رُمّت بحث موضوع الاستدراقات ووسّمت بحثي بـ:

استدراقات الأئمة على العقيلة والمورد - جمعا ودراسة -

أولا: الإشكالية:

الاستدراك العلمي من الأعمال الجليلة والإيجابية، تعمل على إثراء ونماء وكمال الدراسات بالنظر فيها تصويبا، تعقيبا، تداركا، زيادة، أو اختصارا وإجمالا لما طال أو تفرّق منها.

وقد كان وما يزال علم الاستدراك حاضرا في كل الدراسات على مر العصور، وبين مختلف الأمم، فكلما كان العمل قيّما ومشهورا كثرت الحاجة إليه، كلما كان جديرا بالنظر والتتبع والاستدراك.

ونظرا لما امتازت به عقيلة أتراب القصائد، ومورد الظمان، من قيمة علمية كبيرة بما خفلا به من أوجه الرسم والضبط المختلفة؛ التي كتبت بها مصاحفنا، أو الأوجه التي لم تختار لكتابة المصاحف، ومع طول باع ناظميها في مجال الرسم العثماني، ومع جلال قدرهما إلا أنه كانت لأئمة الرسم عليهما استدراقات على مسائل مهمة مما تضمنتها كتب الشروح.

وهنا يمكن أن تطرح الإشكالية الآتية:

❖ ما هي استدراقات الأئمة على العقيلة والمورد وما القيمة العلمية لهذه الاستدراقات ومدى صحتها وما المعمول به في كتابة المصاحف؟

يندرج تحت هذا الإشكال العام إشكالات فرعية متمثلة في:

- ما هي عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد؟
 - ما هو مورد الظمان في رسم أحرف القرآن؟
 - ما هي استدراقات أئمة الرسم على النظمين؟
 - ما أقوال أئمة الرسم في الأوجه المستدركة؟
 - ما عمل المصاحف المغربية والمشرقية في هذه الأوجه؟
- ستعمل هذه الدراسة على إيجاد الحلول لهذه الإشكالات على قدر المستطاع.

ثانيا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يأتي:

- ارتباطه بألفاظ القرآن، وأوجه قراءته، وبيان عظمة كتاب الله واهتمام الأمة به.
- كما تكمن أهمية البحث في القيمة العلمية الكبيرة للنظمين، فالشاطبية سارت بها الركبان، وكانت تؤخذ حفظا وسماعا بأسانيدها مما لا تخفى على كل من له علاقة بالقرآن من بعيد أو قريب.
- وقيمة مورد الظمان الجليلة حيث اختصر فيه مؤلفه كتاب المقنع، والتنزيل، وضم إليه زوائد العقيلة وحروفا من المنصف للبلنسي، ولا تخفى مكانة هذه الكتب، خاصة المنصف الذي يعتبر من المفقود كما لا تخفى مكانة المورد بالنسبة للمغاربة خاصة.
- الاستدراك العلمي من الأعمال الجليلة والإيجابية، تعمل على إثراء ونماء وكمال الدراسات بالنظر فيها تصويبا، تعقيبا، تداركا، زيادة، أو اختصارا وإجمالا لما طال أو تفرق منها.

- وقد كان وما يزال علم الاستدراك حاضرا في كل الدراسات على مر العصور، وبين مختلف الأمم، فكلما كان العمل قيما ومشهورا كثرت الحاجة إليه، كلما كان جديرا بالنظر والتتبع والاستدراك.

ثالثا: أسباب البحث:

أ- الأسباب الذاتية:

- ✓ مصاحبة كتاب الله حفظا وعلمنا بما تعلق به من العلوم كالرسم، مع ما في دراسة كتب الرسم من اتباع لهدي الصحابة رضوان الله عليهم.
- ✓ السعي إلى التمكن في علم الرسم والضبط نظرا لارتباطهما الوثيق بالتخصص.
- ✓ دراسة هذا العلم وفهم مصطلحاته.
- ✓ معرفة هذا العلم تمكنا من القراءة السليمة لكتاب الله وعدم اللحن فيه.

ب- الأسباب الموضوعية:

- ✓ الرسم العثماني حمى الأمة من الخلاف في القراءات، وحفظ القرآن من تداخل الخطوط واختلاف كتابة الألفاظ، وإدخال بعض ما ليس من نص الوحي، فكان لزاما العناية به.
- ✓ إنَّ ما أُلِفَ في رسم المصحف هو مما رواه من صاحب المصاحف الأولى التي كتبت في عهد النبي ﷺ من القراء، والحفاظ على هذه المؤلفات حفاظاً على كتاب الله وصوناً له، لكون هذه المصاحف لم تعد موجودة.
- ✓ الرجوع إلى استدراكات الأئمة فيه من العلم الكثير؛ لأن العلماء قديما لم ينقلوا كل ما جاء في المصاحف من أوجه.
- ✓ في شروح العقيلة والمورد وما دار حولهما من الأعمال علم كثير يضاف إلى ما في النظمين من علم وفوائد يحتاجها المتخصصون في علم الرسم وغيرهم ممن تعلق قلبه بكتاب الله، كحاجة غيرهم من علماء اللغة وتاريخ المصحف والكتابة.
- ✓ العقيلة والمورد هما المصدران الأساسان في رسم المصاحف لذا كان من المفيد الاهتمام بهما، وجمع ما قيل فيهما ودراسته دراسة جادة تخدم كتاب الله.
- ✓ من المفيد الاهتمام بجانب الدراية في المتون إلى جانب الرواية لدى المختصين في علوم القرآن والقراءات، واللغة.

- ✓ الحاجة إلى تحرير المسائل المهمة التي اختلف فيها علماء الرسم، وعرضها على الباحثين.
- ✓ معرفة أوجه الرسم والضبط غير المعمول بها في المصاحف والمبثوثة في كتب الرسم.

رابعاً: أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعريف بعقيلة أتراب القصائد، ومورد الظمان وناظميهما.
- جمع استدراكات الأئمة على العقيلة والمورد من بعض شروحهما، ومعرفة صحتها من عدمه.
- معرفة أوجه الرسم والضبط الأخرى التي لم تكتب بها المصاحف ووُجدت في أحد النظمين أو كليهما، وبيان وجاهتها.
- معرفة ما جرى عليه العمل عند المغاربة والمشاركة من أوجه الرسم والضبط المختلفة.

خامساً: الدراسات السابقة:

تكتسي الدراسات السابقة أهمية كبيرة في توجيه وتحديد مسار البحث العلمي، إذ تعدّ أيّ دراسة في موضوع ما مقدمة أو بداية ينطلق منها الباحث في مجال تلك الدراسة، فيعمل على إتمامها، أو تقويمها، أو اتخاذ منحى آخر يخدمها في جزء لم يتوسع فيه الباحث أو لم يتطرق إليه.

وقد سعت إلى جمع ما تعلق ببحثي من دراسات من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات الأكاديمية، والمقالات المحكّمة والاتصال بمراكز البحث العلمية والبحث في مواقع التواصل واستشارة المختصين في هذا المجال، من وطلبة علم القراءات، وعلوم القرآن وحفاظه، فكان هناك عدة أعمال على النظمين من مجالس علمية، وشروح صوتية ومكتوبة، ودراسات أيضاً سأذكر بعض هذه الدراسات:

1- الاستدراكات على العقيلة لأبي القاسم الشاطبي: (ت: 590) - دراسة استقرائية نقدية

الرسالة بحث لنيل درجة الماجستير في القراءات وعلومها، إعداد الطالب: رفاعي زلط جامعة الأزهر - طنطا، سنة: 1438هـ - 2017م.

لم أتمكن من الاطلاع إلا على مقدمة هذه الدراسة، رغم تواصل الأستاذ الدكتور المشرف حفظه الله مع صاحبها، وذكر صاحب الرسالة أن بحثه عمّ جميع شروح العقيلة من أول شارح إلى يومنا هذا، وعلى جميع أبواب العقيلة.

وقسم البحث إلى قسمين سبقا بمقدمة وتمهيد في تعريف الاستدراك، القسم الأول: الدراسة النظرية فيها: باب تكلم عن التعريف بالمقنع والعقيلة، الباب الثاني تحدث عن الشروح ومنهج كل مؤلف فيها.

القسم الثاني: الاستدراكات على العقيلة (دراسة استقرائية نقدية على أبواب الفرش والأصول) الباب الأول على المنهج وعلى المقدمة، والباب الثاني الاستدراكات قسمها إلى استدراكات على الفرش، وعلى الأصول.

وختم بخاتمة بها الفهارس العلمية، يليه منهج البحث وقد اعتمد المنهج الاستقرائي النقدي.

ومما يؤخذ على مقدمة الدراسة من خلال النظر فيها:

- أثقل الباحث المقدمة بكثرة الهوامش وهذا غير معهود في المقدمة عادة.

- أجل أسباب الاختيار ولم يفصل الأسباب الذاتية عن الموضوعية ولو فعل لكان أفضل.

- لم يذكر المنهج المتبع والمنهجية التي سار عليها الباحث.

- يعتبر ذكر مناهج شراح العقيلة حشوا كان من الأحسن الاستغناء عنه بذكر طريقة ومنهج أو صيغ الاستدراك عند الشراح.

2- استدراكات الإمام ابن آجطا على مورد الظمان -جمعا ودراسة-

الرسالة بحث لنيل درجة الماجستير في القراءات، إعداد الطالب: على موسى علي، تحت إشراف: الدكتور عبد الحميد بن سالم الصاعدي.

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم، قسم القراءات، المملكة العربية السعودية، سنة: 1433هـ - 2012م.

مهّد الكاتب لهذه الدراسة بتمهيد عرف فيه بالرسم العثماني وأهم المؤلفات فيه.

وقسمها إلى فصلين الفصل الأول احتوى على أربعة مباحث، المبحث الأول والثاني تعرض فيهما إلى التعريف بمورد الظمان وناظمه، والمبحث الثالث والرابع كان للتعريف بالشارح ومؤلفه.

الفصل الثاني كان عبارة عن سبعة مباحث خص المبحث الأول بمنهج المؤلف في الاستدراك على الناظم، والمباحث الأخرى بدراسة الاستدراكات حيث قسمها إلى ست مباحث أشار فيها إلى:

المسائل التي أغفلها الناظم، المسائل التي أخطأ في نقلها، استدراكات على الناظم فيما قد يشكل على القارئ ويحتاج إلى تفصيل فلم يفصل فيها الناظم، استدراكات على الناظم فيما يتعلق بالأوزان وسياق النظم، استدراكات فيما يتعلق بترتيب بعض المسائل. وختمها بخاتمة ذكر أهم النتائج وبعض التوصيات.

مما يؤخذ على الدراسة:

هذه الدراسة اختصت باستدراكات ابن آجطا على المورد من كتاب التبيان، يذكر فيها البيت المستدرك عليه والاستدراك ثم يشير إلى من وافق الإمام ابن آجطا في ذلك الاستدراك من شراح المورد، مع الإشارة لما جرى عليه العمل دون التعرض لما في كتب الرسم من أقوال علماء الرسم الآخرين، كما يؤخذ على الدراسة بعض الملاحظات في المنهجية، من ناحية التهميش وتقسيم المادة العلمية.

3- استدراكات العلامة الجعبري على العقيلة للإمام الشاطبي.

بحث نشر في شبكة الألوكة لمحمد بن أحمد بن محمود آل رحاب، جمع فيه استدراكات الإمام الجعبري على عقيلة أتراب القصائد، يذكر فيه الكاتب بيت الإمام الشاطبي من العقيلة ثم يثني بذكر استدراك الإمام الجعبري عليه دون أي شرح أو دراسة.

مما يؤخذ على البحث:

الملاحظ أنّ البحث قصير اقتصر فيه صاحبه على جمع الاستدراكات وبيان موضعها بذكر البيت فقط، دون دراسة الاستدراك، ولا بين المعمول به في المصاحف.

أهم ما تميّز به بحثي على غيره من الدراسات:

- جمعه بين الاستدراكات على العقيلة وعلى المورد.
- جمع الاستدراكات من العديد من الشروح وكتب الاستدراك.
- اختيار أهم الشروح وتبسيط الضوء على استدراكاتهم عليها.
- شملت الدراسة جميع أبواب الرسم والضبط.
- احتواء الدراسة على جملة من أقوال أئمة القراءات والرسم في المسألة.
- ذكر ما جرى به العمل في المصاحف المشرقية والمغربية.

سادسا: منهج البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة أن انتهج في مسيرتي مع البحث المناهج الآتية :

- ✓ **المنهج الوصفي:** انتهجته في الفصلين الأول والثاني، وذلك عند التعريف بنظم مورد الظمان، وناظمه الإمام محمد بن محمد الخراز، ونظم عقيلة أتراب القصائد، وناظمها الإمام أبي القاسم الشاطبي؛ لأنه لا يناسبهما إلا المنهج الوصفي.
- ✓ **المنهج الاستقرائي:** باستقراء استدراكات الأئمة على نظم العقيلة والمورد، وذلك من كتب الشروح؛ التي اعتمدتها والتي سأذكرها في حدود البحث.
- ✓ **المقارن:** للمقارنة بين أقوال أئمة الرسم في المسألة.
- ✓ **التحليلي:** عند شرح الاستدراكات وأقوال العلماء، وفي تحليل أقوال هؤلاء الأئمة العلماء، أو ما عليه العمل.

سابعا: حدود البحث:

نظرا للقيمة العلمية للعقيلة والمورد خاصة وأنّ العديد من القراء وطلاب العلم قد اكتفوا بدراستهما، وحفظتهما عن غيرهما من المؤلفات في الرسم والضبط، فحامت حولهما أعمال لا تحصى، من شروح وحواش ومعارضات، وكتب اتخذتهما مصادر لها، ولكثرتها اكتفيت ببعض ما وصلني منها وما رأيت أنه أكثر أهمية وأكثر دقة وتحرياً وهي كالاتي:

في جمع الاستدراكات على العقيلة اعتمدت على الشروح التالية:

- وفي جمع الاستدراكات على المورد في الرسم اعتمدت على الشروح الآتية:

- وفي جمع الاستدراكات على المورد في الضبط اعتمدت على الشروح الآتية:

- ### ثامنا: منهجية البحث:

✓ كتبت أبيات النظمين وضبطتها معتمدةً على تحقيق الأستاذ الدكتور أيمن سويد للعقيلة، وعلى تحقيق الأستاذ الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت للمورد.

- ✓ ما كان من اقتباس أضعه بين علامتي التنصيص هكذا : " " في حالة الالتباس، أما إذا أمنت التباسه لم أضعه بين الشولتين.
- ✓ كلام الناظم أضعه بين قوسين هكذا: () تميزا له على أقوال غيره.
- ✓ أذكر المعلومات الخاصة بالكتاب كاملة في فهرس المصادر والمراجع، واكتفي في الهامش بذكر اسم المؤلف والمؤلف والجزء إن وجد والصفحة، وإذا كان المخطوط حَقَّق من طرف اثنين أو أكثر ذكرت اسم المحقق كي يسهل الرجوع إليه، وأما المخطوط فأذكر جميع المعلومات التي أجدها عليه في بدايته، أو نهايته.
- ✓ ما ذكرته من أقوال الأئمة ملخصا أو بالمعنى لا أضعه بين شولتين وأشير إليه بـ(ينظر) في الهامش، وكذا ما اقتصرت فيه على الإشارة إلى موضعه فقط لكي لا أطيل المذكرة.
- ✓ إذا ذكرت الكتاب ثم أعدت ذكره بعده مباشرة فإني أشير إليه بالمصدر نفسه، أو المرجع نفسه، وإذا فُصل بكتاب آخر فإني أشير إليه بمصدر سابق، أو مرجع سابق.
- ✓ هناك كتب تحصلت عليها من غير بيانات كاملة، أرسلها إليّ الشيخ جمعة الكعبي حفظه الله تعالى وهي بتحقيقه، أي ليس عليها أي بيانات ولم تحقّق تحقيقا أكاديميا، ونظرا لأهميتها والحاجة إليها انتفعت بها في ثنايا الرسالة بعد إذنه، وسأذكرها في قائمة المصادر والمراجع.
- ✓ نظرا لكثرة الأسماء الواردة في متن المذكرة اكتفيت بوضع تاريخ وفاة العلم، مع عدم الترجمة للصحابة، والمعاصرين، وترجمتُ للذي أراه يحتاج إلى تعريف وبيان وله تعلّق كبير بالرسالة.
- ✓ اقتصرت في فصل الدراسة -بعد استشارة مشايخي من ذوي التخصص في الرسم- على: استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة. واستدراكات الإمام ابن عاشر في الرسم على المورد، واستدراكات الإمام الجرجاني في الضبط على المورد.
- ✓ وسرت في الدراسة على أبواب النظم فجعلتها على شكل مطالب؛ أذكر في كل مطلب ما جمعته من استدراكات في الباب، والخطّة في دراسة الاستدراك كانت كالآتي:
 - 1- ذكر عنوان الاستدراك، وشرح البيت المستدرك عليه، ثمّ يليه البيت.
 - 2- علة ومستند الناظم في ما نظم.
 - 3- ذكر الاستدراك ومستند صاحبه فيه.
 - 4- يليه أقوال أئمة الرسم في المسألة؛ بذكر من وافق من الشراح وأئمة الرسم ومن عارض.
 - 5- أقوال أئمة الرسم الآخرين مستشهدا بأقوال المتأخرين ومستأنسة بأقوال المعاصرين.

6- الإشارة إلى القراءات إن احتيج إلى ذلك.

7- ذكر ما جرى به العمل في المصاحف المغربية مخصصة المصاحف الرسمية الجزائرية، المصحف

التونسي، المصحف المحمدي، المصحفين الليبيين، الباكستاني، والمشرقية.

8- ختمت الدراسة بالراجع في المسألة.

✓ ختمت البحث بخاتمة تضمنتها أهم النتائج المتوصل إليها، وبعض الاقتراحات والتوصيات.

✓ ذيلت البحث بفهارس عامة مرتبة على النحو الآتي:

■ فهرس الآيات القرآنية.

■ فهرس الأحاديث.

■ فهرس أبيات العقيلة.

■ فهرس أبيات المورد.

■ فهرس الأشعار والمنظومات الأخرى.

■ فهرس الأعلام المترجم لهم.

■ فهرس المصادر والمراجع.

■ فهرس الموضوعات.

✓ وألحقت بها ملحقا لخصت فيه أهم الأوجه المستدركة وأين ذُكرت في النظمين، وأقوال أئمة الرسم

فيها، وما جرى عليه العمل في جدول.

تاسعا: صعوبات البحث:

ما من أمر فيه خدمة لشيء عظيم إلا وتعتريه صعوبات وعقبات عند المضي فيه حتى إتمامه، فما بالك

إذا كان هذا العمل يتعلق بالعلم وخاصة ما تعلق بكتاب الله، فكان مما اعتزاني وأنا أعمل في البحث:

✓ صعوبة الحصول على كتب الرسم والضبط لقلتها في الجزائر، مما دفعني للاستعانة بالمشايخ

المتخصصين في داخل الوطن وخارجه، وما زاد الأمر صعوبة هو الحجر جراء الوباء، فكنت أحصل

على المراجع بصعوبة إلا أنني بدأت بالعمل وقد أحصل على كتاب، ثم أجد تحقيقا أحسن له

يجعلني ذلك أغير نسخة الكتاب، وهذا أدخلني في نوع من التششت والخلط، وقد وصلتني بعض الكتب عند ما أتممت البحث.

✓ صعوبة كتابة أوجه الرسم والضبط المختلفة فقد غيرت المصحف الذي اعتمدته مرارا كي أتمكن من ضبط تلك الأوجه قدر المستطاع.

عاشرا: خطة البحث:

تمثلت خطة البحث في الآتي:

مقدمة مهدت لها بتوطئة، تلتها الإشكالية، ثم أهمية البحث، فدوافع البحث، أهداف البحث، منهج ومنهجية البحث، حدود البحث، خطة البحث، أهم مصادر البحث المعتمدة، وصعوبات البحث.

الفصل الأول: التعريف بمنظومتي العقلية والمورد.

المبحث الأول: التعريف بالإمام الشاطبي.

المطلب الأول: عصر الإمام الشاطبي.

المطلب الثاني: حياته الشخصية.

المطلب الثالث: حياته العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بعقيلة أتراب القصائد.

المطلب الأول: اسم المنظومة ونسبتها لناظمها وموضوعاتها...

المطلب الثاني: مباحث العقيلة ومصادرها ومنهج الإمام الشاطبي فيها.

المطلب الثالث: الحركة العلمية حول العقيلة والمزايا والمآخذ على العقيلة.

المبحث الثالث: التعريف بالإمام الخراز.

المطلب الأول: عصر الإمام الخراز.

المطلب الثاني: حياته الشخصية.

المطلب الثالث: حياته العلمية.

المبحث الرابع: التعريف بمنظومة مورد الظمان.

المطلب الأول: اسم المنظومة ونسبتها لناظمها سبب وتاريخ نظمها...

المطلب الثاني: مصادر مورد الظمان ومسلك الناظم فيه.

المطلب الثالث: القيمة العلمية للمورد وثناء العلماء عليه.

الفصل الثاني: التعريف بالرسم العثماني بالاستدراك.

المبحث الأول: الرسم العثماني وضبطه.

المطلب الأول: تعريف الرسم العثماني.

المطلب الثاني: قواعد الرسم العثماني وحكم اتباعه.

المطلب الثالث: تعريف علم الضبط.

المبحث الثاني: علاقة المصاحف العثمانية بالأحرف.

المطلب الأول: معنى الأحرف لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: علاقة المصاحف بالأحرف السبعة.

المبحث الثالث: الاستدراك وقواعده وأهميته.

المطلب الأول: تعريف الاستدراك ومرادفاته.

المطلب الثاني: تعريف الاستدراك عند أئمة الرسم.

المطلب الثالث: صيغ الاستدراك عند أئمة الرسم.

الفصل الثالث: دراسة استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة.

المبحث الأول: زيادات الإمام الشاطبي على العقيلة.

المطلب الأول: الزيادات التي ذكرها الإمام السخاوي في شرحه على العقيلة.

المطلب الثاني: الزيادات التي ذكرها غير الإمام السخاوي من الشراح.

المبحث الثاني: دراسة استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة في باب الإثبات والحذف وغيرها.

المبحث الثالث: دراسة استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة في الأبواب الأخرى.

الفصل الرابع: دراسة استدراكات الإمام ابن عاشر والإمام الرجرجي على المورد.

المبحث الأول: دراسة استدراكات ابن عاشر في باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره...

المبحث الثاني: دراسة استدراكات الإمام ابن عاشر على المورد في الأبواب الأخرى.

المبحث الثالث: دراسة استدراكات الإمام الرجرجي على المورد في أبواب الضبط.

عنونت مطالب جزء الدراسة حسب أبواب المنظومتين.

حادي عشر: مصادر البحث:

اعتمدت في بحثي على مصادر ومراجع عديدة، ومتنوعة أهمها بعد الشروح التي اعتمدت عليها في جمع الاستدراكات:

- المصاحف المغاربية وهي: المصاحف الجزائرية الحديثة المصحف الشريف بطبعاته، ومصحف المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية بإذن الرئيس السابق للجزائر عبد العزيز بوتفليقة، المصحف الجزائري القديم الثعالبية، المصحف التونسي برواية ورش، المصحف الليبي مصحف برسم الخراز ومصحف برسم الداني الجماهيرية، المصحف الموريتاني، المصحف الباكستاني.
- المصاحف المشرقية وهي: مصحف مجمع الملك فهد برواية حفص، ومصحف برواية حفص عن عاصم وبالهامش رواية شعبة، مصحف ابن عامر رواية هشام المصحفين إشراف توفيق إبراهيم ضمرة.
- النظمين مع تحري أفضل تحقيق لهما:
 - ✓ منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد لأبي مُحمَّد القاسم ابن فيره الشاطبي تحقيق الأستاذ الدكتور أيمن رشدي سويد.
 - ✓ منظومة مورد الظمان في رسم أحرف القرآن لأبي عبد الله الخراز. بتحقيق الأستاذ أشرف مُحمَّد فؤاد طلعت.
- أهم الكتب التي رجعت إليها في معرفة مضان الاستدراك والتي اعتمدت عليها في دراسة الاستدراك هي كالآتي:
 - ✓ المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار للإمام أبي عمرو الداني.
 - ✓ المحكم في علم نقط المصاحف للإمام أبي عمرو الداني.
 - ✓ مختصر التبيين لهجاء التنزيل للإمام أبي داود سليمان بن نجاح.
 - ✓ الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف ابن وثيق.
 - ✓ البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان ابن معاذ الجهني.
 - ✓ هجاء مصاحف الأمصار أبي العباس المهدوي.
 - ✓ الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع الطالب عبد الله.

- ✓ قراءة الإمام نافع عند المغاربة الأستاذ الدكتور عبد الهادي حميتو.
 - ✓ دليل الحيران على مورد الظمان للشيخ إبراهيم المارغني التونسي.
 - ✓ شرح العقيلة، لأبي عبد الله محمد بن القفال الشاطبي.
 - ✓ بيان الخلاف والتشهير والاستحسان لابن القاضي عبد الرحمن القاسم.
 - ✓ بيان قاعدة الإمام الخراز والتنبيه على المواضع التي أهملها للدراعي.
- في الختام أسأل الله التوفيق والسداد وأن يلهمني الإخلاص والقبول.

الفصل الأول

التعريف بمنظومتي العقيلة والمورد وناظمهما

في هذا الفصل سيتم التعريف بمنظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، وناظمها، والتعريف بمنظومة مورد الظمان في رسم أحرف القرآن، وناظمها.

وذلك من خلال المباحث الآتية:

- المبحث الأول: التعريف بالإمام الشاطبي.
- المبحث الثاني: التعريف بمنظومة عقيلة أتراب القصائد.
- المبحث الثالث: التعريف بالإمام الخراز.
- المبحث الرابع: التعريف بمنظومة مورد الظمان

المبحث الأول:

التعريف بالإمام الشَّاطِبيّ.

سيتم في هذا المبحث التعريف بناظم عقيلة أتراب القصائد الإمام

الشاطبي، وذلك بإلقاء نظرة على عصره، وحياته الشخصية،

والعلمية، وذلك في ثلاثة مطالب هي:

● المطلب الأول: عصر الإمام الشاطبي.

● المطلب الثاني: حياته الشخصية.

● المطلب الثالث: حياته العلمية.

المبحث الأول: التعريف بالإمام الشاطبي.

منظومة عقيلة أتراب القصائد هي المنظومة الأولى المراد جمع استدراكات الأئمة عليها ودراستها، لذلك يحسن التعريف بناظمها.

قبل الحديث عن حياة الإمام الشاطبي لابد من التعرّيج على العصر الذي عاش فيه باختصار، فكل واحد ابن عصره منه يأخذ ويبنى شخصيته عقيدته مبادئه، وقد عاش الإمام في الأندلس ومصر، لذلك سأفتح نافذة صغيرة على بعض ملامح حياته في البلدتين، بعده سيكون حديثي عن هذا العالم حياته الشخصية والعلمية.

المطلب الأول: عصر الإمام الشاطبي

سأفتح نافذة في هذا المطلب على العصر الذي عاش فيه الإمام باختصار. عاش الإمام الشاطبي في سنة (538هـ - 590هـ) في بيئتين مختلفتين الأندلس بين شاطبة وبلنسية، وفي مصر، وفي كلا البيئتين كان للعلم والعلماء، مكانة واهتمام كبيرين من قبل الحكام، خاصة في علوم القرآن.

الفرع الأول: في الأندلس.

عاش الإمام الشاطبي في بيئة كثر فيها المهرج والمرج؛ نتيجة تفكك الأندلس إلى دويلات صغيرة كل دويلة تحكمها أسرة ما يثوراتها الأبناء، غلب عليها العصبية والتطاحن فيما بينهم بالإضافة إلى تربص الأعداء من النصارى، حيث كان التكالب على السلطة والسعي وراء الحفاظ على الكراسي، ليظهر الجهاد بظهور دولة المرابطين تلتها دولة الموحدين.

أولاً: دولة المرابطين

لقد كان لدخول دولة المرابطين إلى الأندلس كبير الأثر في إعادة الحياة لها بعد انطفاء نور الإسلام وتفككها، لترد إليها سيادتها ووحدتها، كانت هذه الدولة دولة سنية أسسها أبو بكر بن عمر اللمتوني: (541هـ)، سنة 448هـ، فيوسف بن تاشفين: (500هـ)، ليولي ابنه علي: (537هـ) الإمارة بعده لما يتمتع به من النباهة والحزم والتقوى¹. وقد ظهر في هذه الحقبة من إمارة المرابطين عدد كبير من العلماء

1 ينظر: عبد الرحمن علي الحجي، التاريخ الأندلسي، ص: 424.

والفقهاء أمثال: أبو علي حسين الصديقي: (514هـ)، أبو بكر محمد بن العربي: (542هـ)، أبو الوليد محمد بن رشد الجد: (520هـ)...

لقد كان يوسف بن تاشفين أبرز أمراء المرابطين، ورعا مجاهدا، اهتم بإقامة العدل والوقوف على حدود الشرع ولو على نفسه من ذلك إلغاء الضرائب والمكوس، واكتفائه بفرض ما يميزه الشرع، فكان يعظم الفقهاء والعلماء و يأخذ بفتياهم، بل و يستخدمهم لقضاء حوائجه من مراسلات إلى الخليفة، وإقناع الشعب بما يريده، واستشارتهم في عدة أمور منها، استشارتهم في مسألة العبور إلى الأندلس، وفي خلع ملوك الطوائف، ولما توفي كانت دولة المرابطين تمثل ملكا مؤسسا، وجندا مجندا وسلطانا قاهرا، ومالا وافرا، ولقد تبعه ابنه علي في ذلك حيث كان زاهدا ورعا، مجلا للعلماء¹.

ثانيا: دولة الموحدين

بدأ الضعف يدب في أوصال دولة المرابطين بعد ظهور دعوة ابن تومرت في بلاد المغرب الأقصى، ليتم القضاء عليها بقتل السلطان إسحاق بن علي بن يوسف بن تاشفين سنة: (541هـ)، وقيام دولة الموحدين على أنقاضها في المغرب والأندلس، على يد محمد بن تومرت: (524هـ)، والذي تتلمذ على يد الإمام أبي حامد الغزالي: (505هـ)، الشيخ إلكيا الهراسي: (504هـ)... وغيرهم²، ليليه عبد المؤمن بن علي: (558هـ)، الذي سقطت على يده دولة المرابطين.

الفرع الثاني: في مصر

دخل الإمام الشاطبي مصر سنة (572هـ) في عهد الدولة الأيوبية التي قامت على انقاض الدولة الفاطمية، حيث كان يحكمها السلطان صلاح الدين الأيوبي: (589هـ).

كان صلاح الدين قد اتصف بالإيمان والعبادة والتقوى والخشية من الله والثقة به، والالتجاء إليه، وكان حسن العقيدة، كثير الذكر لله تعالى، وصبغ دولته بعقيدة أهل السنة والجماعة التي بينها رسول الله ﷺ، وسار على نهجها الخلفاء الراشدون، واستمر الأيوبيون بعد وفاة صلاح الدين على هذه العقيدة، وكان صلاح الدين كثير التعظيم لشعائر الدين، مبغضاً للفلاسفة والمعتلة ومن يعاند الشريعة، وإذا سمع عن معاند

1 ينظر: محمد عبد الله غنان، دولة الإسلام في الأندلس، 51/3، 56.

2 ينظر: د. علي محمد الصلابي، دولة الموحدين، ص: 7.

ملحد في مملكته كان يأمر بقتله، ولقد حارب المذهب الشيعي الرافضي الإسماعيلي¹، ومن بين الإصلاحات التي قام بها صلاح الدين الأيوبي إنشاء المدارس، من بينها المدرسة الفاضلية خصصت لتدريس المذهب المالكي والشافعي، وأفردت قاعة للإمام الشاطبي لتعليم القراءات.

المطلب الثاني: حياته الشخصية

سيكون الحديث في هذا المطلب على حياة الإمام الشاطبي الشخصية، بمعرفة اسمه الكامل، مولده وأسرته رحلاته، أخلاقه وثناء العلماء عليه، مذهبه ووفاته.

الفرع الأول: اسمه ونسبه كنيته ولقبه

هو القاسم بن فيرة² بن خلف بن أحمد الإمام أبو محمد³ وأبو القاسم الرُّعَيْنِيُّ⁴ الشَّاطِئِيُّ⁵ المقرئ الضرير أحد الأعلام⁶.

أولاً: مولده رحلاته وأسرته

1. مولده: من خلال تتبع كتب التراجم يتبين أن الإمام الشَّاطِئِيَّ ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبة، وهو ما اتفق عليه كل من ترجم له، شَغُفُ بأخذ العلم من المشايخ منذ صغره، فكان ينتقل بين شاطبة وبلنسية للتلقي عن العلماء.

1 د. علي مُجَدِّ الصلاحي، صلاح الدين الأيوبي، ص: 252.

2 القاسم بن فيره بكسر الفاء بعدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم راء مشددة مضمومة بعدها هاء، ومعناه بلغة عجم الأندلس: الحديد. (ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 20/2). فيره: من لغة اللطيني من أعاجم الأندلس. (ينظر: الصفدي، نكت الهميان في نكت العميان، ص: 213).

3 اختلف في لقبه، قال ابن خلكان: قيل إن اسم الشيخ المذكور أبو القاسم، وكنيته اسمه، لكن وجدت في إجازات أشيائه له أبو مُجَدِّ القاسم كما ذكرته ها هنا. (ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 72/3).

وقال الذهبي: من جعل كنيته أبا القاسم لم يجعل له اسماً سواها.... والأصح أن اسمه القاسم وكنيته أبو مُجَدِّ، كذا سماه جماعة كثيرة. ينظر: شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، 913/12، ورجح تاج الدين السبكي أن له كنيته أبو مُجَدِّ، وأبو القاسم. (ينظر: تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 271/7). كذا وجدتها في العديد من كتب التراجم والله أعلم.

4 الرعيني: بضم الراء وفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون، هذه النسبة إلى ذي رعين، وهو أحد أقبال اليمن. (ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 72/4).

5 والشاطبي: يفتح الشين المعجمة وبعد الألف طاء مكسورة مهملة وبعدها باء موحدة، هذه النسبة إلى شاطبة، وهي مدينة كبيرة ذات قلعة حصينة بشرق الأندلس. (ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 73/4).

6 شمس الدين الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، 312/1.

2-رحلاته: قرأ القراءات بشاطبة على أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص النفزي، ثم رحل إلى بلنسية بالقرب من بلده فعرض بها التيسير من حفظه على أبي الحسن بن هذيل وسمع منه، وسمع الحديث من جماعة، و أخذ عن أبي عبد الله محمد بن حميد كتاب سيبويه: (180هـ)، والكامل للمبرد: (285هـ) وأدب الكاتب لابن قتيبة: (276هـ) وغيرها¹.

مما اتصف به الإمام الشَّاطِبيُّ ورعه وزهده، وبعده عن الحكام، والتعفف من التزلف والتقرب لهم ويؤثر البعد عن مجالسهم.

أُرِيدَ أن يلي خطابة بلده فامتنع من ذلك لأجل مبالغة الخطباء على المنابر في وصف الملوك. خرج الشَّاطِبيُّ إلى الحج، فقدم الإسكندرية سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة، وسمع على السلفي الحافظ²، وكان يقول عند دخوله إليها: إنه يحفظ وقر بعير من العلوم، بحيث لو نزل عليه ورقة أخرى لما احتملها³.

دخل مصر وتصدر في جامع عمرو بن العاص للإقراء والإفادة، ثم نقله وأكرمه القاضي الفاضل وعرف مقداره، وأنزله بمدرسته التي بناها بدرب الملوخية داخل القاهرة وجعله شيخها وعظمه تعظيمًا كثيرًا، ونظم قصيدتيه اللامية والرائية بها⁴، وجلس للإقراء فقصده الخلائق من الأقطار ثم إنه لما فتح الملك الناصر صلاح الدين يوسف بيت المقدس توجه فزاره سنة تسع وثمانين وخمسمائة ثم رجع فأقام بالمدرسة الفاضلية يقرئ حتى توفي⁵.

3-أسرته: تزوج الإمام الشَّاطِبيُّ على إثر دخوله مصر من قوم يعرفون ببني الحميري، وكان ذلك قبل أن ينتقل إلى المدرسة الفاضلية⁶.

ولد له بعد نحو ثلاث سنوات من استقراره بمصر ولده عبد الله محمد بن القاسم، بقي بعده إلى خمسة وخمسين وستمئة، وكان في الرواة عنه، كما ولدت له بنت يظهر أنها أصغر من أخيها تزوج بها صاحبه أبو

1 ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 272/7.

2 إسماعيل بن كثير: البداية والنهاية، 666/16.

3 ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 72/4.

4 ذكر ابن الجزري أنه ابتداء أولها بالأندلس إلى قوله: "جعلت أبا جاد" ثم أكملها بالقاهرة، (ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، 22/2).

5 ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 20/2.

6 عبد الهادي حميتو، زعيم المدرسة الأثرية، ص: 664.

الحسن بن شجاع المعروف بالكمال الضرير¹.

الفرع الثاني: أخلاقه وثناء العلماء عليه

إن العلماء هم ورثة الأنبياء، وهم النور والسراج الذي تُضاء وتستنار به العقول والقلوب والسياح الذي تُحمى به الأمم، ولا يكون العالم عالماً حقاً ما لم يتوج علمه بتاج الورع والأدب الجم؛ فيُنتفع بعلمه، وينال به خير الدنيا والآخرة، وهو ما كان عليه الإمام الشاطبي، وما سيكون عليه كلامنا في هذا المبحث من ذكر لأخلاق الإمام وثناء العلماء عليه.

أولاً: زهده وورعه:

أكثر الناس معرفة للشيخ تلميذه الذي كان ملازماً له، وقد كان الإمام السخاوي تلميذاً للإمام الشاطبي الذي لازمه وجالسه وقد وصفه في كتابه في فضل حامل القرآن ومتعلمه ومعلمه² بأكمل ما يوصف به صاحب القرآن وأكثر، عند ذكر قول مُحمَّد بن الحسين: (360هـ) وهو أن: " المؤمن العاقل إذا تلا القرآن استعرض القرآن، فكان كالمرأة يرى بها ما حسن فعله وما قبح، فما حذر مولاة حذر، وما خوّف به من عقابه خافه، وما رغب فيه مولاة رغب فيه ورجاه، فمن كانت هذه صفته أو ما قارب هذه الصفة فقد تلاه حق تلاوته ورعاه حق رعايته، وكان له القرآن شاهداً وشفيعاً وأنيساً وحزناً"³. بقوله: " وقد كان شيخنا أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله - صاحب هذه الصفات جميعها، وربما زاد عليها"⁴.

وما بعده عن السلطان وعن المناصب إلا علامة على ورعه، يتضح ذلك في خروجه من بلده واحتجاجه بالحج هرباً من الخطابة فيها، كذا ابتعاده عن صحبة السلاطين، ذكر ابن القاضي شهبة أن سبب ارتحاله إلى مصر أنه طُلب منه ولاية الخطابة بشاطبة فاحتج بأنه نوى الذهاب إلى الحج، ولم يعد إليها تورعاً؛ لأن السلاطين كانوا يلزمون به الخطباء بذكرهم والثناء عليهم بما يخرج عن ما حده الشرع⁵.

¹ عبد الهادي حميتو، زعيم المدرسة الأثرية، ص: 655.

² ينظر: علم الدين السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، 371/1.

³ مُحمَّد الآجُري، أخلاق أهل القرآن، ص: 81.

⁴ علم الدين السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، 371/1.

⁵ ينظر: ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، 35/2.

عرف الإمام الشَّاطِئِيُّ بالزهد والعبادة، والولاية والانقطاع، والقنوت مع الهيبة فوصفه بذلك العديد من العلماء منهم: الإمام الصفدي: (764هـ)¹.

ومن أثنى عليه أيضا الإمام الذهبي: (748هـ) فوصفه بالزهد، والعبادة². كذا ذكر الإمام ابن الجزري³ حيث قال: أنه كان رأسا في هذه الأوصاف مع الأدب والولاية والانقطاع والكشف⁴، وأما الإمام السبكي: (771هـ) فأثنى عليه بأنه كان ذكي القريحة قوي الحافظة يتوقد ذكاء زاهدا عابدا ناسكا⁵.

ثانيا: إخلاصه وتواضعه

كان الإمام الشَّاطِئِيُّ تقيا دينا ورعا مراقبا لأحواله في أفعاله وأقواله، ما قدم على عمل إلا تحرى فيه امتحان نيته فيه، وقدمها قبل كل عمل، ورغم ما أنعم الله عليه به من العلم وقوة الإدراك، وحصافة العقل متواضعا، والقارئ لقصائده يلمح معالم الخشية والخضوع والإخلاص لله واضحة جليلة، من ذلك قصيدته في القراءات الشَّاطِئِيَّة التي كلما قرأتها إلا ولمست فيها مدى إخلاص صاحبها وذُله وانكساره وأدبه، يتجلى ذلك في ختامها حيث ينشد فيقول:

وَمَثَّ بِحَمْدِ اللَّهِ فِي الْخَلْقِ سَهْلَةً	مُنَزَّهَةً عَنِ مَنَاطِقِ الْهَجْرِ مَقُولًا
وَلَكِنَّهَا تَبْغِي مِنَ النَّاسِ كُفُوهَا	أَحَاثِقَةً يَعْفُو وَيُعْضِي بِحُمُلًا
وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا ذُنُوبٌ وَلِيَّهَا	فِيَا طَيِّبِ الْأَنْفَاسِ أَحْسِنْ تَأْوِيلًا
وَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمَنُ حَيًّا وَمَيِّتًا	فَنِّي كَانَ لِلْإِنْصَافِ وَالْحِلْمِ مَعْقِلًا
عَسَى اللَّهُ يُدْنِي سَعْيَهُ بِجَوَازِهِ	وَإِنْ كَانَ زَيْفًا غَيْرَ خَافٍ مُزَلَّلًا
فِيَا خَيْرَ عَقَارٍ وَيَا خَيْرَ رَاحِمٍ	وَيَا خَيْرَ مَأْمُولٍ جَدًّا وَتَقْضُلًا

¹ ينظر: الصفدي، نكت الهميان في نكت العميان، ص: 213.

² ينظر: شمس الدين الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص: 313.

³ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِي بن يَوْسُف الجزري: (751هـ - 833هـ) أفرد القراءات على الشيخ ابن السلال، وجمعها على الشيخ إبراهيم الحموي، وقرأ بمضمن أهم كتب القراءات، وقرأ عليه القراءات جماعة كثيرون، قرأ عليه القراءات العشر ابنه أبو بكر، من مصنفاته النشر في القراءات العشر. (ينظر: ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: 3).

⁴ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، 21/2.

⁵ ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 272/7.

أَقِلْ عَثْرَتِي وَانْقَعْ بِهَا وَبِقَصْدِهَا حَنَائِكَ يَا اللَّهُ يَا رَافِعَ الْعُلَا¹.

وقد رُوي عنه أنه كان يقول أن قصيدته اللامية هذه لا يقرأها طالب علم إلا وينفعه الله عز وجل بها؛ لأنه نظمها محتسباً مخلصاً لله عز وجل في ذلك². وما اهتمام القراء بقصائده وحفاوتهم بها وانتشارها إلى يومنا هذا إلا دليل واضح على إخلاص صاحبها.

يقول الشيخ شمس الدين الذهبي: "وقد سارت الركبان بقصيدتيه حرز الأمان وعقيلة أتراب القصائد، اللتين في القراءات والرسم، وحفظهما خلق لا يحصون؛ وخضع لهما فحول الشعراء وكبار البلغاء وحذاق القراء"³. كما تلمس تواضع الإمام الشَّاطِئِي وخشيته لله وإخلاص العبادة له في قصيدته عقيلة أتراب القصائد حيث يقول في ختام القصيدة:

290- وَاللَّهُ أَكْرَمُ مَأْمُولٍ وَمُعْتَمَدٍ
وَمُسْتَعَاثٍ بِهِ فِي كُلِّ مَا حُذِرَا
300- يَا مَلَجَأَ الْفُقَرَا وَالْأَغْنِيَاءِ وَمَنْ
أَلْطَافُهُ تَكْشِفُ الْأَسْوَءَ وَالضَّرَرَا
301- أَنْتَ الْكَرِيمُ وَعَقَّارُ الذُّنُوبِ وَمَنْ
يَرْجُو سِوَاكَ فَقَدْ أَوْدَى وَقَدْ خَسِرَا
302- هَبْ لِي بِجُودِكَ مَا يُرْضِيكَ مُتَّبِعَا
وَمِنْكَ مُبْتَغِيَا وَفِيكَ مُصْطَبِرَا

ثالثاً: عبادته وصبره

إن من أشد ما قد يتلى به الإنسان فقد بصره، وقد قيل عن الإمام الشَّاطِئِي - رحمه الله - أنه ولد أعمى، وقيل أنه فقد بصره بعد ذلك، وسواء أكان هذا أو ذاك فالإمام صبر على فقد بصره وتعايش معه فحاز من العلوم ما لم يحزه المبصر، وكان الناظر إليه لا يشك في كونه مبصراً.

قال الإمام القفطي: (646هـ) أن الإمام الشَّاطِئِي إذا جلس في مجلسه لا يمكن لمن لا يعرفه أن يرتاب في أنه مبصر لشدة ذكائه، فلا يظهر منه ما يظهر من الأعمى⁴، وكان ينشد قائلاً:

وَقَالُوا قَدْ عَمِيَتْ فُقُلْتُ كَلَا
وَإِنِّي الْيَوْمَ أَبْصَرُ مِنْ بَصِيرِ

¹ الشاطبي، حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات السبع، ص: 94.

² ينظر: ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، 149/2.

³ ينظر: شمس الدين الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ص: 312.

⁴ ينظر: القفطي، إنباء الرواة على أنباه النحاة، 162/4.

سَوَادُ الْعَيْنِ زَارَ سَوْدَ قَلْبِي لِيَجْتَمِعَا عَلَى فَهْمِ الْأُمُورِ¹.

وكان يعتل العلة الشديدة فلا يشتكي ولا يتأوه، وكان جوابه إذا سئل عن حاله العافية، لا يزيد على ذلك².

الفرع الثالث: مذهبه ووفاته

أولاً: مذهب الإمام الشَّاطِئِي

1- المذهب العقدي

مما اطلعت عليه يتبين أنه لم يتعرض أحد ممن ترجم للإمام الشاطي إلى مذهبه العقدي إلا تاج الدين السبكي، في طبقات الشافعية الكبرى حيث أشار إلى أن الشَّاطِئِي كان أشعري العقيدة، منتمياً إلى مدرسة الإمام أبي الحسن الأشعري: (324هـ)³.

2- المذهب الفقهي

من الملاحظ أن الإمام الشَّاطِئِي كان مالكي المذهب في أول حياته، فقد تُرجم له في تراجم المالكية، ثم تمذهب بالمذهب الشافعي عند استقراره بمصر⁴، ويرجع في كل ذلك إلى المذهب السائد في كلا البلدين.

أما دليل كونه تمذهب بالمذهب الشافعي هو قول الإمام ابن الجزري عنه: "شافعي المذهب مواظباً على السنة"⁵. وقد ذكره ابن الصلاح في طبقات الفقهاء الشافعية⁶، وطبقات الشافعية للسبكي⁷، وفي طبقات الشافعية ابن كثير⁸.

¹ ينظر: شهاب الدين القسطلاني، الفتح المواهبي، ص: 54.

² ينظر: ابن خلكان، ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 72/4.

³ ينظر: إبراهيم مُجَدِّ الجرمي، الإمام الشاطي، ص: 78.

⁴ إلى ذلك أشار تلميذه الإمام السخاوي، والإمام القسطلاني.

⁵ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 21/2.

⁶ ينظر: ابن الصلاح، طبقات الفقهاء الشافعية، 665 - 666.

⁷ ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 270/7.

⁸ ينظر: إسماعيل بن كثير، طبقات الشافعيين، 722/1.

ثانيا: وفاة الإمام الشَّاطِبيّ

"توفي - رحمه الله - يوم الأحد بعد صلاة العصر الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة"¹، "ودفن يوم الاثنين في تربة القاضي الفاضل بالقرافة الصغرى ... وصلى عليه الخطيب أبو إسحاق العراقي: (596هـ) خطيب جامع مصر"².

وقد زاره العديد من العلماء منهم: الإمام الداوودي: (945هـ)³، الإمام المقرئ التلمساني⁴، الإمام القسطلاني: (923هـ)⁵.

رثى الإمام الشَّاطِبيّ العديد من العلماء من بينهم الإمام الجعبري⁶، قال الإمام القسطلاني: "وقد رثى الإمام الشَّاطِبيّ الشيخ أبو إسحاق إبراهيم الجعبري، فقال فيما رويناه بالسند المطابق إليه:

سَقَتْ سُحْبُ الرِّضْوَانِ طَلَا وَوَابِلَا	ثَرَى ضَمَّ شَخْصَ الشَّاطِبيِّ الْمَسْدَدَ
إِمَامٌ فَرِيدٌ بَارِعٌ مَتَوَرِّعٌ صَبُورٌ	طَهُورٌ ذِي عَفَافٍ مُؤَيَّدٌ
زَكَا عِلْمُهُ فَاخْتَارَهُ النَّاسُ قُدُوةً	فَكَمَ عَالَمٌ مِنْ دُرِهِ مَتَقَلِّدٌ
هَنِيئًا وَلِيَّ اللَّهِ بِالْخُلْدِ ثَاوِيًا	بَعِيشَ رَغِيْدٌ فِي ظِلَالِ مُؤَيَّدِ
عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ حَيًّا وَمَيِّتًا	وَحَيِّتَ بِالْإِكْرَامِ يَا خَيْرَ مَرْشَدٍ" ⁷ .

¹ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 46/2.

² ابن خلكان، وفيات الأعيان، 72/4.

³ ينظر: الداوودي، طبقات المفسرين للداوودي، 46/2.

⁴ ينظر: المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 24/2.

⁵ ينظر: أحمد القسطلاني، الفتح المواهبي، ص: 114.

⁶ هو: أبو مُجْدٍ برهان الدين، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري: (732هـ) محقق حاذق ثقة كبيرة سمع من الحسين بن الحسن بن أبي السعادات، قرأ عليه شمس الدين الذهبي، مصنفاته كثيرة منها: أحكام الهمز لهشام وحمزة. (ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 21).

⁷ شهاب الدين أحمد القسطلاني، الفتح المواهبي، ص: 118.

المطلب الثالث: حياته العلمية

يعرض هذا المطلب صورة يظهر فيها حياة الإمام الشاطبي العلمية، من خلال معرفة مشايخه وتلاميذه، مكانته العلمية، وآثاره بالتعرف على ما خلفه من ثروة علمية.

الفرع الأول: شيوخه وتلاميذه

أولاً - شيوخه

- مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن أبي العاص النفزي، أبو عبد الله بن اللائبة¹، الإمام الشَّاطِبيُّ المقرئ

أخذ القراءات وجودها على أبي عبد الله بن سعيد الداني على ابن غلام الفرس: (547هـ)، وكان ديناً خيراً بصيراً بالروايات، وعنه أخذ أبو عبد الله بن سعادة: (600هـ)، وأبو القاسم بن فيرة الرعيني وغيرهما، وهو قديم الوفاة، أظنه توفي قبل ابن هذيل، وابنه أحمد من أعيان المقرئين².

قال القفطي: أما خط النقرى له فكان في شهر ربيع الآخر عام خمسة وخمسين وخمسمائة³، توفي سنة بضع وخمسين وخمسمائة⁴.

- أحمد بن مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن العاص النفزي، شاطبي، ابن اللائبة، أخذ القراءات عن أبوي عبد الله: أبيه بشاطبة وابن الحسن بن سعيد بدانية: (574هـ)، أخذ عنه القراءات أبو مُحَمَّد قاسم بن فيره الضرير وغيره.

وكان مقرئاً متقدماً في المعرفة بالتجويد والإتقان للأداء وجودة الضبط على القراء، خلف أباه بعد وفاته في الإقراء⁵.

- علي بن مُحَمَّد بن علي بن هذيل الإمام، أبو الحسن البلسي المقرئ الزاهد، ولد سنة سبعين وأربعمائة، أو سنة إحدى وسبعين، لازم أبا داود سليمان بن أبي القاسم، مدة سنتين بدانية وببلنسية، ونشأ في حجره؛ لأنه كان زوج أمه، فقرأ عليه القراءات، وسمع منه شيئاً كثيراً وهو أجل أصحاب أبي داود

¹ قال ابن الجزري: اللاية بضم المثناة من تحت وسكون الهاء. (ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، 204/2).

² شمس الدين الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ص: 298.

³ القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 162/4.

⁴ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 204/2.

⁵ ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، 97/2.

وأثبتهم، صارت إليه أصول أبي داود العتيقة، وأجاز له أبو الحسين بن البياز: (496هـ)، قرأ عليه أبو القاسم بن فيره الشَّاطِئِي، وأحمد بن علي الحصار: (609هـ) وخلق سواهم، أسن وعمر، وهو آخر من حدث عن أبي داود، وانتهت إليه رئاسة الإقراء عامة عمره، لعلو روايته وإمامته، في التجويد والإتقان، حدث عن جلة لا يحصون، وروى العلم نحواً من ستين سنة، توفي يوم الخميس سابع عشر رجب، سنة أربع وستين وخمسمائة، وصلي عليه من الغد، فأم الناس أبو الحسن بن النعمة: (567هـ)¹.

- مُجَّد بن أحمد بن مسعود بن عبد الرحمن الأزدي من أهل شاطبة يكنى أبا عبد الله ويعرف بابن صاحب الصلاة، مولده بشاطبة في صفر سنة: (542 هـ)، أخذ عن أبي الحسن بن هذيل قراءة نافع وسمع منه كثيراً من كتب أبي عمرو المقرئ وأجاز له في سنة: (563 هـ)، وكتب بخطه علماً كثيراً... توفي ببلنسية في شوال سنة: (625 هـ)²، هو من لقن الإمام الشَّاطِئِي القرآن في حضرة والده³.

ثانياً: تلاميذه

- مُجَّد بن يحيى بن علي بن بقاء اللخمي من أهل شاطبة يعرف بالجنجالي ويكنى أبا عبد الله أخذ القراءات عن أبي مُجَّد قاسم بن فيره الشَّاطِئِي قبل رحلته إلى المشرق، وعن أبي عبد الله بن حميد: (586هـ)، وعن أبي القاسم بن حبيش: (584هـ) وأجاز له جميعهم، وتصدر للإقراء بشاطبة ومن أخذ عنه القراءات أفراداً وجمعاً الفقيه الفاضل المتصوف أبو عبد الله مُجَّد بن أبي الربيع المعافري الشَّاطِئِي: (672 هـ) نزيل الإسكندرية أجاز له في التاسع والعشرين لذي قعدة سنة سبع وستمئة⁴.

علي بن مُجَّد بن عبد الصمد بن عبد الأحد، أبو الحسن، علم الدين السَخَّاوي⁵، الهمداني المقرئ النحوي، ولد قبل الستين وخمس مائة وسمع من السلفي وجماعة⁶.

¹ شمس الدين الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ص: 285.

² ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، 128/2.

³ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 88/2، عبد الهادي حميتو، زعيم المدرسة الأثرية، ص: 31.

⁴ ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، 96/2.

⁵ علم الدين السَخَّاوي: بفتح السين المهملة والحاء المعجمة وبعدها ألف، هذه النسبة إلى سخا، وهي بليدة بالغريرة من أعمال مصر، وقياسه سخوي، لكن الناس أطبقوا على النسبة الأولى. (ينظر: ابن خكان، وفيات الأعيان، 341/3).

⁶ شمس الدين الذهبي، العبر في خبر من غير، 247/3.

كان قد اشتغل بالقاهرة على الشيخ أبي محمد القاسم الشَّاطِئِيّ المقرئ، وأتقن عليه علم القراءات والنحو واللغة، وعلى أبي الجود غياث بن فارس بن مكّي المقرئ، وسمع بالإسكندرية من السلفي: (576هـ)، وابن عوف: (581هـ)، وبمصر من البوصيري: (598هـ)، وابن ياسين: (596هـ)، ثم انتقل إلى مدينة دمشق وتقدم بها على علماء فنونه واشتهر ... وشرح المفصل للزمخشري: (538هـ)، في أربع مجلدات وشرح القصيدة الشَّاطِئِيَّة في القراءات، وكان قد قرأها على ناظمها، وله خطب وأشعار وكان متعيناً في وقته، ولم يزل مواظباً على وظيفته إلى أن توفي بدمشق ليلة الأحد ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة، وقد نيف على تسعين سنة، - رحمه الله - تعالى¹.

- "محمد بن قاسم بن فيره الجمال، أبو عبد الله بن أبي القاسم الشَّاطِئِيّ، روى حرز الأمامي عن أبيه سماعاً إلى سورة ص والباقي إجازة، هذا الذي رأيناه مثبتاً عند الحفاظ وإن كان وقع في بعض الإجازات إطلاق روايته لها عن أبيه والله أعلم، رواها عنه محمد بن عبد الله بن عبد المنعم بن الصواف ومحمد بن يعقوب بن الجرائدي، بقي إلى سنة خمس وخمسين وستمائة وعاش نحو الثمانين سنة رحمه الله"².

- "علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى بن حسان... بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، كمال الدين أبو الحسن بن أبي الفوارس الهاشمي العباسي الضير المصري الشافعي صهر الشَّاطِئِيّ الإمام الكبير النقال الكامل شيخ الإقراء بالديار المصرية، ولد في شعبان سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة، وقرأ القراءات السبع سوى رواية أبي الحارث في تسع عشرة ختمة على الشَّاطِئِيّ، ثم قرأ عليه بالجمع للبعة ورواتهم الأربعة عشر حتى إذا انتهى إلى سورة الأحقاف توفي الشَّاطِئِيّ -- رحمه الله -- وسمع التيسير منه وقرأ عليه الشَّاطِئِيَّة دروساً وسمعها عليه... وقرأ عليه محمد بن إبراهيم بن النحاس النحوي: (698هـ)، انتهت إليه رئاسة الإقراء وازدحم عليه القراء... وتزوج بابنة الشَّاطِئِيّ بعد وفاته وجاءه منها الأولاد، مات في سابع الحجة سنة إحدى وستين وستمائة رحمه الله"³.

1 ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 340/3.

2 شمس الدين الذهبي، العبر في خبر من غير، 230/2.

3 ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 544/1.

الفرع الثاني: مكانته العلمية

لقد تربع الإمام الشَّاطِطِيُّ على عرش القراءات، وجلس للتعليم فكان طلبته لا يحصون عدداً، وذلك لما حضي به من غزارة العلم والإتقان والحفظ، ومن أدب جم تعلوه تقوى الله ومراقبته، ولإبراز مكانة الإمام سأورد حديث وثناء العلماء عن حفظه وإتقانه، ثم أدبه في مجلسه وما وهب من كرامات رواها عنه العلماء، وهو ما تَوَجَّه على عرش القراءات فكان له مكانة كبيرة بين العلماء قديماً وحديثاً.

أولاً - حفظه وإتقانه للعديد من العلوم

برز في الحفظ والإتقان للعديد من العلوم كالقراءات والتفسير والحديث واللغة، أثنى العلماء على شدة حفظه وتبحره في شتى العلوم.

قال في ذلك الإمام ابن الأبار: (658هـ): "كان مقرئاً محققاً من أهل التجويد والتعليل والمعرفة بالقراءات والقيام عليها والحفظ لها"¹.

قال الإمام ابن الجزري: "كان إماماً كبيراً أعجوبة في الذكاء كثير الفنون، آية من آيات الله تعالى ، غاية في القراءات ، حافظاً للحديث ، بصيراً بالعربية ، إماماً في اللغة رأساً في الأدب"².

قال أبو عبد الله محمد المراكشي: (703 هـ): "كان من جلة أئمة المقرئين، كثير المحفوظات جامعاً لفنون العلم بالتفسير، محدثاً راوية ثقة، فقيها مستبحراً متحققاً بالعربية مبرزاً فيها، بارع الأدب شاعراً مجيداً، عارفاً بالرؤيا وعبارتها... جرت مسألة فقهية بمحضره، فذكر فيها نصاً واستحضر كتاباً فقال لهم: اطلبوها منه في مقدار كذا وكذا، وما زال يعين لهم موضعها حتى وجدوها حيث ذكر، فقالوا له: أتفظ الفقه؟ فقال لهم: إني أحفظ وقر جمل من كتب، فقبل له: هلا درستها؟ فقال: ليس للعميان إلا القرآن"³.

ثانياً: أدبه في مجالسه وكراماته

أما أدبه في مجلسه فعرف عليه أنه كان يجلس متطهراً في أحسن هيئة ولا يكثر الكلام إلا لضرورة.

¹ ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلاة، 4/74.

² شمس الدين الذهبي، غاية النهاية، 2/21.

³ محمد المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلاة، 3/462.

قال الإمام القفطي: "كان يجتنب فضول القول، ولا يتكلم في سائر أوقاته إلا بما تدعو إليه ضرورة ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة، وفي هيئة حسنة، وخضوع واستكانة، ويمنع جلساءه من الخوض والحديث إلا في العلم والقرآن"¹.

حكى عنه العديد من الكرامات منها سماع الأذان في غير وقت الصلاة، ومخاطبته للشيطان وأنه كان يعلم أصحابه على أشياء لم يطلعوه عليها.

قال الإمام السيوطي: (911هـ): "ظهرت عليه كرامات الصالحين، كسماع الأذان وقت الزوال بجامع مصر من غير مؤذن، ولا يسمع ذلك إلا الصالحون، وكان يعذل أصحابه على أشياء لم يطلعوه عليها"². من كراماته التي تحكى عنه³.

ثالثا: آثار الإمام الشَّاطِئِي

رغم ما أوتي الإمام الشَّاطِئِي - رحمه الله - من البراعة في كل علم من علوم القرآن إلا أننا لا نرى له العديد من المؤلفات، بل لا يعرف له مؤلفات، ما وصلنا من نتاجه عبارة عن منظومات تعليمية وبعض الأشعار، قد يكون ذلك لكونه فاقد لبصره؛ والذي جعله يكرس جهده ووقته في الإقراء، حيث التف حوله العديد من طلاب علوم القرآن من كل صوب وحذب.

"استخدم أسلوب النظم التعليمي استخداما عجيبا، في تقريب طائفة من علوم القراءة على المتعلمين وتيسيرها للحفظ، فجاءت آثاره كلها على هذا النسق مصوغة في قوالب رائعة استهوت معارضتها عددا كبيرا من أئمة هذا الشأن في مختلف العصور"⁴.

من آثاره:

1- في القراءات وعلوم القرآن:

أ- **حز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع:** تعتبر من أعذب وأجمل وأوسع المنظومات في علم القراءات؛ والتي تنم على براعة وسعة علم ناظمها وحفظه وذكائه.

¹ القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 162/4.

² جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 260/2.

³ ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 5/ 2217. 2217/5.

⁴ عبد الهادي حميتو، زعيم المدرسة الأثرية، ص: 42.

وتسمى الشَّاطِئِيَّة والقصيد واللامية أيضا، وعدتها ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتا من البحر الطويل، ضمنها الإمام الشَّاطِئِيُّ كتاب التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو الداني تسهيلا على طالبي علم القراءات، صاغها بطريقة مبدعة فريدة تشتمل على رموز عجيبة وإشارات لطيفة، مع سهولة وسلاسة العبارات، جعلت الطلاب يلتفون حولها ويتركون غيرها من كتب القراءات.

قال بعضهم يصف الشَّاطِئِيَّة:

جَـلَا الرَّعِينِي عَلَيْنَا ضُحَى عُرُوسَةُ الْبُكَرِ وَيَا مَا جَـلَا
لَوْ رَامَـهَا مُبْتَكِرٌ غَيْرُهُ قَالَتْ قَوَافِيهَا لَهُ الْكُلُّ لَا¹.

نظرا لأهمية هذه القصيدة فقد قامت عليها حركة علمية كبيرة من شروح مكتوبة ودراسات صوتية وغيرها من الدراسات والأعمال العلمية، ذكر لها الدكتور عبد الهادي حميتو 118 عملا ما بين شروح وحواشي، بالإضافة إلى الكتب التي قارنت بينها وبين الكتب الأخرى كالعنوان والتجريد، كما جمع الدكتور أيمن سويد في تحقيقه لكتاب العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي: (911هـ) ما يقرب من 62 شرحا، منها المطبوع وأكثرها مخطوطا، من بينها الوافي في شرح الشَّاطِئِيَّة لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي: (1325هـ)، شرحان للشيخ مُحَمَّد علي الضباع: (1325هـ)، أحدهما مختصر اسمه إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، ومطول وهو إنشاد الشريد من معاني القصيد، المزهر في شرح الشَّاطِئِيَّة لأحمد شكري وآخرين، بالإضافة إلى شروح المشايخ ابن الحداد: (625هـ)، الإمام السخاوي، الإمام شعله: (656هـ)، الإمام أبي شامة، الإمام الجعبري، إلخ بالإضافة إلى الحواشي على الشروح والتعليقات، ومنظومات اختصرت الشَّاطِئِيَّة مثل حرز المعاني في اختصار حرز الأماني لجمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله الطائي: (672هـ)، ومنظومات أكملتها ومنظومات عارضتها وغير ذلك من الأعمال².

وقد حث الوافرائي: (1156هـ) على الإعتناء بالحرز ومدح الشَّاطِئِيَّ وأوصى بالأخذ بما في كتابه ما عدا المواضع التي أشار لضعفها فقال:

وَاعْتَنِ بِالْحَرْزِ فَإِنَّ الشَّاطِئِيَّ فَدُضِمَ الْجَنَّةُ لِلَّذِي وَعَى
ضَمَّ أَنَّ الْأَوْلِيَاءَ مَقْبُولٌ لَدَا إِلَهَنَا وَالشَّاطِئِيُّ مِنْهُمْ يُرَى

1 صلاح الدين الصفدي، نكت الهميان في نكت العميان، 214.

2 ينظر: أيمن رشدي سويد، العقد النضيد في شرح القصيد، 51/1، وعبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع، 180/2.

وَحُذِّ بِمَا فِيهِ جَمِيعًا غَيْرَ مَا
لِضَعْفِهِ أَشَارَ نَحْوَ (يُفْتَلَا)
(أَهْمِلْ) (أَعْضِلْ) (مُوهَلًا) (وَمَا
(ج) (لَمْ يَصِحَّ) (شَذَّ) (هَلْهَلًا)¹

ب- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد: نظم في بيان رسم المصاحف العثمانية، اختصر فيها كتاب المقنع للإمام الداني، سيأتي التعريف بها في موضعها.

ج- ناظمة الزهر في عد الآي: هي قصيدة رائية عدد أبياتها مائتان وسبعة وتسعون بيتا، موضوعها علم عدد الآي واختلاف النقلة فيه، نسجها على منوال قصيدة الحصري: (488هـ) في قراءة نافع، وعلى وزنها ورويها مع اختلاف موضوعها عنها، وقد بناها على عاداته على بعض مصنفات أبي عمر الداني وهو كتاب البيان في عد آي القرآن، إلا أنه ذكر فيها أنه استعان بما جمعه أيضا أبو العباس أحمد بن عمار المهدي².

وقد صاغها الإمام مستعملا الرموز كالتشاطيئة وقد طبعت مفردة مع مجموعة من المتون، جمعها الشيخ محمد علي الضباع في كتاب إتحاف البررة بالمتون العشرة، كما طبعت مع شرح العلامة رضوان بن محمد المخللاتي³.

قامت على ناظمة الزهر عدة أعمال -علمية؛ حيث قام بشرحها العديد من العلماء منهم:

- أبو عبيد رضوان بن محمد: (1311هـ) في الوجيز في فواصل الكتاب العزيز (مخطوط).
- عبد الله بن صالح الإمام بجامع أبي أيوب الأنصاري: (1252هـ) في لوامع البدر في بستان ناظمة الزهر.
- علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم المصري الضباع في قطف الزهر من ناظمة الزهر في علم الفواصل (مخطوط).
- عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي: (1409هـ) في بشير اليسير في شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل.

ومن نظم على منوالها الإمام برهان الدين الجعبري وذلك في قصيدته حديقة الزهر في عدد آي السور؛ وهي قصيدة دالية.

بَدَأْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ أَوَّلَ مَقْصَدِي وَصَلَيْتُ بَعْدَهُ عَلَى الطُّهْرِ أَحْمَدُ

¹ الخليجي، حل المشكلات وتوضيح التحرير، ص: 49

² أبو العباس المهدي أحمد المهدي: (440 هـ) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي، المغربي نحوي، لغوي، مقرر، مفسر، أصله من المهديّة من بلاد إفريقية، ودخل الأندلس، من تصانيفه: تفسير كبير سماه التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، والهداية في القراءات السبع.

(ينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 2/ 42).

³ علم الدين السخاوي، فتح الوصيد، 125/1.

قال الشيخ عبد الهادي حميتو: وقفت على قصيدته مخطوطة في مجموع عتيق مرقم بخزانة آسفي¹.

2- في التجويد:

له أشعار متنوعة في التجويد منها: نظم في ظاءات القرآن الكريم، وفي إجابة على لغز الإمام الحصري، والصرف، والوعظ...

أ- نظم في ظاءات القرآن الكريم²:

رُبَّ حَظٍّ لِكَظْمٍ غَيِظٍ عَظِيمٍ	أُظْفِرَ الظُّفْرَ بِالْغَبْظِ الظَّلُومِ
وَحَظَّارٍ تُظِلُّ ظِلًّا حَفِيزٍ	ظَامِي الظُّهْرِ فِي الظَّلَامِ كَظِيمٍ
يَقِظُ الظَّنَّ وَاعْظِ كُلَّ فَظٍّ	لَفْظُهُ كَاللَّظَى شَوَاطُءٌ جَحِيمٍ
مُظْهِرٍ لانتظار ظعن ظهير	ناظِرٍ ذَا لِعَظْمٍ ظَهْرُ كَرِيمٍ

"وقد اعتنى بشرحها صاحبه السخاوي شرحاً مختصراً ما تزال بعض نسخه محفوظة في بعض الخزائن"³.

ب- الإجابة على لغز الحصري:

وكان الإمام الحصري قد ألغز كلمة (سوءات) فقال:

سَأَلْتُكُمْ يَا مُقَرَّرِي الْغَرْبِ كُلِّهِ	وَمَا مِنْ سُؤَالِ الْخَبَرِ عَنْ عِلْمِهِ بَدُ
بِحَرْفَيْنِ مَدَّوْا ذَا وَمَا الْمَدُّ أَصْلُهُ	وَذَا لَمْ يَمْدُودِهِ وَمَنْ أَصْلُهُ الْمَدُّ
وَقَدْ جُمِعَا فِي كَلِمَةٍ مُسْتَبِينَةٍ	عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ بَعْضِكُمْ تَبْدُو

"وهذا اللغز قد أثار حافظة العديد من علماء المغرب فأجابوا عليه منهم من اكتفى بالإجابة ومنهم من أغلظ له القول لاعتبارهم أن الشطر الأخير من البيت الأخير فيه تعريض بالعلماء المغاربة"⁴.

¹ ينظر: عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع، 120/1.

² القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءة، 236.

³ عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع، 119/2.

⁴ عبد الهادي حميتو، المرجع نفسه، 38/2.

أجاب عليه الإمام الشَّاطِبيُّ بعد مدة من وفاة السائل بعدد من الآيات¹.

3- في الحديث:

للإمام الشَّاطِبيُّ نظم في الحديث ذكره العديد ممن ترجم له، إلا أنه في عداد المفقود - أظهره الله - ، وقد يرجع هذا لتصدر الشيخ للإقراء وبعده عن الحديث والفقه، يتضح ذلك فيما وراه عنه صهره: " أردت مرة أن أقرأ شيئاً من الأصول على ابن الوراق فسمع بذلك فاستدعاني فحضرت بين يديه، فأخذ بأذني ثم قال لي: أتقرأ الأصول؟ فقلت: نعم، فمد بأذني ثم قال لي: من الفضول، أعمى يقرأ الأصول"².

أخبر عنها تلميذ الناظم³.

وأشار إليها ابن العماد: (1089هـ)⁴.

وقال عنها الدكتور عبد الهادي حميتو: " يظهر أن الإمام الشَّاطِبيُّ قد لخص فيها أبواب الكتاب، وبين منهج مؤلفه في مباحثه بحيث تيسر على قارئها الانتفاع بها ... ولم أقف للقصيدة على ذكر عند أحد الرواة عنه ولا غيره ولعلها استعملت استعمالاً محدوداً ثم نسيت، بل إن الإمام السخاوي نفسه؛ الذي هو أنبل أصحابه لا يذكر أنه سمعها أو علم عنها أكثر مما أخبره الناظم نفسه"⁵.

4- في العربية:

أ- نظم في موانع الصرف:

دعوا صرفَ جمع ليس بالفرد أشكلا	وَقَعْلَانْ فعلى ثم ذي الوصفِ أفعلا
وذي ألفُ التأنيثِ والعدْلُ عُدَّة	والأعجمِ في التعريفِ حُصَّ مُطَوَّلَا
وذي العدلِ و التركيبِ بالخلفِ والذي	بوزنٍ يخصُّ الفعلِ أو غائبٍ علا
وما ألفٌ مع نونٍ أخراه زیدتا	وذي هاءٍ وقفٍ والمؤنثُ أثَقَلَا ⁶

¹ ينظر: أبوشامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأمان، ص: 126. ينظر: علم الدين السخاوي، فتح الوصيد، شرح البيت 182، 94/2.

² محمد المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، 463/3.

³ علم الدين السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، 226/1.

⁴ ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 494/6.

⁵ عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع، 119/2.

⁶ أحمد القسطلاني، الفتح المواهي، ص: 78.

ب- نظم في ترتيب حروف الأفعال:

ومن منظومات أبي مُجَدِّد: قوله في ترتيب حروف الأفعال لأبي بكر ابن القوطية: (977هـ):

لسير هجر عميد غمضه خلس	حوى جوى قلبه كتمان سرف
شج مدير ضريك للنوى رمض	نشوان طب طباء ذاهل
بعاده ترح ثواؤه زله	فؤاده مستهـام وامق يحف ¹ .

¹ مُجَدِّد المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، 467/3.

المبحث الثاني: التعريف بعقيلة أتراب القصائد

تعتبر عقيلة أتراب القصائد من أشهر وأول منظومات الرسم، تحملها القراء وطلاب علوم القرآن رواية ودراية، وحامت حولها أعمال جليلة ومفيدة زادت قيمتها من ذلك استدركات الأئمة الشراح عليها، لذلك كان من الواجب قبل التعرض لهذه الاستدراكات؛ التي هي موضوع البحث سأعرض للتعريف بها وذلك بذكر: اسم المنظومة ونسبتها إلى ناظمها، وموضوعها، ومخطوطاتها ومطبوعاتها، يليه مباحث العقيلة مصادرها ومنهج الإمام الشاطبي فيها، فالحركة العلمية حول المنظومة ثم المزايا والمآخذ على العقيلة.

المطلب الأول: اسم المنظومة ونسبتها إلى ناظمها، وموضوعها، ومخطوطاتها ومطبوعاتها

سوف أعطي في هذا المطلب رؤية شاملة ومختصرة عن المنظومة، يصل من خلالها القارئ إلى تصور هذه المنظومة والاطلاع على بطاقتها الشخصية، وذلك بمعرفة اسمها وتوثيق نسبتها للإمام الشاطبي، ثم موضعها، فمخطوطاتها ومطبوعاتها.

الفرع الأول: اسم المنظومة ونسبتها إلى ناظمها.

أولاً: اسم المنظومة:

سميت هذه المنظومة ب عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد لاسم المنظومة جرس جميل يلفت النظر لأول وهلة فيدفع من يسمعه إلى محاولة معرفة معنى الاسم فما معناه ياترى؟

العقيلة: " الكريمة النفيسة، جعلها كالبنات الكريمة التي كرمت على أترابها اللائي في سنهها، وأسنى: أشرف " ¹. ومنه قول امرؤ القيس الكندي: (540هـ):

عَقِيلَةٌ أَتْرَابٍ لَهَا، لَا دَمِيمَةَ وَلَا دَاتُ خَلْقٍ، إِنَّ تَأَمَّلْتَ جَانِبَ ²
وقول طرفة بن العبد البكري: (569هـ):

أرى الموتَ يَعْتَامُ الكِرَامَ وَيَضْطَفِي عَقِيلَةً مَالِ الفَاحِشِ المَشْدِدِ ³

وكلمة قصيدة بمعنى المقصودة، كان للإمام عدة قصائد جعل هذه القصيدة عقيلتهن لارتباطها بأشرف كتاب؛ ألا وهو كتاب الله.

¹ محمد بن القفال، شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، ص: 114.

² امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص: 74.

³ طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، ص: 26.

ثانيا: نسبتها إلى ناظمها

دل على صحة العنوان ونسبة المنظومة إلى ناظمها دلائل كثيرة، منها تصريح الناظم باسم المنظومة حيث قال في منظومته:

279- تَمَّتْ عَقِيلَةُ أَتْرَابِ الْقَصَائِدِ فِي أَسْنَى الْمَقَاصِدِ لِلرَّسَمِ الَّذِي بَهَرَا

كذا اعتناء طلاب القراءات بها وروايتها بالسند المتصل إلى ناظمها، منهم على وجه التمثيل لا الحصر:

- الشيخ تاج الدين السبكي قال: "أخبرنا الشيخ مبارك بقراءتي عليه بدمشق، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو علي الحسن بن عبد الكريم بن عبد السلام: (712هـ) المالكي قراءة عليه، وأنا أسمع في سنة خمس وسبع مئة بمصر، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف: (631هـ) الأنصاري القرطبي قراءة عليه، قال: أنشدنا الإمام أبو القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي الرعيي قصيدته في القراءات الرائية التي يقول في آخرها:

وَاللَّهُ أَكْرَمُ مَأْمُولٍ وَمُعْتَمَدٍ وَمُسْتَعَاثٌ بِهِ فِي كُلِّ مَا حَدَّرَا
يَا مَلْجَأَ الْفُقَرَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ وَمَنْ لَطَافُهُ تَكْشِفُ الْأَسْوَءَ وَالضَّرَرَا"¹.

والإمام زين الدين بن عياش: (628هـ) صاحب شرح الرائية، رواها بالأندلس بجزيرة سقر على الفقيه الإمام الخطيب أبي عبد الله محمد اللخمي، سنة: (622 هـ)، وبدمشق على الإمام علم الدين السخاوي سنة: (628هـ)².

أغلب من شرح العقيلة ذكر سندها إلى ناظمها، كما ذكر محقق منظومة عقيلة أتراب القصائد الدكتور أيمن سويد سندها إلى ناظمها في أول المنظومة، وهي بهذا الاسم في الكتب التي اعتنت بعلم الرسم والقراءات وعلوم القرآن، والتي ترجمت للإمام.

كما أطلق عليها الرائية ذكرها غير واحد من الأئمة؛ لأن رَوِيَّهَا الرَاءَ مع ألف الإطلاق، وقد اشتهرت عقيلة الأتراب بهذا الاسم دون النازمة مع أن نازمة الزهر رَوِيَّهَا الرَاءَ أيضا، وعرفت بالعقيلة اختصارا، والشاطبية الصغرى.

¹ تاج الدين الدين السبكي، معجم الشيوخ، 333/1.

² ينظر: زين الدين ابن عياش، شرح الرائية، مكتبة المسجد النبوي، رقم س 15 / 223 ل 01.

الفرع الثاني: موضوع عقيلة أتراب القصائد.

الرائية قصيدة في ثمانية وتسعين ومئتي (298) بيتا من البحر البسيط تفاعيله: (مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن) ، نظم فيها الإمام الشاطبي كتاب المقنع في رسم مصاحف الأمصار للإمام أبي عمرو الداني، اعتنى فيه المؤلف بتتبع رسم المصاحف العثمانية اتفاتها واختلافها، فأبدع في نظمه حيث جمع المتفرق، وأهمل المكرر فجاءت في أبهى حلة.

قال الإمام السخاوي في معرض شرح البيت: [279] من القصيدة مثنيا على شيخه: " إنه أبدع فيها، ولا يعلم ذلك حقيقة إلا من أحاط بكتاب المقنع، فإنه حينئذ يعلم كيف نظم ما تفرق فيه، فرب كلمة اجتمعت مع أخرى وكان بينهما في المقنع مسافة بعيدة "¹.

لم يتبع الإمام ترتيب المقنع كما فعل في حرز الأمانى ووجه التهاني التي رتبها على كتاب التيسير، بل أخذ ما في المقنع من مادة ورتبها وبوها بطريقة فائقة الإبداع والروعة ، تقرب وتجمع المتفرق وتسهل الحفظ، ولم يستعمل فيها الرموز كما فعل في الحرز والناظمة، وزاد عليها فوائد وقد أشار إليها بقوله:

45- وَهَآكَ نَظْمُ الَّذِي فِي (مُقْنَعٍ) عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَفِيهِ زِيَادَاتٌ قَطِبَ عُمُرَا

الفرع الثالث: نسخ العقيلة المخطوطة والمطبوعة.

أولا- نسخ العقيلة المخطوطة:

لعقيلة أتراب القصائد العديد من النسخ المخطوطة المنتشرة هنا وهناك في المكتبات عبر العلم منها:

- فهرس المخطوطات في مركز الملك فيصل الرقم التسلسلي 637.
- فهرس علوم القرآن لمخطوطات دار الكتب الظاهرية فيها أربع نسخ، النسخة الأولى رقمها 4233، تليها نسخة أخرى برقم 5843.
- خزانة التراث - فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: 4003.
- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: رقم الحفظ: 8-00089

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 464.

ثانيا: نسخ العقيلة المطبوعة.

طبعت العقيلة مفردة مع مجموعة من المتون جمعها ورتبها الشيخ علي الضباع ضمن كتاب إتحاف البررة بالمتون العشرة، طبعة مكتبة مصطفى الباب الحلبي سنة 1368، وطبعة المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، ومكتبة صوت القرآن بديوبند بالهند بتحقيق أبي الحسن الأعظمي، ومكتبة السلام بتحقيق الشيخ محمد الدسوقي أمين كحيلة سنة 2016م¹. والعقيلة مطبوعة في شروحها وقد اعتمد الدكتور أيمن رشدي على هذه الشروح عند تحقيقه لها، حيث يعتبر أجود تحقيق لها إلى الآن تحقيق خادم القرآن الكريم د. أيمن رشدي سويد دار نور المكتبات سنة 2001م، وقد تتبعه بالدراسة الدكتور بشير الحميري، ذاكرا ما له وما عليه عند تحقيقه لكتاب المقنع.

¹ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية شرح الشاطبي، تحقيق: أحمد ميان التهناوي، ص: 17.

المطلب الثاني: مباحث العقيلة مصادرها ومنهج الإمام الشاطبي فيها

في هذا المطلب سيتم التعريف بمباحث المنظومة، ومصادرها التي منها نظمت، يليها المنهج الذي سار عليه الناظم.

الفرع الأول: مباحث عقيلة أتراب القصائد.

تعددت طرق مؤلفي الرسم في عرض مادتهم العلمية فمنهم من جعلها على أبواب يجمع فيها النظائر والمتشابهات ككتاب المقنع، ومنهم من رتبها وفق سور القرآن الكريم كالتنزيل، ومنهم من زواج بين الطريقتين فقسمها إلى أصول وفرش كما هي في كتب القراءات إلا أنه سبق بالفرش ثم ثنى بالأصول كعقيلة أتراب القصائد، سيكون الحديث في هذا الفرع على الهيكل والطريقة التي نسجت عليها العقيلة.

تتكون العقيلة من ثمانية وتسعين ومئتي (298) بيت مقسمة إلى:

- مقدمة ضمنها الإمام 45 بيتاً بدأها بقوله:

1- الحمد لله مؤصلاً كما أمراً مباركاً طيباً يستنزل الدراً

ذكر فيها بعد الحمد والثناء على الله بأفضل المحامد، والصلاة على رسوله ﷺ تاريخ القرآن بما فيه إعجازه وجمعه، وقصة مسيلمة، ثم عدد المصاحف المنتسخة من المصحف الإمام، لينتقل إلى مصدر الخلاف في مباحث الرسم.

ثم شرع في ذكر الغرض أو الموضوع مقسماً إلى أبواب بدأها بالفرش الذي هو الخبر المروي عن الإمام نافع، باب الإثبات والحذف مرتباً على سور القرآن الكريم، من سورة البقرة إلى آخر القرآن؛ وهو أربعة أقسام:

1- من سورة البقرة إلى الأعراف في 23 بيتاً.

2- من سورة الأعراف إلى مريم في 22 بيتاً.

3- من سورة مريم إلى ص في 15 بيتاً.

4- من سورة ص إلى آخر القرآن في 23 بيتاً.

لينتقل إلى الحديث عن:

الحذف في كلمات تحمل عليها أشباهها وذلك في 33 بيتاً

- فباب من الزيادة في 4 أبيات

- يليه باب الحذف في الياء وثبوتها في 24 بيتا،
- ثم باب ما زيدت فيه الياء في 4 أبيات،
- باب حذف الواو وزيادتها في 6 أبيات

وبعد الفراغ من هذا الباب رتب الناظم الكلام على الهمز، كيفيته وأنواعه وذلك في:

- باب حروف من الهمز وقعت في الرسم على غير قياس في 22 بيتا.
- ثم باب رسم الألف واوا في 4 أبيات.
- بعده باب بنات الياء والواو في 10 أبيات.
- فباب حذف إحدى اللامين في بيت واحد.

وهكذا سار الناظم ليصل إلى باب المقطوع والموصول حيث قسمه إلى أبواب ذكر فيها:

﴿أَنْ لَّا﴾ ، ﴿وَإِنْ مَّا﴾ ، ﴿مِنْ مَّا﴾ ، ﴿أَمْ مِّنْ﴾ ، ﴿عَرِّمَّا﴾ ، ﴿فَإِلَّمْ﴾ ، ﴿وَإِنْ لَّمْ﴾ و﴿أَمَّا﴾ ،
 ﴿فِي مَّا﴾ ، ﴿وَإِنْ مَّا﴾ ، ﴿وَأَنَّ مَّا﴾ ، ﴿لَيْسَ مَّا﴾ [البقرة 101] ، ﴿بِيسَ مَّا﴾ ، ﴿كُلَّ مَّا﴾ ،
 ﴿وَحَيْثُ مَّا﴾ ، ﴿وَأَيْنَمَا﴾ ، ﴿لِكَيْلَا﴾ ، ﴿يَوْمَ هُمْ﴾ ، ﴿وَيُكَانَ﴾ [القصص 82] ، ﴿مَالٍ﴾ ،
 ﴿وَلَاتَ﴾ [ص:2] ، كل ذلك في 25 بيتا.

ليختم موضوع الرسم في النظم بباب هاء التأنيث التي كتبت تاء في بيتين، يليه باب المضافات إلى الأسماء الظاهرة والمفردات في 8 أبيات، ثم باب المفردات والمضافات المختلف في جمعها في 8 أبيات، ليسدل الناظم الستار على المنظومة بالدعاء بالمغفرة والصلاة على رسول الله ﷺ فكانت النهاية ببيت:

307- تُضَاحِكُ الزَّهْرَ مَسْرُورًا أَسْرَُّهَا مُعْرِفًا عَرَفُهَا الْأَصَالَ وَالْبُكَرَا

الفرع الثاني: مصادر العقيلة.

من تمام حفظ الله لكتابه أن سخر علماء لخدمة كتابه والذود عنه وحفظه كتابة إلى جانب حفظه قراءة عبر السنين، من بينهم الإمام أبو عمرو الداني الذي جمع مرويات الأئمة القراء، وتتبع المصاحف العثمانية والمنتسخة منها ليودع ذلك في كتابه المقنع، ونظرا لأن النظم أخف وأسهل في الحفظ والتحميل من المتن قام الإمام الشاطبي بنظم هذا الكتاب في هذه المنظومة، قال الإمام الحصري: (488هـ) في رأيته بهذا الصدد:

رَأَيْتُ الْوَرَى فِي دَرْسٍ عِلْمٍ تَزْهَدُوا فَقُلْتُ لَعَلَّ النَّظْمَ أُخْرَى مِنَ النَّثْرِ¹

وقال السفاريني: (1188 هـ):

وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَعْتَنُوا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ
لأنه يُسَهِّلُ لِلْحِفْظِ كَمَا يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَأٍ²

من هذا كله يتبين أن أصل العقيلة هو المقنع لأبي عمرو الداني، وقد ذكره الإمام الشاطبي بقوله:

45- وَهَآكَ نَظْمُ الَّذِي فِي مُقْنَعٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَفِيهِ زِيَادَاتٌ فَطَبَّ عُمُرَا

والإمام الخراز في المورد:

وَالشَّاطِئِيُّ جَاءَ فِي الْعَقِيلَةِ بِهِ وَزَادَ أَخْرَفًا قَلِيلَهُ

معرفة العقيلة تكون بمعرفة الأصل الذي بنيت عليه؛ والمصادر التي اعتمد عليها الإمام الشاطبي في نسج هذه المنظومة، وهو مادة البحث في هذا الفرع.

أولاً: التعريف بالإمام أبي عمرو الداني وكتابه المقنع:

1- التعريف بالإمام أبي عمرو الداني:

أَبُو عَمْرٍو؛ عُمَآنُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ عُمَآنَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ عَمْرِو الْأُمَوِيِّ مَوْلَاهُمُ الْأَنْدَلُسِيُّ الْقُرْطُبِيُّ ثُمَّ الدَّانِي وَيُعْرَفُ قَدِيمًا بِابْنِ الصَّيْرِفِيِّ.

¹ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 53/2.

² شمس الدين السفاريني، الدرر المضية في عقد أهل الفرقة المرضية (العقيدة السفارينية)، ص: 40

ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة بدانية وبها عرف، بدأ بطلب العلم سنة 387 ورحل إلى المشرق سنة 397، مكث في القيروان أربعة أشهر، و بمصر سنة ثم ارتحل إلى الحج، وعاد إلى الأندلس في ذي القعدة سنة 399، قرأ بالروايات على: الفارسي، وابن غلبون وخلف بن خاقان، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وسمع من أبي مسلم الكاتب، وهو أكبر شيخ له، وغيرهم كثير.

قرأ عليه خلق كثير منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيسولي نزيل الثغر، وولده، وأبو داود سليمان بن نجاح، وأحمد بن عبد الملك المرسى وهو آخر من روى عنه مطلقاً فإنه بقي إلى بعد الثلاثين وخمسمائة، توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة ومشى السلطان أمام نعشه¹.

يقال له مائة وعشرون مصنفاً منها الاقتصاد في رسم المصحف، التجديد في الإتيان والتجويد، التيسير في القراءات السبع، جامع البيان في عد أي القرآن كذا المحكم في النقط، المقنع في رسم المصحف².

أثنى عليه العديد من العلماء من بينهم ابن شكوان إذ يقول: "كان أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعراجه وجمع في معنى ذلك كله تواليف حسنا مفيدة يكثر تعدادها ويطول إيرادها، وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط جيد الضبط من أهل الحفظ والعلم والذكاء والفهم، متفننا بالعلوم جامعا لها معتنيا بها، وكان ديناً فاضلاً، ورعاً سنياً³.

2- التعريف بالمقنع:

أ- اسم الكتاب ونسبته: طبع الكتاب باسم المقنع في رسم مصاحف الأمصار، وباسم المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار.

ولقد أرجع الدكتور عبد الهادي حميتو مؤلف كتاب معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني تعدد أسماء الكتاب إلى أمرين:

¹ ينظر: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، 18/ 77، 3، تذكرة الحفاظ، 212/ المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 2/ 135. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 1/ 504. ابن فرحون، الديباج المذهب، 2/ 85.

² إسماعيل بن محمد البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، 1/ 653.

³ أبو القاسم بن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ص: 386.

أحدهما: هو تصرف الإمام أبو عمرو في الاسم حيث قال: يظهر أن أبا عمرو كان يتصرف في اسمه، قال في ختامه ثم كتاب الهجاء في المصاحف، وهذا يوهم أن هذا اسمه الذي سماه المؤلف به... كما أنه في كتاب المحكم يحيل عليه بغير هذين العنوانين¹، فيقول: على ما ورد في الخبر الثابت المذكور في كتاب المرسوم².

ويقول: وقد ذكرنا جميعه في المرسوم³.

والثاني: القول بأن للإمام مقنعين المقنع الكبير والمقنع الصغير. وقد أوضح الدكتور بشير الحميري هذا التنوع من خلال تعدد أسماء الكتاب في النسخ التي اعتمدها في تحقيق الكتاب⁴.

ب- مخطوطات الكتاب وطبعاته:

مخطوطات المقنع كثيرة في أنحاء العالم، أما طبعاته:

- فأولها طبعة أوتوبرتزل سنة 1932م، وطبعة دهمان سنة 1983م.
- طبعة مُجَدِّ الصادق قمحاوي بدون تاريخ.
- طبعة جمال الرفاعي سنة 2007م.
- طبعة نورة بنت حسن بن فهد الحميد سنة 2010م.
- طبعة بشير الحميري سنة 2016م.

أ- موضوع الكتاب: أشار الإمام الداني في مقدمة كتابه إلى منهجه فيه، فذكر أن مادة الكتاب مما سمعه من مشيخته ورواه عن أئمتيه من مرسوم خطوط مصاحف أهل الأمصار: المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام وسائر العراق، وأنه قسمه أبواباً وفصولاً مختصراً في مادته فلا يذكر العلل كي يخف حمله على مريده من طلبة العلم، بدأه بذكر بعض ما تأدى إليه من الأخبار والسنن في شأن أهل المصاحف وجمع القرآن فيه، جل كتب الرسم العثماني عالة على هذا المصنف⁵.

من خلال البحث تبين لي أن كتاب المحكم في نقط المصاحف من مصادر العقيلة، فقد ذكره الإمام ابن عاشر في شرحه للبيت:

¹ عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص: 70.

² أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 283.

³ أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، ص: 192.

⁴ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 1/253.

⁵ ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 1/329.

343- وَجَاءَ أَيْضًا لِإِلَى جَاءَ مَعَا لَدَى الْعَقِيلَةِ

أخبر أن الشاطبي ذكر أيضا في عقيلته ﴿وَجِءَ﴾ ، ﴿لِإِلَى﴾ بالخلاف، وأشار بذلك إلى قوله:

118- وَجِءَ أَتَدْلُسُ تَزِيدُهُ أَلِفًا مَعَا وَبِالْمَدَنِ رَسْمًا عُنُوا سِيرًا.

وقوله:

77 لَاذْبَحَنَّ وَعَنْ حُلْفٍ مَعَا لَا إِلَى.

ثم قال: وكان الشاطبي نقل الخلاف فيها من المحكم¹.

وقال الإمام المارغني² في شرحه لنفس البيت: وأن الشاطبي ذكر في عقيلته ﴿لِإِلَى﴾ ، ﴿وَجِءَ﴾ ، بالخلاف أيضا في زيادة الألف وهو من زيادة العقيلة على ما في المقنع؛ لأن أبا عمرو لم يذكرهما في العقيلة ، وإنما ذكرهما في المحكم ، وذكر فيه الخلاف فيهما³. لدى سأعرف بكتاب المحكم باعتباره أحد المصادر التي رجع إليها الإمام الشاطبي.

ثانيا: التعريف بكتاب المحكم في نقط المصاحف:

يعد كتاب المحكم من المصادر الأولى في النقط حيث اعتمد عليه جل علماء الرسم والقراءات أمثال الإمام الخراز في ذيل الضبط من المورد، الإمام التنسي في الطراز، الرجراجي في حلة الأعيان وغيرهم...

1- اسم الكتاب ونسبته:

كتاب المحكم في نقط المصاحف بهذا الاسم سماه الإمام الداني في فهرست تصانيفه ذكر ذلك الدكتور عبد الهادي حميتو⁴.

¹ عبد الواحد ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1277/2. اللفظة في المحكم، ص: 174 - 175.

² المارغني: إبراهيم بن أحمد بن سليمان: (1281هـ - 1349هـ): مفتي الديار التونسية ومقرؤها، تتلمذ على عمر بن الشيخ، وعنه ابنه عبد الواحد، من مؤلفاته: النجوم الطوالع شرح الدرر اللوامع. (ينظر: المارغني، النجوم الطوالع، ص: 14).

³ محمد المارغني، دليل الحيران، ص: 353.

⁴ ينظر: د. عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني. ص: 64.

وبه اشتهر وبالاسم نفسه عنوانه المحقق د. عزة حسن ذاكر الخلاف في الاسم بقوله: قد ورد بعض الخلاف في اسم الكتاب، فقد أثبتته النسخ في صفحة العنوان في المخطوطة كما يلي: كتاب المحكم في الشكل والنقط، ثم علل ذلك قائلا: يبدو أن النسخ كتب ما كتب في آخر المخطوطة استنادا إلى موضوع الكتاب، دون الانتباه إلى اسمه كما وصفه مؤلفه¹. كما ذكر باسم المحكم في النقط، وقد يكون هذا مجرد اختصار من المؤلف نفسه فقد خبرنا ذلك من كتاب المقنع أيضا، بكثرة مسمياته.

نسبة المحكم لمؤلفه واضحة لا تحتاج إلى توثيق؛ لأنه مذكور من جملة مؤلفات الحافظ أبي عمرو عند من ترجم له أو من عدد مؤلفاته.

2- مخطوطات كتاب المحكم وطبعاته:

قال محقق الكتاب الدكتور عزة حسن أنه اعتمد على نسخة فريدة لا أخت لها، وهي محفوظة برقم: (24ب) بين مخطوطات مصطفى جون في مكتبة كلية اللغات والتاريخ بجامعة أنقرة ... وقد أصابها خرم ذهب منها بالكراسة الثامنة بأكملها².

- وأعلم الدكتور عبد الهادي عن وجود نسخ عديدة للمحكم، وقال إنه وقف على نسخة تامة بالخزانة الحسينية بالرباط برقم 1592³.

كما ذكر الدكتور بشير الحميري أنه يوجد ثلاث نسخ بالمغرب، وأن عنده نسخة قديمة وهو في طور إعادة تحقيق الكتاب.

- أما عن الدكتور غانم قدوري الحمد فقد أعاد تحقيق الكتاب، وتم طبعه من قبل دار الغوثاني بعد أن عثر على نسخة أخرى كاملة للكتاب محفوظة في المكتبة المحمودية في مكتبة المدينة المنورة العامة برقم 20 نحو، وقبل ذلك كان قد حقق الكراسة الثامنة بعنوان أوراق غير منشورة من كتاب المحكم؛ والتي سقطت من المخطوط الذي اعتمد عليه الدكتور عزة حسن، فجاء في الكتاب شرح كبير.

طبع كتاب المحكم في نقط المصاحف عدة طبعات:

- طبعة أولى بتحقيق: أوتو برتزا باستنبول سنة 1351هـ/1932م.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص: 24.

² أبو عمرو الداني، المرجع نفسه، ص: 22.

³ د. عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص: 23.

- كما طبع بتحقيق: محمد أحمد دهمان مكتبة النجاح سنة 1351هـ/1940م.
- وطبع بتحقيق: د. عزة حسن
- طبعة أولى بدمشق وزارة الثقافة والإرشاد القومي سنة 1379هـ/1960م.
- طبعة ثانية بدار الفكر بدمشق أيضا سنة 1418هـ/1997م.
- وآخر تحقيق له للدكتور غانم قدوري الحمد دار الوثائقي للدراسات القرآنية، طبعة أولى سنة 1438هـ/2017.

3- موضوع الكتاب: يعتبر الإمام الداني مُسَنِّداً فهو يعتمد على الرواية بل ويقدمها على الكشف، فكتابه المحكم يرويه عن العديد ممن كشف المصاحف الإمام أو المنتسخة عنها وعلى من سبقه من علماء اللغة والنقاط، مقسماً لها إلى أبواب وفصول.

أشار الإمام الداني إلى موضوع الكتاب ومصادره التي أخذ منها مادته في مقدمة الكتاب¹.

الفرع الثالث: منهج الإمام الشاطبي في العقيلة:

- بين الإمام الجعبري اصطلاح الناظم في الرائية، وقد لخصتها في نقاط.
- ما ذكره الإمام من المسائل مطلقاً؛ فهو مما اتفقت عليه الرسوم العثمانية.
- ما قيده بخلاف فمن المختلف وهو أقسام:
- قسم يعين إقليمه فهو له وغيره على أحدهما، أي الخلاف على ذلك الحرف ثابت للإقليم المعين وغيره على أحدهما.
- قسم يذكر الإقليم بلا خلاف؛ فهو كما ذكر وبقيتها بخلافه.
- وقسم ييهم الخلاف فيحتمل أن يكون من الأول، وأن يكون من الثاني.
- ما عزاه إلى نافع أو إلى أبي عبيد، أو غيرهما نوع ثالث يحتمل أن يكون من المتفق ومن المختلف.
- ما كان في الفرش فهو:
- إما لم يتعدد فهو واضح.
- متعدد عم جميع المواضع.
- ما قيده بهما انحصر في السورة ما عمه سرى إلى غيرها.
- ما كان في الأصول فهو:

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المحكم في علم نطق المصاحف، ص: 56.

- ما ذكره من المتعدد مطلقا عم المماثل ولم يسري إلى نظائره إلا بثبت.
- ما قيده يقصر على بعض أفرادها ولا يصرف إلى سابق ولا لاحق إلا بقريضة¹.
- لقد جمع الإمام الشاطبي - رحمه الله - ما تفرق في كتاب المقنع ولم يثبتاته وقرب بعيدة بطريقة بارعة وتحكم رائع معتمدا على:

● التلخيص والإيجاز: مثاله:- البيت: [101]

101- مَعَا يَهْدِي عَلَى حُلْفٍ فَنَظَرُهُ سِحْرُنْ قُلْ نَافِعٌ بِ : فَرِعًا قَصْرًا

- تكرر ذكر لفظة ﴿سَحْرَانِ﴾ [القصص:48]، في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف، وفي باب ما رسم من المصاحف بالحذف والإثبات إلى نافع والناظم لخص واختصر فذكرها مرة في المختلف².

قد يذكر الإمام الداني في المقنع الكلمة بالخلف، ويسند بالحذف فيقصر الناظم على وجه

مثاله: قوله:

60- وَقُلْ مَسْكِينٌ عَنْ حُلْفٍ وَهُوَ دِيهَا

- ذكر الإمام الداني كلمة ﴿مَسْكِينٌ﴾ في باب ما اختلف فيه مصاحف الأمصار بإسناده إلى نصير ﴿طَعَامَ مَسْكِينٍ﴾ في بعض المصاحف بألف، وبعضها بغير ألف، وفي باب ما رسم في المصاحف بالحذف بسنده إلى نافع، الألف غير مكتوبة في ﴿طَعَامَ مَسْكِينٍ﴾ وفاقا لأحد وجهي نصير، فاختصر الناظم على ذكرها مرة بالخلف اختصارا.

✓ ترجيح وجه من الوجوه:

قد يذكر الإمام الداني أقوال في اللفظة فيختار الإمام الشاطبي أحدها.

مثاله: قوله:

¹ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 203/1-207.

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 539/1. ينظر: الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 180/2-181.

213- طَلْعُهُ عِرَاقٍ وَمَعَهَا كَهْفُهَا نَبْؤًا سَوَى بَرَاءَةٍ فُلْنِ وَالْعَلَمُ عُرَى

- وقوله ﴿نَبْؤًا﴾ يريد المرفوع العاري من اللام، ولما كان مقتضى إطلاقه العموم تناول الأربعة واستثنى ﴿نَبَأًا﴾ براءة فهو بالألف في الأصل: قال محمد بن عيسى الإصبهاني في إبراهيم ﴿نَبْؤًا﴾ الدين و : ﴿نَبْؤًا عَظِيمًا﴾ [ص:66]، و﴿نَبْؤًا الذِينَ﴾ [التغابن:5] كلها بالواو والألف، يقتضي إخراج براءة ثم قال وكل ما في القرآن على وجه الرفع فالواو فيه مثبتة، وكل ما كان على غير وجه الرفع فليس فيه واو وإنما هو ﴿نَبَأًا﴾¹، وهذا يقتضي إدخالها، وعلى الأول اعتمد الناظم².

✓ الاختصار بالاختصار على بعض الألفاظ:

درج الإمام الشاطبي على عدم ذكر جميع الألفاظ التي أوردها الأصل:

من ذلك: قوله:

195- وَهُمْ نَسُوا اللَّهَ قُلْ وَالْوَاوُ زَيْدٌ أَوْ لَوْأُ أُولِي أُولَتٍ وَفِي أُولَئِكَ أَنْتَشَرَا

قال الإمام الداني في باب ذكر ما زيدت الواو في رسمه للفرقان أو لبيان الهمزة : "اعلم أن كتاب المصاحف أجمعوا على زيادة واو بعد الهمزة في ﴿أُولَئِكَ﴾، ﴿فَاءُ وَلَئِكَ﴾ و﴿أُولَئِكَ﴾ و﴿أُولَئِكَ﴾، و﴿أُولَئِكَ﴾ و﴿أُولَئِكَ﴾ حيث وقع ذلك"³.

ولم يذكر الإمام الشاطبي كل الألفاظ واقتصر على البعض وقال: (انتشرا) إشارة إلى ما لم يذكره وهو في المقنع. بين ذلك الإمام الجعبري عند شرحه للبيت: "لم ينص الناظم على كل هذه الألفاظ، وقال: (انتشرا) أي أطرده الحكم في الألفاظ كيف تصرف فيندرج ﴿أُولَئِكَ﴾، ﴿فَاءُ وَلَئِكَ﴾ في ﴿أُولَئِكَ﴾"⁴.

✓ ومن باب الاختصار أيضا تجميع بعض معلومات الرسم في قواعد أو شبه قواعد، من أمثلة ذلك:

129- وَهَآكَ فِي كَلِمَاتٍ حَذَفَ كُلُّهُمْ وَأَحْمَلْ عَلَى الشَّكْلِ كُلِّ الْبَابِ مُعْتَبَرًا

✓ من باب الاختصار أيضا: الإشارة على الترتيب بالتوالي بدل ذكر السور، مثاله البيت:

1 أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 134/2.

2 برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 436/2.

3 أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 124/2.

4 برهان الدين الجعبري، مرجع سابق، 196/2.

259- وَمَالٍ هَذَا فَقُلْ مَالِ الَّذِينَ فَمَا لِهَؤُلَاءِ بَقَطْعِ اللَّامِ مُدْكِرًا

اتفقت المصاحف على فصل لام الجر عن المجرور في أربعة مواضع، عينها الإمام الداني بسورها، وعرفها الإمام الشاطبي بتواليها، وإلى ذلك أشار الإمام الجعبري¹، وللملا علي القاري².

● الاعتماد بدلالة المفهوم على المنطوق اختصاراً.

من عادة الإمام الشاطبي الاعتماد على دلالة المفهوم للمنطوق في نظمه، وقد أشار إلى ذلك إشارة واضحة في البيت:

166- وَتَعْرِفُ الْبَيَاءَ فِي حَالِ التُّبُوتِ إِذَا حَصَلَتْ مَحْذُوفَهَا فَحُذِّهِ مُبْتَكِرًا

مثال ذلك أيضا في البيت:

203- وَحُصِّ فِي أُيُّدًا مُتَنَا (إِذْ وَقَعَتْ) وَقُلْ أَتَيْنَ لَنَا يُحْصُ فِي الشُّعْرَا

حيث اكتفى بالمفهوم عن المنطوق في حرف الأعراف، فلم يذكره وأشار إليه بـ (يخص).

235- كَيْفَ الضُّحَى وَالْقَوَى دَحَا تَلَهُ وَطَحَا سَجَى زَكَى وَأَوْهَا بِالْيَاءِ قَدْ سَطِرَا

أشار الإمام الداني في باب ذكر ما رسم بالياء من ذوات الواو لمعنى إلى ما اتفقت المصاحف على رسمه بالألف من الأسماء والأفعال من ذوات الواو على ثلاثة أحرف، وإلى ما استثنى منها مثل الضحى، وغيرها، إلا أن الناظم ذكر المستثنى الذي رسم بالياء، واكتفى بالمفهوم عن المنطوق في ما رسم بالألف³.

● التكرار في بعض المواضع:

¹ ينظر: برهان الدين الجعبري، جميلة أرباب المراسد، 341/2.

² ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: د. عبد الرحمن السديس، ص: 304.

أبو الحسن نور الدين، علي بن سلطان مُجَدِّ القاري الهروي: (1014هـ) برع في خط النسخ والتلث، يكتب كل عام مصحف ويبيعه، من شيوخه: ابن حجر، له تلاميذ أكثر منهم: مُجَدِّ بن فروخ، له ما يقرب الثلاث مئة مؤلف منها الاستئناس بفضائل ابن عباس. (ينظر: الهبات السنية، الملا علي القاري، تحقيق: أحمد ميان)

³ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 193/2.

كما أن الإمام الشاطبي يعتمد التلخيص بأن يرجح أو يطلق الحكم فيما يذكر فيه الخلاف في الأصل أو يذكر الكلمة في الأصول ولا يعيدها في الفرش، ويلاحظ أنه يكرر في مواضع قد تأخذ عليه لكون النظم تلخيص وتجميع إلا أنه يكرر لحكمة تظهر براعة الإمام وتحكمه في هذا العلم من ذلك في البيت:

53- يُضَعَّفُ الْخُلْفُ فِيهِ كَيْفَ جَا وَكَيْتَ بِهِ وَنَافِعُ بِالتَّحْرِيمِ ذَاكَ أَرَى

فإن قيل ذكر لفظ الكتاب في باب الحذف في كلمات تحمل عليها أشباهها، وأخبر أن الألف حذفت منه في جميع القرآن ما عدا أربعة مواضع، فلم أفرد هنا هذين الموضعين؟

وجواب ذلك: "إنما أفردهما لبيان الاختلاف أو لبيان الناقل بخلاف غيرهما فإنه مجمع عليه، كذا ذكره بعضهم، والأظهر أنه خص هذين الموضعين لمكان الخلاف الشهير، ولاختصاصهما بالإضافة إلى الضمير"¹.

ومن أمثلة التكرار لبيان الناقل:

130- لَكِنَّ أَوْلَئِكَ وَاللَّيِّ وَذَلِكَ هَـ يَ وَالسَّلَامُ مَعَ الَّتِي فَرَدَ غُدْرًا

فإن قلت: قد ذكر فيما تقدم ﴿السَّلَامُ﴾ في موضعين مخصوصين، فلم ذكره عاما ها هنا، وذلك في قوله فيما سبق: (مراغما قاتلوا لامستم بهما حرفا السلام)، وهما في المائدة والأنعام؟ وجوابه:

﴿السَّلَامُ﴾ في جميع القرآن مرسوم بالحذف، وإنما ذكر الحرفين السابقين في جملة المروي عن نافع خاصة"².

● الفصل بين كلمة وأخرى مع اتحاد الحكم:

وهذا من روائع الإمام الشاطبي حيث فرق بين كلمة وأخرى لبيان الفرق بينهما رغم أن الحكم واحد.

- مثاله قوله:

103- تُصَاعِرِ اتَّفَقُوا تَظَاهَرُوا لَهُ وَيَسْأَلُونَ بِخُلْفٍ عَلِيمٍ اقْتَصَرَ

- "في تصعر قال الناظم: (اتفقوا) ولم يخالف أحد نافع في حذف ﴿تَظَاهَرُوا﴾ [الأحزاب 4] فكان

اتفاقا أيضا وفصله لأن الأول قولي والثاني سكوتي"³.

¹ الملا علي القاري، الهبات السنية، د. عبد الرحمن السديس، ص: 332.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 266.

³ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 544/1.

- مثال آخر: كان الفصل فيه لبيان الترجيح:

196-وَالْخُلْفُ فِي سَأُورِيكُمْ فَلَّ وَهُوَ لَدَى أُؤْصَلَبَنَّكُمْ طُهُ مَعَ الشَّعْرَا

" الخلاف في موضعي ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ [الأعراف:145]، ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ [طه:71]، [الشعراء:49] لكنه فرقها لأجل الترجيح"¹.

المطلب الثالث: الحركة العلمية حول العقيلة المزايا والمآخذ على العقيلة

تعتبر كتب الرسم المصادر الأولية لكتاب المصاحف بعد أن غابت المصاحف الإمام، والعقيلة من بين هذه المصادر، فقد أصبحت مدار العمل والتلقي لعلم رسم المصاحف حيث تلقفها العاملون في هذا المجال بالدراسة والتدريس والحفظ، فحام حولها عمل علمي جليل من شروح وحواشي ومعارضة وغيرها، وهذا ما سأسرده في هذا المطلب بحول الله وتوفيقه.

الفرع الأول: الشروح على العقيلة.

عني العلماء عناية كبيرة بعقيلة أتراب القصائد، فعرف لها العديد من الشروح المخطوطة والمطبوعة، من أهمها² :

1- شرح العلامة علم الدين علي بن محمد السخاوي (643 هـ) : الشارح تلميذ الناظم وقد رواها

عنه ، يعتبر أول شرح للعقيلة، وقد سمعه منه الشاطبي، قام بتحقيق هذا الشرح د. محمد إدريس الطاهري تحت إشراف التهامي الراجحي الهاشمي، كما قام بتحقيقها صالح مهدي عباس وشرحه بعنوان الوسيلة إلى كشف العقيلة، أو الوسيلة إلى شرح العقيلة³.

وقد عرف به محقق الكتاب وذكر أن الشارح لم يقتصر في الشرح على فك النظم بل زاد ضمنه فوائد كثيرة" : من قراءات مشهورة وشاذة، وقضايا نحوية ولغوية وصرفية، وشواهد شعرية، كما ضمنها نصوصا

¹ برهان الدين الجعبري، المرجع نفسه، 196/2.

² ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: أحمد ميان التهانوي، ص: 12، د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع، 131/2. اللبيب، الدرة الصقبيلة، ص: 100.

³ ينظر: د. عبد الهادي حميتو، زعيم المدرسة الأثرية في القراءات، ص: (65- 66). عبد الغني اللبيب، الدرة الصقبيلة في شرح أبيات العقيلة، ص: 100.

مهمة استفادها من مظان قديمة ومتنوعة ... لاسيما في ضبط الرويات وتحقيقها، وتوجيه مسائل الرسم وإيضاح عللها"¹.

وأهم شيء استوقفني في هذا الشرح - وهو أمر واضح بين فيه - رجوعه إلى المصاحف، والكشف على مواضع الاختلاف فيها، والترجيح بين الأقوال على أساسها.

2- شرح الشيخ أبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي صاحب إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (665هـ).

توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

3- شرح الشيخ أبو عمرو بن سليمان بن محمد المعافي (672هـ). قال في مقدمتها بعد حمد الله والثناء عليه: قرأتها على الفقيه محمد بن وضاح اللخمي سنة اثنين وعشرين وستمائة، وقرأتها على الشيخ الإمام المقرئ علم الدين السخاوي بدمشق سنة ثمان وعشرين وستمائة، كلاهما حدثني عن المصنف.

4- شرح الشيخ أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة المقدسي (728هـ)، قال عنه ابن الجزري: وشرح القصيدتين اللامية والرائية، ولكنه للرائية أحسن، وكلاهما حسن مفيد.

حقق هذا الشرح في جامعة المدينة المنورة من طرف د. طلال أحمد علي دين من أول الكتاب إلى نهاية شرح قول الناظم: البيت 152

ك: الصَّلَحَتْ وَعَنْ جُلِّ الرُّسُومِ سَرَى

وحقق د. محمد بن عمر بن عبد العزيز الجنائني الجزء الثاني من (واكتب تراءا جاءنا) إلى نهاية الكتاب.

5- شرح برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (732هـ)، الموسوم بجميلة أرباب المراسد في شرح عقيلة أتراب القصائد، حققه الأستاذ مصطفى البحياوي في إحدى مؤسسات التعليم العالي بالرباط، تحت إشراف الدكتور التهامي الراجي الهاشمي سنة 1410هـ.

ثم طبع بتحقيق د. محمد خضير الزوبعي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق سنة 1431هـ.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة في كشف العقيلة، ص: 55

وحققه د. مُحمَّد إلياس مُحمَّد أنور وهو مطبوع بتمويل كرسي الشيخ يوسف عبد اللطيف جميل للقراءات، من مجلدين سنة 1438هـ.

من مميزات هذا الشرح أسلوبه الشيق والمميز رغم صعوبة اللغة بحيث يصعب عليك فهم مراده، مما يدفعك إلى الرجوع إليه مرات ومرات ، وأنه يناقش آراء الشراح وينقد ويستدرك، لا يبدو أنه يعتمد الكشف، كما يظهر أثر الوسيلة والدرة الصقيلة واضحا في هذا الشرح.

6- شرح الشيخ أبي بكر بن عبد الغني اللبيب¹ المعروف بالدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة.

قال الدكتور عبد الهادي حميتو: " يعتبر هذا الشرح من أهم الشروح المعروفة إن لم يكن أهمها، كما يعتبر أوسعها مادة وأوفرها نقولا عن المصادر المغاربية المفقودة ، وقد وقفت على عدد وافر من نسخه في الخزائن العامة والخاصة"².

قام بتحقيقه د. عبد العلي آيت زعبول بالرباط تحت إشراف الدكتور التهامي الراجي الهاشمي سنة 1403هـ. وطبع بتمويل الإدارة العامة للأوقاف، دار المعرفة دولة قطر سنة 1432 هـ .

7- شرحها أيضا الشيخ أبو البقاء علي بن عثمان بن القصاح العدوي (801هـ)، في شرح يسمى تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد في شرح عقيلة أتراب القصائد.

طبع بمراجعة الشيخ عبد الفتاح القاضي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة 1368هـ.

وحققه مُحمَّد قمحاوي طبع طبعة جيدة بتحقيق الشيخ مُحمَّد الدسوقي، دار السلام بمصر سنة 1432هـ.

8- شرح الشيخ نور الدين أبو الحسن علي بن سلطان مُحمَّد الهروي، المشهور بملا علي القاري (1014هـ)، المسمى الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية، كما ذكر باسم شرح الرائية.

وقد استفاد الشارح من الوسيلة والجميلة، وهو شرح ممتع جامع يستدرك على الناظم وصاحب المقنع ، ويرد أو يؤيد كلام الشراح ويستدرك عليهم.

¹ أبو يحيى اللبيب، أبو بكر بن عبد الغني التونسي: عاش في النصف الثاني من القرن السابع، قرأ على أبي عبد الله مُحمَّد بن عمر التلمساني، لا يعلم له تلاميذ، من مصنفاته: الدرّة الصقيلة. (ينظر: اللبيب، الدرّة الصقيلة، ص: 74).

² عبد الهادي حميتو، زعيم المدرسة الأثرية، ص: 71.

حققه الشيخ أحمد ميان التهانوي كأطروحة لنيل درجة الدكتوراه بقسم العلوم الإسلامية بجامعة بنجاب، لاهور باكستان تحت إشراف د. جميلة شوكت، سنة 2006م. وحققه د. عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، طبع بدار طيبة الخضراء مكة المكرمة، 1440هـ.

9- شرح مُحمَّد بن عمر بن حسين زين العابدين بن عياش، أبو عبد الله الكردي (628هـ).

10- ومن شراح العقيلة المقرئ عبد الرحمن المكي الإله آباد (801هـ)، وله شرح أفضل الدرر اهتم بطبعه الأستاذ المقرئ إظهار أحمد التهانوي (1412هـ).

ثانيا: المعارضة والحواشي

عني بمعارضتها والنسج على منوالها والزيادة عليها أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، بقصيدة لامية في الرسم القرآني، أطلق عليها اسم روضة الطرائف في رسم المصاحف، في مئتين وسبعة عشر بيتا، قال عنها ناظمها بأنه اتخذ الرائية أساسا، وزاد عليها¹

لَمِيَّةٌ عَذَّبَتْ فِي عَقْدِهَا نَظْمَتْ رَائِيَّةً وَرَبَّتْ مَسَائِلًا مَثَلًا

- وله قصيدة رائية أخرى وسمها برسم البرهان في هجاء القرآن، على وزن قصيدة الشاطبي وروبوها.

- كذا الإمام مُحمَّد بن خليل بن عمر القشيري الأربلي، فقد عارض العقيلة بقصيدته واضحة المبهوم في علم المرسوم، وهي في ثلاثمائة واثنين وثلاثين بيتا، قال فيها:

زَادَتْ رُسُومًا عَلَى مَا فِي عَقِيلَةٍ أَتَتْ رَابِ قَلَمٍ يَنْلُ الْفَضْلَ لَهَا الْكُبْرَا².

ممن وضع عليها حواشي، الشيخ رضوان بن سليمان المخلاقي (1311هـ)، منها نسخة مخطوطة مكتوبة سنة 1279هـ بخط المؤلف نفسه، وهي محفوظة بمكتبة جامعة الإمام مُحمَّد بن سعود وتحت رقم 2530، وعبد الحكيم الأفغاني القندهاري (1316هـ)، منها نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة الإمام بن سعود برقم 3231³.

¹ مُحمَّد البركاتي، ورد الطائف في شرح روضة الطرائف، ص: 187.

² ينظر: الدكتور عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع، 130/2. د. غانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، ص: 179. إبراهيم مُحمَّد الجرمي، الإمام الشاطبي سيد القراء، ص: 181/180.

³ إبراهيم مُحمَّد الجرمي، المرجع نفسه، ص: 185.

الفرع الثاني: المزايا والمآخذ على العقيلة.

تعتبر العقيلة من أهم منظومات الرسم العثماني، نظرا لمكانة ناظمها وبراعته في فن الرسم والإقراء، وطول باعها في هذا النمط من الترتيب للعلوم فيها اشتهر، لكن العمل البشري سمته النقص والقصور، لذلك سأشير في هذا الفرع إلى مزايا هذا النظم والمآخذ عليه.

أولا: مزايا العقيلة وثناء العلماء عليها.

أثنى الإمام الشاطبي على العقيلة بقوله:

279- تَمَّتْ عَقِيلَةُ أَتْرَابِ الْقَصَائِدِ فِي أَسْنَى الْمَقَاصِدِ لِلرَّسْمِ الَّذِي بَهْرًا

فقوله هذا معناه أنها النفيسة التي فاقت أترابها؛ أي على القصائد الأخرى التي نظمها، لاحتوائها على أكرم العلوم وهو علم رسم القرآن الكريم. وقد أشار لذلك الإمام الجعبري في شرحه للبيت بقوله: سميها بذلك لأجل نظمها الباهر كل شاعر بجزالة ألفاظه، ورقة معانيه، وبراعة استهلاله ومطالعه، وسهولة نظمه، وعذوبة رقه.

ثم قال: ومن فهم المقنع علم ما امتازت به من حسن الترتيب، وجودت التركيب وجمع المتفرقات وحذف المكررات، مع ما حازت من الزوائد والفوائد، وفضلها على نظرائها من المنظوم في المرسوم كالمصباح وغيره¹.

قال الإمام الداودي: "وقد سارت الركبان بقصيدتيه حرز الأمان وعقيلة أتراب الفضائل اللتين في القراءة والرسم، وحفظهما خلق لا يحصون، وخضع لهما فحول الشعراء وكبار البلغاء وحذاق القراءة، ولقد أبدع وأوجز، وسهّل الصعب"².

وقال عنها صاحب كتاب مختصر الفتح المواهبي: "من تأليف الإمام الشاطبي قصيدته الرائية المسماة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد الشاملة لنفائس الفرائد، الجامعة شوارد المقنع في أسلوب مبدع، فائقة نظرائها"³.

¹ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 2/ 394-395.

² محمد الداودي، طبقات المفسرين، 44/2. نفس الثناء ذكره الإمام الذهبي بلفظه، في معرفة القراء الكبار ص: 312.

³ شهاب الدين القسطلاني، الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي، ص: 77.

أثنى عليها الإمام الجعيري بقوله¹:

عَقِيلَةٌ أَتَرَابِ الْقَصَائِدِ فَارْصُدَا لِرِسْمِ وَرْمِ أَسْنَى الْمَقَاصِدِ وَاقْصُدَا
جَمِيلَةٌ رَوْضِ قَدْ زَهَتْ غِبُّ رِيَّهَا بِأَزْهَارِهَا تَحْكِي لَجِينًا وَعَسْجِدَا
سَقَى اللَّهَ ثُرَابًا ضَمَّ نَاطِمَ عَقْدِهَا مِّنَ الْعَفْوِ وَالْغُفْرَانِ إِذْ كَانَ أَرْشَدَا

قال محقق الدرّة الصقيلة: من نظر في كتاب المقنع للإمام الداني وعقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد للإمام الشاطبي، يجد أن هذا الأخير لم يتتبع أبواب كتاب المقنع بابا وإنما خالفه، وقد أحسن، وهذا بخلاف عمله في حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات، حيث نظم التيسير على وفق نسقه ولا يكاد يخرج على ترتيبه إلا نادرا².

قال الدكتور عبد الهادي حميتو: لقد حظيت العقيلة بقريب من العناية التي حظيت بها قرينتها الشاطبية الكبرى ... بل كانتا عند أكثر الرواة منذ ظهورهما كالتوأمتين أو العدلين لا تكاد تجد راويا يروي هذه دون أختها، بل نجد الغالب الأعم في تراجم الرواة عبارة سمع الشاطبيتين وقرأ الشاطبيتين³.

ثانيا: المآخذ على العقيلة.

لكل عمل مهما أجاد فيه صاحبه ونقح ودقق من هفوات وسقطات، هي سمة العمل البشري، وإن كان صاحبه من جهابذة هذا الفن، وممن لهم الباع الطويل فيه، ولقناعته بذلك يقول معتذرا:

285-فَقِيرَةٌ حِينَ لَمْ نُغْنِي مُطَالَعَةً إِلَى طَلَائِعِ لِلْإِغْضَاءِ مُعْتَذِرًا
286-كَالْوَصْلِ بَيْنَ صِلَاتِ الْمُحْسِنِينَ ظَنًّا، وَكَالْهَجْرِ بَيْنَ الْمُهْجَرِينَ سُرَى
287-مَنْ عَابَ عَيْبًا لَهُ عُذْرٌ فَلَا وَرْزَا يُنْجِيهِ مِنْ عَزَمَاتِ اللَّوْمِ مُثْنَرًا
288-وَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُ بِنْتَيْهَا حُذِّ مَا صَفَا وَاحْتَمَلَ بِالْعَفْوِ مَا كَدَّرَا

¹ برهان الدين الجعيري، جميلة أرباب المراسد، 208/1.

² ينظر: عبد الغني اللبيب، الدرّة الصقيلة، ص: 121.

³ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 130/2.

بين الإمام الجعبري عظيم عمل الناظم في جمع ما تفرق في المقنع، وحصر المادة الغزيرة فيه بقوله: "ولعمري إن هذه العقيلة لقصيرة عن طويلة"¹.

ثم أشار إلى عمله في الشرح مبينا حسن العقيلة بذوق وكلام رفيع يستوقف السامع فقال: "فهذه قواعد جليلة يستفتح محلها بها أبحاث الجميلة، ويحل بها عقد نطاق العقيلة حتى تصير له حليلة، حيث كان فيها شماس الحسناء ونفور النجلاء"².

من المآخذ التي أشار إليها الإمام الجعبري على العقيلة، هو أن ما يعزوه إلى الإمام نافع أو الإمام أبي عبيد أو غيره لا يعلم أهو من المتفق أو المختلف، حيث أن كل واحد يروي عن مصحف، وعد هذا من مشكلات العقيلة والمقنع³.

ومن تعقب العقيلة أيضا المحقق لكتاب الدرة الصقيلة، فبين صعوبة الرجوع إلى المقنع لمعرفة مكان ذكر اللفظة فيه بقوله: أما الفرش فلا يظفر بها من المقنع إلا من استحضر مسائل أبوابه وفصوله استحضر ملكة، ثم ذكر ضابط يساعد على ذلك⁴.

ومن سهل ذلك الإمام الجعبري فهو يورد أماكن وجود اللفظة في المقنع عند شرحه البيت الذي فيه اللفظة.

مما يؤخذ على الإمام الشاطبي في العقيلة أنه أغفل جملة من الألفاظ التي ذكرها الإمام الداني في المقنع سعيا للاختصار فهو لا يتعرض لكل المواضع التي تذكر في المقنع في اللفظة الواحدة، وهذا نقص من الأصل الذي اعتمده، قد استدركه عليه العديد من الأئمة، وسوف أورد بعض أمثلة ذلك مما ذكره العلماء، في ثنايا الاستدراكات من أمثلة ذلك:

من ذلك قول الإمام الجعبري عند حديثه عن الهمز: "وأسقط الناظم هذا الباب وهو خلل لتفريعه على غير أصل، وكان ينبغي أن يذكره ليعلم كل فرع من أي أصل انشعب"⁵.

¹ قال محقق الكتاب: يقصد أن العقيلة مشتملة على إيجاز واختصار شديد لموضوع طويل. (ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 1/177).

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 1/207.

³ ينظر: برهان الدين الجعبري، المرجع نفسه، 1/206.

⁴ ينظر: عبد الغني اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 123.

⁵ برهان الدين الجعبري، مرجع سابق، 2/202.

- ومنها تعقيبات الدكتور بشير الحميري محقق كتاب المقنع على الإمام الشاطبي تركه للعديد من الكلمات التي ذكرت في المقنع ولم يذكرها في العقيلة، بل أبواب منه لم يضمنها العقيلة، منها على وجه الاختصار:

﴿وَأَكْسُ﴾ [المنافقون:10]، ﴿وَيْبِ الْكَيْلِ﴾ [يوسف:59]، ﴿جَزَّؤُهُ﴾ [يوسف:74، 75]...

ومن الأبواب قوله: بل قد أسقط الشاطبي أبواباً كاملة، أولها: باب ذكر ما رسم بإثبات الياء على الأصل ... وكذا لم يذكر باب ذكر الهمزة وأحكام رسمها في المصاحف.

ثم قال ولم أجد للإمام الشاطبي مبرراً في تركه لذكر الأحكام في هذه الكلمات ومخالفته لأصله إلا أنه عمل بشري، يطرأ على أعمال البشر في العموم من نقص واختلال¹.

¹ ينظر: أبي عمر الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 201/1 - 202.

المبحث الثاني:

التعريف بالإمام الخراز

سيتم في هذا المبحث التعريف بناظم مورد الظمان، وذلك بالتعرف على عصره، وحياته الشخصية، والعلمية، من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عصر الإمام الخراز

المطلب الثاني: حياته الشخصية

المطلب الثالث: حياته العلمية

المبحث الثالث: التعريف بالإمام الخراز

تعتبر منظومة المورد ثاني منظومة سأعمل عليها بجمع استدراقات الأئمة عليها، وهي منظومة عنت بمقرأ الإمام نافع، لها مكانة كبيرة عند المغاربة خاصة وطلاب القراءات عامة، لذلك سأقوم بالتعريف بها عبر مطلبين: التعريف بناظمها، ثم التعريف بها.

المطلب الأول: عصر الإمام الخراز

قبل الحديث عن حياة الإمام الخراز والتي ستكون من خلال الحديث عن حياته الشخصية والعلمية، ألقى الضوء على عصره باختصار اتباعاً لعمل من سبقنا من كتاب التراجم، ولزيادة معرفة هذا الإمام فالإنسان ابن عصره.

الفرع الأول: الحياة الاجتماعية: عاش الإمام الخراز في عهد بني مرين وبالضبط في مدينة فاس؛ التي كان يقطنها ثلاثة عناصر متباينة: عرب جذبتهم مكانة الأسرة الإدريسية المؤسسة لمدينة فاس، وبربر من أهل المنطقة، وفئة من غير المسلمين من اليهود ولعله كان بينهم بعض من المسيحيين، بالإضافة إلى الطوائف الثلاثة أنظمت إليهم فئتان؛ فئة جاءت من قرطبة والثانية من القيروان وكانوا ممن له مشاركة بشؤون الفكر، أو ممن له حذق بأمور الصناعة وفنونها، وهو مما أعطى لفاس طابع المدينة الإسلامية¹.

الفرع الثاني: الحياة الدينية: لم يقيد المعتقد الديني وسادت الحرية الدينية، المذهب السائد هو المذهب السلفي في العقائد، بالإضافة إلى مذهب أهل الحديث في العبادات، على أن مذهب أهل السنة سواء في الاعتقاد أو الفقه قد توطد منذ هذا العصر في المغرب².

الفرع الثالث: الناحية الاقتصادية والعلمية: كانت المناطق التي تحت سيطرة بني مرين تزخر بالخيرات، حيث كان لكل مدينة نشاطا خاص بها، كما اهتم بنو مرين بتشييد المدن والقرى بطابع يمتاز بالدقة والدق والتنوع، واعتمدوا على بعض البلاد الشرقية لتشييد المساجد، بالإضافة إلى الاعتناء ببناء المدارس التي سبقهم إليها الموحدون، ولكن على نطاق واسع لإيواء الطلبة، من بين هذه المدارس مدرسة النحاسين بالإضافة إلى ثلاث مدارس أخرى، واحدة في فاس الجديدة قرب جامعها الكبير، والثنية على مقربة من جامع الاندلسيين؛ وهي في الواقع مدرستين أحدهما مدرسة الصهريج، والثانية أصغر حجماً سميت

¹ ينظر: روجيه لو تورنو، فاس في عصر بني مرين، ص: 23.

² ينظر: عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ص: 184.

مدرسة القراءات السبع، المدرسة الثالثة مدرسة العطارين بمقربة جامع القرويين وسوق العطارين، وبعضهم كان يمنح للطلاب مؤونة يومية مع كثرة الاوقاف المخصصة لهذه المدارس، وكان يدرس في هذه المدارس العديد من مشاهير العلماء، أمثال مُحمَّد المقرئ التلمساني¹.

ومما زاد الحركة العلمية انتعاشا خزائن الكتب، لاسيما خزانة القرويين التي أنشأها السلطان أبو عنان:(759هـ) وأودعها الكثير من الكتب المحتوية على أنواع من علوم الأبدان والأديان، واللسان والأذهان، ووقفها ابتغاء الثواب، بالإضافة إلى خزانة المصاحف اعتنى ببنائها وتشبيدها بما لم يسبق إليه وأعد فيها جملة كبيرة من المصاحف الحسنة الخطوط، وكلف بها من يتولى أمرها على أحسن الشروط، وقد عقد السلطان يعقوب المنصور:(595هـ) صلحا مشروطا مع ملك اسبانيا، كان مما شرطه عليه فيه أن يوجه إليه كتب العلم؛ التي بقيت ببلاده للمسلمين، فوجه إليه منها ثلاثة عشر جملا فيها كثيرا من المصاحف، وكتب التفسير والحديث، والفقه واللغة فأرسلها المنصور إلى فاس وحبسها على طلبة العلم².

¹ ينظر: إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، 2/ 155.

² ينظر: عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ص: 185-186، روجيه لو تورنو، فاس في عصر بني مرين، ص: 31.

المطلب الثاني: حياته الشخصية

الفرع الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

من خلال البحث في كتب التراجم وشروح المورّد، تبين لي أن الإمام الخراز لم يحض بمزيد اهتمام، فالعديد من جوانب حياته لا يعلم عنها شيء، ولولا نظمه الذي فرض نفسه لما سمعنا عنه، فالمعلومات التي وصلت إلينا شحيحة بالنسبة لعالم جليل مثله، لا تكاد تفويه حقه، لكن هذا الرصيد القليل لا يمنع من كشف بعض جوانب حياته، أبدأها باسمه:

"أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم، الأموي النسب، الشريشي المولد، الشهير بالخراز"¹.

اختلف في كلمة الأموي هل هي نسبه إلى بني أمية أم ماذا يقصد بها؟

قال تلميذه الإمام ابن آجطا: "وأما نسبه فقد ذكره لي هو رحمه الله أنه أموي النسب، أي: من بني أمية"². وهو ما أكدّه الإمام الرجراجي³ بقوله: "وهو أموي النسب"⁴، "أي منسوب إلى بني أمية وهي قبيلة عثمان بن عفان عليه السلام فخذ من قريش وهم الداخلون بلاد الأندلس وهم أول من تأمر في بلاد الأندلس من أمراء المسلمين"⁵. أما أبو الحسن النزولي: (919هـ) فقال: هو من قوم يقال لهم أميون وليس هو من بني أمية كما توهم بعضهم"⁶. إلا أن تصريح الإمام الخراز بنسبه يثبت نسبه إلى بني أمية إذ قال:

جُلُّ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

584-مُحَمَّدٌ جَاءَ بِهِ مَنْظُومًا

.....

585-الأمويُّ نَسَبًا،.....

الشريشي نسبة إلى بلده الأصلي شريش.

¹ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 237/2. محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، 309/1.

² ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 336.

³ حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الوصيلي، الأندلسي: (899هـ): قال عنه الحضيكي: من أولياء الله الصالحين المتبعين للسنة، لم يعرف له شيوخ يذكرون أصحابه منهم عبد الواحد الرجراجي، تتلمذ عليه: سيدي داود بن علي، من آثاره: رفع النقاب على تنقيح الشهاب، الأنوار السواطع على الدرر. (ينظر: محمد الحضيكي، طبقات الحضيكي، 189 / 1 - 190. الرجراجي، تنبيه العطشان (جزء التحقيق)، ص: 30، 38).

⁴ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 61.

⁵ الرجراجي، حلة الأعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسينية، الرباط، رقم س 674 ل 169.

⁶ النزولي، مجموع البيان، من خلال: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 51.

شريش: "من كور شذونة¹ بالأندلس، بينها وبين قلشانة² خمسة وعشرون ميلاً، وهي على مقربة من البحر، يجود زرعها ويكثر ريعها، وبين المغرب والقبلة من شريش حصن روضة على شاطئ البحر، بينهما ستة أميال، وهو موضع رباط ومقر للصالحين يقصد من الأقطار، وبروضة هذه بئر خست بماء لا يعلم مثله في بقعة"³. وشهرته الخراز لكونه كان يمتحن الخرازة في أول عمره.

الفرع الثاني: مولده أسرته ورحلاته وفاته.

لم يذكر أحد ممن ترجم للإمام الخراز سنة ولادته. قال تلميذه: "وكنيت أردت في هذا الموضع وضع تاريخ مولده، وتاريخ وفاته، فلم أجد ذلك محققاً عند من أثق به، وذكر لي ذلك عند ولده فلم أجده في هذا الوقت"⁴. ولا يُذكر شيء عن أسرته إلا إشارة من تلميذه تدل على أنه بلغ مبلغ الرجال وتزوج وولد له، وأنه نرح إلى فاس حيث استقر فيها، بعد سقوط مدينته على يد الصليبيين، توفي الإمام الخراز في سنة 718هـ في مدينة فاس ودفن في الجيزين المعروفة بباب الحمراء⁵.

¹ شذونة بفتح أوله وبعد الواو الساكنة نون مدينة بالأندلس تتصل نواحيها بنواحي موزور من أعمال الأندلس، ونسب إليها أبو عبد الله محمد بن خلصة الشذوني النحوي، خلف بن حامد فاضي شذونة. (ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، 3/ 329).

² ويقال: قلشانة بالفتح ثم السكون وسين مهملة وبعد الألف نون وهي ناحية بالأندلس من أعمال شذونة وهي مجمع نهر بيطة ونهر لكة وبينها وبين شذونة أحد وعشرون فرسخاً، خلف بن هانيء من أهل قلشانة. (ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، 4/ 389).

³ محمد بن عبد المنعم الحيمري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص: 340.

⁴ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 336.

⁵ ينظر: الزركلي، الأعلام، 33/7. محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، 309/1. ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 336. ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 351/1.

المطلب الثالث: حياته العلمية

سأطرق في هذا المطلب حياة الناظم العلمية، وذلك بمعرفة شيوخه الذين تتلمذ علي يديهم فالإنسان امتدادا لشيوخه منهم يأخذ وبهم يتطبع، ثم تلاميذه فهم نتاجه، وامتداده، ثم نتعرف على نتاجه من الكتب والمؤلفات.

الفرع الأول: شيوخه وتلاميذه.

أولا - شيوخه:

استقر الإمام الخراز في فاس معلما للقرآن، عرف بالإمامة في مقراً نافع مقدما فيها، وكان إماما في الضبط، عارفا بعلمه وأصوله، أدرك أشياخا جلة، فقرأ عليهم، منهم الشيخ المقرئ المحقق أبي عبد الله محمد بن القصاب، الذي اعتمد اختياراته في شرحه لدرر ابن بري، كانت له صحبة علمية بابن آجروم¹، مما سبق يتبين أن مشايخه هم:

1- محمد بن علي بن عبد الحق أبو عبد الله الأنصاري الفاسي:

يعرف بابن القصاب: (...، 690هـ) مقرئ مصدر كامل، قال أبو حيان: كان يقرئ القرآن بقراءات السبعة ويطبق العربية أيضا، وتوفي في حدود سنة تسعين وستمائة². يتصل سنده بأبي عمرو الداني من طريق أبي الحجاج يوسف بن علي بن أبي العيش الأنصاري: (770هـ) من تأليفه: الكتاب الكبير: وهو كتاب في القراءات أوسع مادة ضمنه القراءات وتوجيهها - كتاب تقريب المنافع في قراءة نافع³.

2- أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الحسن التازي الرباطي:

الشهير بابن بري، والرباطي نسبة إلى رباط تازة، ولد في حدود (660هـ)، تتلمذ على يد والده في أول الطلب، ثم على الشيخ أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي: (709هـ)، كان أبو الحسن متبحرا في علوم القرآن والأدب واللغة، وفقهها فرضيا له الإمام بالحديث، رحل إليه الكثير من أهل العلم، اشتغل أستاذا خاصا وكاتبا لأبي الحسن: (753هـ) ابن السلطان أبو سعيد المريني: (731هـ) وظل في ركابه إلى أن وافته المنية عام (709هـ)، له العديد من التواليف منها:

¹ ينظر: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 336، محمد المختار ولد اباه، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، ص: 491.

² ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 204/2.

³ ينظر: د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 340/2 - 341.

اختصار شرح الايضاح لابن أبي الربيع الاشيلي السبتي: (688هـ)

شرح تهذيب البرادعي: (438) لم يكمله - الدرر اللوامع في أصل مقرأ نافع¹.

3-مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن داود الصنهاجي أبو عبد الله النحوي المشهور بابن آجروم، بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة، ومعناه بلغة البربر (الفقير الصوفي)، صاحب المقدمة المشهورة بالأجرومية، وكان مولده عام اثنتين وسبعين وستمائة، كان على مذهب الكوفيين في النحو، قرأ على الشيخ مُحَمَّد بن علي بن عمر الغساني - لم أعرف له ترجمة-، وكانت وفاته سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة في شهر صفر الخير، ودفن داخل باب الجديد بمدينة فاس ببلاد المغرب².

"اشتهر برسالته (الأجرومية) وقد شرحها كثيرون، وله (فرائد المعاني في شرح حرز الأمان) مجلدان منه، الأول والثاني لعلهما بخطه، في خزانة الرباط (146 أوقاف) ويعرف بشرح الشاطبية وله مصنفات أخرى وأراجيز"³.

ثانيا: تلاميذه

من المعروف أن الإمام الخراز كان معلما متقنا محققا للقرآن، هذا يؤكد أن له تلاميذ كثر لكن لم يجد علينا التاريخ إلا بالنزر القليل منهم. من ذلك:

1- الإمام عبد الله بن عمرو الصنهاجي المعروف بابن آجطا: (750هـ):

هو الشارح الأول لنظم المورد وصف بالحداقة والنباهة والأستاذية، من شيوخه: الخراز.، تتلمذ عليه: أبو المكارم ابن آجروم، علي بن يخلف المديوني، صنف التبيان ولا يعرف له غيره، عاش في الفترة التي بين أواخر القرن السابع الهجري وأواسط القرن الثامن في مدينة فاس، وفيها تعلم وعاش بقية حياته مع أسرته، و دفن بجانب شيخه الخراز بباب الحمراء داخل باب الفتوح بمدينة فاس⁴.

¹ ينظر: سعيد اعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص: 22- 23.

² ينظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 238/1.

³ الزركلي، الأعلام، 33/7.

⁴ ينظر: سعيد اعراب، مرجع سابق، ص: 43، ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 135.

2- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن سعيد المقرئ:

راوي مورد الظمآن عن الخراز، وأبو سعيد محمد بن عبد المهيمن الحضرمي: (787هـ)، راوي مؤلفات الخراز¹.

الفرع الثاني: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

إن التفاف طلاب علم القراءات حول نظم المورد، وتلقيه بالقبول دليل واضح على مكانة صاحبه وطول باعه في علم الرسم والضبط، مع إخلاصه وبراعة نظمه، لقد اعتبر الدكتور عبد الهادي حميتو الإمام الخراز مدرسة قائمة بقراءة نافع، امتدادا لشيخه ابن القصاب، بالإضافة إلى ما حلى به هذه المدرسة من اهتمام بجانب الرسم والضبط الخاصين بقراءة نافع، ومن عرف مكانة الإمام وأثنى عليه:

تلميذه الإمام ابن آجطا حيث قال عنه: "كان إماما في مقراً نافع، مقدما فيه لا غير، وكان إماما في الضبط عارفا بعلمه وأصوله...فتح له في التأليف وسهل عليه في نظمه ونثره"².

كذا الإمام الرجراجي بقوله: "كان إماما يقتدى به في علوم القرآن من القراءة، والرسم والضبط، واللغة العربية"³. وقال في تنبيه العطشان: "وكان إماما مقدما في مقراً نافع، وكان أدرك أشياخا جلّة أئمة في علوم القرآن وأخذ عنهم"⁴.

والإمام ابن الجزري: "إمام كامل مقرئ متأخر"⁵.

وقال عنه محمد مخلوف: "الإمام الفقيه العمدة الأستاذ الفاضل القدوة"⁶. وما انتشار المورد بين طلاب علم القرآن من حياة الإمام الخراز إلى يومنا إلا دليلا واضحا على رسوخ قدم الإمام في هذا الفن.

¹ ينظر: التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 96. ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمآن، ص: 56.

² ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمآن، ص: 336-337.

³ الرجراجي، حلة الأعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسينية، الرباط، رقم س 674 ل 169.

⁴ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمآن، ص: 61.

⁵ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 2/237.

⁶ محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، 1/309.

الفرع الثالث: مؤلفاته

لم يذكر للإمام الخراز مؤلفات كثيرة، وما نسب إليه كان في جانب الرسم والضبط والتجويد ما اختص بقراءة الإمام نافع، قد يكون ذلك لاهتمامه بالتعليم ما صرفه عن التأليف، أو لقلة ما وصلنا عنه، وأي كان السبب فما وصلنا من أعماله أشار إليها تلميذه الإمام ابن آجطا والشارح الأول للمورد وهي: نظم أسماء عمدة البيان، تأليف في الرسم مثل مورد الظمان منشور لا منظوم، وشرح على الحصرية، وشرح على الدرر اللوامع¹. مما سبق يتبين أن للإمام الخراز:

أولاً: نظم مورد الظمان في الرسم: هو النظم محل الدراسة ذيله بنظم عمدة البيان في الضبط. بالإضافة إلى تأليف في الرسم مثل مورد الظمان منشور لا منظوم (مفقود).

ثانياً: "شرح على الحصرية: الحصرية أو الرائية قصيدة للإمام أبي الحسن علي بن عبد الغني الفهري القيرواني المعروف بالحصري، معارضة للقصيدة الخاقانية، نظم فيها روايتي ورش وقالون عن نافع أصولاً وفرشاً، صدر لها بمقدمة شديدة الوقع، تنم على قوة صاحبها وأخذه بزمام العلم بعد أن سبقها بمقدمة نثرية، افتتح القصيدة بقوله:

إِذَا قُلْتُ أَيْبَاتَا حِسَانًا مِنْ الشَّعْرِ	فَلَا قُلْتُهَا فِي وَصْفٍ وَصَلٍ وَلَا هَجْرٍ
وَلَا مَدَحٍ سُلْطَانٍ وَلَا دَمٍ مُسْلَمٍ	وَلَا وَصْفٍ خَلٍ بِالْوَفَاءِ أَوْ الْغَدْرِ
وَلَكِنِّي فِي دَمٍ نَفْسِي أَقُولُهَا	كَمَا فَرَطْتُ فِيمَا تَقْدَمُ مِنْ عُمْرِي" ²

ثالثاً: القصد النافع لبغية الناشئ في شرح الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع: الكتاب مطبوع حققه الشيخ التلميذي بن محمود المدرس للقرآن الكريم بالمدينة المنورة، وذكر أن سبب اختياره لهذا الشرح هو كونه أول شرح لهذه الأرجوزة، ولكون الشارح معاصر للناظم بالإضافة إلى ما حواه الشرح من الفوائد، وقوة التحليل لألفاظ النظم³.

¹ ينظر: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 337.

² د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 53/2.

³ ينظر: محمد بن إبراهيم الخراز، القصد النافع لبغية الناشئ والبارع، ص: 11.

رابعاً: المذهب المختصر في الرسم: قال الدكتور أحمد شرشال: " رأيت جماعة من الشيوخ ينقلون عن كتاب له يسمى: المذهب المختصر في الرسم، وهو نظم كما يبدو من قول صاحب الطراز: إذ لم يذكرها صاحب التنزيل، وذكر الثاني، وكذلك الناظم أبو عبد الله الخراز في المذهب المختصر، حيث قال: وجاء حالات بحذف الآخر"¹. وعلى هذا: يعتبر كتاب المذهب المختصر من مؤلفات الإمام الخراز وهو في عداد المفقود أظهره الله.

خامساً: شرح العقيلة: "في عداد المفقود أشار إليه الإمام ابن عاشر بقوله: " قد رأيت لبعض الشيوخ النقل عنه لكن لم أعر عليه"².

سادساً: عمدة البيان في رسم أحرف القرآن: أرجوزة في الرسم سبقت المورد، استهلها الناظم بقوله:

بِسْمِ الْإِلَهِ أَبْتَدِي فِي الْقَوْلِ وَحَمْدَهُ فَهُوَ الْعَظِيمُ الطَّوْلُ
أَحْمَدُهُ وَهُوَ أَهْلُ الْحَمْدِ أَنْ دَلَّنَا عَلَى طَرِيقِ الرُّشْدِ"³.

¹ التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 98.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 352/1.

³ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 396/2.

المبحث الرابع: التعريف بمنظومة مورد الظمان

في التعريف بمنظومة المورد سأعرض لاسم النظم نسبته لناظمه، سبب تأريخ نظمه، ومخطوطاته ومطبوعاته، يليه الحديث عن مصادرها ومسلك الناظم فيها، ثم القيمة العلمية وثناء العلماء عنها.

المطلب الأول: اسم المنظومة نسبتها لناظمها، سبب تأريخ نظمها، ومخطوطاتها ومطبوعاتها

منظومة مورد الظمان من أهم وأشهر المنظومات في علم الرسم والإقراء، خاصة في المغرب العربي وذلك لكونها اختصت بقراءة نافع المعتمدة المشهورة عندهم، لذا سأقوم بإعطاء صورة شاملة مختصرة عنها، من خلال: معرفة اسمها وتوثيق نسبتها إليه، سبب تأريخ نظمه، ومخطوطاته ومطبوعاته.

الفرع الأول: اسم المنظومة نسبتها لناظمها.

أولاً: اسم المنظومة.

ذكر الناظم اسم النظم بقوله:

42-لِأَجْلِ مَا حُصِّصَ مِنَ الْبَيَانِ سَمَّيْتُهُ بِـ (مُورِدِ الظُّمَّانِ)

وقد أوضح الأئمة الشراح معنى الاسم من ذلك: قول الإمام ابن عاشر: " ووجه مطابقة هذا الاسم للمسمى: أن الطالب في تلهفه واشتياقه للمسائل شبيهه بالعطشان، وهذا النظم لما اشتمل عليه مع الوضوح من الفوائد، شبيهه بالعذب السلسل البارد، لإطفائه لهف المشتاق لمسائله، إطفاء الماء ظمأ الوارد¹.

فالاسم الذي أورده الناظم هو (مورد الظمان)، أما ما زاد عليه فهو من زيادات الشراح لبيان موضوع الكتاب، فقد يشبهه بغيره من مسماه، ضبطه الشيخ عامر السيد عثمان: (1988م) تحت اسم (مورد الظمان في رسم القرآن)، ابن آجطا: (مورد الظمان في رسم القرآن)، الرجراجي: (مورد الظمان في الرسم القرآني)، المارغني: (مورد الظمان في فني الرسم والضبط)، فيما اكتفى ابن عاشر بالاسم فقط.

وقد أشار الدكتور حميتو إلى إضافات أخرى بقوله: " قد زاد غير واحد من الرواة والشرح في العنوان ما يفيد في إيضاح موضوعها فقال المنثوري: (في معرفة رسم القرآن)، وقال بن غازي: (في رسم أحرف القرآن)،

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 523/1.

ونشرت في مجموع مع بعض المتون في الرسم وغيره تحت عنوان (الأرجوزة الجديرة بحسن الوسم، في فني الضبط والرسم)¹.

ثانيا: توثيق نسبة المنظومة لناظمها.

أما نسبة النظم لناظمه فلا تحتاج إلى توثيق، لكون الناظم قد سماه في نظمه وذكر ذلك كل من ترجم له، كما أن هذا النظم قد تلقى بالقبول وتداوله الطلاب في حياة الشيخ، وهو يحفظ ويروى بالسند إلى يومنا هذا، ممن ذكر أنه قرأه على الناظم تلميذه الإمام ابن آجطا قال: "قال الناظم رحمه الله: قال أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله الأموي الشريشي عفا الله عنه هكذا في نسخته التي كتبها بيده وانتسخت لي أنا منها النسخة التي عندي، وقرأتها عليه وسمعتها مني وأجازني فيها- عفا الله عنه-"². كما ذكر الإمام ابن آجطا أنه بدأ في شرحه في حياة الناظم وقد راجعه في بعض المسائل، فأقره الإمام وصححها.

الفرع الثاني: سبب وتأريخ نظم المورد.

أولا: سبب نظم المورد.

ألف الإمام الخراز أولا نظم عمدة البيان، وذلك سنة 703 هـ نظم فيه مسائل الرسم غير معزوة في الغالب لناقليها قال فيه:

سَمِّتُهُ بِعُمْدَةِ الْبَيَانِ فِي رَسْمِ مَا قَدْ حُطَّ مِنَ الْبَيَانِ³
والمشهور المتداول والمستشهد به كثيرا في ضرورة اتباع المصحف هو هذه الأبيات:

فَوَاجِبٌ عَلَى ذَوِي الْأَذْهَانِ	أَنْ يَتَّبِعُوا الْمُرْسُومَ فِي الْقُرْآنِ
وَيَقْتَدُوا بِمَنْ رَأَاهُ نَظْرًا	إِذْ جَعَلُوهُ لِبِأْنَامٍ وَزَرًا
وَكَيْفَ لَا يَجِبُ الْاِقْتِدَاءُ	لَمَّا أَتَى نَصًّا بِهِ الشِّفَاءُ
إِلَى عِيَاضٍ أَنَّهُ مَنْ غَيَّرَا	حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ عَمْدًا كُفِّرَا

¹ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 433/2.

² ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 336.

³ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 396/2.

زِيَادَةٌ أَوْ نُقْصَا أَوْ إِنَّ بَدَلًا شَيْئًا مِنَ الرَّسْمِ الَّذِي تَأْصَلًا¹.

لما رأى الناظم أن عدم تعيين ما انفرد به كل واحد، وما اتفقوا عليه نقصا في عمدة البيان عدل عنها بنظم المورد، وابقى على جزء الضبط الذي ذكر فيه ما ذكره أبو عمرو في المحكم والمقنع.

ثانيا: تاريخ نظم المورد.

نظم الإمام الخراز عمدة البيان في سنة 703، في 360 بيتا في الرسم و154 بيتا في الضبط وقد ذكره في آخر قسم الضبط بقوله:

585-الأموي نسبنا وأنشأه عام ثلاثة معها سبعمائة

586-عدته أربعة وعشرة جاءت لخمسمائة مفتقرة

ثم أصلح جزء الرسم، وأطلق عليه اسم مورد الظمان وذيله بجزء الضبط الذي أبقاه على حاله وألحقه به، لذا قد تشبه هذه الأبيات ويظن أنها عدد مورد الظمان وما هي كذلك فعدة مورد الظمان 454 في الرسم مع جزء الضبط فتصبح 608، نظمها في عام 711هـ.

450-في صفر سنة إحدى عشرة من بعد سبعمائة للهجرة

الفرع الثالث: مخطوطات مورد الظمان ومطبوعاته.

أولا: مخطوطات مورد الظمان.

نظرا لأهمية مورد الظمان واهتمام طلاب العلم به، كثر مريدوه من حفظ وشرح ونسخ، فكثرة مخطوطاته فهي منتشرة في العديد من الخزائن والمكتبات، سأكتفي ببعضها من ذلك:

فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية:

وفيها أربع نسخ: نسخة باسم: مورد الظمان في حكم رسم أحرف القرآن، ضمن مجموعة من الأراجيز، وكتب علوم القرآن منها جمال القراء وكمال الإقراء، الرقم: 333، تاريخه سنة 1190 (ق 16) 1 - (16/ م 5، 21، 15/ س 21).

¹ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 395/2.

مورد الظمان النسخة الثانية باسم: مورد الظمان، الرقم: 4488، وهي أيضا ضمن مجموع من الأراجيز والرسائل منها: الإتحاف بتميز ما تبع فيه البيضاوي صاحب الكشف، نسخة من القرن الثاني عشر الهجري، (ق 11 (60 - 71) / م 21، 15 / س 22)¹.

ثانيا: مطبوعات مورد الظمان

- "طبع ضمن مجموع سنة: 1315 هـ بالمطبعة الرسمية التونسية.
 - وطبع ضمن مجموع سنة: 1332 هـ بالمطبعة الأهلية بتونس.
 - وطبع في مجموع مع بعض المتون في الرسم وغيره بعنوان: الأرجوزة الجديدة بحسن الوسم في فني الضبط والرسم، بالمطبعة التونسية، بنهج سوق البلاط بتونس سنة: 1351 هـ².
 - وطبع باسم منظومة مور الظمان في رسم القرآن والذيل في فن الضبط، يليه الإعلان بتكملة مورد الظمان، ضبطه وصححه: عامر السيد عثمان، ط1، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1365 هـ. الطبعة سيئة.
 - "وطبع في مجموع مع بعض المتون في الرسم وغيره بالمطبعة الثعالبية سنة: 1928 م.
 - وبمكتبة الإمام البخاري، الإسماعلية طبعين سنة: 1423 هـ، وسنة: 1427 هـ³.
- وباسم منظومة مورد الظمان في رسم أحرف القرآن ومتن الذيل في الضبط، يليه منظومة الإعلان، حققه: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط1، سنة: 1428 هـ، ط2، سنة: 1434 هـ. وهي طبعة محققة تحقيق جيد، وطباعة فاخرة.

¹ ينظر: صلاح محمد الخيمي، فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، 2 / 323، 326.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1 / 160.

³ ابن عاشر، المرجع نفسه، 1 / 161.

المطلب الثاني: مصادر مورد الظمان ومسلك الناظم فيه

سأتطرق في هذا المطلب إلى موضوع المنظومة، وذلك بمعرفة المصادر التي اعتمد عليها الناظم في نظم مادته، ثم معرفة مسلك الناظم في منظومته، بمعرفة مباحثها ومنهج الناظم فيها.

الفرع الأول: مصادر مورد الظمان.

مورد الظمان في أحرف القرآن نظم للإمام أبي عبد الله محمد الخراز، نظم فيه مسائل الرسم على قراءة الإمام نافع، باعتبارها القراءة السائدة في المغرب، معتمدا في ذلك على أهم المصادر المؤلفة في الرسم قبله، وهي: المقنع لأبي عمرو الداني، التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح، العقيلة للشاطبي والمنصف للبلنسي، سأتناول في هذا الموضع التعريف بهذه المصادر باختصار. لقد سبق وأن عرفت بالمقنع والعقيلة لذا سأبدأ بالتنزيل.

أولاً: كتاب التبيين لهجاء التنزيل.

قبل التعريف بكتاب التنزيل، أعرف باختصار بالإمام أبي داود.

1- التعريف بالإمام أبي داود:

"هو سليمان بن نجاح أبو داود بن أبي القاسم الأموي مولى المؤيد بالله بن المستنصر الأندلسي شيخ القراءة وإمام الإقراء، وكان مولده سنة ثلاث عشرة وأربع مئة"¹. روى عن أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ وأكثر عنه وهو أثبت الناس به، وعن أبي عمر بن عبد البر: (463هـ)، وأبي العباس العذري: (408هـ)، وأبي عبد الله بن سعدون القروي: (392هـ) وأبي شاعر الخطيب: وأبي الوليد الباجي وغيرهم"².

"ومن قرأ عليهم من النساء العروضية: (450هـ) مولاة أبي المطرف عبد الرحمن بن غلبون الكاتب: (399هـ)، وكانت تحفظ الكامل للمبرد والنوادر للقيالي: (356هـ) وتشرحهما، قال أبو داود سليمان بن نجاح: قرأت عليها الكتابين، وأخذت عنها العروض"³.

¹ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ص: 316.

² ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ص: 200.

³ المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 171/4.

قرأ عليه بشر كثير منهم: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن عاصم الثقفي: (540هـ)، وأحمد بن سحنون المرسى: (542هـ)، وإبراهيم بن جماعة البكري الداني: (542هـ)، وأبو الحسن علي بن هذيل، وأبو داود سليمان بن يحيى القرطبي: (540هـ)¹.

له مؤلفات كثيرة في معاني القرآن، كتاب البيان الجامع لعلوم القرآن في ثلاثمائة جزء، كتاب الرجز المسمى بالاعتماد، وعقود الديانة وهو عشرة أجزاء، وله كتاب الجواب عن قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238]².

وتوفي يوم الأربعاء ست عشر من شهر رمضان سنة ست وتسعين وأربع مئة³.

2- التعريف بكتاب التنزيل:

يعتبر هذا الكتاب من مصادر الشيخ، فقد أعرب عنه بقوله:

24- وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ رَسْمًا بِتَنْزِيلٍ لَهُ مَزِيدًا

أ- اسم الكتاب وسبب التأليف:

كتاب التنزيل الذي بين أيدينا هو كتاب مختصر عن كتاب كبير اسمه: " (التبيين لهجاء مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه)، ضمنه إلى جانب هجاء المصحف كثيرا من علوم القرآن، إلا أن ضخامته حدّت من انتشاره وتداوله لفتور الهمم، وميل الناس إلى الاختصار، فسأله طلاب العلم أن يختصره فأجابهم إلى ذلك، ففصل الرسم وحده في كتاب، واقتصر عليه، وسماه (المختصر)"⁴.

وقد أشار الإمام إلى سبب تأليفه فقال: " وقد اخترع قوم متأخرون من العراقيين وجها ثالثا في صورة التشديد وهو خارج عما اصطلح الناس عليه قديما، غير جائز عند العلماء المحققين وهذا الوجه غير معمول به، ولا مرشي عندنا ولا معروف عند أهل الأندلس فاعلمه، وإنما ذكرته ليلا يراه من لا علم عنده فيولع به، ويستعمله ظنا منه أنه حسن وغبته وولوع الناس قديما بما يعرفوه قبل، فقد جرى للأستاذ أبي القاسم

¹ ينظر: شمس الدين الداوودي، طبقات المفسرين، 213/1.

² ينظر: ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ص: 200. شمس الدين الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ص: 252.

³ ينظر: ابن بشكوال، المرجع نفسه، ص: 200.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، ص: 7.

الأخفش النحوي رحمه الله مثل هذا في مصحف رآه على ذلك الضرب من التشديد... فظن أن ذلك عن معرفة وإتقان حسن، فوقفته على علم ذلك، وكان هو السبب لتألفي كتاب التبيين لعلم التنزيل¹.

وسم الكتاب بمختصر التنزيل لهجاء التنزيل بهذا الاسم طبع، ويعرف اختصاراً بالتنزيل أو التبيين. كان سبب تأليف كتاب مختصر التبيين هو ضخامة الكتب الأصل وقصور الهمم على الإمام به، فسأله بعض الطلبة أن يختصر لهم الكتاب الأصل ويقصره على جانب الرسم، ويذكر فيه الآيات مكية أو مدنية وعدد الأبي في السورة، ويخليه مما ذكر فيه من علوم القرآن وغيرها، ويختمه بجانب الضبط على قراءة إمام أهل المدينة، فأجابهم لذلك.

ب- مخطوطات الكتاب ومطبوعاته:

ذكر الدكتور أحمد شرشال مخطوطات الكتاب عند تحقيقه له منها:

" نسخة محفوظة في الخزانة الحسنية بالرباط: تحمل رقم 40 مجموع 1 ضمن مجموع من ص 1 إلى ص 235. نسخة أخرى تحمل رقم 808 المحفوظة في الخزانة الحسنية بالرباط، عدد أوراقها 170 ورقة بما في ذلك كتاب أصول الضبط، منها 148 ورقة تضم «التنزيل» وفي كل صفحة 23 سطراً، وهي نسخة عتيقة بخط أندلسي واضح ممتاز، ورمزت لها بالرمز.

نسخة محفوظة في خزانة القرويين تحمل رقم 226 مجموع 1 جاء عنوانها في الفهرس (التنزيل في هجاء المصاحف ورسمها)، تقع ضمن مجموع من ورقة 1 إلى ورقة 81 ب بخط مغربي جميل مع بعض الألوان وبأطراف الأوراق تسويس².

" محفوظة في دار الكتب الظاهرية تحمل رقم 5964 بعنوان: (التنزيل في هجاء المصاحف) بخط حديث مخالف لخط المخطوطة³. طبع الكتاب في مجمع الملك فهد ابن عبد العزيز في المدينة المنورة سنة 1423 هـ 2002 م بتحقيق: د. أحمد شرشال.

¹ أبو داود، أصول الضبط، ص: 154

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 1/ 365.

³ صلاح محمد الخيمي، فهرس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، 2/ 95.

3- منهج الإمام أبي داود في مختصر التبيين:

بين الإمام أبو داود منهجه واصطلاحاته في مقدمة كتابه، بأنه: سيذكر هجاء الكلمات من زيادة ونقصان، يبدأ بذكر اسم السورة مكية أو مدنية على أصح الرواية، فإن كانت من السور المختلف فيها أضرب عن ذكرها، وعدد آياتها، ويبين الفواصل بوضع ثلاث نقط عند رأس كل آية، كذا رأس الخمس والعشر والجزء، ويبين القراءات، وأنه إذا تكرر حرف يشير في أول موضع وروده بتعدد وعده، ثم يعيده في موضعه من السورة، وإن كان قليلاً قيده ونبه عليه، واستعمل بعض الرموز للاختصار بين معناها وهي: الأخوان: حمزة والكسائي، الصاحبان: ابن كثير وأبو عمرو، الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي، الأبوان: أبو بكر و أبو عمرو، الحرميان: ابن كثير ونافع، النحويان: الكسائي وأبو عمرو، العرييان: ابن عامر وأبو عمرو، الابنان: ابن كثير وابن عامر¹.

ثانياً: التعريف بالمنصف للبلنسي.

1- التعريف بالإمام البلنسي:

هو علي بن محمد بن علي بن هذيل الأستاذ أبو الحسن البلنسي إمام زاهد ثقة عالم، ولد سنة سبعين وأربعمائة أو سنة إحدى، قرأ الكثير على أبي داود ولازمه مدة سنين لأنه كان زوج أمه فنشأ في حجره وسمع منه كتباً كثيرة وهو أجل أصحابه وأثبتهم صارت إليه أصول أبي داود العتيقة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء في زمانه قرأ عليه أبو القاسم الشاطبي ومحمد بن خلف البلنسي، توفي يوم الخميس سابع عشر من رجب سنة أربع وستين وخمسماية، فحضره السلطان أبو الحجاج يوسف بن سعد وتزاحم الناس على نعشه².

2- التعريف بالمنصف:

يعتبر المنصف أول نظم في الرسم قبل العقيلة، إلا أنه في عداد المفقود، يوجد منه بعض الأبيات في كتب الرسم، نظمه للأمير أبي علي الحسن بن عبد المؤمن، وهو رابع مصدر اعتمده الإمام الخراز وأفاد منه، بين ذلك في المورد وأشار إلى مشايخ الإمام البلنسي ونوه وأشاد بهم وبمكانتهم العلمية حيث قال:

28- وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرَفِ مِمَّا تَضَمَّنَ كِتَابُ الْمُنْصِفِ
29- لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مَرْوِيُّ عَنِ ابْنِ لُبٍّ وَهُوَ الْقَيْسِيُّ

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، 13/2.

² ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 574/1.

- 30- وَشَيْخَهُ مُؤْتَمَنٌ وَهُوَ الَّذِي ضَمَّنَ إِذْ يَقُولُ
31- حَدَّثَنِي عَنْ شَيْخِهِ الْمَعَامِي ذِي الْعِلْمِ بِالتَّنْزِيلِ وَالْأَحْكَامِ

"ذكر الناظم اثني عشر موضعا من كتاب المنصف للبلنسي، وذلك إما لانفراد المؤلف بها، وإما لاشتهارها في زمانه دون بقية ما انفرد به"¹. "من هذه الأحرف التي انفرد بها:

- 106- وَكُلَّمَا بَقِيَ عَنْهُ فَأَحْذِفِ وَلَقِظْ إِحْسَانٍ أَتَى فِي الْمَنْصِفِ
107- مَعَ شَعَائِرٍ وَجَاءَ حَذْفُ ذَيْنِ

نظمه الإمام البلنسي سنة (563هـ) قال فيه:

- أَكْمَلْتُهُ فِي النَّصْفِ مِنْ شُعْبَانَا فَظَهَرَ الْفَضْلُ بِهِ وَبَانَ
عَامَ ثَلَاثَةِ إِلَى سِتِينَ مِنْ بَعْدِهَا خَمْسٌ مِنَ الْمِئَةِ².

ولهذا النظم أثر كبير في كتابة مصاحف المغاربة حيث يرجع إليه في الترجيح في المواضع التي سكت عنها الإمام أبو داود، فمصاحف المشاركة تأخذ بالإثبات فيما سكت عنه، أما مصاحف المغاربة فتأخذ بقول الإمام البلنسي بالحذف. من ذلك:

"قوله تعالى: ﴿إِحْسَنَّا﴾ [البقرة: 83]، سكت عن هذا الحرف أبو داود، ولهذا استثناه له الخراز في مورده، وتبعه الشراح، ومقتضاه إثبات الألف في هذا الموضع خاصة، وعليه العمل في المصحف المشرقي، لكن أطلق صاحب المنصف الحذف فيه، اطرادا للباب، وتقليلا للخلاف، وعليه العمل في المصحف المغربي"³.

¹ أحمد محمد أبو زيتحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 18.

² سعيد اعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص: 38.

³ د. محمد شفاعت رباني: ظواهر الرسم المختلف فيها بين مصاحف المشاركة ومصاحف المغاربة المعاصرة، ص: 44.

الفرع ثاني: مسلك الناظم في المورد.

أولاً: موضوعه ومباحثه.

لقد اختصت البلاد المغربية بقراءة الإمام نافع إلى جانب اعتنائها بمذهب أهل المدينة في الفقه، فكان اهتمامهم بالرسم والضبط إلى جانب القراءة كبير، وذلك لضبط وتثبيت المحفوظ، ومن اعتنى بذلك الإمام الخراز حيث جاء نظمه المورد في الرسم والضبط على قراءة الإمام نافع، حيث قال:

25- فَحِثُّ فِي ذَاكَ بِهَذَا الرَّجَزِ لَخَصْتُ مِنْهُنَّ بِلَفْظٍ مُوجَزِ

26- وَفَوْقَ قِرَاءَةِ أَبِي رُوَيْمِ الْمَدِينِيِّ ابْنِ أَبِي نُعَيْمِ

27- حَسَبَمَا اشْتَهَرَ فِي الْبِلَادِ بِمَغْرِبِ الْحَاضِرِ وَبَادِ

بدأ الإمام الخراز نظمه بمقدمة: على عادة العلماء بالحمد والثناء على الله جل علاه، والصلاة على نبيه محمد ﷺ وعلى آله وصحبه، ثم الحديث على أصل الرسم وجمعه في مصحف الصديق ثم مصحف سيدنا عثمان رضي الله عنه، ذاكرا سبب الجمعين، يليه الحديث عن ضرورة اتباع رسم المصحف اقتداء بالصحابة، مدلا على ذلك بحديث رسول الله ﷺ. ثم بالأثر المروي عن الإمام مالك: ثم أشار إلى المصادر التي اعتمد عليها؛ وهي: كتابان ونظمان، كتاب المقنع لأبي عمرو الداني، والتنزيل لأبي داود سليمان ابن نجاح، والنظمان هما العقيلة والمنصف، وذلك حسب قراءة الإمام نافع وختم المقدمة بذكر اصطلاحه ومنهجه في نظمه. تليها أبواب النظم: بوب للحذف بستة أبواب، خصص لسورة الفاتحة بابا، ولسورة البقرة بابا آخر هي على التوالي:

باب سورة الفاتحة: باب اتفاقهم والاضطراب في الحذف من فاتحة الكتاب.

باب سورة البقرة: القول فيما قد أتى في البقرة.

من سورة آل عمران إلى الأعراف:

160- مِنْ آلِ عِمْرَانَ إِلَى الْأَعْرَافِ عَلَى وَفَاقٍ جَاءَ أَوْ خِلَافٍ.

من سورة الأعراف إلى مريم:

189- مَا جَاءَ مِنْ أَعْرَافِهَا لِمَرْيَمَ عَنِ الْجَمِيعِ أَوْ لِيَغْضِ رُسْمًا.

من سورة مريم إلى ص.

220- وَهَآكَ مَا مِنْ مَرْيَمَ لَ: صَادٍ عَلَى اطِّرَادٍ وَبِـلَا اطِّرَادٍ.

من سورة ص إلى آخر القرآن.

241- الْقَوْلُ فِي الْمَرْسُومِ مِنْ صَادٍ إِلَى مُحْتَتَمِ الْقُرْءَانِ حَيْثُ كَمَلَا.

ثم اعقبه بالحديث على الحروف المحذوفة الأخرى.
باب الياءات المحذوفة.

255- الْقَوْلُ فِيمَا سَلَبُوهُ الْيَاءَ بِكَسْرَةٍ مِنْ قَبْلِهِمَا اكْتِفَاءً.
باب حذف الواوات.

283- وَهَآكَ وَأَوَّ سَقَطَتْ فِي الرَّسْمِ فِي أَحْرَفٍ لِلاِكْتِفَاءِ بِالضَّمِّ.
باب حذف اللامات.

289- بَابُ وُزُودٍ حَذْفِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ وَهُوَ مُرَجَّحٌ بِثَانِي الْحَرْفَيْنِ.
لينتقل إلى حكم رسم الهمزة.

291- وَهَآكَ حُكْمَ الهمَزِ فِي الْمَرْسُومِ وَضَبَطُوهُ بِالسَّائِرِ الْمَعْلُومِ.

يليه باب الحروف الزائدة، وهي الياء والواو والألف لكل فصل.

338- وَهَآكَ مَا زِيدَ بِبَعْضِ أَحْرَفٍ مِنْ وَآوٍ أَوْ مِمن يَاءٍ أَوْ مِنْ أَلِفٍ.

فصل وياء زيد من تلقائ - فصل وفي أولي أولو أولات - وهاك ما بألف قد جاء.
ثم باب رسم الواو ياء.

386- الْقَوْلُ فِيمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ وَأَصْلُهُ الْوَآءُ لَدَا ابْتِلَاءِ.
باب ما رسم بالواو عوضا عن الألف.

391- وَهَآكَ وَأَوَّ عَوْضًا مِنْ أَلِفٍ قَدْ وَرَدَتْ رَسْمًا بِبَعْضِ أَحْرَفٍ.
باب المقطوع والموصول، مقسما إلى فصول.

397-بَابُ حُرُوفٍ وَرَدَتْ بِالْفَصْلِ فِي رِسْمِهَا عَلَى وَفَاقِ الْأَصْلِ.
وباب رسم هاء التأنيت، مقسما إلى فصول.

434-وَهَاكَ مَا لِظَاهِرٍ أَضْفَتْ مِنْ هَاءٍ تَأْنِيَتْ وَخُطَّ بِالنَّ.

ليختتم النظم بمتن الذيل في علم الضبط، وهو بدوره مقسم إلى أبواب:

- باب أحكام وضع الحركات. القول في أحكام وضع الحركة.
- باب الاختلاس والاشتمام. وكل ما اختلس أو يشم.
- باب السكون والتشديد. القول في السكون والتشديد.
- باب الادغام والاظهار. القول في المدغم أو ما يظهر.
- باب ضبط الهمز. القول في الهمز وكيف جعل.
- باب الصلة في ألف الوصل. القول في الصلة عند الوصل.
- باب ضبط المحذوف من الهجاء. القول في النقص من الهجاء.
- باب مازاد في الهجاء. القول في ما زاد في الهجاء.
- باب حكم لام ألف. القول فيما جاء في لام ألف.

ختمه بخاتمة ماتعة : بدأها بذكر نسبة النظم وتاريخ نظمه وعدد أبيات النظم، وهذا التاريخ وعدد الأبيات هو تاريخ وعدد نظم عمدة البيان، النظم الأول فقد غير الناظم جزء الرسم وترك جزء الضبط كما هو وألحقه بالمورد، فلم يغير التاريخ وعدد الأبيات فيه، أعقبه بالاعتذار وطلب العفو عما قد يكون سقط منه غفلة لضعف الأصل البشري، طالبا الله أن يكون هذا النظم خالصا لوجهه، ويكون دخرا له عند لقائه، وأن ينفع به، وهذا ديدن العلماء الربانيين، حيث عرفوا بالإخلاص والتواضع، ليختتمها بأن يرزق زيارة البيت الحرام، والمغفرة لوالديه ومن علمه.

ثانيا: منهج الناظم في المورد.

بين الناظم اصطلاحه ومسلكه في مقدمة المورد، بعد أن عدد مصادره التي لخص منها مادته.

- بدأه بأن قسمه إلى أبواب وفصول، منها ما ذكرها تصريحاً نحو قوله: باب اتفاقهم والاضطراب في الحذف من فاتحة الكتاب، ومنها ما لمح لها بقوله: القول فيما قد أتى في البقرة، وهاك واوا سقطت في الرسم.

- وأنه ذكر الحذف مرتباً في ستة أبواب من أول الفاتحة إلى آخر القرآن، تقريباً للفهم وحصرها للألفاظ فيسهل جمعها.
 - وأن الألفاظ التي تكررت في القرآن سواء أكانت متحدة أو منوعة يذكرها في أول ورود لها. أي:
 - " أن الكلمات القرآنية إما أن تكون مطردة الحذف أو غير مطردة، فإن كانت مطردة الحذف اقتصر على ذكر حذف ما وقع أولاً من الكلمات دون ما زاد على الموضع الأول من نظائره لا اتحاد الحكم في الجميع، وأن الحذف في الترجمة يعم ما فيها وما بعدها دون ما قبلها إلا أن وجد ما يدل على تعميم الحكم كأن يعلق الحكم على ضابط، كقوله: وقبل تعريف وبعد لام"¹.
 - "وإذا كانت الكلمات غير مطردة الحذف؛ أي أنه حذف في بعض المواضع دون بعضها، منوعة أو متحدة، فإنه يقيدها.
 - والتقييد المشار إليه يكون بسبعة أشياء، وهي: المجاور، والحرف، والسورة، والترجمة، والإضافة، والمرتبة، والحركة، مجموعة في البيت:
- جَاوَرٌ بِحَرْفٍ سُورَةٌ وَتَرْجَمَةٌ إِضَافَةٌ وَرُتْبَةٌ وَحَرَكَةٌ"².
- من اصطلاحه أيضاً أن يذكر جميع ما اتفق على رسمه الشيوخ الأربعة وما اختلفوا في رسمه، مما نقلوه من المصاحف أو روه عن مشايخهم، فإذا أطلق³ الحكم ولم يقيدهم جميعاً، من ذلك قوله: وللجميع الحذف في الرحمن.
 - "إذا ذكر لفظ عنهما فيريد به أبو عمرو الداني وأبو داود، على أن يكون من غير تقدم معاد نحو: وعنهما روضات قل والجنان، أما إذا تقدم معاد عاد ضمير التثنية له من ذلك: والأولان عنهما قد سكتا"⁴.
 - "ومن اصطلاحه ما لم يذكره وذكره الشراح بالاستقراء، أنه إذا قال عنه فهو يريد به الإمام أبا داود، إلا في موضع واحد وهو: (ثم الداني قد جاء عنه في تكذبان).
 - زاده الإمام الرجرجاني بقوله:

¹ أحمد أبو زيتحار، لطائف البيان، ص: 19.

² الرجرجاني، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 197.

³ قال الإمام ابن عاشر: أن الإطلاق إشارة إلى كتاب المصاحف لا إلى شيوخ النقل. (ينظر: فتح المنان المروي بمورد الظمان، 516/1).

⁴ ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 518/1.

وَكُلُّ مَا جَاءَ بِلَفْظٍ عَنْهُ فَإِنْ نَجَّاحَ رَسَمَهُ فَأَفْهَمَهُ¹.

• مما التزم به أن يذكر زيادات العقيلة على المقنع مثال ذلك:

371- وَفِي الْعَقِيلَةِ أَتَى سُفْيَاهَا وَلَمْ يَجِيءَ بِإِلْيَاءٍ فِي سِوَاهَا

• وأنه إذا ذكر حكما لأحد المشايخ في موضع دون غيره، فهو دليل على أن الشيخ الذي لم يذكر قد سكت عن حكم ذلك اللفظ نحو: (والحذف في التنزيل في بيئات) وإن ذكر أحدهم حكما وأشار الآخر لعكسه فإنه يذكره حسب ما نص عليه من ذلك:

113- عَهْدَ فِي الْفَتْحِ وَأُولَى وَلَأَبِي عَمْرٍو مِنَ الْمَعَاهِدَةِ وَكُلُّهَا لِابْنِ نَجَّاحٍ وَرَدُّو.

جمع الإمام الرجراجي القواعد التي اعتمدها الناظم في عشر قواعد، خمسة منها أشار إليها الناظم تصريحاً وهي: قاعدة التكرار، قاعدة التقييد، قاعدة الإطلاق، قاعدة عنهما وقاعدة الإسناد، وخمس قواعد ذكرها الناظم تلويحاً؛ لأنها تؤخذ من سياق كلامه وهي: "قاعدة عنه، وقاعدة الألف واللام، وقاعدة المنون، وقاعدة الإضافة، وقاعدة الترجمة".²

قاعدة الناظم في نقله عن المقنع: "أنه ينقل عنه ما ذكره في باب واحد أو في بابين على وجه لم يتضمن خلافاً، فإن تضمنه نقله خلافاً، وإذا قيد بسورة أو مجاورة نقله مقيداً فإن عمم نقله عاماً، وإن لم يصرح بالعموم، وكان مقام للعموم عمم عنه وإلا خص، وكثيراً ما يرجح أحد احتمالاته بما عند أبي داود في التنزيل"³.

قاعدة الناظم في النقل عن العقيلة: بما أن العقيلة قد اختصت بكتاب المقنع، أي أنه إذا ذكر الإمام الداني تضمن ذلك العقيلة، فلا ينقل عنها إلا ما زاده الإمام الشاطبي عن المقنع.

قاعدة الناظم في النقل عن التنزيل:

"إذا ذكر قاعدة ذات وجه ثم أعاد بعض أفراد تلك القاعدة على وجه مخالف فإن محمله عنده على الاستثناء.

¹ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 202.

² الرجراجي، المرجع نفسه، ص: 206.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 474/1 - 475.

إذا ذكر قاعدة ذات وجهين، ثم أعاد فردا من أفرادها مقتصرًا على أحدهما، فمحملة الاختصار عنده على الترجيح للمذكور، والاكتفاء عن الآخر بما قدم في القاعدة.

إذا ذكر لفظًا بحكم وعمم فيه، فهو عام لجميع أفرادها، سواء فيها ما تقدم ذلك المحل، أو ما تأخر.

وإذا ذكر لفظًا بحكم ولم يصحبه دليل اختصاص عم ما بعده لا ما قبله، وإذا صاحب المذكور دليل اختصاص تخصص به، ما لم تعارضه قرينة تعمم فيعمم في غيره¹.

نقل الناظم عن الإمام البلنسي ما انفرد به، وما كان مشهورا عندهم في ذلك الوقت، وهي اثني عشرة لفظة.

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 481/1.

المطلب الثالث: القيمة العلمية للمورد وثناء العلماء عليه

ارتبط المورد بقراءة الإمام نافع، كما ارتبطت القراءة بالمذهب المالكي حيث تلقاه طلبة العلم بالقبول وأقبلوا عليه يتدارسونه كإقبالهم على متون الفقه المالكي والآجرومية، فحفظ واسند وكثر درسه وشرحه، وكان يكتب على عادة المغاربة في اللوح ويحفظ مع حفظهم للقرآن، لكونه اختص بالقراءة المعتمدة عندهم، فسهل عليهم حفظها وتثبيتها، وهذا من دلائل القيمة العلمية للمورد، ومن ذلك أيضا روايته بالسند.

الفرع الأول: القيمة العلمية للمورد.

أولاً: روايات المورد.

ذكر الدكتور عبد الهادي حميتو بعض من روى المورد:

"رواية أبي مُحمَّد عبد الله بن عمر بن آجطا: ذكرها في مقدمة الكتاب بقوله: قال الناظم رحمه الله: قال أبو عبد الله مُحمَّد بن مُحمَّد بن إبراهيم بن مُحمَّد بن عبد الله الأموي الشريشي - عفا الله عنه - هكذا في نسخته التي كتبها بيده وانتسخت لي أنا منها النسخة التي عندي، وقرأتها عليه وسمعتها مني وأجازني فيها - عفا الله عنا وعنه -"¹.

"رواية أبي زيد عبد الرحمن بن مُحمَّد بن سعيد: وهذه كانت أيسر الروايات، وقد رواها الشيخ أبو زكرياء السراج وأسندها في فهرسته عن الراوي المذكور، ووصفه بالأستاذ المقرئ، ومن طريقه عنه أسندها الإمام المنثوري في فهرسته، إلا أنه قال: وحدثني بها غير الذيل بآخرها في الضبط عن الشيخ الأستاذ المقرئ أبي زيد عبد الحمين بن مُحمَّد بن سعيد قراءة عن ناظمها سماعا.

رواية أبي سعيد مُحمَّد بن عبد المهيم بن مُحمَّد بن عبد المهيم الحضرمي"².

ثانياً: الشروح على المورد.

نظرا لاهتمام طلبة العلم بنظم المورد وحفظه اقتضى ذلك ضرورة معرفة معانيه، فانبرى العلماء لشرحه وتوضيح مقفله، فكثرت العمل عليه وكثرت شروحه منها:

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 336.

² د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 433/2.

1- التبيان في شرح مورد الظمان لأبي محمد عبد الله بن آجطا الصنهاجي: هو أول شرح للمورد

وتكمن قيمته في كون الشارح تلميذ الناظم وبدأ شرحه في حياته، وكان يراجعه في العديد من المسائل، لدى اعتمده عليه جل الشراح بعده، انتهى منه سنة 744هـ، تعددت

أ- النسخ المخطوطة للكتاب منها:

"نسخة في المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة بالجزائر العاصمة، ثلاث نسخ بالخزانة الملكية بالقصر بالرباط، وهي تحمل الأرقام: (4702، 5827، 12964)، نسخة بخزانة المكتبة الوطنية العامة في الرباط، وهي برقم (618ق)، نسختان بالمكتبة الوطنية التونسية"¹.

ب- تحقيق الكتاب:

من أول الكتاب إلى نهاية مباحث الحذف في الرسم حققه الطالب: عبد الحفيظ بن محمد نور بن عمر الهندي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تحت إشراف: الدكتور أحمد محمد صبري، الأستاذ بقسم القراءات، كلية القرآن الكريم، بجامعة المدينة المنورة، سنة 1421هـ/ 2002م.

من باب حكم الهمز إلى نهاية الكتاب حققه الطالب: عمر بن عبد الله بن علي الثويني، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن، تحت إشراف: الدكتور عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، سنة 1428هـ.

وحقق الكتاب كاملا الدكتور محمد أمين بوروبة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص القراءات، تحت إشراف: أ. الدكتور أبو بكر كافي، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، الجزائر سنة 1433هـ/ 2012م.

2- شرح مورد الظمان لأبي عبد الله محمد بن أبي مدين شعيب، المعروف بالمجاصي: (741هـ):

"كان مؤلفه حيا حوال منتصف المائة الثامنة، ولعا شرحه من حيث الزمن الذي ألف فيه أقدم شرح للمورد على الإطلاق... أدرك عهد الخراز إلا أنه لم يذكر لقائه له... كتب على المورد شرحين أحدهما في الرسم، والثاني في الضبط وقد انتهى من كل منهما في سنة 743هـ"².

¹ ينظر: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 300.

² د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 444/2.

"نسخه نادرة قال الشيخ سعيد اعراب: عندي نسخة فيها بتر كبير لم استطع أن أستفد منها كثيرا"¹.

3- تنبيه العطشان على مورد الظمان في الرسم القرآني لأبي علي حسين بن علي بن طلحة

الرجراجي الشوشاوي:

تكمن أهمية الشرح في قيمة ومكانة مؤلفه فالمعروف عليه جودة التصنيف، فكل مصنفاته لاقت القبول، يعتبر هذا الشرح من أوسع الشروح لاعتماده على مصادر متنوعة، منهجه فيه التقديم بمجموعة أسئلة، ثم يجيب عليها، يشرح الألفاظ، يبين المعاني بأسلوب سهل واضح، يستدرك ويصحح.

أ- مخطوطاته: مخطوطاته عديدة منها:

بخزانة التراث - فهرس مخطوطات.

"اسم المكتبة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرقم التسلسلي: 26280، رقم الحفظ: 1304-4-ف"².

"اسم المكتبة: مكتبة المعهد العالي للدراسات الإسلامية، لبنان، بيروت، الرقم التسلسلي: 80541، رقم الحفظ: 224/59"³.

ب- تحقيقه:

حقق جزئ من الكتاب: من أول الكتاب إلى باب حذف الياء في القرآن الكريم، الطالب: محمد سالم حرشة، تحت إشراف: الدكتور رجب محمد غيث، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الأدب والعلوم، قسم اللغة العربية، شعبة الدراسات الإسلامية، الجماهيرية العربية الليبية، تrehونة، سنة 2005م - 2006م.

¹ سعيد اعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص: 46.

² مركز الملك فيصل، خزانة التراث، فهرس مخطوطات، 928/27.

³ مركز الملك فيصل، المرجع نفسه، 405 / 79.

4- فتح المنان المروي بمورد الظمآن لعبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر¹ بن سعيد:

هو شرح ممتع مفيد وذلك لمكانة صاحبه المعروف بالتمحيص والتدقيق والتحقيق، فهو صاحب نظم المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، ذكر المؤلف بعض مصادره، كما ذكر منهجه باختصار فقال: "أحل اللفظ أولاً، محاذياً للتركيب، مجانباً للحشو والتشعيب، ثم أتبعه بما يطابق من نقل أو تحرير أو بحث إن كان، وربما أخرت بعض المباحث اللفظية إلى الإعراب حذراً من التطويل والإطناب، وتشتيت الأنظار والأذهان"².

ومما زاد الشرح قيمة ونفعاً أنه أكمل النظم بأبيات أتم فيها رسم القراءات الأخرى وسمها ب الإعلان بتكميل مورد الظمآن، ثم شرحها.

أ- نسخ الكتاب وتحقيقه:

نسخ الكتاب المخطوطة كثيرة، حققه الطالب: عبد الكريم بوغزالة، تحت إشراف: الدكتور أبو بكر كافي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، سنة 1429هـ - 2009م، طبع الكتاب في دار ابن الحفصي، سنة 1436هـ - 2016م.

5- دليل الحيران على مورد الظمآن للشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي (المتوفى سنة 1349هـ):

"طريقته في هذا الشرح: تقوم على إيراد المعنى الإجمالي للبيت أو الأبيات المراد شرحها، ثم يقف بعد ذلك عند عبارات كل بيت بالشرح، وقد انفرد ببيان ما يجري به العمل في تونس، كما أنه يأتي على إعراب البيت أحياناً. وقد أشار في مقدمته أنه اختصره من كتاب "فتح المنان" لابن عاشر، وشرح ضبط الخراز للتنسي"³.

¹ ابن عاشر: أبو مالك عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري الأندلسي: (990هـ - 1040هـ)، أخذ عن أعلام منهم محمد الشريف المري وأحمد الكفيف، أخذ عنه الشيخ ميارة والشيخ عبد القادر الفاسي، له تأليف منها المنظومة المسماة بالمرشد المعين. (ينظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية، 1/ 434).

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمآن، 2/ 350.

³ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمآن، ص: 26.

6- إعانة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمان لسعيد بن سليمان السملالي الكرامي¹:

هو شرح متوسط اعتنى فيه صاحبه ببيان معنى الألفاظ اللغوية، كما له فوائد نحوية وبلاغية مع تعليل لبعض ظواهر الرسم، له بعض الاستدراكات على النظم.

حقق في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم القراءات على جزئين: من أول الكتاب إلى نهاية باب حذف الألفات: حققه الطالب: مصطفى بن يحيى السباعي، إشراف: محمد بن محمد برهجي، لنيل درجة العالمية (الماجستير) سنة: 1432هـ، ومن باب حذف الياءات إلى نهاية الكتاب دراسة وتحقيقا الطالب: الهديان سلطان بن أحمد، نفس المشرف، 2012م².

7- لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمان لأحمد بن محمد أبي زيتحار:

هو شرح مختصر بسيط وسهل ألفه لطلبة مرحلة التخصص بمعاهد القراءات بالأزهر الشريف، قد يورد مجموعة من الآيات حسب تعلقها ببعضها، ويشرح معنى البيت باختصار دون أن يتطرق للغريب أو الاشتقاق أو الإعراب، وبعد كل ترجمتين يسوق تمارين ليعمق الفهم لدى الطالب ويرسخ المحفوظ، في نهاية كل ترجمة يورد ما أورده صاحب الإعلان لتتم الفائدة، يستدرك على الناظم كما يستدرك على غيره من الأئمة.

طبع الكتاب بالقاهرة في جزئين سنة: 1970م، ثم بتحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف بدار الصحابة للتراث بطنطا سنة: 2009م.

8- بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمان لعبد الرحمن ابن أبي القاسم ابن القاضي الفاسي (المتوفى سنة: 1082هـ):

من خلال اسم الكتاب يظهر موضوعه فقد أورد فيه ما أغفله الإمام الخراز، وما سكت عنه الإمام أبي داود، وما جرى عليه العمل، وقد يستدرك على المعمول عليه في المصاحف بما يجب أن يكون، بدأ

¹ أبو عثمان سعيد بن سليمان الكرامي السملالي، فقيه مالكي، له علم بالأدب، من أهل سوس بالمغرب. لم يذكر له شيوخ، تتلمذ عليه: أبناؤه: يحيى، إبراهيم، محمد بن سعيد الكرامي، صنف تأليف كثيرة، منها: مشكلات القرآن مختصر، شرح الرسالة القيروانية. (ينظر: الزركلي، الأعلام، 3/ 95. محمد المختار، المعسول، 7/ 25-27).

² ولقد أرسل إلي الشيخ جمعة الكعبي أحسن الله إليه الشرح كاملا، لكن لا معلومات عليه، مباشرة بدأ بالشرح دون تقديم.

الكتاب بمقدمة نوه فيها على ضرورة اتباع رسم الصحابة مدلا بأقوال العلماء، ثم بدأ يسوق الكلمات وما فيها من الأحكام، وما عليه العمل.

طبع الكتاب بتحقيق: أ.د عبد الكريم بوغزالة بدار الحفصي، 1436هـ/2011م.

9- إصلاحات ابن جابر : وهي أرجوزة استدرك فيها على الإمام الخراز في 47 موضعا.

10- شروح الضبط منها:

أ- كشف الغمام في ضبط مرسوم الإمام للحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي الشهير بالشباني:

يبدو والله أعلم أن نسخه نادرة "ذكر الدكتور عبد الهادي حميتو نسخة في مجلد ضخمة في قرابة 500 صفحة من القالب الكبير بخزانة ابن يوسف بمراكش وهي مسجلة تحت رقم 19، بين منهجه في الكتاب بأنه يشرح المفردة شرحا لغويا، ثم يتبعه بتقرير المعنى الإجمالي ويستكثر أحيانا من المباحث النحوية واللغوية ويورد الشواهد عليها، ويلقي الأسئلة حول ذلك ويقول: والجواب كذا، أما نقوله فأكثرها عن مقنع أبي عمرو في الفصول الأولى، وعن المحكم فيما يليها، كما ينقل عن ذيل التنزيل، وعن التجيبي... كما ينقل عن اللبيب في شرحه على العقيلة بقلة"¹.

ب- حلة الأعيان على عمدة البيان لحسين بن علي بن طلحة الشوشاوي².

ج- الطراز في شرح ضبط الخراز لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المغراوي التنسي.

الدراسات على مورد الظمان كثيرة لا يتسع المجال لحصرها، وما هذا الاهتمام بالمورد إلا لمكانته وقيمتة العلمية فقد تعددت الأعمال عليه من شروح وتقييدات وطرر واستدراكات... إلخ.

الفرع ثاني: ثناء العلماء على المورد.

قال الإمام ابن آجطا: "أحسن ما نظم في هذا العصر، وأبدع ما وضع ونثر الرجز المسمى بمورد الظمان في رسم القرآن للأستاذ المقرئ المجود المحقق، المعلم أبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم... وقد أتقنه غاية

¹ ينظر: د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 476/2. لم أتوصل إلى الحصول عليه رغم الجهد الذي قمت به بالتواصل مع كل من له علاقة بالرسم من داخل الوطن وخارجه.

² يقوم بتحقيقها الطالب: أبو بكر الصديق ذهبي تحت إشراف: أ. د. عبد الكريم بوغزالة، جامعة الوادي.

الإتقان، واختصره من كلام أئمتهم المقتدين في هذا الشأن، والمقتدى بهم في رسم القرآن، ولذلك حق له تسميته بمورد الظمان... فأحسن في نظمه جعله الله لنا وله دخرا، وأثابنا الله وإياه بالجنة أجرا"¹.

قال عنه الإمام ابن عاشر: "قد فتح له في التأليف وسهل عليه نظمه ونثره... من أجلها هذا النظم"².

قال الإمام الرجراجي: "كان مفتوح البصيرة في التأليف نظما ونثرا... أما أحسن الكتب المصنفة في علم الرسم، فهو هذا الكتاب المسمى بمورد الظمان، لأن ناظمه أثقنه غاية الإتقان، واختصره من كتب الأئمة المقتدى بهم في هذا الشأن"³.

قال الإمام التنسي: "فجاءت بذلك منظومة الخراز جامعة لما في أمهات مصادر الرسم، شاملة للمشهور من أوجه الخلاف بين تلك المصادر، فكانت مهياة لأن تكون الأساس الذي يعتمد عليه في رسم المصاحف على المأثور من رسم المصاحف العثمانية"⁴.

قال ابن خلدون: "فنظم الخراز من المتأخرين بالمغرب أرجوزة أخرى زاد فيها على المقنع خلافا كثيرا عزاه لناقله، واشتهرت بالمغرب واقتصر الناس على حفظها، وهجروا بها كتب أبي داود، وأبي عمرو والشاطبي في الرسم"⁵.

تكلم الدكتور عبد الهادي حميتو مطولا على أهمية المورد وما زان به المدرسة المغربية من ذلك قوله: "الجديد عند الخراز هو: إفراده لرسم قراءة نافع وضبطها وتمييزه لها عن باقي القراءات السبع، وغيرها مما يدخل في المرسوم في المصحف الإمام، وهي خطوة كانت إلى زمنه تنتظر من يقوم بها، ومشروع كان حتى عهده يحتاج إلى مثله ليأتي على مثل ما جاء عليه على يده من تمام الإتقان والأحكام"⁶.

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 333.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 352/1.

³ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 63.

⁴ د. غانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، ص: 181.

⁵ عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، 1/ 553.

⁶ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 423/2.

الفصل الثاني

التعريف بالرسم العثماني وبلاستدراك

نظرا لكون موضوع المذكرة ما استدركه أئمة الرسم على منظومتي العقيلة والمورد فقد خصصت فصلا أعرف فيه بالرسم العثماني، وعلاقته بالأحرف، وبعلم الضبط، وبلاستدراك بصفة عامة وبلاستدراك في الرسم العثماني خاصة.

وذلك في ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الرسم العثماني وضبطه.
- المبحث الثاني: الرسم العثماني وعلاقته بالأحرف.
- المبحث الثالث: الاستدراك وقواعده وأهميته.

المبحث الأول: الرسم العثماني وضبطه

سأقوم في هذا المبحث بالتعريف بعلمي الرسم العثماني، وضبطه باختصار، وذلك من خلال ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف الرسم العثماني
- المطلب الثاني: قواعد الرسم العثماني وحكم اتباعه
- المطلب الثالث: تعريف علم الضبط

المبحث الأول: تعريف الرسم العثماني وضبطه

بما أن موضوع منظومتي العقيلة والمورد هو الرسم العثماني وضبطه، يحسن إلقاء نظرة ولو بصورة موجزة على هذا العلم، وسيكون ذلك من خلال تعريف الرسم، وذكر مبادئ الرسم العثماني، تليه قواعده وحكم اتباعه، ثم التعريف بعلم الضبط.

المطلب الأول: تعريف الرسم العثماني

مصطلح الرسم العثماني مركب إضافي يتركب من كلمتين: الرسم، والعثماني، وللتعريف بهذا المركب أسبق بتعريف الرسم لغة واصطلاحاً، ثم أتبعه بذكر مبادئ هذا العلم؛ لأن كلمة عثماني لا تعني إلا نسبة هذا الرسم لسيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، باعتباره أول من أمر بجمع القرآن وجمع الناس عليه.

الفرع الأول: تعريف الرسم.

بالبحث والنظر في كتب اللغة يتبين أن هناك العديد من الكلمات الدالة على الكتابة من ذلك: الخط، الهجاء، السطر، الرقم، الرشم، الزبر، والرسم، ويتضح هذا جلياً عند النظر في أسماء كتب الرسم فكان يطلق عليها في أول الأمر الكتب، ثم كتب الهجاء ليستقر مصطلح الرسم كعلم على علم كتابة المصحف، وكى لا أطيل سأكتفي بتعريف الرسم.

أولاً: الرسم لغة¹ من: (رسم) الرأ والسين والميم أصلاً: أحدهما الأثر، والآخر ضرب من السير. فالأول الرسم: أثر الشيء، ويقال ترسمت الدار، أي نظرت إلى رسومها. قال ذو الرمة غيلان: (117هـ):

أَنَّ تَرَسَّمْتَ مِنْ حَرْفَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ².

¹ ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 2/ 393، ابن منظور، لسان العرب، 12/ 241.

² ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، ص: 254.

ويقال ناقة رسوم: تؤثر في الأرض من شدة الوطاء، والثوب المرسم: المخطط، والجمع أرسم ورسوم، ورسم الغيث الدار: عفاها وأبقى فيها أثرا لاصقا بالأرض.

أَمِنْ رَسَمِ دَارٍ مُرْبِعٍ وَمُصَيِّفٍ لَعَيْنِيكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ؟¹
 ويقال إن الرسوم: شيء تجلى به الدنانير، والرسوم: خشبة فيها كتاب منقوش يحتم بها الطعام.
 مِنَ النَّقْرِ الْبَيْضِ الَّذِينَ وَجُوهُهُمْ دَنَانِيرُ شَيْفَتٍ مِنْ هِرْقَلٍ بَرُوسَمٍ.²
 ويقال إن الرواسيم كتب كانت في الجاهلية، وعلى ذلك فسر:
 وَدِمْنَةٌ هَيَّجَتْ شَوْقِي مَعَالِمَهَا كَأَنَّهَا بِالْهَدْمَلَاتِ الرَّوَاسِيمُ وَالرَّوَاسِيمُ
 وقيل الراسم: الماء الجاري، فإن كان صحيحا فلأنه إذا جرى أثر وأبقى الرسم.

وأما الأصل الآخر⁴ فالرسيم: ضرب من سير الإبل، يقال رسم يرسم، وهو: ضرب من السير سريع مؤثر في الأرض، والرسم: حسن المشي.
 أَجَدَّتْ بَرَجْلَيْهَا النَّجَاءَ وَكَلَّفَتْ بَعِيرِي غَلَامِي الرَّسِيمَ فَأَرْسَمَا.⁵

من خلال النظر في المعنى اللغوي لكلمة الرسم يتبين أن جل معانيها تدور حول الأثر، أو بقية الأثر، وهذه المعاني ألصق بالرسم العثماني من غيرها.

¹ الخطيئة، ديوان الخطيئة، ص: 94.

² كثير عزة، ديوان كثير عزة، ص: 302.

³ ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، ص: 254.

⁴ ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 2/ 394، ابن منظور، لسان العرب، 12/ 242.

⁵ حميد بن ثور، ديوان حميد بن ثور، ص: 23.

ثانيا: الرسم اصطلاحا:

الرسم أو الخط أنواع منها: الخط القياسي، الخط العروضي، ورسم المصحف أو الرسم العثماني، ويعبر عنه أيضا بالقرآني، وإلى ذلك أشار الإمام الزركشي: (794هـ) حيث قال:

" الخط ثلاثة أقسام:

- 1- خط يتبع به الاقتداء السلفي، وهو رسم المصحف.
- 2- خط جرى على ما أثبتته اللفظ، وإسقاطه ما حذفه اللفظ وهو خط العروض، فيكتبون التنوين، ويحذفون همزة الوصل.
- 3- وخط جرى على العادة المعروفة، وهو الذي يتكلم عليه النحوي¹. وهو الخط القياسي أو الإملائي، ولأن دراسة الرسم العثماني هي دراسة ما اختلف فيه الرسم القياسي والعثماني فسأعرف به.

الرسم القياسي (الاصطلاحي): هو تصوير اللفظ بحروف هجائه² مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه³. الخط رسم لفظه بأحرف هجائها أن تبتدئ أو تقف⁴. أصوله خمسة:

- تعيين نفس الحروف هجاء دون أعراضها.
- عدم النقصان منها. عدم الزيادة عليها.
- فصل اللفظ مما قبله مع مراعاة الملفوظ به في الابتداء
- فصله عما بعده مع مراعاة الملفوظ به في الوقف، ولهذا رسمت همزة الوصل مع أنها تسقط في درج الكلام مراعاة للابتداء، ورسم تنوين النصب وألف (لكننا، أنا) مراعاة للوقف⁵.

¹ بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1/ 539.

² ينظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، ص: 138، مُجَدِّ الجرجاني، التعريفات، ص: 99.

³ زاده الإمام السيوطي في الإتيقان في علوم القرآن، 6/ 2199.

⁴ جلال الدين السيوطي، ألفية السيوطي النحوية، ص: 75.

⁵ ينظر: رضوان المخللاقي، إرشاد القراء والكاتبين، ص: 22، علي مُجَدِّ الضباع، سمير الطالبين، ص: 27.

الفرع الثاني: مبادئ الرسم العثماني.

نسب رسم المصحف للإمام عثمان رضي الله عنه؛ لأنه أمر ووقف على جمعه عندما كثر الاختلاف في قراءته، ولالإمام بهذا الفن ومعرفته حق المعرفة سآذكر مبادئه، وهذه المبادئ درج العلماء على ذكرها للتعريف بأي علم من العلوم، وهي على ما ذكره ابن الصبان: (1206هـ).

أولاً: حده وموضوعه. تعددت تعريفات الأئمة للرسم العثماني، وهي بين عام وبين تفصيل بذكر ما خالف فيه الرسم القياسي من قواعد، من هذه التعريفات:

1- حده:

- " الاصطلاحي ما خالفه بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو وصل، أو فصل" ¹.
 - " مخالفته - الإملائي - ببدل أو زيادة، أو فصل أو وصل للدلالة على ذات الحرف أو أصله أو فرعه، أو رفع لبس ونحوه" ².
 - الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه ومن كان معه من الصحابة رضوان الله عليهم في كتابة كلمات القرآن، ورسم حروفه في المصاحف التي وجه بها إلى الآفاق ³.
 - علم تعرف به مخالفات المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي ⁴.
- أختار هذا التعريف الأخير؛ لأنه عرف وأفهم الرسم العثماني بأقل الكلمات.

2- موضوعه: حروف المصاحف العثمانية من حيث يبحث فيه عن عوارضها، من حذف والزيادة، والبدل والفصل، والوصل ونحو ذلك ⁵.

ثانياً: اسمه ووضع.

1- اسمه: علم الرسم، أو الخط الاصطلاحي، الرسم العثماني، رسم المصحف، الرسم القرآني.

2- واضعه: علماء الأمصار.

¹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 128.

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 1/ 121.

³ ينظر: محمد أبو شعبة، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص: 337، عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان، 1/ 255.

⁴ ينظر: ابن عاشر، فتح المنان، 1/ 388، رضوان المخللاتي، إرشاد القراء، ص: 22، إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 88.

⁵ ينظر: علي محمد الضباع، سميع الطالبين، إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 88.

ثالثا: استمداده وحكم الشارع.

- 1- استمداده: من إرشاد النبي ﷺ لكتابة الوحي، ومن المصاحف العثمانية، والمصاحف المنتسخة منها، ومن الكتب المؤلفة في هذا العلم.
 - 2- حكم الشارع: هو فرض كفائي.
- رابعا: مسائله و فائدته.

- 1- مسائله: قواعد وظواهره الكتابية.
- 2- فائدته: يعتبر الرسم العثماني ركن ركين من أركان القراءة الصحيحة، بل هو الوعاء الذي تضمن كل القراءات المتواترة المقروء بها إلى زماننا هذا، منذ أن جمع القرآن في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه على ما كان في العرصة الأخيرة، وما خرج عنه من القراءات يعتبر شاذاً أو ضعيفاً أو باطلاً وقد نظم الإمام ابن الجزري هذه الأركان في أبيات¹:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ
وَصَحَّحَ إِسْنَاداً هُوَ الْقُرْآنُ
وَحَيْثُمَا يَخْتَلِفُ رُكْنٌ أَثْبَتَ
وَكَانَ لِلرَّسْمِ اخْتِمَالاً يَحْسُوي
فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
شُدُودُهُ لَوْ أَنََّّهُ فِي السَّبْعَةِ

لخص العلماء فوائد الرسم في ثلاثة أمور هي: المطابقة اللفظية للقارئ، المتابعة الخطية للكاتب، تمييز ما وافق رسم المصاحف من القراءات فإن كانت مخالفته من نوع المخالفات المسطورة في الفن قبلت القراءة به وإلا ردت². مما ذكر في فوائده أيضا:

الدلالة على الأصل في الشكل والحروف ككتابة الحركات حروفا باعتبار أصلها، نحو: قوله تعالى: ﴿سَاءُ وَرِيكُمْ﴾ [الأعراف: 145]، ﴿وَلَا وَضَعُوا﴾ [التوبة: 47]، ﴿الصَّلَاةُ﴾.

النص على بعض اللغات الفصيحة ككتابة هاء التأنيث بتاء مجرورة على لغة طيء، وكحذف ياء المضارع غير جازم نحو: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: 105] على لغة هذيل.

¹ ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، 32/ 1.

² ينظر: ابن عاشر، فتح المنان، 389- 390، رضوان المخللاتي، إرشاد القراء، ص: 23، علي فهمي، عون اللطيف، ص: 111.

إفادة المعاني المختلفة بالقطع والوصل في الكلمات نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ مِّنْ يَّكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: 108]، وقوله: ﴿أَمْ مِّنْ يَّمْشَى سَوِيًّا﴾ [الملك: 23]، فإن قطع ﴿أَمْ﴾ عن ﴿مِّنْ﴾ يفيد معنى (بل) دون وصلها بها.

الدلالة على القراءات المختلفة من اللفظ المرسوم برسم واحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: 8] فكلمة: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ لما كتبت بالحذف أفادت القراءتين: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾، و﴿يُخَادِّعُونَ﴾.

عدم الاهتداء إلى تلاوته إلا بموقف، شأن كل علم نفيس يتحفظ عليه، وذلك للحفاظ على النص القرآني بأدائه وتجويده كما أنزل على النبي ﷺ فيبقى السند الذي هو من خاصية الأمة قائما.

عدم تجهيل الناس بأولويتهم، وكيفية ابتداء كتابتهم، وهذا النقل المتوارث لرسم المصحف والحفاظ عليه كما كان منذ كتب حفاظ على اللغة العربية، لذا تجد العربي يقرأ المخطوطات والكتب بكل سهولة بخلاف اللغات الأخرى، فهل يستطيع الرجل الأوربي أن يقرأ الكتب اللاتينية القديمة، بل وهل يقرأ من شاء الأناجيل القديمة¹.

¹ ينظر: عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان، 1/ 258، د. عبد الحي الفرماوي، رسم المصحف ونقطه، ص: 418 - 441.

المطلب الثاني: قواعد الرسم العثماني وحكم اتباعه

تمثل الكتابة الصورة القريبة للمنطوق، فالأصل فيها أن تطابق المنطوق، لكن المعروف أن المنطوق سريع التبدل والتغيير والهرم والسقوط، والتجدد، فلا يمكن للكتابة أن تجاريه في ذلك عبر التاريخ، وقد سعى علماء النحو من الكوفة والبصرة إلى تقعيد قواعد تضبط الكتابة قدر الإمكان، كي تطابق المنطوق بالنظر إلى القرآن وإلى أصولهم النحوية، فخالفت هذه الكتابة الإملائية رسم المصاحف، وتوسعت الفجوة بينهما، وللمحافظة على خصائص الرسم العثماني، جمع الأئمة القراء هذه الاختلافات بالنظر والاستقراء وحصروها في ست قواعد هي¹:

الفرع الأول: قواعد الرسم العثماني.

أولاً: قاعدة الحذف والزيادة.

1- قاعدة الحذف: الحذف هو الإزالة والاسقاط، أكثر ما يكون في المصاحف في ثلاثة حروف الألف

والياء، الواو، كما يأتي في اللام والنون، وقد قسمه العلماء إلى ثلاثة أقسام:

حذف الإشارة: وهو ما أشير به إلى قراءة أخرى يحتملها الرسم مثاله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة:3]

رسمت بحذف الألف إشارة إلى قراءة الإثبات، كذا: حذف ﴿أَسْرَى﴾ [الأنفال:68]، [الإسراء:1].

حذف الاختصار: هو ما اختص بكلمة دون نظائرها يمثل له بكلمة: ﴿مِيعَادِ﴾ [الأنفال:42] فقد

كتبت بالحذف في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِاحْتِلَافِئْتُمْ فِي الْمِيعَادِ﴾ [الأنفال:42] لتحتمل القراءتين، وغيرها بالإثبات.

حذف الاختصار: ما لم يختص بكلمة دون نظائرها، مثاله حذف الجمع السالم ما لم يأت بعده همز أو

تشديد، ما تكرر منه وما لم يتكرر، نحو: ﴿وَالْحَمِمْظَلِ﴾ [الأحزاب:35]، ﴿الدَّارِئِ﴾ [الذاريات:1].

¹ ينظر: برهان الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1/ 533، جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 6/ 220، أ.د. فهد الرومي، دراسات في علوم القرآن، ص: 459، محمد أبو شهبه، المدخل، ص: 337، محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان، 1/ 255.

أ- حذف الألف:

هذا الباب كثير التشعب ولا ينضبط إلى ذلك أشار العديد من أئمة الرسم، قد كان في أول الأمر كثير في المصاحف باعتبار أنه الأصل في كلام العرب، فهم يعتمدون الاختصار في الكلام، ثم قل بمرور الوقت في المصاحف، منه ما يدخل تحت قاعدة، والعديد منه جزئيات لا تدخل تحت قاعدة.

فما اندرج منه تحت قاعدة: مثاله حذف الألف من (يا) النداء مثاله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: 22]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: 33]، (ها) التنبيه مثاله: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [الفرقان: 17]، كذلك حذفها من (نا) الواقعة فاعلا إذا اتصل بها صمير نصب، نحو: ﴿زِدْنَهُمْ﴾ ﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾.

ما لم يندرج تحت قاعدة كثير وقد رتبته الأئمة حسب حروف الهجاء، من أمثلته: حذف ألف كلمة: ﴿أَلْفُرَّاءَنَ﴾ [يوسف: 3] [الزخرف: 31] في موضعين.

ب- حذف الواو:

تحذف إذا لقيت واوا مثلها منها: ﴿دَاوُدَ﴾ [النمل: 15]، ﴿وَلَا تَلُوتَ﴾ [آل عمران: 153]، ﴿لَا﴾ [يَسْتَوُونَ] [السجدة: 18]، كما حذفت من ﴿وَيَذَعُ الْإِنْسُ﴾ [الإسراء: 11]، ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَطِلَ﴾ [الشورى: 22]، وغير ذلك.

ت- حذف الياء:

تحذف إذا اجتمعت مع يا أخرى نحو: ﴿أَلْحَوَارِيِّينَ﴾ [المائدة: 113]، ﴿عَلِيِّينَ﴾ [المطففين: 18] كما تحذف من كل منقوص منون بالرفع أو الجر، نحو: ﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [الأنعام: 145]، ﴿الدَّاعِزِ﴾ [القمر: 6].

ث- حذف اللام:

تحذف إذا جاءت مع مثلتها في كلمة من ذلك: ﴿إِنِيلَ﴾، ﴿إِنْدِىَ﴾، ﴿إِلَّهِ﴾، ﴿إِلَّهِمَّ﴾.

ج- حذف النون:

حذفت في موضعين: ﴿فَنُنَجِّى﴾ [يوسف: 110]، ﴿نُنَجِّى﴾ [الأنبياء: 87].

2- قاعدة الزيادة:

هي اثبات حرف في الكلمة لا يقرأ وصلًا ولا وقفًا، وقد يزداد أيضًا ما يقرأ عند الوقف فقط، والحروف التي تزداد هي الألف، الياء، الواو¹.

أ- زيادة الألف:

تزداد الألف بعد آخر اسم مجموع أو ما كان في حكمه منه: ﴿مُتَلَفُوا رَبِّهِمْ﴾، ﴿بَنُوا إِسْرَآءِيلَ﴾ [يونس 90]، وزيدت في ﴿مِائَةً، مِائَتَيْنِ﴾، ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ [التوبة: 47]، ﴿لَا أَذْبَحْنَهُ﴾ [النمل: 21].

ب- زيادة الواو:

تزداد الواو في: ﴿يَتَأُولِي﴾ [البقرة: 179]، ﴿وُلُوءًا﴾ [البقرة: 269]، ﴿وُلَاءٍ﴾ [آل عمران: 119]، ﴿وَلَّتْ﴾ [الطلاق: 6]، وتزداد في ﴿سَاءُ وَرِيكُمْ﴾ [الأعراف: 145]، ﴿وَلَا صَلْبَنَكُمْ﴾ [طه: 70] والأرجح عدم الزيادة فيها.

ت- زيادة الياء:

مثاله: ﴿تَبَايَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: 35]، ﴿تِلْفَاءً﴾ [يونس: 15]، ﴿وَمَلَأَ بِهِمُ﴾ [يونس: 83] لمن جعل صورة الهمزة هي الألف، ﴿أَقْبَائِي مَاتَ﴾ [آل عمران: 144].

ثانيا: قاعدة البدل والوصل والفصل.

1- قاعدة البدل:

البدل هو العوض، وهو جعل حرف مكان حرف للدلالة على الأصل أو التفتيح، أو التهويل والتفضيع. والحروف التي تبدل هي: الألف، النون، والتاء.

¹ ينظر: أ.د. فهد الرومي، دراسات في علوم القرآن الكريم، ص: 465.

أ - إبدال الألف:

تبدل الألف واوا في ثلاثة أصول مطردة: هي: ﴿الصَّلَاةُ﴾، ﴿الزَّكَاةُ﴾، ﴿الْحَيَاةُ﴾، ﴿الرَّبُّوْا﴾، وأربعة أحرف هي: ﴿بِالْغَدَاةِ﴾ [الأنعام: 53]، [الكهف: 28]، ﴿كَمِشْكَاةٍ﴾ [النور: 35]، ﴿النَّجْوَاةِ﴾ [المؤمن: 41]، ﴿وَمَنْوَاةٍ﴾ [النجم: 20]. كما تبدل الألف ياء مثلاً للدلالة على أصلها من ذلك: ﴿هَوَايَا﴾ [الجاثية: 22]، ﴿إِسْتَسْفِيَا﴾ [الأعراف: 160].

ب - إبدال النون:

تبدل النون ألفا في مواضع منها: التنوين المنصوب ما لم يكن تاء من ذلك: ﴿حَكِيمَا﴾، كذلك نون التوكيد الخفيفة في: ﴿وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: 32]، ﴿لَنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: 16]، بالإضافة إلى كلمة: (إذن) كتبت بالألف في المصاحف من ذلك: ﴿إِذَا لَأَذْفَنَكَ﴾ [الإسراء: 75]، ﴿وَإِذَا لَأَ يَلْبَثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا فُلِيْلًا﴾ [الإسراء: 76].

ت - إبدال هاء التأنيث تاء:

كما ابدلت هاء التأنيث تاء على لغة بعض القبائل العربية من ذلك: ﴿رَحِمَتْ﴾ في سبعة مواضع، ﴿نِعْمَةً﴾ في أحد عشرة موضع، ﴿سُنَّتْ﴾ خمسة مواضع، وغيرها من الكلمات التي يجب حصرها ومعرفتها؛ لأن الوقوف عليها في القراءة بالتاء وقفا ووصلا، بخلاف ما رسمت بالهاء فيوقف عليها بالهاء، وتوصل بالتاء.

2- قاعدة الوصل والفصل:

وتسمى أيضا المقطوع والموصول، لهذه القاعدة أهمية كبيرة بالنسبة للقارئ، فالكلمات المفصولة له أن يقف على أحد أجزائها، أما الموصولة فلا يجوز له الوقف إلا على الطرف الثاني منها.

الأصل في الكلمات أن تكتب كل كلمة مفصولة عن التي تليها، فلكل كلمة معنى خاص بها، لكن في القرآن وردت كلمات تارة موصولة وتارة أخرى مفصولة، وكلمات لزم الفصل أو الوصل، لحكم اجتهد الأئمة في معرفتها والوقوف عليها، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

﴿أَلَا﴾ أصلها: (أن) (لا) كتبت موصولة في: ﴿أَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [النجم: 37].
 ﴿أَنَّمَا﴾، ﴿إِنَّمَا﴾ أصلهما (أن أو إن)، و (ما) كتبتا موصولتين في كل المواضع إلا موضعين في الأولى:
 ﴿وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: 60]، ﴿وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾
 [لقمان: 30]. وموضع في الثانية: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: 135].

ومنه أيضا ﴿بَيْسَمَا﴾ أصلها: ﴿بَيْسَ﴾، (ما) كتبت موصولة في ثلاثة مواضع: ﴿بَيْسَمَا اشْتَرَوْا﴾
 ﴿بِهِ﴾ [البقرة: 89]، ﴿بَيْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: 93]، و﴿بَيْسَمَا خَلَفْتُمُونِي﴾
 [الأعراف: 150].

ثالثا: قاعدة الهمز وما فيه قراءتان وكتب على أحدهما.

1- قاعدة الهمز: الهمز هو الضغط والدفع، وعبر عن الحرف بالهمز؛ لأنه حرف يخرج من أقصى الحلق
 ولبعد مخرجه احتيج إلى ضغطه ودفعه.

الأصل في الهمز التحقيق وهي لغة تميم وقيس، ونظرا لثقله وبعد مخرجه كانت بعض القبائل العربية كأهل
 الحجاز تخففه، إما بالتسهيل أو الإبدال أو النقل أو الإسقاط، وفي بادئ الأمر لم يكن للهمز علامة في
 المصاحف الأولى وكان يرسم بما يؤول إليه، ثم صارت علامته نقطة مدورة مطموسة، ليأتي الإمام الخليل:
 (173هـ) فيجعل لها صورة اختار رأس عين؛ لأنه يمتحن موضع الهمزة من الكلمة بالعين.

وما ثبت عليه رسم الهمز في المصاحف هو رسم رأس عين، أو عين صغيرة أصل رسم المغاربة وعليه
 مصحف الجماهيرية للهمز المحقق، ونقط مدور مطموس للمخفف بالتسهيل بين بين أو المبدل حرفا محركا.

والهمز باب طويل تكثر استثناءاته في المصاحف، متشعب يصعب لم شتاته؛ ولهذا خص عند العلماء
 بباب لوحده وإلا فهو يدخل في القواعد الأخرى، فبعض العلماء لم يخصه بقاعدة منفصلة، وهو إما أن
 يكون همز وصل أو همز قطع:

فهزم الوصل يرسم ألف ولو سبقت بأداة ك: ﴿بِاللَّهِ﴾، وتحذف في أحوال خمس يرجع في تفصيلها
 للمطولات. أما همزة القطع فهي إما أن تكون في أول الكلمة أو وسطها أو طرفها.

فإن كانت في مبتدأ الكلمة رسمت ألف مطلقا ولو تقدمها حرف من الحروف الزائدة المجموعة في عبارة (بكأس يولفه) مثاله: ﴿أَيُّوبَ﴾، ﴿إِذَا﴾، ﴿سَاصِرِفَ﴾ [الأعراف: 146]، ﴿قَبَائِي﴾، ﴿يَأَنَّ﴾، إلا ما استثنى من ذلك.

عبر عنه الإمام الخراز بقوله:

292-فَأَوَّلُ بِالْفِ يُصَوَّرُ وَمَا يُزَادُ قَبْلُ لَا يُعْتَبَرُ

وإذا كان الهمز في وسط الكلمة فيرسم بحرف حركة ما قبله من ذلك: ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: 145]، ﴿يَاكُلُونَ﴾، إلا إذا كانت حركته الكسرة فإنه يرسم على الياء، أو مضموم ما قبله مفتوح فيرسم على الواو، والقاعدة في ذلك اعتبار أقوى الحركات.

وإذا كان الهمز في الطرف فيرسم بحرف حركة ما قبله مثاله: ﴿إِفْرَأُ﴾، ﴿تَبَّعْ﴾ [الحجر: 49]، ﴿أَلْلَوْلُوْا﴾ فإذا كان ما قبلها ساكن رسم على السطر نحو: ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: 5]، ﴿الْحَبَاءُ﴾ [النمل: 25]، هذا ملخص ما في الهمز وقد ذكرت أن أبوابه عديدة واستثناءاته كذلك يرجع في ضبطها إلى الكتب الأمهات في الرسم.

2- قاعدة ما فيه قراءتان وكتب على أحدهما.

في حقيقة الأمر هذه القاعدة جل ما فيها يدخل في القواعد الأخرى من الحذف، والبدل، والهمز، ومراده علاقة الرسم بالقراءة باعتبار الرسم ركن من أركان القراءة الصحيحة، فما كان على غير رسم المصاحف من القراءات اعتبر شاذًا، وقد افردته اتباعا للأئمة الأطهار.

واشتمال المصحف على القراءات على أحوال منها:

ما فيه قراءتان ورسم على إحداهما: مثاله: ﴿صِرَاطُ﴾، ﴿بَصْطَةٌ﴾، ﴿الْمُصَيِّطِرُونَ﴾ كتبت هذه الكلمات بالصاد وأصلها السين، لتقرأ بالصاد على المرسوم وبالسين على الأصل.

ما فيه قراءتان أو أكثر ورسم برسم واحد بحيث يحتمل القراءات تحقيقا، أو احتمالا نحو: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، ﴿يُخَذِّعُونَ﴾، ﴿ءَايَتِ لِّلْسَّاطِ﴾ [يوسف: 7]، ﴿أَسْرَى﴾ [الإسراء: 1].

ما كان في القراءة من زيادة حرف أو نقصه، بحيث لا يمكن رسمه في مصحف واحد وزع على المصاحف بحسب قراءة كل مصر نحو: ﴿سَارِعُونَ﴾ [آل عمران: 133]، ﴿وَأَوْصِي﴾ [البقرة: 131]، و﴿مَنْ يَزِيدْ﴾ [المائدة: 56]، ﴿مَنْ تَخْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: 73]، ﴿بِإِنَّ اللَّهَ أَلْغَيْنِ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: 24].

الفرع الثاني: حكم اتباع الرسم العثماني.

اختلفت آراء العلماء في حكم اتباع الرسم العثماني، وقد طالعت العديد من كتب الرسم وعلوم القرآن فوجدت أن جلها قسم هذه الآراء إلى ثلاثة مذاهب: مذهب من قال بالتوقيف وحرمة كتابة المصحف بغير الرسم العثماني، ومذهب قال بأن الرسم العثماني اصطلاحى من اجتهاد الصحابة فجازت كتابته بالرسم القياسي، ومذهب فصل فقال بضرورة كتابة الرسم العثماني في المصاحف الأمهات وعند العلماء والخاصة، وبالرسم القياسي الإملائي للعامة والمتعلمين، ومنهم من قسمها إلى أربعة مذاهب، أو إلى مذهبين، ومجملها يدور حول هذه الأقوال الثلاثة تفصيلاً أو إجمالاً.

وقد جلست ملياً أفكر بعد النظر في هذه الكتب ماذا يقصد بالتوقيف بالضبط؟، وكونه توقيفي أي من الرسول ﷺ عن جبريل عليه السلام عن رب العزة؟ أم هل التوقيف بمعنى أن نتوقف فلا نغير ما أجمع واصطلح عليه الصحابة؟ وماذا يقصد بالاصطلاحى؟ وهل كونه اصطلاحى هذا يبيح كتابته بالرسم الإملائي؟، إلى أن وجدت من أكد لي ما ذهبت إليه، وقبل أن أتحدث على ذلك سوف أعرض آراء العلماء في اتباع الرسم العثماني، وأدلتهم في ذلك، وقد قسمتها بحسب ما خلصت إليه إلى:

أولاً: رسم المصحف توقيفي.

يرى أصحاب هذا المذهب أن الرسم العثماني توقيفي، علمه الرسول ﷺ للصحابة عن سيدنا جبريل عليه السلام عن رب العزة، ومنهم من ذهب إلى أن النبي ﷺ قد تعلم الكتابة، و قالوا أنه يجب اتباع الرسم العثماني ويحرم مخالفته، وذكروا أنه مذهب الجمهور مستدلين¹:

¹ لم يرد هذا عن السلف إنما ورد عن بعض المعاصرين منهم: عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان، 1/ 260، محمد أبو شهبة، المدخل، ص: 343.

بإقرار النبي ﷺ على هذا الرسم، فقد كتب بين يديه والوحي مازال ينزل، بل وكان يقف على طريقة الكتابة مدللين بحديث معاوية: " عن معاوية أنه كان يكتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له: ألق الدواة، وحرف القلم، وأقم الباء، وفرق السين، ولا تعور الميم، وحسن الله، ومد الرحمن، وجود الرحيم"¹. و عن زيد ابن ثابت: " قال: كنت أكتب الوحي لرسول الله ﷺ وكان إذا نزل عليه أخذته برحاء شديدة وعرق عرقا شديدا مثل الجمان، ثم سري عنه، فكنت أدخل بقطعة العسب أو كسره، فأكتب وهو يملي علي، فما أفرغ حتى تكاد رجلي تنكسر من ثقل القرآن، حتى أقول: لا أمشي على رجلي أبدا، فإذا فرغت قال: " اقرأه "، فأقرأه، فإن كان فيه سقط أقامه، ثم أخرج به إلى الناس"².

إجماع الصحابة على ما رسمه سيدنا عثمان رضي الله عنه في المصاحف، وعلى منع ما سواه، ومن بعدهم التابعين، وجميع علماء الأمة إلى يومنا، ومن حكى إجماع الأمة على ذلك الإمام أبو عمرو الداني.

والقاضي عياض: (1149هـ): حيث حكى إجماع المسلمين على أنه من أنقص أو زاد حرفا، أو بدل حرفا مكان آخر في المصحف عامدا لكل ذلك كافر³.

كما استدلوا بأقوال أئمة المذاهب والعلماء على ضرورة التزام الرسم العثماني منهم:

الإمام مالك: (179هـ): " قال أشهب: (204هـ) سئل مالك ف قيل له رأيت من استكتب مصحفا اليوم، أترى أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم؟ فقال لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكتبة الأولى قال أبو عمرو ولا مخالف له في ذلك من علماء الآمة"⁴.

¹ علاء الدين الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، باب أدب الكتابة، حديث رقم: 29566، 314 / 10، جلال الدين السيوطي، جامع الأحاديث، أخرجه ابن عساكر، مسند معقل بن أبي الهيثم، الحديث رقم: 41159، 38 / 110، عبد الكريم السمعي المروزي، أدب الاملاء والاستملاء، باب: الخبر والكاغط، ص: 170، لم أجد له تخریجا.

² سليمان الطبراني، المعجم الكبير، باب: الزاي، سليمان بن زيد بن ثابت وأبيه، الحديث رقم: 4889، 5 / 142. قال الهيثمي: " رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما ثقات". (ينظر: مجمع الزوائد، 8 / 460).

³ ينظر: عياض بن موسى، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، 2 / 647.

⁴ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1 / 353.

والإمام أحمد: (241هـ): " تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك " ¹ .
 وذكر الإمام الجعبري أن هذا مذهب الأئمة الأربعة ² .

قال الإمام البيهقي: (458هـ): " من كتب مصحفاً، فينبغي أن يحافظ على الهجاء التي كتبوا بها تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيها، ولا يغير مما كتبوه شيئاً؛ فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منا، فلا ينبغي لنا أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم، ولا تسقطا لهم " ³ .

ثانياً: رسم المصحف اصطلاحياً.

وقولهم اصطلاحياً أي اصطلاح وافترق عليه الصحابة، وهو على ما كانوا يكتبون في زمانهم، ليس للنبي ﷺ فيه شيء سوى الحرص على كتابته، ومن ذهبوا هذا المذهب قسمان:

1- رسم المصحف اصطلاحياً من الصحابة يجب الالتزام به:

وعلى هذا المذهب الكثير من أهل العلم ⁴ ، ووجوب اتباع الصحابة رضوان الله عليهم ؛ لأن القرآن جمع في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه، وبحضور اثني عشر ألف من الصحابة، وقفوا وأجمعوا على جمعه؛ ولكون الصحابة أقرب لزمن الوحي وأصدق وأطهر قلوباً، وأكثر حرصاً وخشية، كما يعتبر ذلك طاعة للنبي صلى الله عليه وسلم فقد أمرنا باتباع الصحابة الحديث: " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي " ⁵ .

وأن القول بالتوقيف لم يبق عليه دليل من الكتاب أو السنة.

وأن المحافظة عليه محافظة وتقديساً للقرآن من التغيير والتبديل؛ لأن الخط يتغير بمرور الزمن، واستدلوا بنفس أقوال المذهب الأول في التزام رسم المصحف.

¹ جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 6 / 2200.

² ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 1 / 380.

³ أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، 4 / 219.

⁴ ينظر: صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، ص: 275، فهد الرومي، دراسات في علوم القرآن، ص: 488، محمد طاهر الكردي، تأريخ القرآن، ص: 101.

⁵ محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، كتاب العلم، باب الأخذ بالسنة واجتناب البدع، الحديث رقم: 2676، 44/5. قال ابن الملقن: " هذا حديث صحيح ". ينظر: (البدر المنير، 9 / 582).

2- رسم المصحف اصطلاحى يجب أو تجوز مخالفته.

وأصحاب هذا المذهب على قسمين من قال بوجوب مخالفة رسم الصحابة، ورماهم بالبداة وعدم اتقان الصناعة، وبأن لا دليل على أن رسم المصحف توقيفى لا فى الكتاب ولا فى السنة، وهما الإمام ابن خلدون: (808هـ): " فكان الخط العربى لأول الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة، ولا إلى التوسط، لمكان العرب من البداوة والتوحش، وبعدهم عن الصنائع، وانظر ما وقع من أجل ذلك فى رسمهم المصحف، حيث رسمه الصحابة بخطوطهم، وكانت غير مستحكمة فى الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها"¹.

والقاضي أبو بكر: (402هـ): "وأما الكتابة، فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً، إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسماً بعينه دون غيره، أوجبه عليهم وترك ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف، وليس فى نصوص الكتاب ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص، وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا فى نص السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا فى إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة قد دلت على جواز كتبه بأي رسم سهل وسنح للكاتب؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر برسمه وإثباته على ما بيناه سالفاً، ولا يأخذ أحداً بخط محدود ورسم محصور ولا يسألهم عن ذلك"².

وقسم قال بجواز كتابته بالرسم الإملائي، مع المحافظة على الرسم العثماني كأثر من الآثار، هذا ما صرح به الإمام الزركشي، وفهم من كلام الإمام العز ابن عبد السلام: (660هـ).

قال الإمام الزركشي: " وكان هذا فى الصدر الأول، والعلم غض حي، وأما الآن فقد يخشى الإلباس، ولهذا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرسوم الأولى باصطلاح الأئمة؛ لئلا يوقع فى تغيير الجهال، ولكن لا ينبغى إجراء هذا على إطلاقه لئلا يؤدي إلى دروس العلم وشيء أحكمته القدماء لا يترك مراعاته لجهل الجاهلين ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة"³.

القول الراجح: الراجح فى ذلك أن الرسم العثماني اصطلاحى، أجمع عليه الصحابة، وجب الالتزام به وعدم تغييره، كما يحسن المحافظة على هذا الرسم حتى عند كتابة الآية الواحدة عند التعليم أو التعلم، خاصة ووسائل الكتابة أصبحت متاحة، ففي المحافظة عليه صون للقرآن من التبديل، وتقديساً له من التلاعب،

¹ عبد الرحمن بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر فى تاريخ العرب والبربر، 1/ 526.

² القاضي أبو بكر الباقلاني، الانتصار للقرآن، 2/ 548.

³ بدر الدين الزركشي، البرهان فى علوم القرآن، 1/ 542.

كما أن القول بالتوقيف لم يقم عليه دليل لا من الكتاب ولا السنة، وما استدلوا به من الروايات هي إما ضعيفة أو لا يدل عليه سياقها، أو استدلالات عقيمة لا تقوم بها حجة. ومن قال بأن الرسم العثماني صعب على الصغار فليذهب إلى المدارس القرآنية سيجد المئات من الصغار أكثر براعة في رسمه وقراءته من الكبار؛ ولكن القرآن يؤخذ مشافهة كأني علم من العلوم. قال الإمام العاقب: (1312هـ):

رَسَمُ الْقُرْآنِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ	كَمَا نَحْنُ أَهْلُ الْمَنَاحِي الْأَرْبَعَةِ
لَأَنَّهُ إِمَّا بِأَمْرِ الْمُصْطَفَى	أَوْ بِاجْتِمَاعِ الرَّاشِدِينَ الْخُلَفَا
وَكُلُّ مَنْ بَدَّلَ مِنْهُ حَرْفًا	بَاءَ بِنَارٍ عَلَيْهَا أَشَقَى ¹ .

¹ محمد العاقب، رشف اللمى على كشف العمى، ص: 109.

المطلب الثالث : تعريف علم الضبط

كُتبت المصاحف في عهد النبي ﷺ على ما كان عليه العرب آن ذاك، وهو كتابة الحروف دون نقط أو شكل، ولم يظهر الضبط¹ إلا عندما اختلطت الألسنة وفشى اللحن، فلازم الضبط الرسم في جميع المصاحف لهذا سألنا به في هذا المطلب، وذلك من خلال ذكر مبادئ الضبط، والفرق بين الرسم والضبط.

الفرع الأول: مبادئ علم الضبط.

إنّ الحديث عن تعريف الضبط يدفعنا إلى تعريف النقط والشكل قبل ذلك، باعتبارهما أول المصطلحات ورودا وتداولاً، بعدها سأتبعه بالتعريف بعلم الضبط، واضعه وفوائده، ثم أختمه ببيان الفرق بين الرسم العثماني والضبط.

أولاً: تعريف النقط والشكل.

1- لغة: النقط: "نقط الحرف ينقطه نقطا: أعجمه، والاسم النقطة؛ ونقط المصاحف تنقيطاً، فهو نقاط"². "نقط) النون والقاف والطاء أصيل يدل على نكتة لطيفة في الشيء"³.

"نقط) الحرف وعليه نقطا وضع عليه نقطة أو أكثر لتمييزه والكتاب شكله... ويقال وضع النقط على الحروف بين الأمر وأوضحه"⁴.

الشكل: " (شكل) الدابة قيدها بالشكال والكتاب ضبطه بالشكل والشيء صورته"⁵.

بالنظر إلى هذه التعريفات اللغوية يتبين أن النقط والشكل والاعجام بمعنى واحد وهو وضع نقطة تميز الشيء وتقيدته، واعتبر الشكل نقطا؛ لأن النقط المدور الذي كان في أول الأمر علامة تمييز الحركات

¹ لقد اختلف في هل وُجد الضبط قبل ضبط المصاحف في الكتابة العربية؟، أم هو ضبط مخالف، وفيه كثر الكلام.

² ابن منظور، لسان العرب، 7/ 417.

³ ابن فارس، مقاييس اللغة، 5/ 471.

⁴ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، 2/ 947 - 948.

⁵ إبراهيم مصطفى وآخرون، المرجع نفسه، 1/ 491.

وذوات الحروف أيضا، ثم اختص مصطلح الشكل بنقط الإعراب، بعد أن تميز نقط الإعراب بأشكال الحروف.

2- اصطلاحا: ينقسم النقط إلى قسمين باعتبار الإضافة

أ- "نقط الإعراب: هو ما يدل على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد أو غير ذلك وهو بهذا المعنى مساو للضبط والشكل.

ب- "نقط الإعجام: هو ما يدل على ذوات الحروف تمييزا لها عن بعضها إذا اتحدت صورها كالباء، والتاء، الحاء، والخاء، والذال، والذال، أو تقاربت كالفاء، والقاف، والنون والياء، فيكون النقط حينئذ فارقا بين معجمها ومهملها"¹.

ثانيا: تعريف الضبط وموضوعه.

مما سبق يتبين أن مصطلح النقط والشكل سبق مصطلح الضبط المتداول الآن، وقد ذكره الإمام الداني كمرادف لهما بقوله: "والشكل المدور يسمى نقطا لكونه على صورة الاعجام الذي هو نقط بالسواد والشكل أصله التقييد والضبط تقول شكلت الكتاب شكلا أي قيدته وضبطته"². كما استعمله تلميذه الإمام أبو داود حيث كان يكثر من ذكر كلمة: (وضبط)، والإمام الخراز كمقابل للرسم في المورد:

455- هَذَا تَمَامُ نَظْمٍ رَسَمَ الْخَطَّ وَهَذَا أَنَا أَتْبَعُهُ بِالضَّبْطِ

1- تعريف علم الضبط.

أ- "تعريف الضبط لغة: "الضبط: لزوم الشيء وحبسه، ضبط عليه وضبطه يضبط، ضبطا وضباطة، وقال الليث: الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم"³.

ب- "تعريف الضبط اصطلاحا: "علم يعرف به ما يدل على عوارض الحروف التي هي الفتح والضم والكسر والسكون والشد والمد ونحو ذلك"⁴.

¹ أبو زيتحار، السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل، ص: 11.

² أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 116-117.

³ ابن منظور، لسان العرب، 7/ 340.

⁴ ينظر: علي محمد الضباع، سميع الطالبين، ص: 116، محمد المارغني، دليل الحيران، ص: 446، أ.د. سالم محيسن، إرشاد الطالبين، ص: 4.

والضبط مبني على الوصل إلا ما استثنى، كما أن الرسم مبني على الوقف والابتداء.

2- موضوع الضبط:

"العلامات الدالة على تلك العوارض من حيث وضعها وتركها وكيفية محلها ولونها وغير ذلك" ¹.

ثالثاً: واضع الضبط وفوائده.

1- واضع الضبط:

لم تكن العرب في وقت النبوة ولا قبلها تعرف الضبط؛ لأنهم كانوا أصحاب سليقة، وكانوا يعتمدون على المشافهة والحفظ في قراءة القرآن، ولم تكن الكتابة عندهم منتشرة، وأما الحركات فكانت تضبط بالحروف، فتضبط الضمة بالواو، والفتحة بالألف، والكسرة بالياء، وهي قليلة في القرآن، كما وجد بعض النقط على أواخر بعض الكلمات التي تلتبس وهي قليلة جداً.

ولم يعرف الضبط إلا عندما اقتضت الحاجة، باتساع رقعة الدولة ودخول الأجانب حيث فشى اللحن، وذلك في عهد التابعين، وأول من أدخل الضبط على الصحيح هو أبو الأسود الدؤلي: (69هـ)، بأمر من زياد ابن معاوية: (64هـ) أمير البصرة، وبدأ بضبط أواخر الكلمة، ثم وليه نصر بن عاصم: (89هـ)، ويحيى بن يعمر: (129هـ)، بأمر من الحجاج بن يوسف: (95هـ)، في عهد عبد الملك بن مروان: (86هـ) بضبط ذوات الحروف.

2- فوائد الضبط:

فوائده كثيرة منها: إزالة اللبس عن الحروف بحيث أن الحرف إذا ضبط بما يدل على تحريكه لا يلتبس بالساكن وكذا العكس، وإذا ضبط بإحدى الحركات الثلاث لا يلتبس بالمتحرك غيرها، وإذا شدد لا يلتبس بالمخفف، وإذا ضبط بما يدل على زيادة لا يلتبس بالحرف الأصلي ². فتجمل فائدته في أن الضبط صيانة للقارئ من اللحن، فاللحن في الكتابة لحن في القراءة، ودليل له وقائد عند القراءة.

¹ علي محمد الشباع، سمير الطالبين، ص: 116،

² ينظر: عبد الرزاق موسى، إيفاء الكيل بشرح متن الذيل، ص: 13، علي محمد الشباع، سمير الطالبين، ص: 116، إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 446.

كما أن الضبط حافظ على اللغة العربية من اللحن، والفهوم الخاطئة، فالعرب بسليقتهم كانوا يفهمون الكلمات ومعانيها دون حاجة للنقط والشكل لأنهم يعربون بالفطرة، لكن لما اختلفت الألسن كثر الغلط، مثال عربية العرب ذلك الأعرابي الذي خطأ الأصمعي عندما ذيل آية (السارق والسارقة) بقوله: (والله غفور رحيم) فقال له: كلام من هذا؟ استنكر أن يكون كلام الله تعالى، ولما أدرك الأصمعي خطأه وصوب كلامه قال الأعرابي: هذا كلام الله، فسأله كيف عرفت ذلك فقال: يا هذا، عزّ، فحكم، فقطع، ولو غفر، ورحم لما قطع¹.

الفرع الثاني: الفرق بين الرسم العثماني والضبط.

من خلال معاشتي لكتب الرسم وعلوم القرآن خلصت إلى أن الفرق بين الرسم والضبط يكمن في: كون الرسم يعنى بهيكل الكلمة وما يعرض لحروفها من حذف وإثبات وزيادة وإبدال وغيرها، أما الضبط فيعنى بما يعرض لهذه الحروف من الحركات وإلحاق المحذوف رسماً وضبط الهمز وغيرها. الرسم من عمل الصحابة وهو توقيفي سواء قلنا بأنه توقيف من الرسول ﷺ أو اصطلاحاً من الصحابة، كما يعتبر أحد أركان القراءة الصحيحة، ما خرج عن هذا الرسم شاذ لا يقرأ به. الضبط اجتهاد من عمل التابعين لدفع اللبس عند القراءة لفشو اللحن، فللكلمة عدة أوجه لضبطها بأبها ضبط وكان مُبين عن القراءة صح ذلك، كما يمكن تغيير ضبطها بما يساعد على بيان القراءة السليمة. يبنى الرسم على الوقف والابتداء، ولذلك كتبت همزة الوصل، وألف العوض. الضبط بني على الوصل، فسقط رمز الإمالة إذا لقي ساكن، وعريت النون من السكون إذا أدغمت إدغاماً كاملاً في ما بعدها.

¹ ينظر: مُجَدَّ علي الصابوني، روائع البيان تفسير آيات الأحكام، 1/ 517.

المبحث الثاني: علاقة المصاحف العثمانية بالأحرف

ضمنت هذا المبحث الحديث عن الأحرف السبعة الواردة في الحديث المشهور، وعلاقة المصاحف بهذه الأحرف وذلك في مطالبين:

المطلب الأول: معنى الحرف لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: علاقة المصاحف بالأحرف السبعة.

المبحث الثاني: علاقة المصاحف العثمانية بالأحرف

الحديث عن الأحرف كسرت فيه أقلام، وجفت فيه أحبار، وقطعت فيه كراريس، مما لا يترك لنا مجال الزيادة فيه، لكن نظراً لصلته بموضوع الرسالة يحسن التعرض إليه باختصار، وإيجاز في معرض الحديث عن تعريف الرسم العثماني والإشارة إلى علاقة المصاحف العثمانية بالأحرف، وهل احتوت المصاحف العثمانية على جميع الأحرف أم على حرف واحد؟، قبل هذا سأطرق لمعنى الحرف لغة واصطلاحاً.

المطلب الأول: معنى الحرف لغة واصطلاحاً:

الروايات الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف عديدة، رواها جلة من الصحابة أوصلها السيوطي إلى واحد وعشرين صحابياً، وزادها حسن ضياء عتر ثلاثة لتصل إلى خمسة وعشرين، ونص على استفاضتها وتواترها مؤيداً أبو عبيد¹ القاسم بن سلام بقوله: "استفاضة حديث الأحرف السبعة البالغة، وتعدد أسانيده وانتشار شهرتها وكثرة رواته، بما يمتنع تواطؤهم على الكذب يؤدي إلى الحكم بتواتره"².

من هذه الأحاديث:

عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»³.

وعن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «سمعت هشام بن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال:

¹ أبو عبيد القاسم بن سلام: (224هـ) مولى للأزد من أبناء خراسان، كان مؤدباً، ولي قضاء طرسوس، روى عن هشيم وإسماعيل بن عياش، وعنه عباس الدوري، وقال ابن راهويه أبو عبيد أوسعنا علماً وأكثرنا أدباً وأكثرنا جمعاً، فسر غريب الحديث وصنف كتباً. (ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، 2/ 17-18).

² د. حسن ضياء الدين عتر، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، ص: 109.

³ صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب إنزال القرآن على سبعة أحرف، رقم: 4991، ج6، ص: 184.

أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئينها، فقال رسول الله ﷺ: أرسله، اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلت»، ثم قال: اقرأ يا عمر فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فافقهوا ما تيسر منه»¹.

فما المراد بالحرف؟

الفرع الأول: معنى الحرف لغة:

عُيِّرَ عن الحرف في اللغة بعدة معاني منها²:

- أنه الواحد من حروف التهجي، فنقول: (مُحَمَّد) الميم حرف، والحاء حرف.

- أو طرف الشيء وشفيره وحده وجانبه.

- أو بمعنى حرف السيف، أو حرف الجبل ويقال للناقة الضامر المهزولة، قال قوم: هي الضامر،

شبهت بحرف السيف. وقال آخرون: بل هي الضخمة، شبهت بحرف الجبل، وهو جانبه.

- أو أنه الوجه واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَّعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ

إِطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْفَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾

[الحج: 11] فهو يعبد الله على وجه أو ناحية بحيث ينظر في أمره هل هذا الأمر فيه خير فيذهب ناحيته

واتجاهه، أو فيه شر فيتجنبه، فالآية تتحدث عن الإنسان المدبذب غير المطمئن بالإيمان، فالمؤمن الحق ينظر

إلى أمر الله فما كان من خير شكر وما كان من شر اعتبره ابتلاء فصبر واحتسب، بل منهم من يحمد الله

ويشكره ويعتبر ما جاء من عند الله هو خير من ما اختاره لنفسه وهذا مقام رفيع في العبادة.

¹ صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب إنزال القرآن على سبعة أحرف، رقم: 4992، ج 6، ص: 184.

² ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 2/ 42.

- كما عبر عن الحرف بالقراءة ودليلهم قولهم حرف أبي، وحرف ابن مسعود...، وهو اختيار اختاره من ضمن المنزل فداوم عليه وقرأ وأقرأ¹.

وقد أرجع الإمام أبو عمرو الداني المراد بالحرف إلى وجهين:
" أحدهما أن يكون يعني بذكر أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات لأن الأحرف جمع حرف في الجمع القليل مثل: فلس وأفلس ورأس وأرؤس... فالمراد بالحرف ههنا الوجه الذي تقع عليه العبادة

والوجه الثاني من معنى الأحرف أن يكون ﷺ سمي القراءات أحرفا على طريق السعة كنعو ما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره وكان كسبب منه وتعلق به ضربا من التعلق وتسميتهم الجملة باسم البعض منها فلذلك سمي النبي ﷺ القراءة حرفا².

قال ابن الجزري بيانا لما ساقه الإمام الداني في المراد بالحرف: " وكلا الوجهين محتمل إلا أن الأول محتمل احتمالا قويا في قوله ﷺ : سبعة أحرف أي: سبعة أوجه وأنحاء، والثاني محتمل احتمالا قويا في قول عمر رضي الله عنه في الحديث: سمعت هشاما يقرأ سورة الفرقان...³.

الفرع الثاني: معنى الحرف اصطلاحا.

اختلف العلماء في المراد بالحرف في حديث رسول الله ﷺ وكثرت أقوالهم فيه وتشعبت فأوصلها الإمام القرطبي إلى خمسة وثلاثين قولاً، والإمام السيوطي إلى نحو أربعين قولاً، وكل هذه الأقوال لا تنجوا من النقد والرد، وهي تتفاوت ضعفا وقوة، من أهمها إن صح القول: من عد الحديث من المشكل أو المتشابه وهو ابن سعدون النحوي والسيوطي، ومنهم من عده رأياً واحداً ومن فرق بين الرأيين، ومن قال أن السبعة لا يراد به حقيقة العدد، ومن قال هي سبعة أنواع وأصناف واختلفوا في تعيينهم فقليل: أمر ونهي، حلال وحرام، محكم

¹ ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص: 799، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 2/ 42.

² أبو عمرو الداني، الأحرف السبعة للقرآن، ص: 28.

³ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 24.

ومتشابه وأمثال، ومن قال هي سبعة لغات من لغات العرب متفرقة في القرآن واختلفوا في تعيين أي لغات العرب هي، ومن قال هي سبع قراءات وغيرها من الأقوال...¹.

أقواها والذي عليه أكثر العلماء المتقدمين والمتأخرين قولان: القول بأن المراد من الأحرف السبعة هي لغات سبعة تكون في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هَلُمَّ، أَقْبِلْ، تَعَالَ، وَإِيَّ، قَصْدِي، قُرْبِي، ونحوي، وهي بمعنى واحد وهو الطلب والإقبال، ولا يعني هذا أن كل كلمة تقرأ على سبعة ألفاظ ولكن غاية ما ينتهي إليه الاختلاف في تأدية المعنى هو سبع، ومثاله : قوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا﴾ [الجمعة 9]، قرأ سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه (فامضوا)، ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا نَظَرُونَ﴾ [الحديد: 13] قرأ سيدنا أبي: (أمهلونا، أخرونا، ارقبونا).

وعلى هذا الرأي جماهير من السلف والخلف، من بينهم: سفيان بن عيينة، ابن جرير الطبري، الطحاوي، ابن وهب، ابن حبان، الحارث المحاسبي، اختاره القرطبي، ونسبه ابن عبد البر إلى أكثر العلماء، اختاره د. محمد أبو شهبه، وأيده أ.د كمال قدة.

القول الثاني: المراد بالأحرف سبعة الأنواع التي يقع بها التغيرات والاختلاف في الكلمات القرآنية، أو هي الوجوه التي يرجع إليها اختلاف القراءات، وعلي هذا القول سار أربعة علماء، وهم ابن قتيبة، أبو الفضل الرازي، الباقلاني، وابن الجزري، وذلك باستقراء القراءات القرآنية، واختلفوا في تعيينها وحصرها، وقد انتصر لقول أبي الفضل الرازي عدد معتبر من العلماء، كما انتصر لقول ابن الجزري عدد معتبر من العلماء أيضا، وأقوالهما كالآتي:

قول ابن الجزري: "ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله علي بما يمكن أن يكون صوابا إن شاء الله، وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها، وذلك:

¹ جلال الدين السيوطي، الغتقان في علوم القرآن، 1/ 306، 333. أبو شامة عبد الرحمن المقدسي، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص: 91، 124.

- إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة: نحو: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ [النساء 37]، [الحديد 23] بأربعة، ﴿وَيَحْسِبُونَ﴾ [الزخرف: 36]، [المجادلة: 18] بوجهين.

- أو بتغير في المعنى فقط نحو: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: 36].

- وإما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو: ﴿تَبَلَّوْا﴾ و﴿تَلَّوْا﴾ و﴿قَالِ يَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾

﴿بِبَدْنِكَ﴾ [يونس 92] (ننحيك بيدنك لتكون لمن خلفك) ، أو عكس ذلك نحو: ﴿بَسْطَهُ﴾ ﴿بَصْطَهُ﴾.

- أو بتغيرهما نحو: ﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾ [التوبة 69]، (أشد منكم، ومنهم)

- وإما في التقديم والتأخير نحو: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق 19]، (وجاءت سكرت الحق بالموت).

- أو في الزيادة والنقصان نحو: ﴿وَأَوْ صَبَى﴾ [البقرة 131]، (ووصى) ¹.

أما أبو الفضل الرازي فقال: "إن الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه:

(الأول) اختلاف الأسماء من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والمبالغة وغيرها. نحو: ﴿لَا مَنَنْتِهِمْ﴾ [المؤمنون: 8].

(الثاني) اختلاف تصريف الأفعال وما يسند إليه من نحو الماضي والمضارع والأمر والإسناد إلى المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب والفاعل والمفعول به. نحو: ﴿قَفَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيِّنٍ أَسْهَارِنَا﴾ [سبا: 20].

(الثالث) وجوه الإعراب. نحو: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: 15]

(الرابع) الزيادة والنقص نحو: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: 3] قرأ (والذكر والأنثى).

(الخامس) التقديم والتأخير نحو: ﴿فَيَفْتُلُونَ وَيُفْتُلُونَ﴾ [التوبة: 112].

(السادس) القلب والإبدال في كلمة بأخرى وفي حرف بآخر نحو: ﴿نُنَشِّرُهَا﴾ [البقرة: 258].

¹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 26.

(السابع) اختلاف اللغات من فتح وإمالة وترقيق وتفخيم وتحقيق وتسهيل وإدغام وإظهار، ونحو ذلك¹.

أرى والله أعلم الصواب اختيار الدكتور عبد الحليم قابة حيث جمع بين القولين ونصه: "إن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه من الخلاف والتغاير في نطق العرب بكلامها بين سبع لغات من لغات العرب الفصيحة المستعملة وقت نزول القرآن، منها لغة قريش قطعاً"².

¹ ينظر: محمد عبد الحظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، 1/ 109.

² د. عبد الحليم قابة، القراءات القرآنية، ص: 162.

المطلب الثاني: علاقة المصاحف بالأحرف السبعة

مراحل جمع القرآن هي البذرة الأولى لرسم المصحف، ووجوده تمثل في هذه المراحل من عهد النبي ﷺ إلى ثبوته على صورته الحالية من عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: مراحل جمع القرآن.

تحدثت جل كتب علوم القرآن والقراءات وكتب الرسم على مراحل الجمع كما رواها الإمام البخاري في صحيحه، وسوف أجملها بما جمعته - مما علق منها في ذاكرتي - من هذه الكتب.

بدأت رحلة الرسم القرآني بحرص النبي ﷺ على كتابة الوحي وحفظه في السطور كما حرص على حفظه في الصدور، فكان عليه أفضل الصلاة والسلام يتخذ له كُتَّاباً للوحي، كان أولهم عبد الله بن سعيد بن أبي السرح في مكة، وأبي بن كعب بالمدينة، وأشهرهم وألصقهم بالنبي ﷺ زيد بن ثابت رضي الله عنه ففي الحديث عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: "كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع"¹.

وما قبض النبي ﷺ إلا والقرآن كله مكتوباً على ما كان بين أيديهم من أدوات الكتابة آن ذاك، والحديث يبين بعض هذه الأدوات، فعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: "فقمتم فتنبعت القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال"²، ليأتي جمعه في عهد سيدنا أبي بكر رضي الله عنه مقتل القراء في واقعة اليمامة، وكان ذلك على يد زيد بن ثابت رضي الله عنه خشية ذهاب بعض القرآن بموت القراء، فجمع القرآن في الصحف وحفظ عند سيدنا أبو بكر رضي الله عنه كوثيقة ضمان وحفظ، وبقي الصحابة يقرؤون بما تعودوا عليه ومما كتبوه بين يدي النبي ﷺ، أو مما نسخوه عن بعضهم البعض إلى عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومع كثرة الفتوحات بقي الصحابة على ما هم عليه، منهم من يقرأ بحرف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ومنهم من يقرأ بحرف أبي بكر رضي الله عنه، أو بغيره من الحروف التي تعلموها من النبي ﷺ، والمصحف محفوظ عند سيدنا عمر رضي الله عنه ثم عند أمنا حفصة رضي الله عنها.

في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه انتشر الصحابة في الأمصار وكل يقرأ بما أخذ عن رسول الله ﷺ وبدأت تظهر المدارس، وكان فيها من لم يعاصر الرسول ﷺ ولا علم له بالأحرف التي اطمأن الصحابة رضي الله عنهم لها، بدأ

¹ رواه الحاكم في مستدركه، باب ذكر نبي الله و روحه عيسى ابن مريم صلوات الله و سلامه عليهما، الحديث رقم: 4217، 2/ 668.

² رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: (لقد جاءكم رسول من أنفسكم)، الحديث رقم: 4679، 6/ 71.

يظهر الاختلاف بين التلاميذ وكل يدعى أن قراءته أصح، وكان هذا الخلاف في المدينة وفي غيرها أجلى وأكثر، ليكون ما حدث في واقعة أرمينية وأذربيجان الدافع الحقيقي للجمع العثماني حيث استشار سيدنا عثمان رضي الله عنه الصحابة في أن يتخذوا إماما لغلط باب الفتنة وجمع المسلمين على ما ثبت في العريضة الأخيرة، وما وافق رسم المصحف، فأمر بالصحف التي جمعت في عهد سيدنا أبي بكر رضي الله عنه وقد كانت عند أمنا حفصة رضي الله عنها بعد موت أبيها لتكون هذه الصحف هي الأصل، وأشرف على هذا الجمع زيد بن ثابت رضي الله عنه مع ثلاثة من القرشيين، وكان المنهج أن يكتب على لغة قريش، وقد روي أنهم اختلفوا في كتابة بعض الكلمات، ككلمة ﴿إِن تَابُوا﴾ تكتب بالتاء أم بالهاء على كتابة زيد، وأرسلوا إلى سيدنا عثمان رضي الله عنه فقال: اكتبوها بلغة قريش، قد يكون هذا بذرة الاستدراك في الرسم إن صح القول، وهكذا أثبتت هذه المصاحف وحرقت ما عداها وأرسلت إلى الأقطار وكان كل من أراد أن يكتب مصحفا نسخ منها، وبقي القراء يقرؤون بما كانوا يعلمون مما يوافق المصحف احتمالا أو تقديرا، وبدأوا يتحملون رسم المصحف ويعلمونه لتلاميذهم كما يعلمونهم القراءة.

الفرع الثاني: الأحرف التي اشتملت عليها المصاحف.

لقد كان جمع القرآن في عهد سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه على الأحرف السبعة وعليه جل العلماء المتقدمين والمتأخرين وهو رأي الشاطبي، والخازن، وما علم من تتبع مراحل الجمع وأسبابه، أما جمع سيدنا عثمان رضي الله عنه فاختلف فيه، وهذا الخلاف ناتج عن خلافهم في المراد بالأحرف السبع.

من قال هو على الأحرف السبعة ولا يجوز أن يتفق الصحابة رضوان الله عليهم على ترك شيء من القرآن، وهم من تحمل حفظ القرآن ونقله بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما كان عمل سيدنا عثمان رضي الله عنه إلا نسخ الصحف التي كانت عند أمنا حفصة رضي الله عنها، وأرسالها للأمم.

ورُدَّ عليهم بأن يقال أنه إذا كانت الأحرف السبعة كلها في المصاحف ماذا نقول على ما بين يدينا ووصلنا من قراءة أبي، وابن مسعود رضي الله عنهما؟ وبعض هذه القراءات في صحيح البخاري، وهي مما خالف المصحف أليست قرآنا؟

وأن أول ما نزل القرآن نزل بلسان قريش، وأن سيدنا جبريل عليه السلام كان في كل مرة يزيد حرفاً من الأحرف للتخفيف على الأمة، فعلم أن الأحرف رخصة، والرخصة ليست واجبة.

ومن قال أن المصحف كتب على حرف واحد وذلك لإخماد الخلاف، وإلا ما الفائدة من الجمع إذا أبقي سيدنا عثمان رضي الله عنه على الأحرف التي هي سبب الخلاف، وأن الله قد أمرنا بالحفاظ على القرآن وبقاء حرف وهو حرف قريش الذي نزل به وهو لسان النبي صلى الله عليه وسلم، هو حفظ للقرآن، وأن الأحرف الست الأخرى رخصة جاءت للتوسعة.

ومن قال أين الأحرف الست الباقية؟ يرد عليه بأنها: "لم تنسخ فترفع، ولا ضيعتها الأمة وهي مأمورة بحفظها، ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخيرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت"¹.

ومن قال أن القرآن كتب على ما احتمله الرسم من ما كان في العرصة الأخير؛ التي عرضها جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم.

وعليه فمن قال أن القرآن كتب على حرف واحد عد القراءات جزئ من هذا الحرف، ومن قال أن القرآن على ما احتمله الرسم وعلى العرصة الأخيرة عد القراءات هي أبعاض هذه الأحرف.

وعلى هذا القول كثير من العلماء من بينهم لا على سبيل الحصر مكّي بن أبي طالب القيسي حيث قال: "إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان رضي الله عنه الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، واطرح ما سواه مما يخالف خطه، فقرأ بذلك لموافقة الخط لا يخرج شيء، منها عن خط المصاحب التي نسخها عثمان رضي الله عنه"².

وعليه قول أبي شامة: "أن هذه القراءات التي نقرأها، هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، استعملت لموافقتها المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة وترك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفتها

¹ ابن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، 1/ 58.

² مكّي بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، ص: 32.

لمرسوم خط المصحف؛ إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن؛ وإذ قد أباح النبي ﷺ لنا القراءة ببعضها دون بعض، لقوله تعالى: ﴿فَافْرَأْ وَأَمَّا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل 18]¹. أيدهما ابن الجزري².

خلاصة المقال: أن سيدنا عثمان رضي الله عنه عندما جمع المسلمين على ما كتب في المصاحف التي أرسلها إلى الأمصار، أرسل مع كل مصحف قارئ، وترك لهم حرية القراءة بما كانوا يقرؤون على أن يطرح ما كان مخالفا لخط المصحف المرسل إليهم.

والقول بشمول المصاحف للأحرف السبعة بعيد إلا أن يقال أنه كان قبل نسخ العديد من الأحرف بالعرضة الأخيرة، وقبل جمع المصحف في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه، أما القولان الآخران فهما متفقان على أن الصحابة رضوان الله عليهم كتبوا المصاحف بطريقة تحتمل العديد من الأحرف، ووزعوا ما لم يمكن كتابته في مصحف واحد بين المصاحف حسب قراءة كل مصر، مثال ذلك: ﴿وَأَوْصِي بِهَا إِبْرَاهِيمَ﴾ في مصحف أهل المدينة، ﴿وَوَصَّى بِهَا﴾ في مصحف أهل العراق، وعليه فما يقرأ به الآن من القراءات إما هي لحرف واحد كما قال الطبري ومن وافقه، أو للأحرف التي بقيت بعد العرضة الأخيرة كما قال ابن الجزري ومن وافقه.

¹ عبد الرحمن أبو شامة المقدسي، المرشد الوجيز، ص: 141-142.

² مكّي بن أبي طالب القيسي، مرجع سابق، ص: 32.

المبحث الثالث: الاستدراك

سأعرف في هذا المبحث بالاستدراك باعتباره موضوع الدراسة، وذلك عبر التعريف به وبالمرادفات التي شاركتها بالمعنى، أو بالعمل، ثم سأخصص الحديث عن الاستدراك عند أئمة الرسم وذلك من خلال مطلبين:

- المطلب الأول: تعريف الاستدراك ومرادفاته
- المطلب الثاني: تعريف الاستدراك عند أئمة الرسم
- المطلب الثالث: صيغ الاستدراك عند أئمة الرسم

المبحث الثالث: الاستدراك وقواعده وأهميته

بما أن الرسالة عن الاستدراك وجب التعريف به؛ لأن التعريف بمادة البحث هو أهم خطوة في المسار المنهجي، والتي تحدده فكلما استطاع الباحث أن يخرج بتعريف دقيق استطاع حصر البحث والوصول إلى النتيجة المرجوة، لذا سأعرض في هذا المبحث تعريف الاستدراك في اللغة، وعند علماء النحو والبلاغة والفقه والتفسير والحديث والإقراء، وأختمه بتعريفه عند أئمة القراءات والرسم.

المطلب الأول: تعريف الاستدراك ومرادفاته

سأتعرض في هذا المبحث إلى تعريف الاستدراك لغة واصطلاحاً، كما سأحدث على الكلمات المشاركة للاستدراك في المعنى؛ لبيان علاقتها بالاستدراك.

الفرع الأول: تعريف الاستدراك

أولاً: تعريف الاستدراك لغة

الاستدراك لغة من: "(دَرَكَ) الدال والراء والكاف أصل واحد، وهو لحق الشيء بالشيء ووصله إليه، يقال أدركت الشيء أدركه إدراكاً، ويقال: فرس درك الطريدة، إذا كانت لا تفوته طريدة"¹.

و"الإدْرَأكُ اللّٰحق - قلت صوابه اللّٰحاق - يقال مشى حتى أدركه وعاش حتى أدرك زمانه وأدْرَكُهُ ببصره أي رآه وأدْرَكُ الغلام والثمر أي بلغ"².

"والأخبار تتابعت والشيء أدركه وما فات حاول إدراكه والشيء بالشيء أتبعه به، يقال تدارك الخطأ بالصواب والذنب بالتوبة... (استدرك) ما فات تداركه والشيء بالشيء تداركه به وعليه القول أصلح خطأه أو أكمل نقصه أو أزال عنه لبساً"³.

¹ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 2/ 269.

² محمد الرازي، مختار الصحاح، ص: 218.

³ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، 1/ 281.

من خلال ما سبق يتبين أن المعنى اللغوي للاستدراك هو: اللحاق والتتابع، وتصويب الخطأ وإدراك النقص ويتلخص في استعمالين:

- * الأول: استدراك الشيء، إذا حاول متابعته و اللحاق به للوصول إليه بحيث لا يفوته.
- * الثاني: استدراك الرأي والأمر، بتصويبه وإدراك نقصه، أو الزيادة عليه، وإزالة اللبس عنه.

ثانيا: تعريف الاستدراك اصطلاحا

للاستدراك تعريفات كثيرة فكل أهل فن لهم تعريف خاص بهم اصطلاحا عليه، فهذه التعريفات وإن تقاربت فلكل تعريفهم، بحسب استعمالهم لهذا المصطلح، أو ما اتفقوا عليه. من ذلك:

1- تعريفه عند النحويين و البلاغيين.

أ- عند النحويين:

"رفع التوهم المتولد من كلام سابق بلفظة (لكنّ) أو (لكن) أو (على) أو ما يقوم مقامها من أدوات الاستثناء"¹.

ب- عند البلاغيين:

"رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعًا شبيهاً بالاستثناء؛ وهو معنى (لكن)، على أن تكون هناك نكتة طريفة لتحسنه وتدخله في البديع؛ وإلا فلا يُعد منه"².

2- تعريفه عند المحدثين والفقهاء و الأصوليين.

أ- تعريفه عند المحدثين

"هو أن يتتبع إمام من الأئمة إماما آخر في أحاديث فاتته ولم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه، أخرج عن رواها في كتابه أو عن مثلهم فيحصى المستدرك -بكسر الراء- هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى: "المستدرك" -بفتح الراء- غالبا أو ما في هذا المعنى"³.

¹ د. أميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 47.

² د. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، 1/ 124.

³ محمد أبو شهبه، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، 239.

لكن بالرجوع إلى مجال التطبيق تجد أساليب الاستدراك عند المحدثين قد تنوعت من مستدركات وزوائد ونكت وكتب اهتمت بالجرح والتعديل وغيرها مما أرى والله أعلم أنها من الاستدراك، وقد طبقه أهل الحديث على صور عديدة تمثلت في مؤلفات عديدة منها: - كتاب مستدرك الحاكم: (405هـ)، وكتاب المستدرك على الصحيحين لأبي ذر الهروي: (434هـ)، الإلزاميات لأبي الحسن الدارقطني: (385هـ)، وكتاب الإجابة لإيراد ما استدرسته السيدة عائشة رضي الله عنها على الصحابة رضوان الله عليهم الذي تضمن ما انفردت به وما خالفت فيه غيرها، وما كان إجابة عن ما سألته أحد الصحابة، وما أنكرته عليهم، بالإضافة إلى كتب الجرح والتعديل وغيرها مما يبين عن ما استدركه المحدثون بالطرق التطبيقية العملية.

ب- تعريفه عند الفقهاء

الاستدراك: " - من أدرك الشيء - وهو اللحق بالشئ وبلوغه تلافي ما فرط، ورفع ما يتوهم ثبوته من كلام سابق، أو إثبات ما يتوهم نفيه، وتلافي ما فرط من قول أو عمل، ومنه قولهم: يستدرك ما فاتته من الصلاة" ¹.

وقيل هو: "إصلاح ما حصل في القول أو العمل من خلل أو قصور أو فوات .

ومنهم عندهم : استدراك نقص الصلاة بسجود السهو ، واستدراك الصلاة إذا بطلت بإعادتها واستدراك الصلاة المنسية بقضائها ، والاستدراك بإبطال خطأ القول وإثبات صوابه" ².

ت- تعريفه عند الأصوليين

"رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق" ³.

وهو أيضا " أن تنسب لما بعد (لكن) حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها" ⁴.

¹ محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، ص: 60.

² وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، 3/ 270.

³ برهان الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، 3/ 209.

⁴ تقي الدين أبو البقاء، شرح الكوكب المنير، 1/ 266.

3- تعريفه عند المفسرين والقراء.

أ- تعريفه عند المفسرين :

"اتباع المفسر قولاً يذكره في بيان معنى في القرآن بقول آخر يصلح خطأه، أو يكمل نقصه"¹.

الاستدراك في التفسير أنواع ثلاثة هي: "إصلاح خطأ القول الأول، وتكميل النقص في القول الأول، وإزالة اللبس والغموض عنه"².

ب- تعريفه عند القراء:

"أن المستدرك يجد في عبارة المستدرك عليه ما يحتاج إلى تتبع وتعقيب إما بإكمال نقص أو شرح مشكل أو اختصار مطول أو جمع مفترق، وهذا جل مقاصد التأليف - كما - لا يخفى فمن يستدرك على غيره فهو سالك لواحد من مسالك وطرق التأليف، وربما تفنن في استدراكه فنال من مقاصد التأليف مسالك عدة"³.

وعرف أيضاً بأن "يقوم عالم ما من علماء القراءات بمتابعة قراءة ما أو أصل من أصول القراءات بالبحث والتحقيق في طرقه ورواته، والتدقيق فيه من أجل تصحيح خطأ ما وقع من القارئ أو المصنف أو التنبيه على نقص أو شرح مشكل أو تبيان مقصد أو جمع وترتيب متفرق أو اختصار مطول أو تفصيل مجمل"⁴.

¹ نائف بن سعيد الزهراني، استدراكات السلف في التفسير، ص: 29.

² خالد الشهري، استدراكات ابن عاشور على الطبري وابن عطية في تفسيره التحرير والتنوير، ص: 71.

³ د. أحمد السديس، استدراكات أبي شامة في إبراز المعاني على الإمام الشاطبي، ص: 15.

⁴ أمال جعوب، الاستدراكات عند علماء القراءات، ص: 168.

الفرع الثاني: مرادفات الاستدراك.

مر التأليف بمراحل فبعد التأصيل والتأسيس، والتفعيد والجمع، صار عمل العلماء على ما سبق من الأعمال استدراكا وتعقيبا وتلخيصا ومعارضة وزيادة، وتنقيحا وكلها إما تدخل في المعنى العام للاستدراك أو هي مقارنة له، وقد رأيت أن أميط عنها الحجاب وأعرف بها. من ذلك:

أولا: النكت والزيادات.

1- النكت:

" هو ينكت إذ انتبه، أي يفكر ويحدث نفسه، وأصله من النكت بالحصى، ونكت الأرض بالقضيب، وهو أن يؤثر فيها بطرفه، فعل المفكر المهموم" ¹.

" النكتة: هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإمعان، من: نكت رمحه بأرض إذا أثر فيها، وسميت المسألة الدقيقة نكتة لتأثير الخواطر في استنباطها" ².

إذا النكت هو إعمال للعقل، وتتبع المكتوب ببيانه والزيادة عليه، ومن خلال الكتب التي وسمت بهذا الاسم تجد المؤلف قد تتبع العمل بالتعليق والاستدراك.

2- الزيادات:

" الزاي والياء والذال أصل يدل على الفضل" ³. و" الزيادة: النمو" ⁴
 "وسمعت العرب تقول للرجل يخبر عن أمر أو يستفهم فيحقق المخبر خبره واستفهامه قال له: وزاد وزاد، كأنه يقول وزاد الأمر على ما وصفت وأخبرت" ⁵.

¹ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 5/ 113.

² الجرجاني، التعريفات، ص: 246. ينظر: مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 5/ 128.

³ ابن فارس، مقاييس اللغة، 3/ 40.

⁴ محمد الرازي، مختار الصحاح، ص: 139.

⁵ ابن منظور، لسان العرب، 3/ 200.

من ذلك زيادة الثقة عند المحدثين: وهي " ما نراه زائدا من الألفاظ في رواية بعض الثقات لحديث ما، عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث"¹.

قال الحافظ العراقي²:

وَمَنْ سَوَّاهُمْ فَعَلَيْهِ الْمَعْظَمُ	وَأَقْبَلُ زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ مِنْهُمْ
قَسَمَهُ الشَّيْخُ ، فَقَالَ : مَا انْفَرَدَ	وَقِيلَ : لَا ، وَقِيلَ : لَا مِنْهُمْ، وَقَدْ
فِيهِ صَرِيحاً فَهُوَ رَدٌّ عِنْدَهُمْ	دُونَ الثَّقَاتِ ثِقَةً خَالَفَهُمْ
فِيهِ الْخَطِيبُ الْإِتِّفَاقَ مُجْمَعاً	أَوْ لَمْ يُخَالِفْ ، فَأَقْبَلْنَاهُ ، وَادَّعَى
تُرْبَةً الْأَرْضِ فَهِيَ فَرْدٌ نُقِلَتْ	أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ نَحْنُ (جُعِلَتْ

ومثاله في الرسم زيادات الإمام الشاطبي على العقيلة، وزيادات الأئمة أبي داود على الداني

الزيادة تعتبر من الاستدراك حيث يضيف المؤلف إلى ما سبق من عمل زيادات تكمله، وتجبر النقص الذي وقع فيه، أو تبين ما أجمله.

ثانيا: التقيد والتعقيب

1- التقيد: "(قيد) القاف والياء والذال كلمة واحدة، وهي القيد، وهو معروف، ثم يستعار في كل شيء يحبس"³.

وقيد (بالتشديد): ربط، شد، أوثق، وتستعمل مجازا بمعنى التزم، تكلف، ويقال مجازا أيضا: قيدت عليه أنفاسه، أي لم يعد يستطيع التنفس بسهولة، وتطلق كلمة التقيد في تعريف الشيء على جميع القيود التي تحدد الشيء المعروف وتبعد عنه كل ما يتصل به"⁴.

¹ محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص: 172.

² عبد الرحيم العراقي، ألفية العراقي في علوم الحديث، ص: 16.

³ ابن فارس، مقاييس اللغة، 44/5.

⁴ رينهارت بيتر، تكملة المعاجم العربية، 431/8.

واستعملت هذه اللفظة عند من وسم مؤلفه بها في جمع وكتابة العلم من مجالس الشيوخ، كما استعملت في التلخيص والتجميع، طرح الزوائد التي قد تضخم الكتاب، وهذا كله يدخل في معنى الاستدراك أيضاً.

2- التعقيب: (عقب) العين والقاف والباء أصلان صحيحان:

أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره.

والأصل الآخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة، كل شيء يعقب شيئاً فهو عقيب، كقولك خلف يخلف، بمنزلة الليل والنهار إذا مضى أحدهما عقب الآخر، وهما عقيبان كل واحد منهما، ويقولون: اعتقبت الشيء، أي حبسته¹.

و"التعقب: - من تعقب - : التتبع، والتتبع إظهار الخلل أو الخطأ، والتعقيب: من تعقب، ما يثبته بعد التتبع من إصلاح الخطأ أو سد الخلل"².

وهذه المعاني واضحة في بعض معاني الاستدراك؛ لكون الاستدراك هو تعقب الكلام بالتتبع وإظهار الخطأ والنقص والخلل.

ثالثاً: المعارضة والطرر.

1- المعارضة:

"(عرض) العين والراء والضاد بناء تكثر فروعه، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصل واحد، وهو العرض الذي يخالف الطول"³.

تقول: "عارضت فلاناً في السير، إذا سرت حiale، وعارضته مثل ما صنع، إذا أتيت إليه مثل ما أتى إليك، ومنه اشتقت المعارضة، وهذا هو القياس، كأن عرض الشيء الذي يفعله مثل عرض الشيء الذي أتاه.

¹ ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، 4/ 77-78.

² محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، ص: 136.

³ ابن فارس، مقاييس اللغة، 4/ 269.

ويقال: اعترض في الأمر فلان، إذا أدخل نفسه فيه، وعارضت فلانا في الطريق، وعارضته بالكتاب، واعترضت أعطي من أقبل وأدبر" ¹.

و" هي إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم، ودليل المعارض" ².

اعتنت كتب المعارضة بالنظم على منوال ما كتب أو نظم من سبق، بأن يسايره في المضمون وإن كان نظماً قد يمضي على نفس قافيته، ويزيد ما أنقصه الكاتب قبله، ويعقب ويستدرك عليه. وقد ذكرت معارضة الإمام الجعبري للإمام الشاطبي في روضة الطرائف.

2- الطر:

" طرة الثوب: موضع هدبه ، وهي حاشيته التي لا هدب فيها، وطرة الأرض : حاشيتها، وطرة كل شيء : حرفه " ³. "وتكلم بالشيء من طراره: إذا استنبطه من نفسه والطر: الطرف والجانب والناحية والحاشية والجماعة، وطرر الكتاب: حواشيه" ⁴.

يغلب هذا الاسم على كتب المغاربة، وهي كالحاشية على كتاب ما لتقريبه وبيانه وتوضيحه للطلاب، وقد تزيد على الحاشية بالتوسع في التعليق والتعقيب والاستدراك على الكتاب.

¹ ابن فارس، مقاييس اللغة، 4/ 272.

² الجرجاني، التعريفات، 219.

³ أبو الحسن مرسى، المحكم والمحيط الأعظم، 9/ 126.

⁴ ينظر: مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 12/ 428.

المطلب الثاني: تعريف الاستدراك عند أئمة الرسم

قبل التعريف بالاستدراك عند أئمة الرسم سأحدث على نشأة الاستدراك، فالعلوم عُرِفَتْ مؤخراً من خلال تعريفها بما اصطلح عليها عند علماء ذلك العلم، بتتبع استعمالات ذلك العلم عند العلماء على مر السنين.

الفرع الأول: نشأة الاستدراك عموماً.

باعتبار المعنى العام للاستدراك يتبين أن نشأة الاستدراك قديمة ترجع إلى عهد النبي ﷺ وتظهر معالمه في ما كان يستدركه النبي ﷺ على الصحابة رضوان الله عليهم في فهمهم لبعض نصوص القرآن، من ذلك: - قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: 82]، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: " لما نزلت: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ [الأنعام: 82] إيمانهم بظلم شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ ، وقالوا: أين لا يظلم نفسه؟ فقال رسول الله ﷺ : ليس هو كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 12] لظلم عظيم"¹.

فذهب الصحابة في معنى الآية إلى الظلم العام الذي هو ارتكاب المعاصي صغيرها وكبيرها، وهذا لا ينجو منه مسلم، فبين لهم النبي ﷺ أن مراد بالظلم في هذه الآية هو الشرك.

- ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ [البقرة: 186]، عن عدي بن حاتم رضي الله عنه، قال: " لما نزلت: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض، فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل، فلا يستبين لي، فغدوت على رسول الله ﷺ، فذكرت له ذلك فقال: "إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار"².

¹ رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم: 124، 1/ 114. رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، حديث رقم: 32، 1/ 15. واللفظ لمسلم.

² رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قوله تعالى: (وكلوا واشربوا....)، الحديث رقم: 1916، 3/ 28. رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، الحديث رقم: 1090، 2/ 766. اللفظ للبخاري.

فتأول الصحابي ذلك بأن أخذ العقالين وجعلهما تحت رأسه وتأول الآية لكونه سبق إلى فهمه أن المراد بها هذا، وكذا وقع لغيره ممن فعل فعله حتى نزل قوله تعالى: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فعلموا أن المراد به بياض النهار وسواد الليل.

ومعنى الرواية الأخرى في صحيح البخاري: "إنك لعريض القفا"¹: إنك لضخم الوسادة فإن جعلت تحت وسادك الخيطين الذين أرادهما الله تعالى وهما الليل والنهار فوسادك يعلوهما ويغطيها وحينئذ يكون عريضاً.

ففهم الصحابي للآية وتأويلها بما قام به بوضع عقالين أحدهما أسود والثاني تحت وسادته؛ لأنه لم يكن يعلم بأن معنى الخيط الأبيض والخيط الأسود هو الفجر، فهذه لغة من لغات العرب، قد تكون لغته ولا يعلمها أو تكون لغة غيره ولم تبلغه، فما كان من النبي إلا أن بين له خطأه.

كذا فعل الصحابة رضي الله عنهم حيث كان الواحد يستدرك على أخيه ويبين له المراد.

مثال ذلك: قول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَجَرُوا وَجَّهَهُدُوا مَعَكُمْ...﴾ [الأنفال: 76].
فورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن ابن مسعود رضي الله عنه لا يورث المولى دون ذوي الأرحام ويقول: إن ذوي الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله، فما كان منه إلا أن رد ذلك وبين خطأ ابن مسعود رضي الله عنه.
ففي الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "هيهات هيهات أين ابن مسعود إنما كان للمهاجرون يتوارثون دون الأعراب فنزلت: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: 6]"².

بالإضافة إلى ذلك استدراك الصحابة على التابعين، والحديث في هذا يطول³.

وعندما بدأ عهد التدوين والبحث في الأسانيد والرجال للذود عن السنة وقت الفتن وبعدها، كثرت الكتب التي اعتنت بالنقد والتمحيص والتدقيق والتحرير والاستدراك بكل معانيه.

¹ ينظر: القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحيح الآثار، 2/ 75.

² أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، 4/ 382. (قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه). تعليق الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

³ قد أفدت هذه الأمثلة من كتاب استدراكات السلف في التفسير في القرون الثلاثة الأولى، فمن أرد الاستزادة يرجع إليه.

بالإضافة إلى هذا الجانب من معالم الاستدراك والذي هو تجلية المعاني الصحيحة لما ورد في كتاب الله ظهرت صورة أخرى للاستدراك ألا وهي التحكيم للنبي ﷺ في جانب القراءة ، وقصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع هشام بن حكيم رضي الله عنه لا تخف على أحد، ففي الحديث عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال: " سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان رسول الله ﷺ أقرأنيها، وكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلت حتى انصرف، ثم لببته بردائه فجئت به رسول الله ﷺ ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتيها، فقال لي: أرسله، ثم قال له: اقرأ، فقرأ، قال: هكذا أنزلت، ثم قال لي: اقرأ، فقرأت فقال: هكذا أنزلت إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا منه ما تيسر"¹.

فسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنكر على هشام بن حكيم رضي الله عنه عندما سمعه يقرأ بما لم يسمع فاحتكما إلى النبي ﷺ فما كان من النبي إلا أن صوب القراءتين، وهكذا كان الصحابة وقت النبي ﷺ حرصين على حفظ كل ما تعلق بالدين، يرجعون في ذلك إلى النبي ﷺ ، وبعد موته يعلم أحدهم الآخر بما خفي عليه أو لم يرده ولم يسمع به، إلى أن جاء زمن سيدنا عثمان رضي الله عنه فكان الاحتكام إلى المصحف الذي قيد الاختلاف في القراءات بما يوافق العروة الأخيرة، وما هو مجمع عليه في رسم المصحف، وهو ضابط الاحتكام في قبول القراءة وردها، وانبنى عليه أن عدل الناس عن القراءة بما يخالف المصحف، ومن أشهرها القراءة بحرف عبد الله بن مسعود² ، ليظهر الاختيار في عهد التابعين ونقد ما كان مخالف لضوابط القراءة، وقصة ابن مقسم: (354هـ)، وابن شنبوذ: (328هـ) معروفة³ ، وكلاهما كان مقرئ له باع في العلم إلا أنه كان لهما اختيار في القراءة خالفا فيه ضوابط وركائز القراءة الصحيحة فعذرا حتى رجعا عن ذلك، ليتتابع بعد ذلك ظهور المؤلفات في علم القراءات، حيث كانت لا تخلو من النقد والتحقيق والتدقيق، واستدراك القراء بعضهم على بعض، أمثال مسيب السبعة الإمام ابن مجاهد والإمام أبو عمرو الداني إلى الإمام الشاطبي والإمام ابن الجزري ومن جاء بعدهم، وأوضح مثال عن ذلك كتاب الدر النثير والعذب النмир (في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني) لصاحبه عبد الواحد بن محمد المالقي: (705هـ)، وتليها مؤلفات الإمام ابن الجزري.

¹ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، الحديث رقم: 2419، 3/ 122، رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافر، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، الحديث رقم: 818، 1/ 560. واللفظ للبخاري.

² ينظر: أمال جعوب، الاستدراكات عند علماء القراءات، ص: 192.

³ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، قصة ابن مقسم، 2/ 124، قصة ابن شنبوذ، 2/ 54.

الفرع الثاني: الاستدراك عند أئمة الرسم.

الحديث على نشأة الاستدراك عند أئمة الرسم تدفعنا لإلقاء لمحة بسيطة على تاريخ رسم المصحف بالحديث على نواته الأولى في مراحل الجمع وقد سبق الحديث عليها في مبحث الأحرف، ثم نثنيها بالحديث عن مصادره.

أولاً: مصادر الرسم.

1- المصاحف الأمهات والرويات عنها:

بعد الجمع العثماني أصبحت المصاحف المرسلة للأمصار هي المصادر الأولية للرسم، تليها المصاحف المنتسخة منها، ثم الروايات التي وصلتنا من نظر القراء إلى هذه المصاحف، ومن هؤلاء القراء: عبد الله بن عامر: (245هـ)، وعاصم الجحدري: (128هـ)، والإمام حمزة بن حبيب الزيات: (188هـ)، الذي قال: "نظرت في المصحف حتى خشيت أن يذهب بصري"¹، ومنهم الإمام نافع فقد "كان المصحف الذي أعطي عثمان لأهل المدينة لا يزال عنده، فبكثر مطالعته له ومواظبته إياه تصور في خلده فلم تؤخذ حقيقة الرسم إلا عن نافع، وعنه أخذ الغازي بن قيس: (199هـ)، وعطاء بن يسار: (169هـ)، وحكم الناقط: (227هـ)، وغيرهم"². وكانت هذه المصاحف إلى القرن الثالث ما تزال موجودة.

2- المؤلفات الجامعة في الرسم:

مؤلفات الرسم عديدة سأذكر بعضها للتمثيل لا للحصر، وهي مذكورة في أكثر كتب الرسم وشروح العقيلة والمورد فلا داعي لبسطها هنا، منها المفقود الذي وجدت بعض رواياته في الكتب الموجودة، ومنها المطبوع بين أيدينا.

ومن المفقود: "كتاب هجاء السنة للغازي بن قيس نقل عنه الإمام الداني أحد عشر نصاً، ونقل عنه الإمام أبوداود في مختصر التبيين تسعة وأربعين نصاً.

¹ شمس الدين الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص: 68.

² اللبيب، الدرر الصقيلة، ص: 223.

- كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام نقل عنه العديد من علماء الرسم، منهم الإمام الداني فقد نقل عنه خمسة وأربعين موضعاً.

- كتاب نصير بن يوسف: (230هـ)، النحوي من أكابر أصحاب الكسائي: (240هـ) نقل عنه الإمام الداني ثلاثة وعشرون موضعاً، ونقل عنه الإمام أبو داود تسعة نصوص.

- كتاب هجاء المصاحف لمحمد بن عيسى: (485هـ)، نقل عنه الإمام الداني في واحد وخمسين موضعاً¹.

ومن المطبوع والمتداول: هجاء المصاحف لأبي العباس المهدوي، كتاب البديع لأبي عبد الله محمد بن معاذ الجهني²، كتب الإمام الداني وأهمها المقنع، ومختصر التبيين لأبي داود سليمان بن نجاح، بالإضافة إلى العديد من القصائد المنظومة في الرسم أهمها المنظومتين موضوع الدراسة، وما قام حولهما من كتب.

ثانياً: نشأة الاستدراك عند أئمة الرسم.

مما يجدر الإشارة إليه أن الصحابة قد كتبوا القرآن على طريقة الكتابة السائدة في زمانهم لم يخترعوا رسماً معيناً قصدوا به كتابة القرآن الكريم، بل كتبوه على حسب ما تعلموه ممن علمهم، ولا يصح ما قيل إنه بتوقيف من النبي ﷺ فهذا المذهب من الضعف بمكان، إذ النبي ﷺ كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وتلك صفة فيه مستمرة لم يصح خبر أنه تحول عنها³. والحديث في كون المصحف توقيفي أو لا يطول وهو مبثوث في جل كتب علوم القرآن، والقراءات والرسم.

وأن القرآن كتب بلغة قريش مجرداً من الشكل والنقط، ليحتل الأحرف الثابتة في العرضة الأخيرة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: 5]، قال الإمام الشاطبي:

34- عَلَى لِسَانِ قُرَيْشٍ فَكُتِبَتْ كَمَا عَلَى الرَّسُولِ بِهِ إِنْزَالُهُ انْتَشَرَا

¹ ينظر: أ. د غانم قدوري الحمد، الميسر في رسم المصحف وضبطه، ص: 74.

² أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد بن معاذ الجهني: (442هـ) من أهل قرطبة، أخذ القراءة عرضاً عن عبد الجبار بن أحمد المقرئ، وأبي عمرو الداني، كان حافظاً، ضابطاً، معه نصيب من العربية، ومن الفرض والحساب. (ينظر: ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ص: 472).

³ أ. د. مساعد الطيار، المحرر في علوم القرآن، ص: 123. ينظر: في موقف العلماء من رسم المصحف إلى: صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، ص: 277. أ. د. غانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، ص: 202. أكرم الدليمي، جمع القرآن دراسة تحليلية لمروياته، ص: 70.

35- فَجَرَّوْهُ كَمَا يَهُوَى مَا فِيهِ شَكْلٌ وَلَا نَقْطٌ فَيَحْتَجِرَا

أن علماء وأئمة الرسم قد رووا اختلافات الرسم كما تحملوا القراءة، وكل واحد كان يروي عن المصحف الذي بين يديه، كما أنهم لم يدعوا ذكر جميع اختلافات الرسم، فمثلاً يقول الإمام المهدوي " وقد أثبت ذلك في هذا الموضوع مختصراً على ما رويناه عن الأئمة المعنيين بعلوم التأويل، مع ما أمكن فيه من احتجاج وتعليل"¹، كذا الإمام الداني حيث قال في مقدمة المقنع: " هذا كتاب أذكر فيه - إن شاء الله تعالى - ما سمعته من مشيختي، ورويته عن أئمتي من مرسوم خطوط مصاحف أهل الأمصار"². وحتى الإمام أبي داود رغم أن منهجه قد يفهم منه أنه استقصى كل الكلمات، فقله في بعض المواضع: ليس لي فيه نص أو رواية³، وتخييره الكاتب فيما قد يكون للقراء فيه نص، دليل على أنه لم يستقصى كل الكلمات. قال في ذلك الإمام الخراز: وجاء أولى الروم بالتخيير لابن نجاح ليس بالمأثور

من خلال مطالعتي القاصرة في كتب علوم القرآن وكتب الرسم تبين لي أنه في القرون الأولى لم تكن هناك استدراقات تذكر لوجود الكتابة الذين كانوا يكتبون الوحي للنبي ﷺ، ومن كان يكتب لنفسه كان يكتب حسب علمه، ولا نص للنبي ﷺ أنه كان يفرض عليهم كتابة معينة، بل كان يحرص على صحة القراءة والأداء بحيث تؤدي الكتابة القراءة السليمة للقرآن، أي يصور المكتوب المنطوق كما نطق " ولأن اعتماد المسلمين في ألفاظ القرآن على الحفظ لا على الكتابة، فإن المصاحف ما كتبت حتى قرئ القرآن نيفاً وعشرين سنة، وقد تقع في رسم المصحف أشياء مخالفة لما اصطلاح عليه الراسمون من بعد؛ لأن الرسم لم يكن على تمام الضبط في صدر الإسلام وكان اعتماد العرب على حوافظهم"⁴.

أما الكتب التي بين أيدينا فقد ذكرت اختلافاً بين القراء في رواية الرسم في بعض الكلمات، مما دفع أئمة الرسم إلى دراستها إما قبولاً أو رداً أو توهيناً أو تضعيفاً، ومن ذلك:

¹ أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 34.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 1/ 328.

³ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 1/ 341.

⁴ ابن عاشور، التحرير والتنوير، 19/ 248.

- "وفي النساء قال الكسائي والفرّاء في بعض مصاحف أهل الكوفة ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النساء: 36] بألف ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحفهم ولا قرأ به أحد منهم"¹. ورد الإمام الداني قولهم أن (ذا) بالألف مع أن الإمام السخاوي أيد ذلك، وكذلك الإمام أبو داود.

- رد الإمام الداني أيضا قول من نقل عن الإمام الفراء حذف واو الجمع في قوله ﴿نَسُوا اللَّهَ﴾ وعده غلطا من الناقل، ورد رواية حذف الياء في المائدة "﴿بَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: 56] بالتاء، واعتبره غلط وعلل ذلك بأنه فعل مرفوع وعلامة رفعه إثبات الياء في آخره، وأثبت أنه لا خلاف بين مصاحف أهل الأمصار في ذلك، وأكدته بالكشف عن مصاحف أهل العراق وغيرها فوجدته².

وأمثلة استدراك الإمام الداني على الرواة كثيرة، أختمها عنه، بقولي: إن الإمام قد أغلظ القول على من قال أن من قرأ بقراءة لا بد أن يكون مصحفه على مثلها، وأن البعض عمد إلى المصاحف فبدل، وقد ردد مرارا أن موافقة أحد المصاحف تكفي لصحة القراءة، وهذا بعض مما أصله قائلا: " وإنما بيّنت هذا الفصل وتبّعت عليه لأني رأيت بعض من أشار إلى جمع شيء من هجاء المصاحف من منتحلي القراءة من أهل عصرنا قد قصد هذا المعنى وجعله أصلا فأضاف بذلك ما قرأ به كل واحد من الأئمة من الزيادة والنقصان في الحروف المتقدمة وغيرها إلى مصاحف أهل بلده وذلك من الخطأ الذي يقود إليه إهمال الرواية وإفراط الغباوة وقلة التحصيل، إذ غير جائز القطع على كيفية ذلك إلا بخبر منقول عن الأئمة السالفين ورواية صحيحة عن العلماء المختصين بعلم ذلك المؤمنين على نقله وإيراده لما بيّناه من الدلالة وبالله التوفيق"³.

ويعتبر كتاب الإمام أبي داود استدراكا على كتاب المقنع للإمام الداني إن صح القول بما أضافه وزاده عليه، وبما يستدركه عن شيخه؛ فهو موسوعة حوت العديد من الكلمات الزائدة على المقنع منها:

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: 83] قال في التنزيل: "﴿دِينِكُمْ﴾ بحذف الألف بين الراء والياء حيث ما وقع، ولم يتعرض له أبو عمرو الداني، وجرى العمل بالحذف.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 308.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 39، 2/ 298.

³ أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 342.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 108] ، و﴿إِيْمَانِكُمْ﴾ بحذف الألف بين الميم والنون حيث ما وقع سواء كان معرفاً أو منكرًا، وانفرد بالحذف أبو داود، وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني¹.

وقد يذكر الإمام في المقنع لفظاً أو بعض الألفاظ ولا يستقصي، منها: لفظ ﴿الصَّعِيفَةُ﴾ ذكر الإمام الداني موضع الأول في قوله تعالى: ﴿بِأَخَذْتَكُمْ الصَّعِيفَةَ﴾ [البقرة: 55]، وعمم الإمام أبي داود الحذف في كل المواضع قال في التنزيل: " ﴿الصَّعِيفَةُ﴾ بغير ألف أيضاً"² قال الإمام الخراز:

84- وَعَنْهُمَا الصَّعِيفَةُ الْأُولَى أَتَتْ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ حَيْثُ مَا بَدَتْ

ثم ظهرت بعد ذلك كتب اختصت بالاستدراك من بينها:

- بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمان وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان لعبد الرحمن بن القاضي³.

- بيان قاعدة الإمام الخراز والتنبيه على المواضع التي أهملها لأبي علي الحسن بن مسعود الدرعي: (1355هـ).

- البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمان لابن عمر البيوري⁴.

- النقل الموسوم بتبيين ما خالف فيه الحاج المرحوم في علمي الرسم والضبط لأبي محمد التنوажيري: (1145هـ).

وغيرها من كتب التقييدات والطرر والزيادات كزيادات الإمام الشاطبي، أو زيادات الإمام السخاوي بما كشفه بالنظر إلى المصاحف، والكتب التي أضافه وزادت على الكتب الأولى وغيرها في زماننا مما حقق وما لم يحقق كثير.

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 174، 2/ 184.

² أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 1083.

³ المقرئ: عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي أبو زيد المكناسي الأصل: (999 هـ - 1082 هـ)، فقيه كان مرجع المغرب في أحكام القراءات، من مشايخه: أبو المحاسن يوسف الفاسي، من تلامذته: أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، من مصنفاته: طبقات الصوفية. (ينظر: وليد بن أحمد الحسين الزبيري وآخرين، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإفراء، 2/ 1180).

⁴ لا يعرف له ترجمة ولم يذكر أحد شيئاً عن حياته، عرف بمنظومتيه البسط والبيان، وتحفة الصبيان فيما أغفله مورد الظمان ونسبتا إليه لكونه ابتدأهما بقوله: "يقول نجل عمر البيوري" وإلا ما عرف.

ثالثاً: تعريف الاستدراك عند أئمة الرسم.

حسب علمي وإطلاعي لم أقف على تعريف للاستدراك عند أئمة الرسم، قد يكون ذلك؛ لأنه بالمعنى العام، وليس له معنى خاص يذكر، ومن خلال ما جمعت من الاستدراكات سأجتهد في صياغة تعريف له.

الاستدراك عند أئمة الرسم هو: أن يتتبع إمام في القراءات أو في الرسم رواية إمام آخر لأوجه الرسم بتأكيداتها، أو جمع وتلخيص اشتقاقها، أو تفصيل مجملها، أو الزيادة عليها، أو بيان مشكلها أو رفع اللبس عنها، أو تخطئتها.

وسيطر معنى هذا التعريف عند الحديث عن استدراكات الأئمة في الفصل التطبيقي.

المطلب الثالث: صيغ الاستدراك عند أئمة الرسم

تنوعت صيغ الاستدراك عند أئمة الرسم ، فمنها الاستدراكات الصريحة، ومنها الاستدراكات غير الصريحة.

الفرع الأول: صيغ الاستدراكات الصريحة

أولاً: الاستدراك بلفظ (اعترض، ... وليس كذلك):

مثاله استدراك الإمام الرجرجي على الإمام الخراز في البيت:

20-وَالْأُمَّهَاتُ مَلَجَاءٌ لِلنَّاسِ فَمُنْعَ النَّقْطِ لِإِلْتِبَاسِ

بقوله: "اعترض هذا الكلام بأن قيل : ظاهره أن العلة التي من أجلها منع مالك نقط المصحف، هي مخافة الالتباس وليس الأمر كذلك ، بل العلة التي من أجلها منع مالك نقط المصحف هي : مخافة الإحداث"¹.

وقال أيضا مستدركا على الإمام الخراز في البيت:

32-جَعَلْتُهُ مُفَصَّلًا مُبَوَّبًا فَجَاءَ مَعَ تَحْصِيلِهِ مُقَرَّبًا

بقوله: "واعترض قوله : (مفصلاً مبوباً) بأن قيل : ظاهر الكلام أن تراجم هذا الرّجز كلها هي فصول وأبواب ، وليس الأمر كذلك ، لأنه أتى فيه بغير الأبواب والفصول"².

ثانياً: الاستدراك بلفظ: (أغفل):

استدرك الإمام اللبيب على الإمام الشاطبي في البيت:

47-وَاحْذِفْهُمَا بَعْدَ فَادَارَأْتُمْ وَمَسَا كَيْنَ هُنَا وَمَعَا يُخَادِعُونَ حَرَا

¹ الرجرجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 165 - 166.

² الرجرجي، المرجع نفسه، ص: 190.

بقوله: "وقد أغفل الشاطبي رحمه الله موضعين في سورة النساء لم يذكرهما في القصيدة وهما قوله تعالى: ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَذِّعُهُمْ﴾ [النساء 141]، وأصلح البيت بعد قوله: وقد زدت بيتاً أذكر فيه: ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَذِّعُهُمْ﴾ [النساء 141] الذي هو في سورة النساء، وهو هذا البيت:

يُخَذِّعُونَ إِلَهَهُ وَهُوَ خَذِّعُهُمْ فَاخْذِفُهُمَا فَهُمَا فِي مُقْنَعٍ ذُكِّرَا¹

من ذلك أيضاً: استدراك الإمام ابن آجطا على الإمام الخراز في البيت:

120- وَاخْذِفْ بِوَعْدِنَا مَعَ الْمَسَاجِدِ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضاً وَاحِدٌ

قال: "أغفل الناظم رحمه الله على لفظ (واحدة)، فلم يذكرها كما ذكرها أبو داود...

فكان حقه أن يذكره لا لزامه ذلك في قوله:

36-وَكُلِّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَذْكَرُ.

مثاله كذلك: قول ابن القاضي في لفظ ﴿الْأَصْوَاتِ﴾: "العمل بإثبات الألف، سكت عنه في التنزيل، وأغفله في المورد"².

ثالثاً: الاستدراك بلفظ (ظاهر كلامه... وليس كذلك): من ذلك:

استدراك الإمام ابن آجطا على الإمام الخراز في البيت:

70-وَعَنْهُ وَالْدَّائِي فِي طَاعُونَا ثَبْتُ وَمَا حَذَفَتْ مِنْهُ النُّونَا

فقال: قوله: " (وما حذف منه النون) ظاهر كلامه يقتضي أنه معطوف على قوله: ﴿طَاعُونَ﴾ وأن ما حذفته منه النون مذكور بالإثبات عن أبي داود و أبي عمرو، لذكر الناظم لها معاً في أول البيت في قوله: (وعنه والدائي) وليس كذلك"³.

¹ اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 232-236.

² ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 68.

³ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 538.

ومثله قول الإمام مسعود الدرعي مستدراكا على الناظم عدم التقييد؛ الذي أدى إلى اللبس: " وقول الشارح وغيره ممن تكلم على مورد الظمان فيما عمت قوله: ﴿سَلَسِلَا﴾ بحذف واو العطف يريد و﴿سَلَسِلَا﴾، وأراد قوله عز وجل: ﴿سَلَسِلَا وَأَغْلَلَا﴾ [الإنسان:4]، وقوله: ﴿وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [غافر:71]، مثله غير صحيح؛ فإن ظاهره أن ﴿سَلَسِلَا وَأَغْلَلَا﴾ [الإنسان:4] محذوف وليس كذلك"¹.

استدرك الإمام المارغني على الإمام الخراز في البيت:

115- شَهْدَةُ فِعْلُ الْجِهَادِ غَفْلٌ ثُمَّ مَنَسِكُكُمْ وَالْبَطْلُ

فقال: بقوله: "ظاهر قول الناظم: فعل "الجهاد" أن الاسم لا تحذف ألفه مع أن أبا داود نص في "التنزيل" على حذف "جهادا" الواقع في الممتحنة في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِ﴾ [الممتحنة:1]"².

رابعا: الاستدراك بلفظ: (وهم)، (تجوز وإيهام).

استدراك الإمام ابن آجطا على الإمام الخراز في البيت:

156- وَاخْذِفْ يُضَاعِفُهَا لَدَى النِّسَاءِ وَمَعَهُ لِلدَّانِي سِوَاهُ جَاءِ

157- وَذَكَرَ الْخُلْفَ بِأُولَى الْبَقَرَةِ ثُمَّ بِحَرْفِي الْحَدِيدِ ذَكَرَهُ

158- وَلَأَبِي دَاوُدَ جَاءَ حَيْثُمَا إِلَّا يُضَاعِفُهَا كَمَا تَقَدَّمَا

فقال: بقوله: "هذا وهم منه رحمه الله في هذا، لأن أبا داود لم يذكر في التنزيل في لفظ (المضاعفة) إلا الحذف، وذكر أن ذلك إجماعا من المصاحف... ولو ذكر له، أو عثر عليه لبدله بما يزيل الوهم، (ولذا) قلت بيتا مكانه:

وَاحْذِفْ يُضَاعِفُهَا لَدَى النِّسَاءِ وَعَنْهُمَا أَيْضًا سِوَاهُ جَاءِ

الْخُلْفُ لِلدَّانِي بِأُولَى الْبَقَرَةِ ثُمَّ بِحَرْفِي الْحَدِيدِ ذَكَرَهُ³.

¹ أبو علي الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 55.

² محمد المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 148.

³ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 676.

كما استدرك الإمام الدرعي: (1085هـ) على الإمام الخراز في البيت:

243- كِذَّابَا الْأَخِيرَ قُلْ، وَعَنْهُمَا أَسُورَةُ أَثَرَةٍ قُلْ مِثْلَ مَا

بقوله: **ووهم** ﴿كِذَّابَا﴾، وخلف الفعل من (المضاعفة) لذا بقول:

بَلْ حُكْمُ هَذَا الْحَذْفِ لَا ارْتِيَابَا وَعَسَدَمَ الْمَنْصُوصِ فِي كِذَّابَا

معنى ذلك: أن أبا عبد الله الخراز وهم في نقل ﴿كِذَّابَا﴾ [النبا: 35] بالحذف لأبي داود¹. واستدرك عليه أيضا حكاية الترجيح في ﴿رَاسِيَتٍ﴾ [سبا: 13]، و﴿بَاسِفَتٍ﴾ [ق: 10]، في البيت:

55- وَأَثَبَتِ التَّنْزِيلُ أُولَى يَابِسَاتِ رِسَالَةَ الْعُقُودِ قُلْ وَرَاسِيَاتِ

56- رَجَّحَ ثَبَتَهُ وَبَاسِقَاتِ وَفِي الْحَوَارِيِّينَ مَعَ نَحْسَاتِ

فقال: " **ووهم** قوله و﴿رَاسِيَتٍ﴾ [سبا: 13] رجع ثبته و﴿بَاسِفَتٍ﴾ [ق: 10]، ومعنى ذلك: أن عبد الله أوهم في نقل الخلاف المفهوم من قوله: "رجح" لأبي داود في هاتين الكلمتين، فإن أبا داود لم يذكر فيهما إلا ما ذكر في (رسالة العقود)، و﴿يَابِسَتٍ﴾ [يوسف: 43]، وهو الثبت لا غير"².

واستدرك الإمام الجعبري على الإمام الشاطبي في البيت:

72- وَيَا وَرِيْشًا بِخُلْفٍ بَعْدَهُ أَلْفٌ وَطَاءٌ طَائِفٌ أَيْضًا فَارُكٌ مُخْتَبِرًا

بقوله: " **ظاهر** عبارته **يوهم** الخلف في الياء والطاء، وتقديم تأخيرته يرفعه"³.

واستدرك الإمام ابن آجطا على الإمام الخراز في البيت:

151- وَمَا أَتَى تَنْبِيْهَا أَوْ نِدَاءٌ كَقَوْلِهِ هَاتَيْنِ يَا نِسَاءَ

¹ أبو علي الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 102.

² أبو علي الحسن الدرعي، المرجع نفسه، ص: 106.

³ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 467/1.

قال: " وكذلك (ما أتى تنبيهها أو نداء) وفي هذا الكلام تجوز وإيهام، لأن ظاهره يقتضي أن الألف للتنبيه أو للنداء، وليس كذلك، بل التي تأتي للتنبيه (أ) للنداء الحرف الذي قبل الألف، وهي الهاء و الياء " ¹.

خامسا: الاستدراك بلفظ: (النقص، وبقي على الناظم):

مثاله: استدرك الإمام ابن جبارة ² على الإمام الشاطبي عدم ذكر ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: 245]، وذكر ﴿بَصْطَةً﴾ [الأعراف: 68]:

73- وَبَصْطَةً بِاتِّفَاقٍ مُفْسِدَيْنِ وَقَا لَ الْوَاوِ شَامِيَةً مَشْهُورَةٌ أَثَرَا

فإن قلت: " فما رسم حرف البقرة، قلت: قال أبو عمرو في المقنع في باب ما اتفقت عليه مصاحف أهل الأمصار: وكتبوا ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: 245] بالسين، ولم يذكره الناظم فهو من جملة النقص عما في المقنع" ³.

واستدرك الإمام المارغني على الإمام الخراز في البيت:

144- ثُمَّ خِلَافَ بَعْدَ مَقْعَدِهِمْ لَكِنْ أَوْلَيْكَ وَقُلْ: لَأَمْسُتُمْ

فقال: " بقي على الناظم "لكن" المشددة فإن ألفها محذوفة لأبي عمرو أيضا ولا تندرج في كلام الناظم؛ لأنه ذكر المخففة، وهي لا تندرج فيها المشددة" ⁴.

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 668.

² أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة، شهاب الدين المقدسي الحنبلي: (647هـ - 728هـ)، وهو صالح متعفف، جم الفضائل ماهر بالقرآن، قرأ القراءات على الشيخ حسن الراشدي، والأصول على شهاب الدين القراني، عنه عمر بن مظفر، وابن الوردي من مؤلفاته: المفيد في شرح القصيد، صنف شرحا كبيرا للشاطبية، وشرحا للرائية. (ينظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص: 398 الزركلي، الأعلام، ص: 222).

³ ابن جبارة، شرح عقيلة أتراب القصائد، تحقيق: طلال بن أحمد، ص: 329-330.

⁴ محمد المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 127.

ومثله أيضا: قول الإمام الدرعي: "بقي على الناظم ﴿بَرَاءَةٌ﴾، و﴿الْمُنشَأْتُ﴾ [الرحمن:22] على قراءة الفتح، فإن القياس رسم صورة همزتهما؛ لأنهما متحرك فيهما، وقد نص أبو عمرو وأبو داود على حذف صورة الهمزة الأولى من ﴿بَرَاءَةٌ﴾ [الممتحنة:4]، وكذلك ﴿الْمُنشَأْتُ﴾ [الرحمن:22]"¹.

ومنه قول الإمام ابن القاضي: "بقي على الخراز ذكر الخلاف في المشدد من الجمع المذكور عن الشاطبي لقوله: وذكر التي بهن انفردا"².

سادسا: الاستدراك بلفظ (سكت، فكان حقه):

من ذلك: قول الإمام المارغني: "سكت الناظم عن ﴿أَرِينِي﴾ [يوسف:36]، وعن ﴿نَادِينَا﴾ [الصافات:75]، مع أن كلام أبي داود يؤخذ منه أن في الكلمتين ثلاثة أوجه: رسمها بالياء أو الألف أو بدوئهما"³.

ومثله ما استدركه الإمام ابن آجطا على الإمام الخراز في:

55- وَأَثَبْتَ التَّنْزِيلُ أُولَى يَابِسَاتٍ رِسَالَةَ الْعُقُودِ قُلْ وَرَاسِيَاتٍ

56- رَجَّحَ ثَبَّتَهُ وَبَاسِقَاتٍ وَفِي الْحَوَارِيِّينَ مَعَ نَحْسَاتٍ

حيث قال: "سكت الناظم عن مواضع كثيرة هذه الأربعة، فلم يذكرها، ولا أشار إليها، وذكرها أبو داود في التنزيل، إلا أنه لم يصرح بإثبات الالف الأولى فيها"⁴.

أما لفظ (كان حقه) مثاله: قول الإمام ابن آجطا في البيت:

70- وَعَنْهُ وَالذَّائِبِي فِي طَاعُونَا ثَبَّتْ وَمَا حَذَفَتْ مِنْهُ التُّونَا

¹ أبي علي الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 122.

² ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 31.

³ محمد المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 393.

⁴ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 509.

قول الناظم هنا: " (وعنه والدايني في طاغونا) فيه العطف على المضممر المخفوض من غير إعادة الخافض، وذلك ممنوع عند البصريين، فكان حقه أن يقول: (وعنه، وعن الدايني) " ¹.

وقول الإمام المارغني في البيت:

198- وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَذْبَرَهُمْ ثُمَّ بَعَثَ الرَّعْدَ أَعْنَقَهُمْ

كان حق الناظم أن يذكر لأبي داود: ﴿الْأَذْبَرُ﴾، الواقع في: ﴿الْأَذْبَرُ﴾ [الأحزاب: 15] و: ﴿الْأَذْبَرُ﴾ [الحشر: 12]؛ لأنه نص في التنزيل على حذف ألفهما ².

من صيغ الاستدراك: قول المستدرك "فيه إشكال، غير موف، لا عذر له، لم يذكر، أظن، في عبارة الناظم إجمال، في كلام الناظم قلق"، والصيغ عديدة ذكرت جملها.

الفرع الثاني: صيغ الاستدراك غير الصريحة.

أولاً: الاستدراك بذكر وجه آخر بالنظر في المصاحف.

مما قد يصدق عليه استدراك غير صريح أن يقوم الإمام المستدرك بتأكيد وجه أنكره الناظم أو زيادة وجه من خلال رؤية المصاحف، أو ترجيح وجه آخر خلاف ما رجحه الناظم، أو الإشادة بما أنكره الناظم أيضاً، من ذلك:

تأكيد الإمام السخاوي لما ذكره الإمام أبو عبيد بالرجوع إلى المصاحف القديمة: وقوله: (حاشا بحذف صح مشتهراً) وهو أن أبا عبيد قال بحذف الألف -الثانية- فقرأ اتباعاً للكتاب والذي عليه الجمهور الأعظم، ثم قال: "مع أي قد رأيتها في الذي يقال إنه الإمام مصحف عثمان بن عفان ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: 31، 51] بغير ألف، والأخرى مثلها" ³.

144- وَالنَّمْلِ الْأَوَّلَى وَقُلْ آيَاتُنَا وَمَعَا يُؤْنَسُ الْأَوَّلِينَ اسْتَنْتَنَ مُؤْتَمِرًا

¹ ابن آجطا، المرجع نفسه، ص: 537.

² محمد المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 217.

³ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 165.

قال الإمام السخاوي: "ورأيت في المصاحف العتيقة وفي المصحف الشامي بغير ألف في الموضعين كغيرهما من المواضع"¹.

212- جَزَاؤَا حَشْرِ وَشُورَى وَالْعُقُودِ مَعَاً فِي الْأَوَّلَيْنِ وَوَالَى خُلِقُهُ الزُّمَرُ

213- طَهَ عِرَاقٍ وَمَعَهَا كَهْفُهَا نَبَسُوا سِوَى بَرَاءَةٍ قُلْ وَالْعُلَمَاءُ عُرَا

قال الإمام السخاوي: وقد كشفت أن جميع مواضع هذه الكلمة في المصحف الشامي، فرأيت حرفي المائدة المذكورين وحرف طه وحرف الزمر وحرف الشورى بالواو، ورأيت فيه حرف الكهف وحرف الحشر، بغير واو ﴿جَزَاءُ﴾ بزاي وألف.

ثانيا: الاستدراك بالزيادة على ما ذكره الناظم.

مثاله: زيادات العقيلة على المقنع من ذلك: أن الإمام أبو عمرو لم يذكر ﴿عَلِمَ﴾ إلا في موضع واحد هو: ﴿عَلِمَ الْعَيْبُ﴾ [سبأ:3] ذكره بالحذف، وذكره الإمام الشاطبي منكرًا ليعم كل مكان وقع فيه.

ثالثا: الاستدراك بترجيح قول غير القول الذي رجحه الناظم

62- وَبِالْكِتَابِ وَقَدْ جَاءَ الْخِلَافُ بِهِ وَرَسُمُ شَامٍ قَلِيلًا مِنْهُمْ كَثُرَا

حكى الإمام الداني روايتين إحداهما عن أبي الدرداء وهي أن في مصاحف أهل الشام كتب (الزبر، والكتاب) بالباء في الموضعين، ورواية عن الأخفش أنها كتبت في مصاحف أهل الشام بالباء في موضع واحد هو (الزبر)، واختار الإمام الداني رواية أبي داود، أما الإمام السخاوي فاختر قول الأخفش².

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 380.

² ينظر: علم الدين السخاوي، المرجع نفسه، ص: 131.

رابعاً: من الاستدراك غير الصريح إشادة الإمام السخاوي على الإمام أبي عبيد

260- أَبُو عُبَيْدٍ: وَلَا تَحِينَ وَاصِلُهُ الْإِمَامُ، وَالْكُلُّ فِيهِ أَعْظَمُ النُّكْرَا

ذكر الإمام أبو عبيد أنه رأى (التاء) موصولة بـ (حين) في مصحف الإمام، وقد أنكر عليه العديد من الأئمة ذلك، واعتبروه قولاً شاذاً إلا أن عدد منهم توقف في الأمر وأثنى عليه، أو وجهه، أمثال قال الإمام السخاوي: "هذا قول أبي عبيد رحمه الله، وهو إمام لا مطعن في نقله"¹.

خامساً: الاستدراك بتصحيح دون التصريح بصيغة الاستدراك: (لو قال) من ذلك:

قال الإمام الجعبري: أن الإمام الشاطبي بدأ الحزب بالبسملة باعتبارها أول آية عند البعض، وبدأ العقيلة بالحمد على أنها أول آية عند غيرهم، إلا أنه لم يتم الآية فاستدرك عليه بقوله: لو قال: (الحمد لله رب العالمين جرى) لكمل².

استدرك الملا علي القاري على الناظم عدم بيان أن : ﴿وَالْجَارِ ذَا الْقُرْبَى﴾ [النساء: 36] قرأت بالنصب على الاختصاص تعظيماً وتنبهها على عظم حقه، وأنه اكتفى بقوله: (ذا القربى) فلو قال: (ونصب والجار ذا القربى)، لكان أظهر³.

101- مَعَاً بِهَادِي عَلَى حُلْفٍ فَنَظَرَةٌ سَحْرُنْ قُلْ نَافِعٌ بِ : فَرِغَا قَصْرَا

قال الإمام الجعبري: " فلو قال الناظم:

مَعَاً بِهَادِي وَسَاحِرَانِ فَنَظَرَةٌ بِالْخُلْفِ قُلْ نَافِعٌ بَقَارِغَا قَصْرَا

لصرح بخلف ﴿فَنَظَرَةٌ﴾ [النمل: 35]، و ﴿سَاحِرَانِ﴾ [طه: 62] المذبذبتين فيه"⁴.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 440.

² ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 214/1.

³ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنينة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، ص: 32.

⁴ برهان الدين الجعبري، مرجع سابق، 540/1.

الفصل الثالث

دراسة استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة

سيتم الحديث في هذا الفصل على الجانب التطبيقي وهو دراسة استدراكات الإمام السخاوي على منظومة عقيلة أتراب القصائد وذلك عبر ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: زيادات الإمام الشاطبي على العقيلة
- المبحث الثاني: استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة في باب الإثبات والحذف وغيرهما.
- المبحث الثالث: استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة في الأبواب الأخرى.

المبحث الأول:

زيادات الإمام الشاطبي على العقيلة

بما أن الإمام الشاطبي قد أشار إلى أنه زاد على أصل نظمه الذي هو المقنع، ولم يحدد هذه الزيادات فقد أثارت العديد من الكتاب فآلف فيها مفردة وضمن الشروح وكتب الرسم، وبمأن بحثي في العقيلة تعين الإشارة إليها باختصار دون دراسة موسعة؛ لكونها ضمن الاستدراك، فذكرتها في ثلاثة مطالب هي كالاتي:

- المطلب الاول: الزيادات التي ذكرها الإمام السخاوي في شرحه على العقيلة
- المطلب الثاني: الزيادات التي ذكرها غير الإمام السخاوي من الشراح
- المطلب الثالث: زيادات الإمام الشاطبي على العقيلة من مورد الظمان للإمام الخراز

المبحث الأول: زيادات ذكرها الإمام السخاوي للإمام الشاطبي على المقنع في العقيلة

أشار الإمام الشاطبي إلى أنه نظم كتاب المقنع للإمام أبي عمرو الداني، وزاد عليها زيادات إلا أنه لم يشر إلى هذه الزيادات مما جعل شراح العقيلة وغيرهم ممن تطرق لها يختلفون في ما هي هذه الزيادات وما مقدارها ؟.

وسأطرق في فصل الدراسة هذا إلى الزيادات التي ذكرها الإمام السخاوي تلميذ الناظم مع الإشارة إلى من وافقه ومن عارضه، ثم ذكر ما انفرد به غيره من أصحاب الشروح التي اعتمدها، مع الرجوع إلى المقنع للتحقق من وجود هذه الزيادات فيها أم لا.

المطلب الأول: الزيادات التي ذكرها الإمام السخاوي للإمام الشاطبي على المقنع:

كلمة: ﴿بَادَرَأْتُمْ﴾

قال الإمام السخاوي: "لم يذكر في المقنع حذف الألفين، إنما قال: في المتفق عليه ﴿بَادَرَأْتُمْ﴾ [البقرة: 71] بغير ألف، ولم يحذف إلا التي هي صورة الهمزة، والصحيح ما ذكره صاحب القصيدة"¹. وافقه الإمام اللبيب بقوله: "ولم يذكر أبو عمرو في (المقنع) إلا حذف الألف التي بين الراء والتاء خاصة"².

كلمة ﴿بَادَرَأْتُمْ﴾ [البقرة: 71] فيها ثلاثة ألفات: الأولى متفق على إثباتها لسقوطها لفظاً، تبقى الثانية والثالثة التي هي صورة الهمزة، وقد ذكرها الإمام الداني بقوله: "واتفق جميعها على حذف الألف التي هي صورة الهمزة، في قوله عز وجل في سورة البقرة: ﴿بَادَرَأْتُمْ﴾ [البقرة: 71] لا غير"³. بالنظر في ما قاله الإمام الداني يلاحظ أنه لم يذكر الألف الثانية، فتكون الثانية من الزيادات.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 97. ينظر المقنع، 251/2.

² اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 229.

³ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 462/1.

كلمة: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾.

ومن الزيادات عند الإمام السخاوي أيضا قوله: ومعا ﴿يُخَدِّعُونَ﴾: " من زيادة هذه القصيدة على المقنع؛ لأن المقنع لم يذكر فيه إلا الحرف الأول"¹.

بالرجوع إلى المقنع تجد أن الإمام الداني قد ذكرها في: باب ذكر ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار².

والقول بالزيادة رده الإمام الجعبري بأن هذا يعود لكون النسخة التي بين يدي الإمام السخاوي لا توجد فيها هذه الكلمة ونصه: " يحمل على اختلاف النسخ"³. كما رده الملا علي القاري، ورماه بالغرابة⁴.

إطلاق الخلاف في فعل المضاعفة.

قال الإمام السخاوي: "إن الإمام الداني لم يذكر ما في هود والأحزاب بحذف ولا إثبات"⁵.

وافقه الإمام اللبيب بقوله: "الإمام الداني لم يذكر هود والأحزاب بحذف ولا إثبات ... وهذا لا يوجب إطلاق الخلاف في الجميع"⁶. كذا الإمام المارغني⁷.

ذكر الإمام الداني موضعي هود⁸ والأحزاب بالحذف، والخلف في موضعي البقرة والحديد⁹. ويلاحظ تعميم الحذف عنه في أكثر المواضع، فتكون الزيادة في الخلاف في غير البقرة والحديد.

وأشار الإمام الخراز إلى ما ذكره الإمام الشاطبي بقوله:

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 98.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 250.

³ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 1/ 398.

⁴ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السننية، تحقيق: أحمد ميان التهانوي، ص: 246.

⁵ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 111.

⁶ اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 254.

⁷ ينظر: محمد المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 128.

⁸ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 1/ 369.

⁹ ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 1/ 379 - 2/ 273 - 2/ 293.

159- وَفِي الْعَقِيلَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَيْسَ لَفْظٌ مِنْهُ بِاتِّفَاقٍ

كلمة: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾

من الزيادات التي ذكرها الإمام السخاوي: " (وعن خلف معا لا إلى)، أراد قوله في سورة آل عمران: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: 158]، وقوله في الصفات: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْجَبِيمُ﴾ [الصفات: 68]، ولم يذكر أبو عمرو هذين الحرفين في المقنع¹.

اعتبرها من الزيادات أيضا كل من الإمام اللبيب²، الملا علي القاري³، والإمام الجعبري⁴.

إلى ذلك أشار الإمام الخراز في المورد:

343- وَجَاءَ أَيْضًا: لِلْإِلَهِ جَاءَ مَعًا لَدَى: الْعَقِيلَةِ،.....

كلمتي: ﴿لِنَنْظُرَ﴾ ، و﴿لِنَنْصُرَ﴾.

قال الإمام السخاوي هي من الزيادات أيضا ونص ذلك من الوسيلة: " لم يذكر أبو عمرو - رحمه الله - هذين الموضعين في المقنع ، وهما قوله تعالى في يونس ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: 14] ، وفي سورة غافر ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: 51]"⁵.

وافقه الملا بقوله: "ثم هذين الموضعين أيضا من الزيادات على المقنع"⁶.

أما الإمام الجعبري فقد رد القول بالزيادة، واعتبر أن قول الإمام السخاوي غير سديد، وارجع ذلك لاختلاف النسخ⁷.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 264.

² ينظر : الدرة الصقيلة، ص: 289. الهبات السنية، تحقيق: أحمد ميان التهانوي، ص: 278. الجميلة، 480/1.

³ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: عبد الرحمن السديس، ص: 54.

⁴ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 480 / 1.

⁵ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 161.

⁶ الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: عبد الرحمن السديس ، ص: 57.

⁷ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 486/1.

في المقنع إشارة إلى لفظ غافر و يونس ¹.

كلمة: ﴿مُعْجِزِينَ﴾.

- ومن الزيادات قوله: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ [سبأ:38] ، يعني أن الذي في سبأ أيضا محذوف الألف وهذا من زيادة هذه القصيدة على المقنع ². اعتبرها من الزيادات أيضا الإمام الجعبري ³، كذا الملا علي القاري ⁴، وما ذكر في المقنع هو ما في سورة الحج ⁵.

كلمة: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾.

- من الزيادات قوله: "ليس في المقنع ذكر ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ [البقرة:84] ولكنه من زيادات هذه القصيدة" ⁶. وافقه الملا علي القاري ⁷، ورد عليه الإمام الجعبري بقوله: "محمول على النسخة التي رآها" ⁸. وهي في المقنع ⁹.

كلمة: ﴿وَجِئَ﴾.

قال الإمام السخاوي: في لفظة ﴿وَجِئَ﴾ [الزمر:66]، [الفجر:25]: "هذا من زيادة هذه القصيدة على المقنع" ¹⁰. وافقه علي ذلك الإمام الجعبري ¹¹، الإمام اللبيب ¹².

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 296/2، 267/2.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 187.

³ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 523/1.

⁴ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: د. عبد الرحمن السديس، ص: 83.

⁵ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 385/1.

⁶ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 204.

⁷ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: د. عبد الرحمن السديس، ص: 96.

⁸ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، ص: 544/1.

⁹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 357/1.

¹⁰ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 238.

¹¹ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 581/1.

¹² ينظر: اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 356.

الملا علي القاري¹ ، كما ذكرها الإمام الخراز بقوله:

343-وَجَاءَ أَيْضًا لِإِلَى جَاءَ مَعَا لَدَى الْعَقِيلَةِ وَكُلُّ نَسْفَعَا

لم يشر إليها الإمام الداني في المقنع، ونص عليها في المحكم: "وفي مصاحف أهل بلدنا القديمة المتبع في رسمها مصاحف أهل المدينة ﴿وَجِئَءَ بِالنَّبِيِّينَ﴾ [الزمر: 66] و﴿وَجِئَءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: 25] بألف زائدة بين الجيم والياء"².

رواية الفراء إثبات الألف في كلمة: ﴿لَوْلُوا﴾ بالحج وفاطر.

- ومن الزيادات قوله: "وهذه الرواية عن الفراء زيادة على المقنع"³. وافقه على ذلك الإمام الجعبري⁴، كذا الملا علي القاري⁵، إلا أنها في المقنع، في باب ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو لمعنى⁶.
كلمة: ﴿تَأْمَنَّا﴾.

ومن الزيادات قوله: "(والحذف في نون تأمنا وثيق عرا) لم يذكره في المقنع"⁷. وافقه الإمام اللبيب:
"هذه الكلمة أعني ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: 11] لم يذكرها أبو عمرو في المقنع فهي من زيادات القصيدة"⁸.
و الملا علي القاري ونصه: وقوله: والحذف ﴿تَأْمَنَّا﴾ إلى آخره من زيادات العقيلة على الأصل⁹. وافقهم الإمام الجعبري¹⁰، لم يذكرها الإمام الداني في المقنع، وذكرها في المحكم¹¹.

¹ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: د. عبد الرحمن السديس، ص: 112.

² أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص: 174 - 175.

³ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، 157.

⁴ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 605/1.

⁵ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: د. عبد الرحمن السديس، ص: 136.

⁶ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 55/2.

⁷ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 262.

⁸ اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 376.

⁹ الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: د. عبد الرحمن السديس، ص: 137.

¹⁰ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 605 / 1.

¹¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص: 82.

كلمتا: ﴿وَالْع﴾، ﴿اللاتي﴾.

- من الزيادات قوله: وأما: " ﴿الْع﴾ فإنه حذف منه الألف التي بعد اللام، وكتب بلام واحدة وياء، فصار على صورة: (إلى)، و ﴿التي﴾ أيضا كتب على صورة: (التي) ... ولم يذكر هذين الحرفين في المقنع" ¹.
وافقه على ذلك الملا علي القاري ²، وردها الإمام الجعبري ³. وهما في المقنع في باب ذكر ما حذفت منه الألف اختصارا ⁴. وباب ذكر ما حذفت منه إحدى اللامين ⁵.

كلمة: ﴿مَسْجِدٍ﴾.

مما اعتبره الإمام السخاوي من الزيادات أيضا حذف كلمة: ﴿مَسْجِدٍ﴾ أين ما وقعت ونصه: " إن المصاحف اتفقت على حذف الألف من ﴿مَسْجِدٍ﴾ حيث وقع... ولم يذكر أبو عمرو ذلك في المقنع إلا ما ذكره عن نافع في: ﴿مَسْجِدُ اللَّهِ﴾ [التوبة: 17، 18]" ⁶. وافقه الملا على ذلك ⁷. وهي في المقنع في باب ذكر ما حذفت منه الألف اختصارا ⁸.

كلمتا: ﴿تَبَرَّكَ﴾، و﴿الرَّحْمَنُ﴾.

- من الزيادات التي ذكرها الإمام السخاوي أيضا كلمتا: ﴿تَبَرَّكَ﴾، و﴿الرَّحْمَنُ﴾ ونصه: " و اذكر تبارك والرحمن مغفرة" في العقيلة... وإنما قال (مغتفرا)؛ لأن أبا عمرو لم يذكرهما في المقنع" ⁹. وهما المذكوران في المقنع في باب ذكر ما حذفت منه الألف اختصارا ¹⁰.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 264.

² ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: د. عبد الرحمن السديس، ص: 141.

³ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراصد، 1/ 420.

⁴ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 420.

⁵ ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 198.

⁶ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 266-267.

⁷ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: د. عبد الرحمن السديس، ص: 142.

⁸ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 418.

⁹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 268.

¹⁰ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 400، 416.

كلمتا: ﴿خِلَل﴾، و﴿مَسْكِين﴾.

- من الزيادات أيضا ما نص عليه بقوله: "كذلك لم يذكر أبو عمرو في المقنع: ﴿خِلَل﴾ ولا ﴿مَسْكِين﴾ [إبراهيم: 47]، وهما من زيادة هذه القصيدة"¹. وافقه الملا بقوله: "ولم يذكر أبو عمرو في المقنع خلل ولا مسكين فهما من زيادة هذه القصيدة"²، وهما في المقنع باب ذكر ما حذفت منه الألف اختصارا³.

إطلاق حذف الألف إذا كان بين لامين.

- ومن الزيادات تعميم الحذف فيما بين لامين قال: "حذفت الإلف في الرسم من جميع ما ذكر في هذا البيت من بين اللامين اختصارا... وليس في المقنع أيضا هذا التنبيه على اطراد ذلك"⁴. ذكرت في المقنع في باب ذكر ما حذفت منه الألف اختصارا⁵.

تعميم حذف ألف: ﴿عَلِيم﴾.

- ذكر الإمام الشاطبي كلمة: ﴿عَلِيم﴾ منكرا ليعم، فيما نص الإمام الداني على موضع واحد وهو موضع سبأ، فعد الإمام السخاوي ما بقي من المواضع من زيادات الناظم ونصه: "لم يذكر أبو عمرو في المقنع ﴿عَلِيم﴾، إلا في موضع واحد ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: 3]... وقد ذكره صاحب القصيد منكرا، ليعم كل موضع وقع فيه، وهو كما ذكره محذوف الألف في جميع القرآن"⁶. وافقه صاحب الدرة⁷، والإمام الجعبري⁸، والملا⁹.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 269.

² الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: د. عبد الرحمن السديس، ص: 145.

³ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، (مسكين) 359/1، 365. (خلا) 413/1.

⁴ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 272.

⁵ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 410/1، 415.

⁶ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 275 - 276.

⁷ ينظر: اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 384.

⁸ ينظر: برهان الدين الجعبري، جميلة أرباب المراصد، 2/ 30.

⁹ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: د. عبد الرحمن السديس، ص: 146.

وهي كذلك، فالإمام الداني ذكر موضع سبأ¹، والإمام الشاطبي عمم الحذف في هذه الكلمة.

الكلمات: ﴿بَلَعٌ﴾، ﴿السَّلْسِلُ﴾، ﴿الشَّيْطَانُ﴾، و﴿سُلْطَنٌ﴾.

عد الإمام السخاوي هذه الكلمات من الزيادات بقوله: "و﴿بَلَعٌ﴾ [الأحقاف: 14]، و﴿السَّلْسِلُ﴾ [المؤمن: 71]، و﴿الشَّيْطَانُ﴾ و﴿سُلْطَنٌ﴾، في جميع القرآن محذوف الألف، ولم يذكر في المقنع من ذلك شيئاً"². ورد القول بالزيادة الإمام الجعبري³، وهي كلها مذكورة في المقنع⁴.

حذف الألف من كلمة: ﴿إِيْلَهُمْ﴾

من الزيادات التي أشار إليها الإمام السخاوي حذف الألف من كلمة: ﴿إِيْلَهُمْ﴾ [قريش: 2] وهي قوله: "وأما ﴿إِيْلَهُمْ﴾ [قريش: 2] فإنه كتب: "﴿إِلْفَهُمْ﴾ بغير ياء ولا ألف ... لم يذكر في المقنع إلا حذف الياء منه، وقد ذكره هاهنا مطلقاً ليعم الحذف فيه حرفيه"⁵. وقد نص الإمام الداني على حذف الألف من هذه الكلمة عند النص على حذف الألف بعد اللام في باب ما حذفت منه الألف اختصاراً⁶، وعلى حذف الياء في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار ونصه: وفي لا يلف "﴿إِلْفَهُمْ﴾ بغير ياء"⁷.

حذف الألف بعد اللام.

- من الزيادات التي ذكرها الإمام السخاوي حذف الألف بعد اللام بقوله: "﴿الْأَعْنُونَ﴾ كتب بلامين مع حذف الألف، فلم يصرح بحذف ألفه في المقنع، وإنما ذكر أنه كتب بلامين... وأما ما في البيت من الكلمات غيره وهي: ﴿الَّتِ﴾ [النجم: 19]، ﴿الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: 5]،

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 263.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 276.

³ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 2/ 31.

⁴ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، (سلسل)، (البلغ) 1/ 411، (شيطين)، (سلطن) 1/ 417.

⁵ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 277.

⁶ ينظر: أبو عمرو الداني، مصدر سابق، 1/ 411.

⁷ أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 266.

﴿أَصْحَبُ﴾، ﴿أَنْهَرُ﴾، ﴿لَاَنْهَرُ﴾ فجميع ذلك غير مذكور في المقنع¹. إلا أن هذه الكلمات قد صرح الإمام الداني بحذفها في المقنع في باب ذكر ما حذفت منه الألف اختصاراً².
حذف الألف الأولى من: ﴿يَتَمَى﴾، ﴿النَّصْرَى﴾، ﴿تَعْلَى﴾.

- وقوله أيضاً: معنى (أولى يتامى نصارى فاحذفوا)، أي احذفوا أولى هذه الكلمات... وحذف هذه الألف التي في الحشو من هذه الكلمات اختصاراً وتخفيفاً، وليس ذلك أيضاً في المقنع³. بالرجوع إلى المقنع تجدها في باب ذكر ما حذفت منه الألف اختصاراً⁴.

حذف الألف من الكلمات المنظومة في البيت:

139- حَتَّى يُلَاقُوا مُلَاقُوهُ مُبَارَكًا أَخ فَظُهُ مُلَاقِيهِ بَارَكْنَا وَكُنْ حَذِرًا

قال الإمام السخاوي: "وكل ما في هذا البيت زيادة على المقنع"⁵. وقد رد الإمام الجعبري القول بأن حذف الألف الأولى من هذه الكلمات من زيادات الإمام الشاطبي واعتبر هذا من باب المصادرة⁶. بالرجوع إلى المقنع تجده نص عليها في باب ذكر ما حذفت منه الألف اختصاراً⁷.

كلمات: ﴿ثَلَاثَةً﴾، ﴿ثَلَاثَ﴾، ﴿ثَلَاثِينَ﴾ حيث ما وقع.

قال الإمام السخاوي: "كل ذلك بحذف الألف في المصاحف، ولم يذكره في المقنع"⁸. ورد هذه الزيادة الإمام الجعبري بأن قول الإمام السخاوي أنه لم يذكر ليس كذلك⁹.

¹ ينظر: علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 277-278.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 418.

³ علم الدين السخاوي، مرجع سابق، ص: 279.

⁴ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 422.

⁵ علم الدين السخاوي، مرجع سابق، ص: 281.

⁶ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 2/ 40.

⁷ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، (ملاقوا، ملاقوه، فملاقيه)، 1/ 419. (تبارك، باركنا، مبارك، مباركة)، 1/ 416.

⁸ علم الدين السخاوي، مرجع سابق، ص: 282.

⁹ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 2/ 43.

وقد نص الإمام الداني علي هذه المواضع بالحذف حيث ما وقعت في المقنع في باب ذكر ما حذفت منه الألف اختصاراً¹.

كلمة: ﴿يَسْرَءِ﴾.

ذكر الإمام السخاوي في شرح البيت أن الإمام الشاطبي نص على حذف الياء في ﴿وَالْيَلِ إِذَا يَسْرَءِ﴾ [الفجر: 4] ، و﴿يُنَادِ الْمُنَادِءُ﴾ [ق: 41] ، ولم يذكر في المقنع إلا حذف: ﴿الْمُنَادِءُ﴾². ذكر الإمام الجعبري قول الإمام السخاوي بنصه ولم يعلق عليه³. وأما الإمام اللبيب فحكى أن الإمام الداني لم يذكر إلا: ﴿الْمُنَادِءُ﴾ رواية عن ابن الأنباري⁴ ، وقد استدرك عليه ذلك⁵. وهي في المقنع في باب ذكر ما حذفت منه الياء اجتزاء بكسر ما قبلها منها⁶.

التعميم في لفظ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾.

أثنى الإمام السخاوي على الإمام الشاطبي بقوله: "وهذا أحسن مما ذكره أبو عمرو في المقنع، وذكر أن الإمام الداني قد أغفل فيه ذكر ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [النمل: 30]"⁷. قال الإمام الجعبري: وقول الناظم (بِسْمِ اللَّهِ) أعم من قول الأصل، لدخول بسملة النمل فيه دونه⁸. أشار الإمام الداني في المقنع إلى التسمية في فواتح السور، و﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرِبُهَا وَمُرْسِيهَا﴾ [هود: 41]، ذكر محقق المقنع الدكتور بشير الحميري أنه في أحد نسخ التي بين يديه زاد ما في النمل⁹.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 420 - 421.

² ينظر: علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 336.

³ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 2/ 159.

⁴ أبو بكر بن الأنباري، مُحَمَّد بن الْقَاسِم بن مُحَمَّد بن بشار: (328هـ) روى القراءة عن أبيه القاسم بن مُحَمَّد وروى عنه عبد الواحد بن أبي هاشم، قال الداني فيه: إمام في صناعته مع براعة فهمه وسعة علمه وصدق لهجته، من مصنفاته: إيضاح الوقف والأبتداء، أثنى عليه الإمام ابن مجاهد. (ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، 2/ 213).

⁵ ينظر: اللبيب، الدرة الصقبلة، ص: 455.

⁶ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 28.

⁷ ينظر: علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 310.

⁸ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 2/ 99.

⁹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 481.

كلمة: ﴿الْمُنَشَّاتُ﴾ [الرحمن 24] بالياء بلا ألف.

ومن الزيادات التي ذكرها الإمام السخاوي ﴿الْمُنَشَّاتُ﴾: وعد كلام الناظم صحيحاً¹. رده الإمام الجعبري بكون هذا الذي ذكره الإمام السخاوي محمول على النسخ التي وقف عليها²، وهي في المقنع في باب ما حذفت منه إحدى الياءين اختصاراً وما أثبتت فيه على الأصل³.

كلمتا: ﴿بِلِفَاءٍ﴾، و﴿لِفَاءٍ﴾ [الروم: 8، 16].

- قال من الزيادات موضعي الروم ﴿بِلِفَاءٍ﴾، و﴿لِفَاءٍ﴾: "وقد حكى لفظه ليعم فقال: ﴿لِفَاءٍ﴾، ولم يذكر هذا الحرف في المقنع"⁴. الموضعين في المقنع باب ذكر ما رسم بإثبات الياء زائدة أو لمعنى⁵.

كلمة: ﴿وَرِئَاءٍ﴾ [مريم: 74].

- ومن الزيادة بقوله: " ولم يذكر في المقنع ﴿وَرِئَاءٍ﴾"⁶. وهي في المقنع في باب ما حذفت منه إحدى الياءين اختصاراً وما أثبتت فيه على الأصل⁷.

كلمة: ﴿أَنْبَتُوا﴾ [الأنعام: 6].

- ومن الزيادات لفظة ﴿أَنْبَتُوا﴾ [الأنعام: 6] قال: " ولم يذكر الذي في الأنعام"⁸. دفع لبسها الإمام الجعبري بقوله: إن الإمام الداني قد ذكر لفظة الشعراء والأنعام في باب ما رسمت فيه الواو صورة الهمزة على مراد الاتصال والتسهيل⁹.

¹ ينظر: علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 348.

² ينظر: برهان الدين الجعبري، جميلة أرباب المراسد، 2/ 174.

³ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 113.

⁴ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 353.

⁵ ينظر: أبو عمرو الداني، مصدر سابق، 2/ 99.

⁶ علم الدين السخاوي، مرجع سابق، ص: 274.

⁷ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 108.

⁸ علم الدين السخاوي، مرجع سابق، ص: 386.

⁹ ينظر: أبو عمرو الداني، مصدر سابق، 2/ 142.

ولفظ الشعراء بالواو والألف في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف العراق¹، فمفهومه أن غيرها بالألف².

كلمة: ﴿أُولِيَاءَهُ﴾ [الأنفال: 34].

من الزيادات قوله: "وقيل إن أُولِيَاءَهُ، يعني قوله تعالى: ﴿إِن أُولِيَاءَهُ إِلَّا الْمُتَفَوِّنَ﴾ [الأنفال: 34]، يعني أنه قيل فيه إنه كتب بغير واو. وليس ذلك في المقنع"³.

ذكرت في المقنع في باب ذكر ما حذفت منه الواو اكتفاء بالضمة منها أو لمعنى غيره⁴.

كلمة: ﴿الْعُرْبَتِ﴾ [سبأ: 37].

قال أيضا: وكذلك: ﴿الْعُرْبَتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: 37]، ولم يذكره في المقنع⁵. هي في المقنع في باب ما حذفت منه الألف اختصارا⁶.

كلمة: ﴿نَبَأَ﴾ [التوبة: 70].

ذكر الإمام السخاوي هذه الزيادة دون أن يصرح بها حيث قال: "وقد استثنى شيخنا - رحمه الله - الحرف الذي في براءة"⁷. وصرح بها صاحب الدرة بقوله: "استثنى من ﴿نَبَأَ﴾ [التوبة: 70] الذي يكتب بالواو والألف الموضع الذي في براءة... وهي من الزيادة على المقنع؛ لأن أبا عمرو لم يذكره في المقنع مصرحا"⁸.

قال الإمام الداني: "﴿نَبَأُ الَّذِينَ﴾، وفي ص: ﴿نَبَأُ عَظِيمٌ﴾ [ص: 66]، وفي التغابن ﴿نَبَأُ الَّذِينَ﴾ [التغابن: 5] كلها بالواو والألف قال، وكل ما في القرآن على وجه الرفع فليس فيه واو وإنما

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 299.

² ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 2/ 232.

³ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 391.

⁴ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 52.

⁵ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 455.

⁶ ينظر: أبو عمرو الداني، مصدر سابق، 1/ 445.

⁷ علم الدين السخاوي، مرجع سابق، ص: 381.

⁸ اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 504.

هو: ﴿نَبَأٌ﴾¹. القول الأول للإمام الداني يقتضي إخراج براءة، والثاني يدخله، والناظم اعتمد على الأول، أو أعمل النصين بالجمع بينهما.

كلمة: ﴿ذَاتٍ﴾ بالتاء حيث وقعت.

قال الإمام السخاوي أن الإمام الداني قد نص على ثلاثة مواضع بالتاء، وهي: ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: 62]، ﴿ذَاتِ الشُّوْكَةِ﴾ [الأنفال: 7]، ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: 3]، ولم يذكر بقية الباب، وأطلقها الإمام الشاطبي لتعم كل موضع². ردها الإمام الجعبري بأن قول الإمام السخاوي لم يذكر الإمام الداني بقية الباب، وتصويب إطلاق الناظم فيه نظر، وأن الإمام الداني نص على ثلاثة مواضع ثم عمم³.

نص الإمام الداني في المقنع في ذكر حروف منفردة من هذا الباب إلى الموضعين اللذين ذكرهما الإمام السخاوي والموضع الثالث هو: ﴿يَذَابُ الصُّدُورِ﴾ حيث وقع⁴ لا موضع المسد، لكن هل يقصد بكلمة: (حيث وقع) المواضع الثلاثة أو موضع: ﴿يَذَابُ الصُّدُورِ﴾، إذا قصد بها الموضع الأخير فإطلاق الناظم زيادة، وإذا أراد به التعميم في كل موضع فلا يعد من الزيادة.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار ، 2/ 134.

² ينظر: علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة ، ص: 461.

³ ينظر: برهان الدين الجعبري، جميلة أرباب المراصد، 2/ 391.

⁴ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار ، 2/ 244.

المطلب الثاني : الزيادات التي ذكرها للإمام الشاطبي غير الإمام السخاوي من الشراح

أولاً: الزيادات التي انفرد بذكرها الملا علي القاري.

لفظ ﴿وَسَارِعُوا﴾.

لا يخفى أنّ في الأصل ليس فيه ذكر مصحف أهل مكة فهو من الزائد¹. رد ذلك الإمام الجعبري بأن الإمام الداني قد نص على مصحف أهل المدينة نقلاً، وعلى مصحف المكي ضمناً².

ما قاله الإمام الداني هو: "وفي آل عمران في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾ [آل عمران:133] بغير واو قبل السين، وفي سائر المصاحف ﴿وَسَارِعُوا﴾ بالواو"³. وهذا النص يقتضي أن مصحف مكة بالواو.

ثانياً: الزيادات التي انفرد بذكرها الإمام الجعبري.

من الزيادات التي لم تذكر في المقنع وذكرها الإمام الشاطبي هي المقدمة، وقصة الإمام أبي عبيد⁴ مع المصحف الإمام.

أما عن المقدمة اعتبر الإمام الجعبري التوطئة التي وضعها الناظم عن سبب جمع القرآن الذي هو نظم الباب المترجم في المقنع: باب ذكر من جمع القرآن في المصحف من الزيادات⁵.
وأن قصة الإمام أبي عبيد من الزيادات على المقنع⁶:

40- أَبُو عُبيدٍ أَوَّلُو بَعْضِ الْخَزَائِنِ لِي اسْتَحْرَجُوهُ فَأَبْصَرْتُ الدِّمَاءَ أَثَرَ

41- وَرَدَّهُ وَلَدُ النَّحَّاسِ مُعْتَمِداً مَا قَبْلَهُ وَأَبَاهُ مُنْصِفٌ نَظَرَا

42- إِذْ لَمْ يَقُلْ مَالِكٌ لَاحَتْ مَهَالِكُهُ مَا لَا يَفُوتُ فَيُرْجَى طَالَ أَوْ قَصُرَا

¹ الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: د. عبد الرحمن السديس، ص: 30.

² ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 440/1.

³ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 305 / 2.

⁴ أبو عبيد القاسم بن سلام: (224هـ) مولى للأزد من أبناء خراسان، كان مؤدباً، ولي قضاء طرسوس، روى عن هشيم وإسماعيل بن عياش، وعنه عباس الدوري، وقال ابن راهويه أبو عبيد أوسعنا علماً وأكثرنا أدباً وأكثرنا جمعاً، فسر غريب الحديث وصنف كتباً. (ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، 2 / 17-18).

⁵ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 320 / 1.

⁶ ينظر: برهان الدين الجعبري، المرجع نفسه، 382 / 1.

المطلب الثالث: زيادات الإمام الشاطبي في العقيلة على المقنع من مورد الظمان

- الإِطْلَاق في لفظ ﴿يُحْيِي﴾.

282- وَجَاءَ فِي يُحْيِي إِطْلَاقٌ لَدَى عَقِيلَةٍ وَلَا بَنٍ حَرْبٍ وَرَدًا

ذكر الإمام الداني الحذف في موضع: ﴿مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 43]، ﴿وَلْيُنْحِىَ بِهِ بَلَدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: 49]، و ﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: 39]¹، ثم نص على أن ما كان اسم فهو على الإثبات، ونص بعدها على موضع الأنفال، و ﴿وَلَا يَحْيِي﴾ [طه: 74]، [الأعلى: 13] بأنه مرسوم بالياء على وجه الإمالة²، فتكون الزيادة في الإِطْلَاق صحيحة.

- لفظ ﴿سُفِّيَهَا﴾ [الشمس: 13].

371- وَفِي الْعَقِيلَةِ أَتَى: سُفِّيَهَا وَلَمْ يَجِيءَ بِالْيَاءِ فِي سِوَاهَا

نص الإمام الداني في كلمة: ﴿سُفِّيَهَا﴾ [الشمس: 13] على الخلاف في حذف الألف بعد الياء³، ولم ينص على أنها بياءين⁴.

- لفظ ﴿الْقُوَى﴾.

389- وَلَمْ يَجِيءَ لَفْظُ الْقُوَى فِي مُقْنَعٍ وَمِنْ عَقِيلَةٍ وَتَنْزِيلٍ وَعِى

وافق الإمام الخراز على هذه الزيادة الإمام ابن عاشر⁵.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مباحث أهل الامصار، 2/ 110-111.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 181-182.

³ ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 180-181.

⁴ قال الدكتور بشير الحميري أنه وجدها بياءين في نسختين من المقنع، (ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع، 1/ 196).

⁵ ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1383.

والإمام المارغني¹، وذكرنا نص الإمام الداني الذي على اتفاق المصاحف على رسم ما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الياء على ثلاثة أحرف بالألف، واستثنى منها أحد عشر موضع² لم يعد معها لفظ: ﴿الْقُؤَى﴾، ونص عليه الإمام أبو داود³ مع الإمام الشاطبي أنها بالياء بدل الألف.

- لفظ ﴿يُنَبِّؤُا﴾ في القيامة.

322- وَفِي يُنَبِّؤُا فِي الْعَقِيلَةِ أَلِفٌ وَلَيْسَ قَبْلَ الْوَإِ فِيهِنَّ أَلِفٌ

صرح الإمام إبراهيم المارغني أنها من زيادات العقيلة على المقنع⁴؛ لأن الإمام الداني لم ينص فيها إلا على كونها بالواو والألف⁵، وذكر الإمام السخاوي أنه رآها بالألف على القياس في المصحف الشامي⁶.

خلاصة القول: أن الإمام السخاوي قد أكثر من ذكر الزيادات، وقد أرجعها الإمام الجعبري إلى اختلاف النسخ، وبين ذلك الدكتور بشير الحميري بعد جمع نسخ المقنع بأن النسخ التي بين يديه تتفاوت زيادة ونقصانا، وأرجع ذلك إلى كون الإمام الداني كان ينقح الكتاب بمرور الوقت، وهو المعروف عند العلماء فالإمام مالك بقي ينقح في الموطأ مدة عشرين سنة، فكانت النسخة التي بين يدي الإمام السخاوي من النسخ الأولى.

وقد رجعت في دراسة الزيادات التي ذكرها الإمام السخاوي إلى أقوال الأئمة الشراح الذين بين يدي، ثم إلى الأصل وهو المقنع، فكانت الزيادات المتفق عليها والتي لم أجدها في المقنع، وبعض ما تفرد به أحدهم ولم يرد هي: حذف ألف ﴿قَادَارُتُمْ﴾ [البقرة: 71]، الخلاف في (المضاعفة) في غير البقرة والحديد، ﴿لَا إِلَهَ﴾ [آل عمران: 158]، [الصفات: 68]، ﴿مُعْجِزِينَ﴾ [سبأ: 38]، ﴿وَجِئْ﴾ [الزمر: 66]، ﴿تَامَنَّا﴾ [يوسف: 11]، تعميم الحذف في ﴿عَلِمَ﴾، ﴿يَسْمِ اللَّهَ﴾ [النمل: 30] وقد قال الدكتور بشير هي في

¹ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 400.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 194، 196.

³ ينظر: أبو داود، مختصر التبیین لهجاء التنزيل، 4/ 1152.

⁴ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 331.

⁵ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 136.

⁶ ينظر: علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 387.

بعض النسخ، الإطلاق في ﴿يُحْيِ﴾، النص على كتابة ﴿سُفْيِيهَا﴾ بيائين، ﴿أَفْوَى﴾، وجه كتابة ﴿يُنْبَأُ﴾ [القيامة: 13] بالألف على القياس.

بالإضافة إلى التوطئة التي ذكرها الناظم، وقصة الإمام أبي عبيد رغم كونها لا تصف وجهها للرسم إلا أنها تعتبر من الزيادات على الأصل.

المبحث الثاني:

دراسة استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة في باب الإثبات والحذف.

سأقوم في هذا المبحث بجمع ودراسة استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة، من شرحه الوسيلة إلى كشف العقيلة، في باب الإثبات والحذف وغيرهما مرتبا على السور، وقد جعلت هذا المبحث في مطالب قسمتها حسب أبواب المنظومة إلى أربعة مطالب هي كالآتي:

- المطلب الأول: باب الإثبات والحذف من سورة البقرة إلى سورة الأعراف.
- المطلب الثاني: باب الحذف و الإثبات من سورة الأعراف إلى سورة مريم.
- المطلب الثالث: باب الحذف والإثبات من سورة مريم إلى صاد.
- المطلب الرابع: باب الحذف والإثبات من سورة صاد إلى آخر القرآن.

المبحث الثاني: دراسة استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة في باب الإثبات والحذف .
 نظرا لكثرة استدراكات الأئمة على منظومة عقيلة أتراب القصاص للإمام الشاطبي؛ كاستدراكات الإمام الجعبري، والشيخ ملا علي القاري، سنقصر دراستنا في هذا المبحث على استدراكات الإمام السخاوي على منظومة العقيلة للإمام الشاطبي - كما أشرنا في مقدمة هذا البحث - حسب ظواهر الرسم، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: باب الإثبات والحذف من سورة البقرة إلى سورة الأعراف.

أورد الإمام السخاوي عند شرحه لمنظومة عقيلة أتراب القصاص للإمام الشاطبي، عددا من الاستدراكات في باب الإثبات والحذف على ترتيب المصحف، وسأذكر هاهنا مجمل استدراكاته من سورة البقرة إلى الأعراف.

الاستدراك الأول: إطلاق الخلاف في كلمة ﴿يُضَعَفُ﴾.

أشار الإمام الشاطبي عند ذكره لباب الإثبات والحذف من سورة البقرة إلى الأعراف إلى أنّ الخلاف وقع في رسم الألف بعد الضاد في كلمة ﴿يُضَعَفُ﴾ كيف جاءت في القرآن الكريم، ففي بعض المصاحف رسمت بالألف، وفي البعض الآخر بغير ألف، حيث قال:

53- يُضَعَفُ الْخُلْفُ فِيهِ ٤ كَيْفَ جَا

1- علة الإمام الشاطبي في إطلاق الخلاف:

أخبر الناظم في هذا البيت عن إطلاق الخلاف بين المصاحف في إثبات وحذف الألف بين الضاد والعين في ﴿يُضَعَفُ﴾؛ إلا أنه لم يُشر إلى مستنده في ذلك، مما جعل شراح العقيلة يستدركون على هذا الإطلاق، ومنهم من عدّ هذا الإطلاق من زيادات العقيلة على المقتنع، كما سيأتي بيانه.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الإمام الشاطبي في إطلاق الخلاف في كلمة ﴿يُضَعَفُ﴾ عند شرحه للبيت الثالث والخمسين من العقيلة حيث قال: "...لم يذكر-أبو عمرو الداني عن نُصَيْرٍ- ما في هود والأحزاب بحذف ولا إثبات. وذكر فيما رواه قالون عن نافع الذي في هود والأحزاب بالحذف، ولم يذكر غيرهما، وهذا لا يوجب إطلاق الخلاف في الجميع.

أما في البقرة والحديد، فقد نص نُصَيْرٌ على الخلاف فيها.

وأما ما في هود والأحزاب فلو كان يعلم فيه خلافاً لذكره؛ لأنه أورد في الباب ما اختلف فيه المصاحف، وقد ذكرهما نافع بلا خلاف¹.

تعجب الإمام السخاوي من إطلاق الناظم الخلاف في ألف ﴿يُضَلَعُ﴾ كيف جاء في القرآن الكريم، مع أنّ الإمام الداني نقل الخلاف بسنده عن نُصَيْرٍ في موضعي البقرة والحديد، أمّا موضعي هود والأحزاب فقد نقل الحذف فيهما بسنده إلى الإمام نافع، فمن أين جاء هذا الإطلاق؟ واستند الإمام السخاوي في استدراكه على الناظم في عدم إطلاق الخلاف في حذف ألف ﴿يُضَلَعُ﴾ على:

- ما رواه الداني بسنده عن أبي عبد الله محمد بن عيسى عن نُصَيْرٍ بن يوسف النحوي في باب ذكر ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف على أنّ الخلاف يشمل موضعي البقرة والحديد، فقال: "قال نُصَيْرٌ وفي بعضها: ﴿بَيَضَعُهَا﴾ بالألف، وفي بعضها بغير ألف..."².

وقال في سورة الحديد: "في بعض المصاحف: ﴿بَيَضَعُهَا﴾ [الحديد: 11] بغير ألف، وفي بعضها: ﴿بَيَضَاعُهَا﴾ [الحديد: 11] بألف"³.

- وما رواه الداني كذلك بسنده عن قالون عن نافع عند ذكره ما حذف من الألف اختصاراً، في أنّ الألف بعد الضاد محذوفة اختصاراً في البقرة وآل عمران وهود والأحزاب، حيث قال: "الألف غير مكتوبة يعني في المصاحف في قوله في البقرة... ﴿بَيَضَعُهَا﴾ و﴿يُضَلَعُ﴾، ﴿مُضَلَعَةً﴾ حيث وقعن... وفي هود: ﴿يُضَلَعُ لَهُمْ﴾ [هود: 20]"⁴.

ونصه في التي في الأحزاب: "... وكذلك حيث وقع: ﴿يُضَلَعُ لَهَا﴾ [الأحزاب: 30]"⁵.

والتأمل في هذين النقلين يُلاحظ التداخل في كلام الإمام الداني، فتارة يُورد مواضع البقرة فيما اختلفت فيه المصاحف وتارة يوردها في المواضع التي حذفت اختصاراً.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص 111-112.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 273.

³ أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 293.

⁴ أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 1/ 359.

⁵ أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 1/ 379.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام السخاوي على هذا الاستدراك ثلثة من العلماء؛ كالإمام اللبيب الذي نسب هذا الخلاف إلى التخليط الذي وقع في المقنع (وسبق الإشارة إليه)، وأن الإمام الشاطبي تبعه على ذلك ونقل الإطلاق، فقال: "هذا البيت من تخليط (المقنع)، لكن الشاطبي - رحمه الله - اتبع تراجم المقنع"¹.

واقصر الإمام المهدوي على الخلاف في البقرة والحديد: "ذكر ما في البقرة والحديد بالخلف"². وفيهم الإمام الخزاز أن الإمام الداني نص على الخلاف في موضع البقرة الأول، وموضعي الحديد، فذكره له في البيت: [157].

وقد حاول الملا علي القاري إيجاد مخرج للناظم بأن حصر الخلف في البقرة والحديد فقال: فلو قال: "والخلف في (فيضعف) حيث جاء"³.

ومن خالف الإمام السخاوي في هذا الاستدراك الإمام الجعبري حيث قال: "حصل الخلاف في أربعة: البقرة والحديد من نص نصير، ويفهم من حصره الأربعة أن ما عداها على أصل الإثبات، وقد علم حذفها من تعميم نافع، فصح قول الناظم:

53- يُضَعَّفُ الْخُلْفُ فِيهِ كَيْفَ جَا

ولما لم يتيسر للشارح استنباط تعميم الخلاف من المقنع استدركه على الناظم"⁴. ولكن لا يُسلم ذلك للإمام الجعبري؛ لأنه نص الإمام الداني على المواضع الأربعة بالحذف لا يعني أن غيرها بالإثبات، فلا عمل للمفهوم في نصوص الرسم؛ لأن عدم ذكر بعضها قد يعني عدم وصول النص عليها للإمام.

وقد نص الإمام أبو داود على الحذف فيها جميعا، ولم يشر للخلاف فقال: "وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿فِيَضَعُ لَهُ﴾ بحذف الألف بين الضاد والعين، حيث ما وقع وكذا: ﴿يُضَعَفُ﴾، و﴿مُضَعَّفَةٌ﴾ [آل عمران: 130]"⁵.

¹ اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 243-248.

² أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 71، 75.

³ الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، ص: 14.

⁴ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 420/1.

⁵ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 293-294.

ووهم الإمام الخراز بذكر الخلاف له فيها، وذلك في البيت: [158]، وهو ما استدركه عليه الشراح. وأشار صاحب نثر المرجان إلى أقوال الأئمة فيها ثم قال: "أقول بالحذف رعاية للقراءتين وهو المرسوم في مصحف الجزري"¹. وإلى ذلك ذهب الدكتور أحمد شرشال بقوله: "والحذف أولى رعاية للقراءة وموافقة لمصاحف أهل المدينة ورواية نافع"².

4- القراءات:

سورة البقرة: "عاصم وابن عامر: ﴿بِضْعَةٍ لَهُ﴾ [البقرة: 243] هنا وفي الحديد بنصب الفاء والباقون برفعها، وابن كثير وابن عامر ﴿بِضْعَةٍ﴾ [الحديد: 11] و﴿يُضَعَفُ﴾ [الحديد: 17] و﴿مُضَعَّعٌ﴾ بتشديد العين من غير ألف حيث وقع، والباقون بالألف مع التخفيف"³.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المغاربة والمشاركة في مصاحفهم على حذف الألف بين الضاد والعين في فعل (المضاعفة) في جميع المواضع. ﴿أُضْعِفًا﴾ [آل عمران: 130] الحذف في المشاركة والمغربية عدا الجماهيرية بالثبت، ﴿أُضْعِفًا﴾ [البقرة: 243] ثابت عند الجميع، ﴿ضِعْفًا﴾ [النساء: 9] بالحذف عند الجميع.

¹ أحمد الناطلي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 3 / 111.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2 / 294.

³ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص: 296.

6- الترجيح:

القول بعدم إطلاق الخلاف في رسم هذه الكلمة هو القول الراجح الذي دلت عليه نصوص أهل الرسم؛ كالإمام الداني في كلامه السالف الذكر، وأبي داود الذي نص على الحذف فيها جميعاً حيث قال في موضع البقرة: "وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿بِضْعَةٍ لَهُ﴾" [البقرة: 243] بحذف الألف بين الضاد والعين، حيث ما وقع وكذا: ﴿يُضْعَفُ﴾ [البقرة: 260]، و﴿مُضْعَفَةٌ﴾ [آل عمران: 130]، واختلف القراء في حذف الألف وإثباتها، وكتبوا: ﴿أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 243] بألف ثابتة¹.

ومما يؤكّد هذا القول القراءات التي وردت في قراءة هذه الكلمة، مما يتطلب رسمها بالحذف حتى تتحمل القراءتين.

وكذلك ما جرى به العمل في المصاحف.....

وإلى هذا ذهب صاحب نثر المرجان بعد أن أشار إلى أقوال الأئمة فيها ثم قال: "أقول بالحذف رعاية للقراءتين وهو المرسوم في مصحف الجزري"²، والدكتور أحمد شرشال بقوله: "والحذف أولى رعاية للقراءة وموافقة لمصاحف أهل المدينة ورواية نافع"³.

وأنّ ما أوقع الناظم في هذا الإطلاق كثرة التفرع في كلام الإمام الداني، كما أشار إلى ذلك اللبيب.

الاستدراك الثاني: على إطلاق الخلاف في: ﴿وَكِتَابِهِ﴾ [التحریم: 12].

ذكر الإمام الشاطبي أن علماء الرسم اختلفوا في ﴿وَكِتَابِهِ﴾ [البقرة: 284]، [التحریم: 12] في البيت الثالث والخمسين من العقيلة، عند باب الإثبات والحذف من سورة البقرة إلى الأعراف، حيث قال:

53- وَكِدَّ بِهِ وَنَافِعٌ فِي التَّحْرِيمِ ذَاكَ أَرَى

1- علّة الإمام الشاطبي في إطلاق الخلاف:

أطلق الإمام الشاطبي الخلاف في ﴿وَكِتَابِهِ﴾ [البقرة: 284]، [التحریم: 12] ولا يُعلم له سند في ذلك إلا أن يكون فهمه من كلام الإمام الداني.

¹ أبو داود، مختصر النبيين لهجاء التنزيل، 2/ 293 - 294.

² أحمد النائطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 3/ 111.

³ أبو داود، مرجع سابق، 2/ 294.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الإمام الشاطبي إطلاق الخلاف في ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾ مستندا إلى نصوص الإمام الداني، وبأن ما ذكره الإمام الداني لا يشير إلى الخلاف، بل يفهم منه أنّ الخلاف في موضع البقرة، أمّا الذي في التحريم فبالحذف عنه ولا يخالف له فيه.

ونص استدراكه: "وأما ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِ وَرُسِلَ بِهِ﴾ [البقرة: 284]، فذكر أبو عمرو في باب المذكور عن نصير في خلف المصاحف في سورة البقرة، أنه في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بغير ألف، ولم يذكر الذي في التحريم أصلا.

وذكر نافع الذي في التحريم أنه بالحذف، ولم يذكر الذي في البقرة أصلا، فيجئ من هذا أنّ الذي في البقرة مختلف فيه كما ذكر نصير، والذي في التحريم محذوف لا غير، لأن نافعا نقله وليس له معارض، ولم يقل أحد بخلافه¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام السخاوي عدد من الأئمة منهم الإمام الليب فبعد شرحه للبيت حكى أن الحذف هو الأشهر في: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾ بـ [البقرة: 284] و [التحريم: 12]. ونصه: "والحذف أشهر" مستشهدا بأقول بعض أئمة النقط حيث قال: "قال حكم الناقط، وأبو بكر بن أشته والغازي بن قيس كلهم يروي عن نافع أنه ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 284] [التحريم: 12] في البقرة و التحريم بغير ألف بين التاء والباء، ولذلك جاز في كل واحدة منهما قراءتان"².

ووافقه كذلك الإمام الجعبري بعد الرجوع إلى الأصل وهو المقنع استدرك على الإمام الداني والإمام الشاطبي بقوله: "ومقتضى ذلك خلاف ذا"³. أي أنّ موضع البقرة مختلف فيه أمّا موضع التحريم فلا، وأصلحه في روضة الطرائف بقوله: "كتبه تحريمها، والخلف في البقرة".

وبين أنّ هذا الخلط جرى في المقنع والعقيلة بقوله: "وهذا الخلاف مبهم في الأصل والفرع ما وقفنا على تعيينه فتعلم الموافقة في الجملة، وكيف رسمت كان صوابا"⁴.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 111 - 112.

² ينظر: الليب، الدرة الصقبلة، ص: 248 - 249.

³ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 1/ 421.

⁴ برهان الدين الجعبري، المرجع نفسه، 1/ 421.

وأشار الملا علي القاري إلى توهم الخلف في موضع التحريم ، وأصلح البيت: "فلو قال: ونافع بالتحريم حذفاً أرى، لا وري للوراء"¹.

بالرجوع إلى كتب الرسم نجد أن الإمام أبا داود نص على ما ذكر الإمام السخاوي بقوله: في البقرة: "وكتبوا في مصاحف أهل المدينة، أجمع: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِ وَرُسِلَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 284] بغير ألف، واجتمعت على ذلك مصاحفهم، فلم تختلف"². وقال في سورة التحريم: "﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾ بغير ألف"³. وحكى الإمام المهدوي الخلف في موضع البقرة⁴.

وذهب صاحب نثر المرجان مذهبا مغايرا في فهم كلام الإمام الداني حيث فهم أن الخلاف المذكور للإمام الداني في القراءة لا في الرسم، وذلك بقوله: "ولا يذهب عليك أن الداني أشار إلى أنه في بعض المصاحف بالتوحيد، وفي بعضها بالجمع لا إلى أن الألف ثابت في الرسم محتجاً بما نص عليه الإمام الداني في حذف ﴿أَلُكْتُبُ﴾ [البقرة: 1] منكراً ومعرفاً"⁵.

وهذا لا يُسلم له؛ لأن نصوص الإمام الداني واضحة في ذلك على ما حرره الأئمة الشراح في شرح البيت.

4- القراءات:

"واختلفوا في ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾ فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾ على التوحيد، وقرأ الباقون على الجمع"⁶. "واختلفوا في ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾ [التحریم: 12] فقرأ البصريان وحفص بضم الكاف والتاء بعدها على التوحيد"⁷.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف على الحذف في موضعي البقرة والتحريم.

¹ الملا علي القاري، الهبات السنية، ص: 339.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 322.

³ أبو داود، المرجع نفسه، 5/ 1213.

⁴ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 71.

⁵ ينظر: أحمد النائطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 1/ 383.

⁶ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر. 2/ 237.

⁷ ابن الجزري، المرجع نفسه، 2/ 389.

6- الترجيح:

من خلال النظر في أقوال أئمة الرسم يترجّح عدم إطلاق الخلاف في رسم موضع التحريم من ذلك: ما نص عليه الإمام أبو داود وقد سلف ذكره، وما استدركه وصححه الأئمة في شروحهم، وما ذكره الناظم من الخلاف في التحريم يرجع إلى فهمه لنص الإمام الداني، حيث أشار الجميع إلى إيهام الخلف فيهما. كما يركز في ترجيح الحذف فيهما إلى مراعاة القراءة، فالحذف ينفرد بالترجيح عند الإشارة إلى قراءة فيما لا نص فيه عن الأئمة بالإثبات، أو ترجيحه¹.

الاستدراك الثالث: تأكيد الخلاف في: (بالكتاب).

أخبر الناظم أنّ ﴿وَالزُّبْرِ﴾ [آل عمران: 184] بالباء في المصحف الشامي، وفي ﴿وَالكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184] بالخلف في بعض المصاحف الشامية بالباء، وفي بعضها بلا باء، وأما المصاحف الأخرى فهي بلا باء فيهما، وذلك في البيتين المواليين.

61- وَسَارِعُوا الْوَأُو مَكِّي عِرَاقِيَّةً وَبِالزُّبْرِ الشَّامِي فَشَا حَبْرًا

62- وَبِالْكِتَابِ وَقَدْ جَاءَ الْخِلَافُ بِهِ وَرَسُمُ شَامٍ قَلِيلًا مِنْهُمْ كَثُرًا

1- علة الإمام الشاطبي في ذكر الخلاف في: (والكتاب).

استند الإمام الشاطبي في ذكر الخلاف في هذه الكلمة بهذا الموضع إلى إعمال النصين الواردين عن الإمام الداني، ولم يترجّح كما فعل الإمام الداني.

وبيان ذلك أنّ الإمام الداني ذكر الروائتين عن المصاحف الشامية، رواية أبي الدرداء أنّها -أي الكلمتين- مرسومتان بالباء، ورواية الأخفش أنّها بالباء في ﴿وَالزُّبْرِ﴾ [آل عمران: 184] وخذها، ورجّح الإمام الداني رواية أبي الدرداء لعلّو سنده، ورجّح الإمام السخاوي رواية الأخفش لكونه كشف عنها في مصاحف أهل الشام فوجدها كما ذكر.

روى الإمام الداني رواية الأخفش المذكورة آنفاً، ورواية أبي الدرداء ونصها: وفيها في مصاحف أهل الشام ﴿وَالزُّبْرِ وَبِالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184] بزيادة باء في الكلمتين كذا رواه لي خلف بن إبراهيم (511هـ) ... عن أمّ الدرداء عن أبي الدرداء عن مصاحف أهل الشام، وكذلك حكى أبو حاتم أنّهما

¹ ينظر: علي محمد الضباع، سميع الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 32.

مرسومتان بالباء في مصحف أهل حمص الذي بعث به عثمان إلى الشام¹. فرجح الإمام الداني رواية أبي الدرداء، لعلّو سنده عنده.

2- استدرك الإمام السخاوي:

قررنا عند تحرير تعريف الاستدراك عند أئمة الرسم أنّ من الاستدراك بيان وتأكيّد ما يذهب إليه الإمام في رسم الكلمة القرآنية في المصحف.

واستدراك الإمام السخاوي في هذا البيت هو تقوية قول الأخفش، وبالتالي تقوية كلام الناظم بذكره الخلاف، بما كشفه في مصحف عتيق من مصاحف أهل الشام، قد يكون المصحف الإمام أو منتسحاً منه، وقد أكّد الإمام السخاوي ما ذهب إليه الناظم من الخلاف في كلمة: ﴿وَبِالْكِتَابِ﴾ بتصحيح قول الأخفش الذي ذكر وجود الباء في ﴿وَالزُّبْرِ﴾ وحدها في مصحف أهل الشام.

ونص كلام الإمام السخاوي: "والذي قاله الأخفش هو الصحيح إن شاء الله؛ لأنني كذلك رأيته في مصحف لأهل الشام عتيق، يغلب على الظنّ أنه مصحف عثمان -رضي الله عنه-، أو هو منقول منه"². فبيّن استناده في ذلك إلى النظر والبحث على الكلمة في مصحف أهل الشام وتصحيح قول الإمام الأخفش المذكور في المقنع والذي نصه: "وقال هارون بن موسى الأخفش الدمشقي أنّ الباء زيدت في الإمام يعني الذي وجّه به إلى الشام في ﴿وَالزُّبْرِ﴾ وحدها، وروى الكسائي عن أبي حيوة شريح بن يزيد (203هـ) أنّ ذلك كذلك في المصحف الذي بعث عثمان به إلى الشام"³.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

اعتبر الإمام اللبيب هذا الخلاف من زيادات العقيلة لكون الإمام الداني ردّ قول الأخفش ومّن وافقه⁴. وبالرجوع إلى كتب الرسم تجد من يقول أنّها مرسومة بالباء في الكلمتين من ذلك: الإمام أبو داود حيث قال: "وكتبوا في كل المصاحف حاشا مصحف أهل الشام: ﴿وَالزُّبْرِ﴾ [آل عمران: 184] بغير باء قبل ألف: ﴿وَالزُّبْرِ﴾، و﴿الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184] كذلك أيضا بغير باء

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 305، 308.

² السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 131.

³ أبو عمرو الداني، مرجع سابق، 2/ 305، 308.

⁴ ينظر: اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 268.

قبل ألف: ﴿الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184]، وكتبوا في مصاحف أهل الشام: ﴿وَبِالزُّبْرِ وَبِالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184] بزيادة باء الجر في الكلمتين معاً، وكذلك قرأنا لقارئهم، باختلاف عنه في ذلك"¹.
وقال الإمام المهدوي: "﴿وَبِالزُّبْرِ وَبِالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184] بزيادة باء في ﴿وَبِالزُّبْرِ﴾ [آل عمران: 184] في مصاحف أهل الشام خاصة، وفي رواية هشام زيادة الباء في ﴿وَبِالزُّبْرِ وَبِالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184]"².

وقال الإمام ابن الجزري: "وكذلك رأيته في المصحف الشامي بالجامع الأموي، أي: بالباء فيهما"³.
أما الإمام ابن أبي داود: (316هـ) فَلَمْ يَنْصَرِّ إِلَّا عَلَى لَفْظَةِ ﴿وَالزُّبْرِ﴾ [آل عمران: 184] فقط حيث قال: "وفي إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبْرِ﴾ [آل عمران: 184]، وفي أهل العراق: ﴿وَالزُّبْرِ﴾ [آل عمران: 184]"⁴.

قال أبو شامة: "وكذلك رأيته ﴿وَبِالزُّبْرِ﴾ [آل عمران: 184] أنا في مصحف عندنا بدمشق هو الآن بجامعها بمشهد علي بن حسين، يغلب على الظن أنه المصحف الذي وجهه عثمان -رضي الله عنه- إلى الشام، ورأيتُهُ كذلك في غيره من مصاحف الشام العتيقة"⁵.

ورجح الإمام الجعبري رواية الإمام الداني، وحاول الجمع بين القولين بقوله: "رواية أبي الدرداء أعلى وأثبت، وصحح الشارح حذفها اعتماداً على رؤيته ذلك في الشامي، ومذهب المقنع هو الصحيح؛ لأننا لو فرضنا تساوي الروایتين قَدِّمَ المَثْبُتَ على النافي، ويمكن الجمع بين النقلين بأنها كانت مرسومة ثم دثرت، فأخبر كل عما رآه"⁶.

وأكد الخلاف فيها في روضة الطرائف بقوله⁷:

51 - وَالزُّبْرِ وَالْكِتَابِ بِخُلْفٍ، وَالْأَلْفُ نَزَلًا

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 386.

² أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 97.

³ أحمد الناطلي الأركاتي، نشر المرجان في رسم القرآن، 1/ 527.

⁴ ابن أبي داود، كتاب المصاحف، ص: 267.

⁵ أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص: 469.

⁶ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 1/ 443.

⁷ محمد البركاتي، ورد الطائف في شرح روضة الطرائف، ص: 252.

4- القراءات:

قال ابن مهران: (381هـ): "قرأ ابن عامر وحده ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184] بزيادة باء في ﴿الزُّبُرِ﴾ وكذلك رأيته في مصاحف الشام. وروى عن أحمد بن يزيد الحلواني (ت سنة ثيف وخمسين ومائتين) أنه ذكر عن أهل الشام ﴿وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184] بزيادة الباء في الحرفين؛ ولم يعرفه أهل الشام؛ وقالوا: هو غلط لا شك. وتأملت مصاحفهم فرأيت فيها ﴿وَالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184] بغير باء ﴿وَبِالزُّبُرِ﴾ [آل عمران: 184] بالباء، وقرأ الباقون ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ﴾ [آل عمران: 184] بغير باء¹.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف على حذف الباء في الكلمتين هكذا: ﴿وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ﴾ ذلك لأنها ليست على قراءة ابن عامر ولكنه لو كان مصحف على قراءة ابن عامر لزيدت الباء ولا بد. يُنظر مثلاً مصحف توفيق إبراهيم ضمرة برواية هشام عن ابن عامر.

6- الترجيح:

يترجح لي صحة ذكر الخلاف في كلمة ﴿وَالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184] وذلك لنص العديد من الأئمة على الخلاف فيها، وإعمالاً للنصين وعدم إهمال أحدهما وهي قاعدة من قواعد الترجيح، خاصة وأن كلام الإمام السخاوي برؤيته لها كذلك في مصاحف أهل الشام يقوّي قول الأخفش ويؤكد الخلاف مع ردّ الإمام الداني لها، وترجيح الإمام الجعبري لقول الإمام الداني والجمع بين القولين، إلا أنّ ما يجب أن يقال في ذلك أنّ هذه الأقوال واردة عن أئمة لا مطعن فيها، لذا يؤخذ بكلامهم فقد تكون الباء في بعض المصاحف في الكلمتين، وفي بعضها في ﴿الزُّبُرِ﴾ [آل عمران: 184] لوحدها، وكلها زيادة فائدة وزيادة وجه من وجوه الكتابة، خاصة وأن هناك ما يؤيدها وهي رواية هشام (246هـ).

ذكرها الإمام الضباع في معرض شرحه الشاطبية: سورة آل عمران.

وبالزبر الشامي كذا رسمهم وبال- كتاب هشام واكشف الرسم مجملا

¹ أحمد بن مهران، المبسوط في القراءات العشر، ص: 172.

"أي قرأ ابن عامر: ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [آل عمران: 184] بزيادة الباء في ﴿الزُّبُرِ﴾ كرسمه في الشامية، وروى هشام وحده ﴿وَبِالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 184] بعده كذلك، وإنما انفرد به هشام لاختلاف مصاحف الشام فيه، والباقيون بدون باء كرسمهما في مصاحفهم"¹.

الاستدراك الرابع: على رد رواية: (الجاري ذا القربي) عن الفراء.

أخبر الناظم في البيت الموالي أنه نقل عن الفراء عن طائفة من أهل العراق، أنه رسم ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النساء 36] بالألف: ﴿ذَا﴾، ثم قال إنَّ هذا القول نادر، أي قليل وغير مشهور.

63- وَرَسُمُ وَالْجَارِ ذَا الْقُرْبَى بِطَائِفَةٍ مِنْ الْعِرَاقِ عَنِ الْفَرَّاءِ قَدْ نَدَرَا

1- علة الإمام الشاطبي في رد رواية: (الجاري ذا القربي) عن الفراء.

استند الإمام الشاطبي في رد رواية الفراء إلى قول الإمام الداني: "وفي النساء قال الكسائي والفراء في بعض مصاحف أهل الكوفة: ﴿وَالْجَارِ ذَا الْقُرْبَى﴾ [النساء 36] بألف ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحفهم ولا قرأ به أحد منهم"².

2- استدرك الإمام السخاوي:

وقد استدرك الإمام السخاوي على الإمام الداني بأن ذلك موجود مقروء به، واعتذر لشيخه بكونه اتبع الإمام الداني، مستندا في ذلك إلى قراءة ابن قيس وابن خثيم، وأبو حصين، وابن أبي عبيدة... وذلك مع جر الراء من (الجار) كما قال، وإلى رواية أبي المظفر، والكسائي ونصها:

"وحدثني أبو المظفر بن فيروز: (182هـ) - رحمه الله - بالسند المذكور إلى أبي بكر عبد الله بن سليمان: (316هـ) ... ذكر سند، قال: قرأت على حمزة الزيات ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النساء: 36]، قال: ثم قلت: إنَّ في مصاحفنا ﴿ذَا﴾ أفأقرؤها؟ قال: لا تقرأها إلا ﴿ذِي﴾.

وبإسناد آخر لأبي بكر عبد الله عن علي بن حمزة الكسائي: قال في مصاحف أهل الكوفة: ﴿وَالْجَارِ ذَا الْقُرْبَى﴾ [النساء: 36]، وكان بعضهم يقرؤها كذلك، وليس أعرف أحد يقرؤها اليوم إلا ﴿ذِي﴾.

¹ محمد علي الضباع، إرشاد المرید إلى مقصود القصید، ص: 140.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 308.

قائلا: وإنما قال الشيخ - رحمه الله - (عَنِ الْفَرَاءِ قَدْ نَدَرَا) اعتمادا على قول أبي عمرو¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام السخاوي في هذا الاستدراك الإمام الجعبري، واعتبر قول الإمام الداني بعدم وجودها في المصاحف التي اطلع عليها لا يقدر في نقل الإمامين؛ لأنه لا يمكن لأي أحد الإمام بجميع وجوه رسم المصاحف ونص كلام الإمام الجعبري: "قلت عدم وجدانه لا يقدر في نقلهما، لاحتمال أن يكون وقف على البعض الآخر، ويؤيده ما رويته بالسند ... وقوله: ولا قرأ به أحد محمول على علمه، إذ قرأ بالألف ابن أبي عبلة و ابن قيس، واقتصاره على نسبته إلى مصاحف العراق دون الحجاز نقص من الأصل، وكذا على الفراء دون الكسائي"².

وقد رد الملا علي القاري في شرحه على الإمام السخاوي فقال: "وهو لا ينافي ما سبق عن أبي عمرو؛ لأنه أراد نفي القراءة المتواترة". واستدرك على الناظم بقوله: "أن تعبير الناظم بالعراق موهم أن يكون الفراء نسب إلى مصحف البصري أيضا وليس كذلك، فكان الأولى أن يقول: وَنَصَبُ وَالْجَارِ ذَا الْقُرْبَى بِكُوفِيَّة. وليندفع به أيضا أن الفراء نقل هذا عن طائفة من أهل العراق فإنه ليس كذلك بالاتفاق"³.

واعتذر للإمام الداني صاحب نثر المرجان أيضا بقوله: "وأما قول الداني ولا قرأ به أحد منهم فليس بمخدوش؛ لأنه أراد بقوله منهم أهل الكوفة والحجاز"⁴.

وبالرجوع إلى قول الفراء وأقوال أئمة الرسم: "﴿وَالْجَارِ ذَا الْقُرْبَى﴾ [النساء: 36] بالخفض، وفي بعض مصاحف أهل الكوفة وعشق المصاحف ﴿ذَا الْقُرْبَى﴾ مكتوبة بالألف، فينبغي لمن قرأها على الألف أن ينصب ﴿وَالْجَارِ ذَا الْقُرْبَى﴾ [النساء: 36] فيكون مثل قوله: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 236] يضمم فعلا يكون النصب به"⁵.

ونقل الإمام المهدوي في كتابه قول الفراء ولم يرده⁶.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 132 - 133.

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، ص: 445 - 446.

³ الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، ص: 32.

⁴ أحمد الناطلي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 1 / 586.

⁵ أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، 1 / 267.

⁶ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 97 - 98.

وقال صاحب الخلاصة: "نقلا عن المضبوط أنه رسم بالألف لكن لم يظهر ولم يقرأ به أحد فلا يرسم بها"¹.
وروى ابن أبي داود أنه قرأ على الإمام حمزة الزيات: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النساء: 36] ثم ذكر له أنها في مصاحفهم ﴿ذَا﴾ فهل يقرؤها؟ قال: لا تقرأها إلا ذي².

وقد جمع الإمام ابن جبار بين هذه الأقوال بأن يكون كل منهما قد اطلع على مصاحف غير التي اطلع عليها الآخر، وأن الإمام الداني قد يكون اطلع على مصاحف التابعين، وأن المصاحف التي اطلع عليها الإمامان قد عدت فلم يتسن للإمام الداني رؤيتها، فوجب بذلك الأخذ بكلام الإمامين الكسائي والفراء لتقدمهما على الإمام الداني إذا لم يستطع الجمع بين النصين³.

4- القراءات:

"ونقل بعضهم عن مصاحف الكوفة أن الجار ذي القربى بالألف، وأنكره الداني، لكن تعقبه الجعيري، وفي الشامي إلا قليلا بالألف، وبلا ألف في الخمسة"⁴.

وتوجيه ذلك أن قراءة ﴿وَالْجَارِ ذَا الْقُرْبَى﴾ نصبا على الاختصاص كما في الآية: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 236] تنبيهها على عظم حقه لإدلائه بحق الجوار والقربى⁵.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل على رسمها بالياء في جميع المصاحف.

6- الترجيح:

يترجح بعد النظر في أقوال أئمة الرسم أن وجه كتابة ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النساء: 36] بالألف وجه ثابت نقله غير واحد من الأئمة المعروفين لا مطعن فيهم، وإن لم يعد يُقرأ به، وبالنظر في أقوالهم فلا يستدرك على الإمام الداني لكونه حكى بصدق عن ما رآه وسمع به، وأن قول الناظم: "ندر" قد يكون لعدم اشتهاره في زمانه.

¹ أحمد الناطي الأركاني، نثر المرجان في رسم القرآن، 1/ 586. خلاصة الرسوم لعثمان بن عبد الرحمن الطالقاني توجد منه عدة مخطوطات منها نسخة في طشقند، وأخرى بإيران من مصادر نثر المرجان.

² ينظر: ابن أبي داود السجستاني، كتاب المصاحف، ص: 260.

³ ينظر: ابن جبار، شرح عقيلة أتراب القصائد، تحقيق: طلال بن أحمد، ص: 253.

⁴ أحمد الدمياطي البناء، إتحاف فضلاء البشر، ص: 249.

⁵ ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 1/ 509.

المطلب الثاني: باب الحذف والإثبات من سورة الأعراف إلى سورة مريم.

ذكر الإمام السخاوي على الناظم في هذا الباب عددا من الاستدراكات هي كالاتي:

الاستدراك الأول: رؤية الحذف في ألفي: ﴿حَشَ﴾ في الموضعين بيوسف.

نقل الإمام الشاطبي في هذا البيت الموالي عن الإمام أبي عبيد شهرة حذف الألف في ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾

[يوسف: 31,51] بموضعي يوسف، أي حذف الألف الثانية، وفهم منه إثبات الأولى.

81- وَفِيهِ حُلْفٌ، وَءَايَتْ بِهِ أَلْفٌ أَلْ إِمَامٌ، حَشًا بِحَذْفٍ صَحَّ مُشْتَهَرًا

2- علة الإمام الشاطبي في حذف ألف ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ في الموضعين بيوسف:

استند الإمام الشاطبي في قوله هذا إلى ما فهمه من أصل العقيلة المقنع، ونصه: "قال حدثنا أبو عبيد

القسم بن سلام قال رأيت في الإمام مصحف عثمان بن عفان ؓ - استخرج لي من بعض خزائن الأمراء ورأيت فيه دمه... بغير ألف ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: 31,51] ¹.

3- استدراك الإمام السخاوي:

تعتبر زيادة وجه من الوجوه على ما قاله الناظم استدراكا، وهو ما قررناه في تعريف الاستدراك، وهذه

الزيادة هي الحذف في الألف الأولى من ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: 31,51] وهي زيادة على ما ذكره الإمام أبو عبيد وأشار إليه الناظم.

حيث أخبر الإمام السخاوي مستندا إلى ما كشفه برؤية مصحف سيدنا عثمان ؓ أن الموضعين

بحذف الألفين، ونص الاستدراك: "مع أني قد رأيتها في الذي يقال إنه الإمام مصحف عثمان بن عفان ؓ ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: 31,51] بغير ألف، والأخرى مثلها" ².

4- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام السخاوي الإمام اللبيب وحكى الاتفاق بقوله: "اتفق كتّاب المصاحف على حذف الألفين

اللتين بعد الحاء وقبل الشين... وذلك صحيح مشتهر عند عامة أهل الرسم" ³.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 391-392.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 165.

³ اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 297-298.

وأشار الإمام الجعبري إلى أن مراد الناظم أن الألف الأولى ثابتة، واستدرك على الإمامين عدم النص على عموم الحذف بقوله: "ولم ينبهوا على عموميه في ﴿حَشَ لِلَّهِ مَا هَذَا﴾ [يوسف: 31]، ﴿حَشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا﴾ [يوسف: 51] وهو عام، وقد بينّا حال هذه الكلمة في الكنز موضعها، فلو قال:

وَأَيَاتٌ وَكَلا غَيَابَاتٍ مَعَهَا بِقَاطِرٍ بَيِّنَتْ نَافِعٌ قَصْرًا
وَالطَّرْفَانِ بِإِثْبَاتِ الْإِمَامِ فِيهِ هِ حَاشَ حَذْفُ أَخِيرِيهِ وَقَدْ نَشَرَا
لرتب وهذب¹. ووافقه الملا على القاري².

وبالرجوع إلى كتب الرسم نجد أنها بحذف الألفين وذلك عند:

الإمام أبي داود، وهذا نصه: "في هذا الخمس من الهجاء، حذف الألف من: ... و﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: 31، 51] بغير ألف قبل الشين، وبعدها، هنا، وفي التي بعدها، إجماع من المصاحف"³. والإمام أبي داود السجستاني⁴، والإمام المهدوي⁵، وإليه ذهب الإمام الخراز في المورد: البيت [215]. وتأتي هذه الكلمة بمعنى: الاستثناء.

حاشى أبي ثوبان إنَّ أبا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِيَكْمَةٍ فَدَمٌ⁶
والثاني: التبرئة من الشر، والأصل (حاشا) وهي مشتقة من قولك: كنت في حشا فلان، أي: في ناحيته. والحشا: الناحية، وأنشدوا:

يقول الذي يمشي إلى الحرز أهله بأيِّ الحشا صار الخليط المباين⁷
أي: بأي النواحي، والمعنى: صار يوسف في حشاً من أن يكون بشراً، لفرط جماله. وقيل: صار في حشاً مما قرفته به امرأة العزيز، وقال ابن عباس، ومجاهد: (حاش لله) بمعنى: معاذ الله.

¹ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 492/1.

² الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، ص: 61.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 714.

⁴ ابن أبي داود السجستاني، كتاب المصاحف، ص: 419، 251.

⁵ أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 76.

⁶ الأصمعي، الأصمعيات اختيار الأصمعي، ص: 218.

⁷ الشعراء الهذليين، ديوان الهذليين، 3/ 45.

5- القراءات:

"حَشَّ لِلَّهِ" [يوسف: 31,51]: قرأ البصري بألف بعد الشين وصلا، والباقون بالحذف، ولا خلاف بين العشرة في حذف الألف وفقا اتباعا لرسم المصحف¹.
وتوجيه قراءة الحذف والإثبات أن: "من حذف الألف جعلها فعلا على (فاعل) ك(قاض)، وحذف الألف أقوى؛ لأن الفتحة تدل عليها، وحجة من أثبت الألف في الوصل أنه أتى بها على الأصل، وحذف الألف وفقا لاتباع المصحف²".

6- ما جرى به العمل في المصاحف:

أما عمل المصاحف فيها فعلى الحذف في الألفين، كما نص عليه الإمام أبو داود³، إلا مصحف الجماهيرية والباكستاني الهندي فهو على إثبات الأولى وحذف الثانية

7- الترجيح:

يترجح وجه حذف الألفين في موضعي ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: 31,51] وهو ما نص عليه العلماء وما جرى عليه العمل في أكثر المصاحف.

وقد ذكر الإمام الداني حذف ألف (حَشَّ) في الموضعين، وأنه مشتهر، إشارة إلى الوجه الآخر بعدم الحذف فيه، ولكون عبارة المقنع محتملة لاختلاف الشراح في مراد الناظم في (حَشَّ بِحَذْفٍ صَحَّ): فحمله الإمام أبو داود مع ذكر الإجماع، والإمام السخاوي بالكشف عن ذلك في الإمام، كذا الإمام اللبيب على حذف الألفين، بالإضافة إلى عدد من علماء الرسم، ورجحه الإمام ابن عاشر قياسا على منهج الناظم في ما احتمله لفظ المقنع، أما الإمام الجعبري فحمله على إثبات الأولى وحذف الثانية، ووافقه الملا علي القاري.

¹ عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، ص: 274

² ينظر: مكّي بن طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 2/ 10، ابن خالويه، الحجة في القراءات، ص: 195.

³ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 234.

الاستدراك الثاني: على ذكر الإجماع على الإثبات في: ﴿فَخَرَّاجٌ﴾ [المؤمنون: 73].

أخبر الناظم في البيت الموالي عن إجماع المصاحف على إثبات ألف ﴿فَخَرَّاجٌ﴾ [المؤمنون: 73] في المؤمنين؛ وهي الألف التي بين الراء والجيم.

89- وَفِي خَرَجًا مَعًا وَالرَّيْحُ خُلْفُهُمْ وَكُلُّهُمْ فَخَرَّاجٌ فِي الثُّبُوتِ قَرَأَ

1- علة الإمام الشاطبي في ذكر الإجماع.

استند الإمام الشاطبي في ذكر الإجماع على الإثبات في ﴿فَخَرَّاجٌ﴾ [المؤمنون 73] على قول الإمام الداني في المقنع: وكتبوا: "﴿فَخَرَّاجٌ رَبِّكَ﴾" [المؤمنون: 73] في جميع المصاحف بالألف¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الإمام الداني حكاية الإجماع، وشدد عليه بقوله: "إطلاق القول بأنها في جميع المصاحف ﴿فَخَرَّاجٌ﴾ [المؤمنون: 73] ليس بجيد، ولا ينبغي لمن لم يطلع على جميعها دعوى ذلك، وقد تابعه شيخنا -رحمه الله- على ذلك فقال (وَكُلُّهُمْ فَخَرَّاجٌ فِي الثُّبُوتِ قَرَأَ)².

وذكر أنّ الناظم تبعه على ذلك، وأنه كان يعجب من ابن عامر كيف تكون الألف ثابتة في مصحفهم، ويسقطها في قراءته، حتى رأى هذا في المصحف.

من ذلك يتبين أن مستند الإمام السخاوي في الاستدراك رؤيته للكلمة بالحذف في المصحف العتيق الشامي، والذي يوافق قراءة الإمام ابن عامر.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

تظهر موافقة الملا علي القاري لقول الإمام السخاوي بإيراده دون تعليق، واكتفى بقوله: "ونقل السخاوي أنه رآه في مصحف عتيق بحذف ألفه، والله أعلم بصحته"³.

وأما الإمام اللبيب فحكى الاستدراك وأن بالبيت مشكل مستشهدا بقراءة ابن عامر الشامي، وأصلح ذلك، ونص ما حكاه: "وهذا البيت فيه إشكال لقوله: (وَكُلُّهُمْ فَخَرَّاجٌ فِي الثُّبُوتِ قَرَأَ) ولم يستثن ابن عامر، وزعم ابن بدران أن بيتا نقص من هذه القصيدة، من بعد هذا البيت بينه وبين (كل بلا ياء)، وهو لعمرى كما قال: وقد نظمت بيتا يزيل هذا الإشكال، وهو هذا:

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 285.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 178.

³ الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، ص: 74.

إلا ابن عامر الشامي فإن له في الرء جزما كان بالمصدر اعتبرا
الخراج هو الاسم، والخرج هو مصدر، فقرأه ابن عامر على المصدر¹.

وردّ على ذلك الإمام الجعبري وأقرّ الإجماع وعلمه بقوله: "قال الشارح: رأيت في مصحف شامي عتيق
بلا ألف فيحمل على أنه غير العثماني، أو أنها دثرت فيه، ولو عرج على هذا لقال: وجلهم فخراج"²، وبين
الإمام الجعبري أنّ قراءة الإثبات واضحة من خلال الرسم: ﴿بَخْرَجُ رَبِّكَ﴾، أما توجيهه من قرأ بالحذف فهو
على ألف الفرق، ومثل لذلك المثبت واضح، بمائة ولا يلفظ به³.

ممن نص على الإجماع الإمام أبو داود بقوله: "كتبوا أيضا في جميع المصاحف: ﴿بَخْرَجُ رَبِّكَ﴾"
بألف، بين الرء والجيم، ضد الأول... ولا أعلم حرفا اختلف القراء في حذف الألف فيه، وإثباتها،
واجتمعت المصاحف على إثباته غير هذا"⁴.

والإمام المهدوي بقوله: "وكتبوا: ﴿بَخْرَجُ رَبِّكَ﴾" [المؤمنون: 73] بألف في جميع المصاحف"⁵.

كذا قال الإمام ابن القفال: "وأجمعوا على الإثبات في قوله: ﴿بَخْرَجُ رَبِّكَ﴾" [المؤمنون: 73] في قد
أفلح ... و(قرا) أي تتبع"⁶.

وإلى الحذف أشار الإمام ابن وثيق: "﴿بَخْرَجُ رَبِّكَ﴾" [المؤمنون: 73] بغير ألف، وقال بعض
المؤرخين رأيت في مصحف الشاميين الذي يقال إن عثمان رضي الله عنه بعث به إلى الشام ﴿بَخْرَجُ رَبِّكَ﴾
[المؤمنون: 73] بغير ألف"⁷.

4- القراءات:

"وقرأ ابن عامر ﴿بَخْرَجُ رَبِّكَ﴾" [المؤمنون 73] ثاني المؤمنين بإسكان الرء، وقرأ الباقيون بالألف"⁸.

¹ اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 312.

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 1/ 510.

³ ينظر: برهان الدين الجعبري، المرجع نفسه، 1/ 510.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4/ 894.

⁵ أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 74.

⁶ ابن القفال، شرح عقيلة أتراب القصائد، ص: 43.

⁷ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 111.

⁸ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 315.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل على كتابة ﴿بَحْرَاجَ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون:73] بثبت الألف بين الراء للجميع، وهو ما أجمع عليه جل شيوخ النقل.

6- الترجيح:

كثر الكلام حول هذه الكلمة لإجماع المصاحف على إثبات ألفها رغم أن الإمام ابن عامر الشامي قرأها بالحذف، ومع أن بعض القراء ذكروا رؤيتهم لها بالحذف في بعض المصاحف الإمام، يترجح في هذه الكلمة الإثبات إعمالاً للقاعدة التي تقول أن الحذف ينفرد بالترجيح بالإشارة إلى قراءة، لكن حيث لم ينص على الإثبات، أو راجحيته، وقد نص كبار أئمة الرسم على الإثبات فيها، بل ذكروا الإجماع على ذلك، وعلى مرسوم المصاحف، رغم أن الإمام السخاوي قد خرم الإجماع مستشهداً برؤيته لها بالحذف، وقد شدد الدكتور أحمد شرشال النكير في ذلك، واعتبر أن ما جرى عليه العمل فيه مخالفة¹.

إلا أن المصاحف الآن على الإثبات فيها، وفي الأمر سعة ويمكن الخروج من ذلك بما بينه الإمام الجعبري، ثم إنَّ الرسم ليس حجة على القراءة فالقراءة حجة في نفسها، وقد نبه الإمام الداني إلى ذلك بقوله: "والقطع عندنا على كيفية ذلك في مصاحف أهل الأمصار على قراءة أيمتهم غير جائز إلا برواية صحيحة عن مصاحفهم بذلك إذ قراءتهم في كثير من ذلك قد تكون على غير مرسوم مصحفهم"².

"ومن أمثلة اختلاف قراءة القارئ عما في مصحف بلده ما ورد في مصحف أهل الكوفة ﴿بَحْرَاجَ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون:73] من رسم قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس:34] في يس، بغير هاء بعد التاء، وفي سائر المصاحف بالهاء... وقرأ حفص عن عاصم ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ [يس:34] بالهاء مثل باقي القراء"³.

وقراءة ذلك في النشر: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر ﴿عَمِلَتْ﴾ [يس:34] بغير هاء ضمير، وهي في مصاحف أهل الكوفة كذلك، وقرأ الباقون بالهاء، ووصلها ابن كثير على أصله، وهو في مصاحفهم كذلك⁴. والأمثلة على ذلك كثيرة.

¹ ينظر: د. أحمد شرشال، مخالفات النساخ ولجان المراجعة، ص: 99.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 339.

³ أ. د. غانم قدور الحمد، الميسر في رسم المصحف وضبطه، ص: 273.

⁴ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 353.

الاستدراك الثالث: على القول بزيادة الياء في كلمة: ﴿يَأْيَيْمُ اللَّهُ﴾ [إبراهيم: 7].

أخبر الناظم في البيت الموالي أنّ المصاحف اختلفت في ﴿وَدَكَرَهُمْ بِأْيَيْمُ اللَّهُ﴾ [إبراهيم: 7] رسمت في بعض المصاحف بياءين بين المشددة والميم، وبعضها بألف مكان هذه الياء.

85- وَالرَّيْحُ عَنْ نَافِعٍ وَتَحْتَهَا اخْتَلَفُوا أَلْفٌ وَيَا بِأْيَيْمُ زَادَ الْخُلْفُ مُسْتَطَرًا

1- علة الإمام الشاطبي في القول بزيادة الياء في كلمة: ﴿يَأْيَيْمُ﴾ [إبراهيم: 7].

استند الإمام الشاطبي في هذا القول إلى ما فهمه وترجح عنده مما نص عليه أصله وهو المقنع: "ويعني بياءين من غير ألف، وقد رأيته أنا في بعض مصاحف أهل المدينة والعراق كذلك، وكذا ذكره الغازي بن قيس في كتابه: بياءين من غير ألف، قال نصير: وفي بعضها ﴿يَأْيَيْمُ اللَّهُ﴾ [إبراهيم: 7] بألف وياء واحدة"¹.

2- استدرك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم في قوله: (زَادَ الْخُلْفُ مُسْتَطَرًا) بأن الخلف زاد الياء، والياء ليست زائدة أصلاً إنما هي الألف رسمت إشعاراً بجواز إمالتها.

ونص كلام الإمام السخاوي: "(مُسْتَطَرًا): حال من الخلف، وكسر الطاء في (مُسْتَطَرًا)، لأنّ جعل الخلف هو الذي زاد الياء واستدعى استطارها، وليست هذه الياء زائدة أصلاً"².

مستندا في ذلك إلى بيان أحكام التجويد في رسم المصاحف، وما كان من لهجات العرب، وبأنها أي الألف رسمت ياء إشعاراً بجواز إمالتها كما رسمت ألفا على التفخيم وهو الأصل.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

اختلف الأئمة الشراح في معنى: (زَادَ الْخُلْفُ مُسْتَطَرًا) فقد شرحها الإمام السخاوي بأن الخلف زاد الياء.

وافق أبو البقاء الإمام السخاوي لكن وجه ذلك إلى أنّ الياء بدل عن الألف، وليست إشعاراً بالإمالة: "(زَادَ الْخُلْفُ): الرواية برفع الخلف هو الذي زاد الياء، وإنما نسبه إليه؛ لأنه لما حذف الألف من بعض المصاحف عوضت عنها الياء، وليست زائدة بل بدل من الألف"³.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 278.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 173.

³ أبو البقاء القاصح، تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد، ص: 68.

وقال الإمام الجعبري في معنى: (زَادَ الْخُلْفُ) ضمها الخلف إلى الحروف المختلف فيها"¹.

وذكر أبو داود الوجهين مثل الإمام الداني ورجح وجه كتابتها بياءين على الأصل: "كتبوه في بعض المصاحف بياءين على الأصل، من غير ألف بعدها، اكتفاء بفتحة الياء قبلها على الاختصار والحذف، وفي بعضها بياء واحدة، وألف بعدها على اللفظ، والأول أختار، وكلاهما حسن"².

وقال صاحب نثر المرجان بعد أن ذكر وجه كتابتها بياءين: "بأيام الله بالألف وياء واحدة، وهكذا كان مرسومًا في مصحف الجزري ثم حُكَّتْ الألف ورسمت في موضعها ياء"³. ثم حكى عن جده وجهًا ثالثًا وهو الرسم بياء بلا ألف بعدها: ﴿بِأَيِّم﴾ ولم يذكره المشايخ.

وذهب إلى كونها بدل غير واحد من الأئمة، وقال صاحب الدرة الجليلة:

فَصْلُ بَأَيَّامٍ خِلَافُ جَارِي	فِي الْيَاءِ فِي مَصَاحِفِ الْأَمْصَارِ
فَبَعْضُهَا يَكْتُبُهَا بِيَاءً	وَبَعْضُهَا بِاثْنَيْنِ فِي الْمَجَاءِ
زِيَادَةُ الْيَاءِ لِأَمْرَيْنِ بَدَتْ	دَلَالَةُ الْأَصْلِ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ
أَوْ جَاءَ عَلَى إِرَادَةِ الْإِمَالَةِ	قَدْ بَانَ ذَا التَّعْلِيلِ وَالْمَقَالَةِ ⁴ .

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

اختلف عمل المصاحف في هذه الكلمة، قال الإمام ابن القاضي: "العمل بياءين وتشديد الثانية وإلحاق ألف حمراء بعدها"⁵. على مختار التنزيل.

وقال الإمام ابن جابر:

وثبت يائه وحذف الألف هو اختيار ابن نجاح فاعرف⁶.

"وهو المختار عند شيوخ الرسم، واختلف رسم المشاركة ففي بعض المصاحف بياء وألف ثابتة وهو الوجه المرجوح، وفي بعضها وافقوا المغاربة، لكن وضعوا علامة الشد على الياء الأولى، ولم يقل به أحد من المتقدمين"⁷.

¹ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، تحقيق: 2/ 502.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 746.

³ أحمد الناطلي الأركاقي، نثر المرجان في رسم القرآن، 3/ 335.

⁴ محمد بن عبد الله الفخار، الدرة الجليلة، ص: 70.

⁵ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 65.

⁶ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/ 448.

⁷ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، الهامش، 3/ 746.

نظرا للتباين والجدل حول هذه الكلمة رجعت إلى المصاحف، فوجدتها في مصحف الجماهيرية رسمت بياء مشددة وألف، وفي مصحف الثعالبية، والرغاية، والتونسي، والموريتاني بياءين الثانية مشددة وألف ملحقة بعدها، وفي مصحف المدينة النبوية برواية حفص بياءين الأولى مشددة والثانية غير منقوطة على أنها مبدلة وألف بعدها، وهذا غريب لكونها إذا كانت مبدلة الألف تكون فوق الياء، بل هذا الأخير وهو جعل ألف على الياء الثانية هو وجه صحيح، وقد ذكره الجرجاني نقلا عن نص أبي إسحاق التجيبي

الاستدراك الرابع: على القول بزيادة الياء في كلمة: ﴿آتُونِي﴾ [الكهف: 91/92].

أخبر الناظم في البيت الموالي أن ﴿آتُونِي﴾ في موضعي الكهف رسمت في كل المصاحف بلا ألف ثانية ولا ياء.

90 - كُلُّ بِلَا يَاءٍ - آتُونِي وَمَكَّنِي مَلِكٍ، وَمِنْهَا عِرَاقٍ بَعْدَ خَيْرٍ نَازِي

1- علة الإمام الشاطبي على القول بزيادة الياء في ﴿آتُونِي﴾ [الكهف: 91/92].

استند الإمام الشاطبي في القول بالزيادة إلى قول الإمام الداني في المقنع، حيث قال أنها بغير ياء ونصه: "وكتبوا ﴿قَالَ آتُونِي فَبَرِّغْ عَلَيْهِ فِطْرًا﴾ [الكهف: 92] بغير ياء، قال أبو عمرو: وكذلك كتبوا الحرف الأول ﴿رَدْمًا - آتُونِي﴾ [الكهف: 91]"¹، ومقتصرنا على القراءة بمعنى العطاء وعليها جل القراء، وعلى رسمها في المصحف.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم أن قوله: (بِلَا يَاءٍ - آتُونِي) ينطبق على من قرأها بمعنى: (آتى، يَأْتِي) بمعنى جاء على أنه فعل ثلاثي، أما من قرأها بمعنى العطاء من: ﴿آتُونِي﴾ الرباعي فلا ياء فيه فتحذف.

وذكر أصل كلمة ﴿آتُونِي﴾ بأنه على وجهين كونه فعل ثلاثي من (آتى، يَأْتِي) بمعنى جاء، وكونه فعل رباعي (آتوني) بمعنى أعطوني، وذكر أصل كل وجه - ثم قال في الخبر - فإذا فهمت هذا علمت أن من قال: كتبوا ﴿آتُونِي﴾ بغير الياء، لم يحسن العبارة؛ لأنه يوهم أن الكاتب حذف الياء، وهو إذا كتب على الأمر من الإعطاء، لا يقال إنه حذف الياء؛ لأنه ليس هناك ياء فتحذف"².

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 257.

² ينظر: علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 179، 181.

استند الإمام السخاوي في هذا الاستدراك على اللغة، وإلى توجيه القراءتين بها.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

الملاحظ أنهما قراءتان، قال في التنزيل: "وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿اٰتُوْنِ زُبَرَ الْحَدِيْدِ﴾ [الكهف:92] بألف بعدها تاء مضمومة، وكذا الذي يليه في الآية نفسها، واختلف القراء فيهما فقرئاً من باب الإعطاء على حال الرسم، وقراءاً من باب المجيء¹.
قال الإمام ابن وثيق: "أنها كتبت بغير ياء على باب الإعطاء"².

4- القراءات:

قال الإمام الداني: "قرأ عاصم: ﴿رَدْمًا اٰتُوْنِ﴾ [الكهف:91] بالوصل وكسر التَّوْنين وهمة ساكنة بعده من باب المجيء؛ وإذا ابتداء كسر همزة الوصل وأبدل الهمزة الساكنة بعدها ياء، واختلف في ذلك عن أبي بكر من روايتي دون قراءتي بالقصر من (الجِيئة) ، عن أبي بكر: ﴿رَدْمًا اٰتُوْنِ﴾ [الكهف:91] على وزن (جِيئُوْنِ).

قال: أنا أبو بكر عن عاصم ﴿رَدْمًا اٰتُوْنِ﴾ [الكهف:91/92] من (الإعطاء)، وكذلك قرأ الباقر وعاصم في رواية حفص³.

والحجة في ذلك أنه على "قراءة أبي بكر ﴿رَدْمًا اٰتُوْنِ﴾ [الكهف:91/92] بوصل الألف جعله من الإتيان أي جيئوني يقال: أتيته، أي جئته، والعرب تقول خذ بالخطام وخذ الخطام، وحجته في قوله: ﴿رَدْمًا اٰتُوْنِ﴾ [الكهف:91]؛ لأن ﴿اٰتُوْنِ﴾ أشبه بقوله: ﴿بَأَعَيْنُوْنِ﴾ [الكهف:91]؛ لأنه كلفهم المعونة على عمل السدّ ولم يقبل الخرج الذي بذلوه له فقوله: ﴿اٰتُوْنِ﴾ معناه: جيئوني بما هو معونة على ما يفهم من قوله: ﴿بَأَعَيْنُوْنِ بِفُوَّةٍ﴾ [الكهف:91].

وعلى قراءة الباقرين: ﴿اٰتُوْنِ﴾ ممدودة أي أعطوني، والأصل ﴿اِيٰتُوْنِ﴾ فاستثقلوا الضمة على الياء فحذفوها فالتقى ساكنان الواو والياء فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين⁴.

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 822/3.

² ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 106.

³ أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، 3/ 1324. "وافقهما حمزة في الثاني، وبذلك قرأ الداني أعني في رواية أبي بكر على فارس بن أحمد، وهو الذي اختاره في المفردات، (ينظر: ابن الجزري، النشر، 2/ 315).

⁴ ينظر: ابن زنجلة، الحجة في القراءات السبع، ص: 434.

وقد يكون توجيه: "قوله: ﴿أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾ [الكهف 92] هو أمر لهم بمناولة زبر الحديد فالإيتاء مستعمل في حقيقة معناه وهو المناولة وليس تكليفا للقوم بأن يجلبوا له الحديد من معادنه؛ لأن ذلك ينافي قوله: (ما مكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة) أي: أنه غني عن تكليفهم إنفاقا على جعل السد، آتوني على أنه أمر من الإتيان، أي أمرهم أن يحضروا للعمل"¹.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

رسمت في المصاحف (ءاتوني) بمعنى العطاء بمزمة القطع، على غير قراءة شعبة، أمّا على قراءته فكما ضبطتها ﴿أَتُونِي﴾.

6- الترجيح:

الواضح أن هذه الكلمة في الموضعين قُرئت بألف الوصل على أنها بمعنى جئوني، وقُرئت بألف قطع بمعنى أعطوني، من ذلك يترجح أن استدراك الإمام السخاوي على الناظم غير منضبط؛ لأنه كان عليه أن يتعقب الناظم بأنه ذكر قراءة دون أخرى، وأنه كان على الناظم أن يحدد القراءة، لا أن يتعقبه بكون الياء زائدة أو غير زائدة، فهي على قراءة زائدة، وعلى أخرى غير زائدة، وما أورده الإمام الشاطبي لا غبار عليه.

¹ ينظر: محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، 36/16، 38.

المطلب الثالث: باب الحذف والإثبات من سورة مريم إلى سورة ص

ذكر الإمام السخاوي في هذا الباب عددا من الاستدراكات على الناظم جمعتها في الآتي:

الاستدراك الأول: على القول بإثبات الألف بعد الواو في كلمة: (سموات) فصلت.

أخبر الناظم في هذين البيتين أسفله أنّ جميع المصاحف قد اتفقت على حذف ألف ﴿السَّمَوَاتِ﴾ بعد الميم، أو بعد الواو سواء أكانت معرفة أو منكرة، إلا لفظ ﴿سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: 11] فالألف بعد الواو ثابتة.

108-، وَاتَّفَقُوا عَلَى السَّمَوَاتِ فِي حَذْفَيْنِ دُونَ مِرَا

1- علة الإمام الشاطبي في القول بإثبات الألف بعد الواو في: (سموات) فصلت.

استند الإمام الشاطبي في القول بهذا إلى ما نص عليه الإمام الداني في المقنع، فقد نص على الحذف في جميع مواضع هذه الكلمة مستثنيا موضع فصلت فهو بالإثبات في الألف الثانية، والحذف في الأولى، ونصه: "وكذلك حذفوها بعد الواو في قوله عز وجل: ﴿السَّمَوَاتِ﴾، و﴿سَمَوَاتٍ﴾ في جميع القرآن إلا في موضع واحد فإن الألف فيه مرسومة، وهو قوله عز وجل في فصلت: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: 11] فأما الألف التي بعد الميم فمحذوفة في كل موضع بلا خلاف"¹.

2- استدرك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الإمام الداني حكاية الإجماع على كتابة موضع ﴿سَمَوَاتٍ﴾ فصلت بإثبات الألف بعد الواو، وذكر أنه كشف المصاحف القديمة فوجدها بالحذف كمثيلاثها، وقد تبع الناظم أصله المقنع في ذلك.

ونص كلام الإمام السخاوي: "وهذا الذي ذكره أبو عمرو رحمه الله فيه نظر، فإنني كشفت المصاحف القديمة التي يوثق برسمها ويشهد الحال بصرف العناية إليها، فإذا هم قد حذفوا الألفين من ﴿السَّمَوَاتِ﴾ في فصلت كسائر السور، وكذلك رأيته في المصحف الشامي الذي قدمت ذكره. فهذا يحتاج إلى تثبيت ونظر، ولا ينبغي أن يحكم على البيت بأن الألف ثابتة في سورة السجدة - فصلت - بإجماع"².

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 424 - 425.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 221.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وبالرجوع إلى أقوال أئمة النقل تجد أنهم اتفقوا كلهم على إثبات الألف بعد الواو، فمن ذلك: الإمام أبو داود: ﴿سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: 11] بحذف الألفين قبل الواو، وبعدها هنا وفي جميع القرآن سواء كان معرّفاً، أو غير معرّف إلا موضعاً واحداً في حم السجدة: ﴿بِفَضْلِهِمْ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: 11] فإنهم أثبتوا الألف بعد الواو خاصّة، هنالك وحذفوها قبلها¹. والإمام الخراز:

62- وَبَعْدَ وَاوٍ عَنْهُمَا قَدْ أُثْبِتَتْ لَدَى سَمَوَاتٍ بِحَرْفٍ فُصِّلَتْ

63- وَحُذِفَتْ قَبْلُ بِلَا اضْطِرَابٍ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْكِتَابِ

قال الإمام ابن عاشر في شرح البيتين: "علم من البيت الأول حكم الألف الثانية من ﴿سَمَوَاتٍ﴾ فصلت [11]، ومن الثاني حكم الأولى منه في فصلت وغيره، والبيت الأول في معنى الاستثناء من المحذوف اتفاقاً بالإثبات، والثاني في معنى الاستثناء بالحذف مما فيه الخلاف... ولم أر في تبيان التجيي، ومنصف البنسي، ما يخالف النقل المتقدم"².

بالإضافة إلى: الإمام ابن الأنباري³، والإمام الجهني⁴، والإمام المهدي⁵، والإمام ابن وثيق⁶، وصاحب نثر المرجان⁷.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف على حذف الأولى وإثبات الثانية في موضع فصلت خاصة، وذكر هذا مُجَدَّ علي الضباع بعد حكاية الحذف في المواضع الأخرى قال: "ونص الشيخان على عكسه في سموات بفصلت وعلى ذلك عملنا"⁸.

وقد رجعت أيضاً إلى المصاحف التي بين يدي فوجدتها رسمت على ما نص عليه الشيخان.

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 111.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 587-588.

³ ينظر: ابن الأنباري، مرسوم الخط، ص: 80.

⁴ ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 49.

⁵ ينظر: أبو العباس المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 77.

⁶ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 37.

⁷ ينظر: أحمد الناطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 6/ 288.

⁸ علي مُجَدَّ الضباع، سمر الطالبين، ص: 36.

5- الترجيح:

يترجح لي بعد ما نص عليه الشيخان وذكر الإجماع في هذه اللفظة من السورة أن ما ذكره الإمام الشاطبي لا غبار عليه؛ لاستناده على نص العلماء في المسألة، والقاعدة تقول بالترجيح بما نص عليه المشايخ، وقام عليه عمل المصاحف، مع أن الإمام السخاوي قد خرق الإجماع بما ذكره، وأن حصر الخلاف بجمع النظائر قد يكون أولى.

وبيان ذلك: أن أئمة النقل اتفقوا على حذف الألف قبل الواو وبعدها في ﴿سَمَوَاتٍ﴾ معرفة ونكرة إلا ﴿سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: 11]، فالألف بعد الواو ثابتة فيها، وحكى الإمام الداني الإجماع على ذلك، إلا أن ما رواه الإمام السخاوي خرق ذلك الإجماع، وعقب الدكتور أحمد شرشال في حاشية مختصر التبيين على ذلك بقوله: "هذا النص يبطل الإجماع ويجري في هذه الكلمة ما يجري في الجمع ذي الألفين، وهو الأولى، وجرى العمل بما نص عليه الشيخان"¹.

ما يقال أن كلام الأئمة لا مطعن فيه، إلا أن العمل جرى على ما نص عليه الشيخان في ﴿سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت 11]، ولا مشاحة في ذلك لكون القرآن يؤخذ بالمشافهة والتلقي، ولا أحد يقرأ بحذف الألفين في كلمة ﴿سَمَوَاتٍ﴾ أين ما وجدت في المصحف، وقد تعجب الإمام اللبيب من هذا الإجماع بقوله: "فحصت عن تعليل إثبات الألف بين الواو والتاء في فصلت في ﴿سَمَوَاتٍ﴾ فلم أجد أحد من أهل الرسم علله ولا تعرض له، فعلمت أن الصحابة رضي الله عنهم كتبوه كذلك اصطلاحاً لأنفسهم، وإذا كان الأصل في الرسم إنما هو اصطلاح من الصحابة رضي الله عنهم فاتباعنا لما اصطلاحوا عليه أولى وأحق"².

وعليه فما رواه الإمام السخاوي لا مطعن في صحته لما له من قَدَم في هذا الفن، وما عرف عليه من التبع والتقصي، فيعتبر هذا وجه غير مشهور في كتابة الكلمة، والرسم استقر على ما نص عليه أكثر أئمة الرسم.

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 111.

² اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 343.

الاستدراك الثاني: على تشهير الحذف في كلمة: ﴿كَذَّابًا﴾ [النبأ:35].

أخبر الناظم في هذا البيت الموالي أن الحذف قد اشتهر في ﴿وَلَا كَذَّابًا﴾ [النبأ:35] عن الإمام نافع، وتقيده الكلمة بـ(لَا) احترازاً من الموضع الأول: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّابًا﴾ [النبأ:28]، وقوله: (اشتهر) إشارة إلى أن هناك قول آخر، وهو الخلاف الذي نص عليه الإمام الداني.

116- قُلْ عَلَيْهِمْ مَعَ وَلَا كَذَّابًا اِشْتَهَرَ

1- علة الإمام الشاطبي في تشهير الحذف في كلمة: ﴿كَذَّابًا﴾ [النبأ:35].

لا مستند للإمام الشاطبي في تشهير الحذف في هذه الكلمة من موضع النبأ وما نص عليه الإمام الداني، هو الخلاف فيها دون ترجيح رواية على أخرى حيث حكى الحذف فيها عن الإمام قالون عن نافع، والإثبات من رواية محمد بن عيسى.

ونصه: "وفي النبأ: ﴿لَعُؤَاءٌ وَلَا كَذَّابًا﴾ قال أبو عمرو: فهذا جميع ما في رواية عبد الله بن عيسى عن قالون عن نافع مما حذفت منه الألف في الرسم"¹.

"وقال محمد بن عيسى الأصبهاني في كتابه في هجاء المصاحف ﴿فَوَمَّ طَاغُونَ﴾ [الذاريات:53] و[الطور:53] و﴿يَلْقَوْنَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:68]، ﴿فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ [الشورى:22] في عسق وفي النبأ ﴿وَلَا كَذَّابًا﴾ [النبأ:35] السُّتُّ كلم مرسومة بالألف قال أبو عمرو وكذا رأيته أنا في مصاحف أهل العراق"².

2- استدرك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي بأن ﴿وَلَا كَذَّابًا﴾ [النبأ:35] هي في المصاحف العراقية بالألف رواية عن الإمام نافع، وأنه رآها في المصحف الشامي بغير ألف. ونص كلامه: "والذي روي عن نافع في جميع هذا البيت، كله مرسوم في المصاحف المدنية والعراقية والشامية بغير ألف، إلا: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الانسان:21]، وإلا قوله تعالى ﴿وَلَا كَذَّابًا﴾ [النبأ:35]، فإنها في المصاحف العراقية بألف، ورأيته في المصحف الشامي بغير ألف فيه، أعني ﴿كَذَّابًا﴾"³.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 387.

² أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 1/ 451.

³ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 235.

اعتمد الإمام السخاوي في ما نص عليه من أوجه الرسم إلى ما تلقاه عن شيوخه، وعلى رؤيته للمصاحف.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وقد أخبر الإمام الخراز عن الشيخين حذف ألف: ﴿كَذَّابًا﴾ الأخير بقوله في البيت: كَذَّابًا الأخير قل وعنهما.

قال شارح ابن آجطا المورد: "وقد طالعت نسخا من التنزيل ومن مختصر التنزيل فما رأيت أبا داود تعرض لذكر الأول ولا الأخير بحذف ولا إثبات، فذكرت ذلك للناظم... ووعدني بالبحث فيه والنظر فيما راجعته فيه حتى مات"¹.

وقد استدرك على الإمام الخراز حكاية الحذف في هذا الموضع عن أبي داود منهم الدكتور أحمد شرشال: "من الحروف التي سكت عنها المؤلف قوله تعالى: ﴿وَلَا كَذَّابًا﴾ [النبأ: 35] لم يتعرض له المؤلف لا بحذف ولا إثبات، ونسب الخراز الحذف إلى أبي داود في مورده، فراجعت جميع النسخ المخطوطة، فلم أجد أن أبا داود تعرض له لا بحذف ولا إثبات"².

إذن فالإمام أبو داود لم يشير إلى كلمة ﴿كَذَّابًا﴾، وقد تساءل الإمام اللبيب عن سبب إثبات الألف في الموضع الأول، وحذفها في الأخير وأجاب بقوله: "أن جميع المصنفين لكتب الرسم ذكروا أن الأولى بألف والثانية بغير ألف"³.

4- القراءات:

"واختلفوا في: ﴿وَلَا كَذَّابًا﴾ فقرأ الكسائي بتخفيف الذال، وقرأ الباكون بتشديدها. واتفقوا على قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّابًا﴾ [النبأ: 28] في هذه السورة أنه بالتشديد لوجود فعله معه"⁴.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل بالإثبات في الموضع الأول والحذف في الأخير في مصحف الجماهيرية، والخراز، والرغاية، والتونسي، والمشرقي، والثبت في الموضعين في المصحف المغربي والثعالبية والموريتانية.

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 819.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 1/ 362.

³ اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 354.

⁴ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 379.

6- الترجيح:

لا غبار على تشهير الحذف فيها ترجيحاً لما نص عليه الإمام الداني، ورعاية لقراءة الحذف. وبيان ذلك: أن هذه الكلمة قد كثر فيها الخلاف، ذكرها الإمام الداني بالخلاف، كذا الإمام الشاطبي وشهر الحذف، والإمام السخاوي ذكرها في كل المصاحف بالحذف عدا العراقية فهي بالألف، أما الإمام أبو داود فلم ينص عليها لا بحذف ولا بإثبات، ولم ينص المشايخ المتقدمين على الموضع الأول.

المطلب الرابع: باب الحذف والإثبات من سورة ص إلى آخر القرآن.

ذكر الإمام السخاوي في هذا الباب جملة من الاستدراكات على الإمام الشاطبي في كتابه الوسيلة وهي كالآتي:

الاستدراك الأول: على تعميم الخلاف في كلمة: ﴿أَرَأَيْتَ﴾.

أخبر الناظم في الشطر الأول من البيت الموالي أن كتاب المصاحف اختلفوا في حذف الألف بعد الراء في ﴿أَرَأَيْتَ﴾، و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ بعضهم بحذفها وبعضهم بإثباتها دون استثناء.

121- وَفِي أَرَأَيْتَ الَّذِي أَرَأَيْتُمْ اخْتَلَفُوا

1- علة الإمام الشاطبي في تعميم الخلاف في كلمة: ﴿أَرَأَيْتَ﴾.

مستند الإمام الشاطبي في تعميم الخلاف دون استثناء على ما أورده الإمام الداني في المقنع، فقد عمم الخلاف دون استثناء.

ونصه: "وفي بعض المصاحف ﴿أَرَأَيْتَ﴾ بغير ألف وفي بعضها ﴿أَرَأَيْتَ﴾ بالألف، وفي بعض المصاحف ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ بالألف، وفي بعضها ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ بغير ألف جميع القرآن"¹.

2- استدرك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم تعميم الخلاف في: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ حيث تدخل فيها ﴿أَرَأَيْتَ أَلَّذِي يَنْهَى﴾ [العلق:9] وهذا الموضع متفق على حذفه، وأخبر أن الخلاف إنما هو في ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ في جميع القرآن، وفي: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الماعون:1]، أما في غيره ﴿أَرَأَيْتَ﴾ في جميع القرآن بالحذف.

نص الإمام السخاوي: "على أنه يشكل بقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ أَلَّذِي يَنْهَى﴾ [العلق:9] وعلى هذا يكون الخلاف في جميع القرآن في: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ دون ﴿أَرَأَيْتَ﴾ ويكون ﴿أَرَأَيْتَ﴾ في جميع القرآن بالحذف بالاتفاق إلا في أول الماعون، فإنه على الخلاف على ما ذكره محمد بن عيسى.

ورأيت في المصحف الشامي الجميع بغير ألف: ﴿أَرَأَيْتَ أَلَّذِي يَنْهَى﴾ [العلق:9]، ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾ [العلق:11]، ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [العلق:13]، وكذلك كل ما في

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 295 - 296.

الأنعام، وما في الفرقان، والجاثية: الجميع بغير ألف¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام الجعبري الإمام السخاوي على ذلك بقوله: "فقول الناظم (وَفِي أَرَيْتَ الَّذِي) يريد به سورة (أرأيت) يلبس بـ ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾ [العلق:9]"². وبين ووضح حكم الكلمة في روضة الطرائف فبين موضع الخلاف، وموضع الحذف فقال³:

182-.....أَرَأَيْتَ الثَّانِي أُطْلِقَ بَلْ حُلْفٌ أَرَيْتُمْ وَمَاعُونَ.....

وأخبر الإمام الخراز في المورد إطلاق الخلف في ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، ﴿أَرَأَيْتَ﴾ للشيخين البيت: [182]. وقد استدرك عليه شرح المورد إطلاق الخلف للشيخين، وعدم تقييد ﴿أَرَأَيْتَ﴾ بسورة الماعون مثل الإمام الشاطبي.

منهم تلميذه ابن آجطا في التبيان حيث قال: "وظاهر إطلاقه يقتضي أن أبا عمرو وأبا داود اتفقا على ذكر الخلاف في هاتين الكلمتين حيث وردتا في كتاب الله، وليس كذلك... فكان حق الناظم أن يقيد ﴿أَرَأَيْتَ﴾ كما في المقنع، ومثل هذا الذي تُعقب على الناظم تُعقب على الإمام الشاطبي"⁴.

أما الإمام ابن عاشر فأجاب على الناظم وصوب ما ذهب إليه من إطلاق الخلاف عن الشيخين بقوله: "ومن جملة ما ترجّح به فهم الناظم، رجوع التعميم في كلام أبي عمرو للكلمتين، موافقة كلام أبي داود حسبما يتبين... ثم إن أبا داود لما تعرض لألفاظ هذه الكلمة في محلها اقتصر على الحذف في مواضع الفرقان، وموضعي القصص، وأخير النجم، وموضعي الواقعة الأخيرين، ففهم الناظم أن سكوته عن أحد وجهي الخلاف فيها، إنما هو اعتماد منه على ما تقدم من تعميمه على ما جرت عادته في مواضع فصّح إطلاقه الخلاف عنه"⁵.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 247.

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 1/ 591.

³ محمد البركاني، ورد الطائف في شرح روضة الطرائف، ص: 257.

⁴ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 715.

⁵ ابن عاشر، فتح المنان، 2/ 824.

وبالرجوع إلى كتب الرسم: ففي التنزيل نص على الخلاف فيها جميعاً: ﴿فَلْأَرَأَيْتُمْ﴾ كتبوه في بعض المصاحف بغير ألف، بين الراء والياء الساكنة، حيثما وقع ذلك، إذا كان قبل الراء همزة، مثل: أريتكم، وكذلك: ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾، ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، و﴿أَرَأَيْتَ﴾، و﴿بَرَأَيْتَ﴾¹.

ثم نص على الحذف في مواضع أخرى².

أما الإمام المهدوي فحكى الخلاف في موضع الأنعام والماعون فقط: "و﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الماعون:1]، و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام:47] في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف"³.

وعمم الإمام ابن وثيق الخلف فيها حيث وقعت: "واختلف في الألف التي بعد الراء في قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، و﴿أَرَأَيْتَ﴾ حيث وقع، ففي بعض المصاحف المتأخرة بالألف، وفي بعضها محذوفة وهو الأصل"⁴. كذا الإمام العقيلي: "﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ ونحوه من الرؤية إذا تقدمه همزة استفهام اختلف في حذف ألفه في جميع القرآن"⁵.

4- القراءات:

قال الإمام ابن الجزري في النشر: "وكذلك اختلفوا في ﴿أَرَأَيْتَ﴾ و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ في جميع القرآن، فكتب في بعض المصاحف بالإثبات، وفي بعضها بالحذف، إما على الاختصار أو على قراءة الحذف، وذكر بعضهم الحذف في سورة الدين فقط، وذكره بعضهم فيها وفي ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ فقط، والصحيح إجراء الخلاف في الجميع، والله أعلم"⁶.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

قال الإمام ابن القاضي: "﴿أَرَأَيْتَ﴾ العمل بالحذف، واختاره في التنزيل الكبير"⁷.

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 483.

² ينظر: أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 914.

³ أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 75.

⁴ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 41.

⁵ ابن ظافر العقيلي، مرسوم خط المصحف، ص: 109.

⁶ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 454.

⁷ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 54.

وإليه أشار الإمام اللبيب: "قال أبو داود في التبيين: وأستحبُّ كُتُبَ ذلك لمذهب أهل المدينة بغير ألف، ولا أُنْعَم من الألف إذ هما معا صحيحان ومرويان جائزان"¹.

وقول الإمام السخاوي أنه رآها بالحذف جميعا يؤيد الحذف، وهي في الجماهيرية بالإثبات جميعا، وفي المصاحف الأخرى بالحذف.

6- الترجيح:

إن ما استدركه الإمام السخاوي على الناظم له وجه من الصحة؛ إشارة إلى قراءة الحذف حيث وافقه عليه الإمام الجعبري، وعليه أقوال بعض الأئمة، وهو ما استدرك على صاحب المورد أيضا، كما أنّ بعض الأئمة قد عمّموا الخلاف كما فعل الناظران؛ والراجح عندي هو صحة تعميم الخلاف لنص الشيخين عليه وموافقة جل علماء الرسم عليه أيضا.

الاستدراك الثاني: على عدم تقيد كلمة: ﴿مِهْدَا﴾ بإضافة الأرض.

أخبر الناظم في شطر البيت الموالي أنّ ﴿مِهْدَا﴾ محذوف بين الهاء والdal في الخبر عن الإمام نافع في جميع القرآن، وأطلقها ولم يقيدوها.

وَقُلْ: مِهْدَا جَمِيعاً نَافِعٌ حَشَرَا 121-

1- علة الإمام الشاطبي في عدم تقيد كلمة: ﴿مِهْدَا﴾ بإضافة الأرض.

مستند الإمام الشاطبي في إطلاق كلمة ﴿مِهْدَا﴾ دون تقييدها بالأرض، هم الترجمة فقد أوردها منونة بالنصب، ونظرا للضرورة الشعرية، وشهرة الإضافة فيها، مع أنّ الإمام الداني نص عليها مقيدة. ونصه: في المروي عن الإمام نافع بالحذف: "وفي طه: ﴿الْأَرْضَ مِهْدَا﴾ [طه: 52] حيث وقع"² في الزخرف: "وفيه من الهجاء: ﴿مِهْدَا﴾ بحذف الألف، وقد ذكر مع سائر ما فيه"³.

2- استدرك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم في إطلاق كلمة: ﴿مِهْدَا﴾ دون تقييدها بما أضيف إلى الأرض، وقد قيدها أصل النظم المقنع، ونص كلام الإمام السخاوي في قول نافع ﴿مِهْدَا﴾ [النبأ: 6] بغير ألف

¹ اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 361.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 373.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4/ 1098.

حيث وقع: "وذلك مذكور في المقنع في طه، وعنى به -والله أعلم- إذا كان مذكورا بعد الأرض... وقال: وأما مهاد في الأعراف و﴿أَلْمِهَادُ﴾ في [ص: 55]، فهو في المصاحف بالألف"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام السخاوي ونبّه إلى ذلك الإمام الجعبري مصححا البيت بقوله: "وقال في باب ما رسم من المصاحف بالحذف بسنده إلى نافع في طه ﴿الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ [طه: 52] حيث وقع، أي بعد ﴿الْأَرْضَ﴾ كما بيّنه، ويندرج في إطلاق الناظم ذلك، والعماري منها نحو: ﴿مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ [الأعراف: 40]، ﴿قَبِيسَ أَلْمِهَادِ﴾ [ص: 55] وهو متفق الإثبات فلو قال:

وَفِي أَرَعَيْتَ أَرَيْتَ الْخُلْفُ أَوْ جَمْعُوا وَمَهْدُ الْأَرْضِ جَمِيعًا نَافِعٌ حَشْرًا"².

لأجاد.

وأشار إلى هذا الموضع الإمام الخراز في البيت: [236] حيث أخبر بأنّ ﴿مِهْدًا﴾ المنون المنصوب بالحذف ونبه إلى أنّ الإمام أبا داود لم ينصّ على موضع طه. وفي التنزيل: في سورة الزخرف: "وفيه من الهجاء: ﴿مِهْدًا﴾ بحذف الألف، وقد ذكر مع سائر ما فيه"³. وفي سورة النبأ: "وفيه: ﴿مِهْدًا﴾ بحذف الألف"⁴.

ففيه نص على ما في الزخرف والنبأ كما هو مبين، ولم ينصّ على الموضع الأول الذي هو في طه، والدليل على غفلة الإمام عليه قوله عندما نص على موضع الزخرف: "وقد دُكر". قال محقق التنزيل: "ومن الكلمات التي سكت عنها أبو داود قوله تعالى: ﴿الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ [طه: 52] في موضعه الأول، وذكره في الموضع الثاني عند قوله تعالى: ﴿الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ [الزخرف: 10]، وقال: "وفيه ﴿مِهْدًا﴾ بحذف الألف وقد دُكر" فيكون قوله: "وقد دُكر" كالنص في أنه ذكره بالحذف ولكن تركه نسيانا أو سهوا"⁵.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 249.

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 591/1 - 592.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4 / 1098.

⁴ أبو داود، المرجع نفسه، 5 / 1260.

⁵ أبو داود، المرجع نفسه، 1 / 355.

4- القراءات:

"واختلفوا في: ﴿الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ [طه:52] هنا، وفي الزخرف فقرأ الكوفيون بفتح الميم، وإسكان الهاء من غير ألف في الموضعين، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح وغلط فيه، وقرأ الباقون بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها فيها، واتفقوا على الحرف الذي في النبا أنه كذلك"¹.

ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل فيها على الحذف في الجميع، قال الإمام ابن القاضي: "يرجح فيه الحذف وهو الأولى، ولنص الإمام الداني: ﴿مِهْدًا﴾ حيث وقع، وهو اختياري لقراءة الكوفيين بغير ألف، وجرى العمل بإثباته، ولا عبرة به"².

رجعت إلى المصاحف فلم أجد فيها الإثبات حتى في الجماهيرية، قد يكون ما ذكره ابن القاضي من العمل بالإثبات ما كان في زمانه، وهي بالحذف، في المشاركة حفص بالحذف عدا ما قرئ: (مهدا) بدون ألف كالمصحف الباكستاني.

5- الترجيح:

يترجح عندي أن الناظم قد قيد الكلمة بالترجمة بدل الإضافة فيعذر، وأن استدراك الإمام السخاوي على الناظم في ﴿مِهْدًا﴾ بزيادة ما أضيف إلى الأرض زيادة فائدة وبيان، وهو نفس ما أشار إليه الإمام الجعبري، وأصلح البيت كما هو مبين، وقد ذكر الإمام الخراز هذه الكلمة في المورد بما ذكره الإمام الشاطبي، وقد قيدا الكلمة بالترجمة حيث نظمت منونة بالنصب ما يدفع عنهما الاستدراك.

¹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 320، ينظر: ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، ص: 431.

² ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 67.

الاستدراك الثالث: عدم ذكر الخلف في: (قواريرا) الأولى.

أخبر الناظم أن الألف ثابتة في: ﴿سَلْسِلًا﴾، و﴿قَوَارِيرًا﴾ في الموضعين في الإنسان، وأن مصاحف أهل البصرة اختلفت في ﴿قَوَارِيرًا﴾ الثاني، وهذا الخلف قد سرى واشتهر، وذلك في البيت الآتي:

124- سَلْسِلًا وَقَوَارِيرًا مَعًا وَلَدَى الْ
بَصْرِيِّ فِي الثَّانِ حُلْفٌ سَارَ مُشْتَهَرًا

1- علة الإمام الشاطبي في عدم ذكر الخلف في: (قواريرا) الأولى.

لا مستند للإمام الشاطبي في عدم حكاية الخلاف في: (قوارير) الثانية رغم رواية الإمام الداني لمجموعة من النقول التي تُظهر الخلاف فيها بمجموعها، فقد روى الإمام الداني عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنها بالألف في الموضعين في المصحف الإمام، ونصه عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: "رأيتُ في الإمام مصحف عثمان بن عفان... وفي الإنسان ﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان:15] الأولى بالألف والثانية كانت بالألف فُحِّكْتُ، ورأيتُ أثرها بيِّنًا هناك"¹.

وعنه أيضا أنها على ذلك في مصاحف أهل الحجاز والكوفة وأنها في مصاحف أهل البصرة الأولى بالألف والثانية بغير ألف، وهو ما رواه مُحمَّد بن أحمد عنهم، كما روى في الموضعين اختلافا كبيرا بين الأمصار.

وروى عن ابن الأنباري أنها بغير ألف في الموضعين ونصه: "قال في المصاحف الأول الحرف الأول والثاني يعني ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: 15,16] بغير ألف"².

2- استدرك الإمام السخاوي:

واستدرك الإمام السخاوي على الناظم عدم ذكره لما ورد عن الإمام الأنباري من وجه الحذف في ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأول، مما يستدعي الخلف في فيها أيضا.

ونصه: ذكر الإمام السخاوي: "أنَّ الإمام الداني حدَّث عن مُحمَّد بن أحمد قال: حدثنا ابن الأنباري قال: في المصاحف الأول: الحرف الأول والثاني ﴿قَوَارِيرَ﴾ [الإنسان:15/16] بغير ألف، وقال: ولم يذكر هذا صاحب القصيد"³.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 393.

² أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 57، 59.

³ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 256.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وإلى ما استدركه الإمام السخاوي ذهب الإمام الجعبري بالنظر إلى ما رواه الإمام الداني من النقول، وزاد استدراكه على الناظم عدم ضم المكّي إلى البصري، وقد نص عليه الإمام الداني بعد ذكر رسم أهل البصرة بقوله: "وكذلك في مصاحف أهل مكة".

وقال: "وإذا تأملت هذه النقول وجدت النظم ناقصا عن الأصل حذف ألف ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأول، وضم المكّي إلى البصري، وأشار بالحذف المشتبه إلى كثرة رواه"¹.

واستدركه أيضا الملا علي القاري بنفس ما ذكره الإمام الجعبري حيث قال: "نقل أبو عمرو الخلف في قَوَارِيرًا الأول، إذا عرفت ذلك وجدت النظم ناقصا عن الأصل بشيئين: ذكر الخلف في حذف قَوَارِيرًا الأول، وضم المكّي إلى البصري"².

وقال الإمام ابن جبار: "قلت: فالحاصل أنه قد اختلف في رسم الألف فيهما، فإن قلت: ظاهر كلامه يدل على أن مصاحف أهل البصرة اختلفت في ﴿قَوَارِيرًا﴾ الثاني لقوله: (ولدى البصريّ خلف) وليس كذلك، بل الرسم وقع في مصاحف البصرة في ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأول بإثبات الألف وفي الثاني بحذفها، وفي مصاحف الكوفة والحجاز بألف فيهما"³.

وبالرجوع إلى كتب الرسم وجدت أن الإمام أبا داود نص على أن مصاحف المدينة والكوفة رسمت ﴿قَوَارِيرًا﴾ بالألف في الموضعين، كذا الأولى عند البصريين، أما الثانية فهي بغير ألف.

ونصه: "﴿قَوَارِيرًا﴾ وكذلك الذي قبله، كتبهما في مصاحف المدينة، والكوفة بالألف... وكتبوا في مصاحف البصرة، الأولى بالألف، والثانية بغير ألف"⁴.

أما الإمام ابن أبي داود فروى عن المصاحف الكوفية بالألف في الموضعين، وضم مصاحف أهل المدينة إلى مصاحف أهل البصرة في زيادة الألف في الموضع الأول وبغيرها في الثاني وهذا غريب لم يروه أحد. أشار إليه محقق التنزيل، والمقنع.

¹ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 601/1.

² الملا علي القاري، الهبات السنية، ص: 134.

³ ابن جبار، شرح عقيلة أتراب القصائد، تحقيق: طلال بن أحمد، ص: 425.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 5/ 1250.

ونصه: "وروى عن أبي حاتم السجستاني: "روى محمد بن عيسى الأصفهاني: أهل الكوفة: ﴿فَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: 16/15] بألف كلتاها، وأهل المدينة وأهل البصرة: الأولى بالألف والآخر بغير ألف"¹.

أما الإمام المهدي فحكي النقول التي رواها الإمام الداني، عن أبي عبيد، وخلف، وابن إدريس². والإمام ابن وثيق حكى أنها رسمت بالألف في الموضعين، وأن القراء قد اختلفوا في قراءتها بالتنوين عند الوصل³.

وعلل الإمام الفراء هذه الرسوم بقوله: "قوله: ﴿كَانَتْ فَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: 15] أثبتت الألف في الأولى لأنها رأس آية، والأخرى ليست بآية، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة، وكذلك رأيها في مصحف عبد الله، وقرأ بها أهل البصرة، وكتبوها في مصاحفهم كذلك، وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيهما جميعاً، وكأنهم استوحشوا أن يكتب حرفاً واحداً في معنى نصب بكتابين مختلفين، فإن شئت أجريتهما جميعاً، وإن شئت لم تجرهما، وإن شئت أجريت الأولى لمكان الألف في كتاب أهل البصرة، ولم تجر الثانية إذ لم يكن فيها الألف"⁴.

وعلل الإمام ابن الأنباري ذلك بقوله: "وكان خلف يختار تنوين الأول ﴿فَوَارِيرًا﴾ في الوصل والوقف عليه بالألف، والثاني ﴿فَوَارِيرًا مِّنْ بُضَّةٍ﴾ [الإنسان: 16] بغير ألف في الوقف، ولا تنوين في الوصل، واحتجَّ بأنَّ الحرف الأوَّل رأس آية، واحتجَّ أيضاً بأنه في المصاحف كلها الجدد والعتق بألف، والحرف الثاني ﴿فَوَارِيرًا﴾ فيه اختلاف فهو في مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة: ﴿فَوَارِيرًا فَوَارِيرًا مِّنْ بُضَّةٍ﴾ [الإنسان: 16/15] جميعاً بألف، وفي مصاحف أهل البصرة الأوَّل بالألف والثاني بغير ألف، قال خلف: وكذلك رأيت في مصحف ينسب إلى قراءة أبي بن كعب عند آل أنس بن مالك، الأول بألف والثاني ﴿فَوَارِيرًا﴾ بغير ألف"⁵.

¹ ابن أبي داود السجستاني، كتاب المصاحف، ص: 279.

² يرجع: أبو العباس المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 63 - 64.

³ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 68.

⁴ الفراء، معاني القرآن، 3/ 214.

⁵ ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 1/ 368.

4- القراءات:

"قرأ نافع وأبو بكر والكسائي: ﴿فَوَارِيراً فَوَارِيراً﴾ [الإنسان: 16/15] بالتنوين فيهما ولم ينوئهما الباقلون إلا ابن كثير نَوَّن الأول بغير ألف، ووقف الباقلون بألف، ووقف نافع وهشام وأبو بكر والكسائي على الثاني بألف، وحذفها الباقلون"¹.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل على الألف في الموضوعين هذا ما كشفته من خلال النظر في أكثر المصاحف المغربية والمشرقية التي بين يدي، كذا الباكستاني.

6- الترجيح:

يترجح عندي صحّة الاستدراك؛ لنصوص الإمام الداني، واتفاق الأئمة على الاستدراك على النظم لعدم ذكره الخلاف في ﴿فَوَارِيراً﴾ الأولى والنقل عن الإمام الداني تدل على ذلك.

أما كتب الرسم الأخرى فاتفقت على إيراد ما رواه الإمام الداني، بعضها اكتفت بحديث واحد وأخرى أوردت أكثرها، ومما يثير التساؤل هو ضم الإمام ابن أبي داود أهل المدينة إلى البصرة ولم يرد عن غيره، أما الإمام ابن وثيق فأشار إلى أنها بالألف في الموضوعين فقط ولم يذكر الخلاف لا في الأولى ولا في الثانية، هكذا كثر الحديث في هذه الكلمة نظرا لاختلاف القراء فيها²، وقد نقلت تعليل الإمام الفراء والإمام ابن الأنباري على ذلك، ولخصه الإمام مُحمَّد خلف الحسيني: (1357هـ) بقوله: "وجه الإثبات مناسبة المقابلة في الأول؛ لأنه فاصلة، ومناسبة المجاورة في الثاني، واحتمال القراءتين تحقيقا وتقديرا"³.

¹ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص: 544.

² ينظر: ابن الجزري، النشر 2/ 396، مكّي بن طالب القيسي، التبصرة، ص: 716، ابن البنا الديمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص: 566.

³ علي مُحمَّد الضباع، سمير الطالبين، ص: 48.

الاستدراك الرابع : زيادة كلمة: ﴿لَوْلَوْ﴾ [الواقعة:25] بالألف في مصاحف المدينة.

أخبر الناظم في البيت الموالي وما بعده أَنَّ ﴿لَوْلَوْ﴾ [الحج:21] في كل المصاحف بالألف المتطرفة، واختلفوا في ﴿لَوْلَوْ﴾ [فاطر:33]، فهي بالألف في المصحف المدني والمصحف الكوفي، وعن الفراء وفي الإمام بغير ألف، وفي مصاحف البصريين بالألف في الحج والإنسان وغيرهما بغير ألف.

125- وَلَوْلَوْ كُلُّهُمْ فِي الْحَجِّ، وَخْتَلَفُوا فِي فَاطِرٍ وَبَيَّنَّتِ نَافِعٌ نَصْرًا

1- علة الإمام الشاطبي في عدم ذكر موضع الواقعة بالألف.

مستند الإمام الشاطبي فيما ذكره هو النقول الواردة عن الإمام الداني منها: "في الإمام مصحف عثمان بن عفان في الحج ﴿لَوْلَوْ﴾ [الحج:21] بالألف والتي في الملائكة ﴿لَوْلَوْ﴾ [الحج:21] خفض بغير ألف... قال أبو عمرو: ولم تختلف المصاحف في رسم الألف في الحج وإنما اختلفت في فاطر. وقال عاصم الجحدري كل شيء في الإمام مصحف عثمان من (اللؤلؤ) فيها ألف إلا التي في الملائكة، وقال الفراء هما في مصاحف أهل المدينة والكوفة بألف"¹.

2- استدرك الإمام السخاوي:

وزاد الإمام السخاوي على هذه المواضع موضع الواقعة بالألف، ونص كلامه: في الحديث عن لفظة ﴿لَوْلَوْ﴾ في الحج بعد أن ذكر قول أبي عمرو بكونها مرسومة بالألف، واختلف في فاطر، وعن نافع أنها بالألف جميعاً زاد قوله: "وكذلك رأيت في بعض المصاحف المدنية العتيقة في الواقعة بألف"². إذا مستند الإمام السخاوي في زيادة موضع الواقعة بالألف هو النظر في المصاحف العتيقة.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

بالرجوع إلى كتب الرسم نجد في التنزيل بدأ بإيراد الروايات التي ذكرها شيخه الداني، واختار حذف الألف في الطور والواقعة، وحسن الوجهين في الرحمن، ونصه: سورة الطور: "وفيه من الهجاء: ﴿لَوْلَوْ﴾ كتبوه بألف بعد الواو وكذا رسمه الغازي، وفي بعضها: ﴿لَوْلَوْ﴾ بغير ألف، وكذا رسمه حكم وعطاء، وهو الذي أختار هنا".

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 61، 64.

² ينظر: علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 259.

وقال في سورة الرحمن حجلاً: "وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿اللُّؤْلُؤُا﴾ [الرحمن: 20] بألف بعد الواو المهموزة المضمومة، كذا رسمه الغازي بن قيس، وحكم الأندلسي، وفي بعضها: ﴿اللُّؤْلُؤُا﴾ بغير ألف، وكذا رسمه عطاء الخرساني، وكلاهما حسن فليكتب الكاتب ما أحب من ذلك.

وقال في سورة الواقعة: "ورسم الغازي بن قيس وحكم بعد الواو المهموزة من: ﴿اللُّؤْلُؤُا﴾ ألفاً، ولم يرسمها عطاء، وبجذفها أكتب"¹.

وقال صاحب نثر المرجان: "جرى في هذه المواضع على رسم البصريين مع مراعاة الكوفية فكتبت في الطور بألف حمراء لذلك"².

أما الإمام الفراء فذكر وجهها جديداً عن مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "وقوله: ﴿وَلَوْلُؤُا﴾ قرأ أهل المدينة هذه والتي في الملائكة ﴿وَلَوْلُؤُا﴾ بالألف، وقرأ الأعمش كليهما بالخفض، ورأيتها في مصاحف عبد الله والتي في الحج خاصة ﴿ولألاً﴾ ولا تهجأه، وذلك أن مصاحفه قد أجرى الهمز فيها بالألف في كل حال إن كان ما قبلها مكسوراً أو مفتوحاً أو غير ذلك، والتي في الملائكة كتبت في مصاحفنا ﴿وَلَوْلُؤُا﴾ بغير ألف، والتي في الحج ﴿وَلَوْلُؤُا﴾ بالألف فخفضهما ونصبهما جائز، ونصب التي في الحج أمكن -لمكان الألف- من التي في الملائكة"³.

4- القراءات:

"واختلفوا في: ﴿وَلَوْلُؤُا﴾ هنا -الحج- وفاطر فقرأ عاصم والمدنيان بالنصب فيهما، وافقهم يعقوب هنا، وقرأ الباقر بالخفض في الموضعين"⁴.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

"جرى العمل بجذف الألف في السور الثلاثة عند أهل المشرق، واختار المغاربة زيادتها في حرف الرحمن"⁵.

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، سورة الطور: 4/ 1149، في الرحمن: 4/ 1167، الواقعة: 4/ 1177.

² أحمد النائطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 7/ 67.

³ الفراء، معاني القرآن، 2/ 220.

⁴ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 326.

⁵ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4/ 873.

قال ابن القاضي: ﴿لَوْ لَوْ﴾ [الطور: 22]: اختار في التنزيل هنا وفي المزن بغير ألف وفي سورة الرحمن وجهان. ولنا:

في الطُّورِ والمَزْنِ بغيرِ الألفِ في سُورَةِ الرَّحْمَنِ وَجْهَانِ فَأَعْرِفْ¹.

أما الواقعة فهي في جميع المصاحف بحذف الألف على ما كشفته.

6- الترجيح:

يترجح عندي صحة زيادة موضع الواقعة بالألف مع عدم نص الناظم عليها؛ لنص الإمام أبو داود عليها، وتعميم جميع المواضع بالألف في بعض روايات الإمام الداني، وبيانه: وردت لفظة (لَوْ لَوْ) في ستة مواضع، أسند الإمام الداني في (لَوْ لَوْ) عدة روايات، حكى فيها أنها في الإمام بالألف في كل المواضع إلا فاطر، وعن أهل المدينة والكوفة بالألف في جميع القرآن، وفي مصاحف البصريين بغير ألف إلا الحج والإنسان، ولم يرجح شيئاً، أما الإمام أبو داود فأورد أكثر ما نص عليه شيخه الداني في موضع الحج، واختار الحذف في الطور والواقعة، وحسن الوجهين في الرحمن كما حكى الإمام الفراء وجهاً آخر لرسم هذه اللفظة لم يذكره غيره.

¹ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 78.

المبحث الثالث:

دراسة استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة في الأبواب الأخرى.

سأتعرض في هذا المبحث إلى دراسة استدراكات الإمام السخاوي في الأبواب التي تلت أبواب الإثبات والحذف من العقيلة، وذلك عبر خمسة مطالب:

المطلب الأول: باب الحذف في كلمات تُحْمَلُ عليها أشباهها.

المطلب الثاني: باب حذف الياء والواو وزيادتهما

المطلب الثالث: باب حروف من الهمز وقعت في الرسم على غير قياس

المطلب الرابع: باب المقطوع والموصول

المطلب الخامس: باب المفردات والمضافات المختلف في جمعها.

المبحث الثالث: دراسة استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة في الأبواب الأخرى.

سيكون الحديث في هذا المبحث على ما استدركه الإمام السخاوي على الإمام الشاطبي في العقيلة في الأبواب الأخرى التي عقدها بعد الحديث عن أبواب الإثبات والحذف، في المبحث الثاني من هذا الفصل، وقسمتها إلى خمسة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: باب الحذف في كلمات تُحْمَلُ عليها أشباهها.

ذكر الإمام السخاوي جملة من الاستدراكات في هذا الباب والتي هي كالآتي:

الاستدراك الأول: على استثناء موضع الجن: ﴿إِلَّا لَّانَ﴾ [الجن: 9].

أخبر الناظم في الشطر الثاني من البيت الموالي أن المصاحف اتفقت على حذف ﴿أَنَّ﴾ حيثما وجدت إلا موضع الجن فهو بالإثبات عند الجميع.

138- أولى يتامى نصارى فاحذفوا وتعا لَمَى كُلُّهَا وَبَغَيْرِ الْجِنَّ الْكَانَ جَرَى

1- علة الإمام الشاطبي في استثناء موضع الجن: ﴿إِلَّا لَّانَ﴾ [الجن: 9].

استند الإمام الشاطبي في استثناء موضع الجن وحكاية الإثبات فيها إلى أصله المقنع، حيث روى الحذف في جميع مواضع: ﴿أَنَّ﴾ إلا موضع الجن فبالثبوت ونصه: "وكذا حذفوها بعد اللام في قوله: ﴿أَنَّ جِيئَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: 70] و﴿بِأَنَّ بَشَرُوهْنَ﴾ [البقرة: 186]، و﴿أَنَّ خَقَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال: 67] وشبهه من لفظه إلا موضعا فإنهم أثبتوا الألف فيه وهو قوله في سورة الجن ﴿بِمَنْ يَسْتَمِعِ﴾ [الجن: 9]¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم حكاية الإثبات في سورة الجن، وأنه رآها في المصاحف القديمة محذوفة كنظائرها، وفي الإمام كما ذكر الناظم.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 423.

ونصه: "وأما ما رواه عن خلف بن إبراهيم في سورة الجن ففيه نظر لأني رأيته في المصاحف القديمة كنظائره محذوف الألف، ورأيته في المصحف الشامي بالألف دون أخواته موافقا لهذه الرواية"¹.
فاستند في حكاية الحذف في موضع الجن كنظائرها إلى الكشف عليها في المصاحف القديمة.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

يؤيد ما حكاه الإمام السخاوي صاحب كتاب نثر المرجان حيث حكى أنها بالحذف في مصحف ابن الجزري بقوله: "ولكن الجزري حذفها في مصحفه ولم يشر إلى الخلاف أيضا والله أعلم بالصواب"².
ورّد عليه الإمام الجعبري: "أنه إذا كانت هذه المصاحف هي من العثمانية فهو وجه جديد يحكي الخلاف فيها، أما إن كانت غير العثمانية فلا"³.

وبالرجوع إلى كتب الرسم نجد في التنزيل تعرض إليها جميعا في موضع البقرة، ثم كرر ذكرها في موضعها من السورة: "حذف الألف بين اللام والنون من: ﴿أَلَسَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: 70]، وكذا في جميع القرآن- وعدّد بعضها ثم قال- إلا حرفا واحدا في سورة الجن: ﴿بِمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ [الجن: 9] فإنهم كتبوه هنالك بلام ألف"⁴. في الجن: "وفيه من الهجاء: ﴿إِلَّا الْآنَ﴾ كتبوه هنا بلام ألف"⁵.

قال الإمام الخراز في المورد:

147-..... وَاللَّسَ إِيْلَفٍ مَعًا ثُمَّ سَلَمَ

148-وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنِّ الْآنَ ذَكُرُوا بِالْفِ حَسَبًا قَدْ أَثَرُوا

بين الإمام ابن عاشر في شرح المورد بعد ما أخبر عنه الاتفاق على الثبوت فيها، بين ذلك بقوله: "لعلّ اتفاق المصاحف على إثبات ألف: ﴿إِلَّا الْآنَ﴾ في الجن إشارة إلى أصله من كون: ﴿أَلْ﴾ كلمة مستقلة و﴿إِلَّا الْآنَ﴾ كلمة، فلم يحصل شرط الحذف وهو الاتصال في كلمة، وأما غيره من لفظه فالاتصال فيه تقديري"⁶.

¹ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 39/2.

² أحمد الناطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 532 / 7.

³ ينظر: برهان الدين الجعبري، المرجع نفسه، 37 / 2.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 162 / 2.

⁵ أبو داود، المرجع نفسه، 1235 / 5.

⁶ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1 / 761 - 762.

وعلى إثبات الألف في ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ [الجن 9]، وعلى حذفها في غيرها من المواضع نص جل أئمة الرسم في كتبهم من بينهم كتاب هجاء مصاحف الأمصار¹.
وكتاب الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف².

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

وعمل المصاحف على الإثبات فيها، قال المارغني: "والعمل عندنا على ما في المنصف من تعميم الحذف في الألف الواقع بعد اللام المفردة... إلا ألف: ﴿الآن﴾ في سورة الجن، فإنه ثابت باتفاق"³.
وقال الدكتور أحمد شرشال: "ثم إن جميع شيوخ الرسم بما فيهم صاحب المنصف ذكره بالإثبات، وعليه العمل في جميع المصاحف"⁴.

5- الترجيح:

كلمة ﴿الآن﴾ في الجن متفقة الإثبات عند شيوخ النقل وقد أوردت ما نص عليه بعضهم، لذا يترجح الإثبات فيها، مع أن الإمام السخاوي ذكر أنه قد رآها بالحذف كمثيلاً في بعض المصاحف القديمة، ومصحف الإمام ابن الجزري على الحذف فهذا يعتبر وجه قد يكون غير مشهور لكنه يخرق الإجماع؛ لكونه صادراً عن أئمة معروفين في الرسم.

¹ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 35.

² ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 48.

³ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 174.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2 / 162.

الاستدراك الثاني: زيادة وجه إثبات ألف ﴿الْمِيعَادِ﴾ في المصاحف العتيقة العراقية.

أمر الناظم طالب علم الرسم أن يحفظ حذف الألف في ﴿الْمِيعَادِ﴾ [الأنفال: 42] بالأنفال خاصة، وذلك في شطر البيت الموالي:

141 - وَاحْفَظْ فِي الْأَنْفَالِ فِي الْمِيعَادِ مُتَّبِعاً

1- علة الإمام الشاطبي في حذف الألف في: ﴿الْمِيعَادِ﴾ [الأنفال: 42].

استند الإمام الشاطبي في حذف الألف بين العين والdal في ﴿الْمِيعَادِ﴾ [الأنفال: 42] إلى نص الإمام الداني، حيث قال: "وكذلك حذفت الألف بعد العين في قوله في الأنفال ﴿فِي الْمِيعَادِ﴾ [الأنفال: 42] في هذا الموضع خاصة وسائر المواضع بالألف"¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

أكد الإمام السخاوي الحذف في ﴿الْمِيعَادِ﴾ بالأنفال وذلك برؤيتها كذلك في المصحف الشامي العتيق كما ذكر الناظم، ولكنه رآها بالثبوت في المصاحف العراقية العتيقة، ونصه: "ورأيت في المصاحف العتيقة العراقية كلها بألف: ﴿الْمِيعَادِ﴾"².

وسند الإمام في هذه الأوجه هو الكشف عليها في المصاحف العراقية العتيقة.

3- أقوال العلماء في هذا المسألة:

أما في التنزيل فهي كما نص عليها الإمام الداني، ونصه في التنزيل في سورة آل عمران: "وقال مُجَدِّدُ بن عيسى الأصبغاني: وكل ما في كتاب الله عز وجل من ذكر: ﴿الْمِيعَادِ﴾ فهو بألف ثابتة: إلا موضعاً واحداً في الأنفال: ﴿لَا خَتَلَبْتُمْ فِي الْمِيعَادِ﴾ فهو بغير ألف ليس في القرآن غيره"³.

وقال في سورة الأنفال: "و﴿الْمِيعَادِ﴾ بحذف الألف بين العين والdal ليس في القرآن غيره"⁴.

وقال صاحب المورد:

201- والحذف في الأنفال في الْمِيعَادِ

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 427.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 283-284.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 329.

⁴ أبو داود، المرجع نفسه، 3/ 601.

قال الإمام الجرجاني عند شرحه: "قوله: (والحذف في الأنفال) حكم مطلق، والمراد به جميع أهل الرسم يعني: أن جميع الشيوخ اتفقوا على حذف الألف في ﴿الْمِيعَدِ﴾ الواقع في سورة الأنفال... وقيد بالسورة احترازاً من الواقع في غير الأنفال"¹.

وهي على ما نص أئمة الرسم بحذف الألف في كتاب هجاء مصاحف الأمصار².
وفي مصحف الإمام ابن الجزري عن كتاب نثر المرجان³.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

عمل جميع المصاحف المشرقية والمغربية على الحذف.

5- الترجيح:

يترجح الحذف في موضع الأنفال؛ لنص الشيخين واتفاق أئمة الرسم على ذلك، وإن كان ما ذكره الإمام السخاوي زيادة وجه عن المصاحف العتيقة العراقية إن كانت من المصاحف التي نُسخَت في زمن عثمان رضي الله عنه أو المنتسخة عنها.

الاستدراك الثالث: على زيادة وجه الحذف في: ﴿تُرَابًا﴾ بالمؤمنون، وموضعي الصفات، وق، عن الشامي.

أمر الناظم المخاطبين من الكاتبين وغيرهم أن يحفظوا الحذف الذي بين العين والذال ﴿الْمِيعَدِ﴾ في الشطر الأول من البيت، ثم يتبعون ذلك بمعرفة أن ﴿تُرَابًا﴾ بحذف الألف بين الراء والباء في ثلاثة مواضع: في الرعد: ﴿أَذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ [الرعد:5]، وفي النمل: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا﴾ [النمل:69]، وفي النبأ: ﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبأ:40]، ويُفهم من الحصر أن غير هذه المواضع بالإثبات.

تُرَابٌ رَعْدٌ وَنَمْلٌ وَالنَّبَأُ عَطْرًا 141 -

1- علة الإمام الشاطبي في حصر حذف ألف ﴿تُرَابًا﴾ في ثلاثة مواضع

استند الإمام الشاطبي في هذا الحصر إلى ما ذكره الإمام الداني من أن الألف محذوفة في هذه الثلاثة مواضع، وأن غيرها بالإثبات ونصه: "قال أبو عمرو: وكذلك حذفت الألف بعد الراء في قوله: ﴿تُرَابًا﴾ في

¹ الجرجاني، تنبيه العطشان على مورد الظمان، تحقيق: محمد سالم حرشة، ص: 476.

² ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 81.

³ ينظر: أحمد النائطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 2/ 492.

ثلاثة مواضع وأثبتوها فيما عداها، أولها في الرعد ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ [الرعد:5]، وفي النمل ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا﴾ [النمل:69] وفي عمّ يتساءلون ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبا:40]¹.

2- استدرك الإمام السخاوي:

استدراك الإمام السخاوي يخرق هذا الحصر بأن زاد مواضع أخرى رآها بالحذف في المصحف الشامي أيضا: ﴿تُرَابًا﴾ [المؤمنون:83]، موضعي الصفات، وق، وأنه رآها أي المواضع التي خصها بالحذف في المصاحف العراقية العتيقة بالألف.

ونصه: "ورأيت فيه: ﴿تُرَابًا﴾ [المؤمنون:83] بغير ألف أيضا، وفي الموضعين في الصفات كذلك بغير ألف، وفي ق كذلك بغير ألف، وفيه: ﴿خَلَفَكَ مِنْ تُرَابٍ﴾ [الكهف:36] بألف. ورأيت في المصاحف العراقية كلها بألف: ...و﴿تُرَابًا﴾، في المواضع الثلاثة التي ذكرها"². فمستنده في ذلك رؤيته لها كذلك في المصاحف.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

رد الإمام الجعبري على الإمام السخاوي فيما ذكره من الأوجه الزائدة على ما أورده الناظم بأن قال: "فإن كانت هذه المصاحف عثمانية فزيادة وجه لم ينقله وإلا فلا"³.

وبالرجوع إلى كتب الرسم فنجد ذلك في التنزيل على ما ذكره الناظم ونصه: "في الرعد: ذكر رسم ﴿تُرَابًا﴾ بغير ألف: وكتبوا: ﴿تُرَابًا﴾ بغير ألف، وكل ما في كتاب الله عز وجل من ذكر ﴿تُرَابًا﴾ فهو بالألف حاشا لثلاثة أحرف، هذا أولها، والثاني في النمل: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا أَيْنًا﴾ [النمل:69]، والثالث في النبا: ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبا:40]⁴.

وأخير الخراز في المورد البيت: [206] بحذف: ﴿تُرَابًا﴾ في الثلاثة المواضع المذكورة عن الشيخين، وعليه كتب الرسم الأخرى منها: كتاب البديع: "كتب: ﴿تُرَابًا﴾ بغير ألف في ثلاثة مواضع: النمل، الرعد، النبا"⁵.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 426.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 283-284.

³ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 2/ 45.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 736.

⁵ الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 48.

وقال المهدوي: "وحذفت الألف في أكثر المصاحف من قوله: ﴿تَرَاباً﴾، أعني التي بعد الراء في ثلاثة مواضع: ﴿كُنَّا تَرَاباً﴾ [الرعد: 5] الرعد، ﴿كُنَّا تَرَاباً﴾ [النمل: 69] النمل، ﴿كُنْتُ تَرَاباً﴾ النبأ، وأثبتت فيما سواهما¹. كذا في نثر المرجان².

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل فيها على ما نص عليه الشيخان في جميع المصاحف.

5- الترجيح:

نص الشيخان على حذف ﴿تَرَاباً﴾ في ثلاثة مواضع: الرعد، والنمل، والنبأ، واتفق أكثر أئمة الرسم على ذلك، وزاد الإمام السخاوي موضع: المؤمنون، وموضعي الصافات، وموضع ق، عن المصحف الشامي، والإثبات في كل المواضع المذكورة عن المصاحف العراقية العتيقة، وقد وردت بالتثنية المنصوب في تسعة مواضع، جرى الحديث على جلها إلا موضع الواقعة.

ومعلوم أنّ الإمام السخاوي - وإن انفرد بما حكاه - إمام في الرسم، فما ذكره يُنشئ الخلاف، خلافا لما نص عليه المشايخ بالاتفاق، وكل واحد يحكي ما رآه ولا مطعن في الجميع، لكون من يقرأ في كتب الرسم لا يجد الأئمة قد وصفوا جميع الرسوم.

ومع ذلك يترجح عندي ما ذكره الناظم لنص الشيخين على ذلك ونص جل أئمة الرسم ولا استقرار المصاحف على ذلك، ولعدم التأكد من أنّ المصاحف التي رآها الإمام السخاوي نفسها المصاحف الأمهات أو مصاحف منتسخة عليها.

¹ أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 79.

² ينظر: أحمد النائطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 3/ 292.

الاستدراك الرابع: ذكر الاتفاق على حذف كلمة: ﴿كِتَابٌ﴾ في أربعة مواضع.

أخبر الناظم أن كُتِّبَ المصاحف اتفقوا على حذف ألف ﴿كِتَابٌ﴾ بين التاء والباء معرّفة ومنكّرة أين ما وقعت في كِتَابِ الله، إلا أربعة مواضع كتبت بالألف هي: في الرعد: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد:39]، وفي الحجر: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر:4]، وفي الكهف: ﴿مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الكهف:27]، وفي النمل: ﴿تِلْكَ ءَايَاتُ الْفُرْعَانِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل:1].

143 - كِتَبْنِ الْأَلَّذِي فِي الرَّعْدِ مَعَ أَجَلٍ وَالْحَجَرِ وَالْكَهْفِ فِي ثَانِيهِمَا غَبَرَا

144 - وَالتَّمْلِ الْأَوَّلَى، وَقُلْ ءَايَاتُنَا وَمَعَا يُؤْنَسُ الْأَوَّلِينَ اسْتَنْتَنَ مُؤَمَّرَا

1- علة الإمام الشاطبي في ذكر لاتفاق على حذف كلمة: ﴿كِتَابٌ﴾ إلا في المواضع الأربعة المذكورة.

مستند الإمام الشاطبي فيما ذكره هو نص الإمام الداني على حصر الإثبات في المواضع الأربعة، ونصه: "وكل شيء في القرآن من ذكر ﴿الْكِتَابِ﴾، ﴿كِتَابٌ﴾ فهو بغير الألف إلا في أربعة مواضع؛ أولها في الرعد: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد:39]، وفي الحجر: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر:4]، وفي الكهف: ﴿مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الكهف:27]، وفي النمل: ﴿تِلْكَ ءَايَاتُ الْفُرْعَانِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل:1] فإن الألف فيه مرسومة"¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم أن ما ذكره الناظم من حصر الإثبات في تلك المواضع فيه نظر، لأنه قد رأى المواضع الأربعة المستثناة كنظائرها محذوفة في المصاحف. ونص كلام الإمام السخاوي: "وهذا ذكره أبو عمرو في الفصل الذي رواه عن خلف بن خاقان، وفيه نظر، وقد كشفته في المصاحف العتيقة، فلم يختلف في حذف الألف من هذه المواضع، بل رأيته فيها بغير ألف كغيرها، ورأيته - أعني الكلمات الأربع في المصحف الشامي - بغير ألف"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

لدراسة ذلك رجعتُ إلى كتب الرسم ففي التنزيل نصٌّ على ما نصَّ عليه المقنع: "الكتاب بغير ألف بين التاء والباء، وسواء كان معرّفاً أو غير معرّف، إلا في أربعة مواضع، فإنّهن بألف ثابتة، أولاهنّ في الرعد:

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 429.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 286.

﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد:39]، والثاني في الحجر: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر:4]، والثالث في الكهف: ﴿مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الكهف:27]، والرابع في النمل: ﴿وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل:1]¹.

حكاها عنهما الإمام الخراز في البيتين: [81]، [82] فأخبر الناظم هنا عن الشيخين حذف ألف كِتَابٍ معرّفاً ومنكراً واستثنى المواضع الأربعة، وقد أشار الإمام ابن عاشر إطلاق هذا الحكم لكل من الإمام التنسي، والإمام الشاطبي فالأربعة اتفقوا على ذلك².

قال صاحب المنصف:

كَذَلِكَ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ وَبَعْدَهُ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ
وَالْكَهْفُ فِيهَا مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ وَأَوَّلُ النَّمْلِ فَخُذْ بِقُلُوبِكَ التَّيَّانِ³.

واستدرك الإمام ابن آجطا على الإمام الخراز عدم تعميمه الحكم بقوله: "وكان حقّه أن يقول: (عنهم الكتاب غير الحجر) فيكون الحكم لجميعهم كما ذكرنا -ثم قال-: فيحتمل تخصيصه الشيخين بالذكر لأنهما الأصل، وغيرهما فرع تابع لهما"⁴.

وهي على الذي ذكره الشيخان في كتب الرسم التي تصفحتها من ذلك: كتاب هجاء المصاحف⁵، وكتاب البديع⁶، ومرسوم خط المصحف⁷، ومرسوم الخط⁸. وسفير العالمين⁹.

وفي كتاب نثر المرجان ذكر تعليل إثبات هذه المواضع بقوله: "لعل السر في إثبات الألف فيه أن الكتاب هنا ليس المراد منه المعنى المشهور بل المراد الحكم فكتب بإثبات الألف مخالف للمعنى المشهور"¹⁰.

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 61-62.

² ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 621-622.

³ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 557.

⁴ ابن آجطا، المرجع نفسه، ص: 557.

⁵ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 79.

⁶ ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 35.

⁷ ينظر: ابن ظافر العقيلي، مرسوم خط المصحف، ص: 133.

⁸ ينظر: ابن الأنباري، مرسوم الخط، في سورها من الكتاب أولها في [الرعد، 41]، [الحجر، 44]، [الكهف، 48]، [النمل، 64].

⁹ ينظر: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، سفير العالمين، 242.

¹⁰ أحمد الناططي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 3/ 326.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل جميع المصاحف على ما نص عليه الشيخان.

5- الترجيح:

اتفق كُتّاب المصاحف على حذف كلمة: ﴿أَلَكِتَبُ﴾ حيث ما وردت في القرآن وكيف ما وردت، إلا أربعة مواضع، وقد حكى الإمام السخاوي أنّ هذه المواضع الأربعة قد رآها بالحذف كمثيلاً، وهو وجه جديد حكاها الإمام عن المصحف الشامي فيكون هناك خُلفٌ في المواضع الأربعة عن الشامي، إذا كانت المصاحف التي كشفها هي المصحف الإمام أو المنتسخة منها، وكتابتها كغيرها أفضل جرياً على النظائر وتقليلاً للخلاف، لكن الراجح عندي هو ما ذكره الناظم لنص جل أئمة الرسم عليه واستقرار المصاحف على العمل بمقتضى ما نص عليه الشيخان، حرصاً على المصاحف من كثرة التبديل.

الاستدراك الخامس: زيادة وجه حذف الألف في موضعي: ﴿ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: 21، 15].

أخبر الناظم في البيت الموالي أن ﴿ءَايَاتِنَا﴾ في القرآن بحذف الألف بين الياء والتاء إلا الموضع الثاني والثالث في يونس: ﴿ءَايَاتِنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [يونس: 15]، ﴿مَّكَرٍجٍ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: 21] فثابت.

144 - وَقُلْ ءَايَاتُنَا وَمَعَا
يُؤْنَسُ الْأَوَّلِينَ اسْتَشْنِ مُؤْتَمِرَا

1- علة الإمام الشاطبي في حصر الإثبات في الموضعين المذكورين:

مستند الإمام الشاطبي في ما ذكر هو أصل العقيلة وهو المقنع، فقد نص الإمام الداني على ذلك بقوله: "وكل شيء في القرآن من ذكر ﴿ءَايَاتِنَا﴾ فهو بغير الألف، إلا في موضعين فإنهما رسماً بالألف وهما في يونس: ﴿مَّكَرٍجٍ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس 21]، و﴿ءَايَاتِنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [يونس: 15]"¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

يكن استدراك الإمام السخاوي في رأيته الموضعين في المصحف الشامي بالحذف كنظائرها. ونصه: "ورأيت في المصاحف العتيقة وفي المصحف الشامي بغير ألف في الموضعين كغيرهما من المواضع"². فمن خلال نص الإمام السخاوي يظهر جلياً اعتماده على الكشف في المصاحف العتيقة.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 429.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 287.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

رد عليه الإمام الجعبري بأنه إذا كان هذا الوجه المذكور من المصاحف الإمام فوجه زائد يعتدّ به، وإن كانت غير ذلك فلا يُنظر له، ونصه: "فإن كانت عثمانية فزيادة وجه إن لم يحمل على الدثور"¹.

وبالرجوع إلى كتب الرسم في ذلك نجد:

في التنزيل نص على ما نص عليه شيخه بقوله: "ولا خلاف أيضا بينهم في حذف الألف بعد الياء حيث ما وقع، إذا كان جمعا، سواء كان من الضرب الذي تقع الباء فيه قبل الهمزة أو لم يكن إلا حرفين وقعا معا في سورة يونس صلى الله عليه وسلم، أولاهما: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا﴾ [يونس: 15] والثاني فيها: ﴿مَكْرُوحٍ آيَاتُنَا﴾ [يونس: 21] فإنهما كتبا بألف ثابتة بين الياء والتاء، ليس في القرآن غيرهما"².

وأطلق الإمام الخراز إثبات الألف في هذين الموضعين من السورة عن شيوخ النقل في البيت: [64]، وكان لفظه في التعبير أدقّ وأبين بقوله:

64- وأثبتت آياتنا الحرفان في يونس ثالثها والثاني

وقال صاحب المنصف:

آيَاتُنَا فِي يُونُسَ حَرْفَانِ عَلَيْهِمُ آيَاتُنَا وَالثَّانِي

مِنْ قَبْلُ وَبَعْدُ مَكْرُوفٌ أَلِفٌ مَعْرُوفَةٌ وَغَيْرُ دِينَ عِنْدَنَا مَحْدُوفَةٌ

وعلى ذلك أكثر كتب الرسم من ذلك: هجاء المصاحف³، والجامع⁴، ونثر المرجان⁵.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

نظرت في جميع المصاحف التي بين يدي فوجدتها بالإثبات في موضعَي يونس على ما ذكره الشيخان.

5- الترجيح:

حكى الإمام السخاوي أنه رأى هذين الموضعين بالحذف كنظائرها: وهذا الوجه يجمع النظائر بعضها إلى بعض، إن كان مصدره المصاحف الإمام أو المنتسخة عنها، لكن الراجح لديّ ما ذكره الناظم؛ لأن

¹ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 2/ 51.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 123.

³ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 80.

⁴ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 37.

⁵ ينظر: أحمد النائطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 3/ 18.

كُتِّبَ المصاحف وشيوخ النقل اتفقوا على حذف الألف بعد الياء ﴿ءَايَاتُنَا﴾ حيث وردت، إلا موضعِي يونس: الثاني، والثالث؛ وأنَّ كلَّ المصاحف اتفقت على ذلك، وعليه العمل.

الاستدراك السادس: زيادة وجه الحذف في كلمة: ﴿فُرْءَانَا﴾ في [الإسراء: 106]، و[الزمر: 27] في المصحف الشامي.

أخبر الناظم في البيت الموالي أنَّ كلمة ﴿فُرْءَانَا﴾ [يوسف: 2] في أول يوسف والزخرف حُصِّتْ بحذف الألف بين الهمزة والنون، وغيرها من المواضع بالإثبات، وأنَّ مصاحف أهل العراق بالإثبات في هذين الموضعين كغيرهما.

145- فِي يُوسُفٍ حُصِّ قُرْءَانَا وَزُخْرَفِهِ وَمَعَا أُولَاهُمَا وَبِإِثْبَاتِ الْعِرَاقِ يُرَى

1- علة الإمام الشاطبي في ما حصر الحذف أول يوسف، والزخرف.

مستند الإمام الشاطبي في ذلك هو ما نص عليه الإمام الداني، من الحذف في أول يوسف، والزخرف، وأنَّ مصاحف العراق بالإثبات فيها كغيرها من المواضع.

ونص ما رواه: "وكذلك حُذِفَتِ الألف بعد الهمزة في قوله: ﴿فُرْءَانَا﴾ في مكانين في يوسف: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: 2]، وفي الزخرف: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ فُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: 2] ورأيتُ أنا هذين الموضعين في مصاحف أهل العراق وغيرها بالألف"¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

يكمن استدراك الإمام السخاوي على الناظم بتأكيد ما نظمته، وهو ما نصَّ عليه الإمام الداني عن المصاحف العراقية برؤية هذه المصاحف بالإثبات في الجميع، وزاد وجه الحذف في الإسراء والزمر عن المصحف الشامي.

ونص الإمام السخاوي: "وكذلك رأيتها أنا في المصاحف العراقية، فأما المصحف الشامي فرأيتُ فيه هذين الموضعين ﴿وَفُرْءَانَا﴾ كما ذكر خلف بن إبراهيم، ورأيتُه فيه أيضاً ﴿وَفُرْءَانَا بَرَفْنَاهُ﴾ [الإسراء: 106] في الإسراء، ﴿فُرْءَانَا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: 27] في الزمر، كذلك بغير ألف"².

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 427.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 288.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

اختلف كلام شراح العقيلة في هذه الكلمة ففي الدرة حكى الخلف في موضعي يوسف والزخرف، وزيادة الزمر عن حكم الناقط بقوله: "منهم من أثبت الألف بعد الهمزة، ومنهم من حذفها، والمثبتون لها أهل العراق، وقال الغازي بن قيس: إنهما في مصحف أهل المدينة بغير ألف بعد الهمزة، وزاد حكم الناقط موضعاً ثالثاً في الزمر: ﴿فُرءَانَا عَرَبِيَّاً غَيْرَ ذِي عَوْجٍ﴾ [الزمر: 27] ولم يذكر أحد غيره"¹.

وفي الجميلة لفت الإمام الجعبري النظر إلى أنَّ الناظم لم ينظم كل ما نص عليه الإمام الداني في هذه الكلمة، وأيد ما ذهب إليه الإمام السخاوي، فقد نص الإمام الداني على رؤيته لإثبات هذين الموضعين في العراقية وفي غيرها بقوله: "وقوله (وَبِإِثْبَاتِ الْعِرَاقِ يُرَى): يُنظر هو معنى قول الداني فيه: رأيتهما في العراقية لكن قوله: (وغيرها) يدل على أنه رآهما في بقيّة الرسوم بالإثبات فهو نقص في النظم فيحتمل راوية خلف أحد الوجهين أو تلك تدل على الحدوث..

وقول الشارح: رأيتهما في الشاميّ بالحذف يؤيدها، فلو قال: أولاهما وبخلف فيهما بدرا. لوفى"². وعليه قول الملا علي القاري: "وقال أبو عمرو في المقنع: وغيرها، وهذا يدل على أن الألف ثابتة فيهما في سائر الرسوم، فهو نقص في النظم، لكن يحتمل أن يكون هنا وجهان، والكتاب على إثبات الكل، ولو قال: أولاهما وخلاف فيهما ندرا لوفى بالمقصود"³.

وبالرجوع إلى كتب الرسم في التنزيل لم ينص الإمام أبو داود على الخلف بل نص على الحذف فيهما وغيرهما بالثبت فقط: "وكتبوا: ﴿فُرءَانَا عَرَبِيَّاً﴾ بغير صورة للهمزة، لسكون الراء قبلها، ومن غير ألف بعدها اختصاراً، هنا، وفي سورة الزخرف لا غير، وسائرهما بألف بعد الهمزة أين ما أتى من غير صورة للهمزة لئلا يجتمع ألفان"⁴. لذلك ذكر الإمام الخراز الخلاف فيهما للإمام الداني، واقتصر على الحذف للإمام أبي داود في البيت:

208- وَمُقْنِعٌ فُرءَانَا أُولَى يُوسُفِ وَزُخْرُفٍ، وَلِسُلَيْمَانَ اخْدِفِ

¹ اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 403.

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 55/2.

³ الملا علي القاري، الهبات السنية، ص: 161.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 706.

ذكرها بالحذف الإمام ابن الأنباري في سورتيهما¹، والإمام الجهني²، ذكرها بالحذف وأشار إلى الخلاف في غيرهما الإمام المهدي حيث قال: "وُحذفت الألف في أكثر المصاحف من قوله: ﴿فَرَّأَنَا عَرَبِيًّا﴾ في موضعين في أول يوسف: ﴿فَرَّأَنَا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:2] و [الزخرف:2]، وكذلك في أول الزخرف، وأثبتت الألف فيما سواهما"³. والإمام ابن وثيق حكى الحذف في الموضعين، والإثبات في العراقية⁴.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف على الحذف في أوَّلَي يوسف والزخرف، والإثبات في غيرها⁵. وعلى ذلك جميع المصاحف المغربية والمشرقية على ما كشفته فيما بين يدي من المصاحف.

5- الترجيح:

يترجح عندي في هذه الكلمة كتابتها بالإثبات، لجمع النظائر، وعدم وجود إشارة لقراءة فيها لِتُحذف؛ ولاختلاف الشيخين فيها وملخص ذلك:

أنَّ كلمة ﴿فَرَّأَنَا﴾ في أول سورة يوسف والزخرف حكى فيها الناظم الحذف، وعن العراقية الإثبات، وحكى الإمام الخراز الخلاف عن الإمام الداني والحذف عن الإمام أبي داود، واستدرك عن الناظم الإمام الجعبري ووافقه الملا على عدم حكاية الخلاف، وقد أشار إليه الإمام الداني، ومما يلفت النظر قول الإمام العقيلي: "أخبر بأحدهما بغير ألف في الموضعين ثم قال: "قال أبو عمرو: وقد أثبت فيهما أهل العراق ألفا كغيرها"⁶.

على غير ما نص عليه الإمام الداني أحدهما بالإثبات في العراقية وفي غيرها، أي حكاية خلاف في المصاحف الأخرى أيضاً، أما هذا القول فهو حكاية عن العراقية فقط، قد تكون غفلة من المؤلف أو أنها نسخة للمقنع، وعليه فهو تأييد لما أخبر به الإمام الشاطبي، ولما نص عليه الإمام أبو داود. وعلى الحذف فيهما عند أكثر أئمة الرسم، وعلى الخلاف عند بعضهم، وقد رجح صاحب نثر المرجان الإثبات فحكى أقوال الأئمة ثم قال: "قال الجزري كتبت في بعض المصاحف بحذف الألف التي بعد الهمزة اختصاراً للعلم

¹ ينظر: ابن الأنباري، مرسوم الخط، ص: 39، 82.

² ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 48.

³ أبو العباس المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 79.

⁴ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 32.

⁵ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 226.

⁶ ينظر: ابن ظافر العقيلي، مرسوم خط المصحف، ص: 130.

بموضوعها... وأقول: قوله في بعض المصاحف كلمة تمريض فالأكثر إثباتها وهو أقوى؛ لأنه قد وقع فيه حذف الهمزة المفتوحة لسكون ما قبلها فبتكرار الحذف يقع الزحاف على أن حذفها لا يتوقف عليه قراءة أخرى حتى ينبغي حذفها، وعلى هامش بعض المصاحف الصحيحة بالألف أصح... وكتب الجزري في مصحفه ألفا أصفر إشارة إلى الاختلاف¹.

أما الإمام السخاوي فأكد ما نص عليه الإمام الداني في العراقية، وأشار إلى الحذف في موضعي يوسف والزخرف عن المصحف الشامي، وزاد موضع الإسراء، والزمر، وهو الموضع الذي حكى زيادته الإمام اللبيب عن الإمام حَكَمِ الناقط، فأصبحت الزيادة في موضعين على موضعي يوسف والزخرف لم ينص عليها الشيخان، والإثبات في الجميع أولى لجمع النظائر بعضها إلى بعض، خاصة أنها ليست موضع إشارة، ورأي الدكتور أحمد شرشال محقق التنزيل على التفصيل فيها حيث قال: "يترجح الإثبات لمن كتب مصحفا لأحد رواة الكوفة، أتباعا لأصولهم العتيقة، ويترجح الحذف لمن كتب مصحفا لأحد رواة أهل المدينة أتباعا وموافقة لمصاحف المدينة"².

الاستدراك السابع: زيادة وجه الحذف في: ﴿إِلَّا قَالُوا سَاجِرٌ﴾ [الذاريات: 52] عن المصحف الشامي.

أخبر الناظم في البيت الموالي أنّ كل ما في القرآن من لفظ ﴿سَاجِرٌ﴾ فهي في المصاحف بالحذف بين السين والحاء إلا موضعاً واحداً في الذاريات: ﴿إِلَّا قَالُوا سَاجِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: 52] فإنه بالألف، وأنها بالألف في كل القرآن للإمام نافع.

146- وَسَاجِرٌ غَيْرُ الْآخَرِ الذَّارِيَاتِ بَدَا
وَالْكُلُّ ذُو أَلْفٍ عَنْ نَافِعٍ سَطَرًا

1- علة الإمام الشاطبي في استثناء موضع الذاريات من الإثبات:

استند الإمام الشاطبي في ذكر الإثبات في موضع الذاريات استثناء من غيرها من المواضع إلى ما رواه الإمام الداني في المقنع ونصه: "وكل شيء في القرآن من ذكر: ﴿سَاجِرٌ﴾ فهو مرسوم بغير ألف إلا موضعاً واحداً فإنّ الألف فيه مرسومة وهو قوله في الذاريات: ﴿إِلَّا قَالُوا سَاجِرٌ﴾ [الذاريات: 52]... قال حدثنا عيسى عن نافع قال: كل ما في القرآن: ﴿سَاجِرٌ﴾ فالألف قبل الحاء في الكتّاب"³.

¹ أحمد الناططي الأركاتي، نشر المرجان في رسم القرآن، 3/ 196.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 706.

³ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 430 - 431.

2- استدراك الإمام السخاوي:

يتمثل استدراك الإمام السخاوي على الناظم في أنه رأى موضع الذاريات في المصحف الشامي بغير ألف كغيرها، ونص ما ذكره: "وقد رأيتها في المصحف الشامي في الذاريات مرسومة بغير ألف وفي غيرها"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

رد الإمام الجعبري قول الإمام السخاوي ولم يعد المصاحف التي اطلع عليها من المصاحف المعتد بها بقوله: "فلا يلتفت إلى من قال: في المصحف الشامي بلا ألف وأحمله على الدثور"².

وبالرجوع إلى كتب الرسم تجد التنزيل على ما ذكره الناظم ولم يذكر الرواية عن الإمام نافع: "عن محمد بن عيسى الأصبهاني عنه: كل شيء في القرآن: ﴿سَجِرٌ﴾ بغير ألف إلا الذي في والذاريات: ﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: 52]"³.

وفي مورد الخراز في البيتين:

212- مَنُصِّفٌ، وَعَنْهُمَا فِي سَجِرٍ فِي النُّكْرِ غَيْرِ الذَّارِيَاتِ الْآخِرِ

213- وَقِيلَ بِالْإِثْبَاتِ كُلِّ يُعْرَفُ وَعَنْ سُليْمَانَ أَيْ الْمُعْرَفُ

أورد اتفاق الشيخين على حذف ﴿سَجِرٌ﴾ المنكر إلا الموضع الأخير من الذاريات، وصاغ رأياً آخر بالإثبات فيه في الجميع حتى موضع الذاريات بصيغة التمریض، واتفاقهما على الإثبات في المعرف، فنص عليه للإمام أبي داود، وهو للإمام الداني يدخل في إثبات ما كان على وزن: (فاعل).

وشرح البيتين: "جاء عن الشيخين حذف ألف: ﴿سَجِرٌ﴾ المنكر حيث وقع، إلا ما وقع منه آخر بالذاريات وهو: ﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: 52] فبالإثبات، وعنهما قول بالإثبات في كل ﴿سَجِرٌ﴾ المنكر من غير استثناء فدخل فيه موضع الذاريات الأخير، وليس معمول به، وجاء عن أبي داود إثبات ألف ﴿سَاحِرٌ﴾ المعرفة حيث وقع، وهو ثابت الألف عند أبي عمرو ولحيته على وزن فاعل"⁴.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 289.

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، ص: 56 / 2.

³ أبو داود، مختصر التبیین لهجاء التنزيل، 3 / 464.

⁴ أبو زيثجار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 94.

وقال الطلمنكي: (429هـ): "إثبات الألف بعد السين من ﴿سَاحِرٌ﴾، ﴿السَّاحِرُ﴾ أولى لقول نافع أنه في مصحف أهل المدينة بألف بعد السين"¹.

وهي: ﴿سَاحِرٌ﴾ بالألف في الموضع الأخير في الذاريات، وبالحذف في غيرها في كل القرآن: في مرسوم الخط²، وهجاء المصاحف³، والجامع لما يحتاج إليه⁴، ونثر المرجان⁵.

4- القراءات:

في كلمة: ﴿سَاحِرٌ﴾ اختلاف كبير بين القراء في عديد المواضع، لخصه الإمام ابن عاشر فذكر ما وقع في القرآن من مادة (سحر)، وقسمه إلى خمسة أقسام وبين حكم كل قسم⁶.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل في المصاحف "على حذف ألف ﴿سَاحِرٌ﴾ المنكر حيث وقع، إلا ﴿سَاحِرٌ﴾ [الذاريات: 52] الآخر في سورة الذاريات فألفه ثابتة، وعلى إثبات ألف ﴿السَّاحِرُ﴾ المعرفة حيث وقع"⁷. وبالنظر في المصاحف رأيتُ عمل المصاحف المغربية والمشرقية على الحذف في ﴿سَاحِرٌ﴾ المنكر إلا موضع الذاريات، والتثبت فيها في ﴿السَّاحِرُ﴾ المعروف.

6- الترجيح:

يترجح ما ذكره الناظم لنص أكثر أئمة الرسم، وعمل المصاحف عليه، وتقرير المسألة: أخبر الناظم بحذف ألف ﴿سَاحِرٌ﴾ حيث وقعت في القرآن إلا موضع الذاريات: ﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: 52]، وفي مصاحف المدينة بالألف في المعروف عن الجميع، وافقه من ذكرته من شيوخ النقل، واستدرك الإمام السخاوي بأنها بالحذف في جميع القرآن في المصحف الشامي، وهو ما يقرر الخلاف في موضع الذاريات عنه إن كان هذا المصحف الذي ذكره من مصاحف الإمام أو المنتسخة منها.

¹ اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 403.

² ينظر: ابن الأنباري، مرسوم الخط، ص: 87.

³ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 80.

⁴ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 33.

⁵ ينظر: أحمد النائطي الأركاقي، نثر المرجان في رسم القرآن، 7 / 50.

⁶ ينظر: ابن عاشر، فتح المنان، 2 / 911 - 912.

⁷ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 232.

الاستدراك الثامن: في استثناء: ﴿أَنْ يَّعْفُو عَنْهُمْ﴾ [النساء: 98].

أخبر الناظم في البيتين المواليين أن الألف محذوف بعد واو الجمع في أصلين مطردين هما: ﴿جَاءُوا﴾ و﴿بَاءُوا﴾، وأربعة أحرف وهي: في البقرة: ﴿قَالَ بَاءُوا﴾ [البقرة: 224]، وفي الفرقان: ﴿وَعَتَوْ عَتَوْا﴾ كَبِيرًا [الفرقان: 21]، وفي سبأ: ﴿سَعَوْ فِي آيَاتِنَا﴾ [سبأ: 5]، وفي الحشر: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾ [الحشر: 9]، وحذفوا الألف بعد الواو الأصلية في موضع واحد في قوله: ﴿بَاءُوكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَّعْفُو عَنْهُمْ﴾ [النساء: 98] في النساء لا غير.

160- جَاءُوا وَبَاءُوا أَخْلِفُوا فَأَعُو سَعَوْ بِسَبَأٍ عَتَوْ عَتَوْا وَقُلْ تَبَوَّءُوا أُخْرًا

161- أَنْ يَّعْفُو الْخُذْفُ فِيهِ تُونَ سَائِرَهَا يَعْفُو وَتَبَلُّوا مَعَ لَنْ تَدْعُوا النَّظْرَا

1- علة الإمام الشاطبي في ما ذكره بالحذف، واستثناء موضع [النساء: 98].

استند الإمام الشاطبي في ما ذكره إلى الإمام الداني في المقنع فقد قرّر اتفاق المصاحف على حذف الألف بعد واو الجمع في أصليّن، وأربعة مواضع، وموضع النساء دون غيرها من مثلها، ونص ما رواه: "واتفقت المصاحف أيضا على: حذف الألف بعد واو الجمع في أصليّن مطردين، وأربعة أحرف؛ فأما الأصلان فهما: ﴿جَاءُوا﴾ و﴿بَاءُوا﴾ حيث وقعا، وأما الأحرف الأربعة فأولها في البقرة: ﴿قَالَ بَاءُوا﴾ [البقرة: 224] وفي الفرقان: ﴿وَعَتَوْ عَتَوْا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: 21] وفي سبأ: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْ فِي آيَاتِنَا﴾ [سبأ: 5]، وفي الحشر: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾ [الحشر: 9]، وكذلك حذفت بعد الواو الأصلية في موضع واحد وهو قوله في النساء: ﴿بَاءُوكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَّعْفُو عَنْهُمْ﴾ [النساء: 98] لا غير، وأثبتت بعد هذه المواضع الألف بعد واو الجمع وواو الأصل التي في الفعل في جميع القرآن"¹.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 465 ، 468.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم بأن موضع النساء بالألف كمثيلاً، مستنداً على النظر والكشف عليها في بعض المصاحف، وقد كشفها في المصحف الشامي، والمصاحف العراقية العتيقة فوجدها بالألف.

ونصّه: "وفي استثناء ﴿أَنْ يَّعْبُو عَنْهُمْ﴾ [النساء: 98] نظراً، فإني كشفت ذلك في المصاحف العتيقة العراقية، فوجدته بالألف كأخواته، وكذلك رأيته في المصحف الشامي بألف بعد الواو"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

انتصر الإمام الجعبري لقول الناظم، وردّ قول الإمام السخاوي واعتبره شبهةً بقوله: "بأن قول الناظم: (فيها) تأكيد لدفع شبهة قول الشارح"².

ولا أرى في هذه الكلمة ما يدفع قول الإمام السخاوي؛ لأن الإمام السخاوي أخبر عن رؤيته للمصاحف وهو خبير في مجاله، فلا يستهان بعلمه وقد أخذ بقوله صاحب نثر المرجان: "وكتب على هامش بعض المصاحف الصحيحة أنّ في حذف الألف خلاف، أقول: لما ثبت الخلاف بقول السخاوي فإنه قال ... فلينتقض قول الداني أنه متفق الحذف - والله أعلم -، وكان الألف مرسوماً في مصحف الجزري ثم حُكّ ولا أدري من حَكَّهُ"³.

وبالرجوع إلى كتب الرسم نجد من ذلك: في التنزيل نصّ على الحذف في ثلاثة أصول مطّردة، أضاف إلى ما نص عليه شيخه الاسم المفرد المضاف هو: ﴿ذُو الْجَلَالِ﴾ [الرحمن: 25] وسبعة أحرف، أي زاد ﴿كَأُولِهِمْ؛ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: 3] حيث قال: واستثنى الصحابة - رضي الله عنهم - من هذا الباب ثلاثة أصول مطّردة، وسبعة مواضع مفترقة، فحذفوا الألف بعد الواو فيهنّ، واجتمعت أيضاً على ذلك المصاحف فلم تختلف.

فالأصول الثلاثة المطردة هن: ﴿جَاءُوا﴾، و﴿بَاءُوا﴾ حيث ما وقعا، والثالث: هو الاسم المفرد المضاف، نحو قوله عز وجل: ﴿ذُو الْجَلَالِ﴾ [الرحمن: 25]⁴.

¹ السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 314.

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 2/ 111. الشارح يعني به الإمام السخاوي.

³ أحمد الناطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 1/ 649.

⁴ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 81 - 83.

وعُدَّ الحذف في سبعة أحرف، بعد ذكر الأحرف الأربعة التي نص عليها شيخه زاد موضعِي المطففين: ﴿كَالْوَهُمْ أَوْ وَرَنُوهُمْ﴾ [المطففين: 3].

وقد عدّها الإمام الداني كلمة واحدة فلم يذكرها في هذا الباب حيث قال: "وكتبوا: ﴿كَالْوَهُمْ أَوْ وَرَنُوهُمْ﴾ [المطففين: 3] موصلين من غير ألف بعد الواو"¹.

وقال الدكتور أحمد شرشال: "ولا يحسن عدّها في جملة المستثنيات إلا عند من يجعل الضمير فيها منفصلاً للتوكيد أو للبدل، والراجح أنّ الضمير متّصل فيهما، وحينئذ فلا حذف"².

وقد وافق الإمام الجهني الإمام أبا داود حيث قال: "ووقع في المصحف: ﴿جَاءُوا﴾ بواو من غير ألف بعدها، ووقع: ﴿كَالْوَهُمْ أَوْ وَرَنُوهُمْ﴾ [المطففين: 3] بغير ألف بعد الواو؛ لأن المعنى: كالوا لهم ووزنوا لهم، فحذفت اللام وأوقع الفعل على هم فصارا حرفاً واحداً؛ لأن المكنى المنصوب مع ناصبه حرف واحد"³.

وفي مورد الخراز البيت:

348- وَبَعْدَ وَاوِ الْقَرْذِ أَيْضاً ثَبَتَتْ وَبَعْدَ أَنْ يَعْجَبُو مَعَ ذُو حُذِفَتْ

أخبر فيه الإمام الخراز عن اتفاق شيوخ النقل على زيادة الألف بعد واو الفرد المتطرفة، واستثنى من ذلك: ﴿أَنْ يَعْجَبُو﴾ [النساء: 98] عن أخواتها، وبعد واو: ﴿ذُو﴾ حيثما وقعت.

وذكرت ﴿أَنْ يَعْجَبُو عَنْهُمْ﴾ [النساء: 98] بالحذف: في كتاب مرسوم الخط⁴، وهجاء المصاحف⁵. والهجاء في رسم المصحف⁶، وإرشاد القراء⁷، وسمير الطالبين⁸.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل فيها على ما نص عليه الشيخان وجل أئمة النقل.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 228.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 83.

³ الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 40. ومثل لذلك يرجع.

⁴ ينظر: ابن الأنباري، مرسوم الخط، ص: 23.

⁵ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 83.

⁶ ينظر: مؤلف مجهول، الهجاء في رسم المصحف، ص: 134.

⁷ ينظر: رضوان المخللاقي، إرشاد القراء والكاشرين، ص: 394.

⁸ ينظر: علي محمد الضباع، سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 74.

5- الترجيح:

رغم أن رسم ﴿أَنْ يَّعْبُو عَنْهُمْ﴾ [النساء: 98] بغير ألف ذكره غير واحد من أئمة الرسم، وعليه استقرّ عليه عمل المصاحف، إلا أنه يترجح رسمها كنظائرها أولى حصراً للخلاف وجعاً للنظائر خاصة وأنه ليس فيها إشارة، ولقول الإمام السخاوي أنه رآها في المصاحف العراقية العتيقة، وفي المصحف الشامي بالألف مثل نظائرها والله أعلم.

المطلب الثاني: باب حذف الياء والواو وزيادتهما

جمعت في هذا المطلب ما استدركه الإمام السخاوي في باب حذف الياء وثبوتها، وباب زيادة الياء، وباب حذف الواو وزيادتها سأوردها فيما يأتي:

الاستدراك الأول: على الإنكار على الإمام الغازي في مخالفته الإجماع في رسم بعض الكلمات.

أخبر الناظم في هذا البيت المولى أن الإمام الغازي بن قيس نقل في كتابه هجاء السنة: ﴿وَيَهَيَّا لَكُمْ﴾، و﴿وَهَيَّا لَنَا﴾ [الكهف: 10، 16]، و﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾، و﴿الْمَكَرُ السَّيِّئُ﴾، [فاطر: 43] رسمها بألف بعد الياء، وقد أنكره الأئمة.

187- هَيَّا يَهَيَّا مَعَ السَّيِّئِ بِهَا أَلْفٌ مَعَ يَائِهَا رَسَمَ الْغَازِي وَقَدْ نَكِرَا

1- علة إنكار الإمام الشاطبي على الإمام الغازي بن قيس.

استند الإمام الشاطبي في إنكار وجه كتابة الكلمات السابقة بالياء بعدها ألف صورة لهمزة على ما رواه الإمام الداني، حيث حكى الإجماع على كتابتها بياءين، وأنكر الوجه الذي رآه في كتاب هجاء السنة للإمام الغازي، واعتبره خرقاً للإجماع.

ونص ذلك في المقنع: "واتفقت المصاحف على رسم ياءين في قوله عز وجل في الكهف: ﴿وَهَيَّا لَنَا﴾ [الكهف: 10]، و﴿وَيَهَيَّا لَكُمْ﴾ [الكهف: 16]، وفي فاطر: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ [فاطر: 43]، و﴿الْمَكَرُ السَّيِّئُ﴾ [فاطر: 43]، ورأيت هذه المواضع في كتاب هجاء السنة بألف بعد الياء، وحكى أبو حاتم أنّ في بعض المصاحف: ﴿وَيَهَيَّا لَكُمْ﴾، و﴿وَهَيَّا لَنَا﴾ بألف صورة، وذلك خلاف الإجماع، وبالله التوفيق"¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 114 - 115.

استدرك الإمام السخاوي على الإمام الداني حكاية الإجماع وأنه لم يقله عن يقين بل عن غلبة ظن؛ لأنه رآها في المصحف الشامي كما ذكر الإمام الغازي بالألف.

ونص كلام الإمام السخاوي: "قلت: قول أبي عمرو هذا لم يقله عن يقين، ولكنه صدر عن غلبة ظن وعدم اطلاع، وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي كما ذكر الغازي بن قيس رحمه الله: ﴿وَيَهَيِّئْ لَكُمْ﴾، و﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ [الكهف: 10، 16]، و﴿وَمَكَّرَ السَّيِّئُ﴾، و﴿الْمَكَّرَ السَّيِّئُ﴾، [فاطر: 43] كل ذلك بألف بعد الياء، جعلها صورة للهمزة"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن جبار الإمام السخاوي وذكر أنّ القياس كتابتها بياءين، ثم علل وجه كتابتها على الألف كي لا تجتمع ياءين، ونص ما ذكره: "قلت: القاعدة في هذه الهمزة أن تدبر بحركة ما قبلها، وقبلها كسرة فالقياس أن تُرسم ياء، فإذا رسمت ألفاً كان ذلك على خلاف القياس، ويُمكن أن يقال: إنما رُسمت ألفاً ولم تُرسم ياءً على ما نقله الغازي وأبو حاتم كراهة لاجتماع ياءين، فُرمّت ألفاً فراراً من ذلك، ولم تُرسم واواً؛ لأن الألف أقرب إلى الياء من الواو"².

انتصر الإمام الجعبري للإمام السخاوي بقوله أن الإثبات أقوى من النفي إذا كان مستند الإمام السخاوي الكشف على اللفظة في المصاحف المعتمدة، أما إذا كان ذلك مراعاة للقياس فلا يعتد به لأنّ رسم المصحف قد خالف القياسي في العديد من المواضع ونصه كما ذكر: "قال الشارح: رأيُها في المصحف الشامي بالألف كقول الغازي، فيقدمان على النافي؛ لأنهما مثبتان إذ كان مستند المنع الكشف، وإن كان مجرد خروجها عن القياس فليست ببدع فيه، ولا يصحّ دعوى الإجماع مع مخالفه من معتبر قوله فيه"³.

أما الملا علي القاري فنصر الدفاع عن الإمام الداني، والانتصار لرأيه بقوله: "ولا يخفى أنّ مراد أبي عمرو أنّ هذا القائل مخالف للإجماع السابق عليه فلا يلتفت إليه، على أنه قد يقال: أبو عمرو أيضاً مثبت والغازي ناف لأن أبا عمرو قال: رُسمت بيائين والغازي ينفي إحداها، والأظهر أن يُحمل قوله على أنه وجد في المصاحف غير الأئمة لثلا يتناقض كلام الرسمة؛ لأن الأمة لا تجتمع على الضلالة"⁴.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 346.

² ابن جبار، شرح عقيلة أتراب القوائد، ص: 222.

³ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 171/2.

⁴ الملا علي القاري، الهبات السنية، ص: 215.

ورد عليه محقق الهبات السنية بقوله: "خير منه أن يُقال: في بعض المصاحف بألف كما حكى أبو حاتم... وهذا صحيح بل متعين لو وُجد إجماع قوليّ على أنها لم تُكتب في شيء من المصاحف بألف"¹. ولمعرفة مدى وجاهة الوجهين رجعتُ إلى كتب الرسم ففي التنزيل نصّ الإمام أبو داود على الإجماع على رسمهما بيائين، وأنكر على مَنْ قال برسمها بالألف بكونه خلاف الإجماع ونصه: "وكتبوا: ﴿وَهَيَّيْ لَنَا﴾ بيائين، وكذا: ﴿وَهَيَّيْ لَكُمْ﴾ مثل: ﴿تَبَّيْ عِبَادِي﴾ [الحجر: 49] المذكور في سورة الحجر، ومثله: ﴿السَّيِّءِ﴾ [فاطر: 43] في فاطر، وحكى أبو حاتم السجستاني أنّ في بعض المصاحف: ﴿وَهَيَّيْ لَنَا﴾، و﴿وَهَيَّيْ لَكُمْ﴾ بألف صورة للهمزة الساكنة، وذلك خلاف الإجماع، والذي قدمته هو الصحيح"². وأطلق الإمام الخراز اتفاق شيوخ النقل على رسم هذه الكلمات بيائين، وأخبر أنّ ما وجد في هجاء السنة عن الإمام الغازي قد أنكره الشيوخ في البيت:

336- وَثُبْتُ فِي سَيِّئًا وَالسَّيِّئِ سَيِّئَةً هَيَّيْ وَفِي يَهْيَيْءَ

واكتفى شراح المورد على ذكر مناقب الإمام الغازي بأحسن ما يُترجم له. من كتب الرسم التي ذكرت رسمها بيائين: مرسوم الخط³، والجامع⁴، وفتح الباب إلى نصرة الكتاب⁵. ومن ذكرها بالألف الإمام الفراء في معاني القرآن وعلل سبب كتابتها كذلك رغم أنها على غير قياس قال: "وفي مصحفنا: ﴿وَهَيَّيْ لَكُمْ﴾ و﴿وَهَيَّيْ﴾، بالألف"⁶.

"وقوله: ﴿وَهَيَّيْ﴾ كُتِبَت الهمزة بالألف ﴿وَهَيَّيْ﴾ بهجائه، وأكثر ما يُكتب الهمز على ما قبله، فإن كان ما قبله مفتوحاً كُتِبَت بالألف، وإن كان مضموماً كُتِبَت بالواو، وإن كان مكسوراً كُتِبَت بالياء، وربما كتبتها العرب بالألف في كل حال؛ لأنّ أصلها ألف، قالوا: نراها إذا ابتدئت تُكتب بالألف في نصبها وكسرها وضمها، مثل قولك: أمروا، وأمرت، وقد جئت شيئاً إمرأ، فذهبوا هذا المذهب. قال: ورأيتهما في

¹ الملا علي القاري، المرجع نفسه، ص: 215.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 802-803.

³ ينظر: ابن الأنباري، مرسوم الخط، ص: 48.

⁴ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 45.

⁵ ينظر: مُجَدِّ صَغِيرِي، فتح الباب إلى نصرة الكتاب، ص: 194-195.

⁶ الفراء، معاني القرآن، 3/ 30.

مصحف عبد الله ﴿شَيْئاً﴾ في رفعه وخفضه بالألف، ورأيت: يستهزئون، يستهزؤون بالألف، وهو القياس، والأول أكثر في الكتب¹.

ومن وافق الإمام الغازي أيضاً الإمام ابن الجزري وعلّل ذلك بعد ذكر قول الإمام الداني والإمام السخاوي: "وكتب ﴿وَهَيْئاً لَنَا﴾، و﴿وَيَهْيَأُ لَكُمْ﴾ في بعض المصاحف صورة الهمزة فيها ألفاً؛ من أجل اجتماع المثليين، إذ لو حذفت لحصل الإجحاف من أجل أنّ الياء فيهما قبلها مشددة، نصّ على تصويرها ألفاً فيهما وفي ﴿الْمَكْرُ السَّيِّءِ﴾، ﴿الْمَكْرُ السَّيِّءِ﴾ الغازي بن قيس في هجاء السنة له، أنكر الحافظ أبو عمرو الداني كتابة ذلك بألف، وقال: إنه خلاف الإجماع، وقال السخاوي: إن ذلك لم يقله أبو عمرو عن يقين، بل عن غلبة ظن وعدم اطلاع، ثم قال: وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي كما ذكره الغازي بن قيس. (قلت): وكذلك رأيتها أنا فيه².

وقال صاحب بجهة النظر والعيان في حل عمدة البيان قال:

أثبت يهْيَاء سَيِّئاً والسيِّء سيئة يئسن كُلاً هِيء

وقال في شرح البيت: "المعمول به كما نص عليه الشيخان، حيث أنكرا على الغازي بن قيس تصويرها مع ﴿السَّيِّءِ﴾ ألفاً، ولا وجه لإنكارهما لأنه ناقل والناقل أمين"³.

6- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل في المصاحف على رسمهم بياءين على ما نص الشيخان⁴. وعليه جل المصاحف.

7- الترجيح:

أنكر الإمام الداني ما نقله الإمام الغازي بن قيس من كتابة: ﴿وَهْيِئاً﴾، ﴿وَيَهْيِئاً﴾، ﴿السَّيِّءِ﴾ بألف بعد الياء صورة للهمزة، وتبعه الإمام الشاطبي، وأنكره أيضاً الإمام أبو داود وتبعه الإمام الخراز، وقد نقلوا الإجماع على أنها تُكتب بياءين، ونقض الإمام السخاوي الإجماع بالكشف في المصحف الشامي حيث وجدها بالألف على قول الإمام الغازي، ورد الإمام ابن الجزري الإجماع موافقاً في ذلك الإمام السخاوي، ونص على أنه ليس بوجه؛ لكونه رآه في المصحف الشامي بالألف أيضاً، كما ردّه الإمام الجعبري، واعتبر أنّ قول الإمام الغازي والإمام السخاويّ مقدم باعتبارهما مثبّتان.

¹ الفراء، المرجع نفسه، 2/ 134-135.

² ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 447.

³ مُجَدِّد بن العربي المساري، بجهة النظر والعيان في حل عمدة البيان، ص: 281.

⁴ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 345، علي مُجَدِّد الضباع، سمر الطالبين، ص: 80.

وقال صاحب نثر المرجان بعد ذكر أقوال المشايخ في المسألة: "فالصواب القول بالاختلاف كما قلنا... ثم اعلم أنّ الأكثر على رسمه بيّئين وهو المرسوم في مصحف الجزري، وهو الأوّل عندي؛ لأنّ حذف صورة الهمزة يوجب الإجحاف كما مرّ -الياء قبلها مشدد-، ورسمها ألفا مخالف للقياس، ويوجب الالتباس بالتثنية، على أن الياءين ليستا على صورة واحدة حتى يلزم اجتماع صورتين متفتقتين، ثم اعلم أن أبا جعفر قرأه بإبدال الهمزة، ووافقه حمزة في الوقف ففي الرسم بيّئين صلوح للقراءتين"¹. وإن كان الأوّل القول بالاختلاف لمكانة الإمامين وتمكّنهما من الرسم، وعدالتهما وضبطهما، كما أن الرسم يؤخذ من رؤية المصاحف، وهما ناقلان ولا مجال للقياس في الرسم، ويقوّيه قول الإمام ابن الجزري أنه رآها بالألف صورة للهمزة كما قال الإمام الغازي، لكن الراجح والأصح رسمهما بيّئين على ما نص عليه الشيخان وقام عليه عمل المصاحف.

الاستدراك الثاني: على القول بعدم شهرة كتابة: ﴿بَيَّائِتٍ﴾ حيث وقعت بيّئين في العراقية.

أخبر الناظم في البيت الموالي أنّ: ﴿بَيَّائِتٍ﴾، ﴿بَيَّائِتٍ﴾ رُسمت في بعض المصاحف العراقية بيّئين بين الألف والتاء، وهذا الوجه غير مشتهر.

188- بِأَيِّتٍ وَبَيَّائِتٍ الْعِرَاقِي بِهَا يَاءَانِ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَلَيْسَ مُشْتَهَرًا

1- علة الإمام الشاطبي في هذا القول:

استند الإمام الشاطبي على القول بعدم شهرة كتابة: ﴿بَيَّائِتٍ﴾ بيّئين في العراقية على نص أصله في العقيلة، فقد ذكر الإمام بعد النص على الخلاف فيها أن وجه كتابتها بياء واحدة هو الأكثر، مع أن هذا القول لا يعني عدم الشهرة بل يدل على القلة.

ونص الإمام الداني في المقنع: "ورأيتُ في بعضها: ﴿بَيَّائِتٍ﴾ و﴿بَيَّائِتٍ﴾ و﴿بَيَّائِتِنَا﴾ حيث وقع إذا كانت الباء خاصة في أوله: بيّئين على الأصل قبل الاعتلال، وفي بعضها: بياء واحدة على اللفظ، وهو الأكثر"².

¹ أحمد النائطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 4 / 103.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2 / 114.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الإمام الشاطبي بأن جميع المصاحف العراقية التي كشفها بياءين ولم يجد غير ذلك فيها، كما رآها بياءين أيضا في المصحف الشامي، أي أن الإمام السخاوي قد شہر وجه كتابتها بياءين، وذكر بأن مستند الإمام الشاطبي هو قول الإمام الداني، ثم علّق بأن هذا القول كان كثيرا حسب بحث الإمام أبي عمرو الداني.

ونص السخاوي: "قد رأيته في المصاحف العراقية: ﴿بَيَّاتِنَا﴾ ﴿بَيَّاتِنَا﴾ بياءين بعد الألف، ولم أر فيها غير ذلك، ثم رأيته في المصحف الشامي كذلك بياءين... وأما قول الشيخ -رحمه الله-: (وَلَيْسَ مُشْتَهَرًا)؛ فلأن أبا عمرو قال: "وفي بعضها بياء واحدة وهو الأكثر"، ولعل ذلك كان الأكثر فيما كشفه أبو عمرو لا في المصاحف، فإني قد كشفت جملة من المصاحف، فوجدته في جميع ذلك بياءين، ولم أر في شيء منها بياء واحدة"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

لم يرد أحد من الشراح على قول الإمام السخاوي -على ما توفر عندي من شروح-، واكتفى الإمام الجعبري بإيراد قول الإمام السخاوي، ثم أشار إلى وجه كتابتها بياءين على ثلاثة أوجه، وقال أن ما ذهب إليه الإمام السخاوي هو: "(آية) كفاعلة حذف أحد المثليين استثقلا فرسمت بياءين الثانية صورة الياء والأولى صورة الألف؛ تنبيهها على جواز الإمالة، وهذا رأي الشارح"².

وبالرجوع إلى كتب الرسم نجد في مختصر التبيين الإمام أبو داود أطلق الخلاف فيها، ولم يحدّد المصاحف ونصّه: "و﴿بَيَّاتِنَا﴾ كُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بَيَّاءَيْنِ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ الْاِعْتِلَالِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، وَبَعْضُهَا بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ، هَذَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْآيَةِ بَاءُ الْجَرِّ، نَحْوُ: ﴿بَيَّاتِنَا﴾، وَ﴿بَيَّاتِنَا﴾، وَ﴿بَيَّاتِنَا﴾، فَإِنْ لَمْ تَأْتِ الْبَاءُ قَبْلُهَا فَلَا خِلَافَ فِي كِتَابَتِهِمْ ذَلِكَ بِيَاءً وَاحِدَةً، نَحْوُ: ﴿عَنْ-أَيَّتِنَا﴾، وَ﴿عَنْ-أَيَّتِي﴾ [الأعراف: 146]... وشبهه، ولا خلاف أيضا بينهم في حذف الألف بعد الياء حيث ما وقع، إذا كان جمعا، سواء كان من الضرب الذي تقع الباء فيه قبل الهمزة أو لم يكن"³.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 347.

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 2/ 173.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 123.

وذكر ابن وثيق وجه كتابتها بياءين ورَدَّ ذلك بقوله: "وكذلك زيدت بعد الألف في قوله: ﴿بَيَّاتِيَهْ﴾، ﴿بَيَّاتِيَتْ﴾ حيث وقع إذا كان مجرور بالياء، وهذا لا يُعَوَّل عليه"¹.

وقال صاحب نثر المرجان: "هو مرسوم بياء واحدة وفي بعض المصاحف ﴿بَيَّاتِيَتْ﴾ بياءين، والأوّل أكثر وأشهر"².

وفي خط المصاحف ذكرها بياءين فقط دون تحديد المصاحف: "﴿بَيَّاتِيَتْنا﴾ بثلاث سنّات"³ موافقا لما عليه الشاطبي والشيخان.

وفي النشر ذكر الخلاف، وذكر قول الإمام السخاوي دون ترجيح أو تعليق. ونصّه: "وأما ﴿بَيَّاتِيَهْ﴾، و﴿بَيَّاتِيَتْنا﴾ فرُسم في بعض المصاحف بألف بعد الياء وياءين بعدها"⁴.

وحكى الدميّاطي الخلاف عن العراقية وأنّ الأكثر على كتابتها بياء واحدة. ونصّه: "وكتبوا في العراقية: ﴿بَيَّاتِيَهْ﴾، ﴿بَيَّاتِيَتْ﴾ الواحد والجمع المجرورين بالياء الموحّدة كيف وقعا بياءين نحو: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِيَهُمْ بَيَّاتِيَهْ﴾ [الأعراف: 203]، ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِبَيَّاتِيَتْنا﴾ [الأنعام: 6]، ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفاً﴾ [الإسراء: 59] وليس ذلك مشهورا، وفي أكثرها كالبواقي بياء واحدة"⁵.

ووجدتُ مَنْ ذكرها بياءين كتاب الهجاء في رسم المصحف قال فيه صاحبه: "﴿فَدَجِيئْتُكُمْ بَيَّاتِيَهْ﴾، ﴿وَجِيئْتُكُمْ بَيَّاتِيَهْ﴾ بياءين فيهما، كل القرآن، ذكره صاحب الحيا رحمه الله فقال: ﴿بَيَّاتِيَهْ﴾ حيث وقعت بياءين"⁶.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

"وَجَرى العمل على رسمه بياء واحدة موافقة لأكثر المصاحف"⁷.

¹ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 55.

² أحمد النائطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 1/ 425.

³ محمود بن نصر الكرماني، خط المصاحف، ص: 94.

⁴ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 458.

⁵ ابن البنا الدميّاطي، إتحاف فضلاء البشر، ص: 20.

⁶ مؤلف مجهول، الهجاء في رسم المصحف، ص: 124.

⁷ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، ص: 2/ 122.

5- الترجيح:

في ﴿بَيَّاتِنَا﴾، و﴿بَيَّاتِنَا﴾ نص الإمام الداني على أنها في بعض العراقية بياءين وأنه غير مشتهر، وتبعه الناظم وأطلق الإمام أبو داود الخلاف فيها دون تعيين المصاحف، واستدرك الإمام السخاوي أنها في كل المصاحف العراقية بياءين، وأنها في المصحف الشامي بياءين أيضا.

إنّ الرسم العثماني أصله ومستنده رؤية المصاحف، والنقل على من رأى المصاحف الإمام، ولا يعني أنّ كتب الرسم قد حوت كل أحوال الرسم للكلمات القرآنية، وكلّ يحكي ما رآه مخالفا في زمانه لكون الرسم قد تمايز بالتدريج، فكلّ من الشيوخ قد نقل على ما كان بين يديه من المصاحف، فما وصل للإمام الداني، قد يكون غير ما وصل للإمام السخاوي، من ذلك يترجح الخلاف في هذه الكلمات، ويتقوى وجه كتابتها بياءين بما زاده الأئمة في رؤيتها كذلك في المصاحف فلم يعد كما ذكر الإمام الداني والله أعلم.

الاستدراك الثالث: زيادة وجه حذف الألف في: ﴿تَلَفَّاءِئِ﴾ [يونس:15]، و﴿وَأَيَّتَائِئِ﴾

[النحل:90].

أخبر الناظم في البيتين المواليين عن زيادة الياء بعد الألف في: ﴿وَرَّاءِئِ حِجَابِ﴾ [الشورى:48]، وقيدها بـ﴿حِجَابِ﴾، و﴿تَلَفَّاءِئِ نَفْسِ﴾ [يونس:15]، ﴿وَمِنْ -انَّاءِئِ لَيْلِ﴾ [طه:128]، و﴿وَأَيَّتَائِئِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل:90].

190- أَوْ مِنْ وَرَّاءِ حِجَابٍ زَيْدٌ يَأْهُ وَي

تَلَفَّاءِئِ نَفْسِ وَمِنْ -انَّاءِئِ لَيْلِ لا عُسْرًا

191- وَفِي وَأَيَّتَائِئِ ذِي الْقُرْبَى بِأَيِّكُمْ

.....

1- علة الإمام الشاطبي في ذكر وجه كتابة هذه الكلمات بزيادة الياء.

استند الإمام الشاطبي في حكاية زيادة الياء في الكلمات المذكورة في البيتين السابقين دون الإشارة إلى وجه كتابتها بحذف الألف إلى ما نص عليه الإمام الداني، فقد نص عليها الإمام رواية عن غير واحد، وذكر اتفاق المصاحف على ذلك.

ونص الإمام الداني في المقنع: "اعلم أن كُتِّبَ المصاحف زادوا الياء في تسعة مواضع أولها في آل عمران ﴿أَقْبَائِئِ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران:144]، وفي الأنعام ﴿مِنْ نَّبَائِئِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام:35] وفي يونس ﴿تَلَفَّاءِئِ نَفْسِ﴾ [يونس:15]، وفي النحل ﴿وَأَيَّتَائِئِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل:90]، وفي طه ﴿-انَّاءِئِ لَيْلِ﴾ [طه:128]، وفي الأنبياء ﴿أَقْبَائِئِ مَاتَ﴾ [الأنبياء:34]، وفي الشورى ﴿مِنْ وَرَّاءِئِ﴾

حِجَابٍ ﴿الشورى:48﴾، وفي الذاريات ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات:47]، وفي ن والقلم ﴿بِأَيِّكُمْ أَلْمَقْتُونَ﴾ [القلم:6]¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم بزيادة وجه حذف الألف في: ﴿مِنْ تِلْفَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس:15]، و﴿وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل:90]، مستنداً في ذلك إلى رؤيتها في المصحف الشامي.

ونصه: "وقد رأيتُ في المصحف الشامي الألف محذوفة من: ﴿تِلْفَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس:15]، ومن ﴿وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل:90] كما كُتب: ﴿وَالِج﴾ بغير ألف، وثابتة في: ﴿وَمِنْ-انَاءِ﴾ [الليل: طه:128]، و﴿وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى:48]².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وبالرجوع إلى كُتب الرسم نجد أن خلاف الأئمة في زيادة الياء بعد الألف، بزيادة الياء ذكرها الإمام أبو داود فقد ذكر ما نص عليه الإمام الداني في سورة آل عمران، كلٌّ في موضعه من السورة. ونصه في باب ما رسم بإثبات الياء زائدة أو لمعنى: "...وفي يونس: ﴿مِنْ تِلْفَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس:15]، وفي النحل: ﴿وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل:90]، وفي طه: ﴿-انَاءِ لَيْلٍ﴾ [طه:128]، وفي الشورى: ﴿مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى 48]... في جميع القرآن"³. وقال في يونس: "وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿مِنْ تِلْفَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس:15] بياء بعد الألف صورة للهمزة المكسورة"⁴.

وفي سورة النحل: ﴿وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل:90] بياء بعد الألف صورة للهمزة المكسورة، ورسمه الغازي بن قيس بياء بعد التاء، من غير ألف بينهما، وبالألف أُكْتُبُ"⁵. وقد نظمها الإمام الخراز في البيت:

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 97، 99.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 352.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 369.

⁴ أبو داود المرجع نفسه، 3 / 652.

⁵ أبو داود، المرجع نفسه، 3 / 778.

351- فَصْلٌ: وَيَاءٌ زِيدَ: مِنْ تِلْقَائِي وَقَبْلَ ذِي الْقُرْبَى أَتَى : إِيْتَاءِي

ومن قبل ذى القُربى أتى: إِيْتَاءِي

حيث أخبر عن إطلاق الزيادة في هذه المواضع.

ذكر الموضعان المستدرك عليهما في مرسوم الخط بالياء في مواضعهم من السور، [35]، و[46]؛ ففي الجامع حكى زيادة الياء بعد الألف بقوله: "وكذلك زيدت بعد الألف أيضا في قوله: ﴿مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: 35] ، و﴿مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس: 15]، و﴿وإِيْتَاءِي ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: 90]"¹.

وفي هجاء مصاحف الأمصار²، وفي إتحاف فضلاء البشر³.

أمّا في البديع فأخبر أنّ ﴿مِنْ تِلْقَاءِ﴾ [يونس: 15] بالياء، وأشار إلى الاختلاف في بعض المصاحف، ونصه: "وكتب في يونس: ﴿مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس: 15] بالياء لا غير، ليس في القرآن له نظير... كتب في الأنعام: ﴿مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: 35]، والنحل: ﴿وإِيْتَاءِي ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: 90]، وفي طه: ﴿وَمِنْ-انَاءِ أَيْلٍ﴾ [طه: 128]، وفي الشورى: ﴿مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: 48] كل ذلك بالياء، وفي بعضها اختلاف في بعض المصاحف"⁴.

وذكر الإمام الداني وجهين في كتابتها هذه الكلمات، وهي أن تكون الألف زائدة والياء صورة للهمزة، أو الألف صورة للهمزة والياء زائدة.

ونصه: "فيجوز أن تكون الياء في ذلك هي الزائدة والألف قبلها هي الهمزة، ويجوز أن تكون الألف هي الزائدة بيانا للهمزة والياء هي الهمزة"⁵.

ذكر الدكتور بشير الحميري في هذا الموضوع عند تحقيق كتاب المقنع أن الوجهان يحملان على كلمة: (لقاء)، وأن الراجح زيادة صورة الياء؛ لأن الهمزة المتطرفة لا صورة لها في الرسم القياسي، فإذا اتصل بها ضمير ظهرت الياء لكونها تصبح متوسطة فترسم: (بلقائي)⁶.

¹ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 55.

² أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 66.

³ ابن البنا الديمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص: 21.

⁴ الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 45.

⁵ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 97، 104.

⁶ ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، هامش التحقيق، 2/ 101.

وأشار الدكتور أحمد شرشال في توجيه رسم الياء بعد الألف في هذا الباب ستة توجيهات وهي:

- أن تكون الياء تقوية للهمزة، وبياناً لخفائها.
- والثاني: أن تكون الياء إشباعاً لحركة الهمزة.
- والثالث: أن تكون الياء صورة لحركة الهمزة.
- الرابع: أن تكون الياء نفس حركة الهمزة.
- الخامس: أن تكون علامة لتسهيل الهمزة.
- السادس: أن تكون الياء صورة للهمزة إما بالقياس على قوله تعالى: أَلَّا تَبْوَءَ

وبابه مما صورت فيه الهمزة الواقعة بعد الساكن، وإما باعتبار الوصل، واختاره أبو عمرو، وأبو داود وحسنه التجيبي، وصححه وصوبه الإمام التنسي¹.

واستدرك الإمام ابن جبار على القول بزيادة الياء، بأنه لا يُقال أنَّ الياء زائدة، وعلل ذلك بقوله: "قلت: والذي ينبغي أن يقال: إن الياء في هذه الأسماء ليست زائدة؛ لأنه متى أمكن عدم الزيادة لا يُصار إليها وقد أمكن، وبيانه من وجهين:

الأول: أن يقال: هذه الياء صورة الهمزة على طريق تسهيلها؛ لأن القاعدة في الهمزة أن ترسم على حسب ما يؤول إليه أمرها في التسهيل.

الثاني: أن القاعدة أن الهمزة إذا تطرفت وقبلها ألف واتصل بها ضمير أن ترسم بعد اتصاله رسم الهمزة المتوسطة، فأجرى هنا الاسم الظاهر مجرى الاسم المضمر لشدة اتصاله بما قبله؛ لأنه مضاف إليه، فرسمت معه ياء كما ترسم مع الاسم المضمر².

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

عمل المصاحف على إثبات الألف فيها، أما الياء فهي إما أن تكون صورة الهمزة وهو ظاهر نص الشيخين وعليه عمل المشاركة، أو هي زائدة وعليه عمل المغاربة.

الترجيح:

اتفق أكثر أئمة الرسم على زيادة الياء في المواضع التي أخبر عنها الناظم، وحكى الإمام الجهنى الخلاف في أكثر تلك المواضع، واتفق الإمام السخاوي على زيادة الياء، وزاد أنه رأى موضع: ﴿مِنْ تِلْكَ﴾

¹ أبو داود، مختصر التبیین لهجاء التنزيل، هامش التحقيق، 2/ 371.

² ابن جبار، شرح عقيلة أتراب القصائد، تحقيق: د. محمد بن عمر الجنائني، ص: 230.

نَفْسِي ﴿يونس:15﴾ ، و﴿وَإِيتَاءُ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل:90] بغير ألف، وقد أشار إليه الإمام ابن الجزري ونصه: "وقالوا: وما لا يكتب فيه صورة الهمزة فإن الألف فيه تثبت لوقوعها طرفا، والمكسورة صُورت الهمزة فيه ياء في أربع كلمات بغير خلاف، وهي ﴿مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس:15] في يونس، و﴿وَإِيتَاءُ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل:90] في النحل، و﴿وَمِنْ-انَاءِ الْيَلِ﴾ [طه:128] في طه، و﴿مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى:48] في الشورى، والألف قبلها ثابتة فيها، ولكن حُذفت في بعض المصاحف من ﴿مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس:15] ، و﴿وَإِيتَاءُ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل:90]"¹.

ونص الإمام الغازي بن قيس على حذف الألف في: ﴿وَإِيتَاءُ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل:90]. روى ذلك الإمام ابن نجاح كما ذكر الإمام السخاوي، مرجحا الإثبات فيها.

وعليه يترجح الخلاف فيها لنص أكثر الأئمة خاصة الشيخان على وجه كتابتها بالياء بعد الألف، ولنص الإمام ابن نجاح على أحدها، والإمام السخاوي وابن الجزري، والجهني على وجه كتابة الموضعين بحذف الألف، فيعتبر وجهها زائدا على أن وجه كتابة الموضعين بحذف الألف يعتبر وجهها زائدا أكد الخلاف. الاستدراك الرابع: على عدم زيادة الياء في: ﴿بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم:7].

أخبر الناظم أن الإمام الغازي بن قيس نقل زيادة الياء في: ﴿بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم:7]، و﴿وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ﴾ [الروم:15].

193- لِقَائِي فِي الرُّومِ لِلْغَازِي، وَكُلُّهُمْ

1- علة الإمام الشاطبي في إطلاق الخلاف.

استند الإمام الشاطبي في ذلك إلى ما نص عليه الإمام الداني عن الإمام الغازي بن قيس. وهو قوله: "وفي كتاب الغازي بن قيس في الروم ﴿بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم:7]، و﴿وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ﴾ [الروم:15] بالياء في الحرفين"².

2- استدراك الإمام السخاوي:

أخبر الإمام السخاوي أنها في المصحف الشامي: ﴿بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم:7] الأولى من غير زيادة، والثانية ﴿وَلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ بزيادة الياء مستندا إلى الكشف عليها في المصاحف، حيث وجد ذلك كذلك.

¹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 452.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 99.

ونصه: "وقد رأيتُ أنا الحرف الأول في المصحف الشامي: ﴿بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم:7] من غير زيادة ياء، ورأيتُ الحرف الثاني: ﴿وَلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم:15] بزيادة الياء"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

ردَّ هذا الإمام الجعبريُّ وحملَ قولَ الإمام السخاويِّ على الدثور².

وبالرجوع إلى كتب الرسم نجد في التنزيل نص أبي داود على الخلف فيهما، وحسن كلا الوجهين، ورجَّح أن تكون الياء صورة الهمزة، ونقل عن الإمام الغازي مثل الإمام الداني ثم ذكرهما في موضعهما من السورة مطلقاً، فلم يشر إلى ناقل

ونصه: في الروم: "وفيه من الهجاء: ﴿وَأَنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم:7] بياء بعد الألف، وكذا في الآية الخامسة عشر: ﴿وَلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم:15] وهي عندي مكتوبة عن الهمزة صورة لها عند مَنْ كتبها كذلك، والله أعلم، وقد ذكرنا ذلك، وما يحتمل من الوجوه في الكتاب الكبير، وكتبوه في بعض المصاحف بغير ياء، وكلاهما حسن"³.

وأتى الخزاز في المورد البيت:

354- وَالْعَازِ فِي الرُّومِ مَعًا: لِقَائِي
وَالْيَاءُ عَنْ كُلِّ بَلْفَظٍ: أَلَيْ

في هذه اللفظة بقول الغازي بن قيس وهو كونها بالياء وذكر ابن وثيق الخلاف فيها بقوله: "واختلف في زيادتها في: ﴿بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم:7]، و﴿وَلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم:15] في الروم، فبعضهم يزيدها وبعضهم لا يزيدها"⁴.

وقال صاحب مرسوم خط المصحف: "﴿بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم:7] زاد الغازي بن قيس فيه ياء بعد الهمزة وليس بمشهور"⁵.

وذكر ابن الجزري الخلف ونقل قول الإمام الغازي بن قيس وقول الإمام السخاوي⁶.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 353.

² ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 2/ 183.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4/ 985.

⁴ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 55.

⁵ ابن الأنباري، مرسوم الخط، ص: 177.

⁶ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 452.

ونقل الدمياطي الاتفاق على زيادة الياء في ذلك¹.

وللعلماء في زيادة الياء أوجه كثيرة من ذلك ما ذكره صاحب الدرة الجلية:

صُورَةُ	شَكْلِ	هَمْزٍ	أَوْ	إِشْبَاعٍ	أَوْ	نُفْسٍ	شَكْلِهَا	وَدَا	نِزَاعٍ
تَقْوِيَةٍ	الْهَمْزِ	وَهَذَا	الرَّابِعُ	أَوْ	صُورَةَ	الْهَمْزِ	بِلَا	مُنَازَعٍ	
الْأَلِفُ	الرَّائِدِ	فِي	ذَا	الْوَجْهِ	تَقْوِيَةٍ	إِشْبَاعٍ	لِذَا	بِالْفَقْهِ	
وَقِيلَ	هَذِي	الْيَا	وَهَذِي	الْأَلِفُ	لِلْهَمْزِ	صُورَتَانِ	حُذِّ	مَا	أُصِفَ ²

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل مصاحف المشاركة، والباكستاني على الزيادة، والمغاربة على عدم الزيادة³.

5- الترجيح:

نقل الناظم زيادة الياء في ﴿يَفَاءٌ﴾ الروم في الموضعين عن الإمام الغازي، ونقل الإمام السخاوي عن المصحف الشامي زيادتها في الموضع الثاني فقط، لا الأول، وأكثر العلماء على الخلف فيهما، وعليه يترجح الخلف فيهما للاختلاف الوارد فيهما عن أكثر الأئمة.

استدرك الإمام السخاوي في هذا الباب على الناظم في موضعين سأوردها فيما يلي:

¹ ينظر: ابن البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص: 21.

² ميمون الفخار، الدرة الجلية، ص: 68.

³ ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف، 72، المارغني، دليل الحيران، ص: 368، سمير الطالبين، ص: 76.

الاستدراك الخامس: على قول الناظم: (قَالَ) على الخلف في: ﴿سَأُورِيكُمْ﴾.

أخبر الناظم في الشطر الأول من هذا البيت أنّ الخلف في كلمة: ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ [الأعراف: 145]، و[الأنبياء: 37] قَالَ، بمعنى أنّ الخلاف قليلٌ فيهما.

196- وَالْخُلْفُ فِي سَأُورِيكُمْ قَالَ وَهُوَ لَدَى
أَوْصَلَبَنَّاكُمْ طُهُ مَعَ الشَّعْرَا

1- علة الإمام الشاطبي في قوله أنّ الخلاف في هذين الموضعين قليل:

مستند الإمام الشاطبي في قلة الخلاف في هذين الموضعين نصّ الإمام الداني، فقد ذكر أنها بالواو الزائدة، وأنه وجدها كذلك في المدينة وسائر العراقية، ملوّحاً إلى أنّ هناك قول بعدمه في غيرها من المصاحف.

فهم الإمام الشاطبي من ذلك قلة الخلاف فيهما، وذلك بنصّ الإمام الداني في هذه اللفظة مع جملة من مثيلاتها في باب ذكر ما رُسم في المصاحف بالحذف والإثبات، وذلك استطراداً عند ذكر سؤال الإمام مالك فيما كان من الحروف الزائدة في الخط المعدومة في اللفظ¹.

ونص على الموضعين في باب ذكر ما زيدت الواو في رسمه للفرقان أو لبيان الهمزة ونصه: "ووجدت في مصاحف أهل المدينة وسائر العراق: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْقَبْسِيفِينَ﴾ [الأعراف: 145] في الأعراف، و﴿سَأُورِيكُمْ عَائِيَتِي﴾ [الأنبياء: 37] في الأنبياء: بواو بعد الألف"².

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي عليه قوله: (قَالَ)، بأنه لو قال: (عَزَّ) أو كلمة تُقَوِّم مقام (عدم) لأحسن، لكونه كشف عن مصاحف العراق وغيرها وفي المصاحف الشاميّة بالواو.

إذا فاستدراك الإمام السخاوي على قول الناظم: (وَالْخُلْفُ فِي سَأُورِيكُمْ قَالَ). ونص استدراكه: "ومعنى قوله (وَالْخُلْفُ فِي سَأُورِيكُمْ قَالَ)، أي أنّ المشهور كتابه بالواو، ولو قال: (وَالْخُلْفُ فِيهِ عَزَّ) أو كلمة تكون بمعنى عدم لكان أولى؛ لأنّي رأيته في المصاحف العراقية وغيرها بالواو، وكذلك رأيته في المصاحف الشاميّة ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْقَبْسِيفِينَ﴾ [الأعراف: 145] بالواو، وأما الحرف الآخر فعُدمت ورقته من المصحف"³.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 475.

² أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 124.

³ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 359.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

استدرك الإمام ابن جبارة على الناظم في هذا الموضع أنّ الناظم لم يرجح أيّهما الأكثر، وأيّهما الأقلّ الحذف أو الزيادة، ثم أجاب على ذلك وأصلح البيت بقوله: "وقوله: (قَلَّ) لم ينصّ على حكم، فيجوز أن يكون المراد به حذف الواو، ويجوز أن يكون المراد إثباتها، والمراد أنّ حذف الواو قليل فيه، فإن قلت: من أين يفهم ذلك من كلام الناظم -رحمه الله-، بل ظاهره أنّ زيادتها قليل؛ لقوله قبله: "والواو زيد أولو أولى أولات؟" قلت: فيبقى رسم الشامي، فلو قال الناظم: (وَالْخَلْفُ فِي سَأُورِيكُمْ قَلَّ) لكان أوضح؛ لأنّ كلامه ما فيه ما يدلّ على تعيين أحد الأمرين¹.

وفهم الشّراح الآخرون أنّ الخلاف هو الذي قلّ، من ذلك الإمام اللبيب حيث قال: "والخلف في سَأُورِيكُمْ" يريد أنّ الخلاف في سَأُورِيكُمْ² وأنّ المشهور كتابتها بالواو².

والملا علي القاري: "الخلف في حذف الواو وزيادتها في سَأُورِيكُمْ³ بالأعراف والأنبياء، ولم يوجد في غيرهما، (قَلَّ) أي قليل، والكثير دفع الخلاف والقطع بالزيادة في الموضعين... وفي المكيّ والشاميّ بحذف الواو فيهما، ورمى كلام الإمام السخاوي بالغرابة فقال: وأغرب السخاويّ: والخلف فيه عَزَّ لكان أولى³.
وأما ما فهمه الإمام الجعبري من قول الناظم هو: "أنّ الواو ثابت في مصاحفهما محذوف في المكيّ والشاميّ" - ثم ردّ على الإمام السخاوي بقوله-: "لو قال كذلك لأحلّ بطريقة الخلاف المنصوصة في الأصل"⁴.

وبالرجوع إلى كتب الرسم نجد أبا داود قال في التنزيل: "وكتبوا: سَأُورِيكُمْ دَارَ الْقَبَسِيفِينَ" [الأعراف: 145] بواو بين الألف والراء، وكذا في الحرف الذي في الأنبياء: سَأُورِيكُمْ عَائِلَتَيْ [الأنبياء: 37] هذه روايتنا عن أبي عمرو الحافظ، وحكم الأندلسي، وعطاء الخراساني هنا⁵.

وجاء الخراز في موره بالخلاف دون ترجيح البيت:

356- وَعَنْ خِلَافٍ سَأُورِيكُمْ دُونَ مَيْنٍ وَلَا صَلَّيْتَكُمْ فِي الْآخِرِينَ

¹ ينظر: ابن جبارة، شرح عقيلة أتراب القصائد، ص: 249.

² اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 479.

³ الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، ص: 228.

⁴ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 2 / 197.

⁵ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3 / 572.

قال الإمام ابن آجطا: "إلا أنه -رحمه الله- ذكر أنّ الخلاف في هذين الحرفين، ولم يذكر الراجح؛ هل زيادة الواو أو عدم زيادتها؟ وذلك أنّ هذا القسم الذي تُزاد فيه الواو على خلاف كما قدمنا في تقسيم على قسمين... قسم تُزاد فيه الواو على خلاف وترجيح زيادة الواو فيه على خلافها وهو قوله: ﴿سَاءُ وَرِيكُمُ﴾¹ في الموضعين".¹ وذكر الخلاف صاحب البديع²، وصاحب الجامع³، أمّا في هجاء مصاحف أهل الأمصار فذكر زيادة الواو في مصاحف أهل العراق⁴.

ورجح الإمام ابن الجزري أنّ الألف هي الزائدة والواو صورة الهمزة: "والظاهر أن الزائد في ذلك هو الألف، وأنّ صورة الهمزة هو الواو، كُتبت على مراد الوصل تنبيهاً على التخفيف، والدليل على ذلك زيادة الألف بعد اللام في نظير ذلك وهو ﴿لَا أَذْبَحَنَّهُ﴾، و﴿وَلَا وَضَعُوا﴾، وكذلك إذا خففنا الهمزة في ذلك فإننا نخففها بين الهمزة والواو كما أنا إذا خففناها في هذا نخففه بين الهمزة والألف، فدلّ على زيادة الألف في كل ذلك"⁵.

وعلل العلماء زيادة الواو في ﴿سَاءُ وَرِيكُمُ﴾ بأنّها دلالة على ظهور معنى الكلمة في الوجود في أعظم رتبة العيان، ويدل على ذلك أن الآيتين جاءتا للتهديد والوعيد، وحينما جاءت منسوبة إلى الله عز وجل جاءت بزيادة حرف الواو لتبين عظم قدرة الله عز وجل وعظم الآيات التي سيربها لعباده، فزيدت الواو تنبيهاً على ظهور ذلك بالفعل للعيان على أكمل ما يكون"⁶.

وهذه التعليقات على أن الرسم العثماني توقيفي، ولا يقوم عليها دليل لكن قد يستأنس بها، وقيل أنّ هذه الزيادة إشارة إلى قراءة شاذة قال الإمام أبو داود: "وتحتمل عندي كلمة: ﴿سَاءُ وَرِيكُمُ﴾ معنى سابعا: وهو أنّها كتبت على قراءة من قرأ: ﴿سَأَوْرَثُكُمْ﴾ بتحريك الواو، وتشديد الراء، وثاء منقوطة بعدها، مع ضمها وهي قراءة شاذة، روينها عن وهب بن منبه عن ابن عباس رضي الله عنهما"⁷.

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 1043.

² ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 42.

³ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 54.

⁴ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 68.

⁵ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 456-457.

⁶ علي فهمي النزهي، عون اللطيف في بيان رسم آيات المصحف الشريف، ص: 528.

⁷ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 572-573.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف في هذه اللفظة على زيادة الواو¹.

5- الترجيح:

ذكر الناظم في موضع: ﴿سَاءُورِيكُمْ﴾ أنَّ الخلاف قَلَّ فيه، وجُلَّ الشَّرَاح قالوا بأنَّ الخلاف قَلَّ والمشهور زيادة الواو، أمَّا كتب الرسم كالإمام الداني في المقنع فقد نص على زيادة الواو عن مصاحف أهل المدينة وسائر العراق، وهذا يُفهم منه أنَّ غيرها بعدم الزيادة، أي بالحذف، وأمَّا الإمام أبو داود فقد لوح للخلاف.

وقال الإمام ابن عاشر أنَّ مفهوم كلام الداني الاتفاق على الزيادة في الموضعين، وأن تمريره للخلاف اعتماداً على قول الموثوق في تبخّرهم في هذا الفن وفهمه لنصوص أئمتّه فقد ذكر ما نصّه: "...أبو عمرو حكى في المحكم، وأبو داود في ذيل التنزيل إجماع المصاحف على زيادة الواو في ﴿سَاءُورِيكُمْ﴾ وعَبَّرَ في موضع آخر في المحكم بالاتفاق، فلولا أنَّ الشاطبي، والناظم اعتمداً ذلك المفهوم من كلام أبي عمرو الداني، ومحلهما من الفنّ محلّهما، لكان النظر يقتضي إلغاء ذلك المفهوم المقتضي للخلاف بصريح نص المحكم، وذيل التنزيل"².

وبهذا ترجح زيادة الواو في الموضعين اتفاقاً حسب نصوص الشيخين وغيرهم، وحسب عمل المصاحف المغربية والمشرقية.

الاستدراك السادس: على ذكر الخلاف في زيادة الواو في ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ﴾ في طه والشعراء.

أخبر الناظم في الشطر الثاني من البيت الموالي عن الخلاف في: ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ﴾ في طه والشعراء، ففي بعضها بزيادة الواو بعد الهمزة ﴿وَلَا وَصَلَّيْنَكُمْ﴾، وفي بعضها بغير زيادة ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ﴾.

¹ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 372.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1323.

196- وَالْخُلْفُ سَأُورِيكُمْ قَلَّ وَهُوَ لَدَى أُوصَلِّبَنَّكُمْ طُهُ مَعَ الشُّعْرَا

1- علة الإمام الشاطبي في ذكر الخلاف في هذه اللفظة:

مستند الإمام الشاطبي في حكاية الخلاف في موضعي طه والشعراء هو نص الإمام الداني في المقنع حيث نص على الخلاف في موضعي طه والشعراء، والإجماع على الحذف في موضع الأعراف: "واختلفت في قوله ﴿وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه والشعراء؛ ففي بعضها بإثبات واو بعد الهمزة، وفي بعضها بغير واو؛ واجتمعت على حذف الواو في الحرف الذي في الأعراف"¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدراك الإمام السخاوي هو ردّ القول بزيادة الواو في الموضعين، معتمداً على رؤية المصاحف فذكر أنه لم ير هذه الزيادة في أيٍّ من المصاحف، وأنه في المصحف الشامي بغير واو. ونصه: "وهذا الذي ذكره أبو عمرو من زيادة الواو في: ﴿وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ﴾ بعد الهمزة في الموضعين لم أره في شيء من المصاحف، وهو في المصحف الشامي: ﴿وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ﴾ فيهما بغير واو"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وبالرجوع إلى كتب الرسم نجد في التنزيل نص أبي داود على الخلاف في موضع طه والشعراء، والاتفاق على عدم الزيادة في الأعراف بقوله: "﴿ثُمَّ لَا صَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف: 123]، ووقع في طه: ﴿وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ﴾ في جُدُوعِ النَّخْلِ [طه: 70]، وفي الشعراء: ﴿وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الشعراء: 49] بالواو، موضع، ثم هنا -الأعراف-، إلا أنّ المصاحف اختلفت في هذين الموضعين، أعني: ﴿وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه والشعراء، فكتبوا في بعضها بلام ألف لا غير كما رسمنا مثل الأول المذكور هنا المتفق عليه، وفي بعضها بواو بعد اللام ألف ليدلوا على ضمة الهمزة"³.

واختار عدم الزيادة وعلل ذلك بقوله: "وأنا استحبُّ رسمَ الموضعين المذكورين بلام ألف لا غير مثل الأول الواقع هنا، لأربعة معان أحدها: موافقة للمصاحف المرسوم فيها ذلك كذلك، والثاني: مطابقة لهذا

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 124 - 125.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 359.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 564.

الأول، والثالث: على اللفظ، والرابع: لأنها لم ترد في شيء من مصاحف أهل المدينة، التي بَنَيْنَا كتابَنَا عليها في الخطِّ، والعدد، والخمس، والعشر، بواو بعد اللام ألف¹. وهذا يؤيد ما ذهب إليه الإمام السخاوي. وفي البديع حكى الخلاف².

وكذلك هجاء مصاحف الأمصار³، وأمّا صاحب الجامع أشار إلى الخلاف وشهر الزيادة⁴. وقال صاحب نثر المرجان قال: "كتبته الجزري في مصحفه بغير الواو لعله تبع المصحف الشامي، أو سها فإنه كتب الواو صفراء في سورة الشعراء"⁵.

وقال صاحب الدرة:

ولأوصلبنكم في الشُعرا	كَذَلِكَ فِي طَهِ الْخِلَافُ كَثُرَا
وَاخْتَارَ تَرَكَ الْوَاوِ فِيهِ ابْنُ نَجَاحٍ	حَمَلَا عَلَى سَابِقِهِ وَلَا جُنَاحَ
وَكُونَهُ فِي لَفْظِهِ مَعْدُومٌ	وَلَمْ تَجِئْ أَيْضًا بِهِ الرُّسُومُ
بَطْنِيَّةً وَكُونُهُ مِنْ بَعْضِهَا	حَالٌ ⁶ .

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل في المصاحف على عدم الزيادة⁷، ذكره الإمام أبو داود، وبالرجوع إلى المصاحف نجد أنها رسمت بدون واو إلا في الجماهيرية، والباكستاني الهندي فهي بالواو في الموضعين، وضبطت في الجماهيرية بالزيادة، وفي الباكستاني لم يوضع عليها أي إشارة.

5- الترجيح:

كثُر الخلاف في ﴿وَلَا وَصَلَبْنَكُمْ﴾ في طه والشعراء، فالإمام الداني ذكر الخلاف وتبعه الإمام الشاطبي، وأمّا الإمام أبو داود فقد نص على الخلاف واستحبَّ عدم الزيادة، وذكر الإمام الخراز في نظمه الخلف، وأمّا الإمام ابن الجزري فقد اضطرب قوله بين الخلاف وعدم الزيادة، في النشر وكتابتها في مصحفه،

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 564 - 565.

² ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 42.

³ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 68.

⁴ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 54.

⁵ أحمد الناططي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 4/ 305.

⁶ محمد بن عبد الله الفخار، الدرة الجلية، ص: 71.

⁷ ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف، ص: 68، المارغني، دليل الحيران، ص: 372.

وأكثر الأئمة على الخلاف فيها، أما الإمام السخاوي فردّ الزيادة فيها، وهذا أسلم لما علّل به الإمام أبو داود.

مما سبق واعتمادا على ترجيح الإمام أبي داود، وعلى عمل المصاحف، وجمعا للنظائر بعضها مع بعض تترجح كتابتها بغير الواو.

المطلب الثالث: باب حروف من الهمز وقعت في الرسم على غير قياس

ذكر الإمام السخاوي جملة من الاستدراكات على الناظم في هذا الباب سأوردها فيما يأتي.

الاستدراك الأول: زيادة وجه إثبات الألف بعد الياء في: ﴿يَبْنُوْهُمْ﴾ [طه:92].

أخبر الناظم في البيت الموالي أنّ كلمة: ﴿يَبْنُوْهُمْ﴾ [طه:92] في طه كُتِبَتْ موصولة، وهي أربعة كلمات ياء النداء (يا)، و(ابن)، و(أم)، وياء المتكلم، حذفت الرابعة التي هي ياء المتكلم، ورُسمت الكلمات الثلاثة كلمة واحدة، وجُعِلَت الواو صورة للهمزة؛ لكونها مضمومة، وخرج موضع [الأعراف:150] فهو مفصول. وذكر أنّ هذا كله مسطور مكتوب في المصاحف.

201- فَوَهْلًا يَوَاوٍ، يَبْنُوْهُمْ بِهِ وَ: يَا بَنِّ أُمَّ فَصِلُهُ كُلَّهُ سَطْرًا

1- علة الإمام الشاطبي في القول بكتابة: ﴿يَبْنُوْهُمْ﴾ [طه:92] موصولة:

استند الإمام الشاطبي في ذلك إلى أصله في العقيلة، فقد نص الإمام الداني في المقنع على كتابتها مقطوعة: ﴿يَبْنِ أُمَّ﴾ [الأعراف:150] وموصولة في طه.

ونص الداني: "وكتبوا في كل المصاحف في الأعراف: ﴿قَالَ يَبْنِ أُمَّ﴾ [الأعراف:150] بالقطع على مراد الانفصال، وكتبوا في طه ﴿يَبْنُوْهُمْ﴾ [طه:92] بالوصل كلمة واحدة على مراد الاتصال"¹. كما قال بكتب موضع طه موصولا في باب ذكر ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار².

2- استدراك الإمام السخاوي:

زاد الإمام السخاوي على قول الناظم في هذه الكلمة إثبات الألف بعد ياء النداء في المصحف الشامي موصولة، مستندا على رؤيتها في هذا المصحف.

ونص كلامه في الوسيلة: "ورأيت في المصحف الشامي: ﴿يَابْنُوْهُمْ﴾ موصولا، إلا أنه أثبت فيه الألف التي بعد الياء"³.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وبالرجوع إلى كتب الرسم نجد أبا داود قد نص أنّ ما في الأعراف رُسمت بالقطع، وما في طه على الوصل على وجه الاختصار.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 225.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 258.

³ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 267.

ونصه: "وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿قَالَ ابْنُ آدَمَ﴾ [الأعراف: 150] بالقطع على مراد الانفصال، وكتبوا في طه: ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ [طه: 92] بالوصل كلمة واحدة على مراد الاتصال، على خمسة أحرف¹. وقال في طه: "كتبوا: ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ كلمة واحدة متصلة على خمسة أحرف على وجه الاختصار². وفي المورد في البيت: [432] ذكرها موصولة، وذكرت موصولة أيضا في مرسوم الخط³، وفي البديع⁴، والجامع⁵، والمهدوي⁶.

وذكرت بألف النداء عند المغاربة قديما، وهي عند الشناقطة، وقد نظم اختيارهم فيها أحد أئمتهم وهو صالح بن محمد الفلالي بقوله⁷:

"وَيَابْنُوهُمْ ارْسُم بِطَه بِالْأَلِفِ
نَصَّ عَلَيْهَا الْجِهْدُ الْأَرِيبُ
مِنْ بَعْدِ يَا النَّدَا وَعَنْهُ لَا تَحِفْ
مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزْرِيِّ النَّجِيبُ"

ثم قال:

"كَذَا السَّخَاوِيُّ الْإِمَامُ الْأَفْضَلُ
فِي الْمَصْحَفِ الشَّامِي بِلَا اقْتِرَاءِ
قَدْ قَالَ أَيْضًا قَدْ رَأَاهَا قَبْلُ
ثَابِتَةً الْأَلِفِ بَعْدَ الْيَاءِ
فَحَقُّ تَقْدِيمٍ لِدَا الْمَقَالِ
وَهُوَ بِهِ أَوَّلَى بِلَا إِشْكَالٍ"

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل على وصلها وحذف الألف بعد ياء النداء⁸.

وبالنظر في المصاحف هي موصولة في جميع المصاحف المشرقية والمغربية عدا مصحف الجماهيرية، المصحف الموريتاني والباكستاني الهندي الحديث فقد فصلت (يا) عن (بنوهم)، ووصلت في الباكستاني القديم.

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 576.

² أبو داود، نفس المرجع، 3/ 852.

³ ينظر: ابن الأنباري، مرسوم الخط، ص: 51.

⁴ ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 29.

⁵ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 84.

⁶ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، ص: 48.

⁷ عبد الله التناجوي، النقل الموسوم، ص: 140.

⁸ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 430.

5- الترجيح:

كلمة ﴿يَبْنُوْهُمْ﴾ [طه:92] في طه كُتبت موصولة، وفي الأعراف مقطوعة، وهو ما ذكره الناظم، وجُلُّ كُتب الرسم على ذلك، إلا أنَّ الإمام السخاويّ بكشفه على الكلمة في المصحف الشاميّ وجدها كذلك مع إثبات ألف بعد ياء النداء، ولم أجد مَنْ أشار إلى ذلك من علماء الرسم، عدا الإمام ابن الجزري فقد نقل رأيته لذلك في المصاحف الشامية.

ونصه: "أما ياابن أمّ، فقد قدمت في باب وقف حمزة أنّي رأيتُه في المصاحف الشامية من الجامع الأموي ورأيتُه في المصحف الذي يذكر أنه الإمام من الفاضلية بالديار المصرية، وفي المصحف المدنيّ بإثبات إحدى الألفين، ولعلّ الداني رآه في بعض المصاحف محذوف الألفين فنقله"¹.

وقال صاحب نثر المرجان: "يابنؤم اختلف في رسمه فقل بإثبات همزة الوصل من (ابن)، وحذف ألف حرف النداء، وقيل بحذف همزة الوصل وألف النداء ووصل الياء بالباء الموحدة..."².

قال الشيخ الجزري: فالألف التي بعد الياء هي ألف (ابن) هذا هو الصواب... وكذلك رأيُّها أنا فيه - المصحف الشاميّ - غير أنّ بها أثر حكٍّ... وظاهر كلام الشاطبي في الرسم بإثبات همزة الوصل هو الصواب"³. إذن كلامهما يؤيد ما حكاه الإمام السخاوي، وهو نقل عن رؤية المصاحف الأُمّهات التي تعتبر المصدر الأول للرسم، وعليه مصحف الشناقطة، فقد نظم الدكتور عبد الواحد الصمدي ما خالف فيه الشناقطة المغاربة - عشر أبيات - فقال:

وَيَبْنُوْهُمْ عِنْدَهُمْ بِالْأَلِفِ لِلْجَزْرِيِّ وَالسَّخَاوِيِّ فَأَعْرِفْ⁴

كان هذا المذهب مذهب المدرسة اللطمية تبعاً لابن الجزري، وأخذ به الشناقطة عن الإمام التنواجيوي، وعليه مصحف الجماهيرية، والموريتاني، بل كان عمل أهل المغرب قبل أن يتغير العمل إلى اختيارات الإمام ابن القاضي⁵.

¹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 337.

² أحمد النائطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 4/ 325.

³ أحمد النائطي الأركاتي، المرجع نفسه، 4/ 325 - 326.

⁴ عبد الواحد الصمدي، نظم ما خالف فيه الشناقطة في مصحفهم الرسمي مذهب المغاربة في المصحف الحمدي، ص: 23.

⁵ ينظر: عبد الله التنواجيوي، النقل الموسوم، ص: 66.

والراجع في هذا كتابة الكلمة موصولة على ما نص عليه الشيخان، وعلى عمل المصاحف فيها، وعلى قاعدة حذف الألف في بعد ياء النداء.

الاستدراك الثاني: على القول برسم ﴿أَيْنَا﴾ [النمل: 69]، بالياء والنون.

أخبر الناظم في البيت الموالي أنّ كلمة: ﴿أَيْنَا﴾ الثانية التي فوق سورة صاد، وهي في الصفات كتبت بالياء، وهي: ﴿أَيْنَا لَتَارِكُوْا﴾ [الصفات: 36]، واحترز من الأولى: ﴿إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصفات: 16]، وطلب زيادة موضع النمل فبالياء رسمت: ﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: 69].

204- وَفَوْقَ صَادٍ أَئِنَّا ثَانِيًا رَّسَمُوا وَزِدْ إِلَيْهِ الَّذِي فِي النَّمْلِ مُدَكِّرًا

1- علة الإمام الشاطبي في أنها بالياء في موضع النمل أيضا.

استند الإمام الشاطبي في قوله أن كلمة: ﴿أَيْنَا﴾ بالياء والنون على أصله وهو المقنع حيث نص الداني على كتابتها كذلك.

ونصّه: "و﴿أَيْنَا﴾ بالياء والنون حرفان: في طس النمل ﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: 69] وفي الصفات ﴿أَيْنَا لَتَارِكُوْا إِلَهْتِنَا﴾ [الصفات: 36] ... كتبوا ﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل 69] و﴿أَيْنَا لَتَارِكُوْا إِلَهْتِنَا﴾ [الصفات 36] بالياء"¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم بقوله أنّ ما في النمل لا يقطع بأنها مرسومة بالياء والنون، لجواز أن تكون رُسمت بنونين على قراءة الكسائي وابن عامر، مستنده الإشارة إلى قراءة أخرى. ونصّه: "وأما الذي في النمل فلا يُقطع بأنه مرسوم بالياء و النون لجواز أن يكون مرسوما بنونين على قراءة الكسائي وابن عامر، وهو قوله تعالى: ﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: 69]"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أخبر أبو داود في تنزيهه أنها بحرفين بين الألفين وهذا أدقّ في التعبير عن رسم اللفظة.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 118 - 119.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 369.

ونصه: "وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿أَيْنَا لَمْخَرَجُونَ﴾ [النمل:69] بحرفين بين ألفين، وكذا والصفات: ﴿أَيْنَا لَتَارِكُونَ﴾ [الصفات:36] وقرأ هنا النحويان (أبو عمرو، الكسائي) بنونين على الخبر، وسائر القراء بنون واحدة، مشددة، بعد الياء، على الاستفهام، إلا أنهم على مذاهب في ذلك"¹.

وقال المارغني في شرح قول الخزاز البيت:

295- أَيْنُ ، أَيْنَا الْأَوَّلَانِ ، وَكَذَا أَيْمَةً ، وَالْمُزْنُ فِيهَا: أَيْذَا

"استثنى مما يُصَوَّر ألفا للابتداء أربع عشرة كلمة أشار إلى اتفاق شيوخ النقل على كتابتها بنية الوصل، منها: ﴿أَيْنَا﴾ اتصلت بما لا يمكن استقلاله فصُوِّرت ياءً كالهزمة المكسورة بعد الفتحة المتوسطة حقيقة"². وذكرت بالحرفين في كتاب هجاء مصاحف الأمصار³، وفي الجامع: "في مصاحف أهل الشام ﴿أَيْنَا لَمْخَرَجُونَ﴾ [النمل:69] بنون وفي غيرها بالياء والنون"⁴.

وأخبر الفراء أنها بنونين في مصاحف أهل الشام: "وقرأ القراء ﴿أَيْنَا لَمْخَرَجُونَ﴾ [النمل:69]، و﴿أَيْنَا﴾، وهي في مصاحف أهل الشام ﴿إِنْنَا﴾"⁵. وبالياء ذكرت في كتاب المصاحف⁶، وفي البديع⁷.

4- القراءات:

ذكر الإمام أبو داود كتابتها بنونين على قراءة الكسائي وأبي عمرو ونصه: "وقرأ هنا النحويان (أبو عمرو، الكسائي) بنونين على الخبر، وسائر القراء بنون واحدة، مشددة، بعد الياء، على الاستفهام، إلا أنهم على مذاهب في ذلك"⁸.

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4/ 956-957.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 306-307.

³ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 91.

⁴ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 115.

⁵ الفراء، معاني القرآن، 2/ 229.

⁶ ينظر: ابن أبي داود السجستاني، كتاب المصاحف، ص: 443.

⁷ ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 44.

⁸ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4/ 956-957.

وفي الإتحاف: "وأما موضع النمل فقرأه نافع وكذا أبو جعفر بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، وقرأه ابن عامر والكسائي بالاستفهام في الأول وبالإخبار في الثاني، وبزيادة نون في ﴿إِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾، والباقيون بالاستفهام فيهما"¹.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

هذه الكلمة في الموضعين مما استثني من الهمزة الواقعة في أول الكلمة والتي تصور ألفا مهما كانت حركتها، فصُورت في هذين الموضعين بالياء لورش على وجه الاستفهام المكرر، وضبطت على تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية، وهي كذلك في المصاحف المغربية عدا الجماهيرية على وجه الإبدال رسمت، المشرقية والباكستانية على التحقيق، العمل في كل المصاحف على جعل سَنَتَيْنِ بعد الألف؛ فمن قرأ بالاستفهام جعل السَنَةَ الأولى ياء، ومن قرأ بالنون جعل السَنَةَ الأولى نونا، أما السَنَةَ الثانية فهي نون باتفاق

6- الترجيح:

ذكر الناظم أنَّ كلمة: ﴿أَيْنَا﴾ بالياء في ثاني النمل وفي الصفات، وهذا اتباعا للإمام الداني، واستدرك الإمام السخاوي عليه أنَّ ما في النمل لا يقطع بأنه بالياء لكونه قد يكون بالنون على قراءة من قرأها بنونين، أما الإمام أبو داود فلم يحدّد أنها بالياء أو غيرها بل نص على أنها بحرفين وعبارته أدقّ لكون المصاحف الأمّيات كانت غير منقوطة فكان الأولى القول بما قاله الإمام أبو داود أنها بحرفين، أو بسنتين وهذا أصح في التعبير وقد يكون الناظم والإمام الداني عبّرا عنها باللفظ لا بالخط والله أعلم.

الاستدراك الثالث: زيادة وجه: ﴿أَسْأَلُوا السُّوَّاءَ﴾ [الروم: 9] بلا ياء بعد الألف.

أخبر الناظم أنَّ الهمزة في هذا البيت الموالي صُورت ألفا من ذلك: ﴿السُّوَّاءَ﴾، ثم قال: أنَّ القياس برئ من ذلك؛ لأنّ قياسها أن لا تُرسم لكون ما قبلها ساكن غير ألف، وقد أشار الناظم في البيت: [154] إلى كيفية كتابتها بقوله: (بالياء مع ألف السوأي كذا سطرًا).

209- وَأَنْ تَبْوَأَ مَعَ السُّوَّاءِ سُوَّاءً بِهَا قَدْ صُوِّرَتْ أَلِفًا، مِنْهُ الْقِيَاسُ بُرَا

1- علّة الإمام الشاطبي في عدم ذكر وجه كتابة: ﴿السُّوَّاءَ﴾ بلا ياء:

استند الإمام الشاطبي في وجه كتابة هذه الكلمة إلى ما نص عليه الإمام الداني في المقنع، حيث روى وجه كتابتها بالياء بعد الألف معلّلا ذلك بأنها رُسمت بياء التأنيث بعد الألف على مراد الإمالة.

¹ ابن البنا الدميّاطي، إتحاف فضلاء البشر، ص: 69.

ونص كلامه: "وكذلك رسموا بعد الهمزة التي هي لام ياء التانيث في قوله في الروم: ﴿أَسْأُوا السَّوْأَى﴾ [الروم:9]، وذلك عندي على مراد الإمالة وتغليب الأصل"¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

وقد زاد الإمام السخاوي وجها آخر في كتابة هذه الكلمة ألا وهو ﴿السَّوْأَى﴾ بلا ياء بعد الهمزة، دليله على ذلك رؤيتها في المصحف الشامي كذلك.

ونص كلامه في الوسيلة: "وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي كذلك: ﴿تَبَوَّأَ يَأْتِمَى﴾ [المائدة:31] بواو وألف، وكذلك: ﴿لَتَنْوَأَ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص:76]، و﴿أَسْأُوا السَّوْأَى﴾ [الروم 9] ولا ياء في ﴿السَّوْأَى﴾ فيه بعد الألف"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وبالرجوع إلى كتب الرسم في التنزيل على ما نص عليه شيخه ونصه: "و﴿السَّوْأَى﴾ بألف بعد الواو صورة للهمزة المفتوحة، وياء بعدها علامة للتانيث، وكراهة اجتماع ألفين"³. ووردت في المورد في البيت: [300] بالحكم نفسه، وكذلك في النشر⁴، وفي هجاء ومصاحف الأمصار⁵، والهجاء في رسم المصحف⁶، وخط المصاحف⁷، ونثر المرجان⁸.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

عمل المصاحف على كتابة الألف صورة الهمزة، وبعدها ياء، وقد رجعت للتأكد من ذلك لكل المصاحف التي معي فوجدتها على ما نص عليه جلّ أئمة الرسم، منهم الإمام الشاطبي.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، / 459.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 376.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4 / 985.

⁴ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1 / 448.

⁵ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 82.

⁶ ينظر: مؤلف مجهول، الهجاء في رسم المصحف، ص: 204.

⁷ ينظر: محمود بن نصر الكرمانى، خط المصاحف، ص: 154.

⁸ ينظر: أحمد الناطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 5 / 279.

5- الترجيح:

ذكر الناظم وجه كتابة ﴿السُّوْأَى﴾ بياء بعد الهمزة على قول الشيخين وعلى هذا جلّ كُتّاب وأئمة الرسم، وهو الوجه الراجح، وإن زاد الإمام السخاوي في هذه الكلمة وجهاً آخر وهو كتابتها بألف من غير ياء، وأيده الدكتور بشير الحميري بقوله: "وبهذا الرسم رأيتهما في المصحف الحسيني ومصحف الرياض وطوب قابي"¹، فيعتبر هذا وجهاً آخر للكلمة، ورد عن من لا مطعن فيه وإن لم يعمل به في المصاحف فكل ما طالعته من المصاحف رُسمت فيها الهمزة على الألف وياء بعدها علامة التأنيث.

الاستدراك الرابع: زيادة وجه في كتابة: ﴿مِسْ شَرَكَائِهِمْ شُبَعَتُوا﴾ [الروم: 12] ، و﴿وَمَا دَعَوْا﴾ [البكيري: غافر: 50] بغير واو في الشامي.

أخبر الناظم في البيتين المواليين أنّ الهمزة تُكتب بالواو بعدها ألف، إذا جاءت الهمزة متطرفة، وجاءت هذه المواضع بالرفع، ثم ذكر هذه المواضع من بينها: ﴿شُبَعَتُوا﴾ [الروم: 12]، و﴿دَعَوْا﴾ [غافر: 50].

210- وَصُورَتْ طَرْفًا بِالْوَاوِ مَعَ أَلْفٍ فِي الرَّفْعِ فِي أَحْرَفٍ وَقَدْ عُلْتُ حَطَرًا

211- أُنْبِئُوا مَعَ شُبَعَتُوا مَعَ دُعَا بَعَا فِرٍ، نَشَأُوا بِهَوْدٍ وَحَدَهُ شَهْرًا

1- علّة الإمام الشاطبي في تشهير وجه كتابتها بالواو بعدها ألف وحده:

استند الإمام الشاطبي في ذكر شهرة هذا الوجه وحده إلى ما فهمه من نص الإمام الداني في المقنع، حيث نص على أن هاتين الكلمتين في مواضعهما من السورتين قد خصتا بكتابتهما بالواو وألف بعدها، ونص كلامه:

"ذكر (شُبَعَتُوا) شُبَعَتُوا قال مُجَدِّ: وكلُّ شيء في القرآن ﴿شُبَعَاءَ﴾ ليس في شيء منه واو إلا الذي في الروم: ﴿مِسْ شَرَكَائِهِمْ شُبَعَتُوا﴾ [الروم: 12] بالواو والألف"².

"ذكر (دُعَا): وقال مُجَدِّ عن أبي جعفر الخزاز: (245هـ): ﴿دَعَوْا﴾ بالواو حرفٌ ليس في القرآن غيره في حم المؤمن: ﴿وَمَا دَعَوْا﴾ [البكيري: غافر: 50]"³.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 459.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 145، 2/ 300.

³ أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 144.

1- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم أن قيّد الضمّ لا يصلح مع كلمة: ﴿شَقَعَاءٌ﴾؛ لأنه لا توجد بالضم إلا في هذا الموضع، كما استدرك عليه أنّ هناك وجه آخر لكتابتها وليس ما ذكره الناظم هو الوحيد فقد رأى هاتين الكلمتين في المصحف الشامي بغير واو، مستدلاً على ذلك برؤية المصاحف. ونص كلامه: "قلت: قد قيّده بقوله (طَرَفًا) بالرفع، وليس على ذلك إلا الذي في الروم، ورأيتُه في المصحف الشامي: (شفعاء) بغير واو"¹.

وقال: "ورأيتُه أنا في المصحف الشامي: ﴿دُعَاءُ الْكَبِيرِينَ﴾ [غافر: 50] بغير واو"².

2- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وبالرجوع إلى كتب الرسم نجد في التنزيل قد نص أبو داود عليها كذلك بالواو والألف، وعُلِّل سبب كتابتها. ونصه: "وفيه من الهجاء: ﴿شَقَعَاءُ﴾ كتبوه هنا خاصة بواو بعد العين صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها، تأكيداً للهمزة لخفائها، من غير ألف قبلها على الاختصار ليس في القرآن غيرها"³. وفي حم (المؤمن): "كتبوا هنا ﴿دُعَاءُ﴾ بالواو بعد العين صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها تقوية للهمزة لخفائها، من غير ألف قبلها، استغناء بالفتحة عنها، ليس في القرآن غيره"⁴. وقد ترجم الإمام الخراز في الأبيات: [310]، [312]، [317] لما خرج عن القاعدة في الهمزة بعد ساكن ومتحرك بفصل، وذكر الكلمات الخارجة عن القياس فيها، والتي تُرسم بالواو بعدها ألف. وذكرها بواو وألف خاصة، في كتاب البديع⁵، وفي هجاء مصاحف الأمصار⁶، والجامع⁷، والإيضاح⁸، والهجاء في رسم المصحف⁹، والنشر¹⁰.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 377.

² علم الدين السخاوي، المرجع نفسه، ص: 378.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4 / 986.

⁴ أبو داود، المرجع نفسه، 4 / 1076، 3 / 738.

⁵ ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 38.

⁶ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 59.

⁷ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 75 - 76.

⁸ ينظر: أحمد الأندراي، الإيضاح في القراءات، ص: 127.

⁹ ينظر: مؤلف مجهول، الهجاء في رسم المصحف، ص: 204 - 219.

¹⁰ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1 / 451.

3- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف على كتابة الموضعين كما نص عليه الشيخان فيهما¹. وهي في المصاحف المغاربية والمشارقية بالواو، كذا الباكستاني الهندي.

4- الترجيح:

تعتبر هذه الكلمات: ﴿شَبَعَوْا﴾ [الروم:12]، و﴿دَعَوْا﴾ [غافر:50] مما خرج عن القاعدة، وفي الحقيقة لا يعتبر القياس في الرسم العثماني، فالصحابة كانوا حديثي علم بالكتابة، وكان اعتمادهم على الحفظ والمشافهة، وقد أوصلوا لنا منطوق القرآن على أحسن وجه، وأبرع طريقة حافظت على القراءات القرآنية، وقول الناظم: "القياس منه برا" قد يجرُّنا إلى الخلاف في أيهما الأصل، وهل يُقاس الرسم العثماني على الخط الإملائي، ولن أورد كـي لا أطيل، وهو مبثوث في كتب الرسم، وما أقوله هو أنّ الأصل هو الرسم العثماني وما قعدت هذه القواعد في الكتابة إلا بعده فلا يُقاس عليه.

وهذه الكلمات كتبت بالواو والألف، ذكر ذلك جلُّ كتاب وأئمة الرسم، ويترجَّح هذا الوجه لذلك، وزاد الإمام السخاوي وجهاً آخر، وهو كتابتها بغير واو، وقد يكون هذا أصحّ أن يتبع لكونه جامع للكلمات إلى نظائرها، لكنَّ جُلَّ أئمة الرسم على كتابة الهمزة على الواو وألف بعدها، وعليه عمل المصاحف.

الاستدراك الخامس: زيادة وجه في رسم: ﴿جَزَأَ﴾ في الكهف والحشر بلا واو في الشامي.

أخبر الناظم في البيت الأول والشرط الأول من البيت الثاني أن ﴿جَزَأَ﴾ في الموضعين الأوَّلين من المائدة، والحشر، والشورى، بالواو وبعدها ألف، وخلفها الزمر، وقد يكون فصلها ليلمح إلى الخلف فيها، كما أخبر أنّ في مصاحف العراق موضع طه والكهف بالواو والألف بعدها، ومفهومها أنّ هذين الموضعين في غيرها بلا واو.

212- جَزَأُ حَشْرٍ وَشُورَى وَالْعُقُودِ مَعَاً فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَوَالِي خُلْفُهُ الزُّمَرَا

213- طَهْ عِرَاقٍ وَمَعَهَا كَهْفُهَا، نَبْؤَا سَوَى بَرَاءَةٍ قُلْ: وَالْعُلَمَاءُ عُرَى

1- علّة الإمام الشاطبي في ذكر هذا الوجه في هذه المواضع من السور:

مستند الإمام الشاطبي فيما ذكره عن هذه اللفظة ووجه كتابتها هو أصل العقيلة المقنع، فقد روى الإمام الداني في المقنع عن محمد بن عيسى: (253هـ) أنّ لفظة ﴿جَزَأَ﴾ وردت في خمس مواضع بالواو

¹ ينظر: علي محمد الضباع، سمير الطالبيين، ص: 81، 82.

صورة للهمزة وألف بعدها وهي: في المائدة: ﴿إِنَّمَا جَزَأُؤُا الَّذِيْنَ﴾ [المائدة: 35]، وفيها: ﴿وَذَلِكَ جَزَأُؤُا الظَّالِمِيْنَ﴾ [المائدة: 31] وفي الزمر: ﴿وَذَلِكَ جَزَأُؤُا الْمُحْسِنِيْنَ﴾ [الزمر: 33]، وفي عسق: ﴿وَجَزَأُؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٍ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: 37]، وفي الحشر: ﴿وَذَلِكَ جَزَأُؤُا الظَّالِمِيْنَ﴾ [الحشر: 17].

وحكى أنّ من ذكر أربعة لم يشر لموضع الزمر، وروى الخلاف عن مصاحف أهل العراق في موضع [الكهف: 86] هي فيها بالواو، وبغير واو في مصاحف أهل المدينة، وأنها في [طه: 75] عن العراقية بالواو، كما روى عن الإمام عاصم الجحدريّ أنه بالواو في موضعيّ المائدة وموضع الشورى¹. إذا هي على حسب ما نص عليه الإمام الداني بالواو في موضعيّ المائدة، الشورى، الحشر، وبالخلف في الكهف، طه، الزمر.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاويّ على الناظم بالتأكيد على أنّ في المصحف الشامي حرفيّ المائدة المذكورين، وحرف طه والزمر والشورى بالواو، وزاد أنّ حرف الكهف وحرف الحشر رأهما بغير واو، أي أنه ذكر خلافاً في الحشر لم يشر له الناظم، وقد أفهم هذا الخلاف ما رواه الإمام الداني عن الإمام عاصم الجحدري. نص كلام الإمام السخاوي: "كشفتُ أنا جميع مواضع هذه الكلمة في المصحف الشامي فرأيتُ حرفيّ المائدة المذكورين وحرف طه وحرف الزمر وحرف الشورى بالواو، ورأيتُ فيه حرف الكهف وحرف الحشر بغير واو ﴿جَزَأُؤُا﴾ بزاي وألف"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وبالرجوع إلى كتب الرسم نجد في التنزيل قد نص على ما نص عليه شيخه، وزاد رواية عن الأئمة: الغازي وحكم وعطاء أنها بالألف قبل الواو. ونصه: "وكذلك رسمه هناك الغازي، وحكم، وعطاء الخراساني إلا أنهم رسموا هناك الألف قبل الواو، ولم يرسموها بعدها فاعلمه"³.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 139. 2/ 280.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 380.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 440-441.

وقد ردَّ هذا الوجه الدكتور أحمد شرشال بقوله: "هذا شاذُّ لم يذكره أحد من علماء الرسم، فإنَّ المشهور والمعروف عند أرباب هذا الشأن أن إثبات الألف لا يكون إلا إذا لم تُصوِّر للهمزة واو، وإذا صُوِّرت بالواو فحذف الألف قبلها وإثباته بعدها"¹.

وفي المورد وردت في البيت:

313-جَزَّوْا الْأَوَّلَانَ فِي الْعُقُودِ وَشُورَةَ الشُّورَى مِنْ الْمَعْهُودِ
314-وَمِثْلُهَا لِابْنِ نَجَّاحٍ ذُكِرَا فِي الْحَشْرِ وَالْدَّانِي خِلَافًا أَتَرَا

ما ملخصه: "جاء لفظ (جزاء) في القرآن على قسمين: منه ما جاء على القياس، ومنه ما خالفه، وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما خرج عن القياس من غير خلاف بين الشيوخ، وهو ألفاظ ثلاثة: موضعان في [المائدة: 29، 33]، وموضع في [الشورى: 40].

القسم الثاني: ما خرج عن القياس من غير خلاف لأبي داود، وبالحلاف للداني وهو موضع [الحشر 17].
القسم الثالث: ما خرج عن القياس بالحلاف عن الشيخين، وهو ثلاثة ألفاظ، [الكهف: 88]، [طه 67]، [الزمر: 34]².

وفي البديع ذكر المواضع الخمسة بالواو، وألمح إلى الخلف في طه، والزمر، والكهف³، وفي هجاء مصاحف الأمصار أورد موضعَي المائدة، والشورى، والحشر، والزمر، وحكى الخلف في الزمر، والكهف وطه عن العراقية⁴.

وفي الجامع: ذكر المواضع الخمسة بالواو بعدها ألف، وأشار إلى خلاف العراقية في الكهف وطه⁵.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

ذكر الإمام ابن القاضي أنها: "في الكهف وطه كُتبت بإثبات الألف وهمزة على السطر وشهَّر كتابتها بالواو وزيادة الألف بعدها وحذف الألف قبلها في الزمر، ونظم على ذلك بيتاً قال فيه:

¹ أبو داود، المرجع نفسه، 3/ 441.

² ينظر: أبو زنتحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 151.

³ ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 37.

⁴ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 57-58.

⁵ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، 56، 76.

جزاء الكهف مع طه بغير الواو في الزمر بالواو قال الراو¹.

ويوضحه قول الإمام المارغني: "والعمل عندنا على تصوير الهمزة واوا بعدها في لفظي: ﴿جَزَأُوا﴾ الذي في العقود، وفي الشورى، والحشر، وفي الزمر، وعلى حذف صورة الهمزة فيما عدا ذلك من كلمات: ﴿جَزَأُوا﴾ الذي همزته متطرفة"².

وبالرجوع إلى المصاحف في موضعي المائدة، والشورى والحشر على تصوير الهمزة واوا بعدها ألف، وفي موضع الزمر عدا الجماهيرية، والمصحف المشرقي هي على حذف صورة الهمزة، أما بقية المواضع فبالحذف. طه والزمر محذوفة الألف بعد الزاي في المصحف الباكستاني الهندي.

5- الترجيح:

كثر الحديث على لفظة ﴿جَزَأُوا﴾ في غير موضع يوسف، ويتلخص مما ذكر فيها أنّ المتفق عند أكثرهم، موضعي المائدة، والشورى، والخلاف في غيرها قد تعين في الكهف عن المَدَنِيَّة والعراقية، وأطلق في طه عن العراقية أنّها بالواو أي غيرها على عدمها فيها، وفهم في الحشر الخلاف، ويترجح ما ذكره الإمام الشاطبي مع زيادة الخلف في الحشر أشار إليه الإمام الداني ولم يذكره الإمام الشاطبي، وعليه يصح استدراك الإمام السخاوي.

الاستدراك السادس: تأكيد وجه رسم: ﴿عَلَمَتُوا﴾ في فاطر بالواو والألف، وزيادة وجه رسمها بالألف في الشعراء في المصحف الشامي.

أخبر الناظم في الشطر الثاني من البيت التالي أن لفظ: (العلماء) في سورة فاطر: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28]، و﴿عَلَمَتُوا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: 197] بالواو والألف بعدها عن المصاحف العراقية.

213- طه عِزِّ وَمَعَهَا كَهْفُهَا، نَبُؤًا سَوَىٰ بَرَاءَةً قُلْ: وَالْعُلَمَاءُ عُرَىٰ

1- علّة الإمام الشاطبي في ما ذكره في لفظة: ﴿عَلَمَتُوا﴾:

مستند ما ذكره الإمام الشاطبي هو أصل العقيلة المقنع حيث ذكر كتابة اللفظة في موضعي [الشعراء: 198]، و[فاطر: 28] بالواو والألف.

¹ ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 67، 68، 76.

² إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 326.

ونصه: "ذكر ﴿عَلَمَتْوُا﴾. قال أبو عمرو: وفي مصاحف أهل العراق في الشعراء: ﴿عَلَمَتْوُا بَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾ [الشعراء: 198]، وفي فاطر: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28] بالواو والألف، وكذلك رُسمًا في كتاب: هجاء السنة¹. كما ذكرها منفردة في مواضعها من السور رواية عن العراقيّة أيضا².

2- استدراك الإمام السخاوي:

ومما استدركه الإمام السخاوي على الناظم تأكيده حكم ما في فاطر ورؤيته: ﴿عَلَمَتْوُا بَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾ [الشعراء: 197] في الشعراء بألف لا غير.

قال الإمام السخاوي: "فأما الذي في فاطر، فرأيتُه كذلك بالواو والألف بعدها في المصحف الشامي وأما ﴿عَلَمَتْوُا بَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾ [الشعراء: 197]، فرأيتها بألف لا غير كما تُكتب اليوم"³.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أكّد الإمام الجعبري قول الإمام السخاوي بقوله: "وقول الشارح نصٌّ في الخلاف، لكنه ألمح إلى أنّ الإمام الشاطبي لما فرّق بين الموضوعين قد أشار إلى الخلف فيها، وهذا ليس بالغريب عن الإمام الشاطبي وبراعته في تقرير النصوص ونظمها"، وقال الإمام الجعبري بعد ذلك: "ويحتمل أن يكون الناظم قصده بالتفريق وأكّد المتفق بالعرى الوثيقة، وفيه إشارة إلى الاقتداء به"⁴.

وبالرجوع إلى كتب الرسم نجد في التنزيل قد نصّ على ما نص عليه الإمام الداني، وعلل ذلك.

ونصه: "وكتبوا هنا ﴿عَلَمَتْوُا بَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾ [الشعراء: 197]، وفي فاطر: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28] بواو بعد الميم صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها، تأكيداً للهمزة لخفائها دون ألف قبلها استغناء عنها بفتحة ما قبلها؛ لبقائها ودلالاتها عليها، ونيابتها عنها اختصاراً، وتقليلاً لحروف المد ليس في القرآن غيرهما"⁵.

وفي المورد في البيت: [311] أطلق الحكم في ﴿عَلَمَتْوُا﴾ المعرف والمنكر من جملة ما خرج عن القياس، فصوّرت الهمزة واوا بعدها ألف وحذفت قبلها.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 142.

² ينظر: أبو عمرو الداني، نفس المرجع، 2/ 299، 300.

³ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 382.

⁴ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 2/ 238.

⁵ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4/ 938 - 939.

ومن الكتب التي ذكرت هذا الحكم في الموضعين: البديع¹، وهجاء مصاحف الأمصار². والجامع³، والإيضاح⁴. ونثر المرجان⁵، والهجاء في رسم المصحف⁶.

وفي النشر ذكر الخلاف فيهما بقوله: "واختلف في أربع وذكر منها: ﴿عَلَّمَؤُا بَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾ [الشعراء: 197] و﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28]، فما كُتِبَ من هذه الألفاظ بالواو، فإن الألف قبله تُحذف اختصاراً، وتُلحق بعد الواو منه ألف تشبيهاً بواو يدعوا⁷.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل في المصاحف على كتابتها بالواو صورة الهمزة بعدها ألف⁸. وعليه جميع المصاحف المغاربية والمشاركة.

5- الترجيح:

ذكر الناظم أنّ ﴿عَلَّمَؤُا﴾ في الشعراء، وفاطر بالواو صورة الهمزة بعدها ألف، وهو قول جلّ العلماء، وأكّد الإمام السخاويّ موضع فاطر، وزاد من خلال كشفه على اللفظ في المصحف الشاميّ أنّها في الشعراء بالألف لا غير، وهو وجه يحكي الخلاف فيها، وقد أشار إليه الإمام الشاطبي حسب ما اصطلاح عليه في نظمه، فهو إذا ذكر حكماً في كلمتين وفرّق بينهما دلّ على الفرق بينهما، وكلّ هذه الأوجه التي حكاها العلماء مما نقلوه إما برؤية المصاحف الأُمّهات أو بالرواية عن رأى هذه المصاحف، من ذلك يترجّح الخلاف في موضع الشعراء على ما ورد عن العلماء فيها.

¹ يرجع: الجهنّي، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 38.

² ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 58.

³ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 76.

⁴ ينظر: أحمد الأندراي، الإيضاح في القراءات، ص: 127.

⁵ ينظر: أحمد النائطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 5/ 65، 5/ 526،

⁶ ينظر: مؤلف مجهول، الهجاء في رسم المصحف، ص: 197.

⁷ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 451-452.

⁸ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 324، علي مُحمّد الضباع، سمير الطالبين، ص: 82.

المطلب الرابع: باب المقطوع والموصول

نقلْتُ في هذا الباب للإمام السخاوي استدراكين عن الناظم، سأذكرهما على التوالي.

الاستدراك الأول: على إطلاق الحكم بالوصل في: (لكيلا) في أربعة أحرف، وعدم الإشارة إلى الخلاف في حرف آل عمران.

أخبر الناظم في هذا البيت أن: ﴿لِكَيْلَا﴾ موصولة في أربعة مواضع هي: موضع آل عمران: ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا﴾ [آل عمران: 150]، وفي الحج: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج: 5]، وفي الأحزاب: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: 50]، وفي الحديد: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: 22].

257- في آل عمران والأحزاب تأنيهاً والحج وصلاً لكيلاً والحديد جري

1- علّة الإمام الشاطبي في ذكر وصل ﴿لِكَيْلَا﴾ في المواضع الأربعة:

أصل ما ذكره الإمام الشاطبي في هذه الكلمات من سُورِها، ودليله هو ما نص عليه الإمام الداني، حيث نص على كتابتها بالوصل في المواضع الأربعة، ثم روى اتفاق المصاحف على وصل موضع آل عمران رواية عن مُحمَّد بن عيسى، كما ذكر هذه الكلمة في مواضعها من السور بالوصل أيضاً. ونص على المواضع الثلاثة في المقنع باب ذكر ما رسم في المصاحف من الحروف المقطوعة على الأصل، والموصولة على اللفظ. وعلى موضع آل عمران عن مُحمَّد بن عيسى: "في اتفاق المصاحف في آل عمران: ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا﴾ [آل عمران: 150] موصولة، وكذلك رسمه الغازي بن قيس ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج: 5] في كتابه"¹. ونص الإمام أبو عمرو الداني: أن آل عمران، الحج، الأحزاب، والحديد موصولة في مواضعها من السور في باب ما اتَّفَقَ على رسمه مصاحف أهل الأمصار عن نصير.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم بأنه اتَّبَعَ شيخه في ذكر المواضع الأربعة موصولة، ولم يشر إلى الخلاف في آل عمران، ونصّ كلامه: "فقد عدها مُحمَّد بن عيسى على هذا أربعة، فصار حرف آل عمران على هذا متَّفَقاً عليه في كتاب أبي عمرو، فلذلك لم يذكر شيخنا رحمه الله فيه خلافاً"².

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 222-223.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 432-433.

مستنداً على أقول العلماء حيث قال:

"وَعَدَّ الجهنّي حرف الحج و الأحزاب والحديد، ثم قال: وقد وصل بعض العلماء الحرف الذي في آل عمران، وقطع الذي في سورة الحج.

وعَدَّ ابن البقال: (477هـ) الثلاثة، ولم يُعَدَّ آل عمران، وجعل حرفها في المقطوع"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

بمثل ما قال الإمام السخاوي قال الإمام الجعبري بعد ذكر نصوص العلماء، ونص قوله: "واعتمد الناظم على نقل الأصل فقطع بوصله"².

كذا قال الملا علي القاري حيث أشار إلى أن الناظم قد اعتمد على المقتنع فلم يذكر الخلاف في موضع آل عمران، وقد نصّ عليه بعض العلماء وقطع بقطعه ابنُ البقال، وأن ابن الجزري قد قطع بوصل الأربعة³ وبعد قولهم لا يعتبر نقلُ غيرهم⁴.

وبالرجوع إلى كتب الرسم فقد ذكر الثلاثة بالوصل الإمام ابن أبي داود وزاد موضع النحل بالوصل أيضاً، ولم يذكر ما في الحديد، وغيره مقطوع في مواضعها من السور⁵.

وبوصل الأربعة ذكرها الإمام ابن الجزري في النشر: "﴿لَيْكَيْلًا﴾ كُتِبَ موصولاً في أربعة مواضع في آل عمران: ﴿لَيْكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا بَاتَكُمْ﴾ [آل عمران: 150]، وفي الحج: ﴿لَيْكَيْلًا يَغْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْءًا﴾ [الحج: 5]، وفي الأحزاب: ﴿لَيْكَيْلًا يَكُونُ عَلَيْكَ حَرْجٌ﴾ [الأحزاب: 50]، وهو الموضع الثاني منها، والقول بأنّ الأوّل موصول ليس بصحيح، وفي الحديد: ﴿لَيْكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَى مَا بَاتَكُمْ﴾ [الحديد: 22]"⁶.

¹ علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 433.

² برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 2/ 335.

³ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 155.

⁴ ينظر: الملا علي القاري، الهبات السنية، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، ص: 300.

⁵ ينظر: ابن أبي داود السجستاني، كتاب المصاحف، ص: (429، 441، 444، 438).

⁶ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 155.

وعلى وصل الأربعة نظم ابن الجزري في المقدمة، مشيراً إليها باسم السورة أو كلمة منها:

وَصِلْ فَإِنَّ هُوَ أَلَّنْ نَجْعَلَا نَجْمَعُ كَيْلًا تَخَزُّنُوا تَأْسُوا عَلَى
حَجَّ عَلَيْكَ حَرْجٌ وَقَطْعُهُمْ عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ¹

وذكر أبو داود الخلف في آل عمران، وأنّ المواضع الأربع موصولة في مصاحف أهل المدينة، وأهل الكوفة، والبصرة، والشام، وبعض البغدادية، وأنّ مصاحف أهل بغداد والشام اختلفت في موضع آل عمران، ونص على الخلف بقوله: "إلا أنّها اختلفت في هذا الموضع وحده، أعني مصاحف أهل بغداد والشام خاصة، وسائرهما مقطوع كما قدمنا"².

ونظم الخراز ذلك في المورد في البيتين:

428- فَصْلٌ: لِكَيْلَا جَاءَ مِنْ ذَا الْبَابِ فِي الْحَجِّ وَالْحَدِيدِ، وَالْأَحْزَابِ
429- ثَانٍ، وَعَنْ حُلْفٍ بِ: آلِ عِمْرَانَ وَبَاتِّفَاقٍ وَيَكُنَّ الْحَرْفَانِ

ذكر اتفاق الشيوخ على وصل المواضع الثلاثة المذكورة، وفهم اختلاف الشيخين في موضع آل عمران بخلاف الإمام الشاطبي حيث ذكرها بالوصل.

وإلى ذلك ذهب الإمام ابن وثيق، فحكى وصل الأربعة ثم ذكر الخلاف في الذي في آل عمران³.

وفي البديع أشار إلى وصل المواضع الثلاثة ثم قال: "وقد وصل بعض العلماء الحرف الذي في آل عمران، وقطع سورة الحج، والوجه في ذلك أن يكتب مقطوعاً؛ لأنّ (لا) هي نفي منقطعة"⁴. وقطع بقطع ما في آل عمران صاحب هجاء مصاحف الأمصار: "منها ثلاثة مواضع موصولة وذكر موضع الحج، والأحزاب، والحديد ثم قال: وما سواهم مقطوع"⁵.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف على وصل المواضع الأربعة⁶. وبالرجوع إلى المصاحف نجد موصولة في المواضع الأربعة في جميع المواضع.

¹ ابن الجزري، منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، ص: 9-10.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 376-377.

³ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 82.

⁴ الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 26.

⁵ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 45.

⁶ ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف، ص: 50، إبراهيم المارغني، دليل الحبران، ص: 427.

5- الترجيح:

أشار الإمام السخاوي إلى الخلاف في آل عمران، وأن الناظم لم يخلُ الخلاف فيها اتباعاً لشيخه، وأن الإمام الخزاز قد فهم الخُلفَ فيها عن الإمام الداني ما لم يفهمه الإمام الشاطبي، والملاحظ أن العلماء اختلفوا: فمنهم من عدَّ الثلاثة وذكر الخلاف في آل عمران، ومن قطع بقطعه، ومن عدَّ الأربعة بالوصل على قول الناظم ومن زاد القطع في موضع الحج، وفي خلاف الرسم سعة.

وبالنظر إلى مجمل كلام جُلِّ العلماء يتبين أن موضع الأحزاب والحديد والحج متفق الوصل، وموضع آل عمران مختلف فيه، وعليه يترجح الخُلفُ في موضع آل عمران لاتفاق جُلِّ الأئمة على ذكره، وللكاتب أن يكتبها موصولة أو مقطوعة.

الاستدراك الثاني: الانتصار لكلام الإمام أبي عبيد في وصل التاء بالخاء في: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾

[ص:2].

أخبر الناظم أن الإمام أبا عبيد نقل وصل التاء بحين في: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:2]، وأن كلَّ أئمة الرسم قد عظموا ذلك وأنكروه.

260- أَبُو عُبَيْدٍ: وَلَاتَ حِينَ وَاصِلُهُ الِ إِمَامٌ، وَالْكُلُّ فِيهِ ۚ أَعْظَمَ النُّكْرَا

1- علة الإمام الشاطبي في إنكاره كلام الإمام أبي عبيد:

استند الإمام الشاطبي في ردِّ كلام الإمام أبي عبيد، وإنكاره إلى ما رواه الإمام الداني في المقنع حيث نصَّ على كتابتها بقطع التاء عن الخاء، وذكر ما رواه الإمام أبو عبيد، ثم قال أنه لم يجد ذلك في أيِّ مصحف من المصاحف ثم أورد ما رواه ابن الأنباري بأنها مقطوعة في كل المصاحف القديمة والجديدة، وما رواه نصير من اتفاق المصاحف على ذلك¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم هذا القول، مستنداً إلى مكانة الإمام أبي عبيد، ونقل ما أورده الإمام أبو عبيد من أدلة على قوله من كتاب القراءات، ومذيلًا بالثناء على الإمام أبي عبيد، حيث قال: "هذا قول أبي عبيد -رحمه الله-، وهو إمام لا مطعن في نقله"². ومفهومه الإنكار على من أنكر عليه، وإن لم يصرح بذلك.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 227-228.

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 440.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام السخاوي على ذلك الأئمة الشراح من ذلك: الإمام الجعبري بقوله: "وحاصل كلامه ثبوت ﴿تَحِينَ﴾ في كلام العرب، والخط تابعه لا منع -مع- ﴿وَلَاتِ﴾ كما ادعى كما أبرهن، وإنكارهم غير متوجه عليه، لأنه حكى ما رأى فلا دخل عليه كما علم في علم النظر، ولا على الإمام؛ لأنه حاكم عليهم، وتمسكهم بعدمه في بقيه الرسوم لا ينهض مستندا لعدم اطراده في طنب"¹.

وذكر الملا علي القاري ما قاله الإمام الجعبري وما دّل ونصه: "ويتوجّه الإنكار عليهم من ثلاثة أوجه: أحدهما: إنكارهم روايه العالي الضابط.

والثاني: إنكارهم ما يثبت في كلام العرب.

والثالث: اعتقادهم أن اتصال التاء ب: ﴿حِينَ﴾ لازم لانفصالها عن (لا) لاحتمال أنهما اتصلتا باعتبار، وانفصلتا باعتبار"².

وقال الإمام المارغني: "وإنكارهم عليه متّجه؛ لأنّه حكى ما رأى وهو عدل ضابط، وقد نسب عاصم الجحدري إلى الإمام مصحف عثمان رسم ألف (طَاب) بالياء ولم ينكروه حيث انفرد بروايته عنه، كما أنكروا على أبي عبيد وصل التاء بـ ﴿حِينَ﴾ هنا وتمسكهم بعدم وجود ما حكاه أبو عبيد لا ينهض؛ لأن نسبة ما حكاه أبو عبيد إلى الإمام ونسبة ما حكاه الجحدري إليه يقتضي كلّ منهما بمفهومه أنّ غير الإمام من المصاحف بخلاف ذلك، وقد ثبت في كلام العرب زيادة التاء في أوّل كلمات من أسماء الزمان"³.

وبالرجوع إلى كتب الرسم من ذلك: في التنزيل اقتصر على القول بفصلها ولم يشر إلى كلام الإمام أبي عبيد ونصه: "وفيه من الهجاء: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:2] كتبه بالتاء، منفصلة من: ﴿حِينَ﴾"⁴.

وفي شرح ابن عاشر للبيت [410] من المورد كلام محقق مدقق يرجع إليه من أراد الاستزادة، لم أورده كي لا أطيل، ختمه بأنّ الإمام الخراز أحسن بذكر أنّ هذا القول غير مشتهر، ولم ينكر على الإمام أبي عبيد ونص كلامه: "وقد حرّر الناظم -رحمه الله- العبارة حيث يقول: ومثلها ولات حين شهرت -البيت-

¹ برهان الدين الجعبري، جميلة أرباب القصائد، 2/ 344-345.

² الملا علي القاري، الهبات السنّية، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، ص: 307.

³ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 416.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4/ 1047.

ولم ينقل إنكار الأئمة على أبي عبيد، ولا شك أن شهرة الفصل صحيحة اعتبارا بما عليه الأكثر من المصاحف¹.

وذكرها مقطوعة الإمام ابن الأنباري، وتوسّع في نقل أقول العلماء في ذلك²، كتاب المصاحف³.

وفي البديع: "ذكر أنّها بالوصل، وحكى قول الإمام أبي عبيد، ثم قال: وخالفه جميع الناس في هذا، فحكوا انفصال التاء من: ﴿حِينَ﴾"⁴.

وفي الجامع أشار إلى الخلف: "واختلف في قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:2] فقال بعضهم أنه موصل، والصحيح أنه مقطوع"⁵.

وفي هجاء مصاحف الأمصار ذكرها في باب ما كتب بالتاء⁶.

وبالرجوع إلى كتب التفسير التي اهتمت باللغة من ذلك: جامع البيان أشار إلى قول أبي عبيد، وقال إنّ القطع هو المشهور، وفيه إشارة إلى اعتبار ما نقله الإمام أبو عبيد⁷.

أما الزمخشري في الكشف فقد فصل في ذلك ثم ختم بقوله: "وأما قول أبي عبيد: إن التاء داخلة على (حين) فلا وجه له"⁸.

وأما صاحب الجامع لأحكام القرآن فقد أطل في ردّ كلام الإمام أبي عبيد، وأتمّ كلامه بقوله: "وأما احتجاجه بأنه وجدها في الإمام (تَحِينَ) فلا حجة فيه؛ لأنّ معنى الإمام أنّه إمام المصاحف فإن كان مخالفا لها فليس بإمام لها، وفي المصاحف كلها: ﴿وَلَاتَ﴾ فلو لم يكن في هذا إلا هذا الاحتجاج لكان مقنعا"⁹.

وقال صاحب التحرير والتنوير: "وزعم أبو عبيد القاسم بن سلام أن التاء في ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:2] متصلة بـ(حين) وأنه رآها في مصحف عثمان متصلة بـ(حين)، وزعم أنّ هذه التاء تدخل على: (حين) وأوان وآن، يريد أن التاء لاحقة لأول الاسم الذي بعد (لَا) ولكنه لم يفسّر لدخولها معنى. وقد

¹ ابن عاشر، فتح المنان، 2/ 1427.

² ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 1/ 291.

³ ينظر: ابن أبي داود السجستاني، كتاب المصاحف، ص: 447.

⁴ ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 36.

⁵ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 84.

⁶ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 39.

⁷ ينظر: ابن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، 7/ 44.

⁸ ينظر: الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، 4/ 72.

⁹ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 15/ 149.

اعتذر الأئمة عن وقوع التاء متصلة بـ (حين) في بعض نسخ المصحف الإمام بأنّ رسم المصحف قد يُخالف القياس، على أنّ ذلك لا يوجد في غير المصحف الذي رآه أبو عبيد من المصاحف المعاصرة لذلك المصحف والمرسومة بعده¹.

4- القراءات:

"وقف الكسائي على: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:2] بالهاء باختلاف عنه، ووقف الباقر بالتاء اتباعاً للمصحف، ولا ينبغي أن يتعمد عليه؛ لأنه غير تام ولا كاف"². "وجه الوقف لمن وقف بالهاء أنه جعلها للتأنيث، فإذا وصلها انقلبت تاء، وإذا وقف عليها كانت هاء، كما يفعل في (طلحة)، (عمرة)"³.

ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف على الفصل، وهو ما عليه جُلُّ المصاحف⁴.

5- الترجيح:

ملخص القول في المسألة: أنكر الناظم على الإمام أبي عبيد قوله بوصل التاء بـ (حين) تبعاً لشيخه، والعلماء اختلفوا في هذا القول بين متوقف لكون الإمام أبي عبيد إماماً لا مطعن فيه ولا يُردُّ قوله، وبين منكرٍ لقوله ومدللٍ على ذلك، ومن بين من ردّ الإنكار عليه الإمام السخاوي، فقد نقل كلام الإمام أبي عبيد من كتاب القراءات رغم طوله، وأتمّ كلامه بالثناء عليه، وأنه لا مطعن في قوله، ووافقه عدد من شراح العقيلة والمورد على ذلك، أما المفسرون ممن اهتم منهم باللغة فالإمام الطبري أشار إلى قول الإمام أبي عبيد، وشهر بالقول بالفصل، وغيره أغلظ النكير على أبي عبيد ورد حججه.

أقول: إن الرسم يعتمد على ما نقله الأئمة الثقة برؤيتهم للمصاحف، واختلاف المصاحف معروف وليس لأكثره تعليل، إلا كون الصحابة تحرّوا في إيصال منطوق، وقد يختلف كل واحد في إيصاله، والاعتماد على القراءة لا على الرسم، كما أنّ الإمام أبا عبيد لم ينفرد بهذه الرؤية فقد وافقه على ذلك الإمام ابن الجزري بقوله: "وهو مع ذلك إمام كبير وحجة في الدين وأحد الأئمة المجتهدين مع أنّي أنا رأيته مكتوبة في المصحف الذي يُقال له الإمام مصحف عثمان -رضي الله عنه- (لَا) مقطوعة، والتاء موصولة بـ (حين)، ورأيتُ به أثر الدم وتبعته فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيتُه كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية

¹ الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، 23 / 208.

² عبد الله ابن شريح، الكافي في القراءات السبع، ص: 191.

³ طاهر بن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، ص: 524.

⁴ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 416.

من القاهرة المحروسة"¹. وقد قال في المقدمة: (تحين في الإمام صلّ ووهّلاً) -البيت- فلم يَزِدَّ القول، بل ضَعَفَهُ.

وفي كتاب المكرّر فيما تواتر من القراءات السبع: "ذكر أنها موصولة في مصحف الإمام عثمان، وفي مصاحف الحجاز منفصلة"². وقد كره الأئمة القراء الوقف على: ﴿وَلَاتَ﴾ قال صاحب الدر النثير: "وأما ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾... فإنها وإن لم تكن فيها إضافة لكنها لا يستقل الكلام بالوقف عليها، بل لابد من وصلها بما بعدها، فأشبهت بذلك المضاف، فكتبت بالتاء الممدودة على قصد الوصل، ولا ينبغي لأحد أن يتعمّد الوقف على شيء منها، لهذا السبب، ومن وردت عنه رواية بالوقف على شيء منها، فليس ذلك على معنى أنه يختار الوقف ويتعمّده، ولكن معناه أنه يقف إن عرض له انقطاع نفس، أو نسيان، أو ليرى كيف حكمه في الوقف لو كان مما يُختار الوقف عليه"³.

يترجّح عندي من هذه الأقوال أنّ الإمام أبا عبيد ناقل لما رآه ولا شك في كونه ثقة ضابطاً، وإن انفرد بقوله هذا، وهو لم ينفرد، فما نص عليه يُعتبر وجهاً من أوجه كتابة اللفظة، وإن لم يكن مشهوراً، ولا مجال لتعليل أوجه الرسم بالرجوع إلى اللغة، ومنه فاستدراك الإمام السخاوي صحيح.

¹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضياع، 2/ 151.

² ينظر: سراج الدين النشار، المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، ص: 352.

³ عبد الواحد المالقي، الدر النثير والعذب النمير، 4/ 158.

المطلب الخامس: باب المفردات والمضافات المختلف في جمعها.

الاستدراك الأول: الكشف عن وجود بعض المواضع بالتاء من غير ألف في المصحف الشامي.

أخبر الناظم في البيت الموالي أنّ المصاحف اختلفت في موضع غافر: ﴿كَذَلِكَ حَفَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافر:5]، وكذلك في ثاني يونس: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَفَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [يونس:96] عن العراقية بالهاء، وأنه بالتاء في المدنية والشامية، وأن الإمامين ابن نصير وابن الأنباري أسقطاه، وقد التبس قول الناظم: (وأسقطه نصيرهم وابن الأنباري) على العديد من الشراح، فأزال الإمام الجعبري ذلك اللبس بقوله: "إياك أن تفهم من إسقاطها عدم حكمه، كلاً بل أخرجاه من متفق التاء ومختلفها، ففهم من كليهما أنه متفق الهاء عندهما"¹.

274- فِي غَافِرٍ كَلِمَتُ الْخُلُوفِ فِيهِ، وَفِي الذِّ
ثَانِي يُونُسَ هَاءٌ بِالْعِرَاقِ يُرَى

275- وَالتَّاءُ شَامٌ مَدِينِيٌّ وَأَسْقَطَهُ
نُصَيْرُهُمْ وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فَجَدَ نَظَرًا

1- علة الإمام الشاطبي في وجه كتابة لفظة: ﴿كَلِمَتُ﴾.

استند الإمام في ما قرر من أوجه رسم لفظة: ﴿كَلِمَتُ﴾ في مواضعها من السور على ما رواه الإمام الداني في المقنع، قال أبو عمرو: "وكل ما في كتاب الله عز وجل من ذكر: (كلمة) على لفظ واحد فهو بالهاء إلا حرفاً واحداً في الأعراف: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْخُسْبَى﴾ [الأعراف:137] فإن مصاحف أهل العراق اتفقت على رسمه بالتاء، ورسمه الغازي بن قيس في كتابه بالهاء"².

وسأحاول تلخيص ما نصّ عليه الإمام الداني كي لا أطيل النقل: تحدّث الإمام الداني عن المصاحف العراقية أنّ ثاني يونس بالهاء فيها، وأنّ غيرها بالتاء، يقصد موضع الأنعام، وأول يونس والأعراف، وروى عن الإمام أبي عبيد أنّ ثاني يونس في مصاحف أهل الشام على الجمع؛ أي بالتاء المبسوطة، ونصّ الإمام الداني على أنّ هذا الحرف في مصاحف المدينة بالتاء أيضاً، عن الإمام عاصم حرف الأنعام: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:116] بالتاء، والتي في الأعراف بالهاء.

وروى عن الإمام نصير: ثلاثة مواضع بالتاء: موضع الأنعام، وأول يونس، وغافر، ثم نصّ على اختلاف المصاحف: أنّها اختلفت في غافر ففي بعضها بالتاء، وفي بعضها بالهاء.

¹ برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 2/ 387.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 234.

وروى عن ابن الأنباري: أنَّ موضع الأعراف، وأول يونس، وغافر، الثلاثة بالتاء، وزاد ثاني يونس، ثم قال الإمام الداني أنَّ الأربعة في المدينة بالتاء، وعن اليزيدي: كتبوا الأوّل من يونس، وموضع غافر بالتاء¹.

2- استدراك الإمام السخاوي:

استدرك الإمام السخاوي على الناظم بزيادة ذكر ما رأى في المصحف الشامي: موضعي يونس، وغافر، والأنعام والأعراف بالتاء بغير ألف.

ونصّ كلام الإمام السخاوي: "ورأيْتُ أنا في المصحف الشامي الموضعين في يونس، بالتاء من غير ألف، وكذلك الذي في غافر، والذي في الأنعام، والذي في الأعراف"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وبالرجوع إلى كتب الرسم ففي التنزيل أورد مجمل ما ذكره الإمام الداني وأكّد على كتابة موضع الأعراف بالهاء لكونه لم يقرأ أحد فيه بالجمع.

ونص كلامه: "فما قرئ من هذا وشبهه بالجمع فلا يجوز أن يكتب إلا بالتاء على كل حال، مثل: السماوات، والثمرات، والخيرات وشبهه، وإنما يقع النظر والتعليل في كل ما قدمناه مما يُقرأ بالإفراد لا غير، ويكتب بالتاء مثل الذي في الأعراف في قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف 136] قال أبو داود: ولم يقرأ أحد التي في الأعراف بالجمع فاعلمه"³.

وفي المورد في البيت: [447] أشار إلى الخلاف في موضع الأعراف، ورجّح عن الإمام أبي داود رسمه بالهاء، وعن الإمام الداني تساوي الوجهين فيها.

وفي البديع: أشار إلى أنَّ كل ما في كتاب الله من رسم ﴿كَلِمَةً﴾ فهي بالهاء إلا أربعة مواضع: فهي بالتاء، ثم نقل ما نص عليه الإمام الداني عن العراقية، وأن الإمام ابن الأنباري لم يشر إلى موضع يونس الثاني وموضع غافر، وأما موضع الأعراف فلا خلاف عند القراء في توحيدها، وأنهى كلامه بأنَّ مَنْ قرأ بالجمع فلا يرسم الكلمة إلا بالتاء وعليها يقف⁴.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، 2/ 234، 237

² علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 458.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 276، 277.

⁴ ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 32-33.

وفي هجاء مصاحف أهل الأمصار: "ذكر قول ابن الأنباري، وزاد عن ابن أشته موضع الأنعام، ثم قال: وقيل هي أربعة مواضع الثلاثة التي ذكر ابن الأنباري، والرابع: هو آخر يونس وفيها اختلاف¹. أما في الجامع فذكر حرف الأعراف بالخلاف وشهر أنها بالتاء². وفي الهجاء في رسم المصحف: "﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف:136] بالهاء"³.

4- القراءات:

واختلفوا في التوحيد والجمع من قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ في أربعة مواضع. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ جمعا، وفي يونس: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [يونس:96/33] في موضعين واحدة، وفي حم المؤمن: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافر:5] واحدة أيضا، وقرأ نافع وابن عامر هذه الأحرف الأربعة: ﴿كَلِمَتُ﴾ جماعة، وقرأه حمزة والكسائي وعاصم بالتوحيد ولم يختلفوا في غير هذه الأربعة⁴.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

عن الإمام ابن القاضي⁵، والإمام المارغني: "جرى العمل في المصاحف بالتاء في المواضع الأربعة: الأنعام، وموضعي يونس، وغافر، أما موضع الأعراف فرسم بالهاء رغم أن الناظم قد أخبر أنها بالتاء"⁶. وبالرجوع إلى ما بين يدي من المصاحف: مصحف المدينة حفص، والجماهيرية والباكستاني جميع المواضع بالتاء حتى موضع الأعراف، أما الثعالبية والرغاية والمصحف الليبي برسم الجزري المواضع الأربعة بالتاء، وموضع الأعراف بالهاء.

6- الترجيح:

خلاصة القول: أن ما في المصاحف من رسم ﴿كَلِمَةُ﴾ فهي بالهاء إلا أربعة مواضع: موضع الأعراف، والأنعام، وموضعي يونس، وغافر، هي بالتاء، وذكر الخلاف فيها في ثاني يونس، وغافر والأعراف عن الأئمة، وخلاصة ما ذكره في هذه المواضع لخصه الدكتور بشير في تحقيق المقنع، ومعجم الرسم، وقد

¹ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 37-38.

² ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 62.

³ مؤلف مجهول، الهجاء في رسم المصحف، ص: 149.

⁴ أبو بكر ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص: 266.

⁵ ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 56.

⁶ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 440.

استدرك على الناظم عدم ذكره للخلاف في الأعراف مع أن الإمام الداني قد نص عليه، ونقل الإمام السخاوي أنه بالتاء بغير الألف في الشامي، وفي المواضع الأربعة الأخرى أيضا.

وخلص الدكتور بشير بعد إيراد أقوال الأئمة وكتاب الرسم إلى أن: "الاختيار أن تُكتب هذه المواضع الأربعة عدا موضع الأعراف: بالتاء، وموضع الأعراف يُكتب في مصاحف أهل المدينة بالهاء، وغيرها بالتاء جمعا بين الأقوال"¹.

وقد أشار صاحب نثر المرجان إلى أنه: "يقتضي أن تُكتب هنا- الأعراف- بالهاء؛ لأنه لم يقع في قراءة الجمهور هنا إلا بالتوحيد، ثم قال: إلا أنه يقال أنه قد جاء في رواية عن عاصم أنه قرأ بالجمع، فالكتابة بالتاء رعاية لتلك القراءة".

وقال الدكتور أحمد شرشال في حرف الأعراف: "قرّر أبو داود هنا وصحّحه أنها تُرسم بالهاء، وتابعه ابن القاضي والمارغني وغيرهم من شيوخ المغرب، وتجاذب المسألة المشاركة والمغاربة.

وعندي فيها تفصيل لعلّه الصواب، أقول: اتفقت على رسمها بالتاء مصاحف أهل العراق، ومصاحف أهل المدينة بالهاء فيتعيّن أن يتبع في كل مصحف أصوله العتيقة، فترسم بالتاء في المصحف برواية حفص أو غيره من الكوفيين؛ لأنه عراقي ويؤيد ذلك رواية شاذة عن عاصم أنه قرأها بالجمع، ويتعيّن رسمها بالهاء في المصحف برواية ورش أو قالون أو غيره من المدنيين اتباعا لأصولهم العتيقة، وقال ابن القاضي: المشهور بالهاء وبه جرى العمل، وعليه فيترجّح رسمها بالهاء في مصاحف ورش وقالون، ويترجّح رسمها بالتاء في مصاحف حفص"².

ومن خلال ما ورد عن الأئمة من خلاف في رسم هذه الكلمة يتبين أنّ في رسمها سعة، والرسم لا يدل على القراءة، فالقراءة سابقة على الرسم، وكتاب المصاحف يأخذون بأحد وجوه الرسم التي نقلها الأئمة.

¹ د. بشير الحميري، معجم الرسم العثماني، ص: 2851.

² ينظر: أبو داود، مختصر التنزيل، الهامش: 3/ 569، ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 56.

الفصل الرابع

دراسة استدراكات الإمام ابن عاشر والإمام

الرجراجي على المورد

نظرا للقيمة العلمية التي حضي بها المورد فقد تناوله عدد لا يحصى من العلماء بالدراسة، وحتى لا يطول البحث فقد اكتفيت في هذا الفصل بدراسة استدراكات علمين مبرزين من الأئمة المحققين هما: الإمام ابن عاشر في الرسم والرجراجي في الضبط وذلك عبر ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: دراسة استدراكات الإمام ابن عاشر في باب مااتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره مرتب على السور
- المبحث الثاني: دراسة استدراكات الإمام ابن عاشر على المورد في الأبواب الأخرى
- المبحث الثالث: دراسة استدراكات الإمام الرجراجي على المورد في أبواب الضبط

المبحث الأول: دراسة استدراكات الإمام ابن عاشر على المورد في

باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره مرتبا على السور

سأقوم في هذا المبحث بعرض دراسة استدراكات الإمام ابن عاشر في باب ما اتفق أو اختلف على حذفه ونظائره مرتبا على السور وذلك من خلال أربعة مطالب كالآتي:

- المطلب الأول: باب ما اتفق أو اختلف على حذفه من فاتحة الكتاب.
- المطلب الثاني: باب ما اتفق أو اختلف على حذفه من سورة البقرة.
- المطلب الثالث: باب ما اتفق أو اختلف على حذفه من آل عمران إلى مريم.
- المطلب الرابع: باب ما اتفق أو اختلف على حذفه من مريم إلى آخر القرآن.

المبحث الأول: دراسة استدراقات الإمام ابن عاشر في باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره مرتب على السور

لأئمة الرسم استدراقات عديدة على منظومة مورد الظمان، من بينها ما استدركه الإمام ابن آجطا، والإمام الرجراجي، والإمام إبراهيم المارغني، والإمام ابن عاشر، ونظرا لكثرتها سأقتصر على استدراقات الإمام ابن عاشر وسأورد في هذا المبحث ما استدركه في باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره مرتب على السور، وقد قسمت المطالب حسب أبواب المورد.

المطلب الأول: باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من فاتحة الكتاب

سأورد في هذا المبحث الاستدراقات التي استدركها الإمام ابن عاشر على مورد الظمان، في الحذف والإثبات، وأبدأ من فاتحة الكتاب.

الاستدراك الأول: تعبير الناظم عن كثير الدور بـ(تكرّرا) غير ضابط

أخبر الناظم في البيت الموالي أنّ شيوخ النقل اتفقوا على حذف الجمع السالم شرط أن يتكرّر، ولم يكن مشددا أو مهموزا، وعبر عن كثير الدور بلفظة: (تكرّرا).

50- مِنْ سَالِمِ الْجَمْعِ الَّذِي تَكَرَّرَا مَا لَمْ يَكُنْ شُدِّدَ أَوْ إِنَّ نُبِرَا

7- علّة تعبير الإمام الخراز بلفظة (الذي تكرّرا) عن كثير الدور.

لا مستند للإمام الخراز في التعبير عن كثير الدور بلفظة: (الذي تكرّر)، فمصادر المورد جميعها قد عبرت عن ذلك بلفظ: (كثير الدور) وهي كالاتي:

في المقنع: "كذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعا"¹.

مختصر التبيين: "وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿الْعَلَمِينَ﴾ [الفاتحة:1]، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

[الفاتحة:2]، بغير ألف بين العين واللام، والميم والنون، وكذلك حذفوها من الجمع المسلم الكثير الدور في المذكر والمؤنث معا"².

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 1/ 441.

² أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 30، 31.

وفي العقيلة:

150- وَكُلُّ جَمْعٍ كَثِيرٍ الدَّوْرُ كَالْكَلِمَا تِ الْبَيِّنَاتِ وَنَحْوِ الصَّالِحِينَ ذُرَا

8- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم تعبيره بالذي تكرر؛ لأنه لا يعبر عن كثير الدور الوارد في المصادر التي لخص منها النظم، فكلمة (الذي تكرر) قد تصدق على ما تكرر مرتين.

ونص كلام الإمام ابن عاشر: "عبر الشيخان في الضابط المتقدم بالكثير الدَّوْر، وتعبير الناظم بالمتكرر غير موفٍ لذلك، لصدقه بما وقع مرتين"¹.

9- أقوال العلماء في هذه المسألة:

اختلف الأئمة في حد كثير الدور فمنهم من قال: اثنين، وقيل: ثلاثة؛ واستدل على ذلك بأنك تقول للرجل الواحد رجل، وللاثنين رجلان، وللثلاثة رجال، ومنهم من قال خمسة، ومنهم من قال سبعة². واستدرك عليه بكون الجمع السالم حكمه الحذف ما تكرر منه وما لم يتكرر من ذلك قول الإمام الرجراجي: "هذا القيد ليس بشرط؛ لأن الجمع السالم محذوف مطلقا سواء تكرر في القرآن أو لم يتكرر"³. إلا أن تعبیر الناظم بما تكرر غير موفٍ بالغرض.

وقد اعتذر له الإمام ابن عاشر نفسه "بأن تمثيله في آخر الباب للمنفرد بما وقع مرتين علم أن مراده هنا ما فوق الاثنين، وأيضا فإن هذا الشرط لما لم يكن مُتَحَتِّمًا... تساهل الناظم في التعبير عنه"⁴.

وبالرجوع إلى معاجم اللغة تجد أن كلمة (كُرِّرَ) تصدق على الإعادة مرة ومرات، قال صاحب المعجم الوسيط: " (كُرِّرَ) الشيء تكريرا وتكرارا أعاده مرة بعد أخرى"⁵، ثم إن كلمة "كثير الدور" أو "الذي تكرر" كلاهما لا تنضبط، رغم أن أئمة الرسم درجوا على ذكر شرط كثرة الدور في الجمع السالم كالإمام الداني، والإمام أبي دواد، والإمام المهدوي، وابن وثيق، لعدم اطراد الحذف في الجمع السالم وعدم انضباطه؛ لكثرة الألفاظ الخارجة، وقد ترد كلمات مرة واحدة وتكون محذوفة.

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 553.

² ينظر: اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 409.

³ الرجراجي، تنبيه العطشان، ص: 236.

⁴ ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 553.

⁵ إبراهيم مصطفى وآخرين، المعجم الوسيط، 2/ 782.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله في البيت الموالي والذي يليه:

73- وَلَيْسَ مَا اشْتُرِطَ مِنْ تَكَرُّرٍ حَتْمًا لِحَذْفِهِمْ سِوَى الْمُكَرَّرِ

10- الترجيح:

إذا الاستدراك على الناظم بكون كلمة (تكرراً) لا تف بالغرض لا يرد عليه؛ لكون الكلمة في اللغة تفيد معنى التكرار مرة ومرات، والمتأمل في كلام الناظم يتبين أنه يلوح إلى عدم الاضطراد في هذه القاعدة، فقاعدة الجمع السالم من أكبر القواعد التي يكثر فيها الاستثناء لدرجة تخرجها عن مسمى القاعدة، باعتبارها تصدق على جميع جزئياتها، إلا أنها تجمع مسائل رسمه في الذهن فتتقص فروعه، وعليه يترجح أن التعبير بالتكرار، أو كثير الدور يكاد يكون واحداً في عدم التعبير عن قاعدة الجمع السالم.

الاستدراك الثاني: عدم ذكر ما انفرد به الإمام الشاطبي من الخلاف في المشدد من جمع المذكر السالم.

بعد أن ذكر الناظم الحذف في الجمع السالم، واستثنى المشدد والمهموز أخبر أن الحكم في المشدد المذكر الإثبات، وشُهر في المهموز، هذا ما أشار إليه الناظم، ولم يشر إلى ما انفرد به الإمام الشاطبي من الخلاف في المذكر المشدد.

51- فَتَبْتُ مَا شُدِّدَ مِمَّا دُكِّرَا وَفِي الَّذِي هُمَزَ مِنْهُ شُهِرَا

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر الخلاف في جمع المذكر المشدد للإمام الشاطبي:

اعتمد الإمام الخراز على ما رواه الشيخان فقد اتفقا على حكاية الخلاف في المهموز، أما المشدد فجزم الإمام أبو داود بالثبوت فيه، وذكر الإمام الداني أن الإثبات في المذكر أكثر، وعليه أخذ الإمام الشاطبي الخلاف، وفهم منه الإمام الخراز الإثبات، ولم يعتد بقول الإمام الشاطبي. ونصوص الشيخين على التوالي في المسألة:

ذكر الإمام الداني في المقنع: أن الجمع السالم المهموز أو المشدد أثبتت فيه الألف، ومثل له: نحو

﴿السَّالِيلِينَ﴾ [البقرة: 176]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [الفتح: 6].

ثم ذكر أنه تتبع مصاحف أهل المدينة وأهل العراق العتق القديمة فوجد فيها مواضع كثيرة من المهموز قد حُذِفَت الألف منها، وأن أكثر الحذف كان في جمع المؤنث لثقله، وأكثر الإثبات في المذكر¹.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 446-447.

وفي مختصر التبيين نص الإمام أبو داود على الحذف في الجمع السالم، وذكر الخلاف في جمع المؤنث؛ سواء أكان مهموزاً أم مشدداً، بعضهم حذف الثانية وأثبت الأولى، وبعضهم حذف الألفين، وعلّل ذلك بتقليل الحروف، وهو الذي اختاره، أعني: حذف الألفين¹.

أمّا الإمام الشاطبي ففهم من كلام الإمام الداني أنّ المصاحف الحجازية والشامية اتّفقت على الثبوت في المشدد والمهموز، والخلاف فيهما عن العراقية، فأطلق الخلاف عن المصاحف العراقية في المهموز والمشدّد، وأنّ الإثبات أكثر في المذكر، وأنّ الحذف أكثر في المؤنث، ونصّه:

151- سِوَى الْمُشَدَّدِ وَالْمَهْمُوزِ فَاخْتَلَفَا عِنْدَ الْعِرَاقِ وَفِي التَّائِيثِ قَدْ كَثُرَا

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

قد استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم ذكره للخلاف عن الإمام الشاطبي في جمع المذكر السالم عن العراقية، مع التزامه بذكر ما انفرد به.

ونص الإمام ابن عاشر: "بقي على الناظم ذكر الخلاف في المشدد من الجمع المذكر عن الشاطبي، لالتزامه ذكر ما انفرد به، وقد قال فيه بعد أن ذكر أنّ كلّ جمع سالم كثير الدور حذف ألفه ما نصه:

سِوَى الْمُشَدَّدِ وَالْمَهْمُوزِ فَاخْتَلَفَا عَنْ الْعِرَاقِ وَفِي التَّائِيثِ قَدْ كَثُرَا"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

لم يستدرك الإمامان ابن آجطا ولا الرجرجي عن الناظم عدم ذكره للخلاف في الجمع المذكر السالم المشدد، ما استدركاه على الناظم هو عبارته: (والخلف في التائيث في كليهما...) أنه أراد جمع المؤنث السالم ذي الألف خاصة وأنه معطوف على جمع المذكر السالم، وبعده ذكر الحديث عن جمع المؤنث ذي الألفين، وجمع المؤنث المشدد والمهموز مما فيه الألف واحدة لم يرد في القرآن، ثم اعتذرا للناظم كونه تبع في ذلك نص الإمام الداني في المقنع³.

أما الإمام السخاوي فذكر أنه كشف في المصاحف العراقية العتق على المشدد والمهموز فلم يجدها تختلف في الحذف.

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 33-34.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، / 554.

³ ينظر: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 498. ينظر: الرجرجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 251.

بينما ذكر الإمام الجعبري الخلاف واستدرك على الإمام الشاطبي عدم نظم الخلاف في المشدد والمهموز عن المصاحف المدنية أيضا وقد ذكره الإمام الداني في المقنع.

في كتب الرسم ذكر الإمام المهدوي الحذف في الجمع السالم، والثبت في ما كان بعده همز، أو حرف مضاعف، و أشار إلى الحذف فيها عن المصاحف العراقية في بعض المواضع¹. في الجامع لابن وثيق ذكر الحذف في جمع المذكر السالم، واستثنى ما كان منه بعده همزة أو حرف مضاعف، وأخرج بعض الكلمات، ثم ذكر الحذف عموما في جمع المؤنث السالم، واستثنى بعض الكلمات².

ذكر في الإتحاف الحذف في جمع المذكر السالم، والاتفاق على الثبت في المهموز والمشدد منها عن المصاحف العراقية والشامية، وأن أكثر المصاحف العراقية وغيرها اختلفت في حذف ألفي الفاعل في الجمع الصحيح المؤنث حتى المشدد والمهموز، و أن أقلها على حذف الأولى وإثبات الثانية³.

في سمير الطالبين بعد ذكر الاتفاق عن الشيخين في حذف ألف جمع المذكر السالم، وما استثنى من ذلك عنهما، أشار إلى الإثبات في ما كان بعده حرف مضاعف مباشر له عنهما، وانفراد الإمام الشاطبي بجواز الحذف فيه عن العراقية⁴.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

والعمل في جمع المذكر السالم في المصاحف المغاربية عدا الجماهيرية، وكذلك المشرقية بالحذف، عدا أربعة أحرف وهي: ﴿دَاخِرِينَ﴾ [غافر: 60]، ﴿أَلْحَوَارِيَّينَ﴾ [المائدة: 113]، و﴿أَلْحَوَارِيَّوْنَ﴾، ﴿أَلْخَاطِئِينَ﴾ أولى [يوسف: 29]، ﴿بِمَالِئُونَ﴾ [الصفات: 66].

وفي مصحف الجماهيرية الحذف عدا ﴿أَلْحَوَارِيَّينَ﴾، و﴿رَبَّنِيَّينَ﴾ [آل عمران: 78]، وما

كان بالرفع منهما محذوف كغيره فيها.

¹ ينظر: أحمد المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 78.

² ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 37.

³ ينظر: أحمد الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص: 18.

⁴ ينظر: محمد علي الضباع، سمير الطالبين، ص: 35-36.

وأما المصحف الباكستاني فقد وافق الجماهيرية، ولم يخالفه إلا في ﴿الرَّبَّنِيُّونَ﴾ [المائدة: 46، 65] فأثبتته، و﴿الْخَاطِطِينَ﴾ محذوف في جميع المواضع، وأثبت ما ورد مرة ومرتين عدا ﴿الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: 7]، ﴿حَذِرُونَ﴾ [الشعراء: 56]، ﴿فَكِهِونَ﴾ [يس: 54]، ﴿لَيْشِينَ﴾ [النبأ: 29]، ﴿فَكِهِينَ﴾ [الدخان: 26]، و[الطور: 16]، وحذفوا موضع الدخان، وأثبتوا موضع الطور، وأثبت ﴿خَسِينَ﴾ [البقرة: 64]، و[الأعراف: 166].

وأثبت المشدّد في جميع المصاحف، والمهموز ثابت في المصاحف المغاربية، عدا الجماهيرية والمصحف الشرقي، إلّا: ﴿التَّيْبُونَ﴾ [التوبة: 113]، ﴿الصَّيْمِينَ﴾ [الأحزاب: 35]، ﴿السَّيْحُونَ﴾ [التوبة: 113] فبالحذف.

والجماهيرية والباكستاني الهندي بالإثبات.

وأما المؤنث ذو الألف فبالحذف في جلّ المصاحف. وأما ذو الألفين فالحذف في جلّ المصاحف إلّا ما استثنى، ومنهم من أثبت الألف الأولى وحذف الثانية، ولكن غير معمول به.

5- الترجيح:

بالرجوع إلى كلام الإمامين الداني والشاطبي يُلاحظ في كلام الإمام الداني الإثبات في المشدّد والمهموز عموماً، ثم الخلاف في مصاحف أهل المدينة والعراقية في المهموز، على أنّ أكثرها بالحذف في المؤنث، والإثبات في المذكر، مع سكوته عن المشدّد فيها، فأخذ بالإثبات له فيه، أما الإمام الشاطبي فذكر إطلاق الخلاف عن العراقية في المشدّد والمهموز المذكر والمؤنث، وحكى كثرة الحذف في المؤنث، وسكت عن المصاحف المدنيّة، فيكون انفراد الإمام الشاطبي في الخلاف في المشدّد عن العراقية، ولم يذكر المصاحف المدنيّة، وقد لا يكون هذا عن سهو بل عن دراية، والإمام الخراز يذكر الخلاف عن المدنيّة، أي: قراءة الإمام نافع، ثم إن الخلاف الذي ذكره الإمام الداني عن المصاحف العتق القديمة بهذا اللفظ، قد تكون هذه المصاحف غير الإمام، فلم تثبت عند الإمام الخراز فرجع إلى حكم الأصل فيها، والله أعلم.

الاستدراك الثالث: ما يظهر من اللبس في عبارة الناظم : (أُولَى يَابِسَاتٍ).

أشار الناظم في هذا البيت الموالي إلى ما استثنى لأبي داود من قاعدة الجمع، وبدأ بلفظ ﴿يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف: 43، 46] موضعين في سورة يوسف، وفي ﴿رَّاسِيَّتٍ﴾ [سبأ: 13]، وأشار بلفظة (أولى) إشارة إلى الألف الأولى من الكلمة، فكان أن أخذ عليه أن التعبير بـ(أولى) مُوهِم إلى أنه قد يُفهم منه الكلمة الأولى، لا الألف الأولى في الكلمة.

55- وَاثْبَتَ التَّنْزِيلُ أُولَى يَابِسَاتٍ رِسَالَةَ الْعُقُودِ قُلْ وَرَاسِيَّاتٍ

1- علة الإمام الخراز في التعبير بلفظ: (أولى).

لا مستند للإمام الخراز في إيراد هذه العبارة الموهمة، إلا الاختصار وهو ما قد يكون اسعفه لحظتها؛ لأن أصل الكلمة هو مختصر التبيين لأبي داود، وفيها بين موضع الثبوت من الكلمة بأنها التي بين الياء والباء، والحذف بين السين والتاء، في موضعي يوسف، وهذا أضبط، فكان عليه أن يبينها حتى لا يقع في اللبس. نص كلام الإمام أبي داود في مختصر التبيين: "وكذا حذفوها بين السين والتاء، من قوله: ﴿يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف: 43، 46]، ولا خلاف بينهم في إثباتها بين الياء والباء".

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم بأن عبارة (أُولَى يَابِسَاتٍ) قد تُوهم أن المراد بالأولى هي الكلمة الأولى، احترازاً من الثانية، وليس كذلك؛ لأن الإمام أبا داود حكى الحذف بين السين والتاء، والإثبات بين الياء والباء في الموضعين من سورة يوسف ﴿يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف: 43، 46].

ونص الإمام ابن عاشر: "ربما يتبادر من عبارة الناظم أن المراد الكلمة الأولى من ﴿يَابِسَاتٍ﴾

[يوسف: 43، 46]؛ احترازاً من الكلمة الثانية"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وإلى هذا اللبس أشار الإمام الرجراجي بقوله: "قول الناظم: (أُولَى يَابِسَاتٍ) كلام مُجْمَل لا يُفهم منه: هل أراد أولى الألفين، أو أولى الكلمتين؟ ثم أجاب على ذلك بأن قيل: اتكل الناظم في بيان ذلك على نص أبي داود في التنزيل"².

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 566.

² الرجراجي، تنبيه العطشان، ص: 263.

وإليه ألح الإمام عبد الله الصنهاجي ابن آجطاً بقوله: "ولعلّ قائلًا يقول: (أُولَى يَابِسَاتٍ) إنّما أراد به الكلمة الأولى من ﴿يَابِسَتْ﴾ [يوسف: 43، 46]، إذ هما في سورة يوسف -عليه السلام-، فجاء ثبت الألفين من الكلمة الأولى دون الثانية، فمن أين قلتم إنه أراد الألف دون الكلمة؟ وأجاب عنه بقوله: "وإن كان ظاهر اللفظ يقتضي ذلك فليس هو مراده، إنما مراده الألف الأولى، كما قلنا من نص أبي داود في التنزيل"¹.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

ذكر الإمام المارغني أنّ العمل على إثبات الأولى التي للبناء، وحذف الثانية في جميعها حيث قال: "والعمل عندنا على ما نقله الناظم عن أبي داود... جزماً وترجيحاً"².

وبالنظر في المصاحف نجد المغاربة والمشارقية والمصحف الموريتاني ومصحف الخراز بالثبت على قول الإمام أبي داود، وبالحذف في الجماهيرية على قاعدة الإمام الداني.

5- الترجيح:

يترجّح أنّ في عبارة الناظم لبس، اجتمع الشّراح على التنبيه عليه، وكل واحد قد اعتذر للناظم وأجاب عنه، كصنيع الإمام ابن عاشر نفسه بقوله بعد أن ذكر الاستدراك: "ولكن حديث الأولى والثانية في البيت قبله قرينة لإرادة الألف الأولى، لا الكلمة الأولى"³. وقد أصلح الإمام ابن غازي هذا البيت بقوله:

الألف الأولى من لفظ يابسات رسالة العقود قل ورسيات⁴.

ولم ينصّ الإمام الداني على هذه الكلمات، فتكون عنده داخلة في قاعدة حذف جمع المؤنث السالم، أما الإمام أبو داود فذكر الخلاف في الكلمات الأربعة، وجزم بالإثبات في ﴿يَابِسَتْ﴾ [يوسف: 43، 46]، و﴿بِمَا بَلَغَتْ رَسُولِيَّ﴾ [المائدة: 69] بالعقود، ورجّحه في ﴿رَأْسِيَّتِ﴾ [سبأ: 13]، و﴿بَاسِفَتِ﴾ [ق: 10].

¹ ابن آجط، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 506.

² إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 103.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1 / 566.

⁴ ينظر: تقييد طر على مورد الظمان ق / 47، نقلاً عن تنبيه العطشان، ص: 263.

فلاستدراك صحيح حيث أن لفظة "أولى" قد تُوهم أن قصد الناظم على الكلمة الأولى لا الألف الأولى، خاصة لمن لم يطلع على مختصر التبيين، فكان يحسن ذكر كلمة الألف الأولى كي لا يُترك مجال للشك والوهم، ومصدر الكلمة قد ضبط موضعها بما لا يترك مجالاً للشك.

الاستدراك الرابع: عدم النص على جميع ما أثبت من لفظ: ﴿بَنَتْ﴾ للإمام أبي داود.

أخبر الناظم في البيت الموالي أن الإمام أبا داود حكى حذف ألف ﴿بَنَتْ﴾ في ثلاثة مواضع، هي: ﴿وَبَنَتْ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ﴾ [الأنعام: 101]، ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ [النحل: 57]، ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: 37]، ودلّ ذلك على أنّ غير هذه المواضع بالإثبات.

58- ثُمَّ بَنَتْ فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ فِي التَّحْلِ وَالْأَنْعَامِ مَعَ لَهُ الْبَنَاتُ

1- علة الإمام الخراز في ذكر هذه المواضع الثلاثة بالحذف فقط.

استند الإمام الخراز في ذكر هذه المواضع الثلاثة المذكورة أعلاه بالحذف، إلى ما نص عليه الإمام أبو داود، على أنّ المواضع الأخرى بالثبوت عنده له، ويذكر علماء الرسم الحذف -عادةً-، ولا يذكرون الإثبات، لأنّ الإثبات هو الأصل.

وذكر الإمام أبو داود في مختصر التبيين حذف الألف في ثلاثة سور في مواضعها، ﴿بَنَتْ﴾ [الأنعام: 101]، [النحل: 57]، [الطور: 37]، وما جاء بالإثبات ثلاث كلمات: ﴿بَنَاتُ﴾، ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ بألف ثابتة... ﴿وَبَنَاتُ الْآخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: 23]¹.

1- استدراك الإمام ابن عاشر:

لم يشر الناظم إلى المواضع الأخرى من اللفظة، وهو ما استدركه عليه الإمام ابن عاشر بقوله: "أنّ الناظم قد تعرّض لجميع ما نصّ عليه الشيخان بحذف أو إثبات من ألفاظ الجموع الستة التي تقدّم احتمال دخولها في ضابط الجمع... لكن اختلّ له ذلك في هذا الموضع، حيث لم يتعرّض للتنقيص على أعيان ما أثبت فيه الألف من ألفاظ ﴿بَنَاتُ﴾"².

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 397، 3/ 507، 3/ 773، 4/ 1151.

² ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 574.

2- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وبالرجوع إلى كلام شراح المورد نجد الإمامين ابن آجطا والجرجاني لم يستدركا على صاحب المورد عدم ذكره للمواضع الأخرى، بل أجابوا على ذلك بكون الحذف في هذه المواضع أقل، والنظم يقوم على الاختصار، لكن استدركا على الناظم أفراد هذه الكلمة بالذكر، وهي داخله في عموم الجمع، ونصّهما كالآتي:

قال الإمام عبد الله الصنهاجي (ابن آجطا): "فإن قيل أيضا: لأي شيء ذكر ﴿بَنَاتٍ﴾ [الرّخرف: 15] بالحذف، وهي داخله في عموم الجمع المتقدم؟"¹، وقد أجاب على هذا الاستدراك بأمرين: الأول أنه لما كان أكثر ورود هذه الكلمة في القرآن بالثبوت، ذكرها من جهة الاستثناء، والجواب الثاني: أن هذه الكلمة - وإن كانت صورة لجمع السلامة - فهي مضارع لجمع التكسير، وهنا يرد سؤال هل كلمة: (بنات) جمع مؤنث سالم أم لا؟

قال الإمام الجرجاني: "اعترض هذا البيت بأن قيل: لأي شيء ذكر النظم حذف الألف في ألفاظ البنات؟ مع أنه مندرج في العموم المتقدم في قوله: (مَنْ سَلِمَ الْجَمْعُ الَّذِي تَكَرَّرَ)"². وأجاب بنفس قول الإمام ابن آجطا بأنه للاختصار، لكنه رد عليه في الجواب الثاني بأن هذا الجمع جمع سلامة شابه جمع التكسير، ودليله: أن أصله: (بنية)، والثاني: الإعراب يعرب بالكسر في النصب مثل جمع المؤنث السالم. وبالرجوع إلى مظان اللفظة في مختصر التبيين تجد أن الإمام أبا داود قد تعرض لثلاثة منها بالحذف وثلاثة بالإثبات، وسكت عن غيرها، فأخذ له بالحذف في الثلاثة الأولى وبالإثبات في ما أثبتته وما سكت عنه، وهي للإمام أبي عمرو مندرجة في قاعدة الجمع المؤنث السالم، وقد أصلح هذا الإمام ابن جابر الغساني بقوله:

ثم بنات في ثلاث كلمات في النحل والأنعام أم له البنات
وكل ما بقي منه ثبتا عند أبي داود كيفما أتى³.

3- ما جرى به العمل في المصاحف:

إذن المعمول به عند من اعتمد رسم الإمام الداني الحذف، وعند من رجح قول الإمام أبي داود الإثبات فيما أثبتته وما سكت عنه. إذاً عمل المصاحف على الحذف فيها، والثبت في غيرها، وأما المصحف الليبي برسم الداني فهي على الحذف في الجميع.

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 515.

² الجرجاني، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 268.

³ ينظر: تقييد إصلاحات على مورد الظمان، نقلا من قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/ 446.

4- الترجيح:

استدراك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم ذكره لما ثبت عنه كما ذكر ما حذف في لفظة ﴿بَنَاتٌ﴾، يجاب عليه بأن النظم يعتمد على الاختصار، أي ما كان بأقل عبارة، فقد صرح بالحذف، ويؤخذ الإثبات من مفهوم كلامه، فذكر هنا الحذف لكونه أقل من الإثبات، ولكن يعكّر عليه أنّ الإمام أبا داود أشار إلى ثلاثة مواضع بالإثبات وسكت عن الأخرى، فأخذ له فيها بالإثبات.

وهنا يأتي السؤال عن ماسكت عليه الإمام أبو داود هل هو بالإثبات على الأصل؟ وهل الأصل هو الإثبات أم الحذف؟ وهل الأصل هو الرسم العثماني أو القياسي؟ لأنه إذا كان الأصل هو الرسم العثماني فأصله الحذف؛ لأن الرسم العثماني لم يخرج عن ما كانت عليه الكتابة في عهد الصحابة، والمعروف عنهم كثرة الحذف للاختصار، وإذا كان القياسي فهي على الإثبات، وهذه مباحث تحتاج إلى زيادة بحث. وأما الإمام الداني فلم يخصص هذه اللفظة بحكم فهي على قاعدة الجمع عنده، والعمل فيها عنده على الحذف، وبه كتبت في مصحف الجماهيرية.

وملخص ذلك ما ذكره الدكتور أحمد شرشال: "هذه الكلمة في حكم المستثنى من حذف ألف الجمع المؤنث عند أبي داود، ونص على ثلاث كلمات منهن بالحذف في ﴿بَنَاتٌ﴾ [الأنعام: 101]، و[النحل: 57]، و[الطور: 37]، وما عداهن ثابت، إلا أنه لم ينص على الإثبات إلا في هذه المواضع الثلاثة هنا، وحمله شراح المورد على العموم، وتندرج كلها لأبي عمرو في عموم حذف ألف الجمع، والعمل على ما ذكره أبو داود"¹.

ويترجح في هذه المسألة أن استدراك الإمام ابن عاشر صحيح؛ لأنه لما ذكر المواضع الثلاثة بالحذف كان عليه أن يذكر الألفاظ الأخرى ليبين حكمها؛ لأن الإمام أبا داود ذكر المواضع الثلاثة الأخرى بالثبوت، وسكت عن غيرها، وهي التي وقع فيها الاختلاف.

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 397/2.

الاستدراك الخامس: عدم ذكر اختيار الإمام أبي داود في لفظ: ﴿الصِّرَاطِ﴾.

ما زال الحديث عن الإمام أبي داود، ففي الشطر الأول من البيت الموالي أخبر عنه الخلاف في كلمة ﴿الصِّرَاطِ﴾ و﴿سَوَاءٌ تَهُمَا﴾، ثم الخلاف عنهما؛ أي الشيخان في ﴿رَوْضَاتِ﴾ [الشورى: 20]، و﴿الْجَنَّاتِ﴾ [الشورى: 20].

59- وَفِي صِرَاطٍ خُلْفُهُ وَسَوَاءٌ تَهُمَا رَوْضَاتٍ قُلُوبُ الْجَنَّاتِ

1- علة الإمام الخراز في إطلاق الخلاف وعدم ذكر اختيار أبي داود

استند الإمام الخراز في ذكر الخلاف في لفظة: ﴿الصِّرَاطِ﴾ على نص الإمام أبي داود، في مختصر التبيين حيث قال: "وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿الصِّرَاطِ﴾ بغير ألف بين الرء والطاء حيث ما وقع لفظ: ﴿الصِّرَاطِ﴾، سواء كان معرفاً بالألف واللام أو غير معرف، نحو: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 6]... وشبهه وفي بعضها بالألف، وكلاهما حسن والأول أختار"¹. لكنه لم يذكر اختيار الإمام أبي داود.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

ومن الملاحظ أن الإمام ابن عاشر لم يح دون أن يصرح إلى أن الناظم لم يتعرض لذكر اختيار الإمام أبي داود وأطلق الخلاف في كلمة ﴿الصِّرَاطِ﴾ - مع أنّ الإمام أبا داود حسن الوجهين واختار حذف الألف بين الرء والطاء -.

فذكر الإمام ابن عاشر نص الإمام أبي داود بقوله: "قال في التنزيل: وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿الصِّرَاطِ﴾ بغير ألف بين الرء والطاء حيثما وقع لفظ ﴿الصِّرَاطِ﴾، سواء كان معرفاً أو لا، وفي بعضها بالألف، وكلاهما حسن، والأول أختار"².

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 55 / 2 - 56.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، ص: 576.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر في ذلك قول الإمام ابن آجطا: "وظاهر كلام الناظم التساوي من غير ترجيح، فكان حقّه أن يبين اختياره في ذلك لالتزام ذلك في الصدر في قوله: (وكل ما قد ذكره أذكر)"¹. وبنفس الكلام قال الإمام الرجراجي، فاعترض عليه أيضا بقوله: "(وَفِي صِرَاطٍ خُلْفُهُ) بأن قيل: ظاهره يقتضي التساوي بين الحذف والإثبات عند أبي داود في لفظ ﴿الصِّرَاطِ﴾، وليس الأمر كذلك"².

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

لم يذكر الناظم قول الإمام الداني وهي له بالإثبات لكونها تدخل عنده في وزن (فَعَال) الثابت، وعليه مصحف الجماهيرية والمصحف الباكستاني، أما المصاحف الأخرى فبالحذف على قول الإمام أبي داود.

5- الترجيح:

يترجح أن استدراك الإمام ابن عاشر على الإمام الخراز صحيح، وافق عليه جملة من الأئمة اعترضوا على الناظم الخلاف في لفظ ﴿الصِّرَاطِ﴾ لأبي داود وعدم التعرض لاختياره فيها، وقد اشترط على نفسه نظم جميع ما ذكره الشيخان في قوله:

وكل ما قد ذكره أذكر من اتفاق أو خلاف أثروا

وقد أضاف الإمام ابن جابر بيتا نظم فيه اختيار الإمام أبي داود بما يجبر النقص:

وباختيار الحذف قال ابن نجاح لدى صراط فاروه دون جناح³.

سكت الناظم على حكم الإمام الداني فيها، لكونها تدخل عنده في ما كان على وزن: (فَعَال)، ويترجح في هذه المسألة صحة الاستدراك على الإمام الخراز لكونه أخذ على نفسه الالتزام بما ذكره الشيخان.

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 517.

² الرجراجي، تنبيه العطشان، ص: 270.

³ ينظر: تقييد إصلاحات على مورد الظمان، نقلا من قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/ 446.

الاستدراك السادس: ذكر ما لم يصرح به الإمام أبو داود من حذف ما كان على وزن: (فَعَالُونَ، فَعَالِينَ)، والحكم بالإثبات في: ﴿جَبَّارِينَ﴾.

ذكر الناظم في البيتين المواليين ما نص عليه الشيخان من الحذف في لفظ: ﴿أَكَلُونَ﴾، وما انفرد به الإمام أبو داود من الحذف في ما كان على وزن: (فَعَالُونَ، فَعَالِينَ)، والإثبات عنه في: ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: 24] و[الشعراء: 130].

65- وَالْحَذْفُ عَنْهُمَا بِأَكْالُونَ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فَعَالُونَ
66- كَيْفَ أَتَى وَوَزُنُ فَعَالِينَ كَلًّا وَعَنْهُ ثَبَتُ جَبَّارِينَ

1- علة الإمام الخراز في ما ذكر:

استند الإمام الخراز فيما ذكره من الحذف في ما كان على وزن: (فَعَالُونَ، فَعَالِينَ)، واستثناء لفظ: ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: 24] و[الشعراء: 130] للإمام أبي داود بما رواه في مختصر التبيين فقد ذكر تلك الأوزان بأفرادها، وذكر ﴿جَبَّارِينَ﴾ بالإثبات.

ونص ذلك في مختصر التبيين: "﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: 24] و[الشعراء: 130] بألف".

وذكر الألفاظ التي سيأتي ذكرها كلا في موضعه، وقد جمعتها هنا اختصاراً: وحذفوا الألف بين الواو والباء من: ﴿التَّوَابِينَ﴾ [البقرة: 220]، و﴿قَوَّامِينَ﴾ [النساء: 135] و[المائدة: 9] بغير ألف، حذف الألف من كلمة: ﴿سَمْعُونَ﴾ في الموضعين، وكذا بين الكاف واللام من ﴿أَكَلُونَ﴾¹.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم تأكيده على حذف وزن (فَعَالُونَ ، فَعَالِينَ) لأبي داود، وذكر أنه لم يجده لا بنصه ولا في كل المواضع بأعيانها في مختصر التبيين، كما اعترض عليه الإثبات في لفظ ﴿جَبَّارِينَ﴾ وأنه لم يره لا بحذف ولا إثبات في مختصر التبيين، ثم أشار إلى أن الإمام التجيبي جزم بثبت

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، (جبارين، 317 / 2)، (التوبين، 281 / 2)، (قومين، 422 / 2)، (سمعون، 445 / 3).

الذي في العقود وحكى الخلاف في الذي في الشعراء¹. مستنده في ذلك حسب كلامه البحث في كتاب التنزيل؛ لأنه كان يكرر كلمة: (لم أر) في معرض كلامه.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

لم يشر ولا واحد من الشراح إلى ما استدركه الإمام ابن عاشر على الناظم، بل اعتبروا صحة ما ذكره في حذف تلك الأوزان للإمام أبي داود، أما الإمام الداني فقد نصّ على لفظ ﴿أَكَلُونَ﴾²، وسكت عن غيرها فاختلف له فيها، منهم من أخذ له بالحذف في هذا اللفظ، وبالإثبات في غيرها؛ لأنه نصّ على الحذف فيها فقط، ومنهم من أخذ له بالحذف في الجميع لكونها تدخل في قاعدة الجمع السالم.

وحكى صاحب نثر المرجان أنّ ﴿جَبَّارِينَ﴾ بتشديد الباء، وحذف الألف والتي هي جمع مذكر سالم، وقال: أنّها في مصحف ابن الجزري بالحذف في المائدة³، وبه صرح ابن الجزري وصاحب الخزائنة، وفي الشعراء أشار ابن الجزري إلى الخلف فيها وذلك بوضع الألف الحمراء في موضعها من المصحف⁴.

وبالرجوع إلى مختصر التبيين لم أجد المؤلف ذكر هذه الأوزان بأعيانها، إلا أنه قد أشار إلى بعض الأمثلة من هذه الأوزان، كما ذكرها له الإمام علي الضباع حيث قال: "أمّا ما كان مفردة على فعّال نحو: ﴿التَّوَابِينَ﴾، ﴿قَوَّامِينَ﴾ [النساء: 134]، [المائدة: 9] فعن أبي داود بحذف الألف"⁵، والدكتور أحمد شرشال محقق كتاب التنزيل بقوله: "منهج أبي داود في هذه الصيغة: (فَعَّالُونَ ، فَعَّالِينَ) الحذف كيف أتت"⁶. وهو ما يؤكد كلام الناظم، أمّا لفظ ﴿جَبَّارِينَ﴾ فموجود في كتاب التنزيل، وقد رد عليه محققه: "ولعل عذره أنه قصر نظره على موضعهما من السورة فلم يجدهما، ثم نقل عن التجيبي أنه جزم بالإثبات في موضع العقود، والخلاف في موضع الشعراء، وجرى العمل بالإثبات فيهما بالاتفاق"⁷.

¹ ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان ، 1 / 590.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 1 / 365.

³ ينظر: مُجَدِّ النَّاطِطِي الأركاتي، نثر المرجان، 2 / 31.

⁴ ينظر: مُجَدِّ النَّاطِطِي الأركاتي، المرجع نفسه، 5 / 48.

⁵ مُجَدِّ عَلِي الضباع، سميع الطالبين، ص: 35.

⁶ أبو داود، مختصر التبيين، 2 / 317.

⁷ أبو داود، المرجع نفسه، 2 / 317.

وقد يرجع اعتراض الإمام ابن عاشر على الناظم إلى اختلاف نسخ التنزيل، وإليه أشار الدكتور عبد الكريم بوغزالة محقق كتاب فتح المنان¹.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل على ما ذكره الناظم في البيتين عن أبي داود، وإلى هذا أشار الإمام المارغني². وجرى عمل جل المصاحف على الحذف في هذه الأوزان، وبالثبت في المصحف الليبي على رسم الداني، وبالثبت في ﴿جَبَّارِينَ﴾ في كل المصاحف.

5- الترجيح:

من خلال ما ذكره العلماء في هذه المسألة، وكون جل الشراح وافقوا الناظم في ما حكاه عن أبي داود، وأخذا بقول الدكتور أحمد شرشال في اعتبار الحذف منهجا للإمام أبي داود في ما كان على وزن: (فَعَّالُونَ ، فَعَّالِينَ)، ومراعاة لعمل جل المصاحف يترجح أن استدراك الإمام ابن عاشر قد يكون قائما على عدم الاستقراء التام، أو لاختلاف النسخ.

¹ ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، الحاشية، 1/ 591.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 109.

المطلب الثاني: باب ما أُتفقَ أو اختلفَ على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة

ذكر الإمام ابن عاشر جملة من الاستدراكات على الإمام الخراز في مورد الظمان في باب الحذف

والإثبات من سورة البقرة سأوردها فيما يأتي:

الاستدراك الأول: عدم ذكر حكم: ﴿حَدِّعْهُمْ﴾ [النساء: 141].

حكى الناظم في البيت الموالي إطلاق الحذف في ﴿بَادَرَأْتُمْ﴾ [البقرة: 72]، ﴿بَرِهَسَ﴾ [البقرة: 283] ﴿الشَّيَاطِينِ﴾ متعدد، و﴿يُحَدِّعُونَ﴾ وهي: ﴿يُحَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُحَدِّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: 8]، ﴿يُحَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ حَدِّعَهُمْ﴾ [النساء: 141]، ولم يشر إلى حذف ﴿حَدِّعْهُمْ﴾.

88- وَحُدِّفَ اذَّارَعْتُمْ رَهْأُنْ حَيْثُ يُحَدِّعُونَ وَالشَّيْطَانُ

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر ﴿حَدِّعْهُمْ﴾:

استند الإمام الخراز فيما ذكره إلى ما فهمه من مصادره في المورد، ففي المقنع روى الإمام الداني عن

أحمد بن عمر الجيزي: (399هـ)... حدثنا عيسى بن مينا قالون حذف الألف من ﴿وَمَا يُحَدِّعُونَ﴾

[البقرة 8] وقال حيث وقعت، ثم ذكر أنها كتبت بغير ألف في موضع البقرة، وفي موضع النساء وأطلقه¹.

وكذلك في مختصر التبيين روى أنها بغير ألف في موضعي البقرة في الكلمتين، وموضع النساء ذكر الآية دون تقييد².

أما في العقيلة فاكتفى بذكر لفظ: ﴿يُحَدِّعُونَ﴾ فقط، ونصّه:

47- وَأَحْدَفُهُمَا بَعْدُ فِي اذَّارَعْتُمْ وَمَسَا كَيْنَ هُنَا وَمَعَا يُحَدِّعُونَ جَرَى

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

جاء استدراك الإمام ابن عاشر على الناظم هنا عبارة عن إزالة لبس؛ ببيان سبب سكوت الناظم

عن كلمة ﴿حَدِّعْهُمْ﴾ في [النساء: 141]، حيث فهم من عبارة الشيخين أن ذكرهما ﴿يُحَدِّعُونَ﴾ في

الموضعين إنما هو على جهة تنمة الكلام وبيان، مع أنّ الإمامين قد نصا عليها، إلا أن عبارة الإمامين

موهمة، فمستند الإمام ابن عاشر كلام الشيخين، ونظم الإمام الخراز والإمام الشاطبي، مقارنا بينهم.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 355.

² ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 91.

ونص كلام الإمام ابن عاشر: "فالناظم لما فهم من عبارة الشيخين أن ذكرهما ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ في الموضوعين إنما هو على جهة تتمّة الكلام وبيان، سكت عنه كما سكت الشاطبي؛ فهُمَّا لذلك من كلام أبي عمرو"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

ذكر الإمام الجعبري أنه رأى نسخة من المقنع ذكر فيها حذف الحرف الثاني من موضع النساء، وأرجع ذلك لاختلاف النسخ، ورد على من استدرك على الإمام الشاطبي بأن عبارة الإمام الشاطبي (معا) بمعنى جميعاً، واستشهد بكلام العرب، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في موضعه.

وأصلح هذا البيت الإمام اللبيب مبيناً ما عليه العمل:

"يخدعون الإله وهو خدعهم
فاحذفهما فهما في مقنع ذكر"².
وكذا الإمام ابن القاضي:

"خادعهم بالحذف في التبيين
ونصه في عمدة البيان
وفي التجيبي فخذ تبيين
كذلك في اللبيب والإتقان"³.

4- القراءات:

"(واختلفوا) في: ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾ فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء وألف بعد الخاء وكسر الدال. وقرأ الباقر بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف.

واتفقوا على: قراءة الحرف الأول هنا يخادعون الله، وفي النساء كذلك؛ كراهية التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجه إلى الله تعالى فأخرج المفاعلة لذلك"⁴.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف على الحذف فيها، عدا مصحف الجماهيرية والباكستاني الهندي فبالإثبات.

¹ ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 635.

² اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 236.

³ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 52.

⁴ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 207.

6- الترجيح:

يترجح صحة الاستدراك، ومفاده أن الإمام ابن عاشر اعتبر سكوت الإمام الخراز عن لفظ ﴿خَدِعَهُمْ﴾ [النساء: 141] نقص في النظم، والإمام الشاطبي قبله؛ وهذا راجع إلى اللبس الحاصل في عبارة الشيخين، مع أن سياق كلام الإمام أبي داود يدل على إرادة حذفهما معا في ﴿يُخَدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء 141] ؛ لأنه ذكر بعدها وكذا حذفوها بعد الخاء من: ﴿خَلِيدِينَ﴾، ﴿خَلِيدُونَ﴾، كذا كلام الإمام الداني، فقد أورد آية النساء ولم يقيد أيّ اللفظتين؛ ففي ذلك دليل على أنه أراد اللفظتين معا، كما ذكر الإمام الجعبري أنه رأى في نسخة من المقتنع تصريحاً بالحذف في اللفظتين، كما أن إدراج الإمام الداني الكلمة في النص وإطلاقها في النساء دليل على دخول الكلمتين في حكم الحذف، وإلى ذلك ذهب الدكتور بشير الحميري¹.

كما أن الإمام ابن عاشر نفسه قال: وقد وجدت بِطُرَّةً مكتوبة على المحل الثاني من التنزيل ما نصه: قال في كتابه المسمى بالتبيين المختصر هذا منه: ﴿يُخَدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: 141] بحذف ألفيهما².

وبالنظر إلى إطلاق الشيخين وعدم تقييدهما، وإلى ما ذكره الأئمة في وجود نسخ حدّدت الحذف في اللفظتين، وبالاكتفاء على عمل المصاحف، يترجح أنّ استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، وكان على الإمامين ذكر ﴿خَدِعَهُمْ﴾ [النساء 141].

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقتنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 250.

² ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 635-636.

الاستدراك الثاني: عدم وضوح الخلاف فيما ذكره الناظم عن الإمام أبي داود:

أخبر الناظم في الأبيات الموالية عن اختلاف المصاحف في لفظ ﴿الرَّيْح﴾ عن الشيخين في ثلاثة مواضع: موضع الحجر، والكهف، والفرقان؛ والحذف لأبي عمرو في البقرة، وإبراهيم، والشورى؛ ولأبي داود الخلف فيها، والتخيير في الروم، واستحب الحذف في الحجر، والحذف في ما بقي من المواضع.

102- طُغْيَنُ أَمْوَاتٍ كَذَا لِابْنِ نَجَاحٍ	وَعَنْهُمَا فِي الْحَجْرِ حُلْفٌ فِي الرَّيْحِ
103- وَسُورَةُ الْكَهْفِ وَنَصَّ الْفُرْقَانِ	كَذَا بِإِبْرَاهِيمَ عَنْ سُلَيْمَانَ
104- وَالْبِكْرِ وَالشُّورَى وَنَصَّ الْمُفْنِعِ	بِالْحَذْفِ فِي الثَّلَاثِ عَنْ تَتْبُعِ
105- وَجَاءَ أَوَّلَى الرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ	لِابْنِ نَجَاحٍ لَيْسَ بِالْمَأْثُورِ
106- وَكَلَّمَا بَقِيَ عَنْهُ فَاحْذِفِ	

1- علة الإمام الخراز في ذكر الخلف عن الإمام أبي داود:

من المفروض أن يكون مستند الإمام الخراز مصادر المورد المذكورة له، وما ذكر فيها عن أبي داود حسب بحثي هو الخلاف في الحجر، والكهف، والحذف في إبراهيم، والفرقان، والشورى، وخير في الروم؛ لأنه ليس له فيه رواية كما ذكر، فقد ذكر أنها بغير ألف بين الياء والحاء في خمسة مواضع: في البقرة، وإبراهيم، والكهف، والفرقان، والشورى، وروى عن محمد بن عيسى في الحجر، والكهف، وأنّ الغازي رسم موضع الحجر بالحذف وحده، وباقي المواضع بالحذف عنه وهي خمسة مواضع¹.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم ذكره الخلاف عن أبي داود في البقرة، وإبراهيم والفرقان، والشورى، مع أن الإمام أبا داود لم يشر إلى ذلك، بل حكى الخلاف في البقرة والكهف، والحجر؛ ولم أجد أحدا من شراح المورد وافق الإمام ابن عاشر على استدراكه حسب بحثي. ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "الخلاف الذي حكاه الناظم عن أبي داود ليس ظاهرا من عبارة تنزيله... والحاصل أنّ عهدة نقل الخلاف في تلك المواضع الأربعة عن أبي داود على الناظم"².

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 234-235، 2/ 237، 4/ 988، 3/ 749، 5/ 1435، 5/ 1476.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 668.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

لم يعترض الإمامان ابن آجطاً والرجراجي على الناظم حكاية الخلاف عن الإمام أبي داود كما فعل الإمام ابن عاشر، بل استدركا عليه عدم ذكره اختيار الإمام أبي داود في الروم، فالناظم ذكر له الخيار ولم يشر إلى أنه اختار فيها الحذف، ونص الإمام أبي داود بعد أن ذكر أنه ليس له فيها رواية: "وليس لي فيه رواية كيف كتبه الصحابة عليهم السلام، واختياري أن يكتب بالحذف على الاختصار لحذف الألف من الأسماء والأفعال كثيراً مع بقاء الفتحة الدالة"¹.

ونص كلامهما: قال الإمام عبد الله الصنهاجي (ابن آجطاً): "قول الناظم: (وَجَاءَ أُولَى الرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ لِابْنِ نَجَاحٍ) غير أنه بقي على الناظم أن يبين اختياره"².

قال الإمام الرجراجي: اعترض قول الناظم: (وَجَاءَ أُولَى الرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ)، لأن ظاهره يقتضي أن الحذف والإثبات في هذا اللفظ سواء، لأن ذلك يقتضي التسوية، وليس الأمر كذلك، لأن أبا داود اختار أن يكتب بالحذف... ومن حق الناظم -رحمه الله- أن يذكر أن المختار لأبي داود الحذف دون الإثبات"³.

ذكر الإمام الداني لفظ: (الرياح) في المقنع: في باب ذكر ما رسم في مصاحف أهل الأمصار بالحذف والإثبات المروي عن الإمام نافع ما في البقرة، وإبراهيم، والكهف، والفرقان، والشورى⁴، ثم في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار موضع الفرقان⁵، وفي باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار الحجر والكهف⁶. فحصل للإمام الداني رواية الحذف في ثلاث سور والخلف في ثلاث.

وقد نظم هذه المواضع الإمام الشاطبي في العقيلة: في البيت [85]، [110] بالحذف، والبيت [89]، [97] بالخلف.

وأكد الإمام المارغني كلام الناظم وزاد المواضع الأخرى، وذكر أن العمل فيها على الحذف إلا موضع الروم⁷.

¹ أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 237.

² ابن آجطاً، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 598.

³ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 342.

⁴ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 1/ 357، 1/ 371، 1/ 372، 1/ 376، 1/ 381، على التوالي حسب السور.

⁵ ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 260.

⁶ ينظر: أبو عمرو، المصدر نفسه، 2/ 279، 2/ 280، حسب توالي السور.

⁷ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 137 - 138.

وقال فيها الإمام مُجَدَّ علي الضباع: " (الريح) في البقرة وإبراهيم والشورى عن الداني بلا خلاف، وعن أبي داود بخلف، وفي الأعراف والنمل وفاطر والجاثية وثاني الروم عن أبي داود بلا خلاف، وفي الحجر والكهف والفرقان بخلف عنهما، واستحب أبو داود الحذف في الحجر، وفي أول الروم على التخيير عن أبي داود، ولكنه اختار الحذف والعمل على الحذف في الجميع، سوى أول الروم فبالإثبات"¹.

أما الإمام ابن وثيق "فذكر الحذف في موضع البقرة، وإبراهيم، والفرقان، والشورى، والخلف في موضع الحجر والكهف"².

والإمام المهدوي "ذكر ما رواه مُجَدَّ بن عيسى عن نصير ما اختلفت في مصاحف الأمصار موضع الحجر والكهف"³.

4- القراءات:

اختلف القراء في لفظ: (الرياح) من حيث الجمع والإفراد، والمواضع المختلفة فيها وقعت في ستة عشر موضعا:

[البقرة 164]، [الأعراف 57]، [إبراهيم 18]، [الحجر 22]، [الإسراء 69]، [الكهف 45]،
[الأنبياء 81]، [الحج 31]

[الفرقان 48]، [النمل 63]، [الروم 48]، [سبأ 12]، [فاطر 9]

[ص 36]، [الشورى 33]، [الجاثية 5]

فقرأ أبو جعفر بالجمع قولاً واحداً في خمسة عشر موضعا، واختلف عنه في الموضع السادس عشر وهو الوارد في سورة الحج فقرأه بالجمع، والإفراد.

وقرأ نافع بالإفراد في خمسة مواضع وهي الواردة في السور الآتية:

الإسراء، والأنبياء، والحج، وسبأ، وص، وقرأ الباقي بالجمع⁴.

¹ علي مُجَدَّ الضباع، سمير الطالبين، ص: 63.

² ابن وثيق، الجامع ما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 39.

³ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 73.

⁴ ينظر: مُجَدَّ سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، 2/ 62.

وقال الإمام ابن الجزري: واتفقوا على الجمع في أول الروم، وهو ﴿وَمِنْ-أَيَّتِهِنَّ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مَبْشِرَاتٍ﴾، وعلى الأفراد في الذاريات ﴿الرِّيحَ الْعَفِيمَ﴾... واختلف عن أبي جعفر في الحج ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ﴾... عن ابن وردان... و عن ابن جمار كلاهما عنه بالجمع فيه، والباقيون بالأفراد¹.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

بما أنّ الحذف في ﴿الرِّيحَ﴾ حذف إشارة اختلف القراء في قراءته، وفي هجائه بتعدد مواضعه، والعمل بالحذف في: الحجر، والكهف، والفرقان، والبكر، وإبراهيم، والشورى؛ ومراعاة للقراءات، عدا موضع الروم حيث اتفق الجميع على قراءته بالجمع، وباقي المواضع بالحذف في جميع المصاحف المغربية والمشرقية، إلا المصحف الموريتاني فهي بالثبوت.

6- الترجيح:

ذكر الإمام الخراز في (الرياح) بالحذف في مصاحف أهل المدينة في خمسة مواضع، [البقرة:163]، [إبراهيم:21]، [الكهف:44]، [الفرقان:48]، [الشورى:30]، ثم ذكر الخلف في [الحجر:22]، والكهف؛ رواية مُجَّد بن عيسى، وذكر أن الغازي رسم الحجر بالحذف، فلا يصح ما ذكره الناظم في إطلاقه الخلف في المواضع الخمسة للإمام أبي داود.

ويترجح بذلك أن استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، وأن الخلاف للإمام أبي داود في موضعي الكهف والحجر، واستحب الحذف في الحجر، وخير الكاتب في موضع الروم، واختار فيها الحذف أيضا، جمعا للنظائر ومراعاة القراءة.

¹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 223-224.

الاستدراك الثالث: ما يظهر من اللبس في تعبير الناظم بـ(ما) أنه قيد لـ﴿أَصَبَكُمْ﴾.

أخبر الناظم في البيت الموالي أن لفظ ﴿أَصَبْتَهُمْ﴾، ﴿أَصَبْتَكُمْ﴾، ﴿أَصَبَكُمْ﴾ بال حذف حيث ما وقع لأبي داود منها ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَبْتَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [البقرة: 155]، ﴿وَمَا أَصَبَكُمْ يَوْمَ الْتَفَى الْجَمْعِ﴾ [آل عمران: 166]، ﴿إِذَا أَصَبْتَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [النساء: 61] ﴿فَإِنْ أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [النساء: 71] ﴿وَلَيْسَ أَصَبَكُمْ فَضْلٌ﴾ [النساء: 72].

110- كَذَا أَصَبْتَهُمْ أَصَبْتَكُمْ وَمَا أَصَبَكُمْ لَدَى الثَّلَاثِ كَيْفَمَا

1- علة الإمام الخراز في التعبير بـ(ما أصابكم):

مادامت حكاية الناظم عن أبي داود فمستنده هو مختصر التبيين، ولكن بالرجوع إليه نجد الإمام أبا داود ذكر المواضع بأعيانها، لكن عبارة الناظم تحصرها في موضع واحد من هذه اللفظة. ونص أبي داود في مختصر التبيين: "في البقرة: ﴿إِذَا أَصَبْتَهُمْ﴾ بحذف الألف"¹. "في سورة النساء: قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَبْتَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [النساء: 61]... وفيه من الهجاء مما اتفقت عليه المصاحف: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَبْتَهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: 155] بغير ألف فيهما"². "وفيه من الهجاء: ﴿وَلَيْسَ أَصَبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: 72] حيث ما وقع"³.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم قوله: "وما أصابكم؛ لأنها توهم أنّ "ما" قيدٌ، وهي ليست كذلك، فكلمة ﴿أَصَبَكُمْ﴾ من المتعدد. قال الإمام ابن عاشر: "ظاهر العبارة أن لفظة (ما)، قيد في ﴿أَصَبَكُمْ﴾ وليس كذلك، ولذا أصلح بعضهم الشطر الأخير فقال: وليس قيدا لفظ ما"⁴.

¹ أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 227.

² أبو داود، المرجع نفسه، 2/ 404.

³ أبو داود، المرجع نفسه، 2/ 405.

⁴ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 678.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

ردّ الإمام ابن آجطا على الاستدراك بقوله: "أن الناظم أخبره أن قوله: "كيفما" يرجع إلى اللفظ الأخير؛ وهو ﴿أَصْبَحَكُمْ﴾ يريد كيف ما جاء سواء كان قبله لفظ ﴿مَا﴾ مثل ﴿وَمَا أَصْبَحَكُمْ﴾ [آل عمران: 166]، أو لم يكن مثل: ﴿وَلَيْسَ أَصْبَحَكُمْ﴾ [النساء: 72]"¹.

وقد رد على هذا التعليل الإمام ابن عاشر بقوله: "وهذه عناية بعيدة من عبارته واصطلاحه"². إلا أنّ الإمام الرجراجي قد قبله لكن قال: "أن هذا التعليل قد لا يطلع عليه القارئ لهذا الكتاب فبقي الإشكال، فلو جعل عليه عوض قوله: (وما)، (كذا) وجعل عوض قوله: (كيفما)، (حيثما) لزال الإشكال"³.

وأصلحه الإمام ابن جابر:

"كذا أصببتهم أصابتكم وما	أصبكم وذا الأخير كيفما
فحذفه لابن نجاح وردا	ما لم يكن لمفرد قد أسندا" ⁴ .

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

ذكر الإمام المارغني أنّ العمل في هذه الألفاظ الثلاثة على الحذف، شرط أن تكون على لفظ الناظم⁵. وعمل المصاحف المغاربية والمشارقية على الحذف، والجماهيرية على الثبت.

5- الترجيح:

الراجح أن استدراك الإمام ابن عاشر له وجه من الصحة لكون القارئ المبتدأ سيفهم أن الناظم قد اقتصر على ﴿وَمَا أَصْبَحَكُمْ﴾ [آل عمران: 166] فقط، وقد أصلح الأئمة هذا بما يزيل اللبس والإشكال، وسكت أبو داود عن موضع آل عمران، وجرى الناظم على قاعدته فشمّل تعميمه المتقدم والمتأخر.

¹ ابن آجطا، التبيان شرح مورد الظمان، ص: 607.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، / 678.

³ الرجراجي، تنبيه العطشان، ص: 350.

⁴ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/ 447.

⁵ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 142.

الاستدراك الرابع: على قول الناظم: (فعل الجهاد) يخرج الاسم.

أخبر الناظم في البيت الموالي أن (فَعَلُ الْجِهَادِ غَافِلٌ) وهذا معناه أن فعل الجهاد كيف ما أتى ماضياً أو أمراً أو مضارعاً محذوفاً لأبي داود، وتقييده بالفعل يخرج الاسم.

115- شَهَادَةُ فِعْلِ الْجِهَادِ غَافِلٌ ثُمَّ مَنَسَكُكُمْ وَالْبَطْلُ

1- علة الإمام الخراز في تقييد الكلمة بالفعل:

ليس للإمام الخراز مستند في حصر لفظ (الجهاد) في الأفعال حكاية عن أبي داود، وذكر الإمام أبو داود ما كان فعلاً، واسماً.

ونصه في مختصر التبيين: "في البقرة: ﴿وَجَاهِدُوا﴾ [البقرة: 216] بغير ألف بين الجيم والهاء حيث وقع"¹.

في الممتحنة: "وفيه من الهجاء: ﴿جَاهِدَا﴾ [الممتحنة: 1] بحذف الألف"².

وفي سورة الفرقان: "وفيه من الهجاء: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ﴾ [الفرقان: 52] بحذف الألف قبل الهاء

﴿جَاهِدَا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: 52] بألف ثابتة بعد الهاء"³.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم؛ لأنَّ الإمام أبا داود قد نص على الحذف في اسم (الجهاد)

في سورة الممتحنة.

ونصَّ كلام الإمام ابن عاشر: "ظاهر قول الناظم: (فَعَلُ الْجِهَادِ) أنَّ الاسم بخلاف ذلك، وفي

التنزيل في الممتحنة: ﴿جَاهِدَا﴾ [الممتحنة: 1] بحذف الألف"⁴.

¹ أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 268.

² أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 1198.

³ أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 916.

⁴ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 691.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن آحطا الإمام ابن عاشر على استدراكه، وأنّ قول الناظم: "فَعْلُ الْجِهَادِ" يقتضي أنّ الاسم منه ثابت حيث كان، وهو مذكور في التنزيل بالحذف، واعتذر للناظم باختلاف النسخ أو بالغفلة¹. واستدرك عليه الإمام الرجراجي أيضا بنفس قولهم وزاد: "هذا من الألفاظ الستة المستدركة على الناظم بالحذف لابن نجاح نصّ على حذفها في التنزيل، وقال: وقد جمعناها في بيتين من الرجز التام وهو قولنا:

واحدة حاججتم الأيامى والجاهلية وناديناه
ثم كذا خرجتم جهادا عن النجاح حذفها سقناه².

استدرك هذا على الناظم أيضا الإمام ابن القاضي، وقال أن اسم الجهاد في الممتحنة بالحذف ذكره الإمام أبو داود في التنزيل، وبقي على الإمام الخراز في المورد³. والإمام أبو الحسن الدرعي ذكره في ما أغفله الناظم وأصلح ذلك⁴. وفي عمدة البيان ذكر الاسم المنصوب بالحذف فغيرها عنده بالإثبات: "جهادا المنصوب مع أصنامكم"⁵.

وأصلحه كذلك الإمام ابن جابر:

"نعم جهدا أتى في الممتحنة بالحذف في التنزيل فيها بينه"⁶.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل على حذف موضع الممتحنة، والإثبات في موضع الفرقان⁷.

وعمل المصاحف المشاركة والمغاربية على الحذف في موضع الممتحنة، والثبت في غيرها على قول الإمام أبي داود، إلا الجماهيرية والمصحف الباكستاني الهندي فبالثبت في الجميع.

¹ ينظر: ابن آحطا، التبيان شرح مورد الظمان، ص: 615.

² الرجراجي، تنبيه العطشان، ص: 356.

³ ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير، ص: 81.

⁴ ينظر: أبو علي الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 136.

⁵ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/ 403.

⁶ د. عبد الهادي حميتو، المرجع نفسه، 2/ 447.

⁷ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 149.

1- الترجيح:

يترجح من خلال الرجوع للمصدر مختصر التبيين، وأقول العلماء، وعمل المصاحف أن استدراك الإمام ابن عاشر على الناظم صحيح أيده ووافقه عليه الأئمة الشراح، فكان عليه أن لا يقيدها بالفعل.

الاستدراك الخامس: عدم ذكر لفظ: ﴿وَاحِدَةً﴾.

أخبر الناظم في شطر البيت الموالي أنه جاء عن أبي داود حذف ألف ﴿وَاحِدَةً﴾.

وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضاً وَاحِدٌ 120-

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر ﴿وَاحِدَةً﴾:

لا مستند للناظم في ذلك وقد ذكرها الإمام أبو داود، وذكر قبلها ﴿وَاحِدَةً﴾ البقرة.

في مختصر التبيين: "في البقرة: ﴿لَمْ نَصْبِرْ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾ [البقرة: 61] بألف ثابتة بين العين والميم أين ما أتى ﴿وَاحِدَةً﴾ بحذف الألف بين الواو والحاء حيث ما وقع"¹.

"سورة النساء: من الهجاء حذف الألف الموجودة في اللفظ بين الواو والحاء من: ﴿وَاحِدَةً﴾ وكذا

حيثما وقع"².

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك عليه الإمام ابن عاشر عدم ذكره للفظ ﴿وَاحِدَةً﴾ وقد نص عليها الإمام أبو داود أيضاً،

ولفظ المذكور لا يدخل فيه لفظ المؤنث حسب منهج الناظم.

ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "بقي على الناظم ذكر لفظ (وَاحِدَةً)، لأن أبا داود ذكره

بالحذف، في أول سورة النساء ﴿وَاحِدَةً﴾ [النساء: 11]، قائلاً: وكذا حيث وقع ولا يندرج في المذكور،

حسبما تقدم في اصطلاحه، ولذا أصلح فقيلاً: وابن نجاح واحدة وواحد"³.

¹ أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 146.

² أبو داود، المرجع نفسه، 2/ 391-392.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 707.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

استدرك الإمام ابن آجطا على الناظم ونص استدراكه: "أغفل الناظم رحمه الله على لفظ ﴿وَاحِدَةً﴾، فلم يذكرها كما ذكرها أبو داود... فكان حقه أن يذكره لالتزامه ذلك في قوله: وكل ما قد ذكره أذكر"¹. ومثله الإمام الرجرجي بقوله: "واعترض قوله: ﴿وَاحِدٌ﴾ بأن ظاهره يقتضي أن واحدة بالهاء ثابت، وليس الأمر كذلك؛ لأن أبا داود ذكر الحذف -أيضا- في ﴿وَاحِدَةً﴾ بالهاء حيث ما وقع في القرآن، كقوله تعالى: ﴿مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾، وكان حق الناظم أن يذكر اللفظين معا بالحذف كما ذكرها أبو داود، والأولى أن يقول في هذا الشطر: "وَإِنْ نَجَّاحٍ وَاحِدَةً وَوَاحِدًا"؛ ليشمل اللفظين: لفظ المذكر، ولفظ المؤنث"². كما جمعها مع الست كلمات في بيتين، وقد تم الإشارة إليها. وذكرها الإمام أبو الحسن الدرعي في بيان قاعدة الإمام الخراز³.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل على الحذف في ﴿وَاحِدٌ﴾، و﴿وَاحِدَةً﴾⁴ في المصاحف المشرقية، والمغربية، إلا مصحف الجماهيرية فهي بالثبت على رسم الإمام الداني.

5- الترجيح:

يترجح مما سبق أن لفظ الناظم لا يدخل معه لفظ ﴿وَاحِدَةً﴾، وأن استدراك الأئمة عليه صحيح، لأن الإمام أبو داود صرح في موضع النساء بأن هذا الكلمة بالحذف بين الواو والحاء حيثما وقع، ولم يتعرض إلى الأول في البقرة وعممه في النساء، أما الإمام الداني فلم يتعرض له.

¹ ابن آجطا، التبيان شرح مورد الظمان، ص: 623.

² الرجرجي، تنبيه العطشان، ص: 356.

³ ينظر: أبو الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 136.

⁴ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 153.

الاستدراك السادس: إطلاق حكم الحذف في لفظ: ﴿أَعْظَمَ﴾ [المؤمنون:14] عن الشيخين.

أخبر الناظم في البيت الموالي أنّ لفظ: ﴿أَعْظَمَ﴾ في المؤمنين بحذف الألف عن الشيخين وهي: ﴿فَخَلَفْنَا الْمُضْغَةَ عِظْماً فَكَسَوْنَا أَعْظَمَ لَحْماً﴾ [المؤمنون:14]، ﴿وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظْماً أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون:35]، ﴿قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظْماً إِنَّنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون:83].

121- وَكَيْفَ أَرْوُجُ وَكَيْفَ الْوَالِدَيْنِ وَفِي الْعِظْمِ عَنْهُمَا فِي الْمُؤْمِنِينَ

1- علة الإمام الخراز في إطلاق الحذف عن الشيخين في [المؤمنون:14].

لا مستند للناظم في إطلاق حذف ألف (العظام) من سورة المؤمنين عن الشيخين، والذي يستوجب دخول الموضعين الآخرين من السورة [35، 83]، وليس الأمر كذلك فالإمام الداني ذكر الموضعين الأولين من المؤمنين: [المؤمنون:14]، وسكت عن غيره من المواضع قد وردت في اثني عشر موضعاً، أربعة منها في السورة.

ونص الإمام الداني في المقنع في الباب المروي عن الإمام نافع: "وفي المؤمنين... ﴿الْمُضْغَةَ عِظْماً فَكَسَوْنَا أَعْظَمَ لَحْماً﴾ [المؤمنون:14]"¹.

أمّا الإمام أبو داود فقد ذكر حذف جميع المواضع وسكت عن الذي في البقرة في قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى أَعْظَمَ كَيْفَ نُنشِرُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْماً﴾ [البقرة:258]، ونصّ على الإثبات في موضع القيامة، وهو قوله تعالى: ﴿أَلَسْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ [القيامة:3].

ونص كلامه في مختصر التبيين في سورة المؤمنين: "وفيه من الهجاء: ﴿عِظْماً﴾ بغير ألف كذا كتبه في جميع المصاحف، وكذا: ﴿فَكَسَوْنَا أَعْظَمَ لَحْماً﴾"². وقال في سورة القيامة "﴿عِظَامَهُ﴾ [القيامة:3] بألف ثابتة"³.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 375.

² ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، 3/ 791، 796، 4/ 887، 1030، 1032، 1035، 1178، 5/ 1264.

³ أبو داود، المرجع نفسه، 5/ 1244.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم تعميم حذف ألف (العظام) في سورة المؤمنين، وذكر أنّ عبارة الإمام أبي داود مخصّصة للموضعين الأولين منها، أما عبارة الناظم فتشمل الموضعين الأخيرين منها أيضا. وذكر ابن عاشر نقلا عن ابن آجط أنّ الخزّاز قد أصلحه عندما أعلم بعدم إيفائه بالمقصود؛ وذلك بقوله: (وعنهما العظام حرفا المؤمنين). ونقل ابن عاشر استدراك ابن آجط على هذا الإصلاح أيضا، لأنّه محتمل أيضا¹.

وقال ابن عاشر: "وقد أصلح بيت الناظم بإصلاحات، لا تخلو عن ضرورة، أو بعد من مساق بيت الناظم، وكنت قلت عوض الشطر الأخير: "والداني أُولَيَّ عظام المؤمنين". وفي هذا الشطر -مع بيان المقصود- السلامة من التكرار في الأولين من المؤمنين، بالنسبة إلى أبي داود².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

تبع ابن عاشر الإمام ابن آجط في الاستدراك على الناظم أيضا، ونصّ ابن آجط: "وظاهر إطلاق الناظم... يقتضي أنّ الحافظ أبا عمرو وأبا داود اتفقا على حذف ما في هذه السورة من لفظ (العظام) وليس كذلك، بل لم يذكر الحافظ في المقنع إلا الأولين لا غير"³. واعترض الإمام الرجرجاني بمثل ما اعترض به، وذكر إصلاحا للبيت عن بعضهم: "عظم الفلاح عنهما في الأولين"⁴.

وقال الإمام ابن آجط: "أن الناظم قد أصلح شطر البيت بعد أن ذكر له الإطلاق فيه وظهر له فساده بشطر آخر: "العظام عَنْهُمَا فِي الْمُؤْمِنِينَ" وقال أنه لم يسمعه منه واعترض على إصلاح الناظم بأنه أشبه من الشطر الأصل"⁵.

وأصلحه الإمام ابن جابر بقوله: "عظاما قد أفلح عنهما في الأولين"⁶.

¹ ابن آجط، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 288.

² ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 710 - 711.

³ ابن آجط، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 624.

⁴ ينظر: الرجرجاني، تنبيه العطشان، ص: 368 - 369.

⁵ ابن آجط، المرجع السابق، ص: 625.

⁶ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/ 447.

وانتقد الإمام ابن عاشر إصلاحات البيت قائلا: "وقد أُصلح بيت الناظم بإصلاحات، لا تخلو عن ضرورة أو بعد من مساق بيت الناظم، وكنت قلت عوض الشطر الأخير: والداني أويّ عظام المؤمنين. في هذا الشطر -مع بيان المقصود- السلامة من التكرار في الأولين من المؤمنين، بالنسبة إلى أبي داود"¹. وحسنه الإمام المارغني².

أما الإمام الشاطبي فقد حكى ما نص عليه الإمام الداني بقوله:

95- وَسَمِرًا وَعِظْمًا وَالْعِظْمَ لِنَا
فَعِ وَقُلْ كَمْ وَقُلْ إِنَّ كُوفٍ ابْتَدَرَا

4- القراءات:

قال الإمام ابن الجزري: "واختلفوا في: ﴿عِظْمًا بَكَسَوْنَا أَلْعِظْمَ لَحْمًا﴾ فقرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿عِظْمًا﴾، و﴿أَلْعِظْمَ لَحْمًا﴾ بفتح العين وإسكان الظاء من غير ألف على التوحيد فيهما، وقراها الباقون بكسر العين وفتح الظاء وألف بعدها"³.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

والعمل على الحذف في لفظ (العظام) حملا على النظائر ومراعاة للقراءة.

قال الإمام المارغني: "والعمل في لفظ (العظام) عند المغاربة على الحذف، إلا موضع سورة القيامة: ﴿أَلْسَ تَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ [القيامة:3]؛ لتصريح أبي داود بالإثبات فيه، وإنما أخذوا بالحذف في موضع البقرة مع سكوت أبي داود عنه؛ لإطلاق الإمام المنصف الحذف فيها.

وأما المشاركة فالعمل على الحذف إلا موضعي القيامة والبقرة لسكوت الإمام أبي داود عنه"⁴.

وبالنظر في المصاحف هي بالحذف في المصاحف المغاربية على قول الإمام البلسني لكونه أطلق فيها الحذف، إلا الجماهيرية فهي بالحذف في الأوّلين وبالثبت في الأخيرين لسكوت الإمام الداني. وأما المصاحف المشرقية فبالحذف في الجميع إلا الموضع الأول بالثبوت لسكوت الإمام أبي داود عنه، أما موضع القيامة فهو بالثبوت اتفاقا.

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 711-712.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 154.

³ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 328.

⁴ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 155، مُجَدَّ علي الضباع، سمير الطالبين، ص: 53.

6- الترجيح:

يترجح صحة استدراك الإمام ابن عاشر وغيره من الأئمة على الناظم ذلك لأن عبارة الناظم فيها إطلاق، ولفظ العظام ذكره الإمام أبو داود بالحذف إلا الموضع الأول: ﴿وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِظَمِ﴾ [البقرة: 258] فقد سكت عنه، وموضع القيامة صرح بالثبوت فيه، وأما الإمام الداني فلم يذكر إلا الموضعين الأولين بالحذف، فكان لزاماً على الناظم تقييد اللفظ بما يفيد ما نص عليه الشيخان.

الاستدراك السابع: إطلاق حكم حذف الألف عن الشيوخ في ألفاظ: (القتال) ما يدخل الإمام الشاطبي.

أخبر الناظم في الأبيات الموالية عن الشيوخ حذف الألف في ثمان أحرف هي: ﴿وَفَتَّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [البقرة: 192]، ومعها ثلاثة قبلها وهي في سورة البقرة: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُفَتَّلَوْكُمْ فِيهِ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: 90]، وكذا الأخير من فعل القتال بآل عمران [195]، ﴿وَفَتَّلُوا وَفَتَّلُوا﴾، وفي سورة النساء: ﴿بَلَقَتْلَوْكُمْ﴾ [النساء: 89] وهذا الموضع صرح به الناظم، وغيره قيده بالسورة دون التصريح به، وكذا موضع الحج ﴿لِلَّذِينَ يُفَتَّلُونَ﴾ [الحج: 37]، والقتال [21]: ﴿فَإِذَا نَزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ﴾.

131- كَذَا وَفَتَّلُوهُمْ فِي الْبَقَرَةِ	وَقَبْلَهُ ثَلَاثَةٌ مُفْتَقَرَةٌ
132- وَأَلْ عِمْرَانَ بِهَا الْأَخِيرُ	وَقَلَقَتْلُوهُمْ مَائُورُ
133- وَمَوْضِعٌ فِي الْحَجِّ وَالْقِتَالِ	ثَمَانِ أَحْرَفٍ عَلَى التَّوَالِ

1- علة الإمام الخراز في عدم استثناء الإمام الشاطبي.

ليس للإمام الخراز حجة في عدم إفراد الإمام الشاطبي، وقد آل على نفسه أن يذكر ما انفرد به الإمام الشاطبي، وإطلاق الكلام يعني نسبته للشيخين يدخل في ذلك الإمام الشاطبي.

ذكر الإمام الداني ثمانية مواضع وقد وافقه فيها أبو داود، وسيأتي نصّه، وسكت أبو عمرو عن غيرها من المواضع، ونصّ ما ذكره في المقنع: "باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار: البقرة: وكتبوا ﴿وَلَا تُفْتَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُفْتَلَوْكُمْ فِيهِ فَإِنْ فُتِلَوْكُمْ بِأَفْتَلَوْهُمْ﴾ [البقرة: 190] كلّها بغير ألف، وكتبوا ﴿وَفُتِلَوْهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [البقرة: 192] يعني بغير ألف"¹.

وقال أيضاً: "في باب ما رسم في المصاحف بالحذف والإثبات: في آل عمران ﴿وَفُتِلُوا وَفُتِلُوا﴾ [آل عمران: 195]، وفي سورة النساء: ﴿بَلَفُتِلَوْكُمْ﴾ [النساء: 89]، الحج: ﴿لِلَّذِينَ يُفْتَلُونَ﴾ [الحج: 37]، وفي القتال: ﴿وَذُكِرَ فِيهَا الْفِتَالُ﴾"².

أما الإمام أبو داود فأطلق الحذف في الجميع، حذف الألف من: ﴿وَفُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُفْتَلُونَكُمْ﴾ حيث ما وقع"³.

أما الإمام الشاطبي فذكر في العقيلة على التوالي: في البيت [48] ذكر مواضع البقرة، وفي [57] موضع آل عمران، وفي [58] موضع النساء، وفي [94] موضع الحج، ولم يذكر موضع القتال.

1- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم إطلاق حكم حذف الألف عن الشيوخ مما يدخل الإمام الشاطبي مع أنّ الإمام الشاطبي لم يذكر موضع القتال، ومستنده نصوص الشيوخ على ذلك. قال الإمام ابن عاشر: "لم يذكر صاحب العقيلة الواقع في القتال، ففي نسبة الناظم الحكم لشيوخ النقل في جميع هذه الألفاظ -مع أنّ الشاطبي منهم- مغمز"⁴.

2- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أشار كل من الإمام ابن آجطا والإمام الرجراجي إلى عدم ذكر الإمام الشاطبي لموضع القتال مع ذكر الإمام الداني لها، إلا أنّ الإمام ابن آجطا لم يحك استدراكا على الناظم، وحكاه الإمام الرجراجي

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 249-250.

² أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 1/ 362-363-374، 384، في سورها على التوالي.

³ أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 252، 253، 383، 388، 405، 409، 3/ 612، 4/ 877، 1001، 1132، 1186.

⁴ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 733.

بقوله: "واعترض قوله ﴿أَفْتَالُ﴾ بأن ظاهر العطف على ما تقدم يقتضي أنهم كلهم ذكروه، مع أنّ صاحب العقيلة لم يذكره"¹.

وأرجع كلاهما عطف (كذا) الجملة على (والحذف) الجملة، وليس على (وحذف بسم الله عنهم)، كلٌّ حسب عبارته، واعتذر الإمام ابن عاشر للناظم: "بأنّ الحديث في هذه الأبيات عن الشيخين لا عن شيوخ الثقل"².

وبالرجوع إلى كلام الأئمة يلاحظ أن الإمام ابن وثيق أشار إلى كل هذه المواضع³، أما الإمام المهدوي حكى ألفاظ البقرة فقط⁴، وأما الإمام ابن الأنباري أخبر عن ما في البقرة، وآل عمران الموضع الأول بالخلف⁵.

3- القراءات:

"حمزة والكسائي ﴿لَا تُفْتِلُوهُمْ﴾، ﴿حَتَّى يُفْتِلَوْكُمْ﴾، ﴿فَإِنْ فُتِلَوْكُمْ فَاُفْتِلُوهُمْ﴾ بغير ألف من القتل، والباقون بالألف من القتال"⁶.

"آل عمران: واختلفوا في قوله ﴿وَفُتِلُوا وَفُتِلُوا﴾ [آل عمران: 195] في تقديم الفعل المبني للفاعل وتأخيره والتشديد والتخفيف، فقرأ ابن كثير وابن عامر ﴿وَفُتِلُوا وَفُتِلُوا﴾ مُشَدَّدة التاء، وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو خفيفة، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَفُتِلُوا وَفُتِلُوا﴾ [آل عمران: 195] بيدان بالفعل المبني للمفعول به قبل الفعل المبني للفاعل"⁷.

"في القتال: اختلفوا في ﴿الَّذِينَ فُتِلُوا﴾ فقرأ البصريان وحفص ﴿فُتِلُوا﴾ بضم القاف وكسر التاء من غير ألف بينهما، وقرأ الباقر بفتح القاف والتاء وألف بينهما"⁸.

¹ الجرجاني، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 390.

² ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 733.

³ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 41.

⁴ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 70.

⁵ ينظر: ابن الأنباري، كتاب مرسوم الخط، ص: 8.

⁶ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص: 80.

⁷ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 221.

⁸ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 374.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

والعمل في المصاحف على الحذف في المغاربية والمشارقية في جميع المواضع، إلا مصحف الجماهيرية فهو بالحذف في المواضع الثمانية وثبت ما عداها فيه، وخالفه الباكستاني في حذف موضع الأحزاب ﴿مَا قَتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: 20].

5- الترجيح:

استدرك الأئمة على الناظم الإطلاق عن مشايخ النقل تصريحاً أو تلميحاً، وحاول كل منهم إيجاد مخرج لهذا الإطلاق، إلا أنه لا يستقيم ولا يقوم حجة حسب منهج الناظم والله أعلم، لكون الناظم إذا أطلق قصد جميع شيوخ النقل، وإذا خصّص الشيخين أشار بقوله (عنهما)، وإذا أراد الإمام أبا داود قال: (عنه) إلا موضع واحد، وهذا من فهم الشراح، أما غير الإمام أبي داود فيذكره باسمه إذا أفرد، والإمام الشاطبي يدخل في ما حكم به الإمام الداني ما لم يكن الحكم من زياداته، أما حجة الإمامين ابن آجطا والرجراجي إذا قلنا أنّ العطف يعود على جملة (عنهما بهمز الوصل) بعيد لكون العطف يكون على أقرب مذكور، و(عنهم) أقرب، وأمّا حجة الإمام ابن عاشر بأنّه في هذا الموضع أراد الشيخين لا تستقيم؛ لأنه من منهج الناظم أنه إذا أطلق عاد الحكم على كُتّاب المصاحف أو النقلة، من ذلك تترجّح صحة استدراك الإمام ابن عاشر.

الاستدراك الثامن: عدم ذكر موضع: ﴿وَيَفْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْفِسْطِ مِنَ النَّاسِ﴾ [آل

عمران: 21].

سبق الحديث في الآيات السابقة -والتي سأعيد إيرادها للتذكير- أنّ الناظم أخبر عن إطلاق الحذف في ثمانية مواضع، وهي أربعة في البقرة، والموضع الأخير من آل عمران، وموضع في النساء، وموضع الحج، والقتال عن الشيخين، ولم يشر إلى الموضع الأوّل الذي ذكر فيه القتال في آل عمران وقد ذكره الشيخان.

وَقَبْلَهُ ثَلَاثَةٌ مُّقْتَفَرَةٌ

و: فَلَقَتْلُوهُمْ مَا تَأْثُرُ

ثَمَّانِ أَخْرَفِ عَلَى التَّوَالِ

131- كَذَا وَقَتْلُوهُمْ فِي الْبَقَرَةِ

132- وَأَلْ عِمْرَانَ بِهَا الْأَخِيرُ

133- وَمَوْضِعٌ فِي الْحَجِّ وَالْقَتَالِ

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر موضع آل عمران [آل عمران: 21].

لا علة للإمام الخراز في عدم ذكر موضع: [آل عمران: 21]، وقد ذكره الإمام أبو داود بالخلف حيث قال: مختصر التبيين: "آل عمران: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: 21] بغير ألف بعد القاف من: (القتل)... واختلفت مصاحف سائر الأمصار فيه، ففي بعضها كذلك بغير ألف، وفي بعضها: ويقاتلون بألف من: القتال"¹.

ونص عليه الإمام الداني والشاطبي بالخلف ونصه في المقنع: "باب ذكر ما اتفقت فيه مصاحف أهل الأمصار: وفي آل عمران في بعض المصاحف ﴿وَيَقَاتِلُونَ الَّذِينَ﴾ بالألف وفي بعضها ﴿وَيَقْتُلُونَ﴾ بغير ألف"².

في العقيلة:

56- يُقَاتِلُونَ الَّذِينَ الْحَذْفُ مُخْتَلِفٌ فِيهِ، مَعاً طَائِراً عَنْ نَافِعٍ وَقَرَأَ

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

أشار الإمام ابن عاشر إلى عدم ذكر الناظم للفظ ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: 21]، مستنداً إلى نصوص المشايخ حيث قال: أنه ذكرها الإمام الداني في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، والإمام الشاطبي في العقيلة بالخلف، واعتذر للناظم بقوله: "ولم يتعرض الناظم لذلك لتعين إثبات الألف لقراءة من قرأ بضم الياء، مفتوح القاف، مضارع (قاتل) الرباعي المزيد، وهو حمزة"³.

3- أقوال العلماء في هذا المسألة:

ذكرها الإمام ابن وثيق بالخلف بقوله: "واختلف في آل عمران في قوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ...﴾ ففي بعض المصاحف بالألف"⁴.

¹ أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 336.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 733، 273.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 734.

⁴ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 41.

والإمام المهدي أشار إليها فيما ذكره محمد بن عيسى عن نصير من المختلف فيه¹، كذا الإمام ابن الأنباري²، والإمام العقيلي³، أما الإمام الكرمانى فذكرها بالحذف ولم يشر إلى الخلف فيها⁴، وأخبر الإمام السخاوي أنها قراءتان كتبت في مصحفين.

6- القراءات:

"واختلفوا في: ﴿وَيَفْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: 21] فقراً حمزة ﴿يَفَاتِلُونَ﴾ بضم الياء وألف بعد القاف وكسر التاء من القتال، وقرأ الباقون بفتح الياء، وإسكان القاف وحذف الألف وضم التاء من (القتل)⁵.

7- ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل فيها على الحذف حسب ما كشفته في المصاحف، وعلى قول الإمام المارغني⁶، والإمام علي محمد الضباع⁷، مراعاة للقراءتين.

8- الترجيح:

يترجح أن استدراك الإمام ابن عاشر صحيح؛ لأن الناظم لم يذكر ﴿وَيَفْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: 21] مع أن الإمام الداني والإمام الشاطبي وغيرهما من الأئمة قد ذكروها بالخلف، وقد اشترط على نفسه أن يذكر كل ما ذكره، فيعتبر هذا نقص في النظم يؤخذ عليه.

الاستدراك التاسع: إطلاق حكم الحذف في مادة: (ش، ب، هـ) حيثما وقع للإمام أبي داود.

سبق الإشارة في الأبيات السابقة عن المواضع المحذوفة في مادة (القتال) وهي ثمانية مواضع، وموضع في (التشابه) البقرة، وفي مادة: (تظاهرا) موضع التحريم، البقرة، القصص، عن الإمام الداني، ليأتي الحديث في هذا البيت الموالي عن إطلاق الحذف في لفظ أفعال (القتال) ومادة (ظ، هـ، ر)، و(ش، ب، هـ) كيف ما جاءت اسماً أو فعلاً للإمام أبي داود.

¹ ينظر: أبو العباس المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 71.

² ينظر: ابن الأنباري، كتاب مرسوم الخط، ص: 9.

³ ينظر: عبد الله العقيلي، مرسوم خط المصحف، ص: 99.

⁴ ينظر: محمود الكرمانى، خط المصاحف، ص: 94.

⁵ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 239.

⁶ ينظر: محمد المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، 165.

⁷ ينظر: علي محمد الضباع، سمير الطالبين، ص: 55.

135- وَأُطْلِقَ الْجَمِيعَ فِي التَّنْزِيلِ بِأَيِّمَا لَفْظٍ عَلَى التَّكْمِيلِ

1- علة الإمام الخراز في إطلاق الحذف في مادة: (ش، ب، هـ).

استند الناظم إلى استقراء نصوص الإمام أبي داود، فقد ذكر ما كان من مادة: (ش، ب، هـ) في مواضعها من السور، ولم يصرح في هذه المادة بإطلاق الحذف كما فعل في (القتال)، وفي مادة: (ظ، هـ)،¹ حيث صرح فيهما بالحذف حيث ما وقعت.

مواضع ما تصرف من مادة: (ش، ب، هـ) في مختصر التبيين: "حذف الألف من: ﴿إِنْ أَلْبَفَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: 69] إجماع من المصاحف"²، فوافق فيها الإمام الداني.

"سورة الأنعام: وكتبوا ﴿مُتَشَبِهٍ﴾ بغير ألف قبل الباء، وكذا: ﴿مُتَشَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ﴾ [الأنعام: 142] بحذف الألف من ذلك"³.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك عليه الإمام ابن عاشر الإطلاق في لفظ (التشابه) مع أنّ الإمام أبا داود لم ينصّ على الإطلاق أو التعميم فيها كما نصّ في غيرها، ومادة (القتال) سبق الإشارة إليها، وأمّا مادة (الظهار) فصريح بإطلاق الحذف فيه.

ونص ما رواه فيه من مختصر التبيين: "وتظهرون بغير ألف بين الظاء والهاء حيث ما وقع، سواء كان من: (التعاون)...أو كان من (الإظهار)... و (الظهور)...أو من (الظهار) الذي هو مأخوذ من الظهر"⁴. واستند ابن عاشر في استدراكه إلى استقراء اللفظة في نصوص مختصر التبيين.

ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "لم يذكر أبو داود في مادة (شبه) ما يقتضي إطلاقاً فيها ولا تعميماً كما قد يتبادر من عبارة الناظم، بل ذكر كلّ لفظ منها في محله"⁵.

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 176.

² أبو داود، المرجع نفسه، 2/ 158، 2/ 107-108، 2/ 204.

³ أبو داود، المرجع نفسه، 3/ 507، 3/ 520، 4/ 1058.

⁴ أبو داود، المرجع نفسه، 2/ 176، 177.

⁵ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 737.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

اتَّفَق الإمام الداني والإمام أبو داود في موضع ﴿تَشَبَّهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: 69] من مادة: (ش، ب، هـ)، ونص كلامه في المقنع: "في باب ذكر ما رسم في المصاحف بالحذف والإثبات: المروي عن الإمام نافع البقرة: ﴿تَشَبَّهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: 69]"¹.

وعليه الإمام الشاطبي في العقيلة:

52- مَعَا دِفْعُ، رِهْنٍ مَعِ مُضَعَّفَةً وَعَلَهُدُوا وَهْنًا تَشَبَّهَ اخْتِصَرَا

يلاحظ أن الإمام أبا داود نص على التعميم في لفظ (القتال) و(الظهار) وأخبر عن مواضع لفظ (التشابه) في مواضعها، لذا أطلقها الناظم فتبين "أنه أراد بالإطلاق تعميم الحذف عن أبي داود سواء كان ذلك عن المنقول عنه بإطلاق الحذف وتعميمه أو بالنص على كل فرد في محله"².

وقد حكى الإطلاق في هذا اللفظ عن الإمام أبي داود الإمام علي محمد الضبَّاع بقوله: "﴿تَشَبَّهَ﴾ وما اشتق من مادتها اسماً أو فعلاً عن أبي داود بالحذف، واقتصر الداني على ﴿تَشَبَّهَ﴾ البقرة"³. ووافق جلَّ شراح المورد الناظم من إطلاق الحذف في هذه المادة عن الإمام أبي داود، منهم الإمام الرجراجي، الإمام ابن آجط، المارغني.

4- القراءات:

"وعن الحسن (متشابه) بميم وتاء مرفوعة الهاء منوَّنة في الوصل، وتخفيف الشين؛ وعن المطوَّعي ﴿تَشَبَّهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: 69] مضارعاً بالياء، وتشديد الشين، مرفوع الهاء، وأصله يتشابه فأدغم، "وأمال شاء" حمزة وابن ذكوان وهشام من طريق الداجوني وكذا خلف"⁴.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 356.

² عبد الرحمن المنجرة، حاشية على فتح المنان، ص: 134.

³ علي محمد الضبَّاع، سمير الطالبين، ص: 50.

⁴ أحمد بن البناء، إتحاف فضلاء البشر، ص: 181، 182.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

والعمل على الحذف فيها جميعاً¹.

وبالنظر في المصاحف هي: بالحذف في المشرقية والمغربية، إلا الجماهيرية فبالحذف في موضع البقرة:

﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَّهَ﴾ وغيرها بالإثبات.

6- الترجيح:

يترجح في هذه المسألة صحة استدراك الإمام ابن عاشر، مع أنّ جُلَّ الشراح وافقوا الناظم في إطلاق الحذف فيما كان من مادة: (ش، ب، هـ) عن الإمام أبي داود، لأن دعوى الإطلاق يجب أن يقوم عليها دليل، بتصريح الإمام أبي داود عنه كما فعل في (القتال)، ومادة: (ظ، هـ، ر).

الاستدراك العاشر: على التخيير في رسم ما سكت عنه الإمام أبو داود ونص عليه صاحب المنصف.

أخبر الناظم في البيتين المواليين أنه تتبّع مواضع الألف المعانقة للّام عند أبي داود فوجدها بالحذف، ومثّل لها بلفظ ﴿إِلَا صَلَحَ﴾ [هود: 88]، و﴿عَلَامٌ﴾، ثم استثنى له منها ثلاثة عشرة لفظاً، سكت عنها ولم يتعرض لها بحذف أو إثبات، وبعدها أخبر أن الإمام البلسنيّ قد أطلق الحذف في جميعها، فعمّ ما نص على حذفه الإمام أبو داود وما سكت عنه، فخير كتاب المصاحف في رسمها.

141- ثُمَّ فَلَانًا لَا يَمِ وَلَا زَب وَأُطْلِقَتْ فِي مُنْصِفٍ، فَالْكَاتِبُ

142- مُخَيَّرٌ فِي رَسْمِهَا، وَخُذِفَتْ فِي مُقْنَعٍ: خَلَّيْفٌ حَيْثُ أَتَتْ

1- علة الإمام الخراز في تخيير الكاتب في المسكوت عنه للإمام أبي داود:

لا علة ولا مستند للناظم في تخيير الكاتب بين الحذف أو الإثبات فيما سكت عنه الإمام أبو داود، إلا كون الإمام الخراز لما رأى للإمام البلسنيّ نصّ في المسكوت عنه، وكان من عادة الكتّاب الحكم بالإثبات في المسكوت عنه للإمام أبي داود، فخير الكاتب بين الأخذ بنص الإمام البلسني، أو ما يحكم به في المسكوت عنه للإمام أبي داود.

¹ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 165.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

وقد استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم تسويته في الحكم بين ما هو منصوص عليه وما هو مسكوت عنه، كما استدرك عليه الحكم بالتخير، إذ كيف يخيّر الكاتب مع وجود نص الإمام البلنسي وهو مَنْ هو من العدل والعلم بالمرسوم، وقبله نص الإمام أبو عمرو على لفظ ﴿غَلَامٌ﴾، و﴿سُبُلُ السَّلَامِ﴾ [المائدة:18].

ونص ما قاله الإمام ابن عاشر في هذا الاستدراك: "ساوى الناظم بين حذف ألف الألفاظ الثلاثة عشر وإثباتها لتصريحه بالتخير فيها، وقد قرّر أنّ السكوت من شيخ لا يقتضي حكماً أصلاً، وإنما يرجع في المسكوت إلى الأصل، لاقتضاء القاعدة له، لا من السكوت كما تقدم... وعلى هذا فلا موجب للتخير إلا معارضة نص المنصف للقاعدة الرسمية، ويرد ههنا بحثان: أحدهما: أن يقال زيادة العدل مقبولة، فإن كان البلنسي عدلاً لم يكن ما نص عليه من الأحكام محلّ تخيير، وإلا لم يقبل أصلاً، ولا يجوز اتباعه.

ثانيهما: أن استنباط الناظم التخير في رسم الألف في المواضع الثلاثة عشر منقوض في بعضها، وهو ﴿غَلَمٌ﴾، و﴿سُبُلُ السَّلَامِ﴾ [المائدة:18] لأنّ أبا عمرو نصّ على حذف ألفهما، وكيف يصحّ التخير في ما نصّ أبو عمرو والبلنسي عليه بالحذف"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

جعل الإمام الداني حذف الألف في كل ما جاء بعد لام حكماً مطرداً، ونصه من المقنع: "في باب ذكر ما رسم في المصاحف بحذف الألف وإثباتها: وكذلك حذفوا الألف بعد اللام في قوله ﴿يَعْلَمُ﴾، و﴿غَلَمًا﴾، و﴿غَلَمَيْنِ﴾"².

نظمها الإمام الشاطبي في العقيلة: في باب الحذف في كلمات يُحمل عليها أشباهها: البيت [

[130]، [131]، [133]، [136]، [137]، [139]، [140].

وحكى الناظم أن الإمام أبا داود لم ينصّ على جميع الألفاظ التي جاء الألف فيها بعد اللام، وأنه استقرّها فوجد منها ثلاثة عشر لم يذكرها الإمام، لكن بالرجوع للنصوص التي ذكرها الإمام في مختصره تجده

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، / 748-749.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 409-410.

يكرر كلمة وقد ذكرت كثيرا، وهو إشارة إلى أمرين إما أنه غفل عن ذكرها نسيانا وهو يظنها مذكورة، أو أنها ذكرت في نسخ لم تصلنا.

ومن ما ذكره الإمام أبو داود في مختصر التبيين: " في البقرة : ﴿وَصَلِّحْ﴾ [البقرة: 218] بحذف الألف بين اللام والحاء وقد ذكر¹ . "و﴿إِلَّا أَصْلَحْ﴾ [هود: 88] بحذف الألف التي بعد اللام، من: ﴿وَصَلِّحْ﴾ [هود: 88]، وقد ذكر ذلك كله فيه².

وقال كذلك: "من الهجاء: ﴿عَلَّمَ﴾ [المائدة: 111] بغير ألف مثل: ﴿خَلَّوْا﴾"³.

وقد أورد الأئمة القواعد التي يبنى عليها العمل من ذلك "أنّ لكلّ من الحذف والإثبات مرجّحات؛ فينفرد الإثبات بالترجيح بأصلته، لكن حيث لا مرجّح للحذف، وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه، لكن حيث لم يُنصّ على الإثبات أو راجحيّته، ويشتركان معا في الترجيح بالنصّ على رجحان أحدهما، وبنصّ أحد الشيخين على أحد الطرفين مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه"⁴.
ونص الإمام البلنسي من المنصف:

في إله ثم في السلام	"وحذفوا الألف بعد السلام
ومثلها أصلا بكم رسمنا	وفي أولئك وفي لكننا
وفي غلام كل ذاك باد	وفي الملكة والبلاد
وفي ثلاثة بلا مخالف	وفي سلسلا وفي خلائف
ثم ملقوا وكذا يلقوا	ومثله البلاغ والخلاق
وفي ظلالهم وفي الكلالة	وفي الضلال بعد والضلالة
ومن خلاله كذا الأغلال	ومن سلاله ولا خلال
واللت أيضا بعد ثم اللعين	واللعنون مثلها واللعين
أو باثنتين الحذف في الإمام" ⁵ .	في كل ما قد أثبتوا بلام

¹ أبو داود، مختصر التبيين، 1/ 342-343.

² أبو داود، المرجع نفسه، 3/ 697-698.

³ أبو داود، المرجع نفسه، 3/ 463.

⁴ عليّ مُجَدِّ الضباع، سمير الطالبين، ص: 22.

⁵ ينظر: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 656، الرجراجي، تنبيه العطشان، ص: 399.

وبالرجوع إلى كلام بعض شراح المورد تجد الإمام ابن آجطاً والإمام الرجراجي لم يستدركا هذا على الناظم، وحكموا بالإثبات في ما سكت عنه الإمام أبو داود.

وبعضهم وافق الإمام ابن عاشر بقوله: "خير الناظم من عنده الكاتب في رسمها وهو معارض بنص الداني وصاحب المنصف على الحذف في الأول من ﴿عَلَّمَ﴾ وحذف ألف ﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة:18]"¹.
 "ولا يصح هذا التخيير خصوصاً بعد نقل إجماع المصاحف على الحذف في ﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة:18]"².

كذا الإمام المارغني بقوله: "فكيف يصح التخيير فيما نص أبو عمرو، والبلنسي على حذفه وسكت عنه أبو داود لا سيما وقد حكى اللبيب إجماع المصاحف على حذف سبل السلام"³.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل عند المشاركة بالحذف في ما نص عليه الإمام أبو داود، والإثبات في ما سكت عنه⁴؛ وعند المغاربة بالحذف في الجميع على نص الإمام البلنسي في المنصف؛ والجماهيرية على ما نص عليه الإمام أبو عمرو، والإثبات في غيرها؛ وفي المصحف الموريتاني الإثبات في كلمات: (لائم، لازب، غلاظ، ظلام، حَلَّاف) وحذف ما سواها، وموضع الجنّ الإثبات اتفاقاً، ﴿كَلَاهُمَا﴾ [الإسراء:23]، و﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [الفتح:15].

5- الترجيح:

يترجح أن استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، وله وجاهته من جهة أن التخيير لا مسوغ له بوجود النص، وقد فصلت في ذلك عند الحديث عن أقوال العلماء.

الاستدراك الحادي عشر: عدم استثناء: ﴿بَهُوَ تَفِيهِ﴾ مع ﴿أَتَلَوْهُ﴾ للإمام الداني.

¹ قال الإمام علي محمد الضباع: وقوله تعالى (سبل السلام) داخل في عموم اللفظ فلا التفات إلى ما ذكره فيه بعضهم من الخلاف عن المورد. (أنظر: سمير الطالبين، ص: 57).

² أبو زيتحار، لطائف البيان، ص: 58.

³ إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 170.

⁴ لقد أثير جدل كبير حول ما سكت عنه الإمام أبو داود وكيف يؤخذ له بالإثبات وقد يكون ما سكت عنه من قبيل الغفلة والنسيان أو من قبيل اختلاف النسخ، ثم كيف يكون الإثبات هو الأصل في رسم المصحف، والحذف في الكلام العربي وقت التنزيل هو الأصل، الحديث في هذه المسألة يطول، أثاره طويلاً شيعي أ د عبد الكريم ، ود. أحمد شرشال، حاشية التنزيل، ص: 342 / 1، سفير العالمين أشرف محمد فؤاد، ص: 315-316. وغيرهم من المحققين المدققين أمثال د. بشير الحميري.

أخبر الناظم في البيت الموالي أن الإمام الدائي حكى الحذف في مادة (ملاقاة)، وهذه المادة يدخل فيها ﴿أَتَلَّوْ﴾ [غافر:14]، و﴿لَفِيهِ﴾ وقد استثنى الناظم لفظ ﴿أَتَلَّوْ﴾ [غافر:14] بقوله: (سوى التلاق)، ولم يستثن لفظ: ﴿بَهُوَ لَفِيهِ﴾ [القصص:61].

145- وَفِي الْمَلَقَاتِ سِوَى التَّلَاقِ وَفِي غَلَامَيْنِ وَفِي الْحَلِّقِ

1- علة الإمام الخراز في عدم استثناء: ﴿بَهُوَ لَفِيهِ﴾ للإمام الدائي.

مستند الناظم ما رواه الإمام الدائي في باب ما رُسم في المصاحف بالحذف والإثبات، في المقنع حيث قال: "وفي قوله ﴿مُتْلَفُوا﴾ و﴿مُتْلَفُوهُ﴾ [البقرة:221] و﴿بِمُتْلَفِيهِ﴾ [الانشقاق:6] و﴿يَلْفُوا﴾ حيث وقع" ¹.

وفي باب ما حذفت منه الياء، وباب ذكر ما اتفقت علي رسمه مصاحف أهل العراق: "وفي المؤمن ﴿يَوْمَ أَتَلَّوْ﴾ [غافر:14] بالقاف" ². يتبين أن الناظم لم يستثن هذه الكلمة للإمام الدائي.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم، فيما أنه استثنى ﴿أَتَلَّوْ﴾ [غافر:14] من مادة الملاقاة كان حقه أن يستثنى لفظ ﴿لَفِيهِ﴾ [القصص:61]، وقد استثنى الإمام الخراز للإمام أبي داود لفظ ﴿أَتَلَّوْ﴾ [غافر:14] في البيت: 140، كما استثناءه للإمام الدائي. ونص قول الإمام ابن عاشر في المسألة: "استثناء الناظم ﴿أَتَلَّوْ﴾ من (الملاقاة)، يقتضي أن المراد بـ: (الملاقاة) في عبارته هذه المادة، كيف ما تصرفت... وحينئذ يرد عليه بحث، وهو شمول كلامه لقوله تعالى: ﴿بَهُوَ لَفِيهِ﴾ [القصص:61]، إذ هو اسم فاعل من (لقي)، ولم يذكره أبو عمرو، فكان حقه أن يستثنيه له، كما استثنى ﴿أَتَلَّوْ﴾ [غافر:14]" ³.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

¹ أبو عمرو الدائي، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 419 - 420.

² أبو عمرو الدائي، المصدر نفسه، 2/ 301، 23.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 754 - 755.

بالرجوع إلى أقوال العلماء في المسألة نجد الإمام أبا داود قد ذكر الموضعين بنصهما حيث قال في مختصر التبيين في سورة القصص: "﴿لَفِيهِ﴾ بحذف الألف، بين اللام، والقاف¹. سورة غافر: "وفيه من الهجاء: ﴿أَتَلَّوْا﴾ [غافر:14]. بالقاف مكتوب في جميع المصاحف"². والشيخان لم يذكر حذف الألف وإنما ذكرا حذف الياء في لفظ ﴿أَتَلَّوْا﴾ [غافر:14].

وعلى عدم الاستثناء نظمها الإمام الشاطبي في العقيلة:

139- حَتَّى يُلْقُوا مُلْقُوهُ مُبَارَكاً أَح- فَظُهُ مُلَاقِيهِ بَرَكْنَا وَكُنْ حَذِرَا

وبالرجوع إلى مقاييس اللغة يُلاحظ أن "(لقي) اللام والقاف والحرف المعتل أصول ثلاثة: أحدها يدل على عوج، والآخر على توافي شيئين، والآخر على طرح شيء. فالأول اللقوة: داء يأخذ في الوجه يعوج منه.

والأصل الآخر اللقاء: الملاقاة وتوافي الاثنين متقابلين، ولقيته لقوة، أي مرة واحدة ولقاء. ولقيته لقياً ولقياناً، واللقية فعلة من اللقاء، والجمع لقي.

والأصل الآخر: ألقيته: نبذته إلقاءً والشيء الطريح لقي³. وهذا يثبت دخول لفظ (لقي).

ونظراً لسكوت الإمام الداني على لفظة: ﴿أَتَلَّوْا﴾، استثنائها له أيضاً " وقد عدَّ بعض شراح المورد السكوت استثناءً والاستثناء إثباتاً، والصواب عدم الاستثناء"⁴.

أما لفظ ﴿لَفِيهِ﴾ [القصص:61] فقد نصَّ الإمام أبو داود على حذفه، وأما الإمام الداني فلم ينص عليه بلفظه ونص على مادة: ﴿مُلْقُوا﴾ و ﴿مُلْقُوهُ﴾ [البقرة:221] و ﴿فَمَلَفِيهِ﴾ [الانشقاق:6] و ﴿يُلْقُوا﴾.

وبتتبع أقوال شراح المورد وجدتُ الإمام ابن آجطا لم يلتفت إليها، وكأنه أدرجها ضمن ما نص عليه الإمام الداني، ونجد الإمام الرجراجي أدرجها ضمنه؛ لأنه ذكر لفظة ﴿لَفِيهِ﴾ [القصص:61] مع غيرها عند شرح البيت، كما وجدتُ من وافق الإمام ابن عاشر كالإمام أبو زيتحار بقوله: "ينبغي استثناء

¹ أبو داود، مختصر التبيين، 4/ 970.

² أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 1066.

³ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 5/ 260 - 261.

⁴ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 755.

﴿لَفِيهِ﴾ [القصص: 61] لعدم ذكره في المقنع¹، والإمام المارغني بقوله: "وكان حقه أن يستثنى له أيضا ﴿لَفِيهِ﴾ [القصص: 61] في القصص ؛ لأنه لم يذكره أيضا"².

وفيهما قال الإمام ابن وثيق: "ومن ذلك ﴿يَلْفُؤُوا﴾ حيث وقع، ومن لفظه ﴿مَلَفُوا﴾ ﴿مَلَى﴾ ﴿بِمَلَفِيهِ﴾ وشبه ذلك"³.

والإمام محمد العاقب في الحذف الذي لم يدخل تحت قاعدة، نص عليها بقوله:

"لاقيه لامستم ولكن لاغيه ولابثنين لابعين لاهيه"⁴.

"كذا حذفوا ألف لام: ﴿مَلَفُوا﴾ حيث جاء: ﴿أَنَّهُمْ مَلَفُوا اللَّهَ﴾، ﴿بِمَلَفِيهِ﴾ [الانشقاق: 6] و ﴿يَلْفُؤُوا﴾"⁵.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المشاركة في: ﴿أَتَلَّيْ﴾ على إثباته لسكوت الإمام أبي داود، وجرى عمل المغاربة على الحذف إتباعا للمنصف⁶، ومن مفهوم كلام الإمام الداني بالحذف في الجماهيرية وهي كذلك فيه، كذا الموريتاني، وبالثبت في المصحف الباكستاني.

5- الترجيح:

ترجح لي والله أعلم عدم صحة استدراك الإمام ابن عاشر؛ وذلك بالرجوع إلى أقول الأئمة القراء إذ نجد منهم من يدرج هذه اللفظة في كلام الإمام الداني، ومنهم من استثنائها له، وإلى ذلك أشار بعضهم بقوله: "فبعض المتأخرين فهم شمول كلامه لها، فتندرج فيه: ﴿بِمَلَفِيهِ﴾، ومن هؤلاء الخراز، ولم يستثن منها سوى: ﴿أَتَلَّيْ﴾ وبعض شراح المورد استثنائها لأبي عمرو، ولكن يبدو لي أنّ الصواب عدم استثنائها لأبي عمرو؛ لأنه قال: "حيث وقع"⁷. وإلى معنى لفظة (لقي) في اللغة، يظهر أن لفظ (لقيه) من مادة

¹ أبو زيتحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 59.

² إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 172.

³ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 39.

⁴ محمد العاقب، رشف اللمی على كشف العمی، ص: 155.

⁵ ابن البنا الديمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص: 17.

⁶ ينظر: علي محمد الضباع، سمير الطالبين، ص: 59، د. محمد شفاعت رباني، ظواهر الرسم المختلف فيها بين مصاحف المشاركة ومصاحف المغاربة، ص: 50.

⁷ أبو داود، مختصر التبيين، 4 / 970.

(الملاقاة)، وأن الإمام الداني ذكر بعض الأمثلة من هذه المادة، وأدخل غيرها بقوله (حيث وقع)، لذا لم يستثنها الإمام الخزاز وغيره من الشراح .

الاستدراك الثاني عشر: على عدم ذكر لفظ: ﴿إِلَهَيْس﴾ نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْسِ اثْنَيْسَ﴾

[النحل 51] للإمام الداني.

مازال الناظم يتحدث عن ما أخبر به الإمام الداني في حذف الألف بعد اللام، ففي البيت الموالي أشار إلى حذف لفظ ﴿إِلَهَ﴾، ولم يذكر لفظ: ﴿إِلَهَيْسَ﴾.

147- كَذَا إِلَهٌ وَبَلَعٌ وَعُلْمٌ وَاللَّيْنُ إِيْلَفٌ مَعَاثِمٌ سَلَمٌ

1- علة الإمام الخزاز في عدم ذكر لفظ: ﴿إِلَهَيْسَ﴾ للإمام الداني:

لا حجة للناظم في عدم ذكر هذا اللفظ، وقد نص عليه الإمام الداني بما يعبر عن دخوله في معرض كلامه فقد قال في المقنع: "وكذلك حذفوا الألف بعد اللام في قوله عز وجل: ﴿إِلَهَ﴾ و﴿إِلَهَكُمْ﴾، ﴿إِلَهْنَا﴾ [العنكبوت: 46] و﴿إِلَهَهُ﴾ وشبهه من لفظه"¹.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم كونه لم يذكر لفظ: ﴿إِلَهَيْسَ﴾، ومستنده أن عبارة الإمام الداني تعبر على اندراج ﴿إِلَهَيْسَ﴾ فيها، أما عبارة الناظم فلا يفهم منها ذلك، كون لفظ ﴿إِلَهَيْسَ﴾ المثنى لا يندرج في لفظ ﴿إِلَهَ﴾ في اصطلاحه.

ونص كلام الإمام ابن عاشر: "بقي على الناظم ﴿إِلَهَيْسَ﴾ نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْسِ اثْنَيْسَ﴾ [النحل: 51]؛ لأنه يندرج في قول المقنع: و﴿إِلَهَ﴾ و﴿إِلَهَكُمْ﴾، ﴿إِلَهْنَا﴾ [العنكبوت: 46] و﴿إِلَهَهُ﴾ وشبهه من لفظه حيث وقع"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 403-404.

² ابن عاشر، فتح المنان بمورد الظمان، 757/1.

صرّح الإمام أبو داود بلفظ: ﴿إِلَهَيْس﴾ ونصه: ثم قال: "قال تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْسِ إِنْشِي﴾" مذكور هجاؤه فيما سلف¹. وقبله ذكر ما كان من جذر ﴿إِلَهْ﴾، ونصه: "﴿إِلَهْكَ﴾ و﴿إِلَهْ﴾ و﴿إِلَهَاءَ﴾ بحذف الألف بين اللام والهاء، في الثلاث كلم"².

وتندرج عند الإمام الشاطبي في العقيلة في البيت:

131- مَسْجِدٌ وَإِلَهُ مَعْ مَلِكَةٍ
وَأَذْكَرُ تَبْرَكَ وَالرَّحْمَنُ مُغْتَفِرًا

ولم يشر الإمام ابن آجط إلى ذلك³.

وأما الإمام الرجراجي فنص على اندراج المثني في عبارة الناظم بقوله: "ويندرج فيه المثني أيضا نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْسِ إِنْشِي﴾ [النحل: 51]"⁴، وقد استدرك عليه ذلك محقق كتاب فتح المنان في التبيان بأن الإمام الرجراجي أخطأ، ووافق الإمام المارغني الإمام ابن عاشر بقوله: "وبقي على الناظم ذكر ﴿إِلَهَيْسِ﴾ نحو ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْسِ إِنْشِي﴾ [النحل: 51]؛ لأنه مندرج في كلام المقتنع ولا يندرج في عبارة الناظم؛ لأن المثني لا يندرج في المفرد ولذا احتاج إلى ذكر ﴿غلامين﴾، مع غلام"⁵، كذا الإمام أبو زيثحار⁶.

وقد تتبعنا اللفظة في كتب الرسم التي بين يدي، فلم أجد من أشار إليها إلا الإمام ابن وثيق حيث نص على "لفظة ﴿إِلَهْ﴾ حيث وقع، ومن ﴿إِلَهْ﴾ و﴿إِلَهَاءَ﴾ و﴿إِلَهْكُمْ﴾ وشبهه"⁷.

والإمام المهدي بقوله: "وكذلك يحذفون ﴿إِلَهْ﴾، و﴿إِلَهْكُمْ﴾، ﴿إِلَهْنَا﴾ [العنكبوت: 46] و﴿إِلَهْهُ﴾"⁸.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

¹ أبو داود، مختصر التبيين، 3/ 773.

² أبو داود، المرجع نفسه، 2/ 212.

³ ينظر: ابن آجط، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 663.

⁴ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 406.

⁵ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 173.

⁶ ينظر: أبو زيثحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 60.

⁷ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 32.

⁸ أبو العباس المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 77.

العمل على ما نص عليه المنصف من تعميم الحذف في الألف الواقع بعد اللام إلا موضع: ﴿إِلَّا﴾ [الجن: 9]¹. هذا في مصاحف المغاربة عدا الموريتاني فحذفوه وأثبتوه في بعض الألفاظ، أما مصاحف المشاركة فهي على ما ذكره الإمام أبو داود.

5- الترجيح:

يترجح أن عبارة الناظم لا يدخل فيها لفظ ﴿إِلَهَيْسِ﴾ المثني لكون المثني لا يندرج في المفرد حسب اصطلاح الناظم، وكان عليه ذكر هذا اللفظ كما ذكره أبو داود، أو التعبير بما يدخلها كما فعل الإمام الداني، واستدراك الإمام ابن عاشر صحيح والله أعلم.

الاستدراك ثلاثة عشر: على ذكر الخلاف للإمام أبي داود في لفظ: (المضاعفة)

أخبر الناظم في الأبيات الموالية أن شيوخ النقل قد اتفقوا على الحذف في ﴿يُضَعِّفُهَا﴾ [النساء: 40] بالنساء وأن أبا عمرو قد حكى الحذف في كل أفعال (المضاعفة) إلا ثلاثة مواضع نقل فيها الخلاف؛ وهي الموضع الأول من البقرة، وموضعي الحديد، وأن الإمام أبا داود قد نص على الخلاف في كل أفعال (المضاعفة) إلا ما ذكر بالحذف للجميع؛ وهو موضع النساء.

156- وَاحْذِفْ يُضَاعِفُهَا لَدَى النِّسَاءِ وَمَعَهُ لِلدَّانِي سِوَاهُ جَاءِ

157- وَذَكَرَ الْخُلْفَ بِأُولَى الْبَقَرَةِ ثُمَّ بِحَرْفِي الْحَدِيدِ ذَكَرَهُ

158- وَلَإِي دَاوُدَ جَاءَ حَيْثُمَا إِلَّا يُضَعِّفُهَا كَمَا تَقَدَّمَ

1- علّة الإمام الخراز في حكاية الخلاف في: (المضاعفة) لأبي داود:

لا مستند للناظم في حكاية الخلاف عن الإمام أبي داود في جميع أفعال: (المضاعفة) إلا موضع النساء بالحذف له، وقد نص الإمام أبو داود على الحذف في الجميع ونصه في المختصر التبيين: "وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿يُضَعِّفُهَا لَهُ﴾ بحذف الألف بين الضاد والعين، حيث ما وقع وكذا: ﴿يُضَعِّفُ﴾، و﴿مُضَعِّفَةً﴾"².

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

¹ ينظر: مجد المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 174.

² ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 293، 3/ 681، 4/ 918، 1187.

وافق الإمام ابن عاشر استدراك الإمام ابن آجطا على الناظم فذكر استدراكه بأن الإمام أبا داود أطلق الحذف في فعل (المضاعفة)، ونجد الناظم ذكرها له بالخلاف واستثنى ﴿يُضَاعِفُهَا﴾، ونص استدراكه : "وهي كلها لأبي داود بالخلاف إلا ﴿يُضَاعِفُهَا﴾، فإنه بالحذف، وهذا وهم منه رحمه الله في هذا؛ لأن أبا داود لم يذكر في التنزيل في لفظ (المضاعفة) إلا الحذف، وذكر أن ذلك إجماع من المصاحف"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

نص الإمام الداني على الحذف في جميع أفعال: (المضاعفة)، عدا موضع البقرة، وموضع الحديد بالخلف، ونصه:

ونصّه في المقنع: "باب ذكر ما رسم في المصاحف بالحذف والإثبات عن نافع في سورة البقرة ﴿يُضَاعِفُهَا﴾ [البقرة: 343] و﴿يُضَاعَفُ﴾ و﴿مُضَاعَفَةٌ﴾ حيث وقع"².

وفي باب ذكر ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار قال نصير: وفي بعضها ﴿يُضَاعَفُ﴾ بالألف، وفي بعضها بغير ألف"³.

"وفي الحديد في بعض المصاحف : ﴿يُضَاعِفُهَا﴾ [الحديد: 11] بغير ألف، وفي بعضها ﴿يُضَاعَفُ﴾ بألف، وفي بعضها ﴿يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾ [الحديد: 18] بالألف، وفي بعضها ﴿يُضَاعَفُ﴾ بغير ألف"⁴.

وقد خالف الإمام الشاطبي الإمام الداني وأطلق الخلف في الجميع ونصه في العقيلة:

52- مَعَا دَفْعُ، رَهْلِنِ مَعَ مُضَاعَفَةٍ وَعَلَهُدُوا وَهُنَا تَشْبَهُ اخْتِصَارًا

53- يُضَاعَفُ الْخُلْفُ فِيهِ كَيْفَ جَا وَكَتَدَ سِيهِ وَنَافِعُ فِي التَّخْرِيمِ ذَاكَ أَرَى

وقد استدرك عليه بعض شراح العقيلة، وعدّه بعضهم من زيادات العقيلة، وإليه أشار الإمام الخراز

بقوله:

159- وَفِي الْعَقِيلَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَيْسَ لَفْظٌ مِنْهُ بِاتِّفَاقٍ

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 675-676.

² أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 1/ 360.

³ أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 273.

⁴ أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 293.

ونجد الإمام ابن عاشر قد وافق الإمام ابن آجطا قائلا أعني: ابن آجطا بأن الناظم قد وهم بحكاية الخلف في غير موضع النساء، وأصلح ذلك بيتين، ونصّه: "هذا وهم منه رحمه الله في هذا، لأن أبا داود لم يذكر في التنزيل في لفظ (المضاعفة) إلا الحذف، وذكر أن ذلك إجماع من المصاحف... ولو ذكر له، أو عثر عليه لبدّله بما يزيل الوهم، (ولذا) قلت بيتا مكانه:

وَاحْدُفْ يُضْعِفْهَا لَدَى النِّسَاءِ وَعَنْهُمَا أَيْضًا سَوَاءُ جَاءِ
الْخُلْفُ لِلدَّانِي بِأَوَّلِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ بِحَرْفِي الْحَدِيدِ ذَكْرَهُ¹.

وأثنى الإمام ابن عاشر على قول الإمام ابن آجطا بقوله:

"وبحث الشارح صحيح، ولقد تتبع أبو داود ذكر أفعال (المضاعفة) بالحذف واحدا واحدا، زيادة على ما قال في البقرة، وأما إصلاحه فموف بالمقصود، ثم قال: وقد كنت أصلحت أبيات الناظم الثلاثة في بيت واحد، وهو:

"واحذف يضعفها وللداني اختلف في أول حرفي الحديد صف"².

وأما قول الإمام الرجراجي فهو: "اعترض على هذا البيت بقوله: (ولأي داود جاء حيثما) البيت: بأنه يقتضي أن أبا داود ذكر الخلاف في جميع أفعال المضاعفة إلا قوله: ﴿يُضْعِفُهَا﴾ فلم يذكر فيه إلا الحذف، وليس الأمر كذلك؛ لأن أبا داود لم يذكر في التنزيل في أفعال المضاعفة إلا الحذف، وذكر أن ذلك إجماع من المصاحف، ولم يذكر الخلاف أصلا، وإنما ذكر الخلاف فيها في اللفظ لا في الخط"³.

واختلف الأئمة في هذا اللفظ منهم من وافق الإمام الداني وذكر الخلف في المواضع الثلاثة التي ذكرها، ومنهم من حكى الحذف ثم قال: وفيها خلاف.

منهم الإمام ابن وثيق حيث قال: "﴿يُضْعَفُ﴾ و ﴿مُضْعَفَةٌ﴾ وما أشبه ذلك حيث وقع، وفيه خلاف، ومن لفظه ﴿مُضْعَفَةٌ﴾"⁴.

ومنهم من حكى الخلف مطلقا على قول الإمام الشاطبي: "﴿يُضْعِفُهَا﴾ و ﴿مُضْعَفَةٌ﴾" اختلف في حذف هذا الفعل كيف جاء في القرآن، ﴿مُضْعَفَةٌ﴾ بغير ألف"⁵.

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 676.

² ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، ، 1/ 779.

³ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 426.

⁴ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 40.

⁵ ابن ظافر العقيلي، مرسوم خط المصحف، ص: 94 - 95.

وقد أُصلحت هذه الآيات بعدة إصلاحات منها إصلاح الإمام ابن جابر:

"وَاحْذِفْ يَضَاعِفُهَا لَدَى النِّسَاءِ
وَالْخُلْفُ لِلدَّانِي بِأُولَى الْبَقَرَةِ
وَفِي الْعَقِيلَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
وَإِصْلَاحُ الْإِمَامِ ابْنِ أَجْطَا:

"وَاحْذِفْ يَضَعُفُهَا لَدَى النِّسَاءِ
وَالْخُلْفُ لِلدَّانِي بِأُولَى الْبَقَرَةِ
وَعَنْهُمَا أَيضاً سِوَاهُ جَاءَ (وغيره لأن نجاح جاء)
ثُمَّ بَحْرُفِي الْحَدِيدِ ذَكَرَهُ" ².

4- القراءات:

في البقرة "واختلفوا في: ﴿يُضَاعَفُ﴾ [الحديد: 11] هنا والحديد، فقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب الفاء فيهما، وقرأ الباقر بالرفع، واختلفوا في: حذف الألف وتشديد العين منهما، من ﴿يُضَاعَفُ﴾، و﴿مُضَاعَفَةٌ﴾ وسائر الباب: فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالتشديد مع حذف الألف في جميع القرآن، وقرأ الباقر بالإثبات والتخفيف" ³.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل على الحذف في جميع أفعال (المضاعفة) كما في دليل الحيران ⁴ وسمير الطالبين ⁵. وبالرجوع إلى المصاحف وجدتها بالحذف في الجميع.

6- الترجيح:

يترجح في هذه المسألة صحة استدراك الإمام ابن عاشر، وقد يكون هذا الخلط ناتج عن اختلاف الأئمة في هذا اللفظ، كما يترجح فيها الحذف رعاية للقراءة، ولعمل المصاحف.

تلخيص أقول الأئمة في ألف ﴿يُضَاعَفُ﴾:

نص الإمام أبو داود على الحذف مطلقاً على ما في التنزيل.

¹ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ص: 448.

² ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 676.

³ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 228.

⁴ يرجع: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 183.

⁵ يرجع: علي محمد الضباع، سمير الطالبين، ص: 51.

ونص الإمام الشاطبي على الخلاف مطلقا على ما في العقيلة.
فصل فيها الإمام الداني: فهي بالحذف في كل المواضع، غير أولى البقرة، وحر في الحديد بالخلاف.

المطلب الثالث: ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من آل عمران إلى مريم

ذكر الإمام ابن عاشر في هذا الأبواب جملة من الاستدراكات على الناظم أوردتها فيما يلي:

الاستدراك الأول: عدم استثناء الموضع الأول من لفظ: ﴿كَقَرَّةٍ﴾ للإمام أبي داود:

من بين ما أخبر الناظم به في شطر البيت الموالي أنّ الإمام أبا داود نقل الحذف في لفظ ﴿كَقَرَّةٍ﴾، وهو لفظ متعدّد في سورة المائدة: ﴿بَهُوَ كَقَرَّةٍ لَهُ﴾ [المائدة: 47]، ﴿بَكَقَرَّتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: 91]، ﴿ذَلِكَ كَقَرَّةٍ أَيْمَنِيكُمْ إِذَا حَلَقْتُمْ﴾ [المائدة: 91]، ﴿أَوْ كَقَرَّةٍ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: 97].

176- رَبِّ أَيْبِ كَقَرَّةٍ يُورِي

1- علة الإمام الخراز في تعميم الحذف في: ﴿كَقَرَّةٍ﴾ عن الإمام أبي داود:

لا مستند للإمام الخراز في تعميم الحذف في هذا اللفظ عن الإمام أبي داود، وقد سكت الإمام عن الموضع الأول، وذكر المواضع الأخرى بالحذف، إلا أنه قد يكون ذكر اختياره فيه عنه، أو أنه اعتمد على نسخة أخرى من التنزيل.

ونص مختصر التبيين: "وفيها حذف الألف من: ﴿بَكَقَرَّتُهُ﴾ [المائدة: 91]"¹. وقال أيضاً: "وكتبوا في مصاحف أهل المدينة: أو ﴿كَقَرَّةٍ﴾ بغير ألف"².

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم استثناء الموضع الأول من المائدة ﴿بَهُوَ كَقَرَّةٍ لَهُ﴾ [المائدة: 47] للإمام أبي داود، وقد سكت عنه وحكى الحذف في الآيتين: [91، 97] من المائدة، إما غفلة منه أو أنها ذكرت في بعض النسخ.

ونص كلام الإمام ابن عاشر: "ذكر أبو داود هذه الألفاظ كلها بالحذف، وسكت عن الأول فيها وهو ﴿بَهُوَ كَقَرَّةٍ لَهُ﴾ [المائدة: 47]، فهو مع أنه أول لفظ وقع منه، فكان من حق الناظم أن يستثنيه

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 458.

² أبو داود، المرجع نفسه، 3/ 460.

كعادته في الألفاظ الأوائل التي يسكت عنها أبو داود، ويذكر ما بعدها وسكوته عنه إمّا: لغفلته، أو لوجوده بالحذف في نسخته من التنزيل¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام الرجراجي على ذلك وذكر -أعني: الرجراجي- أنها مثبتة في التنزيل بقوله: ﴿كَفَّرَهُ﴾ ظاهره يقتضي أنه محذوف عند ابن نجاح حيث ما وقع كما حذفه أبو عمرو، وليس الأمر كذلك؛ لأن ابن نجاح نصّ على الإثبات في قوله تعالى في العقود: ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: 47] وهذا من الألفاظ الخمسة التي أغفلها الناظم؛ لأن ابن نجاح نصّ على إثباتها في التنزيل².
 كذا الإمام المارغني حيث قال: "كان من حقّ الناظم أن يستثني لأبي داود: ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: 47] الواقع أولاً في العقود؛ لأن أبا داود ذكر ألفاظ: ﴿كَفَّرَهُ﴾، كلّها وسكت عنه"³.
 ووافقهم الإمام الضباع: "﴿كَفَّرَهُ﴾ كيف جاء سوى الأول"⁴.

وردّ محقق التنزيل على استدراكهم بقوله: "ثم إنّ سكوتهم عليه لا يقتضي الإثبات ولا يلزم منه، ولا ينبغي التعبير عنه بالاستثناء، كما عبّر عنه شراح المورد كابن عاشر والرجراجي وأبو عبد الله بن آجطا، والراجع فيه الحذف كبقية مواضعه، وهو الأولى بالاتباع طرداً للباب وحماً لنظائره، وتقليلاً للخلاف، وسدّاً لباب قد يلج منه المغرضون"⁵.

واستدرك على الناظم أيضاً أبو الحسن الدرعي فأصلح البيت بقوله:

وعنه قاسية وفي الزمر وفيه لا الأولى كفارة أثير⁶

وذكرها بإثبات الألف صاحب نثر المرجان أن ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: 47] على أنه الأكثر، وأن الإمام ابن الجزري رسمها بحذف الألف⁷.

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 806.

² الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 444.

³ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 196.

⁴ عليّ محمد الضباع، سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 54.

⁵ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، الحاشية، 3/ 458.

⁶ أبو الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 75.

⁷ ينظر: محمد الأركاتي، نثر المرجان، 2/ 53.

وأما الطالب عبد الله هي في أول العقود وهي ثابتة:

فلق حب فرغا فيه دافع كفرة دون له الفحش شفع¹

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

وحكى محمد علي خلف أن عمل المشاركة على الإثبات، والمغاربة على الحذف اتباعا للمنصف بقوله: "واستدرك عليه بأنه لم ينص على الاستثناء في المورد، وجرى عملنا عليه لسكوت أبي داود عنه، وأطلق في المنصف الحذف وتبعه المغاربة"².

والعمل على الإثبات فيها قال الإمام ابن القاضي: "﴿كَفَّارَةٌ لَهُ﴾" [المائدة: 47] سكت عنها في التنزيل والعمل بالإثبات وحذفها المنصف، ولم يعتبر هنا لعدم النسبة له فيها"³. وقد رجعت إلى المصاحف التي بين يدي من بينها: الثعالبية، والجماهيرية، مصحف الخراز، الرغبة، فوجدتها كلها بالإثبات.

5- الترجيح:

أخذ عدد من أئمة الرسم بالإثبات على ماسكت عنه الإمام أبو داود، ولا يحكم فيه بالإثبات لذلك لكون سكوت الإمام قد يكون عن سهو ونسيان، أو غفلة، وقد يكون لاختلاف النسخ فالكاتب دوماً يحقق ويدقق في مؤلفه إلى أن تلقاه المنية، وقد أكد البعض أنه اختلاف النسخ لاقتصار الإمام التيجي على الحذف فيها، وإطلاق الحذف في عمدة البيان كفارة عداوة أكابر⁴.

فترجح أن استدراك الإمام ابن عاشر على الناظم في هذه المسألة غير صحيح، فلو أخذنا بما في التنزيل لجئنا ذلك إلى حكم المسكوت عنه في الرسم؛ لأن الأئمة لم يقيّدوا جميع الألفاظ المختلف فيها بين الرسم العثماني والرسم الإملائي فسكوتهم عن لفظة لا يعني أن يحكم بالضد، لكن في هذه المسألة يترجح فيها صحة كلام الناظم؛ لأن الإمام أبا داود ذكرها بالحذف في عمدة البيان، كذا الإمام التيجي وهو يخبر عن الإمام أبي داود، كما أنه هناك نص عن الإمام البلنسي، كل هذه الأمور تُرجح عدم صحة الاستدراك، كما ترجح الحذف على الإثبات أخذا بالنص وحملًا للنظائر بعضها ببعض، مع أن المصاحف قد خالفت النص في ذلك.

¹ ينظر: الطالب عبد الله، الإيضاح الساطع، ص: 50.

² علي محمد الضباع، سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 54. حكمه بالحذف عند المغاربة لا يصح.

³ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 53.

⁴ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/ 401.

الاستدراك الثاني: على عدم ذكر لفظ: ﴿حَجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: 65] للإمام أبي داود.

أخبر الناظم أن الإمام أبا داود قد نقل الحذف في لفظ ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ [الأنعام: 81]، ولم يشير إلى

﴿حَجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: 65].

178- ثُمَّ أَحْبَبَؤُهُ ثُمَّ عَقِبَهُ وَأَتَحَاجُّونِي كَذَا وَصَحِبَهُ

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر لفظ: ﴿حَجَجْتُمْ﴾ بآل عمران:

لا حجة للإمام الخراز في ذلك وقد ذكرها الإمام أبو داود، إلا أن يكون غفلة منه.

ونص التنزيل: "﴿حَجَجْتُمْ﴾ بغير ألف"¹. وفي الأنعام: "﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ [الأنعام: 81] بغير ألف

بين الحاء والجيم المضمومة"².

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

واستدرك عليه الإمام ابن عاشر كونه لم يذكر لفظ ﴿حَجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: 65] مع ذكر الإمام أبي داود لها.

ونص كلام الإمام ابن عاشر: "بقي على الناظم من هذه المادة: ﴿حَجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: 65]"³.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

واعترض على هذا أيضا عددٌ من الشراح منهم:

الإمام ابن آجطا بقوله: "أغفل الناظم -رحمه الله- على الذي في سورة آل عمران فلم يذكره، فكان

حقه أن يذكره كما ذكره الشيخ أبو داود، وهو قوله في سورة آل عمران: ﴿هَآآنتُمْ هَآؤَآءِ حَجَجْتُمْ﴾ [آل

عمران: 66]"⁴.

والإمام الرجراجي حيث قال: "واعترض الناظم هاهنا بذكره ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾، وسكوته عن: ﴿هَآآنتُمْ

هَآؤَآءِ حَجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران 66]، لأن أبا داود قال في التنزيل: "﴿حَجَجْتُمْ﴾

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 352.

² أبو داود، المرجع نفسه، 3/ 498.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 812.

⁴ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 708.

[آل عمران:66] بغير ألف "ومن حق الناظم أن يذكره كما ذكره أبو داود ، فينبغي أن يزداد هاهنا هذا البيت، وهو قولنا:

"وَاحْذِفْ لَدَى التَّنْزِيلِ حَاجَجْتُمْ وَلَا تُهْمَلُهُ إِذْ هُوَ بِنَصِّ قَدْ جَلَّ"¹.

كذا الإمام المارغني بقوله: "وبقي على الناظم من هذه المادة ﴿حَاجَجْتُمْ﴾ [آل عمران:66] فإن أبا داود ذكره بحذف الألف وبه العمل"².

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

قال الإمام ابن القاضي: "﴿حَاجَجْتُمْ﴾ [آل عمران:66] بقي على الخراز، ونص عليه في التنزيل فليس إلا بالحذف وبه العمل"³، وفي سمر الطالبين بالحذف في الموضعين⁴، وفي المصاحف المشرقية، والمغربية بالحذف عدا الجماهيرية بالإثبات.

5- الترجيح

الراجح أن استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، لكون الإمام ابن نجاح نص على موضع آل عمران، والناظم اقتصر على موضع الأنعام، فكان حق الناظم أن يذكره له، أما الإمام الداني فنص على موضع الأنعام فقط، نقل فيه ثبوت الياء، وعليه العديد من الأئمة، والعمل فيه على الحذف.

¹ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 449.

² إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 198 – 199.

³ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 50.

⁴ ينظر: علي محمد الضباع، سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 44.

الاستدراك الثالث: على عدم حكاية الحذف في لفظ: ﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾ [آل عمران: 154] للإمام أبي داود.

من بين الألفاظ التي ذكر الناظم حكمها في شطر البيت الموالي عن الإمام أبي داود حذف ألف ﴿جَهْلَةٍ﴾، وهي في: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ﴾ [النساء: 17]، ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ﴾ [الأنعام: 55]، ﴿فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ﴾ [الحجرات: 6].

179- جَهْلَةٌ مَعَ الْقَوِّ حَشٍ وَفِي

1- علة الإمام الخراز في عدم الإشارة إلى لفظ: ﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾:

لا حجة للناظم في عدم ذكر حكم هذه اللفظة مع أن الإمام أبا داود قد أشار إلى حذف ما كان من لفظ: ﴿جَهْلَةٍ﴾¹ في النساء، والأنعام، والحجرات، وما كان من لفظ: ﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾ ذكر ما في آل عمران: "﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾ [آل عمران: 154] بحذف الألف بين الجيم والهاء"². وفي الأحزاب: "﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾ [الأحزاب: 33] بحذف الألف"³. وسكت عن: ﴿أَبْحُكُمُ الْجَهْلِيَّةُ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: 52]، ﴿يَعِ فَلُوْهُمْ الْحَمِيَّةُ حَمِيَّةُ الْجَهْلِيَّةِ﴾ [الفتح: 26].

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم تعرضه للفظ ﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾، وقد نص عليه الإمام أبو داود، وذكر أن الناظم في هذه اللفظة قد خالف قاعدته في ما ينقله عن الإمام أبي داود، فمن عادته أن يطلق الحكم له إذا نص على الحكم في مواضع وسكت عنه في الأخرى، وفي ﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾ نص على الحذف في آل عمران، وفي الأحزاب، وسكت عن موضع المائدة، والفتح.

ونص كلام الإمام ابن عاشر: "بقي على الناظم من هذه المادة: ﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾ في آل عمران: ﴿يُظَنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَهْلِيَّةِ﴾ [آل عمران: 154] وتعدد في العقود، والأحزاب، والفتح، وقد ذكر في التنزيل: الأول والثالث بالحذف، وسكت عن الثاني والرابع وعادة الناظم في مثل هذا إطلاق الحذف عن التنزيل اكتفاء بالمتقدم"⁴.

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 396، 3/ 486، 4/ 1131.

² أبو داود، المرجع نفسه، 2/ 378.

³ أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 1003.

⁴ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 813.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام الرجراجي في استدراكه على الناظم، وجمع الألفاظ التي أغفلها الناظم من بينها هذا اللفظ فقال: "وها هنا ستة ألفاظ محذوفة أغفلها الناظم، لأن ابن نجاح نص على حذفها، وقد جمعنا هذه الألفاظ في بيتين من الرجز التام وهما قولنا:

"واحدة حاجتكم الأيامى والجاهلية وناديناه
بمريم خرجتم جهادا عن النجاح حذفها سقناه"¹.

وقال الإمام علي محمد الضباع: في باب حذف الألف بعد الجيم: "الْجَاهِلِيَّةُ" زاده ابن عاشر ونسبه لأبي داود"².

وأصلحه الإمام ابن القاضي فقال: "الْجَاهِلِيَّةُ" بالحذف مطلقا هذا هو المنصوص المعمول به، خلافا لمن زعم غير هذا، وإليه أشرنا:

"الجاهلية بحذف الألف لابن نجاح حيث جاء فأعرف
ونصه في عمدة البيان ومُنْصَفٌ أيضًا فُحِذَ بَرَهَانٌ"³.

في عمدة البيان ذكر الحذف في عدة ألفاظ منها: "الْجَاهِلِيَّةُ" يسارعونا"⁴.

ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل على الحذف فيها جميعا، فلقد نظرتُ في المصاحف التي بين يدي، فوجدتها كذلك في المصاحف المشارقية والمغاربية وبالإثبات في مصحف الجماهيرية، والباكستاني الهندي.

4- الترجيح:

يترجح صحّة استدراك الإمام ابن عاشر على الناظم؛ لأن لفظ: "الْجَاهِلِيَّةُ" من الألفاظ التي غفل عنها الناظم، وأصلحها غيره، كما يترجح الحذف فيها، وفي غيرها من مادتها؛ لنص الإمام أبو داود عليها، ولعمل المصاحف، حملا على النظائر، وطرذا للباب.

¹ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 445.

² علي محمد الضباع، سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 43.

³ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 50 - 51.

⁴ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/ 400.

الاستدراك الرابع: على عدم ذكر لفظ: ﴿الْخَلِيقُ﴾ [الحشر: 24] للإمام أبي داود.

أخبر الناظم أن الإمام البلسني نقل حذف ﴿حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: 97] [الكهف: 39]، و﴿خَلِيقُ﴾

وهو متعدد ومنوع، ولم يشر إلى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: 24] للإمام أبي داود.

183- وَحَذَفُ حُسْبَانًا وَلَفْظِ خَلِيقٍ

184- بِمُنْصِفٍ

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر لفظ: ﴿الْخَلِيقُ﴾ [الحشر: 24] للإمام أبي داود.

لا مستند للناظم في ذلك وقد ذكرها الإمام أبو داود، ونصه في مختصر التبيين: في الحشر: "وفيه من

الهجاء: ﴿حُشْعًا﴾ [القمر: 7] بحذف الألف وكذا: ... و﴿الْخَلِيقُ﴾ [الحشر: 24]"¹.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم ذكر ﴿خَلِيقُ﴾ [الحشر: 24] الوارد في الحشر للإمام أبي

داود، وهو منصوص عليه له.

ونص الإمام ابن عاشر: "بقي على الناظم: ﴿الْخَلِيقُ﴾ [الحشر: 24]، فإن أبا داود نص في

التنزيل على حذف ألفه"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام المارغني الإمام ابن عاشر إذ قال: "كان حق الناظم أن يذكر لأبي داود حذف ألف:

﴿الْخَلِيقُ﴾ [الحشر: 24] الواقع في الحشر؛ لأنه نص في التنزيل عليه"³، والإمام أبو زيتحار⁴، وقال الإمام

الضباع: "وزاد أبو داود ﴿خَلِيقُ﴾ حيث جاء وكيف أتى"⁵، وعلق عليه الإمام محمد علي خلف بقوله:

"وأغفله الخراز وكان من حقه أن يذكر موضع الحشر لنص أبي داود عليه في التنزيل"⁶، كما استدركه الإمام

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، / 1197.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2 / 828.

³ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 205.

⁴ ينظر: أبو زيتحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 78.

⁵ علي محمد الضباع، سمير الطالبين، ص: 44.

⁶ علي محمد الضباع، المرجع نفسه، ص: 44.

ابن القاضي بقوله: "﴿الْخَلْقُ﴾ [الحشر: 24] ذكره التنزيل بالحذف، وبقي على المورد"¹، واستدركه غيرهم بقوله:

"وخالق الحشر له أيضا حذف وعامل الأنعام بالثبوت ألف"

قال أبو الحسن الدرعي: "واستدرك فيه...، و﴿الْخَلْقُ﴾ [الحشر: 24] بالحذف لأبي داود"².

وهي عند الإمام الداني بالإثبات على أصله فيها وفي ما مثلها، قال الإمام أبو عمرو في باب ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو المعنى: "وكذلك رسموا كل ما كان على وزن (فَعَال) و(فِعَال) بفتح الفاء وبكسرها وعلى وزن (فَاعِل) نحو: ظالم، وكاتب"³. وعلى ذلك في إثبات ألف هذه الأوزان الإمام المهدوي⁴.

أما الإمام ابن وثيق فلم ينص على لفظ ﴿خَلْقُ﴾ لكنه نقل الحذف فيما كان من الأسماء، وأشار إلى ما كان على وزن (فاعل)⁵.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

والعمل على الحذف فيها، وهو بالحذف في المصاحف المشاركة والمغاربية، إلا مصحف الجماهيرية والباكستاني الهندي فبالإثبات فيها.

5- الترجيح:

من خلال الرجوع إلى أقوال الأئمة الشراح لا نجد إشارة إلى هذا الاستدراك، لا من الإمام ابن آجطا ولا الإمام الرجراجي، أما غيرهما من أئمة الرسم والقراءة فمنهم من نص على الإثبات فيها، ومنهم من لم يشير إليها لا بحذف ولا إثبات؛ وبما أن الإمام أبا داود نص عليها فكان من حق الناظم أن يشير إليها له،

¹ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 81.

² أبو علي الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 76.

³ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 77.

⁴ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 84.

⁵ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 33.

وعليه يترجح صحة استدراك الإمام ابن عاشر، كما يترجح الحذف فيها، لما يفهم من كلام الإمام أبي داود، ونص الإمام البلنسي¹:

"وحيث جاء بعد لفظ الأعمال ولحمل اللفظ على نظائره. وخلق بالحذف دون إشكال.

ولعمل المصاحف، وهو الآن من سورة الأعراف إلى مريم، وسأذكر في هذا المطلب ما فيه من استدراكات الإمام ابن عاشر على المورد.

الاستدراك الخامس: على عدم ذكر لفظ: ﴿الْأَذْبَرُ﴾ في الأحزاب والحشر للإمام أبي داود.

أخبر الناظم في هذا البيت أن لفظ ﴿أَذْبَرَهُمْ﴾ بالحذف عن أبي داود²، وقيدته بالمضاف إلى ضمير فلا يدخل فيه ﴿الْأَذْبَرُ﴾. وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَقَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ يَصْرُبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْبَرَهُمْ﴾ [الأنفال: 51] ﴿بَاسِرٍ بِأَهْلِكَ بِفِطْعٍ مِّنَ الْأَيْلِ وَاتَّبَعَ أَذْبَرَهُمْ﴾ [الحجر: 65].

198- وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَذْبَرَهُمْ ثُمَّ بَغِيَ الرِّعْدَ أَعْنَقَهُمْ

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر لفظ: ﴿الْأَذْبَرُ﴾ في الأحزاب والحشر للإمام أبي داود.

لا مستند للناظم في إغفال ذكر موضع الأحزاب والحشر، وقد نص عليهم الإمام أبو داود ففي التنزيل فقال في الأحزاب: "و﴿الْأَذْبَرُ﴾ [الأحزاب: 15] بحذف الألف"³. في الحشر: "وفيه من الهجاء... بحذف الألف، وكذا: ﴿الْأَذْبَرُ﴾ [الحشر: 12]"⁴.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم إغفال الواقع في الأحزاب والحشر: فالذي في الأحزاب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُولُونَ الْأَذْبَرُ﴾ [الأحزاب: 15]، والذي في الحشر قوله

¹ ابن عاشر، فتح المنان، 2/ 828.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 603. هذا موضع والمواضع الأخرى كل في موضعه من السورة.

³ أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 1000.

⁴ أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 1196.

تعالى: ﴿وَلَيْسَ نَصْرُهُمْ لِيَبْلُغَ الْأَذْبَرُ﴾ [الحشر: 12]. وقد نص الإمام أبو داود على حذفه، وذكر ابن عاشر إصلاح البيت بعدد من الآيات منه ومن غيره.

ونصّه: "أغفل الناظم ذكر الواقع في الأحزاب، والحشر، مع نص أبي داود على حذف ألفيهما، ولذلك زاد بعضهم فقال:

وَحَذَفُكَ الْأَذْبَارُ فِي الْأَحْزَابِ	وَالْحَشْرِ فَاعْلَمَنْ بِإِلَا ارْتِيَابِ
ابن نَجَّاحٍ نَصَّ فِي التَّنْزِيلِ	عَلَيْهِمَا بِالْحَذْفِ يَا خَلِيلِ.
وَقَدْ أَصْلَحْتَهُ عَلَى مَا يَنْبَغِي، فَقُلْتُ:	
وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ أَذْبَرُهُمْ	كَمَا مِنَ الْأَحْزَابِ مَعَ أَغْنَقِهِمْ
لَا الرَّعْدُ وَ الْمُنْصِيفُ فِي مَا حَقَّقَا	الْأَذْبَرُ مَعَ أَغْنَقِهِمْ قَدْ أَطْلَقَا" ¹ .

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام ابن آجطا في الاستدراك على الناظم حيث قال: "ولا يدخل فيه إلا ﴿دُبْرُ﴾ ولو قال: (الأدبار) أو (أدبارا) لدخل فيه ﴿وَأَذْبَرَهُمْ﴾"².

وبين الإمام الرجراجي عدم اندراج المعرف في المضاف؛ لأنه إذا ذكر المضاف قصد بعينه ولا يدخل فيه المنكر، ولا المعرف، وأما النكرة فيدخل فيها الاثنين، وكذلك المعرف يدخل فيه المنكر والمضاف³.

واستدركه الإمام المارغني قائلا: "كان حق الناظم أن يذكر لأبي داود: ﴿الْأَذْبَرُ﴾، الواقع في الأحزاب، والحشر؛ لأنه نص في التنزيل على حذف ألفيهما"⁴.

وأصلحه الإمام ابن جابر بقوله:

"واحذف مصابيح معا وأدبار لابن نجاح حُشَّعًا والغفار"⁵.

وأشار إلى ذلك الإمام ابن القاضي بقوله: "﴿الْأَذْبَرُ﴾ بحذف الألف، ذكره في التنزيل في سورة

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 877.

² ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 738.

³ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 467.

⁴ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 217.

⁵ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/ 449.

الأحزاب، فيدخل ما وقع بعده إلى آخر القرآن. وإليه أشرنا:

"وحذفوا أَلَاذْبَرَ في الأحزاب والفتح والحشر بلا ارتياب"¹.
وفي نسخة:

"كذلك أَلَاذْبَرَ لدى الأحزاب لآخر الذكر بلا ارتياب"².
ونبه عليه صاحب بيان قاعدة الإمام الخراز، عندما ذكر ما أغفله الإمام الخراز:

"ومثله أَلَاذْبَرَ أيضا حرفان في الحشر والأحزاب دون بهتان"³.

وفي سمير الطالبين: "و﴿وَأَذْبَرَهُمْ﴾ المضاف إلى الغائبين، و﴿وَأَذْبَرَ السُّجُودِ﴾ [ق:40] ﴿وَأَذْبَرَ التُّجُومِ﴾ [الطور:47]، و﴿أَلَاذْبَرَ﴾ [الأحزاب:15]، و[الحشر:12] عن أبي داود، وزاد ابن عاشر عنه ﴿لَوَلَوْ أَلَاذْبَرَ﴾ [الفتح:22]"⁴.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل بالحذف عند المغاربة، وقال الإمام مُجَدِّدُ خَلْفِ الْحُسَيْنِي: "وشهر في التبيان الحذف لأبي داود في المواضع الخمسة وهي: آل عمران، والأنفال، والأحزاب، والفتح والحشر"⁵، وهي في المصاحف التي بين يديّ الحذف، إلا في الجماهيرية، والمصحف الباكستاني الهندي فهي بالإثبات.

5- الترجيح:

يترجح الحذف في ﴿أَلَاذْبَرَ﴾ مطلقاً، لورود النص فيها، ولعمل المصاحف، وحملها على النظائر، كما يترجح أن استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، فلفظ ﴿أَلَاذْبَرَ﴾ مما أغفله الناظم، وقد نص عليها الإمام أبو داود.

¹ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 73.

² أبو علي الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 137.

³ أبو علي الحسن الدرعي، المرجع نفسه، ص: 136.

⁴ علي مُجَدِّدُ الضباع، سمير الطالبين، ص: 40.

⁵ علي مُجَدِّدُ الضباع، المرجع نفسه، ص: 40.

وقد اجتهد العلماء في استدراك ذلك بالإصلاح والتنبيه عليه:
فأطلق الإمام البنسني الحذف في (الأدبار) مطلقا بقوله:

"ثم موازينه _____ والأدبار وجاهدك وكذا الديار"¹.
وفي المورد:

199- "وَالْمُنْصِفُ الْأَدْبَارُ فِيهِ مُطْلَقًا وَفِيهِ أَعْنَاؤُهُمْ قَدْ أَطْلَقَا"
وفي الإيضاح الساطع:

"هل بَاعِدِ ادْبِرْ بِاطِلِ الْأَبَابِ عَه"².

الاستدراك السادس: على أن عبارة الناظم غير معبرة على الحكم في لفظ: ﴿بِأَيِّمٍ﴾ للشيخين.

حكى الناظم اختلاف الشيخين في زيادة ياء في لفظ ﴿بِأَيِّمٍ﴾ ، وأنه ليس بعدها ألف.

200- وَعَنْهُمَا يَاءٌ بِأَيِّامٍ أَلِفٌ مُخْتَلَفًا وَلَيْسَ بَعْدَهُ أَلِفٌ

1- علة الإمام الخراز في التعبير بهذه العبارة:

لا يفهم من عبارة الناظم حكم لفظ ﴿بِأَيِّمٍ﴾ ولا حجة له على هذا التعبير، وقد وضح وبين حكمها الشيخان بما يرفع أي لبس، فقد أخبر الإمام الداني في المقنع في باب ذكر ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار: عن حكم ﴿وَذَكَّرَهُمْ بِأَيِّمٍ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: 7]، بأنها بياءين من غير ألف رواه عن الغازي بن قيس، وبياء واحدة وألف: ﴿بِأَيِّامٍ اللَّهِ﴾ عن نصير فيتعين فيها الاختلاف³.

وعبر الإمام أبو داود عن اللفظ بنفس الحكم، وزاد بأن علل حكم حذف الألف بأنه على الاختصار، وأنه اكتفاء بالفتحة، وأما وجه حذف الياء وإثبات الألف فهو على اللفظ، ثم ذكر أنه اختار الأول وحسن الوجهين⁴.

¹ أبو علي الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 142.

² عبد الله الجكني، الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع، ص: 21.

³ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 278.

⁴ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 745-746.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم بأن عبارته غير موفية بمقصود الشيخين فقد نقل عنهما الحكم في

لفظ: ﴿بِأَيِّمٍ﴾ وذكر أنها غير موفية مستندا إلى:

الأول: أن كلام الناظم هنا عن الحذف لا الزيادة.

الثاني: أن قوله: "وليس بعده ألف" لا يقتضي وجود الياء، وبين ذلك منطقيا.

الثالث: أنه لم يعين موضع الياء، ولوح له بقوله: ليس بعده ألف¹.

وأصلح كلام الناظم ببيت آخر بدل بيت الناظم فقال:

قال: "وقد كنتُ قلتُ عوض هذا البيت بيتا يبيّن المعنى، ويوضح المقصود وهو:

وَعَنْهُمَا عَقَبَتِ الْيَاءُ الْأَلْفُ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي بَأَيِّمِ أَلِفٍ"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

حاصل ما في لفظ: ﴿بِأَيِّامٍ﴾ وجهان:

أحدهما: أن تكتب بيئين مع حذف الألف.

والآخر: بياء مع إثبات الألف.

وهذا الحكم لا يفهم من كلام الناظم.

وحسن الإمام الرجراجي وجه كتابته بيئين معلّلا ذلك بكونه تنبيها على الأصل والإمالة، كما

اعترض على الناظم عدم تعرّضه لمختار الإمام أبي داود³.

ونظمها الإمام الشاطبي بما يعبر عن حكمها في العقيلة بقوله:

85- وَالرَّيْحُ عَنْ نَافِعٍ وَتَحْتَهَا اخْتَلَفُوا وَيَا بَأَيِّمٍ زَادَ الْخُلْفُ مُسْتَطَرًا

كذا عبر عنها الإمام ابن جابر وزاد مختار أبي داود بقوله:

"وَعَنْهُمَا يَاءُ بِأَيِّمِ أَلِفٍ مُخْتَلَفًا وَلَيْسَ بَعْدَهُ أَلِفٌ

¹ ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2، 2 / 881 - 882.

² ابن عاشر، المرجع نفسه، 2، 2 / 881 - 882.

³ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 476.

"فثبت يائه وحذف الألف هو اختيار ابن نجاح فاعرف"¹.

وقال صاحب نثر المرجان أنها في مصحف الإمام ابن الجزري بياء واحدة بعدها ألف، إلا أنها حُكَّتْ ورُسِمَ مكانها ياء².

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

عمل المصاحف بينه الدكتور أحمد شرشال بقوله: "كتبوه في بعض المصاحف بياءين على الأصل، من غير ألف بعدها، وعليه مصاحف أهل المغرب... واختلف رسم المشاركة ففي بعض المصاحف بياء وألف ثابتة، وهو الوجه المرجوح؛ وفي بعضها وافقوا المغاربة، لكن وضعوا علامة الشدّ على الياء الأولى، ولم يقل به أحد من المتقدمين"³.

وإلى ذلك أشار الإمام ابن القاضي بقوله: "العمل بياءين وتشديد الثانية والألف الحمراء بعدها، وهو مختار التنزيل"⁴.

وضبطها على الوجه الذي حسنه الإمام أبو داود أن تجعل الألف صورة للهمزة، وتُعرى الياء الأولى وتُشدّ الياء الثانية، وتُلحق الألف بعد الثانية هكذا: ﴿بِأَيِّمٍ﴾، أو تُجعل الألف والياء الأولى صورتين للهمزة، الألف على وجه التحقيق، والياء على وجه التسهيل، وعلى وجه الإمالة تُجعل الهمزة على الألف وتُشدّ الأولى، وتُلحق الألف على الثانية⁵ هكذا: ﴿بِأَيِّمٍ﴾.

بالنظر إلى المصاحف: نجدها في مصحف المدينة النبوية بألف صورة الهمزة، والياء الأولى مشددة، والياء الثانية عليها الألف المحذوفة، ومصحف الخراز لم يظهر لي جليا لقدمه لكن يبدووا -والله أعلم- أنه على ضبط مصحف المدينة، أما في الثعالبية والريانية فعلى ما ذكره الإمام ابن القاضي، وفي الجماهيرية بألف صورة للهمزة، وياء مشددة، وألف ثابتة، أما في المصحف الباكستاني فضُبطت بألف صورة للهمزة وياء مشددة وألف محذوفة.

¹ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/ 448.

² أحمد الناططي الأركاني، نثر المرجان، 3/ 335.

³ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، (من تعليق محققه أحمد شرشال)، 3/ 746.

⁴ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 65.

⁵ ينظر: محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 420 - 421.

5- الترجيح:

يترجح مما سبق أن عبارة الناظم عن مقصود الشيخين ليست موفيةً به في التعبير عن الحكم بالخلاف في زيادة ياء في ﴿بِأَيِّمٍ﴾، أو عدمها، وحذف ألف أو ثبوتها، وما استدركه الإمام ابن عاشر على الناظم صحيح، له وجه: وهو كونه لا يفهم من النظم أن في هذه الكلمة وجهان: كتابتها بيائين مع حذف الألف: ﴿بِأَيِّمٍ﴾، أو كتابتها بياء واحدة مع إثبات الألف، ومما استدرك عن الناظم هنا أيضا عدم الإشارة إلى مختار الإمام أبي داود.

ورسمتها على مراد الإمامة هو اختيار الإمام أبي داود، وعلى ذلك عمل المصاحف، وعلى الأصل عمل مصحف الجماهيرية، والذي يترجح هو اختيار الإمام أبي داود والله أعلم.

الاستدراك السابع: سكوت الناظم على: ﴿لِنَنْظُرَ﴾ [يونس:14]، ﴿لَنَنْصُرُ﴾ [المؤمن:51].

ذكر الناظم في البيت الموالي كلمة ﴿نُنَجِّ﴾ في الموضعين: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء:87] و﴿بَنَجِي مَن نَّشَاءُ﴾ [يوسف:110] مع حذف الألفات اتّباعا للإمام الداني، مقيدا لها بالسورة مخبرا بإطلاق حذف النون فيها عن شيوخ النقل، ولم يشر إلى ﴿لِنَنْظُرَ﴾ [يونس:14]، و﴿لَنَنْصُرُ﴾ [المؤمن:51].

209- وَاتُّونُ مِنْ نُّجَيْ فِي الْأَنْبِيَاءِ كُلُّ وَفِي الصِّدِّيقِ لِلْإِحْفَاءِ

1- علة سكوت الناظم على: ﴿لِنَنْظُرَ﴾ [يونس:14]، ﴿لَنَنْصُرُ﴾ [المؤمن:51]:

لا علة للناظم في سكوته عن هذه المواضع وقد ذكرها الشيخان، إلا أن يقال أنه لم يعتبرها؛ لأنّ الشيخين ضعفا هذا الوجه، وكذلك فعل الإمام الشاطبي فلم يشر إليها، واعتبرها على القياس. نصوص الشيخين عنهما: روى الإمام الداني في المقنع عن أبي حفص الخزاز، يحيى بن الحارث ﴿لِنَنْظُرَ﴾ [يونس:14] بنون واحدة، ليس في القرآن غيرها، وقال أنه لم يجدها كذلك في شيء من المصاحف، وروى عن محمد بن عيسى بنونين في المصاحف الجدد والعتق¹.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 267.

وروى الإمام الداني عن محمد بن المتوكل: ﴿لَنَنْصُرُ﴾ [المؤمن: 51] بنون واحدة، وقال أنه لم يجدها في أي شيء من المصاحف¹.

وروى الإمام أبو داود عن أيوب بن المتوكل (200هـ): ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ بنون واحدة عن مصاحف أهل المدينة، وبنونين عن سائر المصاحف، وقال الإمام أبو داود أنه لم يروها بنون عن أحد لا نافع ولا قالون، أو من طريق الغازي، أو حكم، أو عطاء ولا ابن أشته².

وروى الإمام أبو داود عن أبي حفص الخزاز ويحيى الذماري: (145هـ): ﴿لَنَنْظُرَ﴾ [يونس 14] في الإمام بنون واحدة، وعن محمد بن عيسى قال: في الجدد والعق بنونين³.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم ذكر هذين الموضعين وقد ذكرهما الشيخان، ونص استدراك الإمام ابن عاشر كالاتي: "سكت الناظم عن حذف النون من: ﴿لَنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: 14]، ومن ﴿لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [المؤمن: 51] وقد ذكرهما الشيخان"⁴.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام ابن آجط⁵، وكذا الإمام الرجراجي كما اعترض الرجراجي عليه أيضا أنه ذكر هاهنا حذف النون في أثناء حذف الألف⁶.

وأما الإمام المارغني فاعتذر للناظم أنه لم يذكره لتضعيف الشيخين لحذف النون فيهما⁷.

ونظمها الإمام الشاطبي في البيت: [79] من العقيلة، وعدّها شرّاحها من زيادات العقيلة، منهم الإمام السخاوي، حيث قال إنهما لم يردا في المقنع ووردا في المحكم⁸، كذا غيره من الشراح⁹، إلا أنها موجودة في المقنع.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 296.

² ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، 3/ 649.

³ ينظر: أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 1076.

⁴ ابن عاشر، فتح المنان، 2/ 896.

⁵ ينظر: ابن آجط، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 755.

⁶ ينظر: الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 485.

⁷ ينظر: محمد المارغني، دليل الحيران، ص: 228.

⁸ ينظر: الإمام السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 161.

⁹ ينظر: الدرة الصقيلة، ص: 295، الهبات السنية، تحقيق: عبد الرحمن السديس، ص: 57.

وعدها صاحبُ بيان قاعدة الإمام الخراز مما غفل عنه الناظم¹. واعتذر الإمام ابن القاضي للناظم بأنه لم يذكر وجه الحذف فيهما لضعفه: وقال: (وفي لِنَنْظُرْ، لِنَنْصُرْ اختلف)². وردّ وجه كتابتها بنون واحدة صاحب نثر المرجان، وعدّ نقله غير صحيح، بعد ذكر الأقوال فيها³.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف فيهما على كتابتهما بنونين.

5- الترجيح:

والراجع صحّة استدراك الإمام ابن عاشر على الناظم، وقد استدركه غيره من الشراح، باعتبار أن هذا نقص في النظم على ما اصطلح عليه الخراز نظمه من ذكر ما نص عليه الشيخان؛ وقد ذكره الشاطبي في العقيلة، وعدّه عدد من الشراح من زياداتها من بينهم الإمام السخاوي، وقد ردّه غيرهم من الشراح بكونه مذكورًا في المقنع والمحكم للإمام الداني، ولكن مع ذلك قد يُعذر الناظم في عدم ذكره لهما لكون الشيخين نصّا على الخلف، وضعفا وجه الحذف، ولم يُعْتَبَر نقل من نقل الحذف فيهما.

¹ ينظر: أبو الحسن الدرعي. بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 153.

² ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير، ص: 61.

³ ينظر: أحمد الأركاتي، نثر المرجان، سورة يونس: 3/ 18، غافر: 6/ 244.

المطلب الرابع: ما اطرده حذف ألفه ونظائره أو لم يطرد من مريم إلى آخر القرآن.

ذكر الإمام ابن عاشر في هذا الباب جملة من الاستدراكات على الناظم سأورده فيما يلي

الاستدراك الأول: عن عدم استثناء ﴿الْأَصْوَاتِ﴾ [طه:105] لأبي داود:

أخبر الناظم في شطر هذا البيت عن حذف الألف بين الواو والتاء لأبي داود في: ﴿الْأَصْوَاتِ﴾ وهي أربعة مواضع: ﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ [طه:105]، و﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان:18]، و﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات:2]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [الحجرات:3].

225- أَصْوَاتٌ اسْتَجِرَتْ وَاسْتَجِرَتْ

1- علة الإمام الخراز في عدم استثناء موضع طه لأبي داود:

روى الإمام أبو داود حذف الألف قبل التاء في ﴿الْأَصْوَاتِ﴾ موضع سورة لقمان¹، والحجرات²، وسكت عن موضع طه ولم يشر له لا تصريحاً ولا تلميحاً.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم استثناء موضع طه لأبي داود، وقد سكت عنه ولم يشر له، وذكر المواضع الأخرى، فبقي عليه وكان حقه أن يستثنيه، وكان مستند ابن عاشر استقراء مصادر النظم. نص استدراك الإمام ابن عاشر: "بقي على الناظم استثناء الواقع في طه، وهو: ﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ [طه:105]، لأنّ أبا داود لم يذكره في التنزيل، ولم يأت في الألفاظ التي بعده، بما يشعر بتعميم"³.

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، 4/ 993.

² ينظر: أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 1131.

³ ابن عاشر، فتح المنان، 2/ 947.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام الرجراجي على استدراكه¹، ونص على إثباتها لأبي داود ونظمها بقوله:
أَصَوَات طه في النبأ مِيقَاتٌ أثبتها التنزيل في الأحكام²
ووافق ابن عاشر أيضا الإمام المارغني وذكر أن حكمها الثبت³، والإمام أبو زيثحار⁴، كما استدركها
الإمام ابن القاضي على الناظم وذكر أنها بالثبت⁵، وذكره الإمام أبو الحسن الدرعي ضمن ما أغفله الناظم،
وأصلح شطر البيت: (أصوات لا طه ولا استئجار)⁶.
ولم يستدرك الإمام ابن آجطا على الناظم عدم استثناء موضع طه، مع أنه أشار إلى أن نظم الناظم
لكلمة: (أَصَوَاتٌ) منكرة يعني اندراج المعرفة فيها سواء المعرفة بـ: (ال) أو بالإضافة⁷.
في كتب الرسم ذكر الإمام مُجَدَّ علي الضباع موضع الشعراء والحجرات بالحذف، ولم يشر إلى موضع
طه، وهذا يعني أنه بالثبت عنده⁸، وحكى صاحب نثر المرجان أنها بالثبت وفي مصحف ابن الجزري
بالحذف⁹.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل على الحذف في موضعي لقمان والحجرات، في المصاحف المشرقية والمغربية، عدا الجماهيرية فهي
بالثبت، وبالثبت في موضع طه للجميع.

¹ ينظر: الرجراجي، تنبيه العطشان، ص: 504.

² الرجراجي، المرجع نفسه، ص: 445.

³ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 242.

⁴ ينظر: أبو زيثحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 103.

⁵ ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير، ص: 68.

⁶ أبو الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 72.

⁷ ينظر: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 779.

⁸ ينظر: علي مُجَدَّ الضباع، سمير الطالبين، ص: 11.

⁹ ينظر: أحمد النائطي الأركاقي، نثر المرجان، 4 / 337.

5- الترجيح:

يترجح أنّ استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، لكون الناظم ذكر لفظة: (أصوات) منكّرة، وحسب اصطلاحه فهي بذلك تعم المعرّف بالألف واللام أو المضاف، وحكم بالحذف عن أبي داود فيها، ولكن الإمام أبا داود سكت على موضع طه فلم ينص عليه لا تلميحاً ولا تصريحاً، فأخذ له بالإثبات عدد من الشراح وأئمة الرسم، والسكوت ليس حكماً كما أشرنا سابقاً، وقد يكون ما ذكره الناظم مما وقف عليه ولم يقف عليه غيره، والراجح أن تكتب بالحذف كمثيلاً وكما نص عليه الناظم، حملاً على النظائر وحصراً للخلاف.

الاستدراك الثاني: إغفال الناظم ذكر: ﴿وَنَدَيْنَهُ﴾ [مریم: 52]، [الصفات: 104]

أخبر الناظم في هذا البيت أنّ ﴿بَاسْتَعْتَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ﴾ [القصص: 14] رُسمت بحذف ألف عن أبي داود، وكذلك: ﴿وَاصْطَبِرْ لِعِبْدَتِي﴾ [مریم: 83]، وقيد الثاني بالسورة احترازاً من غيره.

230- وَفَاسْتَعْتَهُ كَذَلِكَ رُسِمَا عَنْهُ كَذَا عِبْدَتِهِ بِمَرْيَمَا

1- علّة الإمام الخراز في إغفاله ذكر: ﴿وَنَدَيْنَهُ﴾ [مریم: 52]، [الصفات: 104]

لا مستند للناظم في عدم ذكرها، وقد نص الإمام أبو داود في سورة مریم أنها بحذف الألفين¹، وما في الصفات تبعاً لها حسب ما اصطاح عليه الناظم وقعد في نظمه².

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم ذكره الموضعين المذكورين آنفاً، وقد نص عليه الإمام أبوداود، ونص كلام الإمام ابن عاشر: "بقي على الناظم من الألفاظ الألف في مریم: ﴿وَنَدَيْنَهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [مریم: 52]، فإنه نص في التنزيل على حذفه، وكذا ينبغي حذف الذي في الصفات لأبي داود، بناء على قاعدة الناظم في النقل عنه"³.

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، 4/ 834.

² ينظر: أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 1040، 1041.

³ ابن عاشر، فتح المنان، 2/ 957.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

جمع الإمام الرجراجي ما أغفله الناظم في هذين البيتين:

وَإِحْدَهُ حَاجَجْتُمُ الْأَيَّامِي وَالْجَاهِلِيَّةَ وَنَدَيْنَا
ثُمَّ كُنَّا خَرَجْتُمْ جَهَادًا عَنِ النَّجَاحِ حَذْفُهَا سُقْنَاهُ¹.

ووافقه أيضا الإمام ابن القاضي في أن ﴿وَلَدَيْنَا﴾ بمریم ممّا أغفل الخراز². كما ذكره صاحب بيان قاعدة الإمام الخراز، واعتبر موضع مریم ممّا أغفله الناظم، وزاد محقق الكتاب موضع الصفات أيضا، ذاكرا أنّ حذف الألف الأولى منها في موضع مریم ممّا اختصّ به الإمام أبو داود، وذكر الداني حذف الألف الثانية وهي على قاعدة ألف ضمير المتكلم³.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل على الحذف في المصاحف الشرقية والمغربية، والثبت في الجماهيرية.

5- الترجيح:

استدراك الإمام ابن عاشر صحيح لكون الإمام الخراز لم يذكر هذه الكلمة لا بثبت ولا بحذف، وقد ذكرها الإمام أبو داود بحذف الألفين، والإمام الدني بحذف الألف الثانية.

الاستدراك الثالث: الإجمال في عبارة الناظم

مما أخبر به الناظم في شطر البيت الموالي إطلاق حكم حذف ألف: ﴿لَيْكَةَ﴾ عن شيوخ النقل في: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: 176]، ﴿وَأَصْحَابُ لَيْكَةَ أَزْوَاجُ الْأَحْزَابِ﴾ [ص: 12]، وقد قيدها بالسورة ليخرج موضعَي الحجرات وق.

234- وَظُلَّةٍ: لَيْكَةٍ، وَفِي بَقْدِرِ

1- علة الإمام الخراز في ما عبر به:

استند الناظم هنا للغة، فقد عبّر بالواو في: (وبنصّ صاد) على وجه الاستئناف، لا العطف، وهو معنى من معاني الواو في اللغة، والكلمة في مصادر النظم كالاتي:

¹ الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، ص: 355.

² ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير، ص: 67.

³ أبو الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 142، 143.

ففي المقنع نص عليها الإمام الداني في باب ذكر ما رسم في المصاحف بالحذف والإثبات عن محمد بن عيسى¹، وفي باب ذكر ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار، عن أبي عبيد².
وفي مختصر التبيين: بمثل ما روى الإمام الداني روى الإمام أبو داود وهو: أَنَّ كُتِّبَ المصاحف أجمعوا على كتابة (الايكة) في الحجر، وق، بألف ولام ألف: ﴿الْأَيْكَةَ﴾ مهموزة، وكتبوا في الشعراء، وص ﴿لَيْكَةَ﴾ بلام، وياء³.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم في أمرين: الأول أنه لا حذف في هذه المواضع في قراءة الإمام نافع، وأجاب عنه بأن الإمام نافع هو المتبوع في رسم المصاحف، والثاني: اللبس الحاصل بسبب حرف العطف الواو.

نص استدراك الإمام ابن عاشر: "في عبارة الناظم إجمال أيضا من جهة أخرى، وهو أنه لا يدرى هل (لَيْكَةَ) معطوف على ما قبله، فيدخل في حيز ما فيه الخلاف، أو هو مع ما بعده استئناف حكم مطلق؟ وهذا هو مراد"⁴.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

اعتبر الإمام ابن آجطا عبارة: (وبنص صاد) مستأنفة مقطوعة عن ما قبلها، خبر لمبتدأ مقدّم تقدير الكلام: استقرّر أو ثبت بنص صاد حذف ليكة، وليست معطوفة؛ لأن العطف يعني الخلاف فيها، وهي بالحذف إجماعاً⁵.

وبنفس التوجيه عبّر الإمام الرجراجي، كما ذكر توجيهها آخر لكنه استبعده، وهو: أن يُقدّر في الكلام حذف مضاف، تقدير الكلام: حذف ليكة بنص صاد وظلّة، واعتراض على هذا التوجيه بأنّ هذا المضاف ليس في الكلام ما يدلّ عليه، وليس في الكلام ما يدلّ عليه⁶.

¹ ينظر: أبو عمر الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 1/ 433.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 268.

³ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، الحجر: 4/ 763، الشعراء: 937، ص: 4/ 1135.

⁴ ابن عاشر، فتح المنان، 2/ 967.

⁵ ينظر: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 794.

⁶ ينظر: الرجراجي، تنبيه العطشان، ص: 515.

وذهب الإمام المارغني أيضا إلى كون الكلام مستأنفا¹.

وذكر الإجماع على الحذف فيها المهدوي²، والأندراي³، وابن الأنباري وذكر توجيه القراءتين⁴، أما الفراء فنجد كأنه أنكر كتابتها بحذف الألفين⁵.

4- القراءات:

(واختلفوا) في: ﴿أَصْحَبَ لَيْكَةَ﴾ بالشعراء وص فقرأهما المدنيان، وابن كثير وابن عامر، بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها، ولا همزة بعدها، وبفتح تاء التأنيث في الوصل مثل: (حَيَوَة، طَلْحَة)، وكذلك رسماً في جميع المصاحف، وقرأ الباقر بألف الوصل مع إسكان اللام، وهمزة مفتوحة بعدها وخفض تاء التأنيث في الموضعين، وهمزة في الوقف على أصله، واتفقوا على حرفي الحجر وقاف أنهما بهذه الترجمة لإجماع المصاحف على ذلك، وورش ومن وافقه في النقل على أصلهم⁶.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل في المصاحف على الحذف في السورتين.

6- الترجيح:

يترجح أن استدراك الإمام ابن عاشر غير صحيح، وقوله أنّ في عبارة الناظم إجمال؛ يمكن توجيهه إلى ما يفهم منه الحكم بالحذف، لا الحكم بوجود الخلاف فيها؛ وذلك باعتبار أنّ الواو مستأنفة، وليست عاطفة؛ ولا لبس عندئذٍ، وبذلك شرحها جُلُّ شُرَّاح المورّد، أمّا القول بأنه لا حذف في قراءة الإمام نافع، قد وجّهه الجميع بأنّ ما ينقله الإمام نافع عن المصحف المدني مرجع للجميع، وقد يُقال أنه تبرّع من الناظم ولا مأخذ عليه.

¹ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 215.

² ينظر: المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 78.

³ ينظر: الأندراي، الإيضاح في القراءات، ص: 125.

⁴ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص: 445.

⁵ ينظر: الفراء، معاني القرآن، ص: 88. أنكر عدد من العلماء قراءة (ليكة) واعتبروا من قرأ بها أخطأ منهم: ابن قتيبة والمبرد والزخشري، ورد عليهم أبو حيان: بأن هذه نزعة اعتزاليه يعتقد أصحابها أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية، وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها، وبين قوة الأئمة القراء الذين قرأوا بهذه القراءة في اللغة والسند. (ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 8/ 186).

⁶ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 336.

الاستدراك الرابع: على عدم استثناء ﴿غَبَّارًا﴾ المنكر لأبي داود:

242- لاِبْنِ نَجَاحٍ خَشِيعًا وَالْغَفَّارُ

أمر الناظم في شطر هذا البيت الحذف عن الإمام أبي داود في (خاشعا) من قوله تعالى: ﴿لَرَأَيْتَهُ خَشِيعًا مُتَّصِدًا﴾ [الحشر: 21] وهو متحد، وكذا (الغفار) من قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا أَلْعَزِيزُ الْغَبَّارُ﴾ [ص: 66]، و﴿أَلَا هُوَ أَلْعَزِيزُ الْغَبَّارُ﴾ [الزمر: 6]، و﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى أَلْعَزِيزِ الْغَبَّارِ﴾ [غافر: 42] وقد وردت لفظة: (غفار) في هذه المواضع الثلاثة معروفة، ووردت منكراً في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿قِفْلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَبَّارًا﴾ [نوح: 10].

1- علة الإمام الخراز في عدم استثناء المنكر لأبي داود:

لا مستند للإمام الخراز في عدم استثناء موضع نوح المنكر إلا أن يقال أنه لم يعتبر (ال) للعموم هنا، واعتبرها قيداً.

ولم ينص الإمام أبو داود على موضع نوح، وأشار إلى المعرف؛ فنص على لفظة: (الغفار) أنه بحذف الألف بين الفاء والراء في سورة البقرة عموماً إشارة إلى موضع غافر¹، وموضع ص، والزمر كل في موضعه من السورة².

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم استثناء المنكر عند ذكر المعرف، وقال أن الإمام أبا داود قد ذكر المعرف عموماً بالثبوت، ثم ذكر المواضع الثلاثة في مواضعها من السور بالحذف، أما ما في نوح فلم يشر إليه لا تصريحاً ولا تلميحاً، فهو كما قال يفهم منه أمرين: إما الخلاف باعتبار (ال) للقيد لا للعموم فيختلف بذلك الحكم، وإما أن يتعين الثبوت فيما عدا الثلاثة، ولما لم يذكر الناظم الخلاف فالتوجيه هو الثاني، واستبعد أن يكون التعريف بـ(ال) قيداً.

ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "كان حق الناظم أن يستثني المنكر في سورة نوح، وهو ﴿إِنَّهُ كَانَ غَبَّارًا﴾ [نوح: 10]، إذ لم يذكره أبو داود في التنزيل، لا تصريحاً ولا تلويحاً"³.

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 318.

² ينظر: أبو داود، المرجع نفسه، سورة ص: 4/ 1053، سورة الزمر: 4. 1056، سورة غافر: 1075.

³ ابن عاشر، فتح المنان في شرح مورد الظمان، 2/ 1001.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام المارغني الإمام ابن عاشر في استدراكه على الناظم، أما الإمام ابن آجطا فاعتبر (ال) في (الغفار) قيداً، وما عدا المواضع الثلاثة المذكورة ثابت، وهو موضع واحد في سورة نوح¹، ووافقه الإمام الرجراجي².

وممن وافق الإمام ابن عاشر من علماء الرسم: الإمام الدرعي واعتبر هذا الموضع مما خالف فيه الناظم قاعدته ونظم ذلك بقوله³:

وكل ما ذكر من معرف (ال) فللعوم حصّل واكتف

إلا لدى العكف والجنات ومثله الغافر للزلات

وذكر إصلاح ابن جابر البيت بزيادة بيت: (كيف أتى معرفاً، وعنهما)⁴

كما استدركه الإمام عمر البيوري⁵:

في سورة نوح أتى يا قاري (غفار) بالثب بلا إنكار واكتف.

6- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف في (الغفار) على الحذف في المشرقية والمغربية، عدا الجماهيرية، وعلى الثب في الجميع في: (غفارا).

7- الترجيح:

يترجح أن استدراك الإمام ابن عاشر صحيح باعتبار قاعدته في النظم، فما كان نكرة يدخل في ما كان معرفاً؛ لكون (ال) للاستغراق حسب القاعدة، ووافقه على ذلك الإمام المارغني، واعتبر الإمامان ابن آجطا، والرجراجي (ال) قيداً، ولا يمكن اعتبار ذلك إلا إذا قلنا بمخالفة الناظم لقاعدته، وإلا فكل كاتب يناقش حسب ما قعد، والراجح أن تُكتب على الإثبات حسب قاعدة الشيخين في ما كان على وزن: (فعّال)؛ لأنه ليس حذف إشارة إلا أن تكون إشارة إلى قراءة شاذة.

¹ ينظر: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 818.

² ينظر: الرجراجي، تنبيه العطشان، ص: 530.

³ أبو الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 59.

⁴ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع، 2/ 449.

⁵ عمر البيوري، البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمان، ص: 17.

الاستدراك الخامس: على نسبة الحذف لأبي داود في: ﴿كَذَّابًا﴾ الأخير.

أخبر الناظم أن: ﴿كَذَّابًا﴾ محذوفة للشيخين، وهما موضعان: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا﴾ [النبا: 35] وقيدتها بكلمة: (الأخير) احترازاً عن الأول الذي في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبا: 28].

243- كِذَّابًا الْأَخِيرَ قُلْ، وَعَنْهُمَا

1- علة الإمام الخراز في نسبة الحذف لأبي داود في: (كِذَّابًا) الأخير.

لا مستند للناظم في هذه المسألة، وقد سكت الإمام أبو داود عن ﴿كَذَّابًا﴾ في الموضعين، ولم ينصَّ فيهما، ونص الإمام الداني على الخلاف في الأخير حيث رواها عن عيسى بن مينا عن الإمام نافع في باب ذكر ما رسم في المصاحف بالحذف والإثبات بحذف الألف بين الذال والباء¹، وعن محمد بن عيسى بإثبات الألف².

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم نسبة الحذف في ﴿كَذَّابًا﴾ الأخير إلى الإمام أبي داود، مع أن الإمام لم يذكر هذه الكلمة بحذف ولا إثبات. نص استدراك الإمام ابن عاشر: "لم أر هذا الذي نقل عن أبي داود في عدة من مختصرات التنزيل، ولكن الناقل أمين، ولعله اطلع عليه في بعض نسخ من التنزيل، أو في التبيين"³.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام ابن آجطا على استدراكه، وذكر أنه راجع شيخه في نقله هذا، مستغرباً أن الإمام أبا داود ما ذكر هذه اللفظة لا بحذف ولا إثبات، لا في التنزيل ولا في المختصر، ووعدته بالنظر في ذلك ومات ولم يصحح ذلك⁴، ومثله الإمام الرجراجي واعتبر هذا خطأ في النقل⁵.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 1/ 387.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 1/ 451.

³ ابن عاشر، فتح المنان، 2/ 1003.

⁴ ينظر: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 819.

⁵ ينظر: الرجراجي، تنبيه العطشان، ص: 531.

وذكر صاحب نثر المرجان الأولى بالثبت على الوزن، وأن ابن الجزري حذفها منصوبة على المصدر¹. وفي الموضع الثاني ذكر فيها الخلاف وردّ على من نص على الخلاف في الأوّل². كما اعتبر أبو الحسن الدرعي هذا الموضع مما اغفله الناظم³:

وَوَهْمُ كِذَابًا، وَخُلْفُ فِعْلٍ
بَلْ حُكْمُ هَذَا الْحَذْفُ لَا ارْتِيَابًا
مِنْ مُضَاعَفَةِ لَذَ بَقَ—وُل.
وَعَدَمِ الْمَنْصُوصِ فِي كِذَابًا وَاكْتَفٍ.

4- القراءات:

واتفقوا على تشديد ذال: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبا: 28].
واختلف في: ﴿وَلَا كِذَابًا﴾ [النبا: 35] فالكسائي بتخفيف الذال مصدر: (كاذب) كَقَاتِلَ، قِتَالًا؛
أو مصدر كَذَبَ، كَكْتَبَ كِتَابًا، والباقون بتشديدها مصدر كَذَبَ تَكْذِيبًا وَكِذَابًا⁴.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل بالإثبات في الموضع الأول، والحذف في الأخير في مصحف الجماهيرية، والخراز، والرغاية،
والتونسي، والمشرقي، والثبت في الموضعين في المصحف المغربي والثعالبية والموريتاني.

6- الترجيح:

يترجح أنّ استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، فقد وافقه عليه عدد من أئمة الرسم؛ لأنّ الناظم حكى
أنّ الإمامين أبا داود والداني ذكرا الموضع الأخير بالحذف، والصواب أنّ الإمام أبا داود سكت لم ينص
عليه، والذي يُستحسن أن يُكتب الموضعان بالحذف طردا للباب، ولكون الموضع الثاني فيه حذف
إشارة.

¹ ينظر: مُجَدُّ الأُرْكَاتِي، نثر المرجان، 632 / 7، 635 / 7.

² ينظر: مُجَدُّ الأُرْكَاتِي، مرجع نفسه، 634 / 7.

³ أبو الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 102.

⁴ ابن البنا الدميّاطي، إتحاف فضلاء البشر، ص: 569.

المبحث الثاني: دراسة استدراكات الإمام ابن عاشر على المورد في الأبواب الأخرى.

بعد إيراد استدراكات الإمام ابن عاشر على المورد في أبواب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره مرتباً على السور، سأقوم في هذا المبحث بدراسة ما استدركه الإمام على منظومة المورد في الأبواب الأخرى من المورد في أربعة مطالب هي كالآتي:

- المطلب الأول: من باب الياءات المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبله إلى باب أحكام الهمز.
- المطلب الثاني: باب الحروف الزائدة.
- المطلب الثالث: باب رسم الألف ياء وباب رسم الألف واوا.
- المطلب الرابع: باب في الكلمات التي كتبت موصولة على الأصل.

المبحث الثاني: دراسة استدراكات الإمام ابن عاشر على المورد في الأبواب الأخرى

المطلب الأول : باب الياءات المحذوفة اكتفاءً بكسرٍ ما قبلها... إلى أحكام الهمز.

سأذكر في هذا المطلب جملة ما استدركه الإمام ابن عاشر على الناظم في باب الياءات المحذوفة، وهي كالآتي:

الاستدراك الأول: على عدم تقييد: (يُنَادِ) مما يدخل غيرها في حكمها:

ذكر الناظم في هذا البيت وما قبلها الكلمات التي حذفت الياء فيها، وهي لام، وهي ست كلمات، ذكر منها: ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ [ق:4].

ثُمَّ الْجَوَارِ وَ يُنَادِ وَالْمُنَادُ -259

1- علة الإمام الخراز في عدم تقييد: (يُنَادِ) مما يدخل غيرها في حكمها.

لا مستند للناظم في ذلك خاصة وقد جعلها معطوفة على (المناد).

مما اجتمع على حذف الياء منها أهل العراق فقد نص على ذلك الإمام الداني في باب ذكر ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل العراق عن محمد بن عيسى عن نصير¹. وأما الإمام أبو داود فنص عليها في سورة البقرة عموماً في الذي حذف منه الياء²، وفي موضعها من السورة على أنّ الكلمتين: ﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ بحذف الياء³.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على عدم تقييد الناظم لـ: (يُنَادِ) لأنّ إطلاقها يدخل فيها موضع آل عمران، وهو بالياء.

ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "كان من حقّ الناظم تقييد (يُنَادِ) بما يُخرج الذي في آل عمران وهو: ﴿يُنَادِ لِلْإِيْمَى﴾ [آل عمران:193]؛ لأن ياءه ثابتة كما قيده في عمدة البيان إذ يقول: (يوم يناد وعذاب صاد)⁴.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 302.

² ينظر: أبو داود، مختصر التبيين، 2/ 160.

³ ينظر: أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 1138.

⁴ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع، 2/ 405.

وهذا شطر عوض شطر الناظم: (يوم يناد و الجوار و المنادي)¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام ابن آجطاً إذ قال: كان حقّه أن يقيّده بالحرف أو الحزب، ليتحرز من موضع آل عمران لكونه ثابتاً².

ذكر في بيان قاعدة الإمام الخراز وأصلح البيت بـ (يناد قاف والجوار والمناد).

وفي العقيلة البيت: [178] ذكرها بقوله: (يناد المناد) مقيّدة بالترجمة، كما ذكرها المهدوي في ما حذف منه الياء في الخط على نية الوصل³.

4- القراءات:

أثبت الياء في الحاليين ابن كثير ويعقوب، وأثبتهما في الوصل فقط أبو جعفر ونافع وأبو عمرو، والباقون يحذفونها وصلاً ووقفاً⁴.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

لا بد أن يكون عمل المصاحف على حذف الياء لأنها الياءات الزوائد ما سمّيت زوائد إلا لأنها زيدت في النطق عن رسم المصحف.

قال الشاطبي في حرز الأماني:

"وَدُونُكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدًا لَأَنَّ كُنَّ عَنْ حَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعَزَلًا"⁵.

6- الترجيح:

يترجح صحّة استدراك الإمام ابن عاشر؛ وذلك لعدم دقّة عبارته بحيث يدخل فيها غيرها وهو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: 193]، فكان لزاماً على الناظم أن يقيدها بما يفيد أنّه لوحدها في الحكم، كما يترجح الحذف فيها لنصّ الشيخين، ولعمل المصاحف.

¹ ابن عاشر، فتح المنان، 2/ 1056.

² ينظر: ابن آجط، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 846.

³ ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص: 87.

⁴ ينظر: ابن الجزري، النشر، ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/ 376.

⁵ الشاطبي، حرز الأماني، ص: 34.

الاستدراك الثاني: سكوت الناظم على الأوزان الثلاثة: (فعلان بالكسر، فعال مخفف بالكسر والفتح).

217- وَذَكَرَ الدَّانِي وَزْنَ (فُعْلَانْ) بِالْألفِ ثَابِتَةً كَ: الْعُدْوَانِ

أخبر الناظم في هذا البيت عن ثبت ما كان على وزن (فُعْلَانْ) لأبي عمرو، ومثّل له: ﴿وَالْعُدْوَانِ﴾، وسيذكر بعد هذا البيت إثبات ما كان على وزن (فَاعِلْ)، و(فَعَّال) في البيت:

254- وَوَزْنُ (فَعَّالٍ) وَ(فَاعِلٍ) ثَبَتَ فِي مُقْنِعٍ إِلَّا الَّتِي تَقَدَّمَتْ

وقبله ذكر مستثنيات الوزنين المذكورين في البيت، وسكت على بقية الأوزان الأخرى للإمام وكان حقه أن يستقصيها له، لكونه التزم بذكر ما نص عليه الشيخان.

1- علة الإمام الخزاز في سكوته على الأوزان الثلاثة الأخرى للإمام الداني:

لا حجة للناظم في عدم ذكر الأوزان الثلاثة أو الأربعة الأخرى على خلاف في الوزن الرابع بين الأئمة للإمام الداني، وقد آل على نفسه ذكر ما نص عليه الشيخان:

وكل ما قد ذكره أذكر من اتفاق أو خلاف أثروا

وقد ذكر الإمام الداني الأوزان الثلاثة الأخرى ومثّل لها¹.

فإن قيل: إنّ هذه الأوزان لم تذكر لكون حكمها الإثبات، ومعلوم أنّ الذي يُذكر في علم الرسم هو خالف الرسم القياسي، والإثبات ليس مخالفاً للرسم القياسي، وإنّما ذكر الناظم الوزن الأول لمخالفته فيه للإمام أبي داود، وما استثنى من هذه الأوزان.

يجاب على ذلك أنه الأوزان الأخرى أيضاً قد أشار إلى بعضها بالحذف للإمام أبو داود.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم ذكره للأوزان الأخرى، وقد نص عليها الإمام الداني، كما نص الإمام أبو داود على حذف بعضها.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 77، 81.

ونص استدرارك الإمام ابن عاشر: "ذكر الناظم هذه الأوزان الثلاثة، وسكت عن ثلاثة أوزان أخرى ذكرها أبو عمرو معها، وهي: (فعلان) بكسر الفاء، و(فَعَال) مخفف العين، بفتح الفاء وكسرهما... فكان من حق الناظم التنبيه عليها كالأوزان الثلاثة، ليفيد ما لأبي عمرو فيها من المخالفة لأبي داود"¹.

3- أقوال العلماء في هذا المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام الرجراجي في الاستدراك على الناظم أيضا، ونص الرجراجي: "وذكر الداني وزن (فعلان) بألف ثابتة، يقتضي أن أبا عمرو لم يذكر من الأوزان بالإثبات إلا هذا الوزن، وليس كذلك"². وقال الإمام المارغني: "قد سكت الناظم عن الأوزان الثلاثة الأخيرة، وكان حقه أن ينبّه عليها كالأوزان الثلاثة الأولى، ليفيد ما لأبي عمرو فيها من المخالفة لأبي داود"³. وممن استدركه الإمام ابن مبارك السجلماسي: (1156هـ):

"وابن مبارك مُجَّد يقول قاعدة الداني يراعيها الفحول
بفاعِل ثم بفعال فعال يثبت ما وافقها نلت الكمال"⁴.

قال الإمام علي مُجَّد الضباع: "واعلم أن أبا عمرو نصّ على إثبات الألف في سبعة أوزان، وهي:

- ✓ (فُعلان) نحو: ﴿بُنْيَانٌ﴾ [الصف:4]، ﴿الْخُسْرَانُ﴾ [الحج:11]، [الزمر:15].
- ✓ (فِعلان) نحو: ﴿صِنَوَانٍ﴾ [الرعد:4]، ﴿فِنَوَانٍ﴾ [الأنعام:100].
- ✓ (فَاعِل) نحو: ﴿ظَالِمٌ﴾ [الكهف:35]، ﴿قَارِضٌ﴾ [البقرة:67].
- ✓ (فَعَال) نحو: ﴿صَبَّارٍ﴾ [إبراهيم:7]، ﴿خَوَّانٍ﴾ [الحج:36].
- ✓ (فَعَال) نحو: ﴿ثَوَابٌ﴾ [آل عمران:145]، ﴿عَذَابٌ﴾ [البقرة:7].
- ✓ (فِعَال) نحو: ﴿حِسَابٍ﴾ [البقرة:212]، ﴿عِقَابٍ﴾ [الرعد:32].
- ✓ (مِفْعَال) نحو: ﴿مِيفَاتٌ﴾، ﴿مِيزَانٌ﴾⁵.

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمآن، 2/ 921-922.

² الرجراجي، تنبيه العطشان على مورد الظمآن، ص: 494.

³ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمآن، ص: 236.

⁴ التنوحي، النقل الموسوم، ص: 130.

⁵ علي مُجَّد الضباع، سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 39.

وذكرها كذلك بالإثبات الإمام المهدوي¹.

الاستدراك الثالث: عدم التفصيل في مختار الشيخين فيما كتب بلام واحدة ونطق بلامين.

أطلق الناظم حذف إحدى اللامين من: ﴿أَلِيلٌ﴾ و﴿أَلِذِي﴾ و﴿أَلَذِينَ﴾... عند كتاب المصاحف، ومشايخ النقل ورجح أنّ المختار حذف اللام الثانية على مختار الإمام الداني، وبإطلاقه أوهم أنه اختيار الشيخين.

289- بَابُ وُزُودِ حَذْفِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ وَهُوَ مُرَجَّحٌ بَيْنَ ابْنِ الْحَرْفَيْنِ

290- فِي الْإِيلِ وَالْأَيِّ الَّتِي وَالَّتِي وَفِي: الْأَذَى بِأَيِّ لَفْظٍ يَأْتِي

1- علة الإمام الخراز في التعبير بهذه العبارة الموهمة:

لا مستند للناظم في التعبير بهذه العبارة الموهمة أنّ حذف اللام الثانية هو اختيار الشيخين، وهو ليس كذلك، إنّما هو مختار الإمام أبي عمرو الداني، ويبدو أنّ الناظم رجّح مذهب الإمام الداني. وقد نص الإمام الداني على حذف إحدى اللامين لكثرة الاستعمال ولكراهة اجتماع صورتين متفقتين، ومثّل لها بعدد من الألفاظ في قوله: ﴿أَلِيلٌ﴾ و﴿أَلِذِي﴾².

وذكر في الحذف الوجهين وجه حذف اللام الأولى وهي لام التعريف، لدهابها بالإدغام وكونها مع ما أُدغمت فيه حرفاً واحداً، أو أن المحذوفة الثانية وهي اللام الأصلية وعُلّل ذلك بأنّ اللام الأولى مرتبطة بهمزة الوصل يمتنع فصلها عنها، وأن مختاره حذف الثانية لوجهته³.

وأما الإمام أبو داود فقد ذكر الإجماع على كتابة ما اجتمع فيه لامين بلام واحدة، سواء كان جمعا، أو مفردا أو تثنية، حيث ما وقع كما فعلوا في (مدّ) و (ردّ)، وصرّح في موضع سورة النساء بأنها عنده هي المتحركة المشددة⁴.

¹ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 84.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، 2/ 197-198.

³ أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 198.

⁴ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 56-57، 2/ 395.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم ذكر الراجح في حذف إحدى اللامين، بعد حكاية الحذف عن الشيخين، ما يوهم أن ما رجحه هو اختيار الشيخين، وليس الأمر كذلك بل هو اختيار الإمام الداني، وخالفه في ذلك الإمام أبو داود.

ونص الاستدراك: "تبين من النقل المسرود أن اختيار الشيخين مختلفان، ذكر الناظم منها مختار أبي عمرو، وسكت عن مختار أبي داود، إلا أن قوله: كما فعلوا في: (رَدَّ) و (مَدَّ)، وتصريحه في النساء، معين لمذهبه في اختيار أن المحذوفة الأولى، وقد تبعه التجيبي في اختياره وكان من حق الناظم أن يذكر مختاريهما، أو يعين من اختار ذلك الوجه؛ لأن إطلاقه في الاختيار يوهم أنه لهما معا"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

ذكر الإمام الشاطبي حكم حذف اللامين إذا اجتمعتا في كلمة، ولم يذكر الراجح أو اختيار الإمام الداني، بل ختم البيت منبها الكاتب في الثبوت وعدم خلطها بغيرها من مثلها، ونص كلامه في العقيلة:

236- "لَا مَ الْتِي الْتِي وَالَّتِي وَكَيْفَ أَتَى الْ لَلَّذِي مَعَ الْيَلِ فَأَحْذَفْ وَاصْدُقْ"

أما الإمام ابن آجطا فقد بيّن رأي شيخه بقوله: "قال الشيخ: ولأن لام المعرفة جيء بها أيضا لمعنى لا بد من تأديته، وحذف ما جيء به لمعنى نقض للغرض"².

وأما في الرسم القياسي فمذهب النحاة على قول ابن قتيبة: في (الذي)، و(التي) وافق رسم المصحف على مختار الإمام الداني، وخالفه في التثنية: (الَّذَانِ)، و(اللّٰذِينَ)؛ لتفرق بينها وبين الجمع؛ فأما (اللتان) و(اللاتي) و(اللّٰئي)، و(الليل) فكُلُّها يكتب بلامين، فإذا أدخل عليها لام مضافة فخُشي اجتماع ثلاثة فرجعوا إلى الحذف وكتبت بلامين، كل هذا يبين أن الحذف والاختصار هو في الرسم القياسي أيضا، ثم هو في المصاحف هنا يجمع على قاعدة كلية، فيما هو غير موجود في الرسم القياسي، فمرة يحذف وأخرى لا³.

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1132.

² ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 899.

³ ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، 243- 244.

ويظهر الفرق جلياً بين اختيار الإمام الداني والإمام أبي داود في الضبط، فعلى اختيار الإمام الداني أنّ المحذوفة هي الثانية، فلا يظهر على الأولى التي هي لام التعريف لا علامة السكون لا شدة ولا حركة، كما لا يكون بعدها إلحاق للألف، وأمّا على اختيار الإمام أبي داود أنّ المحذوفة هي الأولى فيظهر عليها الشدة والحركة وبعدها ألف ملحقة.

وأكدّه الإمام المارغني بقوله: "إذا ضبطت الألفاظ المذكورة على مختار أبي عمرو لم يُجعل على اللام المرسومة فتحّة، ولا شدّ، ولا تلحق الألف التي بعدها في: ﴿التّي﴾ و﴿الج﴾، لفقد المفتوح المشدد الذي شأنه أن تلحق الألف معه، وإذا ضبطت على مختار أبي داود فعلى العكس"¹.
ومن أنصاف المغاربة التي اعتمدوا عليها في رسم وضبط هذه الألفاظ:

وَعَكُسُهُمْ قُلْ بِاللَّامِ بِلا شَدَّةٍ فَافْهَمْ	سَبْعَةٌ قَالُوا الْحُكَّامُ وَكُنْ مَتَأَمِّلَا
لفظ اليل والتي والذين والج	الذان الذّين والذي مكملًا
ومن أنصافهم أيضا:	

يا سائلا عن إحدى اللامين احذفا	والمشهور الثاني بذاك عرفا
في اليل والئ الّتي والّتي	ثم الذين الذين والذي
وضبطه فابن على ما ذكرا	إن حذف الثاني فلا تصورا
شدا ولا شكلا لفقد صورته	قياسه الممدود فافهم وانتبه ² .

وقد رد هذا الدكتور أحمد شرشال في بحث طويل ملخصه: أن المغاربة قد خالفوا قواعد الرسم والضبط في هذا الموضوع، وأن مفهوم كلام الإمام الداني لا يخالف ما ذهب إليه الإمام أبو داود، وأنه كان عليهم ضبط هذه الكلمات كي لا تلتبس بالجمع³.

ورجح الإمام ابن عاشر مختار الإمام أبي داود بقوله: "ومذهب أبي داود ظاهر الرجحان على

غيره"⁴.

¹ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 301.

² د. عبد العزيز العيادي، الأنصاف القرآنية، 1/ 421.

³ ينظر: د. أحمد شرشال، مخالفات النسخ، ص: 53، أبو داود، أصول الضبط، ص: 395-396. أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 57-58.

⁴ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1132.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

وعمل المغاربة على مختار الإمام الداني قال الإمام المارغني: "وبمختار أبي عمرو جرى عملنا"¹.
﴿الذين﴾، ﴿التي﴾، ﴿التي﴾، معرة لا يظهر عليها ضبط، ويبدو أنه يترك فسحة في مكان
الإلحاق، رأيت ذلك ظاهرًا في المصحف الحمدي.
وفي مصحف المدينة النبوية والجماهيرية، والباكستاني الهندي على مختار أبي داود اللام مشددة، ﴿التي﴾
و﴿التي﴾ و﴿التي﴾ وتلحق في الأخيرتين بعد اللام ألف صغيرة.

5- الترجيح:

الراجع أن استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، وكان على الناظم لما ذكر ما رجحه أن يبين الوجهين،
ثم يرجح ما اختاره كي لا يظن أن ما ذكره هو اختيار الشيخين معاً، ومن قال أنّ الناظم لم يلتزم بذكر
ترجيحات المشايخ أو تعليلاتهم، إنما التزم بذكر الأحكام، وما ذكره إنّما هو اختياره في المسألة، وإليه أشار
الإمام ابن عاشر: قوله: (في أحكام ما قد رسموا) أنه إنما التزم تعيين النسبة في الأحكام الصورية، لا في
التقديرات والتفقهات والترجيحات والتعليلات²، لا يسلم له به لأنه في هذه المسألة هناك اختلاف يقوم
عليه اختلاف واضح في الضبط، وقد ألزم الناظم نفسه أن يذكر ما كان من خلاف أو اتفاق بين الشيخين،
والراجع في هذه المسألة اختيار الإمام أبي داود؛ لأن الرسم بيان وتوضيح للقراءة واختيار أبي داود لا يترك
اللبس، أما اختيار الإمام الداني فيلبس المفرد مع الجمع.

¹ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 301.

² بن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2 / 1132.

الاستدراك الرابع: على الإجمال في عبارة الناظم.

تكلم الناظم في البيت الموالي عن حكم الهمزة الساكنة المتوسطة والمتطرفة، والمتحركة إذا جاءت طرفاً، وأخبر أنها تصوّر من جنس حركة ما قبلها، وهو حكم أجمع عليه شيوخ النقل.

307-فَصْلٌ: وَمِمَّا قَبْلَهَا قَدْ صُوِّرَتْ سَاكِنَةٌ، وَطَرَفًا إِنْ حُرِّكَتْ

1- علة الإمام الخراز في ما عبر به:

مستند الناظم هو مصادره في نظمه وهو المقنع للإمام الداني، وقد فصل ذلك في باب ذكر الهمز وأحكام رسمها في المصاحف ممثلاً لكل ذلك، فذكر أن الهمزة ترد على ضربين ساكنة ومتحركة، فالساكنة تكون وسطاً، أو طرفاً، وحكمها في الحالتين أن ترسم بحرف يجانس حركة ما قبلها، أما المتحركة فتقع في أول الكلمة وتصور ألفاً، وإذا جاءت وسطاً تصور حسب الحركة الأقوى، وهي الكسرة ثم الضمة فالفتحة، أيهم أقوى تصور الهمزة بحركته إذا كانت حركة الهمزة أو حركة ما قبلها، أما إذا كانت في الطرف ترسم حسب حركة ما قبلها¹. وقد نص الإمام أبو داود على نفس ما نص عليه شيخه الإمام الداني².

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم بأن عبارته فيها إجمال، فقوله: (وَطَرَفًا إِنْ حُرِّكَتْ) يخرج الساكنة المتطرفة.

نص استدراك الإمام ابن عاشر: "في عبارة الناظم إجمال نشأ من تعارض الإطلاق في الساكنة متوسطة ومتطرفة، مع مفهوم شرط التحرك في المتطرفة المقتضي خروج الساكن عن الحكم ولذا أصلح فقيلاً: "ساكنة وطرفاً كيف أتت"³.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 148، 151. 2/ 165.

² ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 50 - 53.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1189.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام ابن آجطا حيث قال: "في كلام الناظم قلق؛ لأن قوله: (ومما قبلها قد صورت ساكنة أو طرفا) كان حقه أن يقول (وإن حركت -أعني المتطرفة- فإن حكمها كذلك) فيكون كلامه شاملا للنوعين: الساكنة المتطرفة، والمتحركة المتطرفة، وإلا فكلامه يتضمن الساكنة المتوسطة والمتطرفة المتحركة، ولا ذكر الساكنة المتطرفة في كلامه"¹.

وفي حذفية ورسمية الرجراجي²:

وكيف طرفت أو سكنت حشوا فمما قبلها قد صورة

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

القاعدة في الهمزة الساكنة متوسطة أو متطرفة، والمتطرفة المتحركة المتحرك ما قبلها هو أن تصور من جنس حركة ما قبلها، إلا ما استثنى منها.

5- الترجيح:

يترجح صحة استدراك الإمام ابن عاشر، لكن مما يعذر به الناظم أن باب الهمز من الأبواب الصعبة المتشعبة التي يكثر تفرعها، ويتعسر ضبطها نطقا وكتابة لذلك كان العلماء يفرّدونها بالكتابة، سواء في الرسم أو القراءة، من ذلك باب وقف حمزة وهشام، وهو ما يستعصي على الناظم تجميعها مع مقتضيات النظم، وقد أغنى الشراح عن الناظم بتجميع وتلخيص ذلك بما يشفي ويكفي، والناظم معذور في ذلك.

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 935.

² د. عبد العزيز العبادي العروسي، الأنصاف القرآنية، 2/ 755.

الاستدراك الخامس: عدم ذكر لفظ: ﴿أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: 285] للإمام أبي داود:

بعدما تكلم الناظم فيما سبق عن الهمز الساكن وذكر أنّ حكمه أن يصوّر من جنس حركة ما قبله، استثنى في البيت الموالي أربع كلمات من الهمز الساكن المتوسط، وأخبر أن الأولين وهما: ﴿لِلرُّءْيَا﴾ [يوسف: 34]، ﴿قَادَّارَاتُمْ﴾ [البقرة: 71] لم تجعل لهما صورة بلا خلاف، والآخرين بخلاف وهما: ﴿إِطْمَأْنَنْتُمْ﴾ [النساء: 102].

309- وَالْحَذْفُ فِي الرُّءْيَا وَفِي إِدَارَتُمْ وَالْخَلْفُ فِي امْتَلَأَتْ وَاطْمَأْنَنْتُمْ

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر لفظ: ﴿أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: 285] للإمام أبي داود.

لا مستند للناظم في عدم ذكر هذه اللفظة إلا السهو والغفلة وذلك شأن البشر، وقد نص عليها الإمام أبو داود، فذكر حكمها، وهو الخلاف في أن يجعل لها صورة أو لا، ثم خيّر الكاتب في رسمها، واختار الإثبات، وقد يقال أن الناظم قد أخذ باختيار الإمام أبي داود بالإثبات وهو القياس فلم يذكرها، والله أعلم. ونص الإمام في مختصر التبيين: "من الهجاء ﴿أَخْطَأْنَا﴾ بألف ثابتة، صورة للهمزة الساكنة، ورسمها الغازي بن قيس بغير ألف، وكذا: ﴿إِطْمَأْنَنْتُمْ﴾ [النساء: 102] لم نرّه عن غيره، والكاتب محيّر في إثبات الألف فيهما وحذفها، وإلى إثبات الألف أميل موافقة للمصاحف المرسومة فيها ذلك كذلك؛ لأنها من باب الهمز لا من باب الياء"¹.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم ذكره لكلمة ﴿أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: 285] لأبي داود وهي عنه بالخلاف وقد ذكرها مع ﴿إِطْمَأْنَنْتُمْ﴾ [النساء: 102]، مستندا في ذلك إلى نص الإمام أبي داود في كتابه.

ونص الاستدراك من كلام الإمام ابن عاشر: "لم يذكر الناظم الخلاف في ﴿أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: 285] آخر البقرة عن أبي داود"².

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 323.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1193.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

استدراك الإمام ابن آجطا على الناظم حيث قال: "أغفل الناظم عن ﴿أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: 285] في سورة البقرة، فإنّ أبا داود ذكره كما ﴿إِطْمَأْنَنْتُمْ﴾ [النساء: 102] عن الغازي بن قيس¹. كما استدركه كذلك الإمام المارغني²، والإمام أبو زيثحار³. وأصلحه الإمام ابن جابر بقوله: كذاك أخطأنا أتى بالخلف في رسمه بصورة أو حذف⁴.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

والعمل فيه على الإثبات أشار إليه الإمام ابن القاضي⁵. والمارغني⁶. وبالنظر في جميع المصاحف التي بين يديّ وجدتها كذلك بالإثبات.

5- الترجيح:

يترجح في هذه المسألة صحة الاستدراك؛ لأنّ الناظم قد أغفل حكاية الخلف في ﴿أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: 285] للإمام أبي داود، وهو قد نص عليها، فكان حقه أن يذكره له، وقد استدركه عليه الشراح، كما يترجح كتابتها بإثبات الألف صورة للهمزة على القياس، لوجود النص على هذا الحكم، وجريا على المعمول به في المصاحف، وحملًا على النظائر، وحصرًا للخلاف.

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 939.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 322.

³ ينظر: أبو زيثحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 149.

⁴ د. عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/ 449.

⁵ ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 48.

⁶ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 322.

الاستدراك السادس: عدم ذكر الخلاف في لفظ: ﴿يَنْشَوُا﴾ [الزخرف:17] للإمام الشاطبي

تحدّث الناظم في البيت الموالي عن المواضع التي خرجت من قواعد الهمز السابق ذكرها، وهي قاعدة الهمز المتطرف بعد ساكن، والمتطرف بعد متحرك، والقياس أن لا تصوّر المتطرفة الواقعة بعد ألف، وأن تصوّر ألفا إذا جاءت بعد فتحة ولكنه خرج عن هذه القاعدة كلمات منها ﴿عَلَمَؤُا﴾ [الشعراء:197]، ﴿الْعَلَمَؤُا﴾ [فاطر:28] ﴿يَبْدَؤُا﴾ أينما ذكرت، ﴿الضَّعَبَؤُا﴾ [إبراهيم:23] و[غافر:47] ولذلك قيدها الناظم قيدها بقوله: (الموضعين) احترازا من موضع [التوبة:92] فهي على القياس، و﴿يَنْشَوُا﴾ في [الجليّة] [الزخرف:17] وقد سبق في قول الناظم قبل هذا البيت بيان حكمها وهو: أن تصوّر الهمزة واوا بعدها ألف:

310-فَصُلْ: وَفِي بَعْضِ الَّذِي تَطَرَّقَا فِي الرَّفْعِ وَآوُ ثُمَّ زَادُوا أَلْفَا
والبيت الذي استدرك على الناظم هو قوله:
311- فَ: عَلَمَؤُا الْعَلَمَؤُا يَبْدَؤُا وَ الضُّعَفَؤُا الْمَوْضِعَانِ ، يَنْشَؤُا

1- علّة الإمام الخراز في عدم ذكر الخلاف في لفظ: ﴿يَنْشَوُا﴾ الزخرف للإمام الشاطبي:

بالنظر إلى ما نص عليه الشيخان فلا خلاف في هذه الكلمة أنها بالواو والألف.
ونص الإمام الداني في المقنع: "وكذلك رسموا في كل المصاحف... ﴿أَوْ مِنْ يَنْشَوُا﴾ [الزخرف:17]
جميع هذه المواضع بالواو والألف وقد تتبعنا ذلك في مصاحف أهل العراق فرأيناها لا تختلف في رسم ذلك كذلك"¹.

وبنفس الحكم نص الإمام أبو داود وزاد بيانا بأن الواو صورة الهمزة، وبعدها ألف تقوية لحفائها"². ولم يذكر الشيخان فيها خلافا.
 وذكره الإمام الشاطبي في العقيلة:

218-وَفِي يُنَبِّؤُا الْإِنْسَانَ الْخِلَافَ وَمَنْ يَنْشَؤُا وَفِي مُقْنِعٍ لَا وَآوُ مُسْتَطَرَا

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 135 - 136.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4/ 1099.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدراك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم ذكره للخلاف في هذا الموضع عن الإمام الشاطبي، ومستنده في ذلك قول الإمام الشاطبي: (مستطرا) في العقيلة.

ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "أغفل الناظم ذكر الخلاف في: ﴿يَنْشَوُا﴾ [الزخرف: 17] عن الشاطبي، وقد قال في العقيلة: "وَيُؤَيِّنُ الْإِنْسَانُ الْخِلَافَ وَمِنْ يَنْشَوُا"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أشار السخاوي في الوسيلة إلى أنّ الخلاف خاص بلفظ ﴿يَنْشَوُا﴾ [القيامة: 13]، وأنه لم يقف في: ﴿أَوْ مَنْ يَنْشَوُا﴾ على غير ما ذكر الشيخان²، وأمّا الجعبري فقال: بالخلاف وأنه من الزيادات على المقنع، وذلك استنادا إلى قول الإمام الشاطبي: (مستطرا) أي أنّه قطع بأحد الوجهين³، ولم يشر اللبيب في دُرَّتِهِ إلى الخلاف فيها⁴، وأكّد الإمام المارغني الاستدراك بقوله: "وقد ذكر الشاطبي في العقيلة الخلاف فيه ولم يحكه الناظم عنه"⁵.

وممن استدركه كذلك الإمام أبو زيتحار؛ حيث علّل عدم ذكر الناظم للخلاف عن الإمام الشاطبي، لعدم اعتماد الناظم للخلاف⁶.

وفي كتب الرسم ذكروا رسمها بالواو والألف دون ذكر الخلاف؛ كالإمام المهدوي⁷، والإمام ابن وثيق⁸، والإمام العقيلي⁹، وفي كتاب الهجاء في رسم المصحف¹⁰.

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2 / 1197.

² ينظر: علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 387.

³ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب المراسد، 2 / 241.

⁴ ينظر: اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 509.

⁵ محمد المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 324.

⁶ ينظر: أبو زيتحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 150. كما استدرك على الناظم عدم ذكر الخلاف في [غافر: 47]، وردّ الإمام ابن عاشر: بأنّ الناظم لا يعتمد في النقل على المسكوت: (ينظر: فتح المنان: 2 / 1197).

⁷ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 60.

⁸ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 53.

⁹ ينظر: ابن ظافر العقيلي، مرسوم خط المصحف، ص: 200.

¹⁰ ينظر: مؤلف مجهول، الهجاء في رسم المصحف، ص: 223.

أما الإمام الجهني فذكرها بالخلف قائلا: "واختلف في ﴿أَوْ مَنْ يَنْشَوُا﴾ [الزخرف: 17] فنقلها بعض العلماء بالواو والألف، ونقل بعضهم بالألف لا غير"¹.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

العمل على تصوير الهمزة واوا بعدها ألف في جميع المصاحف التي اعتمدت عليها.

5- الترجيح:

يترجح أنّ استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، لأنّه وافقه عليه عددٌ من الشراح، ومّا يعتذر للناظم في عدم ذكره للخلاف قول الإمام الشاطبيّ في حكم رسمها بالواو والنون: (مُسْتَطَرًّا) أي منتشرًا، بمعنى أنّ الوجه الثاني قليل جدًّا والله أعلم.

ومن خلال البحث في كتب الشروح وكتب الرسم الأخرى تبين لي أنّ أكثرهم على رسمها بالواو والألف، وهو الرّاجح لنص الشيخين وغيرهم من أئمة الرسم عليه، وعمل المصاحف، وطرده للباب.

¹ الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 40.

المطلب الثاني: باب الحروف الزائدة رسماً

ذكر الإمام ابن عاشر جملة من الاستدراكات على الناظم في هذا الباب أوردها فيما يلي:

الاستدراك الأول: سكوت الناظم عن لفظي: ﴿تَتَرَبَّؤُا﴾ [الروم: 38]، ﴿ءَاذُوا﴾ [الأحزاب: 69] للإمام أبي داود.

بعد أن ذكر الناظم زيادة الألف بعد واو الجمع، استثنى لشيخ النقل حذف أصلين مطردين وأربعة أحرف؛ أمّا الأصلان المطردان فهما: ﴿جَاءُوا﴾ و ﴿بَاءُوا﴾ حيث وقعا، وأمّا الأربعة الأحرف فهن: ﴿قَاءُوا﴾ [البقرة: 224]، ﴿وَعَتُوا عَتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: 21]، ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ [سبأ: 38]، ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾ [الحشر: 9]، وكذلك حذفوها بعد الواو الأصلية في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿بَاءُؤُنَّكَ عَسَىٰ أَن يَغْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء 98]، وذلك في البيتين المواليين:

346- لَكِنَّ مَن مِّنْ بَاءُوا رَوَّاءَ إِسْقَاطَهَا، وَبَعْدَ وَاوٍ مِّنْ سَعَوْ

347- فِي سَيِّئًا، وَمِثْلُهَا: إِنْ فَأَوْ عَتَوْ عَتُوًّا وَكَذَاكَ: جَاءُوا

348- وَبَعْدَ وَاوٍ الْفَرْدُ أَيْضًا ثَبَتَ وَبَعْدَ أَنْ يَغْفُوَ مَعَ دُو حُذِفَتْ

1- علّة الإمام الخراز في عدم ذكر: ﴿تَتَرَبَّؤُا﴾ [الروم: 38]، ﴿ءَاذُوا﴾ [الأحزاب: 69] للإمام أبي داود.

لا مستند للناظم في عدم ذكر الموضعين، إلا الغفلة والسهو، لأنّ الإمام أبا داود قد حكى الاستثناء من باب زيادة الألف بعد واو الجمع، في ثلاثة أصول مطّردة، وسبعة مواضع متفرقة، ونقل الخلاف في حرفين بين الحذف وعدمه، وهما: ﴿تَتَرَبَّؤُا﴾ [الروم: 38]، و ﴿ءَاذُوا﴾ [الأحزاب: 69]¹.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم ذكره للخلاف في ﴿تَتَرَبَّؤُا﴾ [الروم: 38]، و ﴿ءَاذُوا﴾ [الأحزاب: 69]، مع نصّ الإمام أبي داود على الخلاف فيهما دون ترجيح.

¹ يُنظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 78، 2/ 83.

وأشار ابن عاشرٍ إلى أنّ هذه الأبيات قد أصلحت بأبيات ذات طول، وأنه أصلحها بأبيات دون ذلك التطويل، مع مراعاة السياق في ذلك، حيث قال -رحمه الله-:

وزَيْدٌ بَعْدَ وَائِ جَمْعٍ كـ "اعْدِلُوا"
 إِنَّ طَرْفَتْ وَمِنْ "تبوءو" رَوُوا
 و"اسْعُوا" ومِثْلُ: "كاشفوا" و"مُرسلوا"
 إسْقَاطُهَا "باءو" و "فاءو" و "سَعَوْ"
 وخَلَفَ "ثُرْبُوا" مع "ءادَوْا" قد بان¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق على هذا الاستدراك الإمام المارغني²، والإمام أبو زيثجار بقوله: "ومقتضى كلام الداني في المقنع ضعف الخلاف فيهما"³.

وذكر محقق التنزيل الخلاف فيما رواه الإمام الداني عن الإمام أحمد بن يزيد الحلواني: (250هـ)، وأنّ الخراز أهمل الخلاف، واستدركه عليه كثيرٌ من الشراح، وأصلحوا النظم بأبيات، وأن بعضهم اعتذر للناظم منهم: الإمام الرجراجي بقوله: إنّما سكت عنه لضعفه وشذوذه؛ لأن أبا عمرو: ضعّفه؛ لأنه قال بعد أن ذكره: (ولم أجد ذلك كذلك في شيء من المصاحف). وسيلي ذكره مع نص الإمام الداني.

وأطلقوا الخلاف عن الإمام أبي داود دون ترجيح، رغم أنّه قد ذكرهما في موضعهما من السورة بالإثبات، ما يبيّن الراجح عنده⁴.

أما الإمام الداني نص على ما ذكره الناظم في هذه المسألة في باب ذكر ما رسم في المصاحف بالحذف والإثبات، وأضاف أنّ: ﴿لَتَرْبُوا﴾ [الروم: 38]، و﴿ءَادَوْا﴾ [الأحزاب: 69] بغير ألف بعد الواو، وأنه لم يجد ذلك كذلك في شيء من المصاحف⁵.

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1292.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 359.

³ أبو زيثجار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 167.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 83.

⁵ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 1/ 465 ، 1/ 473.

وقال الشاطبي في العقيلة:

159- وَزِدْ بَنُوا أَلْفًا فِي يُونُسٍ وَلَدَى فَعَلَ الْجَمِيعِ وَوَاوِ الْفَرْدَ كَيْفَ جَرَى

160- جَاؤُ وَبَاؤُ أَخَذُفُوا فَأَوْ سَعَوْ بِسَبَأُ عَتَوْ عُتَوًا وَقُلْ تَبَوُّؤُ أَحْرًا

161- أَنْ يَعْفُوَ الْخَذْفُ فِيهِ دُونَ سَائِرِهَا يَعْفُو وَ تَبَلَّوْا مَعَ لَنْ تَدْعُوَ النَّظْرَا

وبالنظر في أقوال الأئمة يُلاحظ أنَّ بعضهم لم يشر إليهما، وبعضهم نص عليهما بالألف، من ذلك صاحب كتاب الهجاء في رسم المصحف¹.

وبعضهم ذكر الخلاف فيهما، ومنهم من ذكر الخلاف ثم قال: (لا يعوّل عليه)، ومن ذكر الخلاف بصيغة التمريض: (قيل)، ومن أشار إلى تضعيف الإمام الداني للخلاف.

ومن ذلك قول الإمام ابن وثيق: "وذكر بعضهم أنَّ في بعض المصاحف ﴿لِتَرْبُؤَا﴾ [الروم: 39] و﴿ءَاذُوا﴾ [الأحزاب: 69] بغير ألف فيهما ولا يعوّل عليه"².

وقول الإمام المهدوي: "وفي قوله: ﴿لِتَرْبُؤَا﴾ [الروم: 38]، و﴿ءَاذُوا﴾ [الأحزاب: 69]: اختلاف، قيل: إنهما في مصاحف المدينة بغير ألف، وفي سائر المصاحف بألف"³.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

الذي جرى عليه العمل زيادة الألف بعد الواو، وأشار إلى ذلك الإمامان: ابن القاضي⁴، والمارغني⁵. وبالنظر إلى المصاحف نجد الكلمتين بالألف في كل المصاحف المغاربية والمشارقية.

5- الترجيح:

الذي يترجح أنَّ استدراك الإمام ابن عاشر صحيح؛ لأن الناظم قد أغفل الموضعين، وقد نص عليهما الشيخان، لكن يبدو من خلال البحث في كتب الشروح سواء شروح العقيلة، أو المورد وكذا كتب الرسم الأخرى، أنَّ الخلاف ضعيف في ذلك، وحتى من ذكر الخلاف فيما أن يردّه كالإمام الداني والإمام ابن وثيق، أو أن ينص عليه بصيغة التمريض كالإمام المهدوي، وإمّا أن يرجّح فيه أنه بالألف كالإمام أبي داود

¹ ينظر: مؤلف مجهول، الهجاء في رسم المصحف، ص: 205، 207.

² ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 52.

³ أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 84.

⁴ ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 72-74.

⁵ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 359.

نفسه، وهو ما دفع الناظم أن يذكر الراجح دون ذكر الخلاف، والراجح ما نص عليه الشيخان، وما درج عليه العمل فيهما في المصاحف.

الاستدراك الثاني: بأن عبارة الناظم غير موفية بمقصده:

ذكر الناظم أن شيوخ النقل قد اتفقوا على زيادة الألف بعد واو الفرد، وأكّهم حذفوها بعد واو ﴿يَعْفُو﴾ [النساء: 98]، و﴿ذُو﴾ أينما وردت.

348- وَبَعْدَ وَاوِ الْفَرْدِ أَيْضاً ثَبَّتَ وَبَعْدَ أَنْ يَعْفُوَ مَعَ ذُو حُذِفَتْ

1- علة الإمام الخراز في التعبير بهذه العبارة:

لا علة للناظم في التعبير بهذه العبارة إلا أن يُقال أن هذا الذي أسعفه النظم وقتها، وقد بيّن الشراح ذلك.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم أن عبارته غير موفية بالمقصود، فقد أورد قاعدة غير حاصرة، بحيث دخل فيها ما ليس منها، فكان عليه أن يقيدها بأنها واو فعل وأنها متطرفة، لتخرج غيرها مما أشار إليه الإمام ابن عاشر في قوله: "عبارة الناظم غير موفية لمقصوده، لشمولها واوا هي غير فعل مسند لمفرد نحو: ﴿وَلَا يَتُودُهُ، حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: 254]، ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: 24] ولشمولها أيضاً واوا وهي لام فعل إلا أنها متوسطة لاتصالها بضمير نصب أو رفع نحو: ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجْوَةِ﴾ [غافر: 41] و ﴿إِنِّي لَا يَرْجُونَ﴾ [النور: 58]. والعبارة الموفية:

348- "وَبَعْدَ وَاوِ لَامِ فَعْلٍ طَرَفَتْ زَيْدٌ بِأَنْ يَعْفُوَ مَعَ ذُو حُذِفَتْ"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام المارغني²، والإمام أبو زيتحار³ حيث ذكرا احتمال عبارة الناظم ما كان يجب أن يُحترز منه.

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1295.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 360.

³ ينظر: أبو زيتحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 268.

وقد انتبه لذلك عدد من أئمة الرسم فمنهم من ذكرها بشرط أن تكون مفتوحة، أو ساكنة، وأن يسبقها ضم من ذلك:

وبعد واو فعل الفرد ثبتت
 كيغفو الذي أن اتلو القرآن
 أو سكنت كندعوا يرجو تتلوا
 ومن قيدها بأن تكون في الطرف:

"زد بعد واو لام فعل في الطرف وبعد أن يعفو لو أو ذو انحذف"².

4- الترجيح:

يترجح صحة استدراك الإمام ابن عاشر؛ لأن عبارة الناظم غير جامعة مانعة، فقد يدخل فيها ما ليس منها، وعُذر الناظم أنّ النظم لا يسع ما يسعه النشر.

الاستدراك الثالث: سكوت الناظم عن لفظ: ﴿قَبَائِي﴾ في الأعراف والمرسلات للإمام أبي داود:

أخبر الناظم في البيت الموالي أن الياء زيدت في خمس كلمات منها: ﴿بَأْيَيْكُمْ أَلْمَقْتُونَ﴾ [القلم:6]، ﴿إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى:48]، ﴿وَمِنْ أُنَاءِ لَيْلٍ فَسَيِّحٌ﴾ [طه:128]، ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:47]، ﴿أَقْبَائِسَ مَاتَ أَوْ قَتِلَ﴾ [آل عمران:44]، ﴿أَقْبَائِسَ مِتَّ بِهِمُ الْخَلِيدُونَ﴾ [الأنبياء:34].

353-بَأْيَيْكُمْ، أَوْ مِنْ وَرَائِي، ثُمَّ مِنْ
 ءَانَايَ، مَعَ حَرْفِ بَأْيِيدٍ، أَقْبَائِسَ

1- علة الإمام الخراز في سكوته على موضع الأعراف والمرسلات لأبي داود

لا مستند للناظم في السكوت عن الموضعين، إلا أن يقال أن الناظم لم يذكره ؛ لأن أبا داود اختار رسمه على اللفظ.

¹ محمد صغيري، فتح الباري إلى نصره الكتاب، ص: 197-198.

² إدريس الودغيري، عمدة البيان في حكم المحذوف في القرآن، ص: 57.

نص الإمام أبي داود في مختصر التبيين: قال في سورة الاعراف الأعراف: "﴿قَبَائِي حَدِيث﴾" بياء واحدة وهي المتحركة ووقع في مصحف الغازي بن قيس بياءين على الأصل وليست لي فيه رواية، وبياء واحد أكتب¹.

وقال في والمرسلات: " وكتبوا: ﴿قَبَائِي﴾ بياء واحدة على اللفظ، وفي بعضها بياءين، والأول أختار وهو الأكثر².

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر سكوت الناظم عن ﴿قَبَائِي حَدِيث﴾ في الأعراف، وفي المرسلات، وقد نصّ الإمام أبو داود على الاختلاف في رسمها بياءين أو بواحدة، واختار رسمها بواحدة. قال الإمام ابن عاشر: "سكت الناظم عن ما ذكره أبو داود في: ﴿قَبَائِي حَدِيث﴾ [الأعراف:185]...وسكت أيضا عما ذكره في [المرسلات:50] من اختلاف المصاحف، فكتبوه في بعضها بياء واحدة، وفي بعضها بياءين"³.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

استدراك الإمام ابن آجط⁴ والإمام المارغني⁵، والإمام أبو زيتحار⁶ على الناظم، ولم يذكرها الإمام الداني. أمّا في كتب كتب الرسم الأخرى - التي اطلعت عليها - لم أجد من ذكرها بيائين إلا كتاب الهجاء في رسم المصحف.

ونصّه: "﴿قَبَائِي﴾ بياءين كل القرآن وجملته خمسة وثلاثون موضعاً"⁷. ورده محقق الكتاب الدكتور غانم قدوري الحمد بأنه رواية شاذة⁸.

¹ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 585 - 586.

² أبو داود، المرجع نفسه، 5/ 1258.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1307.

⁴ ينظر: ابن آجط، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 1028. كما استدرك على الناظم دخول موضع [الحشر 14] سبق الإشارة إليه في استدرابات السخاوي على العقيلة، وذكر سكوت الإمام أبي داود على موضع [الجاثية 6].

⁵ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 366 - 367.

⁶ ينظر: أبو زيتحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 170.

⁷ مؤلف مجهول، الهجاء في رسم المصحف، ص: 101.

⁸ يعتبر هذا الكتاب من كتب المشاركة التي أكثرها مفقود، وما فيه من أوجه الرسم مما لم يصلنا بفقدائها، فهي أوجه يجب العناية بها.

4- ما جرى عليه العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف فيها على رسمها بياء واحدة.

5- الترجيح:

يترجح أن ما استدركه الإمام ابن عاشر على الناظم في عدم نظمه لما في الأعراف، وللوجه الثاني في الرسائل صحيح، لكون ذلك منصوفا عليه في التنزيل، وقد التزم الناظم بذكر ما فيه، فكان حقه أن يذكره، رغم أنه لم يذكره من قبل أكثر الأئمة.

والعمل على كتابته بياء واحدة، فوجه كتابته بياءين قد ورد أيضا في كتاب الهجاء، فهو يرينا بأن هذا الوجه كان مكتوبا به، رغم ردّ الإمام أبي داود له، وهذا يعني أن هناك أوجه كثيرة لم نطلع عليها لفقدان مصادرها خاصة كتب المشاركة.

الاستدراك الرابع: على إطلاق زيادة الياء في لفظ: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي﴾:

أخبر الناظم في هذا البيت أنّ زيادة الياء في خمس كلمات منها: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الشورى: 48]، وقد قيدها في النظم بـ: (أَوْ مِنْ).

353-بِأَيِّكُمْ، أَوْ مِنْ وَرَائِي، ثُمَّ مِنْ ءَنَائِي، مَعَ حَرْفٍ بِأَيِّدٍ، أَقْلَيْنِ

1- علّة الإمام الخراز في التعبير بهذه العبارة:

لا مستند للناظم في التعبير بهذه العبارة، وقد حاول حصرها فقيدها بـ: (أَوْ مِنْ)، لكن مع ذلك يدخل فيه موضع الحشر وهو لا زيادة فيه.

وقد ذكرها الإمام الداني المقنع، والإمام أبو داود في: باب ذكر ما رسم بإثبات الياء زائدة أو لمعنى¹. وقيدّاها بالسورة فأخرجوا موضع الحشر².

وقد قيدها الإمام الشاطبي بما يمنع دخول غيرها فيها، فعبر عنها بمثل ما عبر الناظم هنا وزاد لفظ: (حجاب)، لينخرج: (جذر) بالحشر.

قال في العقيلة:

190-أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ زَيْدَ يَاهُ وَفِي تَلْقَائِي نَفْسِي وَمِنْ ءَنَائِي لَا عَسْرًا

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 98.

² ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 369.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم إطلاقه الزيادة في ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ﴾ [الشورى: 48]، مما يؤدي إلى دخول ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُذْرٍ﴾ [الحشر: 14]، وليس في الكلمة زيادة، فكان حقه أن يقيده كما فعل الشيخان، وكما فعل الإمام الشاطبي في العقيلة، وأصلح البيت.

ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "إطلاقه في ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ﴾ يشمل الذي في الحشر، وليس مزيدا فيحتاج إلى إخراج، ولذا أصلح الشطر الأول لكن بإصلاحات لا تخلوا عن تكلف أو ضرورة، وقد بدلت بعض كلماتها فقلت: "بأييكم وراءى في الشورى ومن".

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر على هذا الاستدراك العديد من الشراح منهم: الإمام ابن آجطا حيث قال: "وكان حق الناظم أن يقيده بالسورة أو بالحرف، كما قال الشاطبي: (أو من وراء حجاب زيد ياءه)، وإلا يدخل على الناظم: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُذْرٍ﴾ [الحشر: 14]"¹.

وكذلك الإمام سعيد الكرامي قائلا: "وغفل عن تقيده فيتوهم دخول ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُذْرٍ﴾ [الحشر: 14] وإنما زيدت في الأول دون الثاني"².

كذا الإمام الدرعي قال: "فمن حق الناظم أن يقيده بالشورى، وقد أصلحه بعض الشيوخ فجعل شورى مكان ثم: (بأييكم أو من وراء شورى من) واستثن غير شورى من وراءى عنهم بنفي رسم حذف الياء"³.

وقد نص على هذا الموضع مقيدا جل أئمة الرسم: كالإمام الجهنى⁴، والإمام ابن وثيق⁵، والإمام المهدي⁶، الإمام الأندراي⁷.

¹ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 1028.

² سعيد الكرامي السملالي، إعانة المبتدي على معاني ألفاظ المورد، ص: 82.

³ أبو علي الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 129.

⁴ ينظر: الجهنى، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 45. ذكر عدد من الألفاظ وقال في بعضها اختلاف في بعض المصاحف.

⁵ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 55.

⁶ ينظر: أبو العباس المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 66.

⁷ ينظر: الأندراي، الإيضاح في القراءات، ص: 115.

ومن نظمها: الإمام أبو وكيل ميمون الفخار، في الدرة الجلية:

أو من وراي مع حجاب أفائن مات ذا الحكم فمن¹.
والإمام مُجَّد المامي يعقوبي:
واكتب بأييد أفلين وراي في الشورى بزييد ياء².

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

وبالنظر إلى المصاحف وجدتُ العمل على زيادة الياء في حرف ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءَ﴾ حِجَابٍ [الشورى:48]، وعدم الزيادة في حرف الحشر.

5- الترجيح:

الراجع صحة استدراك الإمام ابن عاشر؛ لأنَّ إطلاق الناظم للفظ ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءَ﴾ يوهم دخول ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءَ جُدْرٍ﴾ [الحشر:14]، وقد استدرك على الناظم العديد من الشراح، كما يرجح زيادة الياء فيها لنص الشيخين، وعمل المصاحف، وقد أورد بعضهم لطيفة في ورود هذه اللفظة بزيادة الياء في هذا الموضوع خاصة بقولهم أنَّ في هذا الموضوع الحديث عن الورا غير المعهود، وهو مكاملة الله سبحانه وتعالى³.

¹ مُجَّد بن عبد الله الفخار، الدرة الجلية، ص: 68.

² مُجَّد المامي يعقوبي، تحفة الفتيان في رسم القرآن، ص: 12.

³ ينظر: علي فهمي الزهري، عن اللطيف في بيان رسم آيات المصحف، ص: 783.

الاستدراك الخامس: على حكم زيادة الياء : ﴿تَلَفَّاءٌ﴾ عن الشيخين:

ذكرت فيما سبق أن الناظم ذكر في هذا البيت خمس كلمات بزيادة الياء، وتحدث في البيت الموالي على كلمة ﴿تَلَفَّاءٌ﴾، والكلمة وردت في ثلاثة مواضع: ﴿صَرِقتَ أَبْصَرُهُمْ تَلَفَّاءَ اصْحَبِ الْبَارِ﴾ في [الأعراف:48]، و﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلَفَّاءَ مَدِينِ﴾ [القصص:22] بغير ياء، وفي يونس ﴿مِنْ تَلَفَّاءٍ نَفْسِي﴾ [يونس:15] بالياء، وأطلق الناظم فيها أنها بياء زائدة.

354- وَالْعَازِ فِي الرُّومِ مَعًا: لِقَايَ
وَالْيَاءُ عَنْ كُـلِّ بِلْفَظٍ: الْآيَ

1- علة الإمام الخراز في حكمه بزيادة الياء في باب: ﴿تَلَفَّاءٌ﴾ عن الشيخين:

مستند الناظم في إطلاق زيادة الياء في باب: ﴿تَلَفَّاءٌ﴾ ومصادره في نظمه المقنع والتنزيل، فقد أورداه في باب زيادة الياء المقنع، وقال في المقنع إن كتاب المصاحف زادوا الياء في تسعة مواضع، من بينهم هذه الكلمة¹، وفي مختصر التبيين قال أنها محتملة الزيادة². كما تفهم الزيادة من لفظ العقيلة أيضا:
أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ زَيْدَ يَاءٍ وَفِي تَلَفَّاءٍ نَفْسِي وَمِنْ أَنَايَ لَا عَسِرَا

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم اعتبار الياء في: ﴿تَلَفَّاءٌ﴾ زائدة لكون الزيادة ليست مختار الشيخين، ودلّ على ذلك بقاعدة الشيخين: "أنه إذا دار الحرف بين الزيادة وعدمها فحمّله على عدم الزيادة أولى لأنّه الأصل". بعد أن ذكر ما تحتمله الكلمة من أوجه ليختم بما رجّحه الشيخان من ذلك: "وظاهر كلام الشيخين أن الياء فيه ليست زائدة".

ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "حكم الناظم بزيادة الياء في باب ﴿تَلَفَّاءٌ﴾ هو غير مختار الشيخين فيه، مع أنّ مختار الشيخين ظاهر الرجحان من قاعدة: أنه إذا دار الحرف بين الزيادة وعدمها فحمّله على عدم الزيادة أولى لأنه الأصل.

ثمّ قال: "...وظاهر كلام الشيخين أنّ الياء فيه ليست زائدة"³.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 97، 103.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 369، 371.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1315.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

يظهر من كلام الشيخين في المقنع والتنزيل أنّ الياء زائدة، مع أنّه قال في التنزيل أنها محتملة ولم يجزم بالزيادة، ولكن يظهر مختارهما في كتابا الضبط لهما فالكلمة يظهر حكمها في الضبط جلياً، وتقرير ذلك ما بسطه الإمام الداني في المحكم، بأنّ الكلمة فيها ستّة أوجه واختار منها أنّ الياء صورة للهمزة فقال: "فإذا نقطت هذا الضرب على الوجه الأول - أن تكون الياء صورة للهمزة - الذي هو المختار جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء في الياء نفسها؛ لأنها صورة لها"¹. ثم ذكر باقي الأوجه.

أمّا الإمام أبو داود فلم يذكر في كتاب أصول الضبط إلا وجهاً واحداً دليلاً على أنه الوجه الذي ارتضاه: "وأما الياء الزائدة في يونس، والنحل، وطه، والشورى، فإن الهمزة تقع هناك تحت الياء؛ لاحتمال أن تكون هناك صورة للهمزة، وصورة ذلك هكذا: ﴿مِنْ تِلْفَاءٍ نَفْسِي﴾ [يونس:15]"². وصرّح باختياره في مختصر التبيين في قوله تعالى: ﴿لِفَاءٍ﴾ [الرّوم:7، و15]، و﴿مِنْ وَرَائِي﴾ [الشّورى:48]، وهو مختار التّجبيّ³، وصوّبه الإمام التنسي⁴.

وقد ذكر أئمة الرسم - كصنيع النّازم - هذه الكلمة في باب زيادة الياء، من ذلك: الإمام الجهني بقوله: "وكتب في يونس: ﴿مِنْ تِلْفَاءٍ﴾ [يونس:15] ياء لا غير، ليس في القرآن له نظير"⁵. وكذلك الإمام ابن وثيق حيث قال: "وكذلك زيدت بعد الألف أيضاً في قوله: ﴿مِنْ تِلْفَاءٍ﴾ [يونس:15]"⁶.

ومثلهم الإمام المهدوي ونصّه: "ومن الزيادة زيادة الياء في ﴿مِنْ تِلْفَاءٍ﴾ [يونس:15]"⁷.

¹ أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 333.

² أبو داود، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، 410 - 411.

³ ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص226. ومختصر التبيين له، 4/985، 1096. وحلّة الأعيان، الشّوشاوي، ورقة 156/أ.

⁴ محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 384.

⁵ الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 45.

⁶ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 55.

⁷ أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 66.

وقال صاحب الدرة الجلية: باب نقط ما تزداد الياء في رسمه:

"إيتاء ذي القربى أتى في النحل تلقاء نفسي يونس فلتمل¹.

وقال صاحب تحفة الفتیان: فصل في زيادة بعض الحروف

"من نبأ الأنعام من ءاناء إيتاء ذي القربى ومن تلقاء².

4- القراءات:

اتَّفَقَ القراء على حذف الياء بعد الهمزة، ويحقق الهمزة كلّ القراء، عدا حمزة وهشام بخلف عنه؛ فيؤقف الهمزة وهشام بخلفه على: ﴿مِنْ تِلْفَاءٍ﴾ ونحوه مما رسم بياء بعد الألف بإبدال الهمزة ألفا مع المد والقصر والتوسط، وبتسهيلها كالياء مع المد والقصر فهي خمسة، وإذا أبدلت ياء على الرسم فالمدّ والتوسط والقصر مع سكون الياء والقصر مع روم حركتها³.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل في رسم مصاحف أهل المشرق على جعل الياء صورةً للهمزة فتوضع تحت الياء وهو الموافق لقراءة هشام وحمزة في وجه الوقف، وجعل أهل المغرب الياء زائدةً فجعلوا الهمزة في السطر وبعدها الياء وعليها دائرة علامة لزيادتها⁴.

ولكن يعكر على القول أن كلّ مصاحف المشاركة على عدم الزيادة كتاب من كتب المشاركة لكاتب مجهول حققه الدكتور غانم قدوري الحمد، يذكر أنها بياء زائدة، وقد ذكر العلماء أن كتب المشاركة أكثرها مفقود، وذلك يدلّ أنّ هناك مادة علمية غزيرة مفقودة، كما أنهم ولوقت قريب كانت مصاحفهم تكتب على الرسم الإملائي، بخلاف مصاحف المغاربة فقد حافظوا على الرسم العثماني عملاً بفتوى الإمام مالك⁵.

وذكر الإمام السخاوي لها وجه آخر ﴿مِنْ تِلْفَاءٍ﴾ بغير ألف - سبقت دراسته⁶.

¹ محمد بن عبد الله الفخار، الدرة الجلية، ص: 68.

² محمد البيهقي، تحفة الفتیان في رسم القرآن، ص: 12.

³ ينظر: شرح طيبة النشر، ابن الجزري، ص: 101، 104. وإبراز المعاني، أبو شامة، ص: 168.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 371.

⁵ ينظر: المحكم، أبو عمرو الداني، ص: 90.

⁶ ينظر: السخاوي، الوسيلة، ص: 352.

كما حكى الدكتور بشير الحميري أنها رآها في مصحف صنعاء كما ذكر الإمام السخاوي، وموضعي الأعراف والقصص بلا همزة ولا ياء هكذا: (تلقا)¹.

وقد نظرت في المصاحف التي بين يديّ، فوجدتُ في مصحف المدينة النبوية الياء صورة الهمزة هكذا: ﴿تَلْقَاءِ﴾، وفي مصاحف الثعالبية، والجماهيرية، والخراز، والرغاية الياء زائدة هكذا: ﴿تَلْقَاءِ﴾، ويظهر من هذا أن المصاحف المغربية قد خالفت معهودها من اتباع الإمام أبي داود في هذه الكلمة؛ لأنه اختار فيها عدم الزيادة.

6- الترجيح:

ذكر الناظم كلمة ﴿مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس: 15] في باب الزيادة، وعلى هذا الوجه ذكر ضبطها حيث قال في البيت:

569- وَزَيْدٌ أَيْضًا يَاءٌ: مِنْ ءَانَاءِي وَبَابُهُ، وَالْوَأُو فِي: أَوْلَاءِ

ثم قال:

571- فَدَارَةٌ تَلْزَمُ ذَا الْمَزِيدَا مِنْ فَوْقِهِ عَلامَةٌ أَنَّ زَيْدَا.

وذكرُ هذه الكلمة في باب الزيادة صنع جلّ علماء الرسم ابتداء من الشيخين، ولم يخرج عن ذلك الناظم إلا أنه كان من باب أولى وتحرياً لدقة الأخذ عن الشيوخ اتباع الناظم مختار الشيخين بعدم الزيادة؛ لأنهما نصا على مختارهما بعدم الجزم في كتابي الرسم، وبالتصريح والجزم في كتابي الضبط، فعلى أن الباحث الإحاطة بكتب من ينقل عنهما، من هذا يترجح أن استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، وأن رسم الكلمة وضبطها على عدم الزيادة أولى، عملاً بمختار الشيخين، وإعمالاً لقاعدة: إذا دار الحرف بين الزيادة وعدمها حمل على عدم الزيادة أولى.

¹ ينظر: د. بشير الحميري، معجم الرسم العثماني، ص: 2924.

المطلب الثالث: باب رسم الألف ياء وباب رسم الألف واوا.

ذكر الإمام ابن عاشر في هذين البابين جملة من الاستدراكات على الناظم سأوردها فيما يلي:

الاستدراك الأول: عدم ذكر حكم: ﴿أَيْمِي﴾ [النور: 32] عن الإمام أبي داود:

ذكر الناظم في هذا البيت الألف المشبهة بالمنقلبة، وهي ألف التأنيث، ومفادها أنّ الألفات المرسومة في المصاحف ياءً أربعة: منقلبة عن الياء، ومشبهة بها وهي ألف التأنيث، ومجهولة الأصل، ومنقلبة عن الواو، وحكمها عند شيوخ النقل أن ترسم ياءً تنبيهاً على أصلها، ولجواز إمالتها.

وقد مثل في هذا البيت للمشبهة بالمنقلبة بكلمة ﴿الْيَتَمِي﴾ ﴿إِخْدَى﴾، و﴿أَنْثَى﴾ و﴿الْأَيْمِي﴾ [النور: 32]، شُبِّهت بالمنقلبة عن ياء لرسمها بالياء مثلها، ولجريانها مجراها في الانقلاب ياء في التشية والجمع: (أخرى، أخريان، أخريات)، وهي زائدة عن أصل الكلمة، أوزانها: (فَعَالَى، فَعَالَى، فَعَلَى، فَعَلَى، فَعَلَى).

361- وَمَا بِهِ شُبِّهَ ك : الْيَتَمِي إِخْدَى وَ أَنْثَى وَ كَذَا الْأَيْمِي

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر حكم: ﴿أَيْمِي﴾ [النور: 32] عن الإمام أبي داود:

مستند الناظم في إيراد هذه اللفظة القرآنية هنا هو أنه نحي فيها وجهها من وجوه اللغة على مذهب الكوفيين، مع أنّ كلام الإمام أبي داود يفهم منه أنها منقلبة عن ياء، لا مشبهة، ونص كلامه في سورة النور: "﴿الْأَيْمِي﴾ [النور: 32] بغير ألف قبل الميم وبياء بعدها مكان الألف على الأصل والإمالة"¹.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدراك الإمام ابن عاشر على الناظم في كلمة ﴿أَيْمِي﴾ من وجهين:

- استدرك عليه إغفاله لحذف الألف قبل الميم وقد نص عليها الإمام أبو داود.

- واستدرك عليه التمثيل بها في موضع المشبهة بالمنقلبة وهي في الأصل منقلبة.

ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "أغفل الناظم حذف الألف التي قبل ميم ﴿أَيْمِي﴾ وقد نص أبو

داود على حذفها"².

¹ أبو داود، مختصر التبیین لهجاء التنزيل، 4 / 904 - 905.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2 / 1333.

ثم بين أصل الكلمة ليس (فَعَالِي) مشبهة بالمنقلبة، واستدرك على الناظم التمثيل بها بقوله: "مثل الناظم لألف التأنيث بـ: ﴿أَيَمِي﴾ جريا على مذهب الكوفيين فيه، وقد قيل فيه أن أصله قدمت الميم وأخرت الياء ثم فتحت الميم تخفيفا، فقلبت عند ذلك الياء ألفا على القياس، : (أَيَامِي) وعلى هذا فلا يصح التمثيل به للمشبّه بما هو منقلب عن الياء، إذ هو بنفسه منقلب عنها"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر على هذا الاستدراك الإمام المارغني². كذا الإمام أبو زيثار³، وفي نثر المرجان حكى عن صاحب الخزانة والخالصة بإثبات الألف فيها، وعن مصحف ابن الجزري الحذف ورجح الحذف فيها⁴. ولم يتعرض لها الإمام الداني، وهي بالحذف في الجامع لابن وثيق⁵، وسمير الطالبين⁶، ونص بعضهم على إثباتها، وقال الشيخ أحمد الناطي: (1238هـ): "أقول: الحذف هو الأقيس"⁷. الوجه الثاني: استدرك عليه التمثيل بكلمة ﴿أَيَامِي﴾ في موضع المشبهة بالمنقلبة وهي في الأصل منقلبة.

وبالنظر إلى مذاهب النحويين في هذه الكلمة فإن أكثرهم على أنها منقلبة عن ياء.

وهي: "ووزن أيامي... أفاعل لأنه جمع أيم بوزن (فَيْعِل)... لا يجمع على (فَعَالِي)، فأصل أيامي أيائم، فوقع فيه قلب مكان الياء، فُدمت الميم للتخلص من ثقل الياء بعد حرف المد، وفُتحت الميم للتخفيف فقلبت الياء ألفا"⁸.

وقال صاحب نثر المرجان: "أصل أيامي أيائم فقلب، فهو جمع على موازنة مفاعل ولم يتعرض له أحد"⁹.

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1333-1334.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 377.

³ ينظر: أبو زيثار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 176.

⁴ ينظر: أحمد الناطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 4/ 628،

⁵ ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 39.

⁶ ينظر: علي محمد الضباع، سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 63.

⁷ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، / 905.

⁸ الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، 18/ 215.

⁹ أحمد الناطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، 4/ 628.

وحكى ابن جني أنه يُمكن أن تكون: (آيم، أيمي، الأيمة) على وزن (فَعْلَى) مثل: (هالك، هلكى)، ثم كُسرت أيمي على أيامي، على وزن فَعَالَى، ولا قلب فيها¹. وحسنه.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل فيها على الحذف، قال الإمام ابن القاضي: "بحذف الألف نص عليه في التنزيل، وبه العمل وبقي على المورد"².

وهي بالحذف في المصاحف المشرقية والمصاحف المغاربية، عدا الجماهيرية بالثبت فيها.

5- الترجيح:

استدراك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم تعرّضه لحذف الألف بعد الميم في ﴿أَيْمِي﴾ صحيح، ووافقه على ذلك عددٌ من شراح المورد، ونص عليه أئمة الرسم. وأما الاستدراك الثاني فأكثر اللغويين على أنّ الكلمة منقلبة ودكّر الناظم لها إنّما هو من باب المشابهة، وكان الأولى التمثيل بغيرها رغم وجود وجه يقول بها ولكنّه قليل. والراجح فيها الحذف لنص الإمام أبي داود، وترجيح أغلب أئمة الرسم لهذا الوجه، ولعمل جلّ المصاحف.

الاستدراك الثاني: الإيهام في عَوْد اسم الإشارة: (كَذَاكَ):

وذلك في قوله:

368- وَفِي تُفَاتِهِ كَذَاكَ يُرْسَمُ لَكِنَّهُ حُذِفَ عَنْ بَعْضِهِمْ

فقد أخبر الناظم بإطلاق شيوخ النقل الإثبات في ألف ﴿حَوَّ تُفَاتِهِ﴾ [آل عمران: 102]، ثم استدرك بأنه حذف عن بعضهم.

1- علة الإمام الخراز في ما عبّر به:

مستند الناظم فيما عبّر به في البيت أعلاه هو اللغة؛ فقد عبّر باسم الإشارة: (كذاك) عن البعيد، فهي تعود إلى حكم ما ذكر في الشطر الأوّل من البيت، وهو حكم: (كلتا، وتترا) في كتابتهما بالألف، ولا تعود على الشطر الثاني في الخلف بين الكتابة بالألف أو الياء الذي هو في: (نخشي، جني) ونصوص الكلمة في مصادر النظم كالآتي:

¹ ينظر: ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، 1/ 201.

² ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 70.

قال أبو عمرو في المقنع: "وكتبوا ﴿حَوْثُفَاتِيَه﴾ [آل عمران: 102] بغير ياء، ورأيتُ الألف في بعض مصاحفهم مثبتة وفي بعضها محذوفة"¹.

وقال أبو داود في مختصر التبيين في آل عمران: "وفيها من الهجاء: ﴿تُفَاتِيَه﴾ كُتب في بعض المصاحف بغير ألف بين القاف المفتوحة والتاء المكسورة، وفي بعضها: ﴿تُفَاتِيَه﴾ بألف، ولم يرسموا في شيء منها ياء، والكاتب مخير في أن يكتب كيف شاء"².

وعبر الإمام الشاطبي بدقة عن الحكم فيها بقوله في العقيلة:

231- بِالْيَا تُقْلَةُ، وَفِي ثُقَاتِهِ أَلْفُ أَلْ
عِرَاقٍ وَاحْتَلَفُوا فِي حَذْفِهَا زُبْرًا.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم مستندا إلى اللغة؛ وذلك بالتعبير بـ (كَذَاكَ) التي أدت إلى اللبس والإيهام، بكون اسم الإشارة يعود على: ﴿نَخْشِي﴾ [المائدة: 54] و﴿جَنَى﴾، أي: بالخلاف في كتبها، أو تعويض ياء عنها، وهذا لا يصح بالنظر إلى ما نصّ عليه الشيخان، لكونه ليس محسوسا فيشار به للبعيد.

قال الإمام ابن عاشر: "وقد أصلح الشطر الأول فقل: (وفي ثُقَاتِهِ ككلتا يُرسم)، ويرد عليه ما تقدم قريبا وأحسن منه أن يقال: (وفي ثُقَاتِهِ كالأقصا يُرسم)"³.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام ابن آجطاً حيث قال: "كان حقُّ الناظم رحمه الله أن يذكر: ﴿تُفَاتِيَه﴾ بأثر: ﴿كِلْتَا﴾ [الكهف: 33] و﴿تَتَرَّأ﴾ [المؤمنون: 44]؛ لأنه لا خلاف في أنه يُرسم بالألف مثلهما من غير خلاف، وإنما الخلاف في إثبات الألف في: ﴿تُفَاتِيَه﴾ وفي حذفها، كما قال في: (لكنه حذف عن بعضهم)، بل فصل بينهما بقوله: (ثم بـ نخشى أن جنى)، ثم أتى به بعدهما، فالسابق لفهم أنّ الخلاف في: ﴿تُفَاتِيَه﴾ هل يُرسم بالياء أو بالألف كما في: ﴿نَخْشِي﴾ [المائدة: 54]، و﴿جَنَى﴾؟ وليس كذلك"⁴.

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 297.

² أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 360 - 361.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1348 - 1349.

⁴ ابن آجط، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 1062.

وأما الإمام المارغني فقد ردَّ الاستدراك، وبَيَّن أنَّ مقصود الناظم غير ما استدركوه عليه بقوله: "فاسم الإشارة في قول الناظم كذلك يعود على ما تقدّم من لفظي كلتا، وتترا، والتشبيه بهما باعتبار ثبوت ألفهما في الرسم"¹، وهو نفس ما ذهب إليه الإمام أبو زيتحار².

ويُلاحظُ في اللغة أن اسم الإشارة (ذا) يدلُّ على الحاضر، وتختلف أحواله في القرب والبعد والإفراد، فقليل أنه إذا أضيف إليه الكاف دلَّ على التوسط، وما زيد فيه مع الكاف اللام دلَّ على البعد. ورده بعضهم واعتبره تحكماً لا دليل عليه³.

وقال ابن العثيمين في شرحه لقول ابن مالك (ولدى البعد انطقاً بالكاف): "يعني: عند بُعد المشار إليه، سواء كان بُعْدُهُ حسياً أو معنوياً فإنه يؤتى بالكاف، ظاهر كلام ابن مالك -رحمه الله-: أن البعد مرتبة واحدة فقط، وأنه يؤتى فيه بالكاف وحدها، أو بالكاف واللام ما لم تُسبق بـها"⁴.

4- ما جرى عليه المصاحف:

جرى عمل المصاحف على إثبات الألف في المصاحف المغاربية والمشرقية، ذكر ذلك الإمام ابن القاضي⁵، وبالحذف في المصحف الباكستاني، مخالفاً في ذلك مصحف الجماهيرية فهو بالثبوت فيه.

5- الترجيح:

الذي يظهر أنَّ كلام الناظم لا غبار عليه؛ لكون اسم الإشارة إذا اقترن بالكاف دلَّ على البعد مطلقاً، وهذا يعني أن الناظم أراد الإشارة إلى: ﴿كِلْتَا﴾ [الكهف: 33] و﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون: 44] لا إلى: ﴿نَخْشَى﴾ [المائدة 54]، و﴿جَنَى﴾.

¹ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 384.

² أبو زيتحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 179.

³ ينظر: بدر الدين مُجَدِّد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص: 51-52.

⁴ ينظر: مُجَدِّد بن صالح العثيمين، شرح ألفية ابن مالك، 3/ 12.

⁵ ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير، ص: 50.

الاستدراك الثالث: أغفل الناظم ذكر كلمة: ﴿رُءْيَى﴾ [يوسف: 43، 100]:

أخبر الناظم في الآيات السابقة عن ما نقله الإمام أبو داود بالخلف في حذف الألف في ﴿أَحْيَاهُمْ﴾ [البقرة: 241]، وما كان مثلها، ثم ذكر حذف الألف دون رسم الياء في أربع كلمات وهن: ﴿عُقْبَاهَا﴾ [الشمس: 15]، و﴿بِسِيمِلَهُمْ﴾ [البقرة: 272]، [الرحمن: 40] [محمد: 31]، و﴿إِجْتَبَاهُ﴾ وقيدها بالسورتين [طه: 119]، [نون: 50] و﴿وَأَوْصَيْنِي﴾ [مريم: 30].

1- علة الإمام الخراز في إغفال كلمة: ﴿رُءْيَى﴾ [يوسف: 43، 100] للإمام أبي داود.

376- ثُمَّ بِهِ فِي فُصِّلَتْ: أَحْيَاهَا وَالْحَذْفُ دُونَ الْيَاءِ فِي عُقْبَاهَا

لا مستند للناظم في ذلك وقد ذكرها الإمام أبو داود في مختصر التبيين في الموضع الأول بحذف صورة الهمزة، والألف الموجودة بين اليائين¹. وفي الموضع الثاني ذكر حذف صورة الهمزة فقط، وأشار إلى أنه قد سبق ذكره².

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك عليه الإمام ابن عاشر عدم ذكره لكلمة ﴿رُءْيَى﴾ [يوسف: 43، 100] موضع يوسف، وقد نص عليها الإمام أبو داود فذكرها في الموضع الأول بحذف الألف وإسقاط صورة الهمزة، واكتفى بحذف صورة الهمزة فقط في الموضع الثاني. ونصّ استدراك الإمام ابن عاشر: "وعلى المساواة أنشدني شيخي الأستاذ أبو العباس أحمد بن عثمان اللمطي: (1165) بيتا لا أدري له أم لغيره يتضمن بعض مغفلات الناظم، وهو: حَجَجْتُمُ الْأَيْمَى نَدَيْنَهُ مِنْ وَاحِدَةٍ رُءْيَى بِالْحَذْفِ فَمِنْ"³.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

تابع الإمام ابن عاشر في استدراكه على الناظم الإمام ابن القاضي وزاد بيتا: ﴿رُءْيَى﴾ [يوسف: 43، 100] في يوسف معا بالحذف، ما يفعله الناس من حذف الأول وإثبات الثاني باطل لا أصل له، ولنا:

¹ أبو داود، مختصر التبيين، 718/3.

² أبو داود، المرجع نفسه، 731/3.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1363-1364.

رُوي بالحذف على الإطلاق في سورة الصديق بانقاف¹.
وكذا الإمام الدرعي ذكرها فيما أغفله الإمام الخراز:
"حَجَجْتُمْ، جَهَاد في سَبِيلِي" واحدة رُوي حُذَّ سَبِيلِي²
كما وافقه على الاستدراك أيضا الإمام المارغني³، والإمام أبو زيتحار⁴.
وأما الإمام الداني فلم ينص عليها فهي على القواعد المتقدمة عنده في مثل هذه الألفاظ.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل فيها على الحذف على ما ذكره المارغني⁵، و علي الضباع⁶.
وبالنظر في المصاحف نلاحظ في المصاحف المشرقية والمغربية بحذف صورة الهمزة والألف، عدا
الجماهيرية والباكستاني الهندي بحذف صورة الهمزة وإثبات الألف في الموضعين.

5- الترجيح:

الذي يترجح أنّ استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، وافقه عليه الأئمة؛ لأنّ الناظم قد أغفل ما نص
عليه الإمام أبو داود، وكان حقّه أن يذكره له لالتزامه ذكر كلّ ما نص عليه الشيخان، (وكل ما قد ذكره
أذكر...)، والزّاحج رسمها بحذف صورة الهمزة، والألف بين اليائين، لنصّ الشيخين، وعمل جلّ المصاحف.

¹ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 63.

² الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 136.

³ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 392.

⁴ ينظر: أبو زيتحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 183.

⁵ ينظر: إبراهيم المارغني، مرجع سابق، 392.

⁶ ينظر: علي محمد الضباع، سميّر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 63.

الاستدراك الرابع: الحكم باختلاف المصاحف في: ﴿ءَاتَيْنِي﴾ [مریم: 29] ﴿إِجْتَبَيْكُمْ﴾ [الحج: 76] ﴿إِجْتَبِيهِ﴾ [النحل: 121].

أخبر الناظم أن الإمام أبا داود ذكر ثلاثة كلمات رُسمت في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بالياء، وفي بعضها بدونهما على ثلاثة أوجه، والكلمات الثلاث هنّ: ﴿ءَاتَيْنِي أَلْكَتَبَ﴾ [مریم: 29] وقيدتها بـ(الكتاب)، و﴿شَاكِراً لَّأَنْعَمِهِ إِجْتَبِيهِ وَهَبِيهِ﴾ [النحل: 121] وقيدتها بالسورة، و﴿هُوَ إِجْتَبَيْكُمْ﴾ [الحج: 76]، وذلك في البيتين المواليين.

379- وَذَكَرَ التَّنْزِيلُ أَيْضاً كَلِمَا بِالْألفِ أَوْ يَاءٍ أَوْ دُونَهُمَا
380- ءَاتَيْنِي أَلْكَتَبَ وَاجْتَبَيْكُمْ كذا في التحل: اجْتَبَيْهِ يُرْسَمُ

1- علّة الإمام الخراز في ذكر اختلاف المصاحف في الكلمات المذكورة.

مستند الناظم فيما ذكره هو ما رواه الإمام أبو داود من الخيار في هذه الكلمات.

ونصه: " ﴿ءَاتَيْنِي أَلْكَتَبَ﴾ [مریم: 29] عن حكم، وعطاء الخرساني ورسمه الغازي، بألف بين التاء والنون على اللفظ، على التفخيم، وذكر أنّ حقّه أن يُكتب بالياء على الإمامة وكلاهما حسن، وخيّر الكاتب في رسمه¹.

أمّا ﴿إِجْتَبِيهِ﴾ [النحل: 121] فقد ذكر أنها بغير ألف، والأصل أن تكون بياء بين الباء والهاء، وأنه ليس له فيها رواية، فتتبعها في المصاحف القديمة فوجدها بغير الألف وفي أكثرها بالألف، وصوّب الأوجه الثلاث، وخيّر الكاتب، ومثلها: ﴿إِجْتَبَيْكُمْ﴾ [الحج: 76]²، لكن في موضع سورة الحج ذكر وجهها واحدا وهو حذف الألف³.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم في أنّ رسم هذه الكلمات بالياء من اختيار الإمام أبي داود، ولكنّه ساوى بين الأوجه الثلاثة في الحسن والصواب، لا كما يظهر من كلام الناظم أنّ المصاحف اختلفت بالأوجه الثلاثة.

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4 / 831.

² ينظر: أبو داود، المرجع نفسه، 3 / 781، 783.

³ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، / / 883.

قال الإمام ابن عاشر: "قد علمت أنّ رسم هذه الكلمات الثلاث بالياء من مجرد اختيار أبي داود، لا كما يظهر من كلام الناظم أنّ المصاحف اختلفت بالأوجه الثلاثة"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

استدرك الإمام المارغني على الناظم أنّ عبارته يفهم منها كتابة هذه الكلمات بالأوجه الثلاثة من اختيار الإمام أبي داود، لا من وصف الذي عليه المصاحف².

ولم يشر الأئمة الشراح الآخرون إلى هذا الاستدراك، ورجعت إلى كتب الرسم فما وجدت من أشار إليها سوى كتاب لمؤلف مجهول ذكر هذه المواضع بالياء³.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل على كتابتها بالياء في المصاحف المشرقية، والمغربية، وهو أيضا كما ذكره أئمة الرسم: ابن عاشر⁴، والمارغني⁵، وابن القاضي⁶.

5- الترجيح:

الراجح أنّ استدراك الإمام ابن عاشر صحيح؛ لأنه ومن خلال كلام الناظم يظهر أن الإمام أبا داود روى في التنزيل الأوجه الثلاثة على التساوي، وخير الكاتب في كتابته بأحد هذه الأوجه فأداة: (أو) تفيد التخيير، لكنه ذكر أنه ليس له فيها رواية، فتتبعها في المصاحف القديمة فوجدها كتبت بغير ألف، وأكثرها بالألف.

ووجه كتابتها بالياء من اختيار الإمام أبي داود حملا على الأصل كغيرها من نظائرها، ولم يكن من الأوجه التي نقلها عن المصاحف القديمة، فكان حريّا بالناظم بيان ذلك، ولو بالفصل بينهما، كما هو صنيع الإمام الشاطبي إذا أراد أن يبين اختلاف الحكم.

والعمل على ترجيح رسمها بالياء؛ حملا على النظائر، ولعمل المصاحف فيها، ولكون الإمام الداني لم يستثن هذه الكلمات، فهي عنده على القاعدة فيهم بالياء.

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1/ 1366.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 393.

³ مؤلف مجهول، الهجاء في رسم المصحف، ص: 184، 191.

⁴ ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1366.

⁵ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 393.

⁶ ينظر: علي محمد الضباع، سميح الطالبيين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 66، 67.

الاستدراك الخامس: إغفال الناظم ذكر ﴿أَرْبَى﴾ [النحل: 92]:

أخبر الناظم في البيت الموالي أن الإمام أبا داود نصّ على أنّ الموضعين من سورة الأعراف وهما: ﴿لَسْ تَرْبِيَنِي﴾ [الأعراف: 143]، و﴿قَسَوْفَ تَرْبِيَنِي﴾ [الأعراف: 143]، في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بالياء، وسكت عن: ﴿أَرْبَى﴾ [النحل: 92].

381- وَلَنْ تَرْبِيَنِي مَعَهُ، تَرْبِيَنِي بِالْـلَـمِّ أَوْ يَاءِ الْحُرْفِ إِن

1- علة الإمام الخراز في إغفال ذكر: ﴿أَرْبَى﴾ [النحل: 92].

لا مستند للناظم في عدم ذكرها إلا الغفلة، فقد روى الإمام أبو داود في مختصر التبيين أنّ ﴿أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: 92] رسمها الإمام الغازي بألف، ورسمها عطاء بالألف والياء معا، واختار الألف فيها، ورسمها حكّم بالياء، وصوّب أبو داود كتابتها بالياء، معتمدا في ذلك على روايته عن شيخه، وعلى القياس فكل كلمة من ذوات الواو، دخل عليها إحدى الزوائد الأربع، فإنها تنقلب إلى الياء¹.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم إغفاله كلمة ﴿أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: 92]، وقد نصّ عليها الإمام أبو داود بالوجهين كهاتين الكلمتين، وذكرها الإمام الداني بالياء، على مُراد الإمالة وتغليب الأصل. ونص الاستدراك: "أغفل الناظم هنا ذكر ﴿أَرْبَى﴾ [النحل: 92]، مع أنّ أبا داود ذكر فيه وجهين كهاتين الكلمتين"².

1- أقوال العلماء في هذا المسألة:

أما الإمام ابن آجطا فأورد كلام الإمام أبي داود في ﴿أَرْبَى﴾ ولم يعلّق عليه³، وأمّا الإمام المارغني فقد وافق الإمام ابن عاشر، وزاد لفظة ﴿أَرَى﴾ من قوله تعالى: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: 20]، [27]⁴.

¹ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 778 - 779.

² ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1367.

³ ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 1079.

⁴ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 394.

وذكر الإمام الداني في المقنع في باب ذكر ما رُسم بالألف من ذوات الياء على اللفظ اتفاق المصاحف على كتابة: ﴿أَرْبَى﴾ بالياء¹.

3- ما جرى به العمل في المصاحف:

وجرى عمل المصاحف على كتابتها بالياء.

4- الترجيح:

الراجح صحة استدراك الإمام ابن عاشر في عدم ذكر هذه الكلمة، فكان على الناظم ذكرها لنص الإمام أبي داود عليها، وهو ما التزم الإمام الخراز بذكره. والراجح العمل على رسمها بالياء، وهو ما اختاره الإمام أبو داود، ونص عليه الإمام الداني، وعليه العمل.

الاستدراك السادس: إغفال الناظم كلمات نص عليه الإمام أبو داود وهي:

﴿أَرَى﴾ [النمل: 27، 20]، ﴿أَرِينِي﴾ [يوسف: 32]، ﴿نَادِينَا﴾ [الصفات: 75].

382- وَلِيَاءُ عَنْهُمَا بِمَا قَدْ جُهِلَا أَصْلًا بِكَلِمٍ، وَهِيَ: حَتَّى وَ إِلَيَّ

383- أَنَّى فِي الْإِسْتِفْهَامِ قُلْ، ثُمَّ عَلَى حَرْفِيَّةً، وَمِثْلُهَا: مَتَى بَلَى

فبعد أن ذكر الناظم قسمين من أقسام الألفات التي كتبت ياء في المصاحف وهي المبدلة، والمشبهة بالمبدلة، وما استثنى منهما، ذكر في هذين البيتين الألفات المجهولة الأصل فلا يُعرف أصلها هل واو أو ياء، وهي كما ذكرها هنا: أسماء: (أنى، متى)، وحروف: (حتى، إلى، على، بلى)، وقيد (أنى) بالاستفهامية تحرزا من (أنّا)، و(على) بالحرفية احترازا من (علا) الفعلية.

1- علة الإمام الخراز في إغفال هذه الكلمات:

لا علة للناظم في عدم ذكرها، وقد ذكر الإمام أبو داود هذه الكلمات في مختصر التبيين في الأنعام، وقال أن موضعي سورة يوسف: ﴿إِنِّي أَرِينِي أَغْصِرُ خَمْرًا﴾، و﴿إِنِّي أَرِينِي أَحْمِلُ﴾ [يوسف: 36] مختلف فيها بين المصاحف؛ ففي بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف، وفي الموضعين بالياء²، وفي يوسف ذكر أنها بالياء في الكلمتين معا، مكان الألف الموجودة في اللفظ على الأصل، والإمالة³.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 170، 173.

² ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 495.

³ ينظر: أبو داود، المرجع نفسه، 3/ 716.

وروى أن: ﴿مَا لِي لَا أَرَىٰ أُلْهَدْهُدَ﴾ [النمل: 20، 27] رسمها حكم، وعطاء بألف بعد الراء، والغازي بالياء على ما هو المعتمد عنده¹.

أما ﴿نَادَيْنَا﴾ [الصافات: 75] فكتبت بياء بين الدال والنون مكان الألف، ورسمها حكم وعطاء بألف بين الدال والنون، وأما الغازي بن قيس فلم يرسمها لا بألف، ولا ياء².

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم ذكر ﴿أَرِينِي﴾ [يوسف: 32] ﴿أَرَى﴾ [النمل: 20، 27]، و ﴿نَادَيْنَا﴾ [الصافات: 75]، وقد نص عليها الإمام أبو داود. ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "بقي على الناظم كلمات ذكرها أبو داود، فمنها ﴿أَرِينِي﴾ [يوسف: 32] معا في يوسف... ومنها ﴿أَرَى﴾ [النمل: 27، 20]، ومنها ﴿نَادَيْنَا﴾ [الصافات: 75]"³.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أما شرح المورد: فلم يتعرض لها الإمام ابن آجطا⁴، واستدركها الإمام المارغني⁵، والإمام أبو زيثجار⁶، ونقلها الإمام علي الضباع عن الإمام أبي داود⁷، ذكرها أبو الحسن الدرعي في ما أغفله الناظم في بيان قاعدة الإمام الخراز⁸.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف على كتابة ﴿أَرِينِي﴾، ﴿أَرَى﴾ بالياء في المصاحف، و﴿نَادَيْنَا﴾ بثبت الألف الأولى، وبالياء⁹.

¹ ينظر: أبو داود، المرجع نفسه، 4/ 944.

² ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 4/ 1038.

³ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 1371-1372.

⁴ ينظر: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 1077-1078.

⁵ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 393-394.

⁶ ينظر: أبو زيثجار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 183.

⁷ ينظر: علي محمد الضباع، سمي الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 86.

⁸ ينظر: أبو الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، ص: 124.

⁹ ينظر: ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير، ص: 75.

5- الترجيح:

تعتبر هذه الكلمات: ﴿أَرِيْنِي﴾ [يوسف:36] موضعين فيها، ﴿أَرَى﴾ [النمل:27، 20]، ومنها ﴿نَادَيْنَا﴾ [الصفات:75] مما أغفله الناظم عن الإمام أبي داود، وعدم ذكره لهنّ يعتبر نقصاً لما التزم به، وعليه يترجّح صحّة الاستدراك، كما يترجّح رسمها بالياء.

الاستدراك السابع: عدم ذكر الناظم للخلاف في المنكر عن العراقية فيما كتب بالواو عوضاً عن الألف.

أخبر الناظم أنّ الواو كتبت عوضاً عن الألف في أربعة أحرف وهي: ﴿وَمَنَوَةٌ﴾ [النجم:20]، و﴿التَّجَوُّدُ﴾ [غافر:41]، و﴿بِالْعَدَوَةِ﴾ [الأنعام:53]، [الكهف:28]، ﴿كَمِشْكُوتٍ﴾ و[النور:35]، وأربعة أصول هي: ﴿الرَّبَّوْا﴾، و﴿الصَّلَّوْا﴾، و﴿الزَّكَّوْا﴾، و﴿الْحَيَّوْا﴾، ما لم تُضَف هذه الثلاثة الأخيرة إلى ضمير فإنها بالألف، وذلك في الأبيات:

391- وَهَآكَ وَآوَاً عَوْضاً مِنْ أَلِفٍ قَدْ وَرَدَتْ رَسْمًا بِبَعْضِ أَحْرَفِ

392- وَالْوَاوُ فِي: مَنَوَةٍ وَالتَّجَوُّدِ وَحَرْفِي الْعَدَوَةِ، مَعَ مِشْكُوتٍ

393- وَفِي الرَّبَّوْا وَكَيْفَهَا الْحَيَّوَةُ أَوْ الصَّلَّوَةُ وَكَذَا الزَّكَّوَةُ

394- مَا لَمْ تُضِفْهُنَّ إِلَى ضَمِيرٍ فَأَلِفٌ وَالثَّبْتُ فِي الْمَشْهُورِ

1- علّة الإمام الخراز في عدم ذكر الخلاف في المنكر عن العراقية:

لا مستند للناظم في عدم ذكره الخلاف، ومن المقرر أنّ مستند الناظم فيما نظمه هو مصادره المعروفة؛ وإذا عدنا إليها: نجد في المقنع الإمام الداني قد أشار في باب ذكر ما رسمت الألف فيه واوا على مراد التفخيم ومراد الأصل إلى الخلف في المصاحف العراقية، وذلك بعدما ذكر بعض المواضع التي وردت فيها ألفاظ الصلاة، مضافة قال أنها بغير واو، وربما رسمت في بعض المصاحف بالألف، وبعضها بغير ألف وهو الأقل، وكذلك هي في مصاحف أهل العراق¹. ثمّ أشار إلى المنكر فيها فذكر أنه وجد عامة مصاحف أهل العراق الواو ثابتة، أي أنّ غيرها من المصاحف على خلافه².

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 130، 131.

² أبو عمرو الداني، المرجع نفسه، 2/ 132.

ونجد في التنزيل ذكر أبو داود أنّ (صلاة) معرّفة بالألف واللام أو مضافة إلى ضمير هي بالواو، أمّا المضافة إلى ضمير فهي بغير ألف، واختلفوا في الألف هل هي ثابتة أو محذوفة¹.

وأشار الإمام الشاطبي إلى الخلاف عن العراقية في العقيلة: [223، 224، 225].

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

واستدرك الإمام ابن عاشر على الناظم عدم الإشارة إلى الخلاف الوارد في المنكر عن الإمام الداني في المصاحف العراقية، وأورد بيتا عن الإمام ابن غازي نظم الخلاف فيه.

ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "يرد البحث مع الناظم بتركه الإشارة في منكر هذه الكلم إلى الخلاف الذي يفهمه تخصيص أبي عمرو والحكم المذكور بالعراقية، حتى قال شيخ الجماعة الإمام ابن غازي: (910هـ) مذيلا لهذا المحل:"

وَالْخُلْفُ مَقْهُومٌ لَدَى الْمُنْكَرِ مِنْ مُقْنَعٍ وَثَبْتُ وَأَوْهَ انْصُرُ².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أشار الإمام ابن آجطا إلى الخلاف في المنكر، وأنّ الإمام الداني لم ينصّ عليه إنّما يظهر من مقتضى كلامه، ولم يستدرك على الناظم عدم ذكره للخلاف³.

وألمح إلى ذلك الإمام المارغني بقوله: "ومقتضى كلام الناظم أنه لا خلاف في رسمه بالواو - المنكر - ويُفهم من كلام أبي عمرو في المقنع أنّ فيه خلافا"⁴.

وقد ذكره بالخلاف الإمام المهدوي حيث قال: "واختلف في قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا وَزَكَاةً﴾ [مريم: 12]، فكتبت في بعض المصاحف بالواو، وفي بعضها بالألف، وكذلك قوله تعالى: ﴿خَيْرَ آيَةٍ زَكَاةً﴾ [الكهف: 80]، و﴿حَيَوَةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: 97]"⁵.

وأما الإمام الجهني فذكر ستة ألفاظ منها معرّفة أنها بالواو، ولم يشر إلى الخلاف في المنكر⁶.

¹ أبوداود، مختصر التنزيل، 70 / 2، 72.

² ينظر: ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 130 / 2، 131.

³ ينظر: ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 1100.

⁴ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 404 - 405.

⁵ أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 52.

⁶ ينظر: الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ص: 42.

6- ما جرى به العمل في المصاحف:

قال في سمر الطالبين: "إن كنّ مضافات إلى ضمير نحو: ﴿صَلَاتِي﴾ فأكثر المصاحف بالألف وعليه العمل، وأما المنكر منهّن نحو: ﴿حَيَوَّةَ طَيِّبَةٍ﴾ [النحل: 97] فلا خلاف في رسمهنّ بالواو عن أبي داود، ومقتضى كلام أبي عمرو أنهنّ رُسِمْنَ بالألف في بعض العراقية، والواو في باقي المصاحف. والعمل على رُسْمهنّ بالواو¹، ذكره المارغني². وقد وجدتُ المصاحف التي بين يدي المضاف بالألف، وغيرها بالواو.

7- الترجيح:

يترجّح أنّ استدراك الإمام ابن عاشر صحيح، قد حاول الإمام ابن آجطا أن يلتبس للناظم تبريرا لما نظم، الناظم لم يشير إلى الخلاف في المنكر عن العراقية، قد يكون فهم ضعفه لقلته، أو أنه حكى النص وأغفل المفهوم، وقد أشار إلى الخلاف الإمام الشاطبي، ولم ينص عليه الإمام أبو داود فهي عنده جميعها بالواو، والعمل على رسمها بالواو.

الاستدراك الثامن: على ذكر كلمة: ﴿إِمْرُؤًا﴾ بالنساء في غير موضعها من النظم:

بعد حديث الناظم عن الكلمات التي كُتبت فيها الواو عوضا عن الألف، استطرد في الحديث عن لفظ: ﴿رَبَّآ﴾ بأنه مختلف في كتابته بالألف أو الواو مع زيادة ألف بعده، وذلك في سورة الروم: ﴿مِسْ رَبَّآ﴾ [الروم: 38]. ثم أخبر في هذا البيت عن اتفاق كُتّاب المصاحف على كتابة غيرها مما جاء من لفظها بواو عوض الألف وألف بعدها، وشبهه كتابة ﴿الرَّبَّوْآ﴾ في غير سورة الروم بكلمة ﴿إِمْرُؤًا﴾ [النساء: 175] وهذه المثلية في كتابتها بالواو والألف بعدها لتعيّن زيادة الألف فيهما.

396- مَعَ أَلْفٍ كَرَسَمَهُمْ سِوَاهُ كَذَا: امْرُؤًا وَكُلُّهُمْ رَوَاهُ

1- علة الإمام الخراز في ذكر ﴿إِمْرُؤًا﴾ [النساء: 175] في هذا الموضع:

وعلة الناظم في ذلك هو متابعتها للإمام الداني فقد تعرّض لها في المقنع في باب ذكر ما رُسِمَ بإثبات الألف على اللفظ أو لمعنى، فأورد كلمة ﴿الرَّبَّوْآ﴾ عند الحديث عن زيادة الألف بعد الواو³.

¹ علي محمد الضباع، سمر الطالبين، ص: 64.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 405.

³ ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 67.

وأوردها في باب ذكر ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل العراق في سورة النساء¹.
 كما نص على حكمها في باب ذكر الهمزة وأحكام رسمها في المصحف².
 وأمّا الإمام أبو داود فقد نص عليها في مختصر التبيين في سورة الفاتحة في الحديث على حركة الهمز مع كلمة ﴿لَوْلَوْ﴾³.
 وفي سورة النساء ذكر أنها رسمت بواو صورة الهمزة، وألف بعدها، وأشار إلى تعليل وجود الألف بأنه تقوية للهمزة لخفائها⁴.

وأتى بها الشاطبي في باب حذف الواو وزيادتها في البيت: [199] مع الكلمة نفسها:
 199- إِنْ امْرُؤٌ وَالرَّبُّوْا بِالْوَاوِ مَعَ أَلِفٍ وَلَيْسَ خُلْفُ رَبٍّ فِي الرُّومِ مُحْتَقَرًا.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم ذكره لكلمة ﴿إِمْرُؤًا﴾ [النساء: 175] في هذا الموضع، ويرى أنه كان من الأنسب ذكرها في البيت الذي فيه: "فصل وفي بعض الذي تطرفا" البيت: [310]، أو أثناء قوله: "ولؤلؤا منتصبا يكون" البيت: [349]، أو عند قوله: "زاد بعض في سوى ذا الشكل..." البيت: [350].
 ونصّه: "استطرد الناظم زيادة الألف في ﴿إِمْرُؤًا﴾ لما تكلم على زيادتها في ﴿الرَّبُّوْا﴾ وقد كان الأنسب بها: (فصل وفي بعض الذي تطرفا)... أو قوله: في ﴿لَوْلَوْ﴾ (وزاد بعض في سوى ذا الشكل)... البيت، أو فصل زيادة الألف"⁵.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

سبق الإمام الشاطبي الإمام الخزاز في الإشارة إلى كلمة: ﴿إِمْرُؤًا﴾ [النساء: 175] في أثناء الحديث عن كلمة: ﴿الرَّبُّوْا﴾ موافقا للإمام الداني، وقد استدركه عليه الإمام الجعبري، ووافقه الملا عليّ القاري في أنه كان على الإمام الشاطبي أن يرتب حديثه عن الواو، وأن يذكر الكلمتين في موضعهما في الأصل⁶.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 298.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، 2/ 167.

³ ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 51.

⁴ ينظر: أبو داود، المرجع نفسه، 2/ 429-430.

⁵ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1396.

⁶ ينظر: برهان الدين الجعبري، جملة أرباب القصائد، 2/ 199، الملا عليّ القاري، الهبات السنية، ص: 233، 235.

كما أشار إليها الإمام المهدوي، والإمام علي محمد الضباع عند الحديث على زيادة الألف مع كلمة: ﴿الرَّبَّوْا﴾¹.

وذكرت كلمة: ﴿إِمْرُؤًا﴾ في موضعها من السورة في كتاب المصاحف، مرسوم الخط، مرسوم خط المصحف². أما كتاب الجامع فذكرها في باب الهمز المتطرف³. ومنهم من لم يشر إلى كلمة: ﴿إِمْرُؤًا﴾ واكتفى بذكر كلمة: ﴿لَوْلُؤًا﴾، و﴿الرَّبَّوْا﴾.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

وجرى العمل على ثبت الألف في المصاحف فيهما.

5- الترجيح:

استدراك الإمام ابن عاشر صحيح؛ لأن المكان الأصلي للكلمة هو ما ذكر، لكن عذر الناظم أنّ الحديث عن كلمة: ﴿الرَّبَّوْا﴾ جرّ الحديث عن ﴿إِمْرُؤًا﴾ [النساء: 175] وذلك لاشتراكهما في زيادة الألف بعد الواو، وعلل الأئمة زيادة الألف بأمرين: إمّا تقوية للهمزة لبعدها وخفائها، أو أنّ الهمزة لما جاءت في الطرف وصوّرت واوا أشبهت الواو من كلمة: ﴿قَالُوا﴾.

ونجد من أئمة الرسم من صنع صنيع الناظم في اشتراكهما في الذكر، ومنهم من ذكر كل كلمة في موضعها الأصلي، فلكل واحد منهجه ورؤيته للأنسب، فالناظم قد يكون ذكرها هنا لاتفاقهما في علة الزيادة في الألف، فعرضها كشبيهة لها والله أعلم.

¹ ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 63، د. أشرف محمد فؤاد، سفير العالمين، ص: 437.

² ينظر: ابن أبي داود، كتاب المصاحف، ص: 429، ابن ظافر العقيلي، مرسوم خط المصحف، ص: 105، الأنباري، مرسوم الخط، ص: 24.

³ ينظر: ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص: 77.

المطلب الرابع: باب في الكلمات التي كُتِبَتْ مَفْصُولَةٌ عَلَى الْأَصْلِ.

للإمام ابن عاشر في هذا الباب على الناظم استدراك واحد أورده كالآتي:

الاستدراك الأول: إطلاق فصل ﴿أَنْ لَا﴾ في التوبة وهي متعددة فيها:

تحدث الناظم في هذا الباب عن الموصول والمقطوع، والموصول هو وصل الكلمة بما بعدها، والمقطوع فصلها وهو الأصل وبدأ بـ ﴿أَنْ لَا﴾، وذكر أنه أُنْفِقَ على رسم (أَنْ) مقطوعة عن (لا) في أحد عشرة موضع، أولها هنا: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: 169]، ثانيها: ﴿حَفِيظٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: 104]، الثالث والرابع بهود: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: 14]، و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: 26]، وقيدتها بـ: (ليس الأول) لأنه موصول وهو: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [هود: 2]، ثم أطلق وقال: (وتوبة) مع أن: (أَنْ)، (لا) متعددة فيها في ثلاثة مواضع، المقطوع منها: ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 119].

398- أَنْ لَا يَقُولُوا وَأَقُولُ فُضْلاً ثُمَّ مَعاً يَهُودَ لَيْسَ الْأَوَّلَا

399- وَتَوْبَةٍ وَالْحَجِّ مَعَ يَاسِسِنَا وَفِي الدُّخَانِ مَعَ حَرْفِ نُونَا

1- علة الإمام الخراز في عدم تقييد التوبة بالآخر:

لا مستند للناظم في عدم تقييد موضع التوبة بالآخر، وقد نصَّ الإمام الداني عليها في المقنع في باب ذكر ما رُسم في المصاحف من الحروف المقطوعة على الأصل والموصولة على اللفظ رواية عن ابن الأنباري، ومحمد بن عيسى، بأنَّ جميعها بغير نون إلا عشرة مواضع وعددها¹.

وروى الإمام أبو داود إجماع المصاحف على ما ذكره شيخه، وذلك في مختصر التبيين في سورة الأعراف².

وقيدها الإمام الشاطبي بالترجمة في العقيلة بقوله:

238- أَنْ لَا يَقُولُوا اقْطَعُوا أَنْ لَا أَقُولَ وَأَنْ لَا مَلْجَأَ أَنْ لَا إِلَهَ هُودٍ ابْتِدَارَا

¹ أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 201-202.

² ينظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 554، 556.

2- استدراك الإمام ابن عاشر:

استدرك الإمام ابن عاشر على الناظم إطلاق الحكم بقطع (أن) عن (لا) في التوبة، وفيها ثلاثة مواضع: الأولان موصولان وهما: ﴿حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: 93]. ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ﴾ [التوبة: 98]، والثالث مقطوع: ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 119] وكان الأولى أن يقيدها بالموضع الأخير، ثم أتى ابن عاشر بإصلاح البيت.

ونص استدراك الإمام ابن عاشر: "أطلق الناظم ﴿أَنْ لَا﴾ في سورة التوبة، وقد تعدد فيها في ثلاثة مواضع هذا، و﴿أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: 93]، ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ﴾، [التوبة: 98] ولذا أصلح فقيلاً:

أَخِرُ التَّوْبَةِ مَعَ يَاسِينَا وَالْحَجِّ وَالِدَحَّانِ ثُمَّ نُونا¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وافق الإمام ابن عاشر الإمام ابن آجطا قائلا: "كان حقه أن يقيده بالأخير"²، ونظمه الإمام الشاطبي مقيداً بنص الآية، وأشار إليها ابن الجزري في المقدمة:

"وَأَعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا
فَاقْطَعْ بَعْشَرَ كَلِمَاتٍ أَنْ لَا
وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثَانِي هُودَ لَا
أَنْ لَا يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا

فِي مُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى
مَعَ مَلْجَأٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا
يُشْرِكُنْ تُشْرِكُ يَدْخُلْنَ تَعْلُوا عَلَى

¹ ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، 2/ 1406.

² ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، ص: 1110.

وقد ذكرت في كتب الرسم بلفظ الآية من ذلك: كتاب المصاحف¹، وهجاء مصاحف الأمصار²، ومرسوم الخط³، وإيضاح الوقف والابتداء⁴.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

وجرى عمل المصاحف على الفصل في المواضع العشر المذكورة.

5- الترجيح:

والراجع في ذلك صحة استدراك الإمام ابن عاشر، وكان حق الناظم أن يقيّد موضع التوبة، لوجود الكلمة في ثلاثة مواضع، وإطلاقه يوحي بدخول الموضعين الآخرين، لكن في النسخة التي اعتمدها صاحب كتاب لطائف البيان هي مقيدة:

"آخر التوبة مع ياسينا والحجّ والدخان ثم نونا"⁵.

وقد يكون هذا إصلاحاً لها أدخله النساخ، أو هو من اختلاف النسخ؛ لأن البيت في الكتاب على أنه المنظوم لا إصلاح، كما هو في فتح المثلّان والله أعلم. والعمل على قطع: (أن) عن: (لا) في كل المصاحف.

¹ ينظر: ابن أبي داود السجستاني، كتاب المصاحف، ص: 459.

² ينظر: أبو العباس المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص: 42.

³ ينظر: ابن الأنباري، مرسوم الخط، ص: 33.

⁴ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص: 145 / 1.

⁵ أبو زيتحار، لطائف البيان في رسم القرآن، ص: 192.

المبحث الثالث:

دراسة استدراكات الإمام الرجراجي على المورد في أبواب الضبط

سأقوم في هذا المبحث بدراسة الاستدراكات التي أوردها الإمام الرجراجي في حلة الأعيان على الإمام الخراز في نظم ذيل المورد مرتبة على الأبواب من خلال خمسة مطالب:

- المطلب الأول: القول في أحكام وضع الحركة وما ينوب عنها.
- المطلب الثاني: أحكام وضع السكون والشدة وعلامة المد.
- المطلب الثالث: ضبط الهمز.
- المطلب الرابع: إلحاق المحذوف من الهجاء.
- المطلب الخامس: حكم اللام ألف.

المبحث الثالث: دراسة استدراكات الإمام الرجراجي على المورد في أبواب

الضبط

نظرا لأهمية ذيل الضبط للإمام الخراز، فقد قام عليه عمل كثير من شروح صوتية، ومكتوبة قام بشرحه عدد من أئمة الرسم منهم: الإمام المنبهي، والإمام الرجراجي، الإمام التنسي، وإبراهيم المارغني، والإمام السملالي الكرامي، وكان لهم عليه مجموعة من الاستدراكات، ما يزيده قيمة وبيانا، سأكتفي منها بما ذكره الإمام الرجراجي في حلة الاعيان، وهي استدراكات ذكرها الإمام على الذيل وأجاب عليها، وقد ذكرت أكثرها حسب علمي أنها مما يقوم عليه عمل وأثر، واستدراكاته على النظم وهي ليست كثيرة، سأوردها في هذا المبحث بإذن الله تعالى.

المطلب الأول: في باب القول في أحكام وضع الحركة وما ينوب عنها

قبل إيراد الاستدراكات سأفتح نافذة على واضع النقط.

لم تكن الكتابة فاشية عند العرب قديما لا قبل الاسلام ولا بعده، لاعتمادهم على قوة الحفظ، ومن كتب لم يكن يُعَرَّبُ أو يَنْقُطُ، وماهي عليه الكتابة في الوقت الراهن نتيجة الحاجة بعد دخول غير العرب الإسلام، وضعف السليقة مما أدى إلى فشوّ اللحن، فكان ذلك مدعاة إلى نقط المصاحف، وقد اختلفت الروايات وتعددت في من أول من نقط المصحف، فقل هو أبو الأسود الدؤلي: (ت69هـ)، وقيل يحيى بن يعمر: (ت قبل 90هـ)، وقيل نصر بن عاصم (ت89هـ)، وقيل الحسن البصري (ت110هـ)، وقيل عبد الرحمن بن هرمز (ت117هـ)، وهذا الاختلاف في الروايات يضيء عليها الغموض ويكتنفها التساؤل عن أيها الأصح¹.

تظافرت الروايات على أن أول من وضع النقط هو أبو الأسود الدؤلي، بأمر من زياد بن معاوية (ت64هـ)، والي البصرة في خلافة معاوية، وكان عبارة على نقط مدوّر في آخر الكلمة، اعتمد فيه على وضع الشفاه، كما اكتفى بنقط آخر الكلمة؛ فيها يسلم القرآن من التحريف مع تقليل الزيادة على الأصل. وسميت هذه العلامات شكلا؛ لكونها تحدد شكل الحرف وصورته كاملة، على أن يكون ذلك النقط مغايرا للسواد؛ لأنه زائد على بنية الحرف، وبمرور الوقت حدث تغيير على نقط أبي الأسود، كما تنوعت الألوان بعدما كان بالحمرة.

¹ ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص: 11. جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 6/ 2245.

قال الإمام الداني: "والذي يستعمله نقاط أهل المدينة في قديم الدهر وحديثه من الألوان في نقط مصاحفهم الحمر والصفرة لا غير؛ فأما الحمر فاللحركات والسكون والتشديد والتخفيف، وأما الصفرة فللهمزات خاصة... وعلى ما استعمله أهل المدينة من هذين اللونين في المواضع التي ذكرناها عامة نقاط أهل بلدنا قديما وحديثا من زمان الغازي بن قيس صاحب نافع بن أبي نعيم -رحمه الله- إلى وقتنا هذا اقتداء بمذاهبهم واتباعا لسننهم"¹.

ثم ولي نقط الإعراب نقط الإعجام على يد نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر، وكان نقطا مدورا بلون السواد، وبقي النقط على ذلك الوضع، أي نقط الإعراب نقطا مدورا بلون مغاير للسواد، ونقط الإعجام نقطا مدورا أيضا ولكن بلون السواد، باعتبار أن نقط الإعجام هو من ذات الحرف ولا يعد زيادة، إلى أن جاء عصر الدولة العباسية، وظهر الخليل بن أحمد البصري؛ الذي أزال كل لبس بتغيير نقط أبي الأسود إلى حروف بدل النقاط، وسمي بعد ذلك بالنقط المطوّل، كما كان يُسمى بنقط الشعر في أول الأمر وهو المعروف اليوم عندنا بالشكل².

فكان عمل الخليل جعل الفتح والنصب معا ألفا مبسوطة فوق الحرف لدالتها عليها، إذا أشبعت الحركة، ومطط اللفظ بها، وعلامة الكسر والخفض ياء تحت الحرف لذلك أيضا، وعلامة الضمة والرفع واوا فوق الحرف لذلك أيضا، ولئلا يشبه الواو المرسومة التي من نفس الكلمة³.

وزاد الخليل على ما وضعه أبو الأسود، علامة السكون رأس شين من كلمة شديد: (^س) وعلامة

السكون الخفيف رأس حرف خاء: (^خ)، واخترع علامة الهمزة فلم تكن لها صورة من قبل تميزها، حيث

كانت عبارة عن نقطة حمراء أو صفراء، فجعلها رأس عين: (^ع)، ومما وضعه أيضا علامة ألف الوصل: (^ا)،

وعلامة المد ([~])، وعلامة الروم والإشمام: ([•]).

¹ أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص: 19 - 20.

² ينظر: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، ص: 57، عبد الرزاق موسى، إيفاء الكيل بشرح متن الذيل، ص: 16 - 17.

³ ينظر: أبو داود، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ص: 52.

المطلب الأول: أحكام وضع الحركة وما ينوب عنها

بعد الحديث على تاريخ الضبط وتدرجه من نقط أبي الأسود، إلى ما زاده أتباعه، إلى نقط الإعجام، فنقط الخليل، سأورد ما ذكره الإمام الرجراجي من استدراقات، وما استدركه على الناظم في باب الضبط، وأبدأ بباب أحكام الحركات وما ينوب عنها.

الاستدراك الأول: على أن القول بأن علامة الضم واوا، وأن مكانها فوق الحرف.

أخبر الناظم في الأبيات الموالية عن أحكام وضع الحركات، فذكر صفتها ومحلها من الحرف، حيث قال: أن صفة الفتحة ألف صغيرة مبطوحة ومحلها أن تكون فوق الحرف، والضم واو صغيرة توضع أمام الحرف أو فوقه، والكسرة ياء صغيرة تحت الحرف.

460- فَفَتْحَةٌ أَعْلَاهُ وَهِيَ أَلِفٌ مَبْطُوحَةٌ صُغْرَى، وَضَمٌّ يُعْرِفُ

461- وَآوًا كَذَا أَمَامَهُ أَوْ فَوْقَهُ وَتَحْتَهُ الْكَسْرُ يَاءٌ تُلْقَى

1- علة الإمام الخراز في ما ذكره عن صفة ومحل الضم.

مستند الإمام الخراز فيما ذكره هو الأصل المعتمد في شكل الخليل في صفة ووضع الضم فقد قال الإمام أبو داود: كان عمل الخليل جعل الفتح والنصب معا ألفا مبطوحة فوق الحرف لدلالاتها عليها، إذا أشبعت الحركة، ومطط اللفظ بها، وعلامة الكسر والخفض ياء تحت الحرف لذلك أيضا، وعلامة الضمة والرفع واوا فوق الحرف لذلك أيضا، ولئلا يشبه الواو المرسومة التي من نفس الكلمة¹.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

اعترض الإمام الرجراجي على الناظم في قوله: (يعرف واوا) بأن المعروف في هذا الزمان في ضبط الضم شكلا منعرجا وليس واوا كما ذكر، كما اعترض عليه بالتعبير بقوله: (أو فوقا) على أنه اختار القول الشاذ، وترك القول المشهور وهو وسط الحرف.

ونص اعتراضه: قوله: (يعرف واوا) هذا يقتضي أن الضمة تعرف عند الناس بصورة الواو، وليس كذلك؛ لأن أهل هذا العصر إنما يعرفون الضمة شكلا منحرفا منعوج الرأس، ولا يجعلونها واوا صغرى كما قال المؤلف -رحمه الله-.

¹ ينظر: أبو داود، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ص: 86.

كما: "اعترض قوله: (أو فوقها) لأنه أتى بالقول الشاذ، وسكت عن القول المشهور؛ لأنّ جعل الضمة وسط الحرف قول مشهور كما تقدم، وجعلها فوق الحرف قول شاذّ كما تقدم"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

علماء الرسم في حديثهم عن صفة الضم ومحلها في ضبط الشكل اجتمعوا على أنّها واوا صغيرة، أما محلها فهناك من أشار إلى موضعها فوق الحرف، وأن النقط المدور وسطه أو أمامه، ومن ذكر أنّها توضع فوق الحرف أو وسطه أو أمامه. ونصوصهم كالآتي:

روى الإمام الداني عن أبي الحسن بن كيسان: (299هـ)، عن محمد بن يزيد المبرد: (285هـ) أنّ الضمة واوا صغيرة فوق الحرف:

ونصه من المحكم: "الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل وهو مأخوذ من صور الحروف: فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف؛ لثلاثا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف"².

وذكر في موضع آخر أنّ موضع الضمة من الحرف وسطه أو أمامه، وهذا عند الإشارة إلى نقط الخليل³.

وهو ما ذكره الإمام أبو داود على النقط المدور، أي نقط أبي الأسود ونصه في أصول الضبط: "وموضع الضمة والرفعة وسطها وأمامها"⁴.

وأما التنسي فقد ذكر أقوال المشايخ ولخص ذلك مشيراً إلى أنّ الضمة واو صغيرة توضع فوق الحرف المتحرك بها أو أمامه أو وسطه⁵.

وقال ميمون الفخار في الدرة الجلية:

فبقيت منزلة للوسط فالضم فيها أو أمام قسط⁶.

¹ حسين بن علي الجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزائن الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 017.

² أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 74.

³ أبو عمرو الداني، المصدر نفسه، ص: 151.

⁴ أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 204 - 205.

⁵ ينظر: التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 55.

⁶ ميمون الفخار، الدرة الجلية، ص: 21.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

"والذي عليه العمل أن الياء يسقط رأسها بالكلية، وتسقط نقطتها أيضا، وتبقى جرتها فقط، وأما الواو فعند المشاركة تبقى بكمالها وعند المغاربة يسقط من رأسها الدارة فقط، ويكون شكلها معوجا هكذا: (و) ¹.

وبالرجوع إلى المصاحف جرى العمل في صفة الضم والرفع ومحلها من الحرف حسب المصاحف على ما يلي:
واوا صغيرة فوق الحرف في مصحف الرغاية ومصحف الخراز الليبي، والمصحف المشرقي، وواوا صغيرة أسقط رأسها في الثعالبية والمصحف الحمدي، التونسي، والموريتاني، والجماهيرية، والباكستاني.

5- الترجيح:

الراجع عدم صحة الاستدراك بالملاحظ أن الناظم قد اختار شكل الخليل، وعليه فضبط الضم والرفع واوا صغيرة فوق الحرف أقوى وأكد، والمعمول به لكونه لا يلتبس، وليس شاذًا، كما أن القول أنها واو صغيرة هو المتفق عليه عند المشايخ، وقد أجاب الإمام الرجراجي على اعتراضه بأن تعبير الناظم بـ (يعرف واو) عند المتقدمين لا عند المتأخرين من أهل عصره، فكلهم يشير إلى أن الضمة واو صغيرة.

واختيار الناظم لشكل الخليل مع أن الإمام الداني قد أثر نقط أبي الأسود الدؤلي احترازا من الزيادة واللبس، وشدد التكثير على من استعمل النقط بالسواد في المصاحف، وشكل الشعر في الأمهات، واعتبر النقط المدور أثر يجب الاقتداء به فهو عمل السلف، وهو الأولى والأحق ².

بينما رخص أبو داود في استعمال شكل الخليل في غير الأمهات، وذكر أنه يستحب الشكل المدور في الأمهات، وأنه لا يمانع في استعمال شكل الخليل في الألواح للتعليم، والشعر والكتب ³. وذلك لكونه أقل كلفة وأسهل على الكاتب ولشهرته في وقته ووقتنا الآن أيضا، وتحرز العلماء من استعمال شكل الخليل تحفظا منهم، ولكون شكل الخليل كان إضافة جديدة على المصحف وكل جديد في الأول يكون غريبا مستهجنًا، لينتشر استعماله بعد ذلك لسهولة، وتبانه عن نقط الإعجام. "وقد طوّر فيه بعض المتأخرين، بإسقاط رأس الواو، والياء كما أسقط بعض الألف ⁴.

¹ علي محمد الضباع، سمي الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 124.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 116.

³ ينظر: أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 202.

⁴ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 450.

والقول بأنّ الناظم لم يذكر القول المشهور في محلّ الضمّة، وهو وسط الحرف، أجاب عليه الإمام الرجرجي بأنّ قوله: (فوقها) يتضمن الوسط، باعتبار أن الوسط فوقاً بالنسبة لمن تحته؛ لأنّ الفوقية أمرٌ إضافيٌّ.

يجاب على ذلك أيضاً أن الاختلاف في محل الحركات يرجع للاختلاف في الروايات عن أبي الأسود، وقوله: (وسط الحرف) ويكون معقولاً على نقط أبي الأسود لا على نقط الخليل؛ لكون العلامات على نقط أبي الأسود كلها نقط، قد تلتبس نقطة الفتحة مع نقطة الضمة، لذا اختير وضعها في نفس الحرف أو أمامه، واعتبر وضعها فوق الحرف شاذّاً، أما شكل الخليل فلا يلتبس لكون الضمة مغايرة للفتحة، وعليه فلا يمكن إجراء هذا الاعتراض على شكل الخليل¹، وهذه الروايات وإن ذُكرت فمن باب المحافظة على النقط الأول، وإلا فالنقط المعمول به في أكثر المصاحف هو نقط الخليل، فحتى المغاربة الذين ظلّوا محافظين على النقط المدور إلى وقت قريب قد تحوّلوا إلى نقط الشكل لسهولة ولتباينه عن نقط الإعجام، وعبر عن ذلك صاحب الدرة الجلية بقوله:

فضمة الخليل واوا صغرى	يجعلها من فوقها كي تُدري
ولا يرى الالتباس بالمكتوبه	والكسرة اليا تحت خذ تقريبه ² .

¹ ينظر: مُجَدِّد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 80.

² مُجَدِّد بن عبد الله الفخار، الدرة الجلية، ص: 17.

الاستدراك الثاني: على عبارة الناظم بـ: (في الألف).

كان حديث الناظم في الأبيات السابقة عن حكم تنوين النصب، واختار وجه كتابته فوق الألف، وأخبر في البيت الموالي تبعاً أن نون في ﴿لَيَكُونَنَّ﴾ [يوسف: 32]، وفي ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: 16]، وفي ﴿إِذَا﴾ -أيما ذكرت- تُعامل معاملة التنوين المنصوب، لمشابتها له، فحكمها أن تُضبط فوق الألف مثله. و﴿إِذَا﴾: حرف جواب وجزاء قُلبت نونها في الوقف ألفاً، فأشبهت التنوين المنصوب فكُتبت به. و﴿لَيَكُونَنَّ﴾، و﴿لَنَسْفَعًا﴾: النون فيهما نون التوكيد الخفيفة، وحقها أن تُرسم نوناً، ولكن لما أشبهت التنوين فرُسمت في جميع المصاحف ألفاً.¹

467- وفي إِذَا ثُمَّتْ نُونٌ إِنْ نَخَفَ لَنَسْفَعًا وَلَيَكُونَنَّ فِي الْأَلْفِ

1- علة الإمام الخراز في التعبير بـ: (في الألف).

مستند الناظم هنا هو اللغة وتعبيره بـ: (في الألف) أراد بها: (على) نيابة عن: (في)، وله شواهد في القرآن كقوله تعالى: ﴿قَرَدَوْا أَيَدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَهِهِمْ﴾ [إبراهيم: 12]، وهو أسلوب من أساليب العرب في كلامهم.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك الإمام الرجراجي على الناظم أن التعبير بـ: (في الألف) يعني أن (في) بمعنى في نفسه أي: في داخله، وأن هذا معارض لنصوص الأشياخ الثلاثة. ونص استدراك الإمام الرجراجي: "اعترض قوله في الألف؛ لأن ظاهره يقتضي أن يُجعل العلامتان في نفس الألف، وذلك مخالف لنصوص الأشياخ الثلاثة أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق؛ لأن كل واحد منهم قال يُجعلان على الألف، وظاهر كلامهم أيضاً أنهما منفصلتان عن الألف كما تقدم في تنوين النصب"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

ذكر الإمام الداني إجماع القراء على إبدال النون في: ﴿وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: 32]، و﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: 16]، ألفاً عند الوقف، كالتنوين الذي يلحق الأسماء المنصوبة لمشاركتها له في الزيادة والبدل والرسم، مع الإشارة إلى أصلها.

¹ ينظر: أبو داود، الطراز، التنسي، ص: 41.

² حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الحزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 028.

وكذلك أجمعوا على جعل العلامتين ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: 76]... وما أشبهه على الألف كحكم تنوين النصب¹.

كما ذكر الإمام أبو داود اتفاق النُّقَاط على ذلك في أصول الضبط².

وبَيَّنَّ الإمام التنسيَّ أصل الكلمتين ووجه كتابتها بقوله: "مع أنها نون التوكيد الخفيفة المختصة بالأفعال، وحَقُّها أن تُرسم نونا كغيرها، لكن لما كانت ساكنة زائدة في الطرف ملازمة للحركة، وتُبدل في الوقف ألفا بعد الفتح، وتُحذف بعد غيره أشبهت التنوين - إذ هذا شأنه - فرسمت في جميع المصاحف ألفا لذلك"³.

ويعود هذا الاستدراك إلى معاني حروف الجر، وهل ينوب بعضها عن بعض أم لا، وفي ذلك خلاف بين نحوِّي الكوفة والبصرة؛ فمذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، مثل حروف الجزم والنصب، وأَوَّلُوا قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعٍ النَّخْلِ﴾ [طه: 70] بأنَّ شدة تمكَّن المصلوب من الجذع، صُوِّرَ كأنه فيه، أي: جزء منه، وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمَّن بعضهم (شربن) في قوله: "شربن بماء البحر..." أو على إنابة بعض الحروف عن الأخرى وهو شاذ عندهم، فيما هو أصل عند الكوفيين وغيرهم من المعاصرين⁴.

ومن قال بتنوع المعاني يذكر لحرف الجر (في) تسعة معان: منها الظرفية؛ وهي الأصل فيه، ولا يثبت البصريون غيره، وتكون للظرفية حقيقة، نحو ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: 201] ومجازاً، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْفِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: 178]، وتكون بمعنى (على)، نحو: ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعٍ النَّخْلِ﴾ [طه: 70] بمعنى على جذوع النخل⁵.

وقد ذهب الإمام التنسي في شرح البيت إلى أن: "(في) بمعنى (على) كما تقدم في قوله: (وقيل في الحرف الذي من قبل) - كما كانت في قوله تعالى: ﴿فِي جُدُوعٍ النَّخْلِ﴾ [طه: 70] صرَّح بذلك الداني وغيره، وليس المراد جعلها في نفس الألف، كما يتوهم من لا علم له بنصوص الأئمة"⁶.

¹ ينظر: أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 187.

² ينظر: أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 220.

³ مُجَدِّد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 41.

⁴ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين الأنصاري، ص: 150 - 151.

⁵ ينظر: بدر الدين حسن المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 250 - 251.

⁶ مُجَدِّد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 44.

وإليه ذهب الإمام المارغني¹ أيضاً.

وأجاب الإمام الرجراجي: عن هذا الاعتراض بأن (في) في قوله (في الألف) معناه (على)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعٍ لِنَخْلٍ﴾ [طه:70] وقوله تعالى: ﴿قَرَدُوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم:12] وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا﴾ [يس:7].

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

حكى المشايخ في محل التنوين المنسوب أربعة مذاهب، مذهبان ضعيفان ومذهبان مشهوران، المذهبان المشهوران:

أحدهما- أن توضع الحركة والتنوين على الألف، هكذا: ﴿عَلِيمًا﴾ على هذا نُقِطَ أهل المدينة والكوفة والبصرة، وعليه الجمهور، واختاره الإمام الداني؛ وعلل ذلك، ورمى المذاهب الأخرى بالفساد، ودلّل على فسادها بكلام جميل يرجع إلى مظانه من المحكم، والنقط، وعلى هذا نُقِطَ المصاحف في المغرب. والمذهب الثاني- أن توضع الحركة والتنوين على الحرف قبل الألف هكذا: ﴿عَلِيمًا﴾ وهو مذهب الخليل وأصحابه، وعليه عمل المشاركة.

و﴿لَيْكُونًا﴾ [يوسف:32]، و﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق:16] يجري عليها ما يجري على التنوين المنسوب من المذاهب، واختار الشيخان أن يوضع التنوين فيها على الألف، وعليه جرى عمل نُقِطَ المصاحف اليوم². بالرجوع إلى المصاحف المعتمدة كلها على ذلك.

وجرى عمل المصاحف في تنوين النصب فوق الألف هكذا: ﴿عَلِيمًا﴾ عليه مصحف الثعالبية، والمصحف المحمدي المغربي، والتونسي، والليبيّ الخراز والجماهيرية، والموريتاني.

وعلى الحرف قبل الألف هكذا: ﴿عَلِيمًا﴾ في الطبعة الجزائرية، والمشرقي والباكستاني.

5- الترجيح:

الراجح أن الإمام الرجراجي أخذ برأي البصريين؛ الذي هو رأي الجمهور، والناظم أخذ برأي الكوفيين في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فيكون على ذلك كلاهما على صواب، والمصدر الأول للغة هو القرآن، وهذا الأسلوب من أساليب القرآن الدالة على جمالية النظم القرآني وإعجازه.

¹ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 457.

² ينظر: المحكم في علم نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، ص: 187، أبو داود، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ص: 220، 222.

الاستدراك الثالث: على دخول كلمات: ﴿فَنَوَانٌ﴾ و﴿الدُّنْيَا﴾... في عبارة الناظم

ذكر الناظم في الأبيات السابقة وجه ضبط النون الساكنة والتنوين إذا جاء بعدها حرف من حروف الحلق والتي هي: (الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء)، ثم أشار في البيت الموالي إلى النون الساكنة عند غير الحروف الحلقية وهي أن تكون مدغمة أو مخفاة، أو مقلوبة فحكمها التعرية، أي عدم وضع علامة السكون عليها، أو أن توضع عليها ميمًا صغيرة كوجه آخر للقلب ودليله قوله: (تشأ).

475- وَعِنْدَ كُلِّ مَا سِوَاهَا تُعْرَى
وَإِنْ تَشَأْ صَوَّرْتَ مِمَّا صُغِرَى

1- علة الإمام الخراز في التعبير بـ: (عند كل ما سواها تُعْرَى)

لا حجة للإمام الخراز في تعبيره هذا؛ لأن قوله: (عند كل ما سواها تُعْرَى) أي كل ما سوى حروف الحلق، والواو، الياء فيدخل في ذلك: ﴿فَنَوَانٌ﴾ [الأنعام: 100] و﴿صِنَوَانٍ﴾ [الرعد: 4] وما شاكلها، وهي أربع كلمات ليست من حروف الحلق، والنون في هذه الكلمات الأربع لا تُعْرَى، بل يُجْعَل فوقها السكون، لأنَّ النون مُظْهَرَةٌ.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

واستدرك عليه الإمام الرجراجي أنَّ هذا الإطلاق يدخل فيه كل ما سوى حروف الحلق، حتى الكلمات الأربع: ﴿فَنَوَانٌ﴾ [الأنعام: 100] و﴿صِنَوَانٍ﴾ [الرعد: 4] وما شاكلها.

ونص استدراك الإمام الرجراجي: "اعترض قوله: (وَعِنْدَ كُلِّ مَا سِوَاهَا تُعْرَى)؛ لأنه يقتضي أن النون يُعْرَى من علامة السكون في نحو ﴿فَنَوَانٌ﴾ [الأنعام: 100] ونحو ﴿الدُّنْيَا﴾ وليس الأمر كذلك، إذ لابد من وضع السكون على النون لوجود علة ذلك وهي الإظهار، فقول المؤلف و(عند كل ما سواها تُعْرَى): يريد ما لم تكن النون مع الواو والياء في كلمة واحدة، ووُرد ذلك في القرآن في أربعة ألفاظ خاصة وهي: قنوان، وصنوان، والدنيا، وبنيان"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وقد خصَّ هذه الكلمات بالذكر الإمام ابن الجزري، وابن بري، قيل في شرح نظمهما:
"أما إذا اجتمعت النون الساكنة مع حرف من حروف (ينمو) في كلمة واحدة فيمتنع الإدغام ويجب الإظهار اتفاقاً ويسمى إظهاراً مطلقاً؛ لأنه ليس من الإظهار الحلقى المتقدم ولا من الشفوي ولا من القمري الآتي ذكرهما بعد.

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 034.

ولم يجتمع مع النون الساكنة من حروف (ينمو) في كلمة واحدة إلا الياء والواو فالياء في كلمتي ﴿الدُّنْيَا﴾ [الحديد: 19] ﴿بُنَيْنًا﴾ [الكهف: 21] حيث جاءتا في التنزيل والواو في كلمتي ﴿فَنَوًا﴾ [الأنعام: 100] و﴿صِنَوًا﴾ [الرعد: 4]¹.

ولم تدغم هذه الكلمات رغم أنها من حروف الإدغام، خيفة أن تشابه ما كان منها أصله التضعيف، فإدغامها قد تلبس بما أصله التضعيف، مثال ذلك كلمة: ﴿صِنَوًا﴾ إذا أدغمت تصبح: (صَوَان) قد يظن أنها: (صَوَان) بدل ﴿صِنَوًا﴾.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

عمل المصاحف في النون في: ﴿الدُّنْيَا﴾ [الحديد: 19] ﴿بُنَيْنًا﴾ [الكهف: 21] ﴿فَنَوًا﴾ [الأنعام: 100] و﴿صِنَوًا﴾ [الرعد: 4] وهي أربعة لا يوجد غيرها في القرآن، جعل علامة السكون على النون بسبب الإظهار.

5- الترجيح:

الراجح عدم صحة الاستدراك؛ ومع أن ظاهر عبارة الناظم تفيد دخول هذه الكلمات في حكم التعرية من السكون وإدغامها؛ لكنه لا يلزمه؛ وقد أجاب الإمام الرجراجي على ذلك، بقوله: "أجيب: عن هذا بأنه لا يلزم؛ لأن المؤلف بيّن ذلك بقوله في باب الإظهار والإدغام: فمُظَهَّرٌ سكونه مُصَوَّرٌ"². فيدخل في قوله: (فمُظَهَّرٌ سكونه مُصَوَّرٌ)، هذه الكلمات الأربع، وقد يكون الناظم لم يخصهن بالذكر لكون الشيخين لم يفردا هذه الكلمات بالذكر حسب بحثي والله أعلم.

¹ عبد الفتاح المرصفي ، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، 1/ 163.

² حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 034.

الاستدراك الرابع: على عبارة الناظم: (ثُمَّ شَدُّ يَلْزَمُ فِي كُلِّ مَا التَّنْوِينُ فِيهِ يُدْغَمُ)

أخبر الناظم في البيت الموالي أن التشديد يلزم في كل حرف يُدْغَمُ التنوين فيه إدغاما خالصا، وذلك في حروف: (لم نر) دليل على الإدغام الكامل.

476-.....، ثُمَّ شَدُّ يَلْزَمُ فِي كُلِّ مَا التَّنْوِينُ فِيهِ يُدْغَمُ

1- علة الإمام الخراز في التعبير بهذه العبارة

في الإدغام اختلاف بين القراء وعليه الرسم سرى، ويرجع ذلك إلى ما إذا كان الإدغام كاملا أو ناقصا، فإذا أدغمت النون في ما بعدها إدغاما كاملا بحيث لم يبق أثرها، عُزِّيت وشُدَّد ما بعدها للدلالة على ذهابها بالكلية، وللقراء في ذلك مذاهب: منها أن النون أو التنوين يُدْغَمُ إدغاما كاملا في الحروف الستة، فيكون الناظم ذهب إلى هذا، أو يكون قصد عبارة: (ثُمَّ شَدُّ يَلْزَمُ فِي كُلِّ مَا التَّنْوِينُ فِيهِ يُدْغَمُ) الإدغام الكامل باعتبار أن الإدغام إذا أُطلق حُمِّل على الخالص¹، ومستند الناظم في كل ذلك أقوال ومذاهب القراء، وأئمة الرسم.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك الإمام الرجراجي على الناظم أن هذا ليس على إطلاقه؛ لبقاء الغنة على وجه من أبقاها في اللام، والراء، وهو قول الأصبهاني، أو الميم، والنون على من قال أن الغنة فيها غنة المدغم. ونص ما اعترض به الإمام الرجراجي: "قوله: (ثُمَّ شَدُّ يَلْزَمُ فِي كُلِّ مَا التَّنْوِينُ فِيهِ يُدْغَمُ) ظاهره يقتضي أن الشد لا يُلْزَمُ في هذه الأحرف الأربعة المذكورة مطلقا وليس الأمر كذلك؛ لأن الراء واللام على قول الأصبهاني القائل بإبقاء الغنة عندهما حكمهما حكم الواو والياء، وهو جواز الوجهين كما سيأتي لاشتراكهما في بقاء الغنة مع الإدغام، وظاهر كلامه أيضا يقتضي أن الميم والنون أن الشد لازم فيهما مطلقا وليس الأمر كذلك؛ لأنه إذا قلنا بأن الغنة الظاهرة عند إدغام النون فيهما هي غنة النون، أو عند النون وغنة المدغم فيه معا فحكمهما أيضا حكم الواو لاشتراكهما معهما في إبقاء الغنة على هذا"².

¹ ينظر: التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 72.

² حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 035.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

بيّن الإمام التنسيّ مراد الناظم بعبارته تلك وهو أنّ الناظم اعتبر الإدغام في الحروف الأربعة، ولأنّ الواو والياء لا تشدّدان جعل التنوين ليس مدغماً فيهما، وكأنّ عند مخفى، والإدغام خاص بحروف: (لم نر)، ولأنّ لفظ الإدغام إذا أطلق جُمِلَ على الخالص¹.

أما الإمام المارغني فبيّن أن مقصود الناظم في قول: (ثمّ شدّ يلزم) على حروف: (لم نر)؛ لأنّها تدغم فيها النون إدغاما كاملاً، أما الياء والواو فسيذكرها في البيت الذي يليه، كما استدرك على الناظم عدم التعرض إلى ضبط الميم عند الباء².

وقد أجاب الإمام الرجراجي كعادته -في عرض الاستدراك ثم الإجابة عليه- بقوله مجيباً عن هذا الاستدراك: وأجيب عنه بأنّ الناظم قد ذكر الضبط على المشهور المعمول به، وقد سبق الحديث عن ذلك. وبالرجوع إلى كتب الضبط: فقد ذكر الإمام الداني مذاهب علماء الضبط في ضبط حروف الإدغام منها: ضبطها بالتشديد على أنّها مدغمة إدغاما كاملاً في الحروف الستة ونصه: "إن أتى ما تدغم فيه إدغاما صحيحاً وتدخل فيه إدخالاً شديداً، وهو الراء واللام، والنون والميم، وكذلك الياء والواو على مذهب من أدغم غنة النون عندهما ولم يبق أثراً مع الإدغام"³.

كذلك ذكر الإمام أبو داود إدغام النون في الحروف الأربعة: اللام والراء، والميم والنون، إدغاما كاملاً، ثم أشار إلى اختلاف القراء في: الياء والواو، وذكر ضبطها على وجهين منها تشديدها⁴.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المصاحف على تشديد حروف: (لم نر) إذا أدغمت في النون أو التنوين، واختلف في حرفي: (الياء، والواو) فعمل المصاحف المغاربية والباكستانية على التشديد مع الحركة، وعمل المصاحف الشرقية على التعرية من التشديد مع بقاء الحركة فقط.

¹ ينظر: التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 72.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 466.

³ أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 196، 197.

⁴ ينظر: أبو داود، أصول الضبط، ص: 270، 271.

5- الترجيح:

الراجع عدم صحة الاستدراك على الناظم؛ لأن الناظم أشار في البيت السابق إلى حكم الحروف التي تدغم النون فيها إدغاما كاملا، فحقها التشديد، وسيأتي حديثه عن ما لا يدغم إدغاما كاملا في البيت الذي يليه.

الاستدراك الخامس: على حصر بقاء الغنة بعد النون في الياء والواو.

أمر الناظم في البيتين المواليين الناظم أو طالب العلم إذا التقى التنوين بحرف (الواو، والياء)، عند مَنْ أبقى صفة التنوين التي هي الغنة، بعدم وضع علامة التشديد عليهما (الواو والياء).

469- وَالشَّدُّ بَعْدُ فِي هَجَاءٍ (لَمْ نَرَا) وَعَيْزُهُ فَعَرِّهِ كَيْفَ جَرَى

470- هَذَا إِذَا أَبْقَيْتَ عِنْدَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ غُنَّةً لَدَى الْأَدَاءِ

1- علة الإمام الخراز في حصر بقاء الغنة في الياء والواو إذا أدغما في التنوين.

مستند الإمام الخراز هو ما ذكره أئمة الضبط، في الضبط على المشهور من أصول الإمام نافع (وفق قراءة أبي رويم) من طريقي أبي نسيط والأزرق، وهو المقصود بالنظم.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك الإمام الرجراجي على الناظم في عدم ذكره لبقاء الغنة في (الراء، واللام) كما ذكرها في: (الواو، والياء) مع أنه هناك من يبقئها في: (الراء، واللام) أيضا، ومن يعتبر غنة إدغام التنوين في: (الميم، والنون) هي غنة المدغم، فتبقى الغنة هنا أيضا.

نص استدراك الإمام الرجراجي: "اعترض قوله هذا: إذا أبقيت عند الياء والواو -البيت- بأن قيل: ظاهره أنّ الغنة لا تبقى إلا مع الياء والواو خاصة، مع أن الغنة روى الأصبهاني أنها تبقى أيضا مع الراء و اللام يجمعهما قولك: (رل). وتبقى مع الميم أيضا قال أبو الحسن بن بري في الدرر اللوامع... وذكر أبو جعفر ابن الباذش في الإقناع أنّ الغنة تبقى أيضا مع النون إذا أدغمت في نونٍ مثلها ذكره الخراز أيضا في شرح الدرر اللوامع. فإذا كانت الغنة قد تبقى مع هذه الأحرف الأربعة المذكورة فلمَ لم يذكر المؤلف جواز الوجهين فيها كما ذكرها في الياء والواو.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

لم يعترض الإمام التنسي على الناظم في ما ذكره¹، ولا الإمام المارغني واعتبر ذكر الناظم اشتراط إبقاء الغنة في النون عند: (الواو، والياء) تبرعا من الناظم؛ لأن كلامه في الضبط على قراءة نافع²، أي: من طريق الأزرق، لا من طريق الأصبهاني.

وفي المحكم بين أوجه ضبطها كما أشار الناظم ونصه كالآتي:

"وإن كان الحرف ياءً أو واوا ففيه وجهان:

إن نُقط ذلك على قراءة مَنْ أذهب غنة النون والتنوين مع الإدغام عند هذين الحرفين جعل عليهما علامة التشديد الدالة على الإدغام الصحيح الذي لا يبقى للحرف الأول فيه أثر.

وإن نُقط ذلك على قراءة مَنْ بين الغنة ولم يُذهبها رأساً جعل على الواو والياء نقطة لا غير"³.

وفي أصول الضبط: ذكر الإمام أبو داود الوجهين في الياء والواو، حيث قال: "فإن اتصل بها ياءً أو واؤ فلك فيها وجهان:

أحدهما: أن تُجرَّهما مجرى الأربعة الأحرف فتشددهما

والثاني: أن تعزَّيهما من التشديد؛ إذ ليس بإدغام خالص"⁴.

وأشار إلى بقاء الغنة في: (الياء، الواو)، وبقائها وعدمه في (اللام والراء) الإمام ابن الجزري في النشر والطبية، حيث أخبر أن الإدغام يكون عند ستة أحرف هي: حروف (يرملون)، وهو بلا غنة في اللام والراء نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: 23، 278]، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّفِينَ﴾ [البقرة: 1]، وهذا الوجه فيهما مذهب الجمهور من أهل الأداء والجللة من أئمة التجويد، المعمول به عند أئمة الأمصار في هذه الأعصار وهو الذي لم يذكر المغاربة وكثير من غيرهم سواه⁵.

قال ابن الجزري:

"وَادْغِمْ بِـلَا غُنَّةٍ فِي لَامٍ وَرَا وَهِيَ لِعَيْرِ صُحْبَةٍ أَيْضًا تُرَى"⁶

¹ ينظر: التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 75، 76.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 461.

³ أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 191-192.

⁴ أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 12.

⁵ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 23.

⁶ ينظر: ابن الجزري، طبية النشر في القراءات العشر، ص: 50.

وقد أخبر في طيبة النشر أنّ: (اللام والراء) تدغم في النون والتنوين بغير غنة، وقد رُوي إدغامها بغنة عن جَمْع من القراء عدا من أُطلق عليهم لفظ: (صحبة)، وهم: حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وشعبة. أما الإمام المارغني فذكر الوجهين في شرحه على الدرر، وشَهَر الوجّه الذي ذكره الناظم، وأنّ قول الإمام ابن بري: (وأبقوا لدى هجاء يوم غنة) أفهم أن الغنة تبقى في حروف: (يوم)، أما غيرها من حروف: (لم يروا) وهما: (لر) فلا تبقى معهما الغنة، وهو المشهور، كما روي أيضا فيهما بقاء الغنة، وليس مقروءًا به من طريق التيسير والشاطبية، ثم أخبر أن الغنة تبقى عند إدغام النون والتنوين في النون¹.

كما حكى ابن الباذش: (528هـ) بقاء الغنة مع الميم، قائلا: "فأما إدغامها في الميم فلا بدّ من الغنة، إلا ما جاء عن عاصم وحمزة أن النون الساكنة والتنوين يدغمان عند الميم بغير غنة"².

وقد وقع الخلاف بين الأئمة القراء في غنة الميم والنون هل هي غنة المدغم، أو غنة المدغم فيه، فمن قال إنها غنة المدغم فستكون مثل الواو، والياء إدغاما ناقصا، ومن قال إنها غنة المدغم فيه فهي عنده إدغاما كاملا.

وقد أجاب الإمام الرجراجي على الاستدراك، بأنّ الناظم قد بنى كلامه على القول المشهور المعمول به عند معظم الأئمة وأهل الأداء والنحاة، وهو إدغام الراء واللام في النون والتنوين إدغاما خالصا كاملا³. وممن روي عنه الإدغام التام في الواو والياء الإمام حمزة بخلاف عن الإمام خلاد، نصّ عليه الإمام أبو داود⁴.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

ذكر الإمام المارغني أنّ وضع علامة التشديد على الحروف المدغم فيها النون إدغاما تاما، وعدمها في ما لم تدغم فيها إدغاما تاما هو مذهب أهل الضبط، وعليه اقتصر الإمام الداني، وهو الذي عليه العمل⁵. مع أنه قد يلتبس بالإخفاء، ويُخرج من الالتباس معرفة وحصر حروف الإدغام الناقص.

5- الترجيح:

الراجح عدم صحة الاستدراك على الناظم؛ لأن المشهور والمعمول به على قراءة نافع عدم بقاء الغنة في: (اللام والراء)، وضبطها بالتشديد وعدم بقاء الغنة هو ما عليه أغلب المصاحف، وقد يتبين من خلال

¹ ينظر: إبراهيم المارغني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، ص: 185.

² ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 103.

³ ينظر: حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 031.

⁴ ينظر: أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 270.

⁵ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 461.

كلام الأئمة أنّ وجه الإدغام الناقص في اللام والراء ليس مشهوراً، إن لم يكن شاذاً عند الإمام نافع، وورش من طريق الأزرق خاصة، لذا اقتصر الناظم على الوجه المشهور، كما اقتصر في ضبط السكون على الدارة، أما عن الميم والنون فقد اختلف هل الغنة هي غنة المدغم أم غنة المدغم فيه، والأشهر أنّها غنة المدغم فيه. وبيانه ذلك أنّ الإدغام قسمان: إدغام كامل وإدغام ناقص، فالكامل أو التام يضبط بتشديد ما بعد التنوين، والناقص فيه عند القراء وجهان: وضع علامة التشديد على ما بعدها، والوجه الثاني: عدم وضع التشديد.

وعلى هذا فمن قرأ بالغنة فهو عنده إدغام ناقص، ومن قرأ بغير الغنة فهو كامل، وعلى حسب بقاء الغنة في المدغم، أو عدمه يكون الضبط، أما إذا بقي التنوين الواو والياء فالعمل على عدم التشديد في الواو أو الياء¹.

الاستدراك السادس: الاعتراض على قول الناظم: (لِلإِمَالَةِ)

ذكر الناظم في البيت الموالي كيفية ضبط الفتحة الممالة، فهي إما أن توضع نقطة تحت الحرف عوض الفتحة، ومعنى العوض هو عدم وضع الفتحة على الحرف؛ لأنّ العوض والمعوّض لا يشتركان في موضع واحد، أو أن تُعْرَى من النقط، وهذا ليحرّض القارئ على التساؤل، وعللّ تعويض النقطة تحت الحرف للدلالة على إمالتها.

480- وَعَوِضَنَّ الْفَتْحَةَ الْمُمَالَهَ بِالنَّقْطِ تَحْتَ الْحَرْفِ لِلإِمَالَةِ

481- أَوْ عَوِضَنَّ الْفَتْحَةَ الْمُمَالَهَ بِرَّهْ.....

1- علة الإمام الخراز في هذا التعبير

مستند الإمام الخراز اللغة، وفي اللغة سعة في التعبير بما يوصل المعنى.

2- استدراك الإمام الرجرجاني:

واستدرك الإمام الرجرجاني على الناظم التعبير (لِلإِمَالَةِ) أن التعليل بالإمالة تعليل الشيء بنفسه. ونص استدراكه: "اعترض قوله: (لِلإِمَالَةِ) بأن قيل: هذا التعليل من باب تعليل الشيء بنفسه، ويسمى عند الأصوليين بالمصادرة، وهو ممنوع كقولك لمن اشترى الثمر: لأيّ شيء اشتريت الثمر؟ فيقول مجيباً: لأنه ثمر... ويثبت في بعض النسخ في موضع قوله: (لِلإِمَالَةِ) (للدلالة) يحتمل أن تكون هذه النسخة رواية، ويحتمل أن تكون إصلاحاً، وهذه النسخة التي هي (للدلالة) هي أوّل وأحسن من قوله: (لِلإِمَالَةِ)"².

¹ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 467، علي محمد الضباع، سمير الطالبين، ص: 148-149.

² حسين بن علي الرجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الحزاة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 041.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

ذكر الإمام التنسي في شرح البيت أن قول الناظم: "(للإمالة)" كان هذا التعويض لأجل قراءتها بالإمالة، فلو لم تُمل الفتحة لما عوض عنها نقط... وفي بعض النسخ: "(للدلالة)"¹. وإلى نفس الشرح ذهب الإمام المارغني ولم يعترض على الناظم عبارته².

وفي المحكم ذكر الإمام الداني ضبط الفتحة الممالة وهو أن: "الفتحة الممالة في نحو قوله: ﴿النَّارِ﴾ و﴿النَّهَارِ﴾ و﴿الْجَبْرِينِ﴾ وما أشبه ذلك مما تُمال فتحته لكسرة تليها، أو الألف تُمال بعدها لكسرة أو ياء فإنه إن نقطت هذه الفتحة جعلت نقطة تحت الحرف الذي هي عليه كما تجعل الكسرة سواء، وذلك من حيث قربت بالإمالة منها فلذلك جرت في النقط مجراها"³.

وفي أصول الضبط: قال الإمام أبو داود بعد إيراد قول شيخه الإمام الداني، أنه يخالف شيخه ويختار عدم ضبطها ونصه: "وأنا أخالفه في هذا الباب، وأختار ترك ضبط العشر كلمات المذكورة لمن أخفاها واختلسها ممن تقدم ذكره، إذ لا يقدر أحد أن يلفظ بهن مخفاة ولا مختلسة من الكتاب، حتى يأخذ ذلك مشافهة من العالم مع رياضة، وتفهم وتعلم، وإذا كان ذلك كذلك، فلا معنى لضبطهن بل تترك عارية من ذلك، فإذا رآها المتعلم عارية من الضبط، سأل عنها فعرفه بحقيقة النطق بها"⁴.

ولمعرفة معنى الإمالة رجعت إلى كتب اللغة، ففيها عُرِفَت الإمالة (الميل) بأنّها: "العدول إلى الشيء والإقبال عليه وكذلك الميلان"⁵.

ولا يوجد كتاب عرف الإمالة اصطلاحاً بتعريف واضح إلا بكونه الميل بالفتحة نحو الكسرة، أو بالألف نحو الياء، أو بهما معا أي يبين صورة الأداء، والإمالة ظاهرة لهجية صوتية عرف بها عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس، ولغة أهل هوازن وبكر بن وائل وسعد بن بكر، طلبا للسهولة والتخفيف، تُؤخذ رواية وتُضبط بالمشافهة، كما عُرِفَ الفتح عند عامة أهل الحجاز. ذكر الإمام الرجراجي أن كلام الناظم من نوع المصادرة عند الأصوليين، فما هي المصادرة يا ترى؟

¹ التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 87.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 472.

³ أبو عمرو الداني، المحكم فيعلم نقط المصاحف، ص: 160 - 161.

⁴ أبو داود، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ص: 230.

⁵ ابن منظور، لسان العرب، 11 / 635.

المصادرة في الأصل فن من فنون المناظرة يوردونها في فنّ المناظرة، والقياس يتركب عندهم من قضيتين: قضية أولى صغرى، وقضية ثانية كبرى، ينتج عنهما قضية تسمى النتيجة، مثاله: العالم متغير، وكل متغير حادث، النتيجة العالم حادث، استعملها الأصوليون فهي عندهم من القوادح، ومثال المصادرة: هذا أسد، وكل أسد ليث، النتيجة هذا ليث، ورد في هذا الاستدلال النتيجة والمقدمة الصغرى واحدة، لكون الأسد والليث مترادفين، لذا وجب اجتناب المصادرة عند المناظرة، واعتبرت من الاستدلال الخاطئ ومن القوادح¹. وعرفها أيضا صاحب العريفات: "المصادرة على المطلوب هي التي تجعل النتيجة جزء القياس أو تلزم النتيجة من جزء القياس كقولنا الإنسان بشر وكل بشر ضحاك ينتج أن الإنسان ضحاك فالكبرى ها هنا المطلوب شيء واحد إذ البشر والإنسان مترادفان وهو اتحاد المفهوم فتكون الكبرى والنتيجة شيئا واحدا"².

وردت المصادرة عند أهل الأصول بكونها: جعل النتيجة مقدمة بتغير ما، وأنها الاستدلال على الشيء بنفسه³. وقد عدّوه من الخطأ في الاستدلال إلا أنه يرد عندهم كثيرا.

أما معنى البيت فهو أن قول الناظم: (للإمالة) علة قوله: (عوضن)، بأن ذلك التعويض لأجل الدلالة على القراءة بالإمالة، فالنقطة تحت الحرف للدلالة على هذا الأداء اللهجي، فأطلق الاسم على الأداء الصوتي. وأجاب الإمام الرجراجي على الاستدراك بأنه في نسخة أخرى مكتوب عليها (الدلالة) بدل (الإمالة)، وقال أنها قد تكون إصلاحا.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

وقد اختار الإمام أبو داود عدم ضبطها، أما الإمام الداني فاختر ضبطها بوضع نقطة تحت الحرف، وعليه جرى العمل، كي لا يظن القارئ لها أن الكاتب قد سها عن نقطتها فينقطتها، فتصبح حركة خالصة، وهي في الحقيقة حركة ممالاة، فنقطتها بحركة مغايرة لنقط ذات الحروف يمنع الوقوع في اللبس⁴.

5- الترجيح:

الراجح عدم صحة الاستدراك، وعليه جُلُّ الشراح، وأقول بأن قول الناظم (للإمالة) أراد الأداء لا الاسم، فاللفظة الأولى على أنها الاسم والثانية الأداء، ولم يرد بها المصادرة، والله أعلى وأعلم.

¹ ينظر: مُجَدِّ الأَمِين الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، ص: 88.

² علي بن الجرجاني، كتاب التعريفات، ص: 277.

³ ينظر: محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ص: 145، عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقبي السعود، 1/ 189.

⁴ ينظر: علي مُجَدِّ الضباع، سمير الطالبين، ص: 136.

المطلب الثاني: في باب أحكام وضع السكون والشدة وعلامة المد

سأورد في هذا المطلب ما استدركه الإمام الرجرجاني على الناظم في باب أحكام وضع السكون والشدة وعلامة المد.

الاستدراك الأول: على أن عبارة الناظم: (أَمَامَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ أَعْلَاهُ) محتملة.

تحدث الناظم في البيت السابق عن علامة التشديد ومحلها، ثم تلاه في البيت الموالي بالحديث عن عدم الاكتفاء بالشدة فوق الحرف بل يصاحبها الشكل، لكون موضع الشدة على وجه من الوجوه يكون فوق الحرف دائماً، لذا احتيج إلى الحركة معها، وأشار إلى محلها بقوله: (أَمَامَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ أَعْلَاهُ) أمامه أي أن توضع الحركة أمام الحرف في الضم، وتحت الحرف في الكسر، وفوق الحرف في الفتح وعبر عنه بأعلاه.

484- وَيُجْعَلُ الشَّكْلُ كَمَا قُلْنَا أَمَامَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ أَعْلَاهُ

1- علة الإمام الخراز في تعبيره هذا:

مستند الناظم في ما عبر به هو اللغة، وما يمليه النظم من البيان وإيصال العلم بأقل الكلمات.

2- استدراك الإمام الرجرجاني:

استدرك الإمام الرجرجاني على الناظم بأن: "قوله: (أَمَامَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ أَعْلَاهُ) هذا الكلام محتمل، يحتمل عود الضمائر فيه على أربعة تأويلات، ذكرها واعترض على كل تأويل من تلك التأويلات الأربعة، ثم اختار عود الضمائر على التشديد.

ونصه: "والأظهر والله أعلم من هذه التأويلات الأربعة هو التأويل الثاني؛ لأن إعادة الضمائر على التشديد أولى من إعادتها على الحرف"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

ذكر الإمام التنسي أن الضمائر في عبارة الناظم تعود على الحرف المشدد الذي دلّ عليه التشديد، وردّ على القول بالتكرار بقوله: "والظاهر أن قوله: (أَمَامَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ أَعْلَاهُ) مستغنى عنه بقوله: (كما قلناه)، وإنما أتى به لتتميم البيت، أو زيادة بيان، وقد يقال: إنه أراد بقوله: (كما قلناه) الصفة فقط، وبما بعده بيان المحل، فينتفي التكرار"².

"كما أجاب عليه الإمام الرجرجاني نفسه بكون هذه العبارة جاء بها الناظم للبيان وأنه جاء جواب لسؤال قائل: من ماذا فقال: (أَمَامَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ أَعْلَاهُ).

¹ حسين بن علي الرجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 047.

² محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 101.

أما التأويل الثاني وهو عود الضمائر على التشديد فاعترض عليه الإمام الجرجاني سكوته عن محل الكسرة، وقد أجاب الإمام الجرجاني نفسه على هذا الاستدراك بقوله: أنّ هذا لا يضر لكون محل الكسرة معلومة، وأن الإشكال يطرح مع الفتحة والضمّة، وقد بينه الناظم. وبيان ذلك قوله: (كَمَا قُلْنَا) أي في البيت:

460- فَفَتْحُهُ أَعْلَاهُ وَهِيَ أَلِفٌ مَبْطُوحَةٌ صُغْرَى، وَضَمُّ يُعْرِفُ

461- وَأَوَّلًا كَذَا أَمَامَهُ، أَوْ فَوْقًا وَتَحْتَهُ الْكُسْرَةُ يَاءٌ تُلْقَى

وأما التأويل الثالث: أن يعود الأول على الحرف ويعود الآخران على التشديد فاعترض بتفريق الضمائر ما يُشوش على المتعلم، كما اعترض بسكوته عن الكسرة، بيانه أن تكون الضمة أمام الحرف، وتكون الفتحة أعلى التشديد على قول الإمام الداني، وتحت الحرف على قول الإمام أبي داود والإمام التجيبي.

والتأويل الرابع: أن يعود الضميران الأوّلان على الحرف والآخر على التشديد، واعترض أيضا بتفريق الضمائر ما يُشوش على المتعلم، وبيانه أن تكون على هذا الضمة أمام الحرف، والكسرة تحت الحرف، والفتحة تحت التشديد¹.

وضبط التشديد على ما ذكره الإمام الداني في المحكم على وجهين:

أحدهما: أن تجعل علامته أبدا فوق الحرف ويعرف الحرف بالحركات اللائي يلحقنه فإن كان المشدد مفتوحا مثلا جعل فوق الشدة نقطة علامة للفتح، وهكذا في غيرها.

والوجه الثاني: أن تجعل علامة التشديد (دالا) ويكون محلها محل الحركات وأغنت بموضعها عن الحركة، وبعضهم يزيد الحركات تأكيدا على دلالتها على حقيقة إعراب الكلمة. وبعضهم يضعهما الاثنين الشدة والحركة في أواخر الكلمة لا في وسطها وقد حسنه الإمام².

أصول الضبط: أشار الإمام أبو داود إلى الوجهين الذين ذكرهما شيخه، واختار المذهب الأول لمن ينقط بالحركات؛ لأن مخترعها واحد وهو الخليل، واختار عدم الحركة على المذهب الثاني، لكون موضع الشدة يدل على الحركة أيضا على هذا الوجه، وبما أن الضبط جاء للبيان ووضع الشدة هنا بين الحركة فلا داعي للزيادة على ما يحتاجه البيان إذا كان يقع بأقل البيان³.

¹ حسين بن علي الجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزنة الحسينية، الرباط، رقم س 674 ل 047.

² المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، ص: 49-50.

³ يرجع: أبو داود، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ص: 242-243.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل في رمز التشديد على الشين وفي الحركة على أن توضع ألف صغيرة مبطوحة مع الفتحة، وواو صغيرة مع الضمة، فوق الشد، وياء مقطوعة الرأس منزوعة النقط تحت الحرف.

5- الترجيح:

استدراك الإمام الرجاعي على الناظم بكون كلامه محتمل، ناقشه الإمام الرجاعي نفسه بما يشفي ويكفي، وذكر لذلك عدة تأويلات، خلّص بعدها إلى أنّ عَوْدَ الضمائر على التشديد أولى؛ لذكره في البيت قبله، وعَلَّلَ ذلك بأنّ عَوْدَ الضمير على ملفوظ أولى من عوده على غير ملفوظ، وأقول -والله أعلم- أنّ الإمام الرجاعي كان في غيٍّ عن هذه الاحتمالات العقلية التي تشوش على القارئ، حيث أنه بعد هذا رجع إلى أقرب احتمال وهو عَوْدُ الضمائر على التشديد.

وقد ذكر الأئمة للتشديد علامتين:

أحدهما- أن تجعل علامة التشديد (شين) مقطوعة ومنزوع منها النقط، وهو أول حرف من كلمة (شديد)، على عادة العرب في الاختصار، وهذا مذهب الخليل وأصحابه وعليه نُقِطَ المشرق، وهو الذي اختاره الإمام أبو داود مع شكل الخليل، على أن لا يكتفى به عن الحركات.

والثاني- رمز (دال) مأخوذ من كلمة (شدّ) واختاروا الدال لكونها أخذت ثلثي الكلمة فأصبحت بذلك وكأنها كل الكلمة، وتوضع هذه العلامة قائمة الطرفين فوق الحرف إذا كان مفتوحا هكذا: (بُ)، ومُنْكَسَةً إلى أسفل أمامه إذا كان مضموما هكذا: (بُـ)، وتحت إذا كان مكسورا هكذا: (بُـ)، وعلى هذا المذهب بعض نقاط المدينة المنورة، وتبعهم عليه نقاط الأندلس، واختاره الإمام الداني، واختلفوا في وضع الحركات معه أم لا، فمنهم من اكتفى بالشدة عن الحركة؛ لأنّ موضع الشدة يُبين الحركة فلا داعي لزيادة الرموز في المصحف، وبعضهم قال بوضع الحركة مع الشدة زيادة في البيان، وكى تدفع اللبس خاصة إذا كان الحرف المشدد مختلفا فيه بالفتح والإمالة، فلا يُبين إلا بوضع الشدة والحركة على الحرف¹، ومنهم من فصّل؛ وذلك بأن توضع الحركة إذا كان الحرف المشدد في الطرف باعتباره موضع التغيير، وهذا الأخير حسنه الإمام الداني، وهو الجمع بين الشد والشكل إذا كان الشد في آخر الكلمة، لكون الأطراف محل التغيير.

¹ ينظر: محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 106.

الاستدراك الثاني: على الناظم في المراد بالتشبيه.

أخبر الناظم في البيت الموالي بعد ذكر حكم حروف المد إذا كانت محذوفة، وكان بعدها سبب من همز أو سكون، بأن فيها وجهين: أن تلحق بالحمرة ويوضع عليها علامة المد هكذا: ﴿شَبَعَوُا﴾، أو يُستعاض عن حرف المد بعلامته فقط مثاله: ﴿شَبَعَوُا﴾، وأن الحروف المحذوفة والتي لم يليها سبب للمد المشبع حكمها كحكم ما كان مما بعده سبب المد، بقوله: (وَمِثْلُ هَذَا حُكْمُهَا يَكُونُ)، واختلف في مراد التشبيه.

494- وَمِثْلُ هَذَا حُكْمُهَا يَكُونُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَمْزٌ وَلَا سُكُونٌ

1- علة الإمام الخراز في التعبير بهذا اللفظ.

لا مستند للناظم في ذلك، وكان عليه بيان الحكم بما يدفع الاحتمال.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك الإمام الرجراجي على الناظم بأن قوله: (وَمِثْلُ هَذَا حُكْمُهَا يَكُونُ) ناقص، لكونه قد يفيد رجوع الضمير على آخر وجه، أو الوجهين معاً، أي التخيير.

ونص كلامه: "قوله: (وَمِثْلُ هَذَا) هو ناقص وليس بتمام؛ لأن التشبيه واقع في أحد الوجهين المتقدمين وهو الأخير، ومنهم من قال: الإشارة في قوله: (وَمِثْلُ هَذَا) ترجع إلى الوجهين المتقدمين معاً، ولكن في إلحاق الحرف أو جعل المطّة في موضع الحرف، ولا تُجعل المطّة هاهنا على الحرف الملحق"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

استدرك الإمام التنسي على الناظم بأن ظاهر قوله يفيد مساواة ما قيل في هذا البيت بما قبله عموماً، ثم بين أن المراد بهذا القول أن الإشارة تعود على التخيير، وأن الضمير يعود على الحروف، أي أن التخيير في إلحاق حرف المد أو جعل مكانه مطّة دليلاً على الحرف لا على الإشباع والمد².
ونفس المعنى أورده صاحب إيفاء الكيل، والإمام الكرامي السملالي: (وَمِثْلُ هَذَا حُكْمُهَا يَكُونُ) التقدير: ويكون حكمها أي حروف المد المحذوفة مثل هذا الحكم وهو التخيير وتعويضها بالمط، أو إلحاقها من غير مط، وإن لم يكن همز أو سكون³.

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 059.

² ينظر: محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 129.

³ سعيد الكرامي السملالي، إعانة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمان، ص: 10.

أما الإمام المارغني فأجاب بأنّ مراد الناظم التخيير في الإلحاق أو عدمه، وليس في ما زاد على ذلك؛ لأنّ وضع المط على حرف المد دليل الإشباع، وهذا معلوم لا يلتبس على القارئ¹.

وذكر الإمام الداني في المحكم حكم ما كان من المد محذوفاً وبعده همز أو سكون² بأن فيه وجهين في ضبطه بقوله: "إن كان محذوفاً من ذلك لعلّة أو كان حرفاً زائداً صلة لهاء ضمير أو لميم جميع ففيه وجهان أحدهما: أن يرسم بالحمرة وتجعل المطّة عليه. والثاني: ألا يرسم وتجعل تلك المطّة في موضعه دلالة على حذفه من الرسم وثباته في اللفظ"³.

وفي أصول الضبط حكى الإمام أبو داود الوجهين كما فعل الإمام الداني، واختار الأول فيما كان الألف فيه محذوفاً وبعده همز أو سكون بقوله: "والأول اختار في هذا الباب كله الذي تأتى بعده همزة، فتصوّر المحذوف، وتجعل المطّة عليه كما قدمناه"⁴.

ثم ذكر حكم ما كان محذوفاً ولم يأت بعده همز بقوله: "وما كان من هذا الضرب مما لم يأت بعده همزة، فإني اختار أن يجعل موضع الحروف المحذوفة منه الواو والياء مطّة لا غير، فتدل بالمطّة على سقوطها من موضعها"⁵.

أما الإمام على محمد الضباع فحكى في ما لم يأت بعد المد المحذوف همز أو سكون التخيير للإمام أبي داود والإلحاق للإمام الداني⁶.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل على مذهب الإمام الداني في الإلحاق.

5- الترجيح:

استدراك الإمام الرجراجي على الناظم قوله: (وَمِثْلَ هَذَا) أجاب عليه الرجراجي نفسه، وهو إمّا كون التشبيه ناقصاً وليس بتمام، أي أنّ الكلام يعود على آخر مذكور، وهو جعل المطّة دون إلحاق حرف المدّ. فاعتراض الرجراجي على هذا صحيح لكون عبارة الناظم لا تفي بالمقصود، وإمّا أنّه أراد بالتخيير الإلحاق

¹ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 485.

² الكلام هنا عن حروف المدّ المحذوفة التي لم يأت بعدها همز ولا سكون! وقد صرح الرجراجي بأنّ الداني لم يذكر هذا النوع لا في المحكم ولا في التّقط، وبحث ذلك فوجدته -أي الرجراجي- صحيحاً فيما نسبته للداني.

³ أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 169-170.

⁴ أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 303.

⁵ أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 305.

⁶ ينظر: علي محمد الضباع، سمير الطالبين، ص: 146.

وعدمه، لكون وضع علامة المد على الحرف الملحق غير واردة لعدم السبب، وعلى هذا فلا اعتراض على كلام الخراز. وقد يكون سبب هذا ما ذكره الإمام أبو داود من الجمع بين المحذوف والزائد، والتخير في الوجهين.

الاستدراك الثالث: على قول الخراز: (أَوْ صَلَاةٍ أَتَتْكَ بَعْدَ الْهَاءِ) وإغفاله صلة ميم الجمع.

عندما تكلم الناظم على حكم حرف المد المحذوف الذي ليس بعده همز أو سكون فيما سبق، عم في البيت الموالي بالحكم هاء الكناية، وهي في اصطلاح القراءة: الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكور الغائب، وتسمى هاء الضمير، تتصل بالفعل والاسم والحرف، لها أربع حالات: أن تقع بين متحركين، أو بين ساكنين، أو بين متحرك وساكناً، كان الساكن قبلها أو بعدها، وهي توصل عند جميع القراءة إذا كانت بين متحركين، بالواو إذا كانت مضمومة، وبالياء إذا كانت مكسورة.

495- فِي كُلِّ مَا قَدْ زِدْتُهُ مِنْ يَاءٍ أَوْ صَلَاةٍ أَتَتْكَ بَعْدَ الْهَاءِ

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر ميم الجمع مع هاء الكناية.

مستند الناظم ما صرح به في منهجه من نظم الرسم والضبط على مقرأ الإمام نافع، وإن كان الناظم قد يتبرع ببعض ما لا يدخل في أصول هذه المقرأة، فالأصل أن يسير في نظمه على منهجه الذي رسمه، وما ذكره هاهنا في باب الصلوات هو المشهور المعمول به.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدراك الإمام الرجراجي على الناظم عدم ذكره لميم الجمع، عند الإشارة إلى الصلة وتخصيصه هاء الكناية دون صلة ميم الجمع، وأصلح عجز البيت بقوله: (أَوْ صَلَاةٍ أَلِيْمَةٍ وَبَعْدَ الْهَاءِ). ونص ما ذكر: "واعترض قوله: (أَوْ صَلَاةٍ أَتَتْكَ بَعْدَ الْهَاءِ) فإنه يقتضي أن هذا خاص بصلة الهاء، دون صلة ميم الجمع، وليس الأمر كذلك؛ لأن أبا داود والتجيبى اللذين تعرضا لهذا النوع ذكرا ذلك الحكم في ميم الجمع كما ذكره في هاء الضمير، وهذا الاعتراض لازم وقد سها عنه -رحمه الله- ولو قال: (أَوْ صَلَاةٍ أَلِيْمَةٍ وَبَعْدَ الْهَاءِ) لكان أولى وأحسن"¹.

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 059، 060.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أغلظ الإمام التنسي لمن رمى الناظم بالغفلة والسهو بقوله: "وعندي أنّ قائل هذا هو أولى بوصف الغفلة والسهو؛ لأن الناظم إنما تكلم على مقراً نافع، ووصل الميم قبل غير الهمز لم يثبت فيه إلا من طريق الحلواني عن قالون، وهي غير مشهورة، فلذلك أعرض عنها"¹.

وبيّن الإمام المارغني أن صلة ميم الجمع مثل صلة الهاء في الحكم بالتخيير إلا أنّ الناظم لم يتعرض لها لكونه كما قال: الناظم بنى نظمه على قراءة نافع من رواية ورش وقالون، وأن ورشا روى فيها عنه إسكان الميم إذا لم يأت بعدها همز، والإسكان هو المشهور عن قالون².

وبالرجوع إلى الكلام الشيخين في أصل الضبط عندهما، ذكرا في حكم ما كان المحذوف حرف علة أو صلة لهاء ضمير أو ميم جميع، الوجهين: أن يلحق ويوضع عليه المطّة، وصورته هكذا: ﴿يَهْ أَنْ يُوصَلَ﴾، ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: 107] أو أن توضع المطّة في مكانه دلالة على حذفه خطأ لا لفظاً هكذا: ﴿يَهْ أَنْ يُوصَلَ﴾، ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾، إلا أن الإمام الداني ذكر الوجهين دون اختيار، لكن أخذ له الوجه الأول لكونه صدره، وأما الإمام أبو داود فاختر ضبطها على الوجه الأول³.

ميم الجمع هي: الميم الزائدة الدالة على جمع المذكورين حقيقة أو تنزيلاً.

حقيقة كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: 107]، أما تنزيلاً فهي كقوله تعالى: ﴿عَلَى خَوْفٍ مِّنْ يَّرْعُونَ وَمَلَأَيْهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾ [يونس: 83].

وحكمها عند الإمام نافع أن تضم دون صلة إذا وقعت قبل ساكن مثاله: ﴿عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 182]، وتوصل بالواو إذا أضيفت إلى ضمير مثاله: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْهُوًّا﴾ [هود: 28].

وإذا وقعت بين متحركين فلا إمام نافع ثلاثة أوجه، للإمام قالون وجهان: الإسكان وهو المقدم والصلة بأن تضم وتوصل بواو لفظية، وللإمام ورش الضم مع الصلة بالواو مداً مشبعا إذا كان هذا المحرك همزة قطع، وليس له في غيرها إلا الإسكان.

¹ محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 131.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 485.

³ ينظر: أبو عمرو الداني، المحكم في علم نطق المصاحف، ص: 169-170، أبو داود، أصول الضبط، ص: 301، 303.

فيتلخص من ذلك أنّ الوجه المشهور للإمام نافع في ميم الجمع إذا جاء بعدها متحرك غير الهمزة الإسكان؛ الإمام قالون المشهور عنده الإسكان ولا صلة في ميم الجمع عند الإمام نافع على المشهور الذي نظم الخراز عليه نظمه؛ لذا لم يذكرها في نظمه.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل في ميم الجمع لورش على مختار الإمام أبي داود، وجرى العمل لقالون في الجماهيرية وغيرها على الإسكان.

5- الترجيح:

ملخص القول: بالرجوع إلى كتب التجويد والقراءات وبالنظر إلى أصول الإمام نافع في ميم الجمع، تجد الإمام ورشا له الضم من غير صلة إذا جاء بعدها همزة وصل، ووافقه قالون في ذلك، وله الضم مع الصلة الكبرى إذا جاء بعدها همز، والإسكان في غيرهما، أما الإمام قالون فله وجه الإسكان عن أبي نشيط، والوجهان عن الحلواني فيما إذا لم يأت بعدها ساكن.

وعليه فلا يصح الاستدراك على الناظم، فلا صلة لميم الجمع عند الإمام نافع إذا جاء بعدها حرف متحرك غير الهمز على الصحيح للإمام ورش وعلى المشهور للإمام قالون.

الاستدراك الرابع: سكوت الناظم عن صفة مطة الياء المتطرفة

تحدث الناظم في هذا البيت عن الكلمة التي اجتمعت فيها ياءان متطرفتان، وحذفت الثانية خطأ لا لفظاً، وقاسها على ما قبلها في التخيير بين الإلحاق، والاكتفاء بالمط.

496- كَذَا قِيَاسُ نَحْوِ: لَا يَسْتَحْيِءُ كَقَوْلِهِ: أَنْتَ وَلِيٌّ، يُخْيِءُ

1- علّة الإمام الخراز في سكوته عن صفة مطة الياء المتطرفة المحذوفة للمماثلة.

مستند الإمام الخراز في حكمه على ضبط الياء الساكنة الساقطة في الخط لا اللفظ، على القياس فقد شابهت الياء الزائدة فكان حقها أن تأخذ حكمها في التخيير.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

واستدرك الإمام الرجراجي على الناظم سكوته عن ذكر صفة الياء، هل تُرَدُّ على يمين الكاتب أم

يساره.

ونص كلامه: "سكت المؤلف عن صفة مطة هذه الياء، واختلف النقاط والنحاة في مطة الياء المتطرفة هل ترد إلى يمين الكاتب، أو ترد إلى يساره، واضطرب في ذلك كلام أبي داود وكلام التجيبي، وأما أبو عمرو فلم يتعرض لها أصلاً"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

ما ذكره الناظم في البيت أعلاه ما اجتمعت في الكلمة ياءان، فحذفت إحداها لكي لا يجتمع في الكلمة ياءان وهناك ما يدل عليها، وكانت الياء طرفاً اختار فيها الشيخان إثبات الأولى وحذف الثانية، فكان حكم ضبط المحذوفة على مراد الإمام الداني الإلحاق لا غير، وعلى اختيار الإمام أبي داود التخيير بين إلحاقه دون مط طبعاً، أو وضع المط دلالة عليها².

وصحح الإمام التنسيّ قياس الناظم بقوله: "وقياسه في ذلك صحيح"³. وهو نفس ما ذكره الإمام المارغني، وأشار إلى أن ما جاء بعده همز حكمه ما ذكر في: (وإن تكن ساقطة في الخط)، أما ما جاء بعدها سكون فهي ساقطة لأن مبنى الضبط على الوصل فلا تلحق، إلا ما استثنى⁴.

وأشار الإمام الكرمانى إلى أن النص في هذا الموضع جاء بالإلحاق، والتعويض قياساً، فالمتقدمون نصوا على الإلحاق، وذكر المتقدمون الوجه الثاني فيها قياساً على ما شابهها كهاء الكناية⁵. استدراك الناظم هنا على صفة مط الياء، وفي ذلك قال الإمام ابن القاضي: "الذي جرى عليه العمل بفاس الوقص في المنقلبة والمتحركة مطلقاً، بأي حركة تحركت، ولو لعارض؛ والعقص في الساكنة مطلقاً، والمصورة، والزائدة"⁶.

¹ حسين بن علي الجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 062.

² ينظر: علي محمد الضباع، سمير الطالبين، ص: 146.

³ التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 135.

⁴ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 487.

⁵ ينظر: السعيد الكرامي السملالي، إعانة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمان، ص: 11.

⁶ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 35.

وقال صاحب الدرة الجلية إن فتحت الياء بعد فتح رسمت وقصا، وإن جاءت مكسورة بعد كسر رسمت بالوقص:

"فصل وحرف اليا يجئ وقصا	في كلمات ويجئ عقصا
الوقص تعريق وعقص رد	وهأنا أشرع فيما حدوا
إن فتحت بعيد فتح وقصت	أو كسرت بعيد كسر عقصت ¹ .

ورجح الإمام التنسي العقص في المكسورة على صريح كلام الإمام التجيبي، وعموم كلام الإمام البنسي، والإمام اللبيب.

الوقص في ذي فتح أو قلب كثر	في ذات كسر والسكونين نزر
ذو الضم بالسوا وما صور مع	ما زيد عين فيهما العقص تطع ² .

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل على الإلحاق على مختار الإمام الداني³.

وجرى العمل في مصاحف أهل المغرب على الوقص في المنقلبة والمتحركة، وعلى العقص في الساكنة والمصورة والزائدة.

وجرى العمل في مصاحف أهل المشرق على الوقص في الجميع، ولا تكون معقوصة إلا إذا ألحقت للدلالة على الصلة أو كانت محذوفة، وأريد إلحاقها فرقا بين المرسوم والملحق⁴، على أن "تلحق الياء بالحمراء في السطر لا فوقه كما يفعله الناس"⁵.

وبالرجوع إلى المصاحف نجد المشرقية على حذف الثانية وإلحاقها، وفي المصاحف المغربية على حذف الثانية وإلحاقها، إلا الجماهيرية حذف الأولى وإلحاقها، وفي الباكستاني موضع [البقرة: 25] ضبط بالمط، موضع: [البقرة: 257]، [يوسف: 101] بوضع كسرة قائمة تحت الياء الأولى بعد حذف الثانية⁶.

¹ محمد بن عبد الله الفخار، الدرة الجلية، ص: 67.

² محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 426 - 427.

³ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 487، وعلي محمد الضباع، سمير الطالبين، ص: 146.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 225.

⁵ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 43.

⁶ هذا الوجه ذكره علي الضباع ونسبه إلى بعض المشاركة، وهو أنهم لا يلحقون ويكتفون بوضع واو مقلوبة فوق الحرف الذي قبل حرف المد إن كان مضموما، وكسرة قائمة تحته إن كان مكسورا. (ينظر: سمير الطالبين، ص: 146).

5- الترجيح:

إنّ عدم ذكر الناظم لصفة الياء من باب الاختصار والإيجاز، وهو سمة النظم، فما استطاع في النشر
قد لا استطاع في النظم.

المطلب الثالث: في باب ضبط الهمز

سأورد في هذا المطلب ما استدركه الإمام الرجراجي على الناظم في باب ضبط الهمز.

الاستدراك الأول: على الناظم قوله: (فَقِيَ: مُؤَجَّلًا وَبَابِهِ مِنْ فَوْقِهِ إِنْ أُبْدِلَا).

تحدث الناظم في ما سبق على ضبط الهمزة المسهلة بين بين، والمبدلة حرفا محركا، بأن جعل للهمزة المسهلة بين بين نقطة شبيهة بنقطة الحركة، لبقاء بعض الهمزة فيها، وفي البيت الموالي تحدث عن ما أبدل حرفا محركا توضع له النقطة مع الحركة، مثل لذلك بلفظ ﴿مُؤَجَّلًا﴾ وبابه مما أبدل حرفا محركا وحكمها.

506- إِذَا تَحَرَّكَ، فَفِي: مُؤَجَّلًا وَبَابِهِ مِنْ فَوْقِهِ إِنْ أُبْدِلَا

1- علة الإمام الخراز في التعبير بهذه العبارة

مستند الناظم في تعبيره هذا هو اللغة، وهذا يعتبر من باب الدراية، وللناظم باع في اللغة يمكنه من التعبير بما يفيد بأقصر لفظ.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك الإمام الرجراجي على الناظم قوله: (فَقِيَ: مُؤَجَّلًا وَبَابِهِ مِنْ فَوْقِهِ إِنْ أُبْدِلَا) بعدة اعتراضات وذكر لها عدة أوجه، وأجاب عليها كعادته في ذكر ما اعترض على الناظم.

الاعتراض الأول- في قوله: (مُؤَجَّلًا وَبَابِهِ)، تكرر لما قبله وهو قوله: (أَوْ بِالْبَدَلِ إِذَا تَحَرَّكَ)، و(مِنْ فَوْقِهِ) تكرارا لقوله: (بعد وما بشكل فوقه ما يفتح)، وفي عود الضمير في: (وَبَابِهِ)، و(مِنْ فَوْقِهِ).

الاعتراض الثاني- في قوله: "إِنْ أُبْدِلَا" لأنه تكرر لقوله: "أَوْ بِالْبَدَلِ إِذَا تَحَرَّكَ".

الاعتراض الثالث- في قوله: "وَبَابِهِ" هل مراده ببابه كل همزة مفتوحة بعد ضمة، أو مراده به كل همزة

مفتوحة بعد ضمة أو كسرة، أو مراده به كل همزة مبدلة بحرف متحرك.

فإن قلنا: المراد ببابه كل همزة مفتوحة بعد ضمة فلا يصح؛ لأنه يقتضي أن الهمزة المفتوحة بعد كسرة

نحو: (ليلا) لا تجعل هذه النقطة فوق الياء، وإن قلنا المراد ببابه كل همزة مفتوحة بعد ضمة أو كسرة،

فيصح، ولكن يعترض عليه بسكوته عن ﴿وَالِجٍ﴾؛ لأنه لم يذكر هنا موضع نقطة البدل، أو قلنا المراد ببابه

كل همزة مبدلة بحرف متحرك فلا يصح؛ لأنه يلزم منه أن تكون نقطة البدل في ﴿وَالِجٍ﴾ الياء، وليس الأمر

كذلك. لأنه تعرض هناك لحل الهمزة وقوله: (مُؤَجَّلًا وَبَابِهِ) مندرج في ذلك.

الاعتراض الخامس - في الضمير في قوله: (مِنْ فَوْقِهِ) هل يعود على الواو يدل عليه (مُؤَجَّلًا)، أو يعود على الحرف المبدل من الهمزة يدل عليه (إِنْ أُبْدِلًا)، فإن قلنا يعود على الواو فلا يصح؛ لأنه يقتضي أن النقطة لا تجعل إلا فوق الواو نحو: مؤجلا، ومؤذن، ولا تجعل فوق الياء نحو: ليلا ونحوه، وليس الأمر كذلك؛ لأن النقطة تجعل فوق الياء كما تجعل فوق الواو.

وإن قلنا يعود الضمير على الحرف المبدل من الهمزة فلا يصح أيضا؛ لأن النقطة لا تجعل فوق الحرف المبدل من الهمزة في: (التي) وإنما تجعل تحته لا فوقه وكذلك النقطة في: ﴿لَا هَبْ﴾ [مريم: 18] لا تجعل على الألف ولا تجعل على الياء المبدل من الهمزة¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

ذكر الإمام الداني المحكم أن للهمزة المفردة الواقعة حشوا ثلاثة أضربٍ منها: "الضرب الثالث أن تتحرك بالفتح وما قبلها بالضم وذلك نحو قوله: ﴿فَلْيُودَ﴾ [البقرة: 282]، و﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: 145]، وشبهه مما اختلف فيه.

فإذا نقت ذلك كله على مذهب من لَيِّن الهمزة المتوسطة من القراء جعل في موضع التي صورتها ألف لانفتاح ما قبلها نقطة بالحمراء على رأس الألف، وفي موضع التي صورتها ياء لانكسار ما قبلها نقطة بالحمراء على رأس الياء، وفي موضع التي صورتها واو لانضمام ما قبلها نقطة بالحمراء على رأس الواو؛ فيدل بذلك على تليينها وتسهيلها ويتحقق أيضا بإثبات الحركة وإسقاط النبرة².

وفي أصول الضبط: نص على نفس ما نص عليه الإمام الداني³.

واختص الإمام ورش بإبدال كل همز مفتوحة فاء للكلمة إذا جاءت بعد ضم واوا، وأما الإمام قالون فيحققها على أصله.

وضبطها على ما ذكره الإمام ورش: "أن تجعل نقطة حمراء في موضع الهمزة من الصورة دلالة على إبدالها حرفا محركا"⁴.

¹ حسين بن علي الجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 075.

² أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 217.

³ ينظر: أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 321، 323.

⁴ رضوان المخللاتي، إرشاد القراء والكاتبين، ص: 777.

واستدرك الإمام الرجراجي على الناظم في هذا الموضع بخمسة اعتراضات:
أولها- أنّ قوله: (فقي: مُؤَجَّلًا وَبَابِهِ) تكرر لما قبله، وهو قوله: (فقي: مُؤَجَّلًا وَبَابِهِ)، وهذا الذي وصفه الإمام الرجراجي بالتكرار، ووصفه غيره من الشراح بكونه تمثيلا لما سبق، في باب ما أبدل حرفا محركاً¹.
وقال الإمام التنسي: "ولم يُمثّل الناظم لما حقّق لظهوره واطّراد، وعدم توهم المخالفة فيه، كما لم يُمثّل أيضا لما سهّل بين بين، لوجود بعض الهمزة فيه، فصار كالحقّق.

ولما كان المبدل حرفا محرّكا، قد يتفق خطه ولفظه، وقد يختلفان، فخشي الناظم أن يتوهم المخالفة بينهما في الحكم، فلذلك مثّل البدل بما يوافق وبما يخالف، تنبيها على ألا فرق بينهما"². مثل لما اتفق خطه ولفظه ب ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: 145]، وبما اختلف خطه ولفظه ب ﴿لَا هَب﴾ [مريم: 18]. وبمثله أجاب عن الناظم الإمام المارغني بكونه زيادة بيان³.

وأجاب عنه الإمام الرجراجي نفسه بقوله: "أجيب: عن هذا بأن قيل كرره ليركب عليه ما بعده، وهو قوله: (وَهَكَذَا بِأَيْفٍ مَا لِأَهَبٍ لِمَنْ إِلَى الْيَاءِ قِرَاءَةٌ ذَهَبٌ)، وأيضا ذكر موضع الهمزة هاهنا وهو فوق الحرف ولم يذكره فيما تقدم"⁴.

وأما الاعتراض الثالث- أنه يُشكّل المراد بعبارة الناظم (وَبَابِهِ). بيّنه الإمام التنسي بأن في إطلاقه دخول لعدد من المواضع المشابهة بقوله: "إطلاقه فيما سهّل بين بين يقتضي دخول: ﴿أَوْنَبِيئُكُمْ﴾، وباب ﴿أَيْفُكَا﴾، و﴿أَلِج﴾ مما للهمزة المسهلة فيه صورة فيكون حكمها: جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة علامة للتسهيل، وذلك فوق الواو وتحت الياء ﴿أَوْنَبِيئُكُمْ، أَيْفُكَا، أَلِج﴾، والذي يعطيه القياس، غير أن القدماء لم يقولوه في هذا الموضع"⁵. وذكروا في: ﴿أَلِج﴾ وجهين أشرت لهما في المظان، فيما حكاها الإمام أبو داود، وهو نفس ما ذكره الإمام الداني. وزاد الإمام التجيبي وجهها ثالثا هو: "الاكتفاء بالنقطة عن الدارة مع اعتبار أنها علامة للحركة"⁶.

¹ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 499.

² مُحمّد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 159.

³ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 499.

⁴ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 075.

⁵ مُحمّد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 163.

⁶ علي مُحمّد الضباع، سميّر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 154.

وأجاب الإمام الجرجاني عن هذا بقوله: "أجيب: عن هذا بأن المراد بقوله وبابه كل همزة مفتوحة بعد ضمة أو كسرة نحو: ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: 145]، و﴿لَيْلًا﴾، ولا يضر سكوته هنا عن موضع نقطة البدل في ﴿وَالج﴾؛ لأنه ذكر ذلك في قوله: (وما بشكل فوقه ما يفتح)¹.

وذكر الإمام أبو داود ضبط: ﴿وَالج﴾ حيث وقع على مذهب ورش، ففي نقط الياء التي هي خَلْفٌ من الهمزة وجهان: أحدهما - أن تجعل النقطة بالحمراء تحتها، وفوقها دارة علامة لتخفيفها، ودلالة على أنها همزة ملينة، وصورة ذلك هكذا: ﴿وَالج﴾.

والوجه الثاني - أن تُعْرَى الياء من النقطة؛ إذ كسرهما غير خالص، وتجعل الدارة عليها وحدها، وصورة ذلك هكذا: ﴿وَالج﴾².

والاعتراض الرابع هو: التكرار في محل الهمزة من ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: 145] وبابه، في قوله: "من فوقه"، حيث أشار إليه بعد بقوله: (وَمَا بِشَكْلِ فَوْقَهُ مَا يُفْتَحُ).

في هذا الاستدراك إشكال لأننا نقول على أمر تكرار لما قبله، لا ما بعده والله أعلم، وقد أجاب الإمام الجرجاني عليه بقوله: "أجيب: عن هذا بأنه ذكره ها هنا على سبيل الانجرار؛ لأن الكلام على محل الهمزة بالذات هو قوله: (وَمَا بِشَكْلِ فَوْقَهُ مَا يُفْتَحُ)، إلى آخر ما قال هناك"³.

والاعتراض الخامس: على عود الضمير في قوله: (فَوْقَهُ)

أجيب عليه: (فَوْقُ) يعني فوق صورتها أي: موضع الهمزة على قراءة من أبدل وهو الإمام ورش، وهو نفس ما ذكره الإمام الجرجاني مجيباً على استدراكه، بأن الضمير في قوله: من (فَوْقَهُ) يعود على الحرف الذي هو صورة للهمزة يدل عليه سياق الكلام.

¹ حسين بن علي الجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 075.

² أبو داود، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ص: 324.

³ حسين بن علي الجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 075.

4- القراءات:

الهمز المتوسط بنفسها المتحرك يحصل من تركيبها مع ما قبلها تسع صور، حديثنا هنا عن الأولى.
 "مفتوحة بعد ضم نحو: ﴿مُؤَجَّلًا﴾، ﴿يُؤَخَّرَ﴾... فتسهل الهمزة في الصورة الأولى - وهي
 المفتوحة بعد ضم - بإبدالها واوا، وفي الصورة الثانية - وهي المفتوحة بعد كسر - بإبدالها ياء، وتسهيلها في
 الصور السبع الباقية بين بين، أي: بين الهمزة وما منه حركتها على أصل التسهيل"¹.

﴿الِج﴾ في الأحزاب، والمجادلة، وموضعي الطلاق، اختلف في إثبات الياء فيها وحذفها: قرأها
 الشامي والكوفيون بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة وصلا ووقفا، وهم على مراتبهم في المد، والباقون بحذف
 الياء وهم في الهمزة على ثلاثة أوجه: فقالون وقبل بتحقيقها وصلا ووقفا، وورش بتسهيلها بين بين مع المد
 والقصر وصلا، فإن وقف أبدلها ياء ساكنة مع المد الطويل"².

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

وعمل المصاحف في "ما أبدل حرفا محركا مثل ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: 145] وبابه، فالحكم فيها
 جعل نقطة مدورة موضع الهمزة من الصورة، دلالة على إبدالها حرفا محركا، بقلم دقيق بدل الحمرة"³، هكذا:
 ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: 145]، وفي ﴿لَا هَبَّ﴾ [مريم: 18] العمل على رسمها ياء مردودة مكان الهمزة
 المبدلة للدلالة على التلاوة، هكذا: ﴿لَا هَبَّ﴾ [مريم: 18]، وأما الحركة فتوضع على الهمزة المبدلة حرفا محركا
 كالمحققة، أما المسهلة بين بين فلا تحرك؛ لأن حركتها غير خالصة.

وفي ضبط ﴿الِج﴾ قال صاحب الميمونة:

والج في الياء التي قبل خلف	من همز وجهان هكذا وصف
دان على طريقة العلامة	ورش عليها دائرة علامة
تخفيفها ونقطة من تحت	وإن تدع تلك فحسب النعت
إذ كسرهما ليس بخالص وقر	لم تبق إلا دائرة والنقط ذر ⁴ .

¹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 437-438.

² علي بن محمد الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص: 577.

³ علي بن محمد الضباع، سميع الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 155.

⁴ محمد بن سليمان القيسي، الميمونة الفريدة، ص: 36.

ولقد راجعت المصاحف لأنظر عملهم في كلمة ﴿الْج﴾، فوجدت مصحف الثعالبية ضبطها بدارة ونقطة من تحت هكذا: ﴿الْج﴾، وأما مصحف الرغاية فضبط بنفس الضبط مع إلحاق ألف وعلامة المد فوقها هكذا: ﴿الْج﴾، الجماهيرية بهمزة محققة تحت الحرف وألف من اليمين إلى اليسار فوق السطر، وعلامة المد على ألف التعريف، هكذا: ﴿وَالْج﴾.

6- الترجيح:

ما ذكره الإمام الرجراجي من استدراك على الناظم في هذا البيت في باب الدراية أي ما يرجع للغة، حيث اعترض عليه بالتكرار، أو عود الضمير، أو الحكم فيما أطلق فيه الحكم للجميع، وهذه يكثر الجدل والاختلاف فيها؛ لأن المتقن للغة يستطيع أن يخرج من الصحيح الخطأ، والعكس وهذه براعة اللغة وسعتها، وقد أجاب عليها المستدرك نفسه، كما أجاب عنه غيره من الشراح، وقد أوردت ما ذكره، وما ذكره غيره من الشراح مما يزيل الإشكال.

الاستدراك الثاني: على تخصيص الحكم بالمفتوحة بعد كسرة، والمفتوحة بعد ضمة

أخبر الناظم في البيت الموالي عن حكم الهمزتين في كلمتين، إذا أبدلت الثانية منها حرفاً محركاً بالضم أو بالكسر، فحكمها كحكم ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: 145] وبأبها على ما تقدم، بأن تجعل الهمزة الأولى المحققة بالصفراء، والثانية المبدلة نقطة بالحمراء دلالة على الإبدال.

508- وَالْحُكْمُ فِي أُخْرَاهُمَا كَالْحُكْمِ مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ وَرَدَتْ أَوْ ضَمٍّ

1- علة الإمام الخراز في تكرار حكم الهمزتين المفتوحة بعد كسر وبعد ضم.

مستند الإمام الخراز في ذكر الحكم مصادر علم الضبط، ومستنده في تكرار وتخصيص حكم المفتوحة بعد كسر أو ضم هو اللغة، وكما يفهم شمولها للحكم السابق؛ لكونها في كلمتين والسابق في كلمة واحدة، فقد يتوهم عدم دخولها فيها.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

واستدرك الإمام الرجراجي على الناظم بأن ذكره لحكم المفتوحة بعد كسر وبعد ضم، مع كونها لها نفس حكم ﴿لَاهَبَ﴾ [مریم: 18] موهم أن غير هذين النوعين على غير هذا الحكم، فكان حقه أن لا يذكرهما، ويكتفي بما ذكر قبل، وأصلح البيت بقوله: "ولو جعل موضع هذا البيت بيت آخر لكان أولى وأعم فيقال مثلاً:

والحكم فيهما بكلمتين كما مضى قبيل دون مين" ¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

كما استدرك هذا الإمام التنسي أيضا، وعلل ذكر الناظم لها بقوله: "وقد قدّمنا أن هذا النوع، هو من باب ﴿لَا هَبَ﴾ [مریم:18] ؛ إذ صورته لا توافقه تلاوته فكان الأولى أن يُستغنى عنه بالتمثيل بـ ﴿لَا هَبَ﴾ [مریم:18]، لكن الهمز في ﴿لَا هَبَ﴾ [مریم:18] مفردا، وفي هذا الموضع مجتمعاً، خشي الناظم أن يُتوهم افتراقهما في الحكم، فأشار بهذا البيت إلى أنّ حكم هذه المواضع، وحكم ما قبلها سواء" ². ونفس الكلام حكاه الإمام المارغني، مستدركا ومجيباً ³.

وحكم ضبط الهمزتين اللتين من كلمتين: على ثمانية أضرب، الحديث عنها يطول وهي في مظانها من المحكم، وأصول الضبط سأكتفي بذكر حالتي المفتوح بعد ضم وبعد كسر، وحكمها: " أن تجعل الهمزة الأولى نقطة بالصفراء بعد الألف في السطر، وحركتها عليها نقطة بالحمراء إن كانت مفتوحة، ومن تحتها إن كانت مكسورة، وأمامها إن كانت مضمومة، وجعلت الهمزة المسهلة بعدها نقطة بالحمراء سواء أبدلت حرفا خالصا، أو جعلت بين بين، في رأس الألف إن كانت مفتوحة، وتحتها إن كانت مكسورة، وفي وسطها إن كانت مضمومة" ⁴.

4- القراءات:

قال الإمام الشاطبي في الحرز:

وَتَسْهِيلُ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمًا
تَقْيَاءٌ إِلَى مَعِ جَاءَ أُمَّةٌ أَنْزَلَا
نَشَاءٌ أَصَبْنَا وَالسَّمَاءُ أَوْ اثْنَا

"أخبر -رحمه الله- أن المشار إليهم بقوله: (سما)، وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو يسهلون الهمزة الأخيرة من الهمزتين في الكلمتين إذا اختلفتا في الحركة وأراد بالتسهيل مطلق التغيير على ما سيأتي، واعلم أن الهمزة الأولى محققة لكل القراء" ⁵.

¹ حسين بن علي الجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الحزاة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 081.

² محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 171.

³ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 500.

⁴ أبو داود، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ص: 360-361.

⁵ أبو البقاء ابن القاصح، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ص: 73.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل في هذا الباب على ما ذكره الشيخان فتضبط هكذا: ﴿وَيَسْمَاءُ أَفْلَحُ﴾ [هود:44]، ﴿مِنْ وَغَاءٍ أَخِيهِ﴾ [يوسف:76].

وهناك وجه ذكره الإمام التجيبي: "أن يجعل في موضع الهمزة واو حمراء في نحو: ﴿وَيَسْمَاءُ أَفْلَحُ﴾ [هود:44] ، وياء حمراء في نحو: ﴿مِنْ وَغَاءٍ أَخِيهِ﴾ [يوسف:76] - قال الإمام التنسي - "وأنكر ذلك الداني وقال: لا تكون للهمزة الواحدة صورتان"¹.

6- الترجيح:

إنّ ما ذكره الناظم زيادة في البيان والتوضيح، وقد استدرك عليه الشراح ذلك، وكان من الأحسن أن يكتفي الناظم بحكم ﴿لَا هَبَ﴾ [مريم:18] خاصة وأن النظم يقوم على الاختصار، ومن أشكل عليه أمر رجع إلى الشروح.

الاستدراك الثالث: اعتراض قوله: (وَكُلُّ مَا مِنْ هَمْزَيْنٍ وَرَدَا).

تحدث الناظم في هذا البيت عن اجتماع الهمزتين في كلمة، وقد حذفت إحداهما، واختلف في الصورة هل هي للأولى أو للثانية.

518- وَكُلُّ مَا مِنْ هَمْزَيْنٍ وَرَدَا فِي كَلِمَةٍ بِصُورَةٍ قَدْ أَفْرَدَا

1- علة الإمام الخراز في التعبير بهذه العبارة.

مستند الناظم في حكم ضبطها ما ذكره شيوخ الضبط، ومستنده في التعبير والنظم بهذه العبارة اللغة.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

واستدرك الإمام الرجراجي على الناظم قوله: (مَا مِنْ هَمْزَيْنٍ وَرَدَا فِي كَلِمَةٍ)؛ لأنّ ظاهر هذه العبارة يقتضي أنّ حكم الهمزتين المختلفتين بالفتح والإسكان، كحكم المختلفتين بالحركة.

ونصّ كلام الإمام الرجراجي: "اعتراض قوله: (وَكُلُّ مَا مِنْ هَمْزَيْنٍ وَرَدَا) إلى آخره، بأن قيل ظاهره يقتضي أنّ حكم الهمزتين المختلفتين بالفتح والإسكان نحو: ﴿ءَامَنُوا﴾، ﴿ءَادَمُ﴾، و﴿ءَاَزَرَ﴾ [الأنعام:75] كحكم المختلفتين بالفتح والكسر أو بالفتح والضم، وأنّ المختار في المختلفتين بالفتح والإسكان هو المختار في المختلفتين في الحركة، وليس الأمر كذلك"².

¹ محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 172.

² حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الحزاة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 091.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أجاب الإمام الرجراجي نفسه على استدراكه بقوله: "أجيب: عن هذا الاعتراض بأن قيل: قوله: (وَكُلُّ مَا مِنْ هَمْزَيْنٍ وَرَدًا) يريد الأولى منهما همزة استفهام، وأما هذا القسم وهو المختلفتان بالفتح والإسكان فلم يتكلم عليه المؤلف وقد ذكره الأشياخ أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق التيجي¹."

يفهم من خلال جواب الإمام الرجراجي أن الناظم عني بالهمزتين في هذا البيت المتحركتين، وعليه قول الإمام السملالي، أما الإمام التنسي فذهب إلى أن العموم في هذه العبارة يفيد دخول المفتوحة على الساكنة، نحو: ﴿ءَامَسَ﴾، وتدخل التي اجتمع فيها ثلاثة همزات، حيث قال: "ولذلك دخل في كلامه حيث يجتمع ثلاث همزات، فإنك إن ألغيت النظر عن الثالثة كان الأوليان داخلتين في قسم المفتوحتين، وإن ألغيت النظر عن الأولى، كان الأخريان داخلتين في قسم المفتوحة والساكنة"².

ونفس كلامه حكاه الإمام المارغني³.

وسأذكر أقوال مشايخ الضبط ولو طال للفائدة:

في المحكم: "اعلم أن الهمزتين تلتقيان في كلمة واحدة على ثلاثة أضرب فالضرب الأول: أن تتحركا معا بالفتح، وذلك نحو قوله: ﴿ءَأْنَذَرْتَهُمْ﴾، و﴿ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: 139]... وشبهه، والضرب الثاني: أن تتحرك الأولى بالفتح، والثانية بالكسر، وذلك نحو قوله: ﴿ءَأْذَا﴾ [الرعد: 5]، و﴿ءَأْلَ﴾ [النمل: 62]... وشبهه، والضرب الثالث: أن تتحرك الأولى بالفتح والثانية بالضم، وذلك نحو قوله: ﴿ءَأْنَزَلَ عَلَيْهِ﴾ [ص: 7] و﴿ءَأْلَفَى الدِّكْرُ﴾ [القمر: 25].

فأما الهمزة الأولى في هذه الأضرب الثلاثة فلا خلاف بين أئمة القراءة في تحقيقها -وعلل ذلك- وأما الهمزة الثانية فاختلّفوا في تحقيقها على الأصل وفي تليينها وفي إدخال ألف فاصلة في حال التحقيق والتليين بين الهمزتين⁴.

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 091.

² محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 189.

³ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 507.

⁴ أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 219-220.

أصول الضبط: "واختلف علماء العربية في أيهما المحذوفة:

فقال الكسائي: المحذوفة من الهمزتين همزة الاستفهام من حيث كانت حرفاً زائداً داخلها على الكلمة، والثابتة همزة الأصل أو القطع من حيث كانت لازمة للكلمة، وعلى هذا القول عامة أصحاب المصاحف. وقال الفراء: ... المحذوفة منهما همزة الأصل أو القطع، والمرسومة همزة الاستفهام وذلك لوجهين: أحدهما أن همزة الاستفهام مبتدأة، والمبتدأة لا تحذف صورتها في نحو ﴿أَمَرَ﴾ [النساء: 113]، و﴿إِمْرًا﴾ [الكهف: 70]، و﴿انزَلَ﴾ [البقرة: 3] وشبهه بإجماع، وذلك من حيث لم يجز تخفيفها في تلك الحال، لا بحذف ولا بتسهيل لعدم ما ينوب عنها هناك.

والثانية أنها داخلية لمعنى وهو الاستخبار فوجب رسمها وإثبات صورتها ليتأذى بذلك المعنى الذي دخلت له واجتلبت لأجله... والوجهان في ذلك صحيحان¹.

الحكم: "نقط الضرب الأول على قراءة من سهّل الهمزة الثانية، ولم يفصل بينهما وبين الهمزة الأولى بألف، فهو أن تجعل نقطة بالصفراء وحركتها عليها نقطة بالحمراء قبل الألف المصورة، وتجعل على الألف المصورة نقطة بالحمراء فقط؛ فيدل بذلك على تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية، هذا على قول من قال إن الهمزة الأولى هي المحذوف صورتها، وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿أَنْتُمْ﴾ وشبهه.

وعلى قول من قال إن الهمزة الثانية هي المحذوفة صورتها، تجعل النقطة الصفراء وحركتها نقطة بالحمراء في الألف المصورة وترسم بعدها ألف بالحمراء وتجعل على رأسها نقطة بالحمراء علامة للتسهيل، وإن شاء الناظر لم يرسم ذلك وجعل النقطة بالحمراء في موضعها وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿أَنْتُمْ﴾ وشبهه².

أما كيفية نقط من قرأ بالتحقيق، أو من سهل وفصل فلم أتعرض لهما كي لا أطيل النقل، ويُرجع إلى مظاهرها من كتب الضبط.

¹ أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 139 - 140.

² أبو عمرو الداني، الحكم في علم نقط المصاحف، ص: 222 - 223.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

وأخذ النُّقَاط بالمذهبيين، فاختراروا مذهب الكسائي في المتفقتين في الحركة، واختاروا مذهب الفراء في المختلفتين فيها.

5- الترجيح:

فَهِم الإمام الرجراجي أَنَّ الناظم أفاد بعبارته الحديث عن الهمزتين المتحركتين في كلمة، وسكت عن المختلفتين بالفتح والإسكان، وكلام الإمام التنسي -ووافقه الإمام المارغني- أَنَّ عبارة الناظم يدخل فيها المختلفتين بالفتح والإسكان، والتي اجتمع فيها ثلاث همزات، وقول الإمام التنسي أَوْجَه لكونه أدخل الجميع، أما الإمام الرجراجي فأخرج البعض واستدرك على الناظم عدم الإشارة إليه.

. الاستدراك الرابع: عدم ذكر جميع أوجه في ما اجتمع فيه ثلاث همزات.

تحدّث الناظم في الأبيات الموالية على حكم الكلمة إذ اجتمع فيها ثلاثة همزات، وكُتِبَتْ بهمزة واحدة، وهي أربعة مواضع: موضع في الأعراف: ﴿ءَاَمَنْتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف:122]، ﴿ءَاَمَنْتُمْ لَهُ﴾ [طه:70]، و[الشعراء:48]، ﴿ءَاَلِهْتَنَا﴾ [الزخرف:58]، وذكر أنها تُعامل معاملة ما سبق في ما اجتمع فيه همزتان متفقتان في كلمة، ثم ذكر الوجه المختار: "أَنَّكَ تجعل بعد الألف الكحلاء ألفا حمراء مثلها؛ أي مساوية لها في القدر إن كانت مخالفة لها في اللون، وصورة ذلك هكذا ﴿ءَاَمَنْتُمْ لَهُ﴾، ﴿ءَاَلِهْتَنَا﴾، - ثم أشار إلى - وجهين آخرين مبنيين على جعل الألف الكحلاء التي يعود عليها ضمير المفعول والفعل صورة للأخيرة التي عبر عنها بـ"المُسَكَّنَة".

أحدهما- أنك تلحق الألف الحمراء قبل الكحلاء، وتجعل عليها علامة التسهيل هكذا:

﴿ءَاَمَنْتُمْ﴾، ﴿ءَاَلِهْتَنَا﴾.

والثاني- أن تكتفي بالنقطة عن إلحاق الألف هكذا: ﴿ءَاَمَنْتُمْ﴾، ﴿ءَاَلِهْتَنَا﴾¹.

¹ ينظر: أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 333، 336، ورضوان المخللاتي، إرشاد القراء والكتابين، ص:

524-..... " وَأَلْهَتُنَا فِي الزُّخْرُفِ . . .

525- وَقَوْلُهُ: ءَأَنْتُمْ مُسْتَفْهَمًا الْحُكْمُ فِيهِنَّ كَمَا تَقَدَّمَا

526- لَكِنَّ بَعْدَ أَلِفٍ أَلْحَقْنَا حَمْرَاءَ مِثْلَ هَذِهِ إِنْ أَنْتَا

527- جَعَلْتَ هَذِهِ هِيَ الْمُلَيِّنَةُ وَإِنْ جَعَلْتَهَا هِيَ الْمُسَكِّنَةُ

528- فَأَلْأَلِفَ الْحَمْرَاءَ قَبْلَ أَلْحَقْنِ وَأَنْقَطُ عَلَيْهَا، أَوْ بِنَقْطِ عَوَّضْنِ".

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر جميع أوجه ما اجتمع فيه ثلاث همزات.

مستند الناظم في نظمه ما ذكره أئمة الضبط على مقرر الإمام نافع، وما ذكره من أوجه هي المعمول به في هذه المقرأة.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

واستدرك الإمام الرجراجي على الناظم أنه ذكر حكم ما كانت الصورة هي الثانية والثالثة، ولم يشر إلى الأولى، كما لم يشر إلى القول بالإبدال، والتحقيق، وأنه كان حقه أن يذكر جميع الوجوه في الكلمة التي اجتمع فيها ثلاث همزات¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

ورد ما اجتمعت فيه ثلاث همزات في كلمة ولم ترسم إلا واحدة في أربعة مواضع في القرآن، في الأعراف وطه والشعراء ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ وفي الزخرف ﴿ءَأَلْهَتُنَا﴾ فإنَّ القراء اختلفوا في ذلك. "وتحتمل تلك الألف المرسوم ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون همزة الاستفهام من حيث كانت داخلة لمعنى، لا بد من تأديته.

والثاني: أن تكون همزة القطع من حيث كانت من نفس الكلمة.

والثالث: أن تكون همزة الأصل المبدلة ألفاً، والقراء كلهم، أبدلوا هنا همزة الأصل ألفاً من حيث

كانت ساكنة، ولم يفصل بين همزة الاستفهام وبين همزة القطع بألف مَن حَقَّق الهمزتين منهم، ومن سهَّل إحداها؛ كراهية توالي أربع ألفات في ذلك"²، ولأهل النقط فيها خمسة أوجه³.

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 100.

² أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 333.

³ ينظر: علي محمد الضباع، سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 159. ينظر: أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 227، 229.

أجاب الإمام التنسي على الإمام الرجراجي وأقرَّ بأنَّ ما سكت عليه الناظم مرجوحاً، فلا يعترض عليه في ذلك، كما أن وجه البدل في هذه الكلمات وجه ضعيف لورش، غير مقروء به بسبب الاستفهام بحيث يغير المعنى من الاستفهام إلى الإخبار.

وما سكت عنه الناظم في كون الصورة للأولى هو وجه مرجوح عند الأئمة يتفرَّع عنه وجهان: أحدهما- جعل الصفراء على الصورة، وإلحاق ألفين بعدها، وجعل علامة التسهيل على الحمراء التي تلي الكحلاء هكذا: ﴿أَمَنْتُمْ﴾، ﴿أَلَيْهَتْنَا﴾.

والثاني- مثله إلا أنك تكتفي بعلامة التسهيل عن إلحاق صورتها هكذا: ﴿أَمَنْتُمْ﴾، ﴿أَلَيْهَتْنَا﴾¹. فهذه خمسة أوجه ذكرها العلماء، وقد أوصلها بعضهم إلى ستين قولاً أشار إليها الإمام المارغي.

4- الترجيح:

الراجح عدم صحة الاستدراك؛ لأن الناظم قد اكتفى في حكم الكلمات التي اجتمع فيها ثلاث همزات، على الأوجه الراجعة في ذلك حسب قراءة الإمام نافع، فوجه الإبدال ضعيف غير مقروء به عند الإمام ورش، ذكره الإمام الداني عن المصريين، والمشهور التسهيل: (فنافع سهّل أخرى الهمزتين)، كترك الإدخال عند الإمام قالون لكي لا تجتمع السواكن في كلمة، (وحيث تلتقي ثلاث تركه).

فلا اعتراض عليه في عدم ذكره للأوجه المرجوحة، والوجه المختار عند الناظم هو ما رجّحه المشايخ، وما جرى عليه العمل في زماننا، وعلّل هذا الوجه الإمام الداني بقوله: "والوجه الثاني: الذي تجعل فيه الألف المرسومة همزة القطع أوجه عندي، من قبل أن الحرف لا يتوالى فيه كما يتوالى في الوجهين الآخرين، وعلى ذلك أصحاب المصاحف وهو اختياري وإليه أذهب وبه أنقط"². كما اختاره الإمام أبو داود أيضاً³.

¹ ينظر: رضوان المخللاتي، إرشاد القراء والكاتبين، ص: 788. وعبد الرزاق موسى، إيفاء الكيل، ص: 100.

² أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 229.

³ ينظر: أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 336.

الاستدراك الخامس: اعترض الإمام الرجراجي على الناظم في تخصيص النقل بورش، وعن عبارة: (وجرة تجعل في محلها).

تحدث الناظم إثر حديثه عن الهمزتين من كلمة، أن الهمزة المبتدأ بها إذا سبقت بساكن، فإن ورشا ينقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، ويسقطها مع وضع جرة في محلها في البيتين المواليين.

529- وَإِنْ يَكُنْ مُسَكَّنٌ مِنْ قَبْلُ صَحَّ فَحُكْمُهَا لَوْرَشٍ: نَقْلُ
530- تُسْقِطُهَا مِنْ بَعْدِ نَقْلِ شَكْلِهَا وَجَرَّةٌ تَجْعَلُ فِي مَحَلِّهَا

1- علة الإمام الخراز في ما ذكره في هذه المسألة.

مستند الناظم فيما ذكر هو علماء الضبط، فكلام الناظم هنا عن اجتماع همزتين في كلمة، وبما أن الهمزة إذا ابتدئ بها وجب تحقيقها، فإذا جاورت حرفا ساكنا نُقلت حركتها إلى ذلك الساكن، لذا تحدث الناظم هنا على النقل لورش، مع أنه سيخصصه بالحديث في مكانه من النظم، وصنيع الناظم هنا هو صنيع الشيخين أيضا.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك الإمام الرجراجي على الناظم تخصيص النقل بالإمام ورش مع أن الإمام قالون نقل حركة الهمزة للساكن قبلها في ثلاث كلمات: ﴿رِدَاءٌ﴾ [القصص: 34]، ﴿ءَالَسَ﴾ [يونس: 51]. ﴿عَادَا أَلْأُولَى﴾ [النجم: 49].

كما ذكر الاستدراك على الناظم في التعبير بقوله: "(وجرة تجعل في محلها)، أن ظاهره يقتضي أن هذه الجرة تجعل في موضع الهمزة مطلقا؛ سواء كان ما قبلها يمكن الوقف عليه أو لا يمكن الوقف عليه، وليس الأمر كذلك؛ لأن التجيبي نص على أن ما لا يمكن الوقف عليه لا تجعل الجرة في موضوع الهمزة منه نحو: ﴿إِلَا أَرْضٍ﴾، ﴿الْآخِرَةَ﴾، ﴿أَلْأُولَى﴾، ﴿رِدَاءٌ يُصَدِّقُنِي﴾ كما لا تجعل فيه جرة الوصل"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أشار الإمام التنسي عند شرحه للبيتين أنه قد يُعترض على الناظم عدم إتمام ذكر شروط النقل للإمام ورش، ثم أجاب على ذلك بأمرين: الأول: أن يكون إنما تحدث هنا على ما اجتمع فيه همزتان في كلمة، وهذا النوع لا يكون الساكن فيه إلا منفصلا، والثاني: أن يكون أراد العموم في الهمز المنفرد والمجتمع،

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الحزاة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 109.

فتدخل لام التعريف، و﴿رَدَا يُصَدِّفْنِي﴾، ثم ذكر أن في كلام الناظم إجمال يكمن في كون هذه المسألة معروفة¹.

أما الإمام المارغني فذكر كل ما أورده الإمام التنسي بلفظه، وأشار إلى أنّ الناظم ذكر محل الجرة ولم يذكر محل حركة الهمزة².

أخبر الإمام الداني في سياق الحديث عن أحكام الهمزتين من كلمة أنّ الهمزة الأولى تكون محققة لكونها مبتدأة فلا تسهل، فإن جاء قبلها ساكن فورش يلقي حركتها على الساكن، ويسقطها لفظاً تخفيفاً كقوله: ﴿رَّحِيمٌ - أَشْبَقْتُمْ﴾ [المجادلة: 13] و﴿فَلَّ - أَنْتُمْ﴾ [البقرة: 139] ... وشبهه³.

وذكر الإمام أبو داود ما ذكره شيخه، ونص على ما كان الساكن الذي قبل همزة تنويناً: "فإن كان قبلها حرف منون جعلت حركتها مكان التنوين؛ لذهاب التنوين من اللفظ، وصورة ذلك هكذا: ﴿رَّحِيمٌ - أَشْبَقْتُمْ﴾، وكذا: ﴿فَلَّ - أَنْتُمْ﴾"⁴.

كما أشار الإمام أبو داود إلى موضع الجرة في: ﴿فَلَّ أَوْ نَبِيَّكُمْ﴾ لورش، أنه يجعل على الألف جرة علامة لسقوطها، ووصل اللام بما بعدها، كما يفعل في ألفات الوصل، وصورة ذلك هكذا لورش: ﴿فَلَّ أَوْ نَبِيَّكُمْ﴾"⁵.

4- القراءات:

اختص ورش بباب النقل، قال الإمام الشاطبي في الحرز:

وَحَرِّكَ لَوْشٍ كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزَةِ وَاخْذِفْهُ مُسْهَلًا

واتفق ورش وقالون في نقل هذه الكلمات المذكورة في البيت الآتي لأبي الحسن علي بن بري:

وَنَقُلُوا لِنَافِعٍ مُنْقُولًا رَدًا وَءَالَانَ وَعَـاَدًا الْأُولَى

كما قرئ بالنقل لبعض أهل الأداء، من ذلك ما ذكره ابن الجزري: "واتفق ورش وقالون وأبو عمرو وأبو جعفر، ويعقوب في: ﴿عَادَاً الْأُولَى﴾ [النجم: 49] على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام وإدغام

¹ ينظر: التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 214.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 516-517.

³ ينظر: أبو عمرو الداني، المحكم في علم نطق المصاحف، ص: 221.

⁴ أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 326-327.

⁵ أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 250.

التنوين قبلها في حالة الوصل من غير خلاف عن أحد منهم، واختلف عن قالون في همز الواو التي بعد اللام¹.

5- ما جرى به العمل في المصاحف:

أمّا ما جرى عليه العمل هو أن توضع حركة الهمزة على الساكن قبلها، وتسقط الهمزة وتوضع الجرة محلها، فوق الألف مثل ﴿فَلْ أَوْتِيَكُمْ﴾، وفي السطر مثل: ﴿فَلْ-آنْتُمْ﴾². وأما إذا كانت الهمزة متصلة به، وذلك في ﴿رِدَاءَ﴾ [القصص:34]، ﴿الْأَرْبَعَةَ﴾ [النجم:56]، ونحو ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ [النجم:49] فلا توضع الجرة أصلاً، كما ذكره بعض علماء الفن، وبه جرى العمل، وإذا لم تكن للهمزة صورة كما في ﴿حَمِيمٍ-إِ﴾ [الرحمن:43] فتجعل الجرة قبل الألف في المحل الذي تعهد فيه الهمزة في السطر، هكذا: ﴿حَمِيمٍ-إِ﴾². وعدم وضع الجرة على الألف في ما يمكن الوقف عليه مثل: ﴿الْأَرْضِ﴾ قال به الإمام التجيبي، لكونها قد تؤدي إلى الالتباس بالمد، رغم أن إطلاق المشايخ وضع الجرة يدخلها في الحكم، وقد استحسّن الإمام السملالي وضع الجرة على الألف في مثل: ﴿الْأَرْضِ﴾ وأمامه في مثل: ﴿الْأُذُنِ﴾، وتحت في مثل: ﴿الْإِثْمِ﴾³.

6- الترجيح:

يترجح عدم صحة الاستدراك في هذا الموضع عن الناظم، وبيانه أن كلام الناظم في هذين البيتين على ظاهرة النقل، وخص بها الإمام ورش؛ لكون الإمام ورش خص بالنقل في جل كتب التجويد والقراءات؛ ولأن النقل لورش في جل المواضع التي تتحقق فيها شروط النقل، فهو أصل من أصول الرواية عنده، بخلاف غيره من القراء حيث اختص عندهم في بعض المواضع، وقد عرضتها في قسم القراءات من الدراسة، كما أن الحديث عن النقل جَرَّ إليه الحديث عن الهمزتين من كلمة، وهو ما اختص به الإمام ورش والله أعلم. وقد خصص الناظم ذكر النقل مع باب الصلة، فتحدث عن النقل عموماً المفرد منه والمزدوج، وعرض لمحل الجرة في البيتين: [541]، [542].

¹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 410.

² علي محمد الضباع، سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 164.

³ ينظر: سعيد الكرامي السملالي، إعانة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمان، ص: 24.

المطلب الرابع: في باب إلحاق المحذوف من الهجاء

سيكون الحديث في هذا المطلب على ما استدركه الإمام الرجراجي على الناظم في باب إلحاق المحذوف من الهجاء.

الاستدراك الأول: على تخصيص الإلحاق بالأخرى، وعدم الترتيب بين الأقسام المذكورة.

كان حديث الناظم في هذا الباب على حكم ما نقص من الخط، مما هو ملفوظ به، ويكون أكثر ذلك في حروف العلة، وتحدث عن ما كان سبب الحذف فيه اجتماع المثليين، حيث "قسم الناظم اجتماع المثليين إلى أقسام: قسم يكون أول المثليين فيه ساكنًا، وقسم يكون فيه مضمومًا، وقسم يكون فيه مشدداً"¹. ثم بدأ الحديث على القسم الأول ومثل له بـ ﴿تَرَاءَا﴾ ﴿النَّبِيِّينَ﴾، وبين كيفية ضبطه على وجه حذف المثل الأول، يليه حكم ضبط القسمين الآخرين وهما ما كان فيه أول المثليين مضمومًا، وما كان مشدداً، ثم عاد وذكر في البيت الموالي الوجه الثاني من القسم الأول، إذا كانت الثانية هي المحذوفة، والأولى ساكنة تضبط على الإلحاق، أو عدمه.

548- أَنْ تُلْحَقَ الْأُخْرَى إِذَا مَا حُذِفَتْ فِي مَا بِهِ أُولَاهُمَا قَدْ سَكَنْتَ

1- علة الإمام الخراز في تعبيره بما يجعل الإلحاق خاصا بالأخرى، والخلط في الترتيب.

مستند الناظم في ما ينظمه ما ورد عن أئمة الرسم من أوجه، وعمله في النظم جمع مادتها، وما ذكره الناظم زيادة توضيح كي لا يلتبس على القارئ ويقول في الثانية بالتخيير كالأولى، فأراد البيان، أما الترتيب فلا سند له غير تشعب المادة وكثرتها ما أدى إلى الخلط.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك الإمام الرجراجي على الناظم في هذا الموضع باعتراضين:

أولهما: التعبير بقوله: (أن تلحق الأخرى)، يقتضي أن الأولى إذا حذفت جاز فيها الإلحاق وعدم الإلحاق.

ونص كلامه كالآتي: "وقوله: (أَنْ تُلْحَقَ الْأُخْرَى إِذَا مَا حُذِفَتْ) مفهومه أَنَّ الأولى إذا حذفت يجوز إلحاقها وعدم إلحاقها، وليس الأمر كذلك... بل لابد فيه من الإلحاق مطلقاً، سواء قلنا بحذف الأول أو قلنا بحذف الثاني.

ثانيهما: الترتيب؛ حيث ذكر حكم قسم من الأقسام الثلاثة، وتلاه الحديث على غيره ثم عاد إليه.

¹ إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 533.

ونص كلامه كالآتي: "وقوله: (في ما به أولاهما قد سكنت) هذا الكلام لا يصح أن يرجع إلى هذا القسم الذي شدد فيه أول المثليين؛ لأن قوله: (فيما به أولاهما قد سكنت) المراد به إذا كان أول المثليين ساكنا غير مشدد لأنه قسيم المشدد... وإنما أحر المؤلف هذا الكلام عن موضعه الذي هو أول الكلام سهوا وغفلة منه - رحمه الله -؛ إذ لكل عالم هفوة، ولكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

حديث الناظم عن ما اجتمع فيه مثلان، وكتب بواحدة، فاختر الإمام الداني حذف الثانية، وعلل سبب اختياره، واختار الإمام أبو داود حذف الأولى، وذكر علة ذلك² ومثاله: "قوله: ﴿تَرَاءَا الْجَمْعَيْنِ﴾ [الشعراء: 61]، فُرسِم في جميع المصاحف أيضا بألف واحدة، فتحتمل تلك الألف المرسومة أن تكون ألف البناء التي من مثال تفاعل، وأن تكون المحذوفة التي هي لام من الفعل؛ لأن الأصل في هذه الكلمة (تراءَيَ)، ومثل ذلك من السالم (تضارب) و(تقاتل)... وشبهه فلما تحركت الياء التي هي لام وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا فصار ﴿تَرَاءَا﴾ ووقعت الهمزة بين ألفين ألف البناء والألف"³.

"وكيفية نقطها على الوجه الذي تكون المرسومة منهما ألف البناء، والمحذوفة الثانية: أن تجعل الهمزة نقطة بالصفراء بعد الألف المكتوبة بالحر، وتلحق بعدها ألف بالحمراء، وصورة ذلك هكذا: ﴿تَرَاءَا الْجَمْعَيْنِ﴾.

وكيفية نقطها أيضا على الوجه الثاني، الذي تكون الألف المرسومة منها الألف الثانية المنقلبة، وتكون المحذوفة الأولى التي للبناء: أن تثبت بالحمراء بعد الراء، وتجعل الهمزة بالصفراء بعدها، وحركتها عليها والثانية بالسواد، وصورة ذلك هكذا: ﴿تَرَاءَا الْجَمْعَيْنِ﴾، وإن شاء الناظر أيضا لم يرسم الألف في هذا الوجه الثاني المختار، وجعل مقامها مطة، وصورة ذلك هكذا: ﴿تَرَاءَا الْجَمْعَيْنِ﴾"⁴.

"وأما ﴿النَّبِيِّينِ﴾ على قراءة نافع فهو مما اجتمع فيه ياءان، أولهما جيء بها لبناء فاعيل، والثانية علامة للجمع والإعراب، واتفقت المصاحف على كتبه بياء واحدة، فيجوز أن تكون الياء المحذوفة هي

¹ حسين بن علي الجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 130.

² هذا في كتاب الضبط وإلا فقد اختلف اختيار الشيخين بين كتابي الرسم والضبط، فمختارهما في كتابا الرسم غيره في كتابا الضبط لهما.

³ أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 290.

⁴ أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 369-370.

الأولى، وأن تكون هي الثانية، فضبطه على الأول هكذا: ﴿النَّبِيِّينَ﴾، أو ﴿النَّبِيِّينَ﴾، وعلى الثاني هكذا: ﴿النَّبِيِّينَ﴾¹.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

في ضبط ما اجتمع فيه مثلاًن أحدهما ساكن أوجه على كون الأولى هي المحذوفة ما رجّحه الإمام الداني، وعلى حذف الثانية وهو اختيار الإمام أبي داود. وجرى العمل على اختيار الإمام أبي داود وهو: إلحاق الأولى بالحمراء مع المد لوجود سببه بعده الهمزة وحركتها، ثم إثبات الثانية بالسواد، وصورة ذلك -على اختيار أبي داود- هكذا: ﴿النَّبِيِّينَ﴾، وفي ﴿تَرَاءَا أَلْجَمْعَيْنِ﴾ اجتمعت المصاحف على كتابتها بألف واحدة كي لا تجتمع ألفان لعدم الهمزة رسماً.

5- الترجيح:

استدراك الإمام الرجراجي الأول هو ما يظهر من عبارته حصر الإلحاق في الثانية يُجاب عليه بأن الناظم ذكر فيما اجتمع فيه مثلاًن وكان الأول ساكناً، ثلاثة أوجه، فذكر في ما إذا كان المحذوف الأول منهما التخيير بين الإلحاق، وعدم الإلحاق، وفيما كان المحذوف الثاني الإلحاق فقط، فأراد في هذا البيت أن يبين أنه إذا كانت الثانية محذوفة فلا يجوز فيها إلا الإلحاق، ولا تخيير فيها. أما عن الترتيب فيبدو أنّ هذا القسم -لتشعبه وكثرة أوجهه- أراد الناظم اختصار قسم ما نقص في الخط مما هو ملفوظ، فحدث له ما استدعى الاستدراك عليه، أو ما لم يفهم من الشراح كما ذكر ذلك الإمام التنسي.

الاستدراك الثاني: على أن عبارة الناظم: (وَإِنْ تَطَرَّفَتْ) محتملة

تحدث الناظم في البيت الموالي على حكم الألف المتطرفة إذا لم يأت بعدها ساكن، لا بد من إلحاقها سواء حذفت لاجتماع المثليين أو لعوض، أو اختصاراً مثل الأمثلة قبلها.

554- وَإِنْ تَطَرَّفَتْ كَذَا تَكُونُ مَا لَمْ يَقَعْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونٌ

¹ علي محمد الضباع، سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص: 165.

1- علة الإمام الخراز في التعبير بهذه العبارة.

مستند الناظم فيما ذكره من الضبط في ما تطرفت فيه الألف ولم يكن بعدها ساكن هو أقوال الشيخين فيها، وأما تعبيره بهذه العبارة المحتملة، هو أن ما قد يدخل فيها من مثل: قوله: ﴿تَرَاءَا﴾ قد ذكره قبل، فلا يتوهم دخوله؛ لأنه قد ثبت في ذهن حكمه سابقا.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

وقد استدرك الإمام الرجراجي على الناظم قوله: (تطرفت) أن العبارة موهمة، وأعطى لها تأولين، التأويل الأول على أن المراد بها الألف مطلقا، والتأويل الثاني أنها الألف المنقلبة خاصة، وبين أن الاحتمالين لا يسلم أحدهما من الاعتراض، سواء حمل قوله: (تطرفت) على عموم الألف، أو على خصوصه، وأصلح الشطر الأخير بقوله: (ما لم يلي منقلبا سكوناً).

ونص كلام الإمام الرجراجي: "قوله: (وَإِنْ تَطَرَّفَتْ) بأنها تحتل تأولين: الأول: عني به الألف مطلقا سواء كانت منقلبة أو غير منقلبة، والثاني: عني به المنقلبة خاصة، وعليه فقد اعترض على التأولين بأنه حتى القول بأحدهما لا يصلح بقوله:

"على التأويل الأول الذي هو الألف مطلقا، بأن ظاهره يقتضي أن الألف المتطرفة التي لم ترسم بواو ولا يياء إذا لقيها ساكن لا تلحق، نحو قوله تعالى: ﴿تَرَاءَا الْجَمْعَانِ﴾، و﴿رَأَا الشَّمْسُ﴾، ﴿رَأَا الْقَمَرَ﴾، وشبهه على القول بحذف الألف الآخر وإثبات الأول في جميعها، وليس الأمر كذلك فإن الأشياخ كلهم نصوا على إلحاق هذه الألف؛ لأنها إذا لم تلحق لم يبق هنالك ما يدل عليها.

واعترض على التأويل الثاني أيضا الذي هو الألف المنقلبة خاصة بأن معنى كلامه أن المنقلب يلحق في الطرف إلا إذا لقيه الساكن، مفهومه أن غير المنقلبة لا يلحق في الطرف مطلقا نحو: ﴿تَرَاءَا الْجَمْعَانِ﴾ أو لحقه متحرك نحو: ﴿رَأَا كَوْكَبًا﴾ و﴿وَنَابَا بِجَانِبِهِ﴾ [الإسراء: 83]... وغير ذلك على القول في جميعها بحذف الألف الآخر، وإثبات الألف الذي هو صورة الهمزة، فيؤخذ من مفهوم كلام المؤلف أن الألف المتطرف المذكور لا يلحق مطلقا، وليس الأمر كذلك؛ لأن الأشياخ نصوا على إلحاقه كما قلنا؛ فكلام المؤلف إذا لا يسلم من الاعتراض سواء حملنا قوله: (وَإِنْ تَطَرَّفَتْ) على عموم الألف، أو حملناه على خصوصه"¹.

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الحزاة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 139.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أجاب الإمام الجرجاني على استدراكه بقوله: "أجيب بأنّ قوله: (وإن تطرفت) يعني به الألف المنقلبة، وأما الألف المتطرفة غير المنقلبة فيؤخذ حكمها من مفهوم قوله أولاً: (إن شئت أن تلحق) إلى قوله: ﴿تَرَاءَا﴾، مفهوم كلامه هناك أن الثاني لا بد من إلحاقه، فلو قال: في تبديل الشطر الآخر: ما لم يلي منقلبا سكون، لكان سالما من الاعتراض"¹.

وممن وافق الإمام الجرجاني في قوله إنها المنقلبة عن واو، وياء الإمام السملالي².

وردّ هذا الإمام التنسيّ بكونه مخالفا للنصوص، واختار حمل كلام الناظم على الإطلاق والعموم، وأنّ ما ذكره الإمام الجرجاني من أن إرادة العموم تعني أن ﴿تَرَاءَا﴾ الـجَمْعَانِ لا تلحق الألف الثانية فيها، بأنه صحيح لكن هذا غير مراد من الناظم؛ لأنه نص عليه قبل³.

ونص كلامه كالآتي: "والأولى عندي حمّله على العموم، ويكون ﴿تَرَاءَا﴾ غير مراد لنصه عليه فيما تقدم، وما ألحق به مثله، وإنما الكلام في غيره، سواء حذف لاجتماع مثلين، أو اختصارا، أو لوجود عوضه، فمعنى كلام الناظم -على هذا- أنّ الألف المحذوفة من الطرف إن لم يُذكر بعدها ساكن لا بدّ من إلحاقها، سواء حذفت لاجتماع مثلين نحو: ﴿رَبِّا كَوْكَبَا﴾، عند من يجعل الكحلاء صورة للهمزة، أو حذفت لوجود عوض نحو: ﴿الرَّبِّوَا﴾، أو حذفت اختصارا، نحو: (هذا)"⁴.

وهو نفس ما ذهب إليه الإمام المارغني في اختيار العموم، ورد كلام الإمام الجرجاني⁵.

وفي ضبط ذلك أوجه ذكرها الشيخان: "وصورة ذلك على الوجه الأول المختار هكذا: ﴿رَبِّا

الْقَمَرِ﴾، ﴿رَبِّا كَوْكَبَا﴾، ﴿رَبِّا الشَّمْسِ﴾.

وعلى الوجه الثاني المرغوب عنه: ﴿رَبِّا أَيْدِيَهُمْ﴾، ﴿رَبِّا كَوْكَبَا﴾، ﴿رَبِّا الْقَمَرِ﴾، ﴿رَبِّا

الشَّمْسِ﴾"⁶.

¹ حسين بن علي الجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 139.

² ينظر: سعيد الكرامي السملالي، إعانة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمان، ص: 289.

³ ينظر: التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 289-290.

⁴ محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 291.

⁵ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 544.

⁶ أبو داود، أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار، ص: 375-376، ينظر: أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 290.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

والعمل في ذلك على الإلحاق ما لم يأت من بعد الألف المتطرفة ساكن لكون الضبط يقوم على الوصل، فتسقط الألف لالتقاء الساكنين، أما ﴿تَرَاءَا﴾ وما مثلها فقد ذكرت أنّ العمل فيها على لزوم الإلحاق إذا حذفت الثانية، لعدم ما يدل عليها لقول المشايخ، والله أعلى وأعلم.

5- الترجيح:

يترجح عدم صحة الاستدراك؛ لأنّ ما حكاه الناظم من أن الألف المحذوفة من الطرف لا بد من إلحاقها، إذا لم يليها ساكن، يؤخذ على عموم الألف كما قال الإمام التنسي أفضل من أخذه على أن المراد هو المنقلة خاصة، فلا يقتضي على ذلك إصلاح البيت، فيدخل في هذا العموم ما حذف اختصاراً، أو لعوض، أو لاجتماع المثليين، وأما ﴿تَرَاءَا﴾ وما شبهها فتخرج من هذا العموم لكونها نص عليها سابقاً بقوله: نحو ﴿النَّبِيِّينَ﴾ ﴿تَرَاءَا﴾.

الاستدراك الثالث: عدم بيان كيفية إلحاق الألف كما نص عليه الإمام أبو داود.

كلام الناظم عن حكم الألف المعانقة للّام إذا حُذفت، وبدأ بما حُذفت اختصاراً مثل: ﴿الْعَلَمِينَ﴾، ثم ذكر في هذين البيتين ما حُذفت فيه لوجود عوض، سواء كان واواً أو ياءً، وذكر بأنّها تضبط بأن تلحق على يمين الكاتب مقارنة للّام ممتدة إلى أسفل.

555- وَمَعَ لَامٍ الْحَقَّتْ يُمْنَاهُ لَأَسْفَلَ مِنْ مُنْتَهَى أَعْلَاهُ

556- مَا لَمْ تَكُنْ بِوَاوٍ أَوْ يَاءٍ أَتَتْ وَقِيلَ: يُمْنَاهُ بِكُلِّ الْحَقَّتْ

1- علّة الإمام الخراز في عدم بيان كيفية إلحاق الألف كما نص عليه الإمام أبو داود:

لا مستند للناظم في عدم ذكر ذلك، وهذا أمر مهم؛ لأن الضبط هو بيان لصفة القراءة، وما ذكره أئمة الضبط في ضبط ما حذف من الهجاء، وهذه الكيفية قد وضحها علماء الرسم والضبط، فكان على الناظم بيانها.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك الإمام الرجراجي على الناظم عدم بيانه لكيفية رسم الألف المعانقة على ما بيّنه الإمام أبو داود ونص كلامه:

"(وقيل: يمناه) يريد: فيكون أسفل الألف الملحق خارجا من مطة اللام إلى أعلى الواو أو الياء، وقد بقي على المؤلف هذا القيد، وكان حقّه أن يذكره؛ لأنه من تمام هذا القول كما ذكره أبو داود والتجبي، وإنما يخرج طرفه الأسفل من مطة اللام حتى يقف على الواو أو الياء فرقا بين المنقلب وغيره؛ لأنّ الألف في غير المنقلب لا يخرج من مطة اللام، وأما المنقلب فيخرج من مطة اللام إلى أعلى الواو والياء، فصورته على مذهب أبي عمرو هكذا ﴿الصَّلَوَةُ﴾ ﴿نَعَمْ أَلْمَوْلَى﴾ [الأنفال: 40] وصورته على مذهب أبي داود والتجبي هكذا ﴿الصَّلَوَةُ﴾، و﴿نَعَمْ أَلْمَوْلَى﴾¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

في إلحاق الألف المعانقة وجهان: أحدهما أن لا تكون الألف معانقة للّام، بل تلقى أعلى الواو أو الياء، على قول الإمام الداني هكذا: ﴿الصَّلَوَةُ﴾، الثاني: أن تلحق معانقة للّام تبدأ من رأس الحرف المعوّض، ويُنْزَلُ إلى جهة يمين اللام مارّا به إلى أعلاه، وصورته: ﴿الصَّلَوَةُ﴾ على قول الإمام أبي داود، وهو ما استدركه الإمام الرجراجي على الناظم كونه لم يبيّن كيف تُلحق الألف بالضبط، وأنّه لم يذكر الهيئة الأخرى للإلحاق.

ووافق الإمام الرجراجي في الاستدراك الإمام التنسي أيضا بأنّ الناظم قد سكت عن موضع الألف مستغنيا في ذلك بما سبق، في قوله: (يَوَاوِ أَوْ يَاءٍ)، هذا عن البيت الأول، والثاني الذي تحدّث فيه عن الوجه الثاني في ضبط الألف المعانقة، وأنّه أنقص فلم يبين الكيفية، وقد نصّ عليها الإمام أبو داود². واستدرك هذا عدداً من الشراح، منهم الإمام المارغني فبعد ذكر مذهب الإمام أبي داود استدرك بقوله: "وليس في كلام الناظم ما يشعر بذلك"³.

وضبطها على مذهب الإمام الداني ذكره في المحكم ونصه: "ورسم في كل المصاحف ﴿الصَّلَوَةُ﴾ و﴿الزَّكَاةُ﴾ و﴿الْحَيَاةُ﴾... بالواو على الأصل أو على لغة أهل الحجاز، الذي يفرّطون في تفخيم الألف وما قبلها في ذلك، فإذا نُقِطَ ذلك جعل على الواو ألف بالحمراء ليدلّ على استقرارها في اللفظ دون الواو"⁴.

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 141.

² ينظر: محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 295-296.

³ إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 546.

⁴ أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 360.

وعلى مذهب الإمام أبي داود ذكره في أصول الضبط ومفاده: "﴿الْصَّلَاةُ﴾ فتأخذ الألف من رأس الواو، خارجا إلى أعلى اللام ويمنة منها أيضا¹.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل في ما رُسم بالواو على لغة الحجاز، أو للأصل على مذهب الإمام الداني، وما جاء حذف الألف على جهة الاختصار معانقة للّام في رسمها في المصاحف اختلاف، وأكثر المصاحف التي اعتمدت الرسم المغربي كالثعلبية، ومصحف دار الإمام مالك الجزائري، والمصحف المحمّدي على مذهب الإمام أبي داود، وغيرها منها الباكستاني، والمشرقية، الرغبة على مذهب الإمام الداني.

5- الترجيح:

يترجح صحّة الاستدراك؛ لأنّ الناظم في حديثه عن الألف المعانقة للّام، إذا حذفت لاختصار أو لوجود عوض ذكر وجها واحدا لنقطتها وهو أن تلحق من أعلى مقارنة للّام إلى أسفل من جهة اليمين مع ترك بياض هكذا: ﴿الْصَّلَاةُ﴾ وهذا مذهب الإمام الداني، وأما ما ذهب إليه الإمام أبو داود فلم يشر إليه وهو: ﴿الْصَّلَاةُ﴾، وهو ما استدركه عليه الأئمة الشراح، وتضبط بالوجهين الأول الذي ذكره الإمام الداني، وهو المعمول به الآن في أكثر المصاحف، والوجه الثاني مختار الإمام أبي داود وعليه بعضهم.

الاستدراك الرابع: على قوله: (حَمْرًا) كونه زيادة، وسكوته عن ضبط كلمتي: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ﴾،

﴿لَنَنْظُرَ﴾.

ذكر الناظم في هذا البيت كيفيّة ضبط ﴿نُنَجِّي﴾ [يوسف: 110]، و[الأنبياء: 87]، وأشار إلى أنها

ترسم بالحمرة دليلا على الإلحاق.

559- ثَانِي (نُنَجِّي) يُوسُفُ وَالْأَنْبِيَا حَمْرًا، وَأَوَّلًا بَيْنَ ابٍ: حَيَا

1- علّة الإمام الخوازمي في ذكر: (حَمْرًا)، وفي عدم ذكر: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ﴾، ﴿لَنَنْظُرَ﴾.

علّة ذكر الناظم لكلمة: (حَمْرًا) وهي معروفة أنّ الإلحاق لا يكون إلا بالحمراء، هو أنه لما ذكر كلمة (ترسم) وهي تفيد أن ترسم بالكحلاء، بيّن أنها ملحقة بقوله: (حَمْرًا)، أمّا عدم تعرّضه لضبط الكلمتين أعلاه فهو لأنّ مذهبه فيها عدم الحذف فلم يحتج إلى ذكرها لا في الرسم ولا هنا في الضبط.

¹ أبو داود، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ص: 213.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك عليه الإمام الرجراجي بأمرين: أولاً: اعتبر تعبيره بالحمراء تكراراً، لكون الإلحاق معروف أنه بالحمرة. ثانياً: استدرك عليه سكوته عن ﴿لِنَنْظُرَ﴾ و﴿لِنَنْصُرَ﴾.

أحدهما: "واعترض قوله: (حمراً) بأن قيل: هذا اللفظ غير محتاج إليه لأنه إخبار بالمعلوم؛ لأن الإلحاق في عُرف أهل الضبط لا يقال إلا بالحمراء؛ ولأن قوله أول الباب: إن شئت أن تلحق بالحمراء يُعني عن التصريح بالحمراء ها هنا"¹.

والثاني: "اعترض المؤلف أيضاً بسكوته عن حكم النون المحذوفة في موضعين آخرين وهما قوله تعالى: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: 14]، وقوله: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر 51] مع أن الأشياخ كلهم ذكروها أيضاً"².

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أجاب الإمام الرجراجي عن الاستدراك الأول بقوله: "أجيب: عنه بأن قيل: إنما قال هنا حمراء لئلا يتوهم متوهم أنه يُرسم بالكحلاء؛ لأنه عبّر بقوله: (وترسم)، لأن الرسم في غالب عرفهم إنما يستعمل في الإثبات، ولا يستعمل في الإلحاق إلا قليلاً.

وأجاب عن الثاني بقوله: "أجيب: عنه بأنه سكت عنهما لضعف الحذف فيهما إذ المشهور في هذين الموضعين هو الإثبات، وحكمهما في الإلحاق حكم النون في ﴿نُنَجِّ﴾ في الموضعين"³.

كما استدرك على هذا الإمام التنسي، وردّ على الأول بقوله: "ولما عبّر الناظم في أَلْفِي: ﴿إِذَا رَأَيْتُمْ﴾ بالإلحاق، لم يحتج إلى بيان اللون لاستلزام الإلحاق له، ولما عبّر عن نون ﴿نُنَجِّ﴾ بالرسم احتاج حينئذ إلى بيان اللون فقال: (حمراً)؛ لأن الرسم لا يستلزم الحمرة، إذ كثيراً ما يطلق على ما يكتب بالكحلاء مما هو ثابت -.

وردّ على الثاني بقوله - : "ولما لم يتكلم في الرسم على حذف نون ﴿لِنَنْظُرَ﴾، و﴿لِنَنْصُرَ﴾ سكت عنه هنا، وذلك يدل على أن مذهبه عدم حذفه كما ذهب إليه الجمهور"⁴.

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 142.

² حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 143.

³ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 142 - 143.

⁴ محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 309 - 310.

وردَّ الإمام المارغني على استدراك الإمام الرجراجي بأن ذكره للون مع أنه معروف أن المحذوف يلحق بالحمرة؛ لأنه لما ذكر الإلحاق في كلمة: ﴿قَادَرَأْتُمْ﴾ لم يحتج إلى بيان اللون، لكن لما ذكر مع الرسم احتاج لذكر اللون؛ لأن الرسم يستلزم الثبوت والرسم بالكحلاء¹. وذكر أنه سكت عن الموضعين المذكورين أعلاه لسكوته عنها في الرسم.

ونصَّ الإمام الداني في المقنع أن: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: 14]، ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: 51] بنون واحدة لم يرها في المصاحف².

﴿فَنُنَجِّي مَن نَّشَاءُ﴾ [يوسف 110]، و﴿نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: 87]، وفي قوله: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ﴾ [غافر: 51]، وفي قوله: ﴿لِنَنْظُرَ﴾ [يونس: 14] نقط هذه المواضع على ما ذكر الإمام الداني فيما حذف النون أن تلحق النون الساكنة التي هي الفاء بالحمراء، وتُعرى من علامة السكون، وما بعدها من التشديد مثل المخفى³.

أما الإمام التنسيّ فذكر وجهين في ضبط هذه الكلمات على حذف النون: وجه أن يجعل ضرس يصل إلى السطر بين النون الكحلاء والجيم، ونسبه إلى جمهور الأئمة، هكذا: ﴿نُنَجِّي﴾، أو أن تلحق نون حمراء معرقة فوق السطر نسبه إلى الإمام الليب، هكذا: ﴿نُجِّي﴾.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

ذكر الإمام المارغني الوجهين اللذين ذكرهما الإمام التنسيّ، وقال أن العمل على ما ذكر الإمام الليب، وحسن الوجه الآخر وقال هو ما عليه المحققون⁴.

وجرى عمل المصاحف في: ﴿لِنَنْظُرَ﴾، ﴿لِنَنْظُرَ﴾ على رسمها بنونين، أما ﴿نُنَجِّي﴾ فعمل المصاحف المشرقية موضع يوسف بالإدغام، والأنبياء بالإخفاء، والمغربية على إلحاق نون معرقة بين النون الكحلاء والجيم، إلا الجماهيرية كانت بإلحاق نون معقوصة، وأما الباكستاني فكان بإدغام النون في موضع يوسف، وبنونين الثانية ساكنة عليه دارة السكون في الأنبياء.

¹ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 551.

² أبو عمرو الداني، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، 2/ 267. ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، 2/ 296، أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 3/ 648 - 649.

³ ينظر: أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 351، وينظر: أبو داود، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ص: 401.

⁴ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 550.

5- الترجيح:

الراجح عدم صحة الاستدراك، فالناظم ذكر اللون في ﴿نُنَجِّي﴾؛ لأنه عبّر عنه بالرسم، وكلمة الرسم تشير إلى الكتابة، وإلى أن النون ثابتة بالكحلاء، فدفع توهم ذلك بقوله (حمرًا)، ولم يحتج إلى الإشارة إلى اللون عندما ذكر إلحاق؛ لأن الإلحاق لا يكون إلا بالحمرة، أما سكوته عن ﴿لِنَنْظُرْ﴾، و﴿لِنَنْصُرْ﴾ بأنها بنون واحدة، فلضعف هذا الوجه، وقد ردّه الإمام الداني بقوله: "ولم نجد ذلك كذلك في شيء من المصاحف"، وعليه نظم الإمام الشاطبي:

79- وَفِي لِنَنْظُرٍ حَذْفُ النُّونِ زُودٌ وَفِي
إِنَّا لِنَنْصُرُ عَنْ مَنْصُورٍ انْتَصَارًا

أشار الإمام السخاوي بعد أن أورد الروایتين اللتين ورد فيهما القول بأن ﴿لِنَنْظُرْ﴾، و﴿لِنَنْصُرْ﴾ بنون واحدة أن شيخه قد رد الروایتين ولم يعتبرهما، أما الإمام اللبيب فحكى أن القول بكون الموضعين بنون واحدة لم يقل به أحد من المصنفين لكتب الرسم، وأنه ليس عليه العمل¹. وذكر الإمام ابن القاضي بأن "العمل بإثبات النون، ولم يذكر الحذف في المورد لضعفه"².

فلما لم يذكر في الرسم أنه بنون واحدة لم يحتج إلى النص عليه في الذيل، ومن قال بالنون الواحدة سيضبطها على ضبط ﴿نُنَجِّي﴾ بإلحاق النون، ومن قال هي بنونين سيكتبها بالسواد وهو المعمول به. والله أعلم.

الاستدراك الخامس: على قوله: (أولاً)، وسكوته عن باب ﴿يُحْيِي﴾، و﴿يَسْتَحْيِي﴾

تحدث الناظم في الشطر الموالي من البيت عن حكم باب: ﴿حَيَّ﴾، وهو ما اجتمع فيه ياءان متحركتان في الطرف، ورُسمت بياء واحدة، وهي أربع كلمات في خمسة مواضع: ﴿إِنَّ وَلِيَّيَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: 196]، ﴿حَيَّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾ [الأنفال: 43]، ﴿لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: 49]، ﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ بالأحقاف، والقيامة، وضبطها على ما اختاره في جزء الرسم من حذف الياء الأولى، وهو إلحاق الياء الأولى.

559- ، وَأَوَّلًا يِيَاب: حَيَّيَا

¹ ينظر: علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: 162، اللبيب، الدرة الصقيلة، ص: 295.

² ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير، ص: 60.

1- علة الإمام الخراز في قوله: (أولاً)، وسكوته عن باب ﴿يُحْيِ﴾، و﴿يَسْتَحْيِ﴾:

مستند الناظم في تخصيص حذف الأولى على المشهور فيها، وسكوته عن باب: ﴿يُحْيِ﴾ هنا لكونه ذُكر في باب المد.

1- استدراك الإمام الرجراجي:

وقد اعترض الإمام الرجراجي على الناظم في هذا الموضع باعتراضين.

الأول: أن مقتضى كلام الناظم أن الياء الثانية لا تلحق إذا حذفت، لكونه اقتصر على إلحاق الياء الأولى.

والثاني: سكوته عن حكم إلحاق في باب: ﴿يُحْيِ﴾، و﴿يَسْتَحْيِ﴾.

ونص كلام الإمام الرجراجي كالاتي: "وقوله: (وَأَوَّلًا يَبَابٍ حَيًّا) معترض من وجهين:

أحدهما: أن ظاهر كلامه يقتضي أن الياء الآخرة من باب حَيٍّ لا تلحق لتقييده إلحاق بالياء

الأول في قوله: (وَأَوَّلًا يَبَابٍ حَيًّا)؛ لأن مفهومه يقتضي أن الياء الآخرة لا تلحق إذا حذفت، وليس الأمر كذلك، بل تلحق الياء الآخرة إذا حذفت.

الوجه الثاني من الاعتراض سكوته عن حكم إلحاق في باب ﴿يُحْيِ﴾، و﴿يَسْتَحْيِ﴾؛ لأنه لا بد

فيه من إلحاق الياء المحذوفة؛ سواء حذفت الثانية، أو حذفت الأولى"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وقد أجاب الإمام الرجراجي على اعتراضه الأول بقوله: "أجيب عن هذا بأن قيل: إنما تكلم المؤلف

على القول المشهور وهو حذف الياء الأولى، وسكت عن القول الشاذ وهو حذف الآخرة؛ فبيّن حكم

الإلحاق على القول المشهور، وهو حذف الياء الأولى، وسكت عن حكم الإلحاق على القول الشاذ فقوله:

(وَأَوَّلًا يَبَابٍ حَيًّا) يريد وكذلك يلحق الياء الثاني إذا قلنا بحذفه أيضاً"².

وأشار الإمام التنسي إلى ذلك بقوله: "إن الناظم اقتصر على إلحاق الأولى على مختاره في المورد، كون

المحذوفة هي الأولى، ويّين أنه لا فرق بينها وبين الأولى، فلا بدّ من إلحاقها لأجل حركتها"³.

وإليه ذهب الأئمة كالسملالي⁴، والمارغني⁵.

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الحزانة الحسينية، الرباط، رقم س 674 ل 143-144.

² حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الحزانة الحسينية، الرباط، رقم س 674 ل 143.

³ ينظر: محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 310.

⁴ ينظر: سعيد الكرامي السملالي، إعانة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمان، ص: 29.

⁵ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 551.

وأجاب عن الثاني بقوله: "أجيب عن هذا بأن قيل: إنما سكت عن باب ﴿يُحْيِ﴾، و﴿يَسْتَحْيِ﴾؛ لأنه يؤخذ مما تقدم في باب السكون والتشديد في قوله: كذا قيلس نحو: لا يستحي كقوله: ﴿أَنْتَ وَلِيِّ﴾، ﴿يُحْيِ﴾" ¹.

وهذه الإجابة هي ما ذكرها الأئمة، فهذا قد سبق الحديث عنه، ولا اعتراض على الناظم. نص الإمام الداني على أنّ ما اتصل بضمير من لفظ: ﴿يُحْيِ﴾ فهو بياءين وما لم يتصل بضمير ووقعت الياء طرفا نحو: ﴿نُحْيِ وَنُمِيتُ﴾ [الحجر: 23]، [ق: 43]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: 25] وما كان مثلها فهو في المدنية والعراقية بياء واحدة، وأنه وجد فيها أيضا ﴿حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 43] بياء واحدة ﴿إِنَّ وَلِيَّيَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: 196]، ﴿لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَّيِّتًا﴾ [الفرقان: 49]، و﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الأحقاف: 32] في القيامة بياء واحدة، واختار في كل ذلك أنها المتحركة ².

2- ما جرى به العمل في المصاحف:

بالرجوع إلى ما ذكره أئمة الرسم فالعمل على حذف الياء الثانية وبالتالي إلحاقها فيما كانت ساكنة قبلها متحرك مثله: ﴿يَسْتَحْيِ﴾، وبحذف الياء الأولى في باب: ﴿يُحْيِ﴾ ³. في المصاحف ضبطها في المشرقية والمغربية بإلحاق الياء الثانية في الطرف هكذا: ﴿يَسْتَحْيِ﴾، ﴿يُحْيِ﴾، وفي الجماهيرية بحذف الياء الأولى: هكذا: ﴿يَسْتَحْيِ﴾، ﴿يُحْيِ﴾، وفي المصحف الباكستاني بمطة المد فقط ﴿يَسْتَحْيِ﴾، وبياء تحتها ألف واقفة هكذا: ﴿يُحْيِ﴾ [البقرة: 258].

5- الترجيح:

الراجح أن الناظم اقتصر في ضبط هذا الباب على ما رجّحه من حذف الألف الأولى، وكان حقه أن يذكر الوجه الثاني من حذف الثانية؛ لكونه وجه من وجوه الضبط، أما الاعتراض الثاني، فغير معتبر لكونه سبق وأشار إليه؛ ولأن هذا الباب عني به الياءين المتحركتين، لا الساكنة والمتحركة.

¹ حسين بن علي الجرجاني، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 14.

² ينظر: أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، 2/ 110 - 111.

³ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 291 - 292. علي محمد الضباع، سمير الطالبين، ص: 188.

الاستدراك السادس: على السكوت عن حكم الألف في: ﴿أُولِيَاءَ﴾ المضاف

تحدث الناظم في هذا البيت عن الهمز في ﴿أُولِيَاءَ﴾ المرفوع والمجرور بعد ساكن، المضاف إلى ضمير، وخير الكاتب بين إلحاق الواو، والياء فتكون الهمزة نقطة صفراء، على الواو أو تحت الياء. أو عدم إلحاقها بأن توضع الهمزة على السطر، هذا إذا لم يكن للهمز صورة.

560- وَاخْتِيرَ تَرْكُ لَحَقٍّ: ثَوَى رُؤْيَا وَالْحَقُّ أُولِيَاءَ وَآوَا أَوْ يَا

1- علة الإمام الخراز في السكوت عن حكم الألف في ﴿أُولِيَاءَ﴾ المضاف:

لما تحدث الناظم في قسم الرسم عن الخلاف في الهمز في: ﴿أُولِيَاءَ﴾ المضاف هل له صورة أم لا؟ تعرض هنا إلى ضبطها إذا لم يجعل لها صورة، أما الحديث عن الألف فيدخل في باب المد.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك الإمام الرجراجي على الناظم، عدم تعرضه لحكم الألف في: (أولياء). ونص كلامه الإمام الرجراجي: "وقوله: (وألق أولياء واوا أوياء)، لم يذكر المؤلف ها هنا إلحاق ألف البناء التي قبل الهمزة في (أولياء) المضاف إلى ضمير في المرفوع والمخفوض مع أن الأشياخ نصوا على إلحاقه إذا حذف"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أجاب الإمام الرجراجي على الاستدراك كما أجاب الإمام التنسي وغيره: "أجيب: وإنما لم يذكرها هنا؛ لأنه مندرج له في قوله أولاً: (وألقن ألقاً توسطاً)"². لكن الإمام التنسي أدرجها في باب المد في قول الناظم: (وإن تكن ساقطة في الخط)"³.

ونص الإمام أبو داود على ستة المواضع لهذه الكلمة مضافة وغير مضافة بقوله: "فروينا بواو صورة للهمزة المضمومة، وبياء صورة للهمزة المكسورة مع إثبات الألف قبلها كما رسمناه آنفاً، وروينا بحذف الألف وحذف صورة الهمزة في الحالتين من الضم والكسر، والأول أختار في هذه الستة إذ لم يختلف فيما يضاهاها، ولا أمتنع من الوجه الثاني المحذوف"⁴.

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 145.

² حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 145.

³ ينظر: محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 321.

⁴ أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 2/ 301-302.

ونص الإمام الداني على ضبطها في المحكم بقوله: "فإذا نُقط هذا الضرب جعلت الهمزة نقطة بالصفراء بعد الألف في السطر إن لم يكن لها صورة، وحركتها نقطة بالحمراء من فوقها إن كانت مفتوحة، ومن تحتها إن كانت مكسورة، وأمامها إن كانت مضمومة، وإن صُوِّرت ياء جعلت النقطة بالصفراء في الياء نفسها وحركتها تحتها، وإن صُوِّرت واوا جعلت النقطة بالصفراء في الواو نفسها وحركتها أمامها"¹.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى العمل على مختار الإمام أبي داود، وهو: تصوير الهمزة وإثبات الألف، وذلك وبالرجوع إلى المصاحف².

5- الترجيح:

إنَّ الناظم خصَّص الحديث في هذا البيت على ﴿أُولِيَاءَ﴾ المرفوع والمجرور المضاف، على القول بحذف صورة الهمزة، أما حديثه عن الألف التي للبناء، وعن الهمزة إذا كان لها صورة، فسبق الحديث عليها.

الاستدراك السابع: عدم ذكر ضبط: ﴿تَامَنَّا﴾ يوسف على قراءة الإشمام:

أخبر الناظم في البيت الموالي عن كيفية ضبط كلمة ﴿تَامَنَّا﴾ [يوسف: 11]، واقتصر على الوجه المشهور عند أئمة القراء، ألا وهو وجه الإخفاء، ويقصد بالإخفاء هنا الإدغام الناقص، وأشار إلى الوجهين المنصوص عليهما فيه عند المشايخ، ولم يخبر عن الوجه الثاني وهو وجه الإدغام الخالص.

563- وَتُونُ (تَامَنَّا) إِذَا أَلْحَقْتَهُ فَأَنقُطُ أَمَّا أَوْ بِهِ عَوَّضْتَهُ

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر ضبط: ﴿تَامَنَّا﴾ يوسف على قراءة الإشمام:

لا مستند للناظم في عدم ذكر قراءة الكلمة على وجه الإدغام والإشمام، وهو وجه من أوجه قراءتها وإن لم يكن مشهوراً، وبينه علماء الرسم والضبط، فالضبط بيان لأوجه القراءة، وعليه استيفاء المقروء به على مقرأ نافع.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك الإمام الرجراجي على الناظم عدم ذكره كيفية ضبط: ﴿تَامَنَّا﴾ على وجه القراءة بالإشمام، واكتفى بضبطها على وجه الإخفاء.

¹ أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 256.

² ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، ص: 554، عبد الرزاق موسى، إيفاء الكيل بشرح متن الذيل، ص: 75.

ونص كلامه الإمام الرجراجي: "(ونون تَامَنَّا إذا ألحقته فانقط أماما أو به عوضته) ذكر المؤلف ها هنا كيفية ضبط قوله تعالى: ﴿لَا تَامَنَّا عَلَى يَوْسَفَ﴾ [يوسف: 11] على القراءة المشهورة، وهي قراءة الإخفاء ولم يذكر ضبطه على قراءة الإشمام"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

إن كلمة ﴿تَامَنَّا﴾ مركبة من فعل مضارع ومفعول، فيه نونان، وأتفق على كتابتها بنون واحدة، واختلفت القراءة فيها: فمنهم من يقرأها بالإدغام المحض، وهو الإمام أبو جعفر، وعلى ذلك تنقط بنون مشددة هكذا: ﴿تَامَنَّا﴾ [يوسف: 11] من غير إشارة، ومنهم من يقرأها بالإدغام الخالص مع الإشارة بالضم، ونقطها على أربعة وجوه هكذا: ﴿تَامَنَّا﴾ [يوسف: 11].

ومن يقرأها بالإدغام الناقص ﴿الإخفاء﴾، وفيه الوجهان اللذان ذكرهما الناظم، وصورة ذلك هكذا: ﴿تَامَنَّا﴾ ﴿تَامَنَّا﴾.

والوجه المعمول به ﴿تَامَنَّا﴾ وهذا الضبط اشترك فيه الإخفاء والإشمام إذا اقتصر فيهما على النقطة على قول الإمام التنسي.

واستدرك الإمام التنسي على الناظم عدم ذكره لوجه الإدغام مع الإشمام، لم يشر إليه لكونه ليس مذهب الجمهور²، وكذا الإمام المارغني وأجاب بأن ما ذكره الناظم هو ما عليه أكثر المحققين³.

وقال ابن القاضي: "العمل بالحاق النون الأولى، وجعل نقطة الإشمام أمامها، والثانية عليها حركتها بالحمراء من غير تشديد- هكذا: ﴿تَامَنَّا﴾- هذا هو المشهور المعمول به، وغيره باطل، ولم يذكر الخراز النون بل بقيت عليه، ولذا قيل: ومخفى تامنا وننجي قد حذف"⁴.

أقوال أئمة الرسم في ضبطها:

وجه ضبطها على الإدغام: "فإن نقط ذلك على مذهب من جعله إدغاما صحيحا جعل على النون السوداء علامة التشديد، وجعل قبلها نقطة علامة للإشارة التي هي الإشمام، ويجوز أن تجعل تلك النقطة الدالة عليه بعد النون... وصورة نقط ذلك على الوجهين ﴿تَامَنَّا﴾ ﴿تَامَنَّا﴾، وإذا جعلت النقطة قبل

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسينية، الرباط، رقم س 674 ل 146.

² ينظر: التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 331.

³ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 558.

⁴ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 61.

النون جعل قبلها بعد الميم علامة السكون جرة ليدل بذلك على أن الإشمام بعد خلوص السكون، وإن لم يجعل له علامة فحسن، ولا يجوز أن تلحق النون المدغمة بالحمرة بعد الميم على مذهب هؤلاء لأنها تذهب في قولهم بالإدغام رأساً.

وعلى وجه الإخفاء: وإن نقط ذلك على مذهب من جعله إخفاء ففيه وجهان: أحدهما: أن تلحق نون بالحمرة بين الميم والنون السوداء وهي النون التي هي آخر الفعل المعلّة بالإخفاء؛ لأنها كالظاهرة لكون حركتها في زنة المحققة، وتجعل أمامها نقطة، وتجعل على النون السوداء علامة التشديد.

والثاني ألا تلحق النون، وتجعل النقطة في موضعها وتشدد النون السوداء.

وصورة نقط ذلك على الوجهين كما ترى ﴿تَامَنَّا﴾ ﴿تَامَنَّا﴾¹.

4- القراءات:

"وكلهم غير أبي جعفر قرأ: ﴿مَالِكٌ لَا تَامَنَّا﴾ [يوسف: 11] بإدغام النون الأولى في الثانية، وإشمامها الضم، وحقيقة الإشمام في ذلك أن يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو إليها فيكون ذلك إخفاء، لا إدغاماً صحيحاً؛ لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف الصوت بها، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك، وهذا قول عامة أئمتنا وهو الصواب لتأكيد دلالته وصحته في القياس، وأبو جعفر بالإدغام المحض من غير روم ولا إشمام"².

5- الترجيح:

الراجح صحة الاستدراك، مع أنّ الناظم اقتصر في هذه اللفظة على الوجه المشهور لدى الأئمة، نص على شهرته الإمام الداني: "والقول بالإخفاء في ذلك أوجه وعليه أكثر العلماء"، لكن كان على الناظم أن يذكر وجه الإدغام الخالص لكونه مقروءاً به.

¹ أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص: 83.

² تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري، ص: 412.

المطلب الخامس: في باب حكم اللام ألف

سأورد في هذا المطلب ما استدركه الإمام الرجراجي على الناظم في باب حكم اللام ألف.

الاستدراك الأول: عبارة الناظم محتملة لدخول الحروف المقطعة.

تحدث الناظم في البيتين المواليين عن ضبط ما حذف من حروف المد، وذكر لذلك وجهين:

الأول: إلحاق الحرف المحذوف، وتجعل عليه مطة.

والوجه الثاني: أن تستغني عن إلحاق الحرف بأن تجعل مكانه مطة أي مد.

492- وَإِنْ تُكُنْ سَاقِطَةً فِي الْخَطِّ أَلْحَقْتَهَا حَمْرًا لِجَعْلِ الْمَطِّ

493- وَإِنْ تَشَأْ إِلْحَاقَهَا تَرَكْنَا وَمَطَّةً مَوْضِعَهَا جَعَلْنَا

1- علة الإمام الخراز في التعبير بهذه العبارة.

مستند الناظم في ما ذكره هو أقوال أئمة الرسم والضبط، فكل ما يحذف من الرسم يجب أن يضبط

لتسهيل قراءته، إلا ما استثنى.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

وقد استدرك الإمام الرجراجي على الناظم كون عبارته تقتضي دخول الحروف المقطعة في فواتح السور

في هذا الحكم.

ونص كلامه الإمام الرجراجي: "(وَإِنْ تُكُنْ سَاقِطَةً فِي الْخَطِّ) إلى آخر البيتين، ظاهره يقتضي جواز هذين

الوجهين في حروف المد واللين الواقعة في أوائل السور نحو: ﴿قَّ وَالْفُرَّاءِ﴾ [ق:1]، و﴿صَّ وَالْفُرَّاءِ﴾

[ص:1]، و﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم:1] وغير ذلك من الحروف المشبعة في أوائل السور؛ لأن حروف المد

واللين سقطت منها خطأ فيصدق عليهما كلام المؤلف¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أجاب الإمام الرجراجي على الاستدراك بأن الحروف المقطعة لا تدخل في ما ذكره الناظم بأن

الإجماع على عدم الإلحاق، وأنّ الصحابة رسموها على إرادة الاختصار.

وأشار الإمام التنسي إلى أن الحروف المقطعة لا تندرج في كلام الناظم، وإن كانت محذوفة في الخط؛

لإجماع على عدم إلحاقها². كما ذكر ذلك الإمام المارغني³.

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 057-058.

² ينظر: محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 122.

³ ينظر: إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 484.

وقد جرى الإجماع على عدم الإلحاق، واختلف في علامة المد (المطة): فَمِنْ النُّقَاطِ مَنْ قَالَ لَا تَوْضِعْ لِعَدَمِ الْحَرْفِ؛ وَلَأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَعْرِجُوا عَلَيْهِ وَلَمْ يَرَوْا لَذَلِكَ حَاجَةً، كَالِإِمَامِ التَّنْسِي، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِوَضْعِهَا مِرَاعَاةً لِلْفِظِ وَجِيءَ بِالضَّبْطِ لَذَلِكَ، وَلَا عِبْرَةَ فِي عَدَمِ الْحَرْفِ، لَوْجُودِ مَا يُقَاسُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

وللمغاربة أنصاف عبّرت عن ذلك منها:

"وَفِي نُزُولِ الْمَدِّ فِي الْفَوَاتِحِ
فَمِنْ رَأَى اللَّفْظَ يَقُولُ قَدْ يَنْزُولُ
وَالشَّائِعُ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الدَّانِي
وَجَهَّانُ خُذْ تَعْلِيلَهَا عَنْ رَاجِحِ
وَمِنْ رَأَى الْخَطَّ يَقُولُ بِالنُّزُولِ
يَقُولُ بِالنُّزُولِ خُذْ بَيَانِي"¹

قال بذلك أيضا صاحب الدرة الجليلة، حيث أشار للخلاف، ورجح النزول:

"وَفِي نُزُولِ الْمَطِّ فِي الْفَوَاتِحِ
بِعَدَمِ النُّزُولِ يَنْبَنِي الْخَطُّ
وَاللَّفْظُ بِالنُّزُولِ وَهُوَ الْقِسْطُ"².

وقال القيسي في الميمونة:

"فِي نَحْوِ قَافِ الْخُلْفِ قَدْ وَعَيْتُهُ
وَمَنْ يَرَا عِي الرَّسْمَ لَا يُنْزَلُ
لِلْفِظِ يَقْوَى الْمَطُّ خُذْ مَا قُلْتُهُ
لَفَقْدِ مُمْدُودٍ عَلَى الْخَطِّ اْعْمَلُوا"³.

وقال الإمام الداني بضرورة نقطتها ونص كلامه: "وحروف التهجي التي في أوائل السور المختلف في قراءتها لا بد من نقطتها وكذلك الميم من ﴿أَلَمْ يَلَمْ﴾ [آل عمران: 1]"⁴.

كذا الإمام ابن القاضي: "الذي به العمل ضبط فواتح السور"⁵.

ومن قال بضبطها اختلف في محلها فمنهم مَنْ قَالَ: تَوْضِعُ فَوْقَ الْحَرْفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: أَمَامَهُ؛ أَيْ فِي مَحَلِّ حَرْفِ الْمَدِّ إِذَا لَحِقَ.

¹ د. عبد العزيز العبادي، الأنصاف القرآنية، 2/ 527.

² محمد بن عبد الله الفخار، الدرة الجليلة، ص: 27.

³ محمد بن سليمان القيسي، الميمونة الفريدة، ص: 19.

⁴ أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 384.

⁵ ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ص: 31.

4- ما جرى به العمل في المصاحف:

جرى عمل المشاركة على عدم ضبط الحروف المقطعة في فواتح السور، وعلى ضبطها عند المغاربة، واختلف في وضع المط العمل على وضعها فوق الحرف هكذا: ﴿آلَمَّ﴾، مع الحركات في مصحف الرغاية والجماهيرية، ومصحف الخراز برواية قالون، والباكستاني، وعدم الحركات في مصحف المدينة النبوية حفص.

5- الترجيح:

الراجح عدم الاستدراك على الناظم؛ للإجماع على عدم إلحاق المد فيها، وذلك لأن الصحابة رسموها بنية الاختصار، وهو ما عليه عمل المصاحف.

الاستدراك الثاني: عدم ذكر الناظم في هذه الأبيات جميع ما يلحق بالحمراء.

ذكر الناظم في الأبيات الموالية اثني عشرة شيئاً مما يلحق بالحمراء، ولم يشر إلى لونه في موضعه، ولم يجد له مكان غير هذا، رغم كونه ليس بموضع، فجمعها هنا ونبه إلى أنها تكتب بالحمرة، وهذه الأنواع هي: الحركات: ذكرها في البيت: "ففتحة أعلاه وهي ألف" ... إلى قوله: "وتحت الكسرة ياء تلقى".

التنوين: ذكرها: "ثم إن أتبعها تنويناً". السكون: ذكره في قوله: "فدائرة علامة السكون".

التشديد: في قوله: "والتشديد حرف الشين".

القلب: "وعوضن إن شئت ميماً صغرى". وقوله: "وإن تشأ صورت ميماً صغرى". المد: في قوله:

"وفوق واو ثم يا وألف ... مط".

صلة الهاء: في البيت: "أو صلة أتك بعد الهاء".

الزائد في اللفظ الساقط من الخط: "في كل ما قد زدته من ياء".

الدوائر المزیدة: "فدائرة تلزم ذا المزیدا".

نقط: ﴿تَامَنَّا﴾ في البيت: "ونون تأمنا إذا ألحقته".

المشتم والمختلس: أشار إليهما في البيت: "وكل ما اختلس أو يشم".

579- وَكُلُّ مَا دَكَّرْتُ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ حَرَكَاتٍ، وَمِنْ الشُّكُونِ

580- أَوْ حَرَكَاتٍ، وَمِنْ الشُّكُونِ مِنْ صَلَةٍ مِنْ وَاوٍ أَوْ مِنْ يَاءٍ

581- وَنَحْوِ: يَدْعُ الدَّاعِ، وَالتَّشْدِيدِ وَمَطَّوَّةٍ، وَدَاوَةَ الْمَزِيدِ

582- وَنَقْطِ تَأْمَنَّا، وَمَا يُشَمُّ مَعَ الَّذِي احْتَلَسَتْهُ، فَالْحَكْمُ

583- أَنْ يَجْعَلَ الْجَمِيعَ بِالْحَمْرِاءِ هَذَا تَمَامُ الضُّبْطِ وَالْهَجَاءِ

1- علة الإمام الخراز في عدم ذكر في هذه الأبيات جميع ما يلحق بالحمراء

لا مستند للناظم في عدم ذكر ذلك، إلا أن يقال أن النظم يعتمد فيه براعة الناظم في ترتيب وتبويب العلم في أبواب منظمة ومرتبعة، وقد يسعف النظم لذلك وقد لا يسعف، والناظم لما لم يسعفه أن ينظم هذه الأبيات في لون الملحق في مكانه جعله هنا وقد استحسنه عدد من الشراح، واكتفى بالبعض عن ما يكون داخلا فيما ذكر في بابه.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

استدرك الإمام الرجراجي على الناظم أن ذكره لهذه الأنواع وسكوته عن غيرها مما يكتب بالحمرة، يؤهم حصر ذلك في هذه الأنواع فقط، وليس الأمر كذلك.

ونص كلام الإمام الرجراجي:

"واعترض كلام المؤلف هاهنا بأن قيل: ظاهره أن الأشياء المجعولة بالحمراء محصورة في هذه الأشياء المذكورة، وليس الأمر كذلك؛ لأنه بقيت هناك أشياء غير هذا تجعل بالحمراء أيضا وهي سبعة أشياء... لأن هذه الأشياء كلها إنما تجعل بالحمراء، فكان من حق المؤلف أن يذكرها مع هذه الأشياء التي ذكرها"¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

أجاب الإمام الرجراجي على الاستدراك بقوله: "أجيب عن هذا بأن قيل: إنما سكت المؤلف عن تلك الأشياء الباقية؛ لأنه نصّ على أكثرها فيما تقدم، ولكن من حقه أن ينص على جميعها، لئلا يتوهم أن ما سكت عنه لا يُجعل بلون الحمراء"².

وهو ما استدركه الشراح: كالإمام التنسي، والإمام المارغني، وأجابا عنه بأنه "لما لم يتقدم ذكره ولم يبق لها محل يليق بما حسن ذكرها هنا"³.

المواضع التي سكت عنها الناظم هي:

- الممال: ذكره في البيت: "وعوضن... بالنقط تحت الحرف للإمالة":

وأجاب الإمام التنسي بدخول الممال مع المشتم والمختلس، بقوله: "يجاب عنه بأن نقطة الممال لما أشبهت نقطة المشتم والمختلس بجامع أن الكل دال على حركة ممتزجة استغنى عنها بهما..."

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 167.

² حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 167.

³ محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 446، إبراهيم المارغني، دليل الحيران، ص: 584.

- جرة الوصل والنقل: ذكرها في البيت: " فصلة للحركات... ألزمتا ضمًا" النقل في البيت: وحكمها لورشهم... محل همز تألف".

يجاب عن ذلك بأن جرة الوصل والنقل صورتها صورة الحركة، ومعناها معنى دارة الزائد الساقط لفظاً، فلما كانت دائرة بين هذين الأمرين، استغنى عنها بهما¹.

والكل يدخل في ما نقص من الهجاء ولم يذكر لونه: يجمعه البيت: "إن شئت أن تلحق بالحمراء"، على قول الإمام المارغني.

وفيما يلي سأورد الأقوال في ضبط هذه المواضع من المحكم وأصول الضبط.

المحكم: "والذي يستعمله نقاط أهل المدينة في قديم الدهر وحديثه من الألوان في نقط مصاحفهم الحمرة والصفرة لا غير، فأما الحمرة فللحركات والسكون والتشديد والتخفيف، وأما الصفرة فللهمزات خاصة"².

كما أشار في المحكم إلى أن ميم القلب تجعل ميمًا صغيرة بالحمراء، ونقطة التسهيل كذلك، ونصوصه كالتالي:

"وكذا حكم النون إذا لقيت الباء وقلبت ميمًا في اللفظ لمؤاخاة الميم النون في الغنة وقربها من الباء في المخرج، أن تعرى النون من علامة السكون، وتعرى الباء بعدها من علامة التشديد، وإن جعل على النون ميم صغير بالحمرة ليدل بذلك على انقلابها إلى لفظها كان حسنًا غير أن الأول هو الذي أختار وبه أقول"³.

"وتجعل النقطة الحمراء التي هي علامة التسهيل بعد الألف السوداء، وإن شاء الناقط جعل لها صورة بالحمراء... فإذا نقط ذلك على هذا المذهب جعل مكان النقطة الحمراء التي هي علامة التسهيل مطة بالحمراء ليدل بذلك على البديل المحض"⁴.

أصول الضبط: أشار الإمام أبو داود إلى ما كتب بالحمرة، من ذلك: التنوين، والإشمام، والصلة (الوصل والنقل)، وما ألحق من المحذوفات.

¹ محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 446-447.

² أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، ص: 112.

³ أبو عمرو الداني، المرجع نفسه، ص: 199.

⁴ أبو عمرو الداني، المرجع نفسه، ص: 225-226.

ولم أنقل ما حكاه الإمام أبو داود كما فعلت مع ما نص عليه الإمام الداني، كي لا أكثر النقل، ويرجع إلى ذلك في مواضعه من الكتاب.

4- الترجيح:

يترجح أن من شأن النظم الإجمال والاختصار، وما ذكره الناظم في هذه الأبيات، قد يغني على ما لم يذكره مما لم يشر إلى لونه سابقا، واستدركه عليه الإمام الرجراجي، مع إعمال الفكر والنظر، وبالرجوع إلى شروح النظم، فما علمت نظما استغنى دارسه به عن شروحه.

الاستدراك الثالث: على أن ما ذكر هو تمام الضبط لا الرسم.

بعد أن أتم الناظم الحديث عن أحكام الضبط، ختمه بقوله: (هذا تمام الضبط والهجاء)، وقوله: (الهجاء) أي الرسم.

هَذَا تَمَامُ الضَّبْطِ وَالْهَجَاءِ 583

1- علة الإمام الخراز في أن ما ذكر هو تمام الضبط لا الرسم.

لا مستند للناظم في ما ذكره فالرسم قد تم، إلا أن يقال إن هذا من براعة الناظم باعتبار الضبط هو تمام للرسم لكونه يتم ما نقص ويبيّن ما غمض، وكأنه أرد أن بتمام الضبط تم الرسم أيضا.

2- استدراك الإمام الرجراجي:

هو ما استدركه عليه الإمام الرجراجي، بأن مقتضى هذه العبارة أن هذا الموضع تمام الرسم وليس الأمر كذلك، فالرسم قد تم بقوله: (هذا تمام نظم رسم الخط) البيت.

قال الإمام الرجراجي: "وقوله: (هَذَا تَمَامُ الضَّبْطِ وَالْهَجَاءِ) معترض بأن قيل: ظاهره يقتضي أن هذا الموضع تمام الرسم وليس الأمر كذلك، بل هو تمام الضبط خاصة، وأما الرسم فقد تم أولا حين قال: (هَذَا تَمَامُ نظم رسم الخط)¹.

3- أقوال العلماء في هذه المسألة:

وبيان ذلك أن الإمام الخراز وضع نظما في رسم المصحف سماه (عمدة البيان) ختمه بذيل الضبط، ثم بعد النظر فيه بدا له أن يغير الجزء المتعلق بالرسم؛ لأنه ذكر فيها مسائل الرسم غير معزوة في الغالب لنقلها، فنظم بدله (مورد الظمان) جمع فيه الرسم على قراءة الإمام نافع، وأبقى القسم الخاص بالضبط على حاله لم يغير فيه شيئا حتى البيت الذي ذكر فيه العدد، حيث قال:

¹ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 168.

عدته: أربعة وعشره جاءت خمسمائة مقتفرة

وهذه عدة النظم الأول؛ لأن عدة نظم المورد مع متن الذيل 608.

"استمر هذا الضبط موصولا بـ (عمدة البيان) إلى سنة 711هـ، فأوصله بـ (مورد الظمان)، ولم يتهياً له تغيير العدد، ولذلك تجدد جميع شراح الضبط يقولون: أن المشار إليه في قوله: (هذا تمام الخط) إلى آخر البيت من (عمدة البيان)، وليس لآخر بيت من (مورد الظمان)، من هذا تبين أن نظم الضبط لم يبدله كما بدل الرسم الأول"¹.

وقد أجاب الإمام الرجراجي عن هذا بقوله: "أجيب عن هذا بأن قيل: لما كان الضبط به تكمل فائدة الرسم، وجعل المؤلف الضبط علامة وتابعا له فكان الرسم لا يتم ... إلا بالضبط؛ لأن تمام المتبوع بتمام التابع"².

وقال الإمام التنسي أن في قول الناظم نظر؛ لأن هنا تمام الضبط، أم الرسم فقد تم: "إلا أنه لما كانت فائدة الرسم إنما تظهر في أكثر المسائل بالضبط جعله متمما لها... أو أنه كناية على حصول الاجتماع"³.

4- الترجيح:

الراجح صحة الاستدراك؛ لأن قول الناظم: (هَذَا تَمَامُ الضَّبْطِ وَالْهَجَاءِ) تمام النظم الأول، الذي هو (عمدة البيان)، وأن الناظم غير جزء الرسم، ولم يبدل جزء الضبط، ووصله كما هو بالمورد، وقد أجاب الإمام الرجراجي عن ما استدراكه بأن الضبط به تكمل الفائدة، فكان تمامه به تماما للرسم، وهو ما ذهب إليه أحد شراح متن الذيل أيضا بقوله: "ولما كانت فائدة الرسم إنما تظهر في أكثر المسائل بالضبط جعل المشار إليه بذا متمما للرسم والضبط"⁴.

وهذا الكلام جميل ويصلح إيراده في معنى البيت، لولا أنه يعكر عليه ختمه لجزء الرسم بقوله: (هذا تمام نظم رسم الخط)، والبيت بعده حيث ذكر فيه عدة النظم وهي للنظم الأول، ما يؤكد أن الناظم لم يعد إلى ما ذكره في الضبط إنما ضمه إلى المورد، ما يجعل جواب الإمام الرجراجي ليس مراد الناظم رغم رجاحته، وقد أصلحه بقوله: "فلو قال: هذا تمام الضبط خاصة وسكت عن الهجاء لكان أبين"⁵.

¹ محمد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص: 113.

² حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 168.

³ التنسي، الطراز في شرح مورد الخراز، ص: 449.

⁴ عبد الرزاق موسى، إيفاء الكيل بشرح متن الذيل، ص: 118.

⁵ حسين بن علي الرجراجي، حلة الاعيان على عمدة البيان، الخزانة الحسنية، الرباط، رقم س 674 ل 168.

الخاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في نهاية هذه الجولة الماتعة التي قضيتها بين المصاحف وكتب الرسم العثماني، وروايات أئمة الرسم لأوجه الرسم المصحفي المختلفة، أشكر الله وأثني عليه بمجامع الثناء، وأسأله أن يكون عملي صالحاً ولوجهه خالصاً، نقياً من كل شوائب الأهواء، وأن يكون قربة لي عنده.

ولكل عمل مهما أجاد فيه صاحبه ونقح ودقق من هفوات وسقطات، هي سمة العمل البشري، وإن كان صاحبه من جهابذة هذا الفن، وممن لهم الباع الطويل فيه، وأحسب أنّ عملي دليل على ذلك فهو: جمع ما استدركه الأئمة على عقيلة أتراب القصائد، وعلى مورد الظمان، وكلاهما مصدر من مصادر رسم المصاحف، فقد هُجرت المصاحف القديمة وكتب الرسم الأخرى ليعتكف الناس على هذين النظمين، حفظاً وعملاً، وقد جمعت جل ما استدرك على النظمين من كتب الشروح التي اعتمدت عليها، وجمعتها في مبحث واحد، وقمت بدراسة ثلاثة شروح منها في الفصل الأخير من الدراسة.

وقد ألحقت جدولاً جمعت فيه أهم الألفاظ التي استدركت على الإمامين الشاطبي والخراز، مع ذكر أقوال أئمة الرسم وما عليه العمل في المصاحف.

وخلصت بعدها إلى:

1- أنّ الإمام الشاطبي لم يخرج في أوجه الرسم التي ذكرها على ما قاله الإمام الداني وما نُسب له من الزيادات إن لم تكن في المقنع فهي في المحكم، أو هي ما فهمه الإمام الشاطبي مما نص عليه الإمام الداني، من أمثلة ذلك: كلمة: ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: 11]، وكلمة: ﴿وَجِئْ﴾ [الزمر: 66]، لم تُذكر في المقنع وُذكرت في المحكم.

2- أكثر الإمام السخاوي من نسبة الزيادات للإمام الشاطبي، وقد أرجع العلماء ذلك لاختلاف النسخ؛ فلعلّه اعتمد على النسخة الأولى من المقنع.

3- إنّ اختلاف الأئمة الشراح في حكاية أوجه الاستدراك على الناظم، سواء أكانت العقيلة أو المورد، كان نتيجة اختلافهم في فهم مراد الناظم وأمثلة ذلك: ما فهمه الشراح من لفظة: (معا) البيت [196] العقيلة، كذلك لفظ: (ما) البيت: [110]، وعود الضمير في لفظ: (كذلك) البيت [368] المورد.

4- كذلك يرجع اختلافهم إلى مدى اطلاعهم على أوجه الرسم، وبراعتهم في اللغة ودرايتهم بالنظم، كما يرجع إلى اختلاف النسخ التي اعتمدوا عليها في الشرح، لأنّ الناظم كأَيِّ مؤلف يبقى سنوات وهو يدقق ويحقق ويتحرى، فيزيد أو ينقص، ودليله ما ذكره الدكتور بشير من أنه وجد من نسخ المقنع كتابا صغيرا كان يظن أنه مختصرا من المقنع.

5- مما يؤدي إلى الاستدراك على الناظم هو أن يذكر الإمام اختلاف نصوص الأئمة في وجه من أوجه الرسم، فيأخذ هذا بجميع النصوص المذكورة، أو يكفي بوجه منها، أو يضعف الإمام وجهها منها فيأتي الناظم فيأخذ بالوجه الذي رجّحه الإمام ويهمل الآخر، فيُظنّ أنه أنقص منها.

6- مما سبق يظهر أهمية جانب الدراية في نظم المتون، ومدى براعة الناظمين في اللغة التي مكنتهما - بتوفيق من الله - من نظم المتن على الوجه المراد بأخصر مادة لغوية، فيعبران عن المراد ويسهل فهمه لمن أراد دراسته أو شرحه.

7- ما أدى إلى اختلاف الأئمة في أوجه الرسم أيضا اختلافهم فيما سكت عنه الإمام أبو داود فبعضهم أخذ بالإثبات فيما سكت عنه على أنه الأصل، وبعضهم أخذ بنصوص أخرى.

8- ما يؤدي إلى الاختلاف أيضا المصادر التي اعتمدوا عليها، فبعضهم كالإمام الداني يرجّح الرواية على رؤية المصاحف، والإمام السخاوي يعتمد على ما كشفه من رؤيته للمصاحف المعتمدة عنده.

9- ما أثار اهتمامي وفتح شهيتي للبحث أكثر هو وجود كتاب من كتب المشاركة حققه الدكتور غانم قدور الحمد يحكي أوجه جديدة للرسم، ما يؤكد أنّ هناك أوجه للرسم لم تصلنا خاصة كتب المشاركة المفقودة.

10- من خلال القراءة والبحث في كتب الرسم اتضح لي سعة أوجه الرسم وكثرتها، وأن ما بين أيدينا منها النزر القليل، وأنّ جلّ المصاحف قد اعتمدت على ما نص عليه الشيخان.

وإن كانت هناك بعض أوجه الرسم التي ذكرها الإمام السخاوي قد تكون أقيس، وأجمع للنظائر بعضها ببعض، مثال ذلك: كلمة: ﴿بَحْرَاجٍ﴾ [المؤمنون: 73] بالمؤمنون، هذه اللفظة عليها جدل كبير رغم أن جلّ المصاحف كتبت على الإثبات وهي إشارة لقراءة كان الأولى أن تكتب بالحذف فيها، وقد ذكر الإمام السخاوي أنه رآها بالحذف، كذلك كلمة: ﴿سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: 11]، و ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ [الجن: 9]، متفق على إثبات ألفهما رغم أن كتابتها بالحذف أوجه؛ كي تُجمع النظائر ويقل الاستثناء من القواعد، لكن اجتمعت الأمة إن صح القول على كتابة المصاحف على ما نص عليه الشيخان وفي الأمر سعة والكل صحيح، وفي الكل نجد المخرج في الضبط، وإن كان الأولى تقليل الاختلاف بين الرسم العثماني والرسم القياسي ما أمكن، وجمع النظائر وتقليل التفرع والاستثناء من القواعد خاصة في وقتنا هذا.

11- ما قد يدفعنا للنظر في أوجه الرسم واختيار الأنسب منها والأقيس هو أن ما ذكره الإمام السخاوي من أوجه الرسم بكشفه عن المصاحف ذكر وجودها الدكتور بشير الحميري في المصاحف التي درسها وكشف عنها مثاله: ﴿أَسْأَلُوا السُّوءَى﴾ [الروم: 9] بلا ياء. نص عليها الإمام السخاوي، وأشار الدكتور بشير أنها كذلك في المصحف الحسيني ومصحف الرياض وطوب قابي، وكلمة: ﴿أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ﴾ [النساء: 98] ذكر الإمام السخاوي أنه رآها كمثيلاً بالألف، والإمام حجة في الرسم، وقد ذكر الدكتور بشير أنها بالألف في موضع البقرة في المصحف الحسيني وطوب قابي.

12- إن اختلاف أوجه الرسم وكثرتها وتنوعها دليل على أن الرسم العثماني قد اصطلاح عليه الصحابة فكتبوه على ما كانوا يكتبون متحررين كتابة المنطوق وإيصاله إلينا على الوجه الصحيح والسليم ما أمكنهم ذلك، ولم يكن لرسولنا عليه أفضل الصلاة والسلام يد في طريقة الكتابة، إنما كان يدقق على المنطوق فيصحّحه، ويضبطه، لذلك كان اعتمادنا وسيبقى على صحة النطق والأداء عن طريق المشافهة.

التوصيات:

- من خلال قراءتي في الشروح وجدت في بعضها زيادات وتقديما وتأخيرا في نظم العقيلة ما قذف إلى ذهني أنه قد يكون في تتبع الشروح المطبوعة والمخطوطة بعض الأبيات الزائدة، لذلك أوصي بإعادة تحقيق كلا النظمين بالرجوع إلى الشروح.

- كما أتي قمت في دراستي بجمع الاستدراكات على النظمين من عدد من الشروح، وأما الدراسة فقد خصصت لها ثلاثة شروح ذكرتهم في المقدمة، فأوصي من أراد البحث أن يكمل دراسة الشروح الأخرى.
- أثناء البحث رأيت تنوعا كبيرا في الضبط ورموزا لا تكاد تُفسَّر، خاصة ما وُجد في المصحف الباكستاني وكلما كنت أتوسَّع في البحث كان يتَّضح لي سعة علم الرسم والضبط حتى زهدت في عملي هذا ولولا الوقت ما كنت سأتوقف عند هذا الحد، فأوجَّه الرسم عديدة ومتنوعة وما ذكرته منها نزر قليل، لذلك أوصي من رام البحث الرجوع إلى النظر في المصاحف ودراستها، وأن يرجع إلى الرسم بمضمّن القراءات السبع ليرى ألوانا من الرسم والضبط ممتعة مفيدة.
- من البحوث التي أوصي بها أن يأخذ الباحث رمزا من الرموز ويتبعه في المصاحف وكتب الرسم، كالألف الخنجرية أو الياءات، أو الهمزات؛ وتكون على شكل بحوث صغيرة.
- من الشروح المطوّلة والتي وجدت فيها العديد من الفوائد والآراء شرح ابن جبارة، أوصي بدراسته دراسة معمقة.
- من البحوث التي أوصي بدراستها النظر في العقيلة والمورد نظرة لغوية فتتبع ألفاظها، وتدرس إجمالاتها وإطلاقاتها فتجلى معانيها، وهذا ما يسمى جانب الدراية في المتن؛ لأنّ هناك ألفاظا اختلف الشراح في توجيهها، ومعرفة مراد الناظم منها.

قال تعالى:

﴿وَقُلْ إِعْمَلُوا بِسَيْرِ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

هذا وعلى الله قصد السبيل وعليه التوكّل وبه الاستعانة

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس أبيات العقيدة.
- فهرس أبيات المورد.
- فهرس الأشعار والمنظومات الأخرى.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية:

الاية	السورة	الاية	صفحة
﴿الْعَلَمِينَ﴾	الفاتحة	1	393
﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾		2	393
﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾:		3	119
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾		6	404
﴿الْكِتَابِ﴾ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾	البقرة	1	539
﴿انزَلْ﴾		3	564
﴿عَذَابُ﴾		7	479
﴿وَمَا يُخْلِدِ غُورَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾		8	409
﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾		22	120
﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾		23	539
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾		25	586
﴿يَعَادَمُ﴾		33	120
﴿بَتَلْفَىٰ ءَادَمَ مِّن رَّبِّهِ﴾		36	137
﴿فَأَخَذَتْكُمُ الصَّعْفَةُ﴾		55	159
﴿لَسْ نَصِيرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾		61	420
﴿خَسِيسَ﴾		64	398
﴿قَارِضٍ﴾		67	479
﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾		69	431
﴿أَنَّىٰ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾		70	342 - 341
﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾		71	- 188 - 172 486 - 409
﴿إِحْسَنَّا﴾		83	158

		﴿وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيارِكُمْ﴾
175	84	﴿تَظَاهَرُونَ﴾
122	89	﴿بِيسَمًا إِشْتَرَوْا بِهِ﴾
425	90	﴿وَلَا تُفْتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُفْتِلَوْكُمْ فِيهِ فَإِنْ فَتَلَوْكُمْ بِافْتِلَوْهُمْ﴾
122	93	﴿بِيسَمًا يَأْمُرُكُمْ بِهِ﴾
158	108	﴿مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ﴾
138 - 124	131	﴿وَأَوْصِي﴾
570 - 563	139	﴿إِنَّكُمْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ ﴿فَلْ-أَنْتُمْ﴾
416	155	﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ﴾
395	176	﴿السَّائِلِينَ﴾
532	178	﴿وَلَكُمْ فِي الْفِصَاصِ حَيَوةٌ﴾
121	179	﴿يَأْتِ وَلِي﴾
551	182	﴿عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾
486	185	﴿أَخْطَأْنَا﴾
341 - 152	186	﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ ﴿بِالْبَشَرِ﴾
426	190	﴿وَلَا تُفْتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُفْتِلَوْكُمْ فِيهِ فَإِنْ فَتَلَوْكُمْ بِافْتِلَوْهُمْ﴾
426 - 425	192	﴿وَفَلْتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾
532	201	﴿وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾
479	212	﴿حِسَابٍ﴾
418	216	﴿وَجَاهِدُوا﴾

435	218		﴿إِصْلَحْ﴾
406	220		﴿التَّوْبِينَ﴾
438 - 437	221		﴿مُكْفَوَّةٌ﴾
491 - 358	224		﴿قِيَانِ قَاءَوِ﴾
309 - 308	236		﴿حَلِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾
509	241		﴿أَحْبَاهُمْ﴾
199	243		﴿بِضْعَبِهِ لَهُ﴾ ﴿أَضْعَابًا﴾
165	245		﴿وَرَادَهُ، بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾
494	254		﴿وَلَا يَتُودُهُ، حِفْظُهُمَا﴾
- 422 - 138 586	258		﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا﴾ ﴿يُخِيءُ﴾
300	260		﴿يُضْعَفُ﴾
121	269		﴿أَوَّلُوا﴾
509	272		﴿بِسِيمِلَهُمْ﴾
539	278		﴿قِيَانِ لَمْ تَفْعَلُوا﴾
557	282		﴿قَلِيُودٌ﴾
409	283		﴿قِرْهَلِ﴾
300	284		﴿وَكُتْبِيهِ وَرُسْلِيهِ﴾
487 - 486	285		﴿أَخْطَانًا﴾
443	343		﴿بِضْعَبِهِ﴾
591	1	ال عمران	﴿أَلَمْ اللَّهُ﴾
430 - 429	21		﴿وَيَفْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾
495	44		﴿أَقْبَانِ مَاتَ أَوْ فُتِلَ﴾

450	65		﴿هَآأْتُمْ هَآؤْلَآءِ حَآجَّتُمْ﴾
450	66		﴿حَآجَّتُمْ﴾
397	78		﴿رَبَّنِيَّيْنَ﴾
507 - 506	102		﴿حَقَّ تُفَاتِيَهٗ﴾
121	119		﴿اُولَآءِ﴾
199 - 198	130		﴿مُضَلَّعَةً﴾
186 - 124	133		﴿سَارِعُوْا اِلَى مَغْفِرَةٍ﴾
368 - 121	144		﴿اَقْبَآئِي مَاتَ﴾
- 557 - 479 - 560 - 558 561	145		﴿مُؤَجَّلًا﴾ ﴿ثَوَابَ﴾
398 - 397	150		﴿لِّكَيْلًا تَحْزَنُوْا عَلٰى مَا فَاَتَكُمْ﴾
120	153		﴿وَلَا تَلُوْنَ﴾
452	154		﴿الْجَهْلِيَّةَ﴾
188 - 174	158		﴿لَا اِلٰى اِلٰهٍ تَحْشُرُوْنَ﴾
417 - 416	166		﴿وَمَا اَصْبَحْكُمْ يَوْمَ الْتَقٰى الْجَمْعٰى﴾
307 - 306	184		﴿جَآءُوْا بِالْبَيِّنٰتِ وَالزُّبْرِ﴾ ﴿وَبِالزُّبْرِ وَبِالْكِتٰبِ﴾
476	193		﴿يُنَادِىْ لِلَايْمٰى﴾
426 - 425	195		﴿وَفَتَلُوْا وَفَتَلُوْا﴾
199	9	النساء	﴿ضِعْلَبًا﴾
420	11		﴿وَاحِدَةً﴾
451	17		﴿اِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللّٰهِ لِلَّذِيْنَ يَعْمَلُوْنَ السُّوْءَ بِجَهْلَالَةٍ﴾
401	23		﴿وَبَنَاتُ الْاَخِ وَبَنَاتُ الْاُخْتِ﴾
169 - 157 - 307 - 309 - 308	36		﴿وَالْجَارِ ذِي الْفُرْبٰى﴾

137	37		﴿بِالْبُخْلِ﴾
441	40		﴿يُضَاعِفُهَا﴾
416	61		﴿إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ﴾
416	71		﴿فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ﴾
417 - 416	72		﴿وَلَيْسَ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ﴾
425 - 358 494 - 426 -	89		﴿فَلَقَاتِلُوهُمْ﴾
- 360 - 359 491	98		﴿فَبِأُذُنَيْكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ﴾
487 - 486	102		﴿إِطْمَأْنَنْتُمْ﴾
552	108		﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾
564	113		﴿أَمَرَ﴾
406 - 406	135		﴿فَوَامِينَ﴾
- 409 - 162 411	141		﴿يُخَلِّدِغُورَ اللَّهِ وَهُوَ خَلِّدِغُهُمْ﴾
- 519 - 518 520	175		﴿إِمْرُؤًا﴾
407 - 406	9	المائدة	﴿فَوَامِينَ﴾
436 - 434	18		﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾
406	24		﴿جَبَّارِينَ﴾
391	31		﴿جَزَؤًا﴾ ﴿تَبَوَّأَ بِإِثْمِهِ﴾
391	35		﴿إِنَّمَا جَزَؤُا الَّذِينَ﴾
398	46		﴿الرَّبَّانِيُونَ﴾
- 448 - 447 449	47		﴿فَهُوَ كَقَبَارَةٍ لَهُ﴾
452	52		﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾
508 - 507	54		﴿نَخْشِي﴾
158 - 124	56		﴿مَنْ يَرْتَدِدْ﴾ ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾

398	65		﴿الرَّبَّانِيُونَ﴾
400	69-		﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتِهِ﴾
447	91		﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَمْنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾
447	97		﴿أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾
551	107		﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾
435	111		﴿عَلَّمَ﴾
397 - 120	113		﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾
367 - 183	6	الأنعام	﴿أَنْبِئُوا﴾ وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايَتِنَا
121	35		﴿نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ﴾
329	47		﴿أَرَأَيْتُمْ﴾
- 368 - 121 516	53		﴿بِالْعَدْوَةِ﴾
451	55		﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ﴾
563	75		﴿ءَا زَرَّ﴾
450	81		﴿أَتَحْجُّونِي﴾
152	82		﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾
454	97		﴿حُسْبَانًا﴾
534 - 479	100		﴿فَنَوَّانَ﴾
402 - 400	101		﴿وَبَنَتْ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ﴾
405	116		﴿كَلِمَتِ رَبِّكَ﴾
122	135		﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾
431	142		﴿مُتَشَبِّهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِّهِةٍ﴾
120	145		﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾
331	40	الأعراف	﴿مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾

500	48		﴿صُرِفَتْ أَبْصَرُهُمْ تِلْفَاءً اصْحَابِ الْبَارِ﴾
165	68		﴿فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾
521	104		﴿حَفِيؤُ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾
565	122		﴿ءَاْمَنْتُمْ بِهِ﴾
379	123		﴿ثُمَّ لَا صَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾
406 - 405	137		﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾
513	143		﴿لَسْ تَرِينِي﴾
121	145		﴿سَاءَ وَرِيكُم دَارَ الْفَسْفِسِينَ﴾
- 366 - 123 367	146		﴿سَأَصْرِفُ﴾ عَنْ - ائْتِيَتْ
282- 122	150		﴿بِيسْمَا خَلَقْتُمُونِي﴾ قَالَ إِبْنُ اُمِّ
121	160		﴿إِسْتَسْفِيَهُ﴾
398	166		﴿خَسِيسِينَ﴾
521	169		﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾
496	185		﴿قَبَائِي حَدِيثٍ﴾
586	196		﴿إِنَّ وَلِيَّيَ اللَّهِ﴾
367	203		﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِغَايَةٍ﴾
185	7	الأنفال	﴿ذَاتِ الشُّوْكَةِ﴾
494	24		﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾
184	34		﴿إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَفُونَ﴾
579	40		﴿نِعْمَ الْمَوْلَى﴾
344 - 119	42		﴿وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَدِ﴾
584 - 187 586 -	43		﴿مَنْ حَيَّيَ عَنْ بَيْنَةٍ﴾
456	51		﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَقَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ﴾

			يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْبَرَهُمْ ﴿١٧٨﴾
341	67		﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾
119	68		﴿أَسْرَى﴾
153	76		﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ...﴾
178	17	التوبة	﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾
120	47		﴿وَلَا وَضَعُوا﴾
138	69		﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾
184	70		﴿نَبَأٌ﴾
124	73		﴿مِنْ تَحْتِهَا أَلَا نَهْرٌ﴾
488	92		
522	93		﴿حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾
522	98		﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ﴾
398	113		﴿الَّتِي يَبُوءَ﴾
138	112		﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾
522 - 521	119		﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾
- 462 - 175 581	14	يونس	﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾
- 350 - 121 368 - 351 501 - 500 -	15		﴿تُلْفَاءً﴾
351 - 350	21		﴿مَكْرُوحٍ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾
569	51		﴿ءَالِ﴾
551 - 121	83		﴿عَلَى خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾
120	90		﴿بَنُوا إِسْرَءِيلَ﴾
138	92		﴿قَالِ يَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾
407 - 405	96		﴿إِنَّ الَّذِينَ حَفَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾

521	2	هود	﴿أَلَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾
521	14		﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾
297	20		﴿يُضَعِفُ لَهُمْ﴾
521	26		﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾
551	28		﴿أَنْزَلِمْكُمْوهَا﴾
182	41		﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرِيهَا وَمَرْسِيهَا﴾
563	44		﴿وَيَسْمَاءُ أَفْلَحِ﴾
435	88		﴿أَلَا صَلَحَ﴾
117	105		﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمْ نَفْسُ﴾
352	2	يوسف	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فُرْعَانًا عَرَبِيًّا﴾
120	3		﴿الْفُرْعَانِ﴾
124	7		﴿ءَايَتٍ لِلْسَّالِينَ﴾
-177 - 176 588 - 189 590 - 589 -	11		﴿تَأْمَنَّا﴾
397	29		﴿الْحَاطِئِينَ﴾
310- 167	31		﴿حَشَ لِلَّهِ مَا هَذَا﴾
- 514 - 121 - 531 - 515 533	32		﴿وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾
486	34		﴿لِلرُّبَا﴾
514 - 166	36		﴿إِنِّي أُرِيْنِي أَحْمِلُ﴾
- 399 - 164 509 - 400	43		﴿يَا بَسْتَ﴾ ﴿رُءِيبِي﴾
400 - 399	46		﴿يَا بَسْتَ﴾
310 - 167 312 - 311 -	51		﴿حَشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا﴾
58	59		﴿وَفِي الْكَيْلِ﴾
58	74		﴿جَزَؤُهُ﴾

563	76		﴿مِنْ وَغَاءِ أَخِيهِ﴾
509	100		﴿رُءْيَايَ﴾
- 462- 120 581	110		﴿فَنُنَجِّهِ مَنِ نَشَاءُ﴾
534 – 479 535 – 535 –	4	الرعد	﴿صُنُوَايَ﴾
- 346 – 345 563	5		﴿أَمَّا كُنَّا تُرَابًا﴾
479	32		﴿عِقَابٍ﴾
348	39		﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾
156	5	إبراهيم	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾
479 - 316	7		﴿بِأَيِّمِ اللَّهِ﴾
533 - 531	12		﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾
488	23		﴿الضَّعْبَتُورُ﴾
348	4	الحجر	﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾
أ	9		﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
585	23		﴿نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾
363 - 123	49		﴿تَتَّبِعْ عِبَادِي﴾
456	65		﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِفِطْعٍ مِّنَ الْيَلِ وَاتَّبِعْ أَذْبَرَهُمْ﴾
123	5	النحل	﴿دِفْءٌ﴾
441 - 440	51		﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ إِلَّا هِيَ﴾
402 - 401	57		﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾
368	90		﴿وَإِيْتَاءَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾
513	92		﴿أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾
517	97		﴿حَيَوةً طَيِّبَةً﴾
511	121		﴿شَاكِرًا لَا نَعْمِهِ إِجْتَبِيَهُ وَهَدْيِهِ﴾

124 - 119	1	الإسراء	﴿أَسْرَى﴾
120	11		﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾
436	23		﴿كِلَاهُمَا﴾
367	59		﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾
121	75		﴿إِذَا لَّاَذْفَنَكَ﴾
121	76		﴿وَإِذَا لَّا يَلْبُثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾
576	83		﴿رَأُ كُوكِبًا﴾ و ﴿وَنُأُ بِجَانِبِهِ﴾
352	106		﴿وَفَرَّأَنَا فَرَفَنَّهُ﴾
361	10	الكهف	﴿وَهَيَّا لَنَا﴾
361	16		﴿وَيَهَيَّ لَكُمْ﴾
535	21		﴿بُنَيْنًا﴾
348	27		﴿مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾
516 - 121	28		﴿بِالْعَدْوَةِ﴾
508 - 507	33		﴿كِلْتَا﴾
479	35		﴿ظَالِمٍ﴾
346	36		﴿خَلَفَكَ مِنْ تُرَابٍ﴾
454	39		﴿حُسْبِنَا﴾
564	70		﴿إِمْرَأَ﴾
517	80		﴿خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً﴾
318	91		﴿رَدْمًا - أَتُونِي﴾
319 - 318	92		﴿قَالَ أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ فِطْرًا﴾
517	12	مريم	﴿وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا وَزَكَاةً﴾
558 - 557 563 - 560 -	18		﴿لَّاهَبٍ﴾

511	29		﴿ءَاتَيْنِي الْكِتَابَ﴾
509	30		﴿وَأَوْصِنِي﴾
467	52		﴿وَنَدَيْنَاهُ﴾
183	74		﴿وَرِءَا﴾
467	83		﴿وَاصْطَبِرْ لِعِبَدَتِي﴾
- 331 - 330 332	52	طه	﴿الْأَرْضَ مِهْدًا﴾
169	62		﴿سَجَرًا﴾
- 379 - 121 - 533 - 532 565	70		﴿وَلَا وَصَلَبَنَّاكُمْ فِي جُدُوعٍ النَّخْلِ﴾
51	71		﴿وَلَا وَصَلَبَنَّاكُمْ﴾
187	74		﴿وَلَا يَحْيَى﴾
282	92		﴿يَبْنُومَ﴾
465	105		﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾
509	119		﴿أَجْتَبَاهُ﴾
495 - 368	128		﴿وَمِنْ-انَاءِ عِ الْيَلِ فَسَبَّحْ﴾
495 - 368	34	الأنبياء	﴿أَقْبَلِينَ مَتَّ بِهِمُ الْخَلِيدُونَ﴾
377 - 375	37		﴿سَاءُ وَرِيكُمْ ءَايَاتِي﴾
- 462 - 120 581	87		﴿نُنَجِّهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾
398 - 397	5	الحج	﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾
479 - 135	11		﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَغْبُذُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ طُمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْفَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾
337	21		﴿وَلَوْ لَوْآ﴾

479	36		﴿ إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ ﴾ ﴿ خَوَّانِ ﴾
425	37		﴿ لِلَّذِينَ يُفْتَلُونَ ﴾
122	60		﴿ وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ﴾
511	76		﴿ اجْتَبِيكُمْ ﴾
138	8	المؤمنون	﴿ لَا مَنَنْتِهِمْ ﴾
422	14		﴿ الْعِظَمِ ﴾
422	35		﴿ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾
508 - 507	44		﴿ تَتَرَاءَ ﴾
- 314 - 313 315	73		﴿ فَخَرَّاجَ رَبِّكَ ﴾
422 - 346	83		﴿ قَالُوا أَمَّا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾
504	32	النور	﴿ أَلَيْمَى ﴾
516 - 121	35		﴿ كَمِشْكُوتٍ ﴾
494	58		﴿ أَلَيْ لَا يَرْجُونَ ﴾
120	17	الفرقان	﴿ هَؤُلَاءِ ﴾
491 - 358	21		﴿ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾
586 - 187	49		﴿ وَلِنُخَيِّ بِهٖ بَلَدَةً مَّيِّنًا ﴾
418	52		﴿ وَجَهْدُهُمْ بِهٖ ﴾
324	68		﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴾
565	48	الشعراء	﴿ ءَاَمَنْتُمْ لَهُ ﴾
584 - 379	49		﴿ وَلَا وَصَلَيْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
398	56		﴿ حَذِرُونَ ﴾
574	61		﴿ تَرَاءَ الْجَمْعَيْنِ ﴾

406	130		﴿جَبَّارِينَ﴾
468	176		﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾
- 395 – 394 488	197		﴿عَلَّمُوا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾
348	1	النمل	﴿تِلْكَ ءَايَاتُ الْفُرْعَانِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾
120	15		﴿دَاوُدَ﴾
515 - 514	20		﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾
120	21		﴿لَا أَذْبَحَنَّهُ﴾
123	25		﴿الْخَبَاءَ﴾
189 - 182	30		﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾
169	35		﴿بَنَظِيرَةً﴾
563 - 185	62		﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾
346 – 345 384 - 384 –	69		﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا﴾
467	14	القصص	﴿فَاسْتَعَلَّهُ الذِّمِّ مِنْ شِيعَتِهِ﴾
500	22		﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْفَاءَ مَدْيَنَ﴾
571 - 569	34		﴿رِدَاءَ﴾
47	48		﴿سَجَرَانِ﴾
438_ 437	61		﴿فَهُوَ لَفِيهِ﴾
40	82		﴿وَيِكَانَ﴾
441 - 440	46	العنكبوت	﴿إِلَهُنَا﴾
- 373 – 372 501	7	الروم	﴿بِلِفَاءِ رَبِّهِمْ﴾
183	8		﴿بِلِفَاءِ﴾
387	9		﴿أَسْأَلُوا السُّوْبَى﴾
389	12		﴿مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاؤُهُ﴾

373 - 372 501	15		﴿وَلِفَاءِ فِي الْآخِرَةِ﴾
493 - 491 518	38		﴿لِتَرْبُوا﴾
152	12	لقمان	﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ
465	18		﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾
122	30		﴿وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَطْلُ﴾
120	18	السجدة	﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾
153	6	الأحزاب	
456 - 167 458	15		﴿الْأَذْبَرُ﴾
428	20		﴿مَا فَتَلَوْا إِلَّا فُلْيَلًا﴾
197	30		﴿يُضْلَعُ لَهَا﴾
452	33		﴿الْجَاهِلِيَّةُ﴾
398 - 119	35		﴿الصَّيِّمِينَ﴾ وَالْحَافِظَاتِ
398	50		﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾
493 - 491	69		﴿كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى﴾
179	3	سبا	﴿عَلِيمَ الْغَيْبِ﴾
358	5		﴿سَعَوْا بِآيَاتِنَا﴾
399 - 164 400 -	13		﴿رَأْسِيَّتِ﴾
184	37		﴿الْغُرَبَاءِ آمِنُونَ﴾
188 - 175 491	38		﴿مُعْجِزِينَ﴾
395 - 394 488	28	فاطر	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾
أ	32		﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾

337	33		﴿وَلَوْلَا﴾
363 - 361	43		﴿الْمَكْرُ السَّيِّءُ﴾
533	7		﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيهِ أَغْنَفِيهِمْ أَغْلَلًا﴾
315	34	يس	﴿عَمِلْتَ﴾
398	54		﴿بَلِكُهُونَ﴾
385	16		﴿إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾
384	36	الصفات	﴿أَيُّنَا لَتَارِكُوا إِلَهَتَنَا﴾
397	66		﴿بِمَا لَعُونِ﴾
188 _ 174	68		﴿إِلَى الْجَحِيمِ﴾
- 514 - 166 515	75		﴿نَادِينَا﴾
467	104		﴿وَنَدِينَهُ﴾
591	1	ص	﴿صَّ وَالْفُرَّاءِ﴾
403	2		﴿وَلَاتَ﴾
563	7		﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ﴾
468	12		﴿وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ الْوَلِيَّكَ الْأَخْرَابِ﴾
331	55		﴿بَبِيسَ الْمَهَادُ﴾
471 - 184	66		﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْعَقْبَرُ﴾
471	6	الزمر	﴿أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْعَقْبَرُ﴾
479	15		﴿الْخُسْرَانُ﴾
353 - 352	27		﴿فَرَّأَنَا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾
391	33		﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾
188 - 176	66		﴿وَجَعَلَ بِالنَّبِيِّينَ﴾

405	5		﴿كَذَلِكَ حَفَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾
438 - 437	14		﴿التَّلَوِي﴾
516 - 494	41		﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجْوَةِ﴾
471	42		﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَيْبِ﴾
488	47	غافر	﴿الصُّعَبَوُ﴾
389	50		﴿وَمَا دُعَاؤُ الْكَافِرِينَ﴾
- 581 - 175 582	51		﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾
397	60		﴿دَاخِرِينَ﴾
180 - 163	71		﴿وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ﴾
- 322 - 321 323	11	فصلت	﴿سَمَوَاتٍ﴾
404	20		﴿الْجَنَّاتِ﴾
324 - 120	22		﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾
391	37	الشورى	﴿وَجَزَاؤُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾
- 495 - 368 - 499 - 498 501	48		﴿وَرَاءَ حِجَابٍ﴾
352	2		﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ فُرْقَانًا عَرَبِيًّا﴾
331	10		﴿الْأَرْضِ مِهْدًا﴾
402	15		﴿بَنَاتٍ﴾
- 489 - 488 490	17	الزخرف	﴿يَنْشُرُونَ﴾
120	31		﴿الْفُرْعَانَ﴾
137	36		﴿وَيَحْسِبُونَ﴾
565	58		﴿ءَالِهَتُنَا﴾
398	26	الدخان	﴿فُلُكِهِمِ﴾
121	22	الجاثية	﴿هَوْبُهُ﴾

180	14	الاحقاف	﴿بَلَّغَ﴾
586	32		﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾
509	31	محمد	﴿بِسْمِهِمْ﴾
395	6	الفتح	﴿الظَّالِمِينَ﴾
436	15		﴿كَلَّمَ اللَّهَ﴾
458	22		﴿لَوْلُوا لَادْبَرَ﴾
452	26		﴿فِي فَلُوبِهِمْ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾
465	2	الحجرات	﴿الرَّاشِدُونَ﴾
465	3		﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾
451	6		﴿فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ﴾
398	7		﴿الرَّاشِدُونَ﴾
591	1	ق	﴿قَ وَالْفُرْعَانِ﴾
476	4		﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ﴾
400 - 164	10		﴿بَاسِفَتِ﴾
138	19		﴿وَجَاءَ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾
486	30		﴿إِمْتَلَأَتْ﴾
458	40		﴿وَإِدْبَرَ الشُّجُودِ﴾
182	41		﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾
585	43		﴿نُحْيِ وَنُمِيتُ﴾
119	1	الذاريات	﴿الذَّارِيَّتِ﴾
495 - 368	47		﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾
356 - 355	52		﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ﴾
324	53		﴿فَوْمٌ طَاغُونَ﴾

339	16	الطور	﴿فَلْيَكْفِهِمْ﴾
338	22		﴿لَوْلُو﴾
402 - 401	37		﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾
458	47		﴿وَإِدْبَرَ النُّجُوم﴾
324	53		﴿فَوَمَّ طَاغُونَ﴾
180	19	النجم	﴿الَّتِ﴾
121	20		﴿وَمَنُوء﴾
122	37		﴿أَلَّا تَزِرَّ وَازِرَّةً وَزَرَ أَخْبَرِي﴾
571 - 569	49		﴿عَادَا أَلْأُولِي﴾
571	56		﴿الْأَزِقَهُ﴾
120	6	القمر	﴿الدَّاعِ﴾
454	7		﴿حُشَعَا﴾
563	25		﴿ذُو الْجَلَالِ﴾ ﴿أَأُفِي الذِّكْرِ﴾
338	20	الرحمن	﴿اللُّلُؤَا﴾
166	22		﴿الْمُنَشَّاتِ﴾
359	25		﴿ذُو الْجَلَالِ﴾
509	40		﴿بِسِيمَاهُمْ﴾
571	43		﴿حَمِيمٍ - اِ﴾
337	25	الواقعة	﴿اللُّلُؤِ﴾
- 199 - 197 445	11	الحديد	﴿فِيضَاعِفُهُ﴾
137	13		﴿وَلِلَّذِينَ آمَنُوا نَظَرُونَا﴾
199	17		﴿يُضَاعَفُ﴾
443	18		﴿يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾

535	19		﴿الدُّنْيَا﴾
398	22		﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾
137	23		﴿بِالْبُخْلِ﴾
124	24		﴿قَبْلِ اللَّهِ الْغَنَى الْحَمِيدُ﴾
570	13	المجادلة	﴿رَحِيمٌ - أَشْفَقْتُمْ﴾
137	18		﴿وَيَحْسِبُونَ﴾
- 454 - 358 491	9		﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾
- 456 - 167 458	12		﴿الْأَذْبَرِ﴾
499 - 498	14		﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدِرٍ﴾
391	17	الحشر	﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾
471	21		﴿لَرَأَيْتَهُ خَشِيعًا مُتَصَدِّعًا﴾
454	24		﴿الْخَلْقِ﴾
163	1	الممتحنة	﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِ﴾
166	4		﴿بِرَاءَتِمْ﴾
479	4	الصف	﴿بُنْيَانٍ﴾
137	9	الجمعة	﴿فَاسْعَوْا﴾
184	5	التغابن	﴿نَبُوءُ الَّذِينَ﴾
121	6	الطلاق	﴿أُولَئِكَ﴾
301 - 300	12	التحریم	﴿بِكَلِمَتِ رَبِّهَا وَكِتَابِهِ﴾
591	1	القلم	﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾
495 - 368	6		﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾
471	10	نوح	﴿قَفُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾
- 342 - 341 343	9	الجن	﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾

142	18	المزمل	﴿بَافِرٌ وَآ مَا تَيْسَّرَ مِنْهُ﴾
424 - 422	3	القيامة	﴿أَلَسْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾
489 - 189	13		﴿يُنَبِّأُ﴾
187	39		﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾
163	4	الإنسان	﴿سَكْسَلًا وَأَغْلَلًا﴾
335 - 333	15		﴿فَوَارِيرًا﴾
324	21		﴿عَلَيْهِمْ﴾
496	50	المرسلات	﴿بِأَيِّ﴾
330	6	النبأ	﴿مِهْدًا﴾
474 - 325	28		﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾
398	29		﴿تَشِيثٍ﴾
- 324 - 164 - 473 - 325 474	35		﴿وَلَا كِذَّابًا﴾
346 - 345	40		﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ تَرَابًا﴾
360 - 359	3	المطففين	﴿كَالْوَهْمِ أَوْ وَرَنُوهُمْ﴾
120	18		﴿عَلِيِّينَ﴾
439 - 437	6	الانشقاق	﴿بِمَلْفِيهِ﴾
438 - 138	15	البروج	﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾
187	13	الاعلى	﴿وَلَا يُحْيِي﴾
182	4	الفجر	﴿وَالَيْلِ إِذَا يَسْرُءُ﴾
176	25		﴿وَجِئَءَ يَوْمِيذٍ بِجَهَنَّمَ﴾
187	13	الشمس	﴿وَسُفِّهَا﴾
509	15		﴿عُفْبَاهَا﴾
138	3	الليل	﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾

327	9	العلق	﴿أَرَأَيْتَ أَلِذَّيْ يَنْهَى﴾
327	11		﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾
327	13		﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾
- 531 - 121 533	16		﴿لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾
180	5	البينة	﴿الْفَيْمَةِ﴾
329 - 327	1	الماعون	﴿أَرَأَيْتَ﴾
180	2	الفيل	﴿إِلَيْهِمْ﴾
185	3	المسد	﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾

فهرس الأحاديث

الصفحة	المرجع	طرف الحديث
125	جامع الأحاديث الحديث للسيوطي، رقم: 41159، 38/ 110. كنز العمال، الحديث رقم 29566، 10 / 314.	بحديث معاوية: " عن معاوية فقال له: ألق الدواة، وحرف القلم، وأقم الباء ... "
	المعجم الكبير ، الحديث رقم: 4889، 5 / 142	عن زيد ابن ثابت: " قال: كنت أكتب الوحي لرسول الله ﷺ وكان إذا نزل عليه أخذته برحاء شديدة وعرق عرقا شديدا مثل الجمان... "
127	السنة للمروزي، الحديث رقم: 72، ص: 27، الجامع الصحيح سنن الترمذي، الحديث رقم: 2676، 5 / 44	عن العُزْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ: " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي عضوا عليها بالنواجذ... "
140	رواه الحاكم في مستدركه، الحديث رقم: 4217، 2 / 668	عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: "كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع"
	رواه البخاري في صحيحه، الحديث رقم: 4679، 6 / 71.	عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: " فقممت فتتبع القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعصب وصدور الرجال... "
152	رواه مسلم في صحيحه، حديث رقم: 32، 1 / 15	عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: " لما نزلت: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ [الأنعام 82] إيمانهم بظلم شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ ... "
	رواه البخاري في صحيحه ، الحديث رقم: 1916، 3 / 28	عن عدي بن حاتم رضي الله عنه ، قال: " لما نزلت: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض، فجعلتهما تحت وسادتي... "
154	رواه البخاري في صحيحه، الحديث رقم: 2419، 3 / 122	عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال: " سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان رسول الله ﷺ أقرأنيها... "

فصوص أبيات الحقيقة:

الرقم	البيت	الصفحة
1	الحمدُ لله مَوْضُولا كَمَا أَمَرَا	39
34	عَلَى لِسَانِ قُرَيْشٍ فَاكْتُبُوهُ كَمَا	156
35	فَجَرَّدُوهُ كَمَا يَهْوَى	
40	أَبُو عُبَيْدٍ أُولُو بَعْضِ الْخَزَائِنِ لِي	186
41	وَرَدَّهُ وَلَدُ النَّحَّاسِ مُعْتَمِداً	
42	إِذْ لَمْ يَقُلْ مَالِكٌ لَاحَتْ مَهَالِكُهُ	
45	وَهَاكَ نَظْمُ الَّذِي فِي (مُقْنِع) عَنْ أَبِي	41 - 37
47	وَاحْذِفُهَا بَعْدَ فِي ادِّ رَعْنُومُ وَمَسْ-	409
52	مَعاً دِفَاعُ، رِهْنٍ مَعَ مُضَعَفَةٍ	443 - 432
53	يُضَعَفُ الْخُلْفُ فِيهِ كَيْفَ جَا وَكَتَدَ	-296 -49 443 _ 198
56	يَقْتُلُونَ الَّذِينَ الْحَذَفُ مُخْتَلَفٌ	429
60	وَقُلْ مَسْكِينٍ عَنْ خُلْفٍ وَهُودَ بِهَا	47
62	وَبِالْكِتَابِ وَقَدْ جَاءَ الْخِلَافُ بِهِ	168
63	وَرَسْمُ وَالْجَارِ ذَا الْقُرْبَى بِطَائِفَةٍ	307
72	وَيَا وَرِيشاً بِخُلْفٍ بَعْدَهُ أَلِفٌ	164
73	وَبَصْطَةً بِاتِّفَاقٍ مُفْسِدِينَ وَقَا	164
79	وَفِي لِنَظَرٍ حَذَفُ النُّونِ رُدَّ وَفِي	583
81	وَفِيهِ خُلْفٌ، وَءَايَتٌ بِهِ أَلِفُ الـ	310
85	وَالرَّيْحُ عَنْ نَافِعٍ وَتَحْتَهَا احْتَلَفُوا	316
89	وَفِي خَرْجاً مَعاً وَالرَّيْحُ خُلْفُهُمْ	313
90	كُلُّ بِلَا يَاءٍ - اَتُونِي وَمَكَّنِي	318
95	وَسَمِيراً وَعِظْماً وَالْعِظَمَ لَنَا	424
101	مَعاً بِهَدْيٍ عَلَى خُلْفٍ فَنَاطِرَةٌ	169 - 47

103	تُصْعِرِ اتَّقِفُوا تَظْهَرُونَ لَهُ	وَيَسْأَلُونَ بِخُلْفٍ عَلَيْهِمْ أَفْتَصَرَا	50
108	، وَاتَّقِفُوا	عَلَى السَّمَوَاتِ فِي حَذْفَيْنِ دُونَ مِرَا	321
116	قُلْ	عَلَيْهِمْ مَعَ وَلَا كِذَّابًا إِشْتَهَرَا	324
118	وَجَاءَ أَنْدَلُسُ تَزِيدُهُ أَلِفًا	مَعًا وَبِالْمَدِينِ رَسْمًا عُنُوا سِيرَا	44
121	وَفِي أَرَيْتِ الَّذِي أَرَيْتُمْ اخْتَلَفُوا	وَقُلْ: مَهْدًا جَمِيعًا نَافِعُ حَشَرَا	330 - 325
124	سَلْسِلًا وَقَوَارِيرًا مَعًا وَلَدَى الْ	بَصْرِيِّ فِي الثَّانِ خُلْفٌ سَارَ مُشْتَهَرَا	333
129	وَهَاكَ فِي كَلِمَاتٍ حَذَفَ كُلَّهُم	وَاحْمِلْ عَلَى الشَّكْلِ كُلِّ الْبَابِ مُعْتَبَرَا	48
130	لَكِنْ أَوْلَيْكَ وَاللَّيْ وَذَلِكَ هـ	يُ وَالسَّلَامُ مَعَ اللَّيْ فَرْدٌ عُذْرَا	50
131	مَسْجِدٌ وَإِلَهُ مَعَ مَلَكَةٍ	وَأَذْكُرْ تَبَرُّكَ وَالرَّحْمَنُ مُعْتَفِرَا	441
138	أُولَى يَتَامَى نَصَارَى فَاحْذِفُوا وَتَعَا	لَمْ كُلَّهَا وَبَغَيْرِ الْجِسِّ النَّ جَرَى	341
139	حَتَّى يُلْقُوا مُلْقُوهُ مُبَارَكًا أَحـ	فَطْهُهُ مُلَاقِيهِ بَارَكْنَا وَكُنْ حَذِرَا	181
141	وَاحْفَظْ فِي الْإِنْفَالِ فِي الْمِيعَدِ مُتَّبِعَا	تُرَابَ رَعْدٍ وَتَمَلِّ وَالنَّبَأُ عَطِرَا	345 - 344
143	كِتَبٌ، إِلَّا الَّذِي فِي الرَّعْدِ مَعَ أَجَلِ	وَالْحَجَرِ وَالْكَهْفِ فِي ثَانِيهِمَا عَبْرَا	348
144	وَالْتَمَلِ الْأَوَّلَى وَقُلْ آيَاتُنَا وَمَعَا	يُيُونُسَ الْأَوَّلِينَ اسْتَشْنِ مُؤَمَّرَا	348 - 167 350 -
145	فِي يُوسُفٍ حُصَّ قُرْءَانًا وَزُخْرُفِهِ وَمَعَا	أُولَاهُمَا وَبِإِثْبَاتِ الْعِرَاقِ يُرَى	352
146	وَسَاحِرٌ غَيْرُ أُخْرَى الذَّارِيَاتِ بَدَا	وَالْكُلُّ دُونَ أَلْفٍ عَنْ نَافِعٍ سَطِرَا	355
150	وَكُلُّ جَمْعٍ كَثِيرٍ الدَّوَرِ كَالْكَلِمَا	تِ الْبَيْتَاتِ وَنَحْوِ الصَّالِحِينَ دُرَا	394
151	سِوَى الْمُشَدَّدِ وَالْمَهْمُوزِ فَاخْتَلَفَا	عِنْدَ الْعِرَاقِ وَفِي التَّائِيثِ قَدْ كُتِرَا	396
152		كَ: الصَّلَاحَتِ وَعَنْ جُلِّ الرُّسُومِ سَرَى	
159	وَزِدْ بَنُوا أَلْفًا فِي يُونُسَ وَلَدَى	فِعْلِ الْجَمِيعِ وَوَاوِ الْفَرْدِ كَيْفَ جَرَى	493
160	جَاؤُ وَبَاؤُ اخْذِفُوا فَأَوْ سَعَوْ بِسَبَا	عَتَوْ عَتَوْا وَقُلْ تَبَوَّءُوا أَحَرَا	493 - 358
161	أَنْ يَغْفُوَ الْحَذْفُ فِيهِ دُونَ سَائِرِهَا	يَعْفُو وَ نَبَلُّوا مَعَ لَنْ تَدْعُوا النُّظْرَا	493 - 358
166	وَتَعْرِفُ الْيَاءَ فِي حَالِ الثُّبُوتِ إِذَا	حَصَلَتْ مُحْذُوفَهَا فَحُذِّهِ مُبْتَكِرَا	49
187	هَيَّا يَهَيَّا مَعَ السِّيَاءِ بِهَا أَلْفُ	مَعَ يَائِهَا رَسَمَ الْعَازِي وَقَدْ نُكِرَا	361
188	بِأَلِيَّةٍ وَ بِأَلِيَّتِ الْعِرَاقِ بِهَا	يَاءَانِ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَلَيْسَ مُشْتَهَرَا	365
190	أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ زِيدَ يَاهُ وَفِي	تَلْقَائِ نَفْسِي وَمِنْ عَائِي لَا عَسْرَا	497 - 368 500 -

368		وَفِي وَإِيَّائِي ذِي الْقُرْبَىٰ بِأَيْكُمُ	191
372		لِقَائِي فِي الرُّومِ لِلْعَازِي، وَكُلُّهُمْ	193
48	أُولَىٰ أُولَتٍ وَفِي أُولَئِكَ أَنْتَشَرَا	وَهُمْ نَسُوا اللَّهَ قُلْ وَالْوَاوُ زَيْدٌ أُولُوا	195
50 - 374 - 379	أَوْصَلَبَّتْكُمْ طَلُهُ مَعَ الشُّعْرَا	وَالْخُلْفُ فِي سَأُورِيكُمْ قَلَّ وَهُوَ لَدَىٰ	196
519	وَلَيْسَ خُلْفُ رَبِّا فِي الرُّومِ مُحْتَقَرَا	إِنْ أَمْرُوا وَالرَّبُّوا بِالْوَاوِ مَعَ أَلِفٍ	199
382	و: يَا ابْنَ أُمِّ فَصْلُهُ كُلُّهُ سَطَرَا	ف: هَؤُلَاءِ بَوَاوٍ، يَبْنُوهُمْ بِهِ	201
49	وَقُلْ أَيْنَ لَنَا يُحْصَىٰ فِي الشُّعْرَا	وَحُصَّ فِي أَيْنَا مُنْتَا (إِذْ وَقَعَتْ)	203
387	قَدْ صَوَّرْتُ أَلِفًا، مِنْهُ الْقِيَّاسُ بُرَا	وَأَنْ تَبُوءَ أَمَعَ السُّوَايَ تَنُو أَيْهَا	209
389	فِي الرَّفْعِ فِي أَحْرَفٍ وَقَدْ عَلَتْ حَطَرَا	وَصَوَّرْتُ طَرْفَا بِالْوَاوِ مَعَ أَلِفٍ	210
389	فِرٍ، نَشَلُوا بِحُودٍ وَحَدَهُ شُهُرَا	أَنْبَلُوا مَعَ شَفَعُوا مَعَ دُعَاوٍ بَعَا	211
168 - 391	فِي الْأَوَّلِينَ وَوَالِي خُلْفُهُ الرُّمَسَرَا	جَزَاوَا حَشِرٍ وَشُورَى وَالْعُقُودِ مَعَا	212
47 - 168 - 391 - 394	سَوَىٰ بَرَاءَةً قُلْ وَالْعَلَمُؤُا عُرَىٰ	طَلُهُ عِرَاقٍ وَمَعَهَا كَهْفُهَا نَبُؤَا	213
488	يَنْشَلُوا وَفِي مُقْنِعٍ لَا وَاوٍ مُسْتَطَرَا	وَفِي يُنَبِّؤُا الْإِنْسَانُ الْخِلَافَ وَمَنْ	218
507	عِرَاقٍ وَاحْتَلَفُوا فِي حَذْفِهَا زُبُرَا	بَالِيَا ثَقَفَةً، وَفِي ثِقَاتِهِ أَلِفُ الْ	231
49	سَجَىٰ زَكَىٰ وَاوْهَا بِالْيَاءِ قَدْ سَطَرَا	كَيْفَ الضُّحَىٰ وَالْقَوَىٰ دَحَلَتْهُ وَطَحَا	235
481	لَمَذِي مَعَ الْيَلِ فَاحْذِفْ وَاصْذِقِ	لَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا	236
521	لَا مَلَجَا أَنْ لَا إِلَهَ هُودٍ ابْتَدِرَا	أَنْ لَا يَقُولُوا اقْطَعُوا أَنْ لَا أَقُولَ وَأَنْ	238
397	وَالْحَجَّ وَصَلًا لِكَيْلَا وَالْحَدِيدِ جَرِي	فِي آلِ عِمْرَانَ وَالْأَحْزَابِ ثَانِيَهَا	257
48	لِ هَؤُلَاءِ بِقَطْعِ اللَّامِ مُدَكِّرَا	وَمَالٍ هَذَا فَقُلْ مَالِ الَّذِينَ فَمَا	259
169	إِمَامٌ، وَالْكُلُّ فِيهِ أَعْظَمَ النُّكْرَا	أَبُو عُبَيْدٍ: وَلَا تَحِينَ وَاصِلُهُ الْ	260
405	تَأْنِي يَبُوءُ هَاءٌ بِالْعِرَاقِ يُرَىٰ	فِي غَافِرٍ كَلِمَتُ الْخُلْفِ فِيهِ، وَفِي النَّ	274
405	نُصَيْرُهُمْ وَابْنُ الْأَنْبَارِي فَجُدْ نَظَرَا	وَالْتَاءُ شَامٌ مَدِينِي وَأَسْقَطُهُ	275
36 - 55	أَسْنَى الْمَقَاصِدِ لِلرَّسْمِ الَّذِي بِهِرَا	تَمَّتْ عَقِيلُهُ أَتْرَابِ الْقَصَائِدِ فِي	279
56	إِلَى طَلَائِعِ لِلْإِغْضَاءِ مَعْتَدِرَا	فَقِيرَةٌ حِينَ لَمْ تُغْنِي مُطَالَعَةً	285
	ظَنَّا، وَكَالْهَجَرِ بَيْنَ الْمَهْجَرِينَ سُرَىٰ	كَالْوَصْلِ بَيْنَ صِلَاتِ الْمُحْسِنِينَ	286

	يُنَجِّيه مِنْ عَزَمَاتِ اللَّوْمِ مُتَّعِرًا	مَنْ عَابَ عَيْبًا لَهُ عُذْرٌ فَلَا وَرْرًا	287
	خُذْ مَا صَفَا وَاحْتَمِلْ بِالْعَقْوِ مَا كَدَّرَا	وَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُ بَنِيَّتِهَا	288
21	وَمُسْتَعَاثٌ بِهِ فِي كُلِّ مَا خُذِرَا	وَاللَّهُ أَكْرَمُ مَأْمُولٍ وَمُعْتَمَدٍ	290
	أَلْطَافُهُ تَكْشِفُ الْأَسْوَاءَ وَالضَّرَرَا	يَا مَلَجَأَ الْفُقَرَا وَالْأَعْيَاءِ وَمَنْ	300
	يَرْجُو سِوَاكَ فَقَدْ أَوْدَى وَقَدْ حَسِرَا	أَنْتَ الْكَرِيمُ وَغَفَّارُ الذُّنُوبِ وَمَنْ	301
	وَمِنْكَ مُبْتَغِيًّا وَفِيكَ مُصْطَبِرَا	هَبْ لِي بِجُودِكَ مَا يُرْضِيكَ مُتَّبِعَا	302
385	وَزِدْ إِلَيْهِ الَّذِي فِي النَّمْلِ مُدَكِّرَا	وَفَوْقَ صَادِ أَثْنَا ثَانِيًا رَسْمُوا	304
40	مُعْرِفَا عَرْفُهَا الْآصَالَ وَالْبُكَرَا	تُضَاحِكُ الزَّهْرَ مَسْرُورَا أَسِرْتُهَا	307

فهرس أبيات المورد:

الرقم	البيت	الصفحة
20	وَالْأُمّهَاتُ مَلْجَأٌ لِلنَّاسِ	161
24	وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ	92
25	فَجِئْتُ فِي ذَاكَ يَهَذَا الرَّجُلِ	96
26	وَفَقَّ قِرَاءَةً أَبِي رُوَيْمٍ	
27	حَسَبَ مَا اسْتَهَرَّ فِي الْبِلَادِ	
28	وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرَفِ	94
29	لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مَرْوِيُّ	
30	وَشَيْخَهُ مُؤْتَمِّنٌ	95
31	حَدَّثَنِي عَنْ شَيْخِهِ الْمَعَامِي	
32	جَعَلْتُهُ مُقْصَلاً مَبُورًا	161
36	وَكُلَّ مَا قَدْ ذَكَرْتُهُ أَذْكَرُ.	162
42	لِأَجْلِ مَا خُصَّ مِنَ الْبَيَانِ	87
47	وَاحْذَرْنَهُمَا بَعْدَ فَادَارَتُمْ وَمَسَا	161
50	مِنْ سَالِمِ الْجَمْعِ الَّذِي تَكَرَّرَا	393
51	فَتَبَّثَ مَا شُدِّدَ مِمَّا دُكِّرَا	395
55	وَأُثْبِتَ التَّنْزِيلُ أَوَّلَى يَابِسَاتٍ	164 - 166 - 399
56	رَجَحَ ثَبَتَهُ وَبَاسَقَ سَمَاتٍ	
58	ثُمَّ بَنَتْ فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ	401
59	وَفِي صِرَاطٍ خُلْفُهُ وَسُوءَاتٍ	404
62	وَبَعْدَ وَائٍ عَنْهُمَا قَدْ أُثْبِتَتْ	322
63	وُحْذِفَتْ قَبْلُ بِلا اضْطِرَابٍ	322
64	وَأُثْبِتَتْ آيَاتُنَا الْحَرْفَانِ	351
65	وَالْحُذْفُ عَنْهُمَا بِأَكْأَلُونَ	405
66	كَيْفَ أَتَى وَوَزُنُ فَعَالِيْنَ	405
70	وَعَنْهُ وَالْدَّائِي فِي طَاعُونَا	162 - 166
73	وَلَيْسَ مَا اشْتُرِطَ مِنْ تَكَرُّرٍ	395
84	وَعَنْهُمَا الصَّعِقَةُ الْأُولَى أَتَتْ	159
88	وُحْذِفَ ادَّارَتُمْ رَهْلُ	409
101	مَعَ هَادِي عَلَى خُلْفٍ فَنَاطِرَةٌ	169 - 47
102	طُعِينٌ أَمْوَاتٌ كَذَا لِابْنِ نَجَاحٍ	412

103	وَسُورَةُ الْكَهْفِ وَنَصِّ الْفُرْقَانِ	كَذًا بِإِبْرَاهِيمَ عَنْ سُلَيْمَانَ	
104	وَالْبَكْرَةِ وَالشُّورَى وَنَصِّ الْمُتَنِيعِ	بِالْحَذْفِ فِي الثَّلَاثِ عَنْ تَتَبُّعِ	
105	وَجَاءَ أَوَّلَى الرُّومِ بِالتَّحْيِيرِ	لِابْنِ نَجَّاحٍ لَيْسَ بِالْمَأْثُورِ	
106	وَكَلَّمَا بَقِيَ عَنْهُ فَأَحْذَفَ	وَلَفْظُ إِحْسَانٍ أَتَى فِي الْمُنْصَرِفِ	412 - 95
107	مَعَ شَعَائِرٍ وَجَاءَ حَذْفُ دَيْنٍ		95
110	كَذًا أَصَبْنَاهُمْ أَصَابَكُمْ وَمَا	أَصَابَكُمْ لَدَى الثَّلَاثِ كَيْفَمَا	416
112		وَلَأَبِي عَمْرٍو مِنَ الْمَعَاهِدَةِ	100
113	عَهْدٍ فِي الْفَتْحِ وَأَوَّلَى	وَكُلُّهُ لَا لِابْنِ نَجَّاحٍ وَرَدُّو	100
115	شَهَادَةُ فِعْلٍ الْجِهَادِ غَفْلٌ	ثُمَّ مَنَسِكُكُمْ وَالْبَطْلُ	163
120	وَاحْذَفَ بِوَأَعَدْنَا مَعَ الْمَسَاجِدِ	وَعَسَّسَنَ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا وَاحِدٌ	420 - 162
121	وَكَيْفَ أَزْوَاجٍ وَكَيْفَ الْوَالِدَيْنِ	وَفِي الْعِظَمِ عَنْهُمَا فِي الْمُؤْمِنِينَ	422
131	كَذَا وَقَتْلُوهُمْ فِي الْبَقَرَةِ	وَقَبْلَهُ ثَلَاثَةُ مُقْتَنَرَةٍ	
132	وَأَلْ عَمْرَانَ بِهَا الْأَخِيرُ	وَقَتْلُوهُمْ مَأْثُورٌ	428
133	وَمَوْضِعٌ فِي الْحَجِّ وَالْقِتَالِ	ثُمَّ انْ أَحْزَفِ عَلَى التَّوَالِ	
135	وَأُطْلِقَ الْجَمِيعُ فِي التَّنْزِيلِ	بِأَيِّمَا لَفْظٍ عَلَى التَّكْمِيلِ	431
141	ثُمَّ فَلَانًا لَا يَمُومَ وَلَا زَبَ	وَأُطْلِقَتْ فِي مُنْصَرِفٍ، فَالْكَارِبِ	433
142	مُخَيَّرٌ فِي رِسْمِهَا، وَحَذَفَتْ	فِي مُقْتَنَعٍ: خَلِيفٌ حَيْثُ أَتَتْ	
144	ثُمَّ خِلَافَ بَعْدَ مَقْعَدِهِمْ	لَكِنْ أَوْلَيْكَ وَقُلْ: لَا مَسْئَمَ	165
145	وَفِي الْمَلَاقَاتِ سَوَى التَّلَاقِ	وَفِي عُلَمَائِنِ وَفِي الْخَلْقِ	437
147	كَذَا إِلَهٌ وَبَلَّغَ وَعُظِمَ	وَاللَّنْ يَلْفِ مَعًا ثُمَّ سَلَمَ	440 - 342
148	وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنِّ الْآنَ ذَكُرُوا	بِالْفِ حَسَبًا قَدْ أَثَرُوا	342
151	وَمَا أَتَى تَتَمِيمُهَا أَوْ نَسِئَاءَ	كَتَمُولِهِ هَسَاتَيْسِنَ يَا نَسِئَاءَ	164
152		كَ: الصَّلَحَاتِ وَعَنْ جُلِّ الرُّسُومِ سَرَى	52
156	وَاحْذَفَ بِضَاعِفِهَا لَدَى النَّسَاءِ	وَمَعَهُ لِلدَّانِي سِوَاهُ جَاءَ	
157	وَذَكَرَ الْخُلْفَ بِأَوَّلَى الْبَقَرَةِ	ثُمَّ بِحَرْفِي الْحَدِيدِ ذَكَرَهُ	442 - 163
158	وَلَأَبِي دَاوُدَ جَاءَ حَيْثُمَا	إِلَّا يَضْلَعُهَا كَمَا تَقَدَّمَا	
159	وَفِي الْعَقِيلَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ	فَلَيْسَ لَفْظٌ مِنْهُ بِاتِّفَاقٍ	443 - 174
160	مِنْ آلِ عَمْرَانَ إِلَى الْأَعْرَافِ	عَلَى وَفَاقٍ جَاءَ أَوْ خِلَافٍ	96
176	رَبَّابٍ كَقَمَرَةٍ يُورِي		447
178	ثُمَّ أَحَبَّ أَؤُهُ ثُمَّ عَاقِبَهُ	وَأَحْجُونِي كَذًا وَصَاحِبَهُ	450
179	جَهْلَةً مَعَ الْقَوَا حِشٍ وَفِي		452 - 450
183		وَحَذَفَ حُسْبَانًا وَلَفْظُ خَلْقٍ	454
184	بِمُنْصَرِفٍ		454

189	مَا جَاءَ مِنْ أَعْرَافِهَا لِمَرْيَمَ	عَنِ الْجَمِيعِ أَوْ لِبَعْضِ رُسُلِنَا	96
198	وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَذْبَرَهُمْ	ثُمَّ يَغَيِّرُ الرَّعْدُ أَعْنَاقَهُمْ	456 - 167
199	"وَالْمُنْصِفُ الْأَذْبَارُ فِيهِ مُطْلَقًا	وَفِيهِ أَعْنَاقُهُمْ قَدْ أَطْلَقًا"	459
200	وَعَنْهُمَا يَاءٌ بِأَيَّامِ الْفِ	مُخْتَلَفًا وَلَيْسَ بَعْدَهُ أَلِفٌ	459
201	والحذف في الأنفال في الميعاد		344
208	وَمُقْنَعٌ فُرْعَانَا أُولَى يُوسُفَ	وَرُحُوفٍ، وَلِسُلَيْمَانَ اخْذِفَ	353
209	وَالثُّونُ مِنْ نُنْجٍ فِي الْأَنْبِيَاءِ	كُلٌّ وَفِي الصِّدِّيقِ لِلْإِحْقَاءِ	462
212	بِمُنْصِفٍ، وَعَنْهُمَا فِي سَلْحِرَ	فِي النُّكْرِ غَيْرِ الذَّارِيَاتِ الْآخِرِ	356
213	وَقِيلَ بِالْإِثْبَاتِ كُلِّ يُعْزَفُ	سِ.....وَي بَرَاءَةً قُلْ وَالْعَلَمُ عُرَا	
217	وَذَكَرَ الدَّانِي وَزَنَ (فُعْلَانُ)	بِأَلِفٍ ثَابِتَةٍ كَ: الْعُذُونُ	478
220	وَهَاكَ مَا مِنْ مَرْيَمَ لَ: صَادٍ	عَلَى اطِّرَادٍ وَبِإِلَّا اطِّرَادٍ	96
225	أَصْوَاتٍ اسْتَجَزَهُ وَاسْتَجَزَتْ		465
230	وَقَاسَتْغَلَّتْهُ، كَذَاكَ رُسُلَنَا	عَنْهُ كَذَا عِبَادَتِهِ بِمَرْيَمَ	467
234	وَطَلَّةٌ: لَيْكَةً، وَفِي بَقْلٍ لِدِرٍ		468
241	القول في المرسوم من صاد إلى	مُحْتَمِسِ الْقُرْآنِ حَيْثُ كَمِ.....لَا	97
242		لَا بِنَ نَجَاحٍ خَلِشَعًا وَالْعَقْرُ	471
243	كَذَا بَا الْأَخِيرَ قُلْ، وَعَنْهُمَا	أَسُورَةُ أَنْزَلَةٍ قُلْ مِثْلَ مَا	473 - 164
254	وَوَزَنُ (فُعَالٍ) وَ(فَاعِلٍ) ثَبَّتْ	فِي مُقْتَبِعٍ إِلَّا الَّتِي تَقَدَّمَتْ	478
255	الْقَوْلُ فِيمَا سَلَبُوا الْيَاءَ	بِكُسْرَةٍ مِنْ قَبْلِهَا أَكْبَفَاءَ	97
259		ثُمَّ الْجَوَارِ وَبِنَادٍ وَالْمُنَادُ	476
260	أَبُو عُبَيْدٍ: وَلَا تَحِينَ وَاصِلُهُ أَلْ	إِمَامٌ وَالْكُلُّ فِيهِ أَعْظَمُ النُّكْرَا	400
282	وَجَاءَ فِي يَحْيَى إِطْلَاقٌ لَدَى	عَقِبَلَةٍ وَلَا بِنَ حَرْبٍ وَرَدَا	187
283	وَهَاكَ وَأَوَّ سَقَطَتْ فِي الرَّسْمِ	فِي أَحْرُوفٍ لِلْإِكْتِفَاءِ بِالضَّمِّ	97
289	بَابُ وَرُودِ حَذْفِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ	وَهُوَ مُرْجَّحٌ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ	480 - 97
290	فِي الْيَلِ وَالْيَا وَالْيَا وَالْيَا	وَفِي: الْأَذَى بِأَيِّ لَفْظٍ يَأْتِي	480
291	وَهَاكَ حُكْمُ الْهَمْزِ فِي الْمَرْسُومِ	وَضَبَطُهَا بِالسَّائِرِ الْمَعْلُومِ	97
292	فَأَوَّلُ بِالْفِ يُصَوَّرُ	وَمَا يُرَادُ قَبْلُ لَا يُعْتَبَرُ	123
295	أَيْنَ، أَيْنَا الْأَوَّلَانِ، وَكَذَا	أَيْمَةً، وَالْمُزْنُ فِيهَا: أَبَدًا	386
307	فَصْلٌ: وَمِمَّا قَبْلَهَا قَدْ صُوِّرَتْ	سَاكِنَةً، وَطَرَفًا إِنْ حُرِّكَتْ	484
309	وَالْحَذْفُ فِي الرُّيَا وَفِي إِدَارَةٍ	وَالْخُلْفُ فِي امْتِلَافٍ وَاطْمَأْنَنَتْ	486
310	فَصْلٌ: وَفِي بَعْضِ الَّذِينَ تَطَرَّفَا	فِي الرَّفْعِ وَأَوْ ثَمَّ زَادُوا أَلِفًا	488

311	قَ : عَلَّمَ تَوْأَمَهُمَا يُدَوِّ	و الضَّعْفُ الْمَوْضِعَانِ ، يَشْأ	488 - 392
313	جَزَّ وَأَوَّلَانِ فِي الْعُودِ	وَسُورَةُ الشُّورَى مِنَ الْمُحُودِ	393
314	وَمَثَلُهَا لِابْنِ نَجَّاحٍ دُكْرًا	فِي الْحَشْرِ وَالْأَنبِيَاءِ خِلَافًا أَثَرًا	393
322	وَفِي يُبَيِّدُ فِي الْعَقِيلَةِ أَلْفٌ	وَلَيْسَ قَبْلَ الْوَائِ فِيهِمْ أَلْفٌ	188
336	وَتَبَيَّنَ فِي سَيِّئًا وَالسَّيِّئِ	سَيِّئَةٍ هَيَّيْ وَفِي يَهَيَّيْ	362
338	وَهَاكَ مَا زِيدَ بَعْضُ	مِنْ وَائٍ أَوْ مِنْ يَاءٍ أَوْ مِنْ أَلْفٍ	97
343	وَجَاءَ أَيْضًا إِلَى جَاءٍ مَعًا	لَدَى الْعَقِيلَةِ وَكُلُّ نَسْفَعًا	43 - 174 - 176
346	لَكِنَّ مَنْ : بَاءٌ وَرَوَّاءُ	إِسْقَاطُهَا ، وَبَعْدَ وَائٍ مِنْ : سَعَوْ	491
347	فِي سَيِّئًا ، وَمَثَلُهَا : إِنْ فَاءُ	عَتَوْ عَتَوْا وَكَذَا : جَاءُ	491
348	وَبَعْدَ وَائٍ الْفَرْدُ أَيْضًا تَبَيَّنَ	وَبَعْدَ أَنْ يَغْفُو مَعَ دُوْ حَذِفَتْ	491 - 494
351	فَصَلَّ : وَيَاءٌ زَيْدٌ : مِنْ تَلْقَايَ	وَقَبْلَ ذِي الْقُرْبَى أَتَى : إِيَّائِي	369
353	بِأَيْتِكُمْ ، أَوْ مِنْ وَرَائِي ، ثُمَّ مِنْ	ءَانَايَ ، مَعَ حَرْفِ الْيَاءِ ، أَفَائِي	495 - 497
348	وَبَعْدَ وَائٍ الْفَرْدُ أَيْضًا تَبَيَّنَ	وَبَعْدَ أَنْ يَغْفُو مَعَ دُوْ حَذِفَتْ	360 - 494
354	وَالْعَازِ فِي الرُّومِ مَعًا : لِقَائِي	وَالْيَاءُ عَنْ كُلِّ يَلْقَظُ : أَلِّي	373 - 500
356	وَعَنْ خِلَافِ سَاءُ وَرِيكُمْ : تُونَ مَيْنَ	وَالصَّلْبُ لَكُمْ فِي الْآخِرِينَ	376
361	وَمَا بِهِ شَبَّهَ كَ : الْيَتَمَى	إِخْدَى وَ أَتَى وَكَذَا الْيَتَمَى	504
368	وَفِي ثَقَاتِهِ كَذَا يُرْسَمُ	لَكِنَّهُ حُذِفَ عَنْ بَعْضِهِمْ	506
371	وَفِي الْعَقِيلَةِ أَتَى سُقْيَاهَا	وَلَمْ يَجِءَ بِالْيَاءِ فِي سَوَاهَا	100 - 187
376	ثُمَّ بِهِ فِي فَصْلَتِ : أَحْيَاهَا	وَالْحَذْفُ دُونَ الْيَاءِ فِي عُقْبَاهَا	509
379	وَدَكَّرَ التَّنْزِيلُ أَيْضًا كَلِمًا	بِأَلْفٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ دُونَهُمَا	511
380	ءَاتَى الْكَلْبَ وَاجْتَبَاكُمْ	كَذَاكَ فِي التَّحْلِ : اجْتَبَاهُ يُرْسَمُ	511
381	وَلَنْ تَرْنِي مَعَهُ تَرْنِي	بِأَلْفٍ أَوْ يَاءٍ الْحَرْفَانِ	513
382	وَالْيَاءُ عَنْهُمَا بِمَا قَدْ جُهِلَا	أَصْلًا بِكَلِمٍ ، وَهِيَ : حَتَّى وَ إِلَيَّ	514
383	أَتَى فِي الْإِسْفَهَامِ قُلْ ، ثُمَّ عَلَى	حَرْفِيَّةٍ ، وَمَثَلُهَا : مَتَّى بَلِي	514
386	الْقَوْلُ فِيمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ	وَأَصْلُهُ الْوَائِ لَدَا ابْتِلَاءِ	97
389	وَلَمْ يَجِءَ لَقَطُ الْقَوَى فِي مُنْعٍ	وَمِنْ عَقِيلَةٍ وَتَنَزِيلٍ وَعَى	187
391	وَهَاكَ وَأَوَّاءُ عَوْضًا مِنْ أَلْفٍ	قَدْ وَرَدَتْ رَسْمًا بِبَعْضِ أَحْرَفٍ	97 - 516
392	وَالْوَوَّاءُ فِي : مَنَوَةٌ وَ النَّجْوَةُ	وَحَرْفِي الْعَدْوَةِ ، مَعَ مَشْكُوتَةٍ	516
393	وَفِي الرِّبَا وَكَيْفَ هَا الْحَيَّةُ	أَوْ الصَّلَاةُ وَكَذَا الرِّكْوَةُ	516

394	مَا لَمْ تُضِفْهُنَّ إِلَى ضَمِيرٍ	فَأَلَفَ وَالتَّبَثْتُ فِي الْمَشْهُورِ	516
396	مَعَ أَلِفٍ كَرَسَمِهِمْ سِوَاهُ	كَذَا: امْرُؤًا وَكُلُّهُمْ رَوَاهُ	518
397	بَابُ حُرُوفٍ وَرَدَتْ بِالْفَصْلِ	فِي رَسْمِهَا عَلَى وَفَاقِ الْأَصْلِ	98
398	أَنْ لَا يَقُولُوا وَأَقُولُ فَضْلاً	ثُمَّ مَعاً يُوَدَّ لَيْسَ الْأَوَّلَا	521
399	وَتَوْبَةٍ وَالْحَجِّ مَعَ يَاسِسِنَا	وَفِي الدُّخَانِ مَعَ حَرْفِ نُونَا	521
428	فَصْلٌ: لِكَيْلَا جَاءَ مِنْ ذَا	فِي الْحَجِّ وَالْحَدِيدِ، وَالْأَحْزَابِ	399
429	ثَانٍ، وَعَنْ حُلْفِ ب: آل	وَبِاتِّفَاقٍ وَيَكُنَّ الْحَرْفَانِ	399
434	وَهَاكَ مَا لِيظَاهِرٍ أَصْفَتَا	مِنْ هَاءٍ تَأْنِيَتْ وَحُطَّ بِالْتَا	98
450	فِي صَفَرٍ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةٍ	مِنْ بَعْدِ سَبْعِمِائَةِ لِلْهِجْرَةِ	89
455	هَذَا تَمَامُ نَظْمِ رَسْمِ الْخَطِّ	وَهَا أَنَا أَتْبَعُهُ بِالضَّبِّطِ	130
460	فَقَتَحَ أَعْلَاهُ وَهِيَ أَلِفٌ	مِنْطُوحَةً صُغْرَى، وَضَمَّ يُعْرِفُ	546 - 527
461	وَأَوَّكَذَا أَمَامَهُ أَوْ فَوْقًا	وَوَحْتَهُ الْكَسْرُ بَاءً تُلْقَى	546 - 527
467	وَفِي إِذَا ثُمَّتْ نُونٌ إِنْ تَخِفَّ	لِنَسْفَعاً وَلَيْكُونَا فِي الْأَلِفِ	531
469	وَالشَّدُّ بَعْدُ فِي هِجَاءٍ (لَمْ نَرَا)	وَعَبْرُهُ فَعَرِّهِ كَيْفَ جَرَى	538
470	هَذَا إِذَا أَبْقِيَتْ عِنْدَ الْبَاءِ	وَالْوَاوِ غُنَّةً لَدَى الْأَدَاءِ	538
475	وَعِنْدَ كُلِّ مَا سِوَاهَا تُعْرَى	وَإِنْ تَشَأْ صَوَّرْتَ مِثْلَ صُغْرَى	534
476	، ثُمَّ شَدَّ يَلْزُمُ	فِي كُلِّ مَا التَّنْوِينُ فِيهِ يُدْغَمُ	536
480	وَعَوْضَ الْفَتْحَةِ الْمَمَالَةِ	بِالنَّقْطِ تَحْتَ الْحَرْفِ لِلْإِمَالَةِ	541
481	أَوْ عَوْ.....		541
484	وَيُجْعَلُ الشَّكْلُ كَمَا قُلْنَا	أَمَامَهُ أَوْ تَحْتَ أَوْ أَعْلَاهُ	545
492	وَإِنْ تَكُنْ سَاقِطَةً فِي الْخَطِّ	أَلْحَقْنَا بِهَا حَمَلاً لِيُجْعَلَ الْمَطِّ	591
493	وَإِنْ تَشَأْ إِيحَاقَهَا تَرْكُوتَا	وَمَطَّاةً مُؤَضَّعَةً جَعَلْنَا	591
494	وَمِثْلُ هَذَا حُكْمُهَا يَكُونُ	إِنْ لَمْ يَكُنْ هَمْزٌ وَلَا سُكُونٌ	548
495	فِي كُلِّ مَا قَدْ زِدْتَهُ مِنْ بَاءٍ	أَوْ صِلَةٍ أَتَتْكَ بَعْدَ الْهَاءِ	550
496	كَذَا قِيَاسُ نَحْوِ: لَا يَسْتَحْيِي	كَقَوْلِهِ: أَنْتَ وَلِيِّي، يُحْيِي	552
506	إِذَا تَحَرَّكَ، فَفِي: مُؤَجَّلاً	وَبَابِهِ مِنْ فَوْقِهِ إِنْ أُبْدِلَا	556
508	وَالْحُكْمُ فِي أَحْرَاهُمَا كَالْحُكْمِ	مِنْ بَعْدِ كَسْرِ وَرَدَتْ أَوْ ضَمِّ	561
518	وَكُلُّ مَا مِنْ هَمَزَيْنِ وَرَدَا	فِي كَلِمَةٍ بِصُورَةٍ قَدْ أُفْرِدَا	563
524		 وَأَهْنُا فِي الرَّحْرِفِ	567
525	وَقَوْلُهُ: ءَانْتُمْ مُسْتَفْهَمَا	الْحُكْمُ فِيهِنَّ كَمَا تَقَدَّمَا	567
526	لَكِنْ بَعْدَ أَلِفٍ أَلْحَقْنَا	حَمَرَاءَ مِثْلَ هَذِهِ إِنْ أَنْتَا	567

527	جَعَلَتْ هَذِهِ هِيَ الْمَلَكِيَّةَ	وَأِنْ جَعَلَتْهَا هِيَ الْمُسْكَنَةَ	567
528	فَالْأَلِفَ الْحَمْرَاءَ قَبْلُ الْحَقْنِ	وَأَنْقَطُ عَلَيْهَا، أَوْ يَنْقَطِ عَوْضُنْ	567
529	وَأِنْ يَكُنْ مُسَكَّنٌ مِنْ قَبْلُ	صَحَّ فَحُكْمُهَا لَوَرْشٍ: نَقْلُ	569
530	تُسْقِطُهَا مِنْ بَعْدِ نَقْلِ شَكْلِهَا	وَجَرَّةٌ تَجْعَلُ فِي مَحَلِّهَا	569
548	أَنْ تُلْحِقَ الْأُخْرَى إِذَا مَا خُذِفَتْ	فِي مَا بِهِ أُولَاهُمَا قَدْ سَكَنْتَ	573
554	وَأِنْ تَطَرَّفَتْ كَذَا تَكُونُ	مَا لَمْ يَفْعَ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونُ	576
555	وَمَعَ لَامٍ أُحِقَتْ يُمْنَاهُ	لِاسْقَالٍ مِنْ مُنْتَهَى أَعْلَاهُ	579
556	مَا لَمْ تَكُنْ بِوَاوٍ أَوْ يَاءٍ أَتَتْ	وَقِيلَ: يُمْنَاهُ بِكُلِّ أُحِقَتْ	579
559	ثَانِي (تُجِي) يُوسِفِ وَالْأَنْبِيَا	حَمْرًا، وَأَوَّلًا بِبَابِ: حَيَا	584 - 581
560	وَاحْتِيزَ تَرْكُ لَحَقٍ: تُوَي رُؤْيَا	وَالْحَقَّ أَوَّلِيَاءَ وَأَوَّ أَوْ يَا	587
563	وَتُكُونُ (تَأْمَنًا) إِذَا أَلْحَقْتَهُ	فَأَنْقَطُ أَمَامًا أَوْ بِهِ عَوْضَتُهُ	588
569	وَزَيْدٌ أَيْضًا يَاءٌ: مِنْ ءَانَاءِي	وَبَابِهِ، وَالْوَاوُ فِي: أُولَاءِ	502
571	فَدَارَةٌ تُلَزِمُ ذَا الْمَزِيدَا	مِنْ فَوْقِهِ عِلَامَةٌ أَنْ زِيدَا	502
579	وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ مِنْ تَنْوِينٍ	أَوْ حَرَكَاتٍ، وَمِنْ السُّكُونِ	593
580	أَوْ حَرَكَاتٍ، وَمِنْ السُّكُونِ	مِنْ صِلَةٍ مِنْ وَاوٍ أَوْ مِنْ يَاءٍ	
581	وَنَحْوِ: يَدْعُ الدَّاعِ، وَالتَّشْدِيدِ	وَمَطَّيَّةٍ، وَدَارَةُ الْمَزِيدِ	
582	وَنَقْطِ تَأْمَنًا، وَمَا يُشْمُ	مَعَ الَّذِي اخْتَلَسَتْهُ، فَالْحُكْمُ	
583	أَنْ تَجْعَلَ الْجَمِيعَ بِالْحَمْرَاءِ	هَذَا تَمَامُ الصَّبْطِ وَالْهَجَاءِ	596 - 593
584	مُحَمَّدٌ جَاءَ بِهِ مِنْظُومًا	جُلُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَا	80
585	الْأَمْوِي نَسَبًا وَأَنْشَأَهُ	عَامَ ثَلَاثَةِ مَعَهَا سَبْعِمِائَةٍ	89 - 88 - 80
586	عِدَّتُهُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرَةٌ	جَاءَتْ لِحُمْسِمِائَةٍ مُفْتَقِرَةٍ	89

فهرس الأشعار والمنظومات الأخرى.

الصفحة	الناظم	الأبيات
الفصل الأول		
20	شمس الدين النهي	وَمَتَّ بِحَمْدِ اللَّهِ فِي الْخُلُقِ سَهْلَةً وَلَكِنَّهَا تَبْغِي مِنَ النَّاسِ كُفُوهَا وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا دُنُوبٌ وَلِيَّهَا وَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمَنُ حَيًّا وَمَيِّتًا عَسَى اللَّهُ يُدْزِي سَعْيَهُ بِجَوَازِهِ فَيَا خَيْرَ عَقَّارٍ وَيَا خَيْرَ رَاحِمٍ أَقْلَ عَثْرَتِي وَأَنْفَعَ بَهَا وَبَقْصِدِهَا
21	القنطري	وإني اليوم أَبْصُرُ مِنْ بَصِيرِ
22		لِيَجْتَمِعَا عَلَى فَهْمِ الْأُمُورِ
23	القسطلاني	تَرَى ضَمَّ شَخَصِ الشَّاطِئِي الْمُسْتَدِّ طَهُورٌ ذِي عَفَافٍ مُؤَيَّدُ فَكَمْ عَالَمٌ مِنْ ذُرِّهِ مَتَقَلِّدُ بَعِيشَ رَغِيدٍ فِي ظِلَالِ مُؤَيَّدِ وَحَيَّيْتُ بِالْإِكْرَامِ يَا خَيْرَ مَرشِدِ
29	الشَّاطِئِيَّة	جَلَا الرَّعِينِي عَلَيْنَا ضَحَى لَوْ رَامَهَا مُبْتَكِرٌ غَيْرُهُ
29	الوافرائي	وَاعْتَنَ بِالْجَرْزِ فَإِنَّ الشَّاطِئِيَّ ضَمَانُ الْأَوْلِيَاءِ مَقْبُولٌ لَدَا وَحُدَّ بِمَا فِيهِ جَمِيعًا غَيْرُ مَا (أَهْمِلُ) (أَعْضِلُ) (مُوهَلَا) (وَمَا
30		بَدَأْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ أَوَّلَ مَقْصِدِي
30	الجعبري	وَصَلَيْتُ بَعْدَهُ عَلَى الطُّهْرِ أَحْمَدِ
31	ظاءات	أَطَقَرِ الظُّفْرِ بِالْغَبْظِ الظَّلُومِ ظَامِي الظُّهْرِ فِي الظَّلَامِ كَظِيمِ لَفْظُهُ كَاللَّظَى شَوَاطِئُ جَحِيمِ نَاطِرِ ذَا لِعَظْمِ ظَهْرِ كَرِيمِ
31	الحصري	وَمَا مِنْ سُؤَالِ الْخَبَرِ عَنْ عِلْمِهِ بَدْ وَذَا لَمْ يَمْدُودِهِ وَمَنْ أَصْلُهُ الْمُدُّ عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ بَعْضِكُمْ تَبْدُو
32	موانع الصرف	وَقَعْلَانِ فَعَلَى ثَمَّ ذِي الْوَصْفِ أَفْعَلَا

		والأعجم في التعريفِ حُصَّ مُطَوَّل بوزنٍ يَخْصُ الفعلِ أو غائبٍ علا وذي هاءٍ وقفٍ والمؤنثُ أَثْقَلَا	وذي ألفٍ التأنيثِ والعدلُ غَدَّة وذي العدلِ و التَّكْيِبُ بالخلفِ والذي وما ألفٌ مع نونٍ أخره زِيدتا
33	ابن القوطية	حوى حوى قلبه كتمانهُ سرف نشوان طب ظباء ذاهل فؤاده مستهَام وامق يحف	لسير هجر عميد غمضه خلص شج مدير ضريك للنوى رمض بعاده تـرح ثواؤه زله
35	الكندي البكري	وَلَا دَاثُ خَلْقٍ، إِنْ تَأَمَّلْتَ جَائِبِ عَقِيلَةُ مَالِ الْفَاحِشِ الْمِشْدِدِ	عَقِيلَةُ أَتْرَابٍ لَهَا، لَا دَمِيمَةُ أَرَى الْمَوْتَ يَغْتَامُ الْكَرَامَ وَيَضْطَنِي
36	القرطبي	وَمُسْتَعَاثٌ بِهِ فِي كُلِّ مَا حَدَرَا لَطَافُهُ تَكْشِفُ الْأَسْوَءَ وَالضَّرَرَا	وَاللَّهُ أَكْرَمُ مَأْمُولٍ وَمَعْتَمِدِ يَا مُلْجَأَ الْفُقَرَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ وَمَنْ
41	الحصري	فَقُلْتُ لَعَلَّ النَّظْمَ أُخْرَى مِنَ النَّثْرِ	رَأَيْتُ الْوَرَى فِي دَرْسِ عِلْمٍ تَزْهَدُوا
41	السفاري	أَنْ يَغْتَنُوا فِي سَبْرِ دَا بِالنَّظْمِ يَزُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا	وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لأنه يُسَهِّلُ لِلْحِفْظِ كَمَا
41	الخراز	بِهِ وَزَادَ أَخْرَفًا قَلِيلَهُ	وَالشَّاطِطِيُّ جَاءَ فِي الْعَقِيلَةِ
53	الجعبري	رَائِيَّةٌ وَرَبَّتْ مَسَائِلًا مَثَلَا	لَمِيَّةٌ عَذَبَتْ فِي عَقْدِهَا نَظْمًا
53	القشيري	رَابٍ فَلَمْ يَنْلِ الْفَضْلَ لَهَا الْكُبْرَا	زَادَتْ رُسُومًا عَلَى مَا فِي عَقِيلَةِ أَذْ
55	الجعبري	لِرِسْمٍ وَرَمَّ أَسْنَى الْمَقَاصِدِ وَاقْصُدا بِأَزْهَارِهَا تَحْكِي لَجِينًا وَعَسْجِدا مِنَ الْعَقْرِ وَالْعُقْرَانِ إِذْ كَانَ أَرْشِدا	عَقِيلَةُ أَتْرَابِ الْقَصَائِدِ فَارْصُدا جَمِيلُهُ رَوْضٍ قَدْ زَهَتْ غِبُّ رَيْهَا سَقَى اللَّهَ ثُرَابًا ضَمَّ نَاطِمَ عَقْدِهَا
85	الحصرية	فَلَا قُلْتُهَا فِي وَصْفٍ وَصَلٍ وَلَا هَجَرٍ وَلَا وَصَفٍ خَلٍ بِالْوَفَاءِ أَوْ الْغَدْرِ كَمَا فَرَطْتُ فِيمَا تَقْدَمُ مِنْ عُْمَرِي	إِذَا قُلْتُ أَبْيَاتًا حِسَانًا مِنَ الشِّعْرِ وَلَا مَدْحٍ سُلْطَانٍ وَلَا دَمٍ مُسْلِمٍ وَلَكِنِّي فِي دَمِ نَفْسِي أَقُولُهَا
86	أرجوزة	وَحَمْدُهُ فَهُوَ الْعَظِيمُ الطَّوْلُ أَنْ دَلَّنَا عَلَى طَرِيقِ الرُّشْدِ	بِسْمِ الْإِلَهِ أَبْتَدِي فِي الْقَوْلِ أَحْمَدُهُ وَهُوَ أَهْلُ الْحَمْدِ
88	الخراز	فِي رِسْمٍ مَا قَدْ حُطَّ مِنَ الْبَيَانِ	سَمِيَتْهُ بِعُمْدَةِ الْبَيَانِ
88		أَنْ يَتَّبِعُوا الْمَرْسُومَ فِي الْقُرْآنِ إِذْ جَعَلُوهُ لِالْأَنَامِ وَزَرَا لَمَّا أَتَى نَصًّا بِهِ الشِّفَاءُ حَرَفَا مِنَ الْقُرْآنِ عَمْدًا كُفْرًا شَيْئًا مِنَ الرِّسْمِ الَّذِي تَأَصَّلَا	فَوَاجِبٌ عَلَى دَوِي الْأَذْهَانِ وَيَقْتَدُوا بِمَنْ رَأَاهُ نَظَرًا وَكَيْفَ لَا يَجِبُ الْاِقْتِدَاءُ إِلَى عِيَاضٍ أَنَّهُ مَنْ غَيْرَا زِيَادَةً أَوْ نُقْصَا أَوْ إِنْ بَدَلَا
95	البلنسي	فَظْهَرَ الْفَضْلُ بِهِ وَبَانَا	أَكْمَلْتُهُ فِي الْبَصْفِ مِنْ شُعْبَانَا

		منْ بَعْدَهَا خُمْسٌ مِنَ الْمِثْنِ	عَامَ ثَلَاثَةِ إِلَى سِتِّينَا
99	الرجراجي	إِضَافَةٌ وَزُبْدَةٌ وَحَرَكَةٌ	جَاوِزٌ بِحَرْفِ سُورَةٍ وَتَرْجَمَةٌ
100		فَانْبُنْ نَجَاحَ رَسْمِهِ فَأَفْهَمْهُ	وَكُلُّ مَا جَاءَ بِلَفْظٍ عَنْهُ
الفصل الثاني			
113	ذو الرمة غيلان	مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ	أَنَّ تَرَسَّمْتَ مِنْ خُرْقَاءَ مَنْزِلَةً
114 114 114	الحطيفة	لَعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ؟	أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مُزْبَعٍ وَمُصَيِّفُ
	كثير العز	دَنَانِيرُ شَيْفَتَ مِنْ هِرْقَلٍ بِرُؤْسِمِ	مِنَ النَّفَرِ الْبَيْضِ الَّذِينَ وَجُوهُهُمْ
	؟؟؟؟	كَأَنَّمَا بِالْهَدَمَلَاتِ الرَّوَاسِيمُ وَالرَّوَاسِيمِ	وَدَمْنَةٌ هَيَّجَتْ شَوْقِي مَعَالِمُهَا
	بن ثور	بَعِيرِي غَلَامِي الرَّسِيمِ فَأَرْسَمَا	أَجَدْتُ بِرِجْلَيْهَا النَّجَاءَ وَكَلَّفْتُ
117	ابن الجزري	وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي فَهَذِهِ الثَّلَاثُ..... الْأَرْكَانُ شُدُودُهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ	فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَهُ نَحْوِ وَصَحِّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ وَحَيْثُمَا يَحْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبَتِ
128	العاقب	كَمَّا نَحَا أَهْلُ الْمَنَاحِي الْأَرْبَعَةَ أَوْ بِاجْتِمَاعِ الرَّاشِدِينَ الْخُلَفَا بَاءَ بِنَارِ عَلِيَّهَا أَشَقَى	رَسَمُ الْقُرْآنِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ لَأَنَّهُ إِمَّا بِأَمْرِ الْمُصْطَفَى وَكُلُّ مَنْ بَدَّلَ مِنْهُ حَرْفًا
148	العراقي	وَمَنْ سِوَاهُمْ فَعَلَيْهِ الْمَعْظَمُ فَسَمُّهُ الشَّيْخُ ، فَقَالَ : مَا انْفَرَدَ فِيهِ صَرِيحًا فَهُوَ رَدُّ عَنْدَهُمْ فِيهِ الْخَطِيبُ الْإِتِّفَاقُ مُجْمَعًا تُرْبَةُ الْأَرْضِ) فَهِيَ فَرْدٌ نُقِلَتْ	وَأَقْبَلَ زِيَادَاتِ الثِّقَاتِ مِنْهُمْ وَقِيلَ : لَا ، وَقِيلَ: لَا مِنْهُمْ، وَقَدْ دُونِ الثِّقَاتِ ثِقَةً خَالَفَهُمْ أَوْ لَمْ يَخَالَفْ ، فَأَقْبَلْنَاهُ ، وَادَّعَى أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ نَحْوُ (جُعِلَتْ
162	الليبي	فَاخْذِفْهُمَا فَهُمَا فِي مُفْنَعٍ ذَكِرَا	يُخَادِعُونَ الْإِلَهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ
163	ابن اجط	وَعَنْهُمَا أَيْضًا سِوَاهُ جَاءَ ثُمَّ بِحَسْرَتِي الْحَدِيدِ ذَكَرَهُ	وَاخْذِفْ يُضَاعَفُهَا لَدَى النِّسَاءِ الْخُلْفُ لِلْمَدَّانِي بِأَوْلى الْبَقَرَةِ
164	الخراز	وَعَدَمُ الْمَنْصُوصِ فِي كِذَابَا	بَلْ حُكْمُ هَذَا الْخَذْفِ لَا اِزْتِيَابَا
169	الجعيري	بِالْخُلْفِ قُلْ نَافِعٌ بَقَارِغًا قَصْرًا	مَعًا بِهَادِي وَسَاحِرَانِ فَنَاطِرَةٌ
الفصل الثالث			
306	الضباع	كتاب هشام واكشف الرسم مجملا	وبالزبر الشامي كذا رسمهم وبال
311	الجعيري	بِقَاطِرٍ بَيَّنْتَ نَافِعٌ قَصْرًا	وآيَاتٍ وَغَلَا غَيَابَاتٍ مَعَهَا

		ه حاشَ حَذَفُ أَخِيرِيهِ وَقَدْ نَشَرَا	والطُّرْفَانِ بِإِتْبَاتِ الْإِمَامِ فِيهِ
	الاصمعي	ثَوْبَانِ لَيْسَ بِيَكْمَةٍ فَدَمَ	حاشى أبي ثوبان إنَّ أبا
	الهلليلين	بأيِّ الحشا صار الخليط المبيان	يقول الذي يمشي إلى الحرز أهله
314	الليبي	في الرءاء جزما كان بالمصدر اعتبرا	إلا ابن عامر الشامي فإن له
317	الدرة الجليلة	في الباء في مصاحف الأُمصارِ وبعضُها بآئنين في الهجاء دلالة الأَصْلِ وقد تقدمتْ قَدْ بَانَ ذَا التَّعْلِيلِ والمقالة	فَصُلِّ بِأَيَّامِ خِلَافٍ جَارِي فَبَعْضُهَا يَكْتُبُهَا بِيَاءٍ زِيَادَةُ الْيَاءِ لِأَمْرَيْنِ بَدَتْ أَوْ جَاءَ عَلَى إِرَادَةِ الْإِمَالَةِ
317	ابن جابر	هو اختيار ابن نجاح فاعرف	وثبت يائه وحذف الألف
331	الجعبري	ومهد الأرض جميعًا نافع حشرا	وفي أرءيت أريت الخلف أو جمعوا
339	ابن القاضي	في سُورَةِ الرَّحْمَنِ وَجْهَانِ فَاعْرِفْ	في الطُّورِ وَالْمُزْنِ بَعِيرِ الْأَلْفِ
348	ابن اجطا	وَبَعْدَهُ إِلَّا وَلَهَا كِتَابُ وَأَوَّلُ النَّعْلِ فَخُذْ بِقُلُوبِكَ التَّيْبَانِ	كَذَلِكَ لِكُلِّ أَحَلِّ كِتَابٍ وَالْكُفْهِ فِيهَا مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ
351	المنصف	عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا وَالْثَّانِي وَعِزُّ دِينٍ عِنْدَنَا مَحْدُوفُهُ	ءَايَاتُنَا فِي يُوثُسَ حَرْفَانِ مِنْ قَبْلُ وَبَعْدُ مَكْرَ أَلْفٍ مَعْرُوفُهُ
364	بمجة النظر	سيئة يسسن كُلا هَيَّءُ	أثبت يهيء سيئا والسيء
374	الفخار	أَوْ تُفْسَ شَكْلُهَا وَذَا زِنَاعٍ أَوْ صُورَةُ الْهَمْزِ بِلَا مُنْزَاعٍ تَقْوِيَةُ إِشْبَاعٍ لِدَا بِالْفَقْه لِلْهَمْزِ صُورَتَانِ لِحْدَا مَا أَصَفَ	صُورَةُ شَكْلِ هَمْزٍ أَوْ إِشْبَاعٍ تَقْوِيَةُ الْهَمْزِ وَهَذَا الرَّابِعُ الْأَلْفُ الرَّائِدُ فِي ذَا الْوَجْهِ وَقِيلَ هَذَا الِيا وَهَذَا الْأَلْفُ
380		كَذَلِكَ فِي طَهِ الْخِلَافُ كَثُرَا حَمَلًا عَلَى سَابِقِهِ وَلَا جُنَاحَ وَلَمْ تَجِئْ أَيْضًا بِهِ الرُّسُومُ خَال.....	وَلَا وَصَلْنَكُمْ فِي الشُّعْرَا وَإِخْتَارَ تَرْكَ الْوَاوِ فِيهِ ابْنُ نَجَاحٍ وَكَوْنُهُ فِي لَفْظِهِ مَعْدُومٌ بَطْنِيَّةٌ وَكَوْنُهُ مِنْ بَعْضِهَا
383	الفلاي	من بعد يا النداء وعنه لا تحف	ويابنؤم ارسم بطه بالألف
383		محمد بن الجزري التجيب قد قال أَيْضًا قد رآها قبل ثابتة الألف بعد الياء وهو به أولى بلا إشكال	نص عليها الجُهْدُ الأَرِيْبُ كذا السخاوي الإمام الأفضل في المصحف الشامي بلا امتراء فحق تقديم لهذا المقال
384	الصمدي	للجزري والسخاوي فاعرف	ويابنؤم عندهم بألف

393	ابن القاضي	في الرُّمَرِ بِالْوَاوِ قَالَ الرَّاوِ	جَزَاءُ الْكَهْفِ مَعَ طَهٍ بِغَيْرِ الْوَاوِ
399	ابن الجزري	تَجْمَعُ كَيْلًا تَحْزَنُوا تَأْسُوا عَلَى عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ	وَصَلَّ قَائِمٌ هُوَذَا لَنْ تَجْعَلَ حَجٌّ عَلَيْكَ حَرْجٌ وَقَطْعُهُمْ
الفصل الرابع			
396	ابن عاشر	عَنْ الْعِرَاقِ فِي التَّائِيثِ قَدْ كَثُرَا	سِوَى الْمَشَدِّ وَ الْمَهْمُوزِ فَاحْتَلَفَا
400	ابن غازي	رسالة العقود قل ورسيات	الألف الأولى من لفظ يابسات
402	ابن جابر	في النحل والأنعام أم له البنات عند أبي داود كيفما أتى	ثم بنات في ثلاث كلمات وكل ما بقي منه ثبتا
405	لأبي داود	من اتفاق أو خلاف أثروا	وكل ما قد ذكره أذكر
	ابن جابر	لدى صراط فازوه دون جناح	وباختيار الحذف قال ابن نجاح
410	الليبي	فاحذفهما فهما في مقنع ذكرا	يخدعون الإله وهو خدعهم
410	ابن القاضي	وفي التجبي فخذ تبين كذاك في الليبي والإتقان	خادعهم بالحذف في التبيين ونصه في عمدة البيان
417	ابن جابر	أصبكم وذا الأخير كيفما ما لم يكن لمفرد قد أسندا	كذا أصبتهم أصابتكم وما فحذفه لابن نجاح وردا
419	الرجراجي	والجاهلية وناديناه عن النجاح حذفها سقناه	واحدة حاجتكم الأيامى ثم كذا خرجتم جهادا
	ابن جابر	بالحذف في التنزيل فيها بينه	نعم جهدا أتى في الممتحنة
435	البلنسي	في إله ثم في السلام ومثلها أصلا بكم رسمنا وفي غلام كل ذاك باد وفي ثلاثة بلا مخالف ثم ملقوا وكذا يلقوا وفي ظلالهم وفي الكلاله ومن خلاله كذا الأغلال واللت أيضا بعد ثم اللعين أو باثنتين الحذف في الإمام	وحذفوا الألف بعد السلام وفي أولئك وفي لكننا وفي الملكة والبلاذ وفي سلسلا وفي خلائف ومثله البلاغ والخلاق وفي الضلال بعد والضلالة ومن سلاله ولا خلال واللعنون مثلها واللعين في كل ما قد أثبتوا بلام
436			
439	العاقب	ولا يثن لاعين لاهيه	لاقيه لامستم ولكن لاغيه
444	ابن اجطا	وعنه ما أيضا سواه جاء	واحدف يضاعفها لدى النساء

		ثُمَّ بِحَرْفِي الْحَدِيدِ ذَكَرَهُ	اخْتَلَفَ لِلدَّانِي بِأَوَّلِي الْبُقْرَةِ
444	ابن عاشر	في أول حرفي الحديد صيف	واحدف يضعفها وللداني اختلف
445	ابن جابر	وعنهما سواه جَاءَ ثُمَّ بِحَرْفِي الْحَدِيدِ ذَكَرَهُ فَلَيْسَ لَفْظٌ مِنْهُ بِاتِّفَاقٍ	واحدف يضعفها لدى النساء والخلف للداني بأولي البقرة وفي العقيلة على الإطلاق
445	ابن آجطا	وعنهما أيضا سواه جاء (وغيره لاني نجل جاء) ثُمَّ بِحَرْفِي الْحَدِيدِ ذَكَرَهُ	واحدف يضعفها لدى النساء والخلف للداني بأولي البقرة
448	الدرعي	وفيه لا الأولى كفارة أثار	وعنهما قاسية وفي الزمر
449	الطالب عبد الله	كفارة دون له الفحش شافع	فللق حب فرغا فيه دافع
451	أبو داود	تَهْمِلُهُ إِذْ هُوَ بِنَصٍّ قَدْ جَلَا	واحدف لني التنزيل حاججتم ولا
453	الرجراجي	والجاهلية وناديناه عن النجاح حذفها سقناه	واحدة حاججتم الأيامى بمريم خرجتم جهادا
453	ابن القاضي	لأبن نجاح حيث جاء فأغرف ومُصِصٌ أَيْضًا فَخُذْ بَرَّهَانٍ	الجاهلية بحذف الألف ونصه في عمدة البيان
455		وعامل الأنعام بالثبت ألف	وخالق الحشر له أيضا حذف
456	البلنسي	وخلق بالحذف دون إشكال	وحيث جاء بعد لفظ الأعمال
457	أبي داود	والحشر فأعلمن بلا ارتياب عليهما بالحذف يا خليل	وحذفك الأدبار في الأحزاب ابن نجاح نص في التنزيل
	ابن عاشر	كما من الأحزاب مع أعنقهم الأدبر مع أعنقهم قد أطلقا	وعن أبي داود جاء أدبرهم لا الرعد و المنصف في ما حقا
	ابن جابر	لابن نجاح حشعا والغفار	واحدف مصاييح معا وأدبار
458	ابن القاضي	والفتح والحشر بلا ارتياب	وحذفوا الأدبر في الأحزاب
	الدرعي	آخر الذكر بلا ارتياب	كذاك الأدبر لدى الأحزاب
458		في الحشر والأحزاب دون بمتان	ومثله الأدبر أيضا حرفان
459	البلنسي	وجاهدا وكذا الديار	ثم موازينه والأدبار
	الجكني		هل باعد أدبر باطل الأبواب عه
460	ابن عاشر	على اختلاف في بأيام ألف	وعنهما عقت الياء الألف
460	ابن جابر	مختلفا وليس بعده ألف	وعنهما ياء بأيام ألف

461		هو اختيار ابن نجاح فاعرف	فتبت يائه وحذف الألف
456	لأبي داود	أثبتها التنزيل في الأحكام	أصوات طه في النبأ ميقا
468	الرجراجي	والجاهلية و كديـكـه	واحدة حاجتكم الأيامي
		عن النجاح حذفها سقطة	ثم كذا خرجتم جهادا
472	الدرعي	بد(ال) فللعموم حصّل واكتف	وكل ما ذكر من معرف
		ومثله الغافر للزلات	إلا لدى العكف والجنات
	البيوري	(غفار) بالثبت بلا إنكار واكتف	في سورة نوح أتي يا قاري
474	الدرعي	من مضاعفة لذ بقول	ووهم كذابا، وخلف فعل
		وعدم المنصوص في كذابا واكتف	بل حكم هذا الحذف لا ارتيابا
477	الشاطبي	لأن كُنَّ عَنْ حُطِّ المصاحف مَعْرَلا	ودوئك ياءات تُسمّى زوائد
478	الداني	من اتفاق أو خلاف أثروا	وكل ما قد ذكره أذكر
479	السجلماسي	قاعدة الداني يراعيها الفحول يثبت ما وافقها نلت الكمال	وابن مبارك تُجدّ يقول بفاعل ثم بفعال فعال
482	أنصاص	سبعة قالوا الحكم وكن متأملا الذان الذّين والذي مكملا والمشهور الثاني بذاك عرفا ثم الذين الذين والذي إن حذف الثاني فلا تصورا قياسه الممدود فافهم وانتبه	وعكسهم قلّ باللام بلا شدة فافهم لفظ الليل والتي والذين والـج يا سائلا عن إحدى اللامين احذفا في الليل والي التي والتي وضبطه فابن على ما ذكرنا شدا ولا شكلا لفقد صورته
485	الرجراجي	حشوا فمما قبلها قد صورة	وكيف طرفت أو سكنت
487	ابن جابر	في رسمه بصورة أو حذف	كذاك أخطأنا أتي بالخلف
492	ابن عاشر	و"اسعوا" ومثّل: "كاشفوا" "مُرسِلوا" إِسْقَاطُها "باءو" و "فاءو" و "سَعَوْ" وَحَلَفَ "ثُرَبُوا" مع "ءَادُوا" قد بان	وزيد بَعَدَ واوِ جُمع ك "اعدِلوا" إِنْ طُرِفَتْ وَمِنْ "تبوعو" رَوُوا فِي سَبَأَ "جاءو" و "عتو" فِي الْفُرْقَانِ
495	صغيري	إن سبقت بضم وهي فتحت لتتلو ندعو ييلو الحرفان كلا كيمحوا يعفو أشكو تبلوا	وبعد واو فعل الفرد ثبتت كيعفو الذي أن اتلو القرآن أو سكنت كندعوا يرجو تتلوا

495	الودغيري	وبعد أن يعفو لو أو ذو انحذف	زد بعد واو لام فعل في الطرف
498	الدرعي	عنهم بنفي رسم حذف الياء	واستثن غير شورى من وراءى
499	الفخار	مات ذا الحكم فممن	أو من وراءى مع حجاب أفائن
	اليعقوبي	في الشورى يزيد ياء	واكتب بأييد أفين وراءى
502	الفخار	تلقاءى نفسي يونس فلتمل	إيتاءى ذي القرى أتى في النحل
	اليعقوبي	إيتاءى ذي القرى ومن تلقاءى	من نبى الأنعام من ءاناءى
509	ابن عاشر	واحدة زوى بالحذف فممن	حججتم الأئمة نديته من
510	ابن القاضي	في سورة الصديق باتفاق	زوى بالحذف على الإطلاق
	الحرار	واحدة زوى خذ سبيلي	حججتم، جهاد في سبيلي
517	ابن غازي	من مفتح وثبت وأوه أنصر	والخلف مفتح لمدى المنكر
522	ابن عاشر	والحج والدخان ثم نونا	آخر التوبة مع ياسينا
522	ابن الجزري	في مصحف الإمام فيما قد أتى مع ملجأ ولا إله إلا يُشركن تُشرك يدخلن تعلوا على	وأعرف لمقطع وموصول وتا فأقطع بعشر كلمات أن لا وتعبدوا ياسين ثاني هود لا أن لا يقولوا لا إله إلا
523	أبو زيتحار	والحج والدخان ثم نونا	آخر التوبة مع ياسينا
528	الفخار	فالضم فيها أو أمام قسط	فبقية من منزلة للموسى
530	الفخار	يجعلها من فوقها كي تُدرى والكسرة اليا تحت خذ تقريه	فضمة الخليل واوا صغرى ولا يرى الإلتباس بالكتابة
	ابن الجزري	وهي لغير صُحبة أيضًا تُرى	وأدغم بلاغنة في لام ورا
554	الفخار	في كلمات ويجئ عقصا وهأنا أشرع فيما حدوا أو كسرت بعيد كسر عقصت	فصل وحرف اليا يجئ وقصا الوقص تعريق وعقص رد إن فتحت بعيد فتح وقصت
	الليبي	في ذات كسر والسكونين نزر ما زيد عين فيهما العقص تطع	الوقص في ذي فتح أو قلب كثر ذو الضم بالسوا وما صور مع
560	القيسي	من همز وجهان هكذا وصف ورش عليها دائرة علامة وإن تدع تلك فحسب النعت	والج في الياء التي قبل خلف دان على طريقة العلامة تخفيفها ونقطة من تحت

		لم تبق إلا دارة والنقط ذر	إذ كسرهما ليس بخالص وقر
562	الرجراجي	كما مضى قبيل دون مين	والحكم فيهما بكلمتين
	الحرز	تَفِيءَ إِلَى مَعَ جَاءَ أُمَّةٌ أَنْزَلَا	وَسَهِّلِ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمَا نَشَاءُ أَصَبْنَا وَالسَّمَاءُ أَوْ اثْنَا
571	الشاطبي	صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزَةِ وَخَلْفَهُ مُسْهَلَا	وَحَرِّكَ لِرُوشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ
	بن بري	رِدَاً وَءِالَانَ وَعَـادَاً الْأَوَّلَى	وَتَقْلُوا لِنَافِعٍ مَنْقُولَا
592	المغاربة	وَجَهَانٌ خُذْ تَغْلِيلَهَا عَنْ رَاجِحٍ وَمِنْ رَاعِي الْخَطِّ يَقُولُ بِالنُّزُولِ يَقُولُ بِالنُّزُولِ خُذْ بِيَانِي	وَفِي نُزُولِ الْمَدِّ فِي الْقَوَاتِحِ فَمِنْ رَاعِي اللَّفْظِ يَقُولُ قَدْ يَزُولُ وَالشَّائِعِ الْمَشْهُورِ عِنْدَ الدَّانِي
	الفخار	وَجَهَانٌ خُذْ تَغْلِيلَهُ عَنْ شَارِحٍ وَاللَّفْظِ بِالنُّزُولِ وَهُوَ الْقِسْطُ	وَفِي نُزُولِ الْمَطِّ فِي الْقَوَاتِحِ بِعَدَمِ النَّزُولِ يَنْبَنِي الْخَطُّ
	القيسي	لِلْفَظِ يَقْوَى الْمَطُّ خُذْ مَا قُلْتُهُ لَفَقْدِ مَمْدُودٍ عَلَى الْخَطِّ اعْمَلُوا	فِي نَحْوِ قَافِ الْخُلْفِ قَدْ وَعَيْتُهُ وَمَنْ يَرَاعِي الرَّسْمَ لَا يُنْزَلُ
597	الخراز	جاءت لخمسمائة مقتفرة	عدته: أربعة وعشره

فهرس الأعلام المترجم لهم

موضع الترجمة	العلم
20	مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِي الجزري
23	إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري
24	مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن أَبِي العاص النفري
24	أحمد بن مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد النفري
25	علي بن مُحَمَّد بن علي بن هذيل البلنسي
25	مُحَمَّد بن أحمد بن مسعود الأزدي
25	مُحَمَّد بن يحيى بن علي بن بقاء اللخمي
25	علي بن مُحَمَّد بن عبد الصمد السخاوي
26	مُحَمَّد بن قاسم بن فيره الجمال
26	علي بن شجاع بن سالم كمال الدين
30	أحمد بن عمار بن أَبِي العباس المهدي
41	أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني
44	إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغي
49	علي بن سلطان مُحَمَّد القاري الهروي
53	أبو بكر بن عبد الغني اللبيب التونسي
80	حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الوصيلي
82	مُحَمَّد بن علي بن عبد الحق بن القصاب
82	علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الحسن بن عبد البر
83	مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن داود بن أجروم
83	عبد الله بن عمرو الصنهاجي ابن آجطا
84	عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن سعيد المقرئ
91	أبو داود سليمان بن نجاح
105	سعيد بن سليمان الكرامي السملالي
105	عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري
134	أبو عبيد القاسم بن سلام
182	مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار بن الأنبار
159	عبد الرحمن بن أَبِي القاسم بن القاضي أبو زيد المكناسي

فهرس المصادر والمراجع:

المصاحف المعتمدة:

- 1- المصحف الجزائري القديم (الثعالبية).
- 2- المصاحف الجزائرية الحديثة الرغاية (مصحف شريف).
- 3- مصحف المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية بإذن الرئيس السابق للجزائر عبد العزيز بوتفليقة رحمه الله.
- 4- مصحف ورش طباعة مجمع الملك فهد.
- 5- المصحف التونسي برواية ورش.
- 6- المصحف المحمدي المغربي.
- 7- المصحف الليبي مصحف برسم الخراز.
- 8- المصحف برسم الداني.
- 9- المصحف الموريتاني.
- 10- المصحف الباكستاني الهندي.
- 11- مصحف برواية حفص طباعة مجمع الملك فهد.
- 12- مصحف برواية حفص عن عاصم بهامش رواية شعبة إشراف توفيق إبراهيم ضمرة.
- 13- مصحف برواية هشام عن ابن عامر إشراف توفيق إبراهيم ضمرة.

كتب الرسم والضبط:

- 1- إبراهيم المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان، تحقيق: د. عبد السلام مُحمَّد البكاري، ط2، دار الأمان، المغرب، 1437هـ - 2016م.
- 2- ابن آجطا، التبيان في شرح مورد الظمان، تحقيق: مُحمَّد لمن بوروبة، اطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر، كلية أصول الدين، قسنطينة، إشراف: د. أبو بكر كافي. 1433هـ - 2012م.
- 3- ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ - 1971م.
- 4- ابن الأنباري، مرسوم الخط، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ملتقى اهل الأثر، الشارقة، 1429هـ - 2008م.
- 5- ابن القاضي، الجامع المفيد لأحكام الرسم والضبط والقراءة والتجويد.
- 6- ابن القاضي، بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، تحقيق: د. عبد الكريم بوغزالة، ط2، دار الحفصي، الجزائر، 1436هـ - 2015م.
- 7- ابن القفال، شرح عقيلة أتراب القصائد، إعداد: عبد الله الشتوي.
- 8- ابن ظافر العقيلي، مرسوم خط المصحف، تحقيق: مُحمَّد الجنابني، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1430هـ - 2009م.
- 9- ابن عاشر، فتح المنان المروي بمورد الظمان، تحقيق: أ. د. عبد الكريم بوغزالة، ط1، دار ابن الحفصي، الجزائر، 1436هـ - 2016م.

- 10- ابن عمر الببوري المغربي، البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمان، تحقيق: سكيئة الذهبي، مراجعة: عبد الرزاق البيض، عثمان طيفور.
- 11- ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط1، سلسلة أصول النشر، 1412هـ - 1996م.
- 12- ابن ناصر الدين مُجدد بن نظام الدين أحمد النائطي الأركاتي، نثر المرجان في رسم القرآن، مطبعة عثمان يونس، حيدر أباد.
- 13- ابن وثيق، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ط1، دار الأنبار، بغداد، 1408هـ.
- 14- أبو البقاء القاصح، تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد، تحقيق: مُجدد الدسوقي، ط1، دار السلام، مصر، 1432هـ - 2011م.
- 15- أبو العباس المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، تحقيق: حاتم صالح الضامن.
- 16- أبو بكر عبد الغني اللبيب، الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، تحقيق: د. عبد العلي أيت زعبول، ط1، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1432هـ - 2011م.
- 17- أبو داود، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، تحقيق: د. أحمد شرشال، دار ابن الحفصي، الجزائر، 2013م.
- 18- أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، تحقيق: د. أحمد شرشال،
- 19- أبو زيتحار، السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل، تحقيق: ياسر المزروعى، ط1، رعاية القرآن الكريم، الكويت، 1430هـ - 2009م.
- 20- أبو زيتحار، لطائف البيان في رسم القرآن، تحقيق: جمال الدين مُجدد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، 2009م.
- 21- أبو علي الحسن الدرعي، بيان قاعدة الإمام الخراز، تحقيق: مدثر الأمين حسن خيرى، ط1، مطبوعات المقارئ القرآنية، المدينة المنورة، 1438هـ - 2017م.
- 22- أبو عمرو الداني، المحكم في علم نقط المصاحف، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ط1، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، 1438هـ - 2017م.
- 23- أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصحف، تحقيق: د. عزة حسن، ط2، دار الفكر، دمشق، 1407هـ.
- 24- أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار، تحقيق: د. بشير الحميري،
- 25- أبو عمرو الداني، النقط، تحقيق: مُجدد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة
- 26- أحمد بن مُجدد بن جبارة، شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد: (من أول الكتاب إلى نهاية شرح قول الناظم: كالصالحات وعن جل الرسوم سرى)، تحقيق: طلال بن أحمد بن علي رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (العالمية)، إشراف: أ. د. أحمد بن محمود بن مبارك، قسم القراءات، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1430هـ.
- 27- أحمد بن مُجدد بن جبارة، شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد: (من واكتب تراء وجاءنا بواحدة... إلى نهاية الكتاب)، تحقيق: مُجدد بن عمر بن عبد العزيز الجنايني، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (العالمية)، إشراف: أ. د أحمد بن محمود المغربي، قسم القراءات، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1431هـ.
- 28- أحمد شرشال، مخالافات النساخ ولجان المراجعة، بحث محكم، ط1، دار الحرمين، القاهرة، 1423هـ - 2002م.
- 29- إدريس الودغيري، عمدة البيان في حكم المحذوف في القرآن، تحقيق: د. عبد العالي معكول، ط1، وراقه بلال، 2013م.
- 30- أشرف فؤاد طلعت، سفير العالمين، ط1، مكتبة البخاري، مصر، 1424هـ - 2003م.
- 31- برهان الدين الجعبري، جميلة أرباب القصائد، تحقيق: د. مُجدد ألياس مُجدد أنور، د. غانم قدور الحمد، الميسر في رسم المصحف وضبطه، ط2، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، معهد الشاطبي، جدة، 1437هـ - 2016م.
- 32- بشير الحميري، معجم الرسم العثماني، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط1، 1436هـ - 2010م.

- 33- التنواجيوي، النقل الموسوم، تحقيق: أحمد كوري السالكي.
- 34- الجهني، البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار.
- 35- حسين بن علي الجرجاجي الشوشاوي، تنبيه العطشان على مورد الظمان: (من أول المخطوط إلى باب: حذف الياء في القرآن الكريم)، تحقيق: مُجَّد سالم حرشة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إشراف: رجب مُجَّد غيث، قسم اللغة العربية، شعبة الدراسات الإسلامية، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، تrehونة، الجماهيرية العربية الليبية.
- 36- حسين بن علي الجرجاجي، تنبيه العطشان على مورد الظمان، تحقيق: مُجَّد سالم حرشة، العالمية (ماجستير)، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، الجماهيرية الليبية، إشراف: رجب مُجَّد غيث، 2005م.
- 37- حسين بن علي الجرجاجي، حلة الأعيان على عمدة البيان، مكتبة القصر الملكي، المغرب، رقم: 674.
- 38- رضوان المخللاقي، إرشاد القراء والكاتبين، تحقيق: عمر المرابطي، ط1، مكتبة الإمام البخاري، مصر، 1435هـ - 2014م.
- 39- زين الدين ابن عياش، شرح الرائية، مكتبة المسجد النبوي، رقم س 15 / 223 ل 01.
- 40- سعيد بن سليمان الكرامي السملالي، إعانة المبتدأ (من أول الكتاب إلى نهاية باب حذف الألفات) - درسا وتحقيقا - ، تحقيق: مصطفى بن يحيى المصطفى السباعي، رسالة لنيل درجة الماجستير، إشراف: مُجَّد بن أحمد برهجي، قسم القراءات، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1432هـ - 1433هـ.
- 41- سعيد بن سليمان الكرامي، إعانة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمان، تحقيق: جمعة الكعي.
- 42- عبد التواب الأكرت، الضبط المصحفي نشأته وتطوره، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1429هـ / 2008م. ص: 82.
- 43- عبد الحي الفرماوي، رسم المصحف ونقطه، ط1، المكتبة المكية، مكة، 1425هـ - 2004م.
- 44- عبد الرحمن المنجرة، حاشية على فتح المنان، تحقيق: سلوى بنت أحمد.
- 45- عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، إيفاء الكيل بشرح متن الذيل في فن الضبط، ط1، غراس، الكويت، 1427هـ - 2006م.
- 46- عبد العزيز العيادي، الأنصاف القرآنية، دار الأمان، الرباط، ط: 11، 1438هـ - 2017.
- 47- عبد الله الجكني، الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع، صححه وهذبه: مُجَّد بن الشيخ أحمد، ط1، طبع على نفقة محسن كريم، نواكشوط، 1418هـ - 1998م.
- 48- علم الدين السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، تحقيق: د. مولاي مُجَّد الإديسي، ط2، مكتبة الرشد، الرياض، 1424هـ - 2003م.
- 49- علي بن سلطان مُجَّد القاري، الهبات السنية العلية شرح الرائية، تحقيق: أحمد ميان التهانوي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف: د. جميلة شوكت، قسم العلوم الإسلامية، بنجاب، 2006م.
- 50- علي فهمي النزهي، عون اللطيف في بيان رسم آيات المصحف الشريف، ط1، الدار العالمية، مصر، 1440هـ - 2019م.
- 51- علي مُجَّد الضباع، سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، نقحه: مُجَّد علي خلف الحسيني، ط1، طبع ونشر: عبد الحميد حنفي، مصر،
- 52- علي مُجَّد الضباع، سمر الطالبين، قرأه ونقحه: مُجَّد علي خلف الحسيني، ط1، ملتزم الطبع عبد الحميد أحمد، مصر
- 53- غانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية،
- 54- مُجَّد العاقب، رشف اللمى على كشف العمى، تحقيق: مُجَّد بن سيد مُجَّد بن مولاي
- 55- مُجَّد اليعقوبي، تحفة الفتيان في رسم القرآن، اعتنى بها: مُجَّد منقذ بن عمر.
- 56- مُجَّد بن العربي المساري، بحجة النظر والعيان في حل عمدة البيان، تحقيق: عبد العالي معكول، ط2، وراقة بلال، المغرب.

- 57- مُجَد بن سليمان القيسي، الميمونة الفريدة، تحقيق: جمعة الكعبي.
- 58- مُجَد بن عبد الله التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، تحقيق: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1420هـ.
- 59- مُجَد بن عبد الله الفخار، الدرة الجلية، تحقيق جمعة: الكعبي، قطر، 1435هـ.
- 60- مُجَد بن عبد الله بن إبراهيم البركاتي، ورد الطائف في شرح روضة الطرائف في رسم المصاحف، دار طبية الخضراء، حدة، ط1، 1443هـ، 2021م.
- 61- مُجَد سالم محيسن، إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين، ط2، دار محيسن، القاهرة، 1422هـ- 2002م.
- 62- مُجَد شفاعت رباني، ظواهر الرسم المختلف فيها بين مصاحف المشاركة ومصاحف المغاربة، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، 1436هـ، البحوث المنشورة إلكترونياً.
- 63- مُجَد صغيري، فتح الباري إلى نصرة الكتاب، ط2، دار الأمان، الرباط، 1436هـ- 2015م.
- 64- محمود بن نصر الكرمان، خط المصاحف، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ط1، 1433هـ- 2012م.
- 65- الملا علي القاري الهروي، الهبات السننية العلية على أبيات الشاطبية: (الرائية)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف: د. مُجَد ولد سيدي الحبيب، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1322هـ- 2001م.
- 66- مؤلف مجهول، الهجاء في رسم المصحف، تحقيق: غانم قدوري الحمد، ط1، دار الغوثاني، دمشق، 1433هـ- 2012م.

كتب القراءات و التفسير وعلوم القرآن:

- 1- إبراهيم المارغني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، ضبط نصه: قسم التحقيق والبحث العلمي، ط1، مكتبة الإمام مالك، 1434هـ- 2013.
- 2- أبو الحسن علي بن مُجَد علم الدين السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق: د. مولاي مُجَد الإدريسي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1423هـ- 2002م.
- 3- أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتر تزيل، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ- 1984م.
- 4- ابن أبي داود السجستاني، كتاب المصاحف، تحقيق: محب الدين عبد السبحان، ط1، دار البشائر الإسلامية، 1415هـ- 1995م.
- 5- أحمد بن علي السديس، استدراكات أبي شامة في إبراز المعاني على الإمام الشاطبي، مجلة: جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ع: (45)، ذو القعدة 1429هـ.
- 6- أحمد ابن بادش، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث، 103.
- 7- أحمد الأندراي، الإيضاح في القراءات، تحقيق: منى عدنان غني، أطروحة دكتوراه، جامعة الكويت، كلية التربية، إشراف: د، غانم قدوري الحمد، 1423هـ- 2002م.
- 8- أحمد بن الحسين بن مهران، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سميع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981هـ.

- 9- أمال جعبوب، الاستدراكات عند علماء القراءات، طروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر، كلية أصول الدين، إشراف: مُجّد بوركاب، 1438هـ - 2017م،
- 10- د. عبد العزيز علي سفر، الإمامة والتفخيم في القراءات القرآنية، دراسة مع تحقيق كتاب الاستكمال، لابن غلبون، السلسلة التراثية، 46.
- 11- بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: د. زكي أبو سريع، ط2، دار الحضارة، الرياض، 1430هـ - 2009م.
- 12- أبو البقاء ابن القاصح، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، راجعه: علي الضباع، ط3، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1373 هـ - 1954 م
- 13- أبو البقاء ابن القاصح: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، راجعه شيخ المقرئ المصرية: علي الضباع، ط3، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1373 هـ - 1954 م، 73.
- 14- أبو بكر ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر، 1400هـ
- 15- ابن البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، ط3، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006م - 1427هـ
- 16- ابن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد مُجّد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420 هـ - 2000 م
- 17- ابن الجزري، منظومة المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط6، دار المنهاج، جدة، 1439هـ - 2017م.
- 18- ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، تحقيق: د. أحمد مُجّد مفلح القضاة، ط1، دار الفرقان - الأردن، 1421هـ - 2000م.
- 19- ابن الجزري، شرح طيبة النشر في القراءات، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ - 2000 م.
- 20- الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي مُجّد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.
- 21- جلال الدين السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- 22- ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1422 هـ
- 23- خالد بن مُجّد الشهراني، استدراكات ابن عاشور على الطبري وابن عطية في تفسيره التحرير والتنوير، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف: د. سليمان الصادق البيرة، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1430هـ - 1431هـ.
- 24- الخليجي، حل المشكلات وتوضيح التحرير، دار الصحابة.
- 25- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ.
- 26- أبو شامة عبد الرحمن المقدسي، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيار آلي قولاج، دار صادر، بيروت، 1395هـ - 1975م.
- 27- أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق: مُجّد سيد عثمان، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 1434هـ - 2013م.

- 28- شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، متن طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: مُجد تميم الزغبى.
- 29- شهاب الدين القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: عامر السيد عثمان، د. عبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1392هـ - 1972م، ط1، دار الهدى، جدة، 1414هـ - 1994م.
- 30- صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، ط24، دار العلم للملايين، 2000م.
- 31- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ.
- 32- أبو العباس السمين الحلبي، شرح القصيدة الشاطبية في القراءات السبع، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط1، دار نور المكتبات، جدة، 1422هـ - 2001م.
- 33- عبد الحليم بن مُجد الهادي قابة، القراءات القرآنية تاريخها، ثبوتها، حجيتها، وأحكامها، ط2، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، 1440هـ - 2019م.
- 34- عبد الرحمن أبو شامة المقدسي، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيار آلي قولاج، دار صادر، بيروت، 1395هـ - 1975م.
- 35- عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان، ط1، دار الفكر، بيروت، 1416هـ - 1996م.
- 36- عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة، ط2، دار السلام، مصر، 1438هـ - 2017م.
- 37- عبد الفتاح المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ط2، مكتبة طيبة، المدينة المنورة.
- 38- عبد الله بن شريح، الكافي في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1421هـ - 2000م.
- 39- عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1424هـ - 2003م.
- 40- عبد الواحد المالقي، الدر النثير والعذب النميز، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر جدة، 1411هـ - 1990م.
- 41- أبو عليّ الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاوي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، ط2، دار المأمون للتراث، بيروت، 1413هـ - 1993م.
- 42- علي بن مُجد الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ - 2004م.
- 43- عمر قاسم النشار، المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ - 2001م.
- 44- أبو عمرو الداني، الأحرف السبعة للقرآن، تحقيق: د. عبد المهيمن طحان، ط1، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، 1408هـ.
- 45- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ - 1999م.

- 46- القاضي أبو بكر الباقلاني ، الانتصار للقرآن، تحقيق: د. مُجَدَّ عصام القضاة، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1422 هـ - 2001م.
- 47- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384 هـ - 1964 م
- 48- مُجَدَّ أبو شهبه، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ط3، مكتبة السنة، القاهرة، 1453 هـ - 20014م.
- 49- مُجَدَّ المختار ولد اباه، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، إيسيسكو، 1422 هـ - 2001م.
- 50- مُجَدَّ بن إبراهيم الخراز، القصد النافع لبغية الناشئ والبارع، تحقيق: التلميذي مُجَدَّ محمود، ط1، دار الفنون، جدة، 1413 هـ - 1993م.
- 51- مُجَدَّ سالم محسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ط1، دار الجبل، بيروت، 1417 هـ - 1997م.
- 52- مُجَدَّ شرعي أبو زيد، جمع القرآن في مراحل التاريخ من العصر النبوي إلى العصر الحديث، رسالة ماجستير، التفسير وعلوم القرآن، كلية الشريعة بجامعة الكويت، في شهر شوال من سنة 1419 هـ.
- 53- مُجَدَّ طاهر الكردي، تاريخ القرآن الكريم، ط1، بمطبعة الفتح بجدة، الحجاز، عام 1365 هـ - 1946 م.
- 54- مُجَدَّ علي الصابوني، روائع البيان تفسير آيات الأحكام، المكتبة العصرية، بيروت، 1428 هـ، 2007م.
- 55- مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، ط1، دار ابن الجوزي، 1431 هـ
- 56- مكّي بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي، دار نخضة مصر للطبع والنشر.
- 57- مكّي بن طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، ط1، دار الرسالة، دمشق، 1434 هـ - 2013م.
- 58- نايف بن سعيد الزهراني، استدراكات السلف في التفسير في القرون الثلاثة الأولى - دراسة نقدية مقارنة - بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، إشراف: أ.د عبد الله بن علي الغامدي، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1426 هـ - 1427 هـ.
- 59- علي بن مُجَدَّ علم الدين السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: عبد الحق سيف القاضي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1419 هـ - 1999م.
- 60-

كتب اللغة والتراجم والتاريخ:

- 1- إبراهيم بن علي بن بن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: د. مُجَدَّ الأحدي، دار التراث، القاهرة.
- 2- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ط1، دار الرشد الحديثة، الدار البيضاء، 1398 هـ - 1978م.
- 3- إبراهيم مُجَدَّ الجرمي، الإمام الشاطبي سيد القراء، ط1، دار القلم، دمشق، 1420 هـ - 2000م.
- 4- إبراهيم مصطفى، وآخرين، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

- 5- ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود مُجَد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ - 1979م.
- 6- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام مُجَد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- 7- أحمد بن مُجَد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.
- 8- أحمد بن مُجَد المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار صادر، بيروت، 1997.
- 9- أحمد بن يحيى الضبي، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
- 10- إسماعيل بن كثير، طبقات الشافعيين، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د مُجَد زينهم مُجَد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، 1413هـ - 1993م.
- 11- إسماعيل بن كثير: البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله المحسن التركي، ط1، دار هجر، 1418هـ - 1997.
- 12- إسماعيل بن مُجَد البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع برعاية: وكالة المعارف الجلييلة، دار إحياء التراث، بيروت.
- 13- الأصمعي، الأصمعيات اختبار الأصمعي، تحقيق: احمد مُجَد شاكِر - عبد السلام مُجَد هارون، ط7، دار المعارف، مصر، 1993م.
- 14- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت، 1425هـ - 2004م.
- 15- أميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ط1، دار العلم، 1374هـ - 2005م.
- 16- أيمن شاهين سلام، المدارس الإسلامية في مصر في العصر الأيوبي ودورها في نشر المذهب السني، رسالة دكتوراه من إشراف: أحمد عبد الحميد خفاجي، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بجامعة طنطا - كلية الأدب 1420هـ - 1999م.
- 17- بدر الدين حسن المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ مُجَد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ - 1992م.
- 18- ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، اعتنى به وصححه: السيد عزت العطار، ط2، مكتبة الخانجي، 1374هـ - 1955م.
- 19- أبو بكر مُجَد الآخري، أخلاق أهل القرآن، تحقيق: مُجَد عمرو، ط3، دار الكتب العلمية، لبنان، 1424هـ - 2003م.
- 20- تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود مُجَد الطناحي د. عبد الفتاح مُجَد الحلو.
- 21- تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، معجم الشيوخ، تحقيق: بشار عواد وآخرين، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2004م.
- 22- تقي الدين ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، تحقيق: د. الحافظ عبدالمليم خان، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ.
- 23- ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية.
- 24- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: مُجَد أبو الفضل، المكتبة العصرية، لبنان.
- 25- جلال الدين السيوطي، ألفية السيوطي النحوية، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- 26- جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د.مازن المبارك و مُجَد علي حمدالله، ط6، دار الفكر، بيروت، 1985م.
- 27- جمال الدين علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: د. مُجَد أبو الفضل، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1406هـ - 1982م.

- 28- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
- 29- ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط1، المكتبة المكية، مكة، 1415هـ - 1995م
- 30- أبو الحسن علي بن إسماعيل مرسى، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م.
- 31- الخطيئة، ديوان الخطيئة، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت.
- 32- حميد بن ثور الهلالي، ديوان حميد بن ثور، صنعه: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، مصر، 1371هـ - 1951م.
- 33- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار صادر، بيروت، 1971م.
- 34- خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، 2002م.
- 35- ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسبح، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ - 1995م.
- 36- روجيه لو تورنو، فاس في عصر بني مرين، ترجمة: د. نقولا زياد، مؤسسة فرنكلين، بيروت، 1967م.
- 37- رينهارت بيتر آن دوزي، تكملة المعاجم العربية، ترجمة: محمد سليم النعيمي، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1979هـ - 2000م.
- 38- الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1385هـ - 1965م.
- 39- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الذهبي، العبر في خبر من خبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 40- شمس الدين الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط1، دار الكتب العلمية، 1417هـ - 1997م.
- 41- شمس الدين السفاريني، العقيدة السفارينية (في عقد أهل الفرقة المرضية)، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، ط1، مكتبة أضواء السلف، الرياض، 1998م.
- 42- شمس الدين محمد بن علي الداوودي المالكي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 43- شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، الفتح الموهبي في ترجمة الإمام الشاطبي، تحقيق: إبراهيم بن محمد الجرمي، ط1، دار الفتح، عمان، 1421هـ - 2000م.
- 44- شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414هـ - 1993م.
- 45- صلاح الدين بن أبيك الصفدي، نكت الهميان في نكت العميان، علق عليه: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1428هـ - 2007م.
- 46- ابن الصلاح، طبقات الفقهاء الشافعية، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1992م.
- 47- طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط3، دار الكتب العلمية، 1423هـ - 2002م
- 48- عبد الرحمن بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، تحقيق: خليل شحادة، ط2، دار الفكر، بيروت، 1408هـ - 1988م.
- 49- عبد الرحمن بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408هـ - 1988م.

- 50- عبد الرحمن علي الحجي، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، ط2، دار القلم، دمشق، 1402هـ - 1981م.
- 51- عبد الكريم السمعاني المروزي، أدب الاملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت
- 52- عبد الله مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق: مُجَدِّ الدالي، مؤسسة الرسالة
- 53- أبو عبد الله زين الدين، مُجَدِّ بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ مُجَدِّ، ط5، المكتبة العصرية، بيروت، 1420هـ - 1999م.
- 54- أبو عبد الله مُجَدِّ المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: د. إحسان عباس وآخرين، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012م.
- 55- عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط2.
- 56- عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ط1، مطبعة الرفاء، آسفي، 1421هـ - 2000م.
- 57- عبد الهادي حميتو، زعيم المدرسة الأثرية وشيخ قراء المغرب والمشرق، ط1، دار أضواء السلف، الرياض، 1425هـ - 2005م.
- 58- علي بن الجرجاني، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ - 1983م.
- 59- علي مُجَدِّ الصلابي، صلاح الدين الأيوبي وجهوده في القضاء على الدولة الفاطمية وتحرير بيت المقدس، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1429هـ - 2008م.
- 60- علي مُجَدِّ الصلابي، صفحات من التاريخ الإسلامي - دولة الموحدين - دار البيارق، عمان.
- 61- ابن العماد عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1406هـ - 1986م.
- 62- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام مُجَدِّ هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م..
- 63- الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاشي، وآخرين، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- 64- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: مُجَدِّ نعيم العرفشوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 1426هـ - 2005م.
- 65- كثير عزة، ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1391هـ - 1971م.
- 66- مجمع اللغة العربية، العامي الفصيح،
- 67- مُجَدِّ بن أحمد شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2003م.
- 68- مُجَدِّ بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: مُجَدِّ أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.
- 69- مُجَدِّ بن صالح العثيمين، شرح ألفية ابن مالك، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <http://www.islamweb.net>
- 70- مُجَدِّ بن عبد الله بن الأبار: التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، لبنان، 1415هـ - 1995م.
- 71- مُجَدِّ بن عبد المنعم الحِميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط2، دار السراج، بيروت، 1981م.
- 72- مُجَدِّ بن عبد المنعم الحِميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس،
- 73- مُجَدِّ بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: مُجَدِّ باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية.
- 74- مُجَدِّ بن مُجَدِّ مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه: عبد المجيد خيالي، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1424هـ - 2003م.

- 75- مُجَدِّد رواس قلعجي، حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، ط2، دار النفائس، 1408هـ - 1988م.
- 76- مُجَدِّد عبد الله غنان، دولة الإسلام في الأندلس -عصر المرابطين والموحدين-، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ - 1990م.
- 77- مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- 78- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- 79- ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.
- 80- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي مُجَدِّد البجاوي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1382هـ - 1963م.
- 81- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ط3، دار السلاسل، الكويت، من 1404هـ إلى 1427هـ.
- 82- ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار الفكر - بيروت.
- 83- ياقوت الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414هـ - 1993م.
- 84- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة الجمع العلمي العراقي، 1403هـ - 1983م.
- 85- صلاح مُجَدِّد الخيمي، فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1403هـ - 1983م.
- 86- مركز الملك فيصل، خزانة التراث، فهرس مخطوطات.

كتب الحديث والفقه وأصوله:

- 1- عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ألفية العراقي في علوم الحديث، تحقيق: ماهر ياسين الفحل.
- 2- ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط و آخرون، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، 1425هـ - 2004م.
- 3- أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق: مُجَدِّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 4- أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، ط1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 1423هـ - 2003م.
- 5- أبو حفص محمود بن أحمد طحان، تيسير مصطلح الحديث، ط10، مكتبة المعارف، 1425هـ - 2004م.
- 6- أبو عبد الله مُجَدِّد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: مُجَدِّد زهير بن ناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.
- 7- بدر الدين الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط1، المكتب الإسلامي، 1358هـ - 1939م.

- 8- بدر الدين مُجد الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ط1، دار الكتي، 1414هـ - 1994م.
- 9- برهان الدين البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل.
- 10- برهان الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين، ط1، أضواء السلف، الرياض، 1419هـ - 1998م.
- 11- تقي الدين أبو البقاء مُجد بن أحمد، شرح الكوكب المنير، تحقيق: مُجد الزحيلي ونزيه حماد، ط2، مكتبة العبيكان، 1418هـ - 1997م.
- 12- الحسين الهمذاني الجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، ط4، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض، 1422هـ - 2002م.
- 13- سليمان الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط2، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، 1404هـ - 1983م.
- 14- عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقي السعود، مطبعة فضالة بالمغرب.
- 15- علاء الدين الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حياني، صفوة السقا، ط5، مؤسسة الرسالة 1401هـ - 1981م.
- 16- عياض بن موسى، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ط2، دار الفيحاء، عمان، 1407هـ.
- 17- مُجد أبو شهبه، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار الفكر العربي.
- 18- مُجد بن عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 19- مُجد بن عيسى الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد مُجد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 20- محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: مُجد مظهر بقاء، ط1، دار المدني، السعودية، 1406هـ - 1986م.... 1/ 145.
- 21- نور الدين الهيتمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ - 1994م.

فهرس الموضوعات

الإهداء.....	15
الشكر والعرفان.....	15
الملخص.....	15
المقدمة.....	15
الفصل الأول.....	15
المبحث الأول: التعريف بالإمام الشاطبي.....	15
المطلب الأول: عصر الإمام الشاطبي.....	15
المطلب الثاني: حياته الشخصية.....	17
المطلب الثالث: حياته العلمية.....	24
المبحث الثاني: التعريف بعقيلة أتراب القضاة.....	35
المطلب الأول: اسم المنظومة ونسبتها إلى ناظمها، وموضوعها، ومخطوطاتها ومطبوعاتها.....	35
المطلب الثاني: مباحث العقيلة مصادرها ومنهج الإمام الشاطبي فيها.....	39
المطلب الثالث: الحركة العلمية حول العقيلة المزاي والمآخذ على العقيلة.....	51
المبحث الثالث: التعريف بالإمام الخراز.....	78
المطلب الأول: عصر الإمام الخراز.....	78
المطلب الثاني: حياته الشخصية.....	80
المطلب الثالث: حياته العلمية.....	82
المبحث الرابع: التعريف بمنظومة مورد الظمان.....	87
المطلب الأول: اسم المنظومة نسبتها لناظمها، سبب تأريخ نظمها، ومخطوطاتها ومطبوعاتها.....	87
المطلب الثاني: مصادر مورد الظمان ومسلك الناظم فيه.....	91
المطلب الثالث: القيمة العلمية للمورد وثناء العلماء عليه.....	102
الفصل الثاني.....	109
المبحث الأول: تعريف الرسم العثماني وضبطه.....	113
المطلب الأول: تعريف الرسم العثماني.....	113
المطلب الثاني: قواعد الرسم العثماني وحكم اتباعه.....	119
المطلب الثالث: تعريف علم الضبط.....	130
المبحث الثاني: علاقة المصاحف العثمانية بالأحرف.....	135
المطلب الأول: معنى الحرف لغة واصطلاحاً.....	135
المطلب الثاني: علاقة المصاحف بالأحرف السبعة.....	141

المبحث الثالث: الاستدراك وقواعده وأهميته	144
المطلب الأول: تعريف الاستدراك ومرادفاته	144
المطلب الثاني: تعريف الاستدراك عند أئمة الرسم	152
المطلب الثالث: صيغ الاستدراك عند أئمة الرسم	161
الفصل الثالث	170
المبحث الأول: زيادات الإمام الشاطبي على العقيلة	172
المطلب الأول: الزيادات التي ذكرها الإمام السخاوي في شرحه على العقيلة:	172
المطلب الثاني: الزيادات التي ذكرها غير الإمام السخاوي من الشراح	185
المبحث الثاني: دراسة استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة في باب الإثبات والحذف وغيرهما	296
المطلب الأول: باب الإثبات والحذف من سورة البقرة إلى سورة الأعراف	296
المطلب الثاني: باب الحذف والإثبات من سورة الأعراف إلى سورة مريم	310
المطلب الثالث: باب الحذف والإثبات من سورة مريم إلى سورة ص	322
المطلب الرابع: باب الحذف والإثبات من سورة ص إلى آخر القرآن	328
المبحث الثالث: دراسة استدراكات الإمام السخاوي على العقيلة في الأبواب الأخرى	341
المطلب الأول: باب الحذف في كلمات تُحْمَلُ عليها أشباهها	341
المطلب الثاني: باب حذف الياء والواو وزيادتهما	361
المطلب الثالث: باب حروف من الهمز وقعت في الرسم على غير قياس	382
المطلب الرابع: باب المقطوع والموصول	397
المطلب الخامس: باب المفردات والمضافات المختلف في جمعها	405
الفصل الرابع	295
المبحث الأول: دراسة استدراكات الإمام ابن عاشر في باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره مرتب على السور	393
المطلب الأول: باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من فاتحة الكتاب	393
المطلب الثاني: باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة	409
المطلب الثالث: ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من آل عمران إلى مريم	447
المطلب الرابع: ما اطرده حذف ألفه ونظائره أو لم يطرده من مريم إلى آخر القرآن	465
المبحث الثاني: دراسة استدراكات الإمام ابن عاشر على المورد في الأبواب الأخرى	476
المطلب الأول: باب الياءات المحذوفة اكتفاءً بكسر ما قبلها... إلى أحكام الهمز	476
المطلب الثاني: باب الحروف الزائدة ربما	491
المطلب الثالث: باب رسم الألف ياء وباب رسم الألف واوا	504
المطلب الرابع: باب في الكلمات التي كُتِبَتْ مَفْصُولَةٌ عَلَى الْأَصْلِ	521
المبحث الثالث: دراسة استدراكات الإمام الرجراجي على المورد في أبواب الضبط	525
المطلب الأول: في باب القول في أحكام وضع الحركة وما ينوب عنها	525
المطلب الثاني: في باب أحكام وضع السكون والشدة وعلامة المد	544
المطلب الثالث: في باب ضبط الهمز	555

571.....	المطلب الرابع: في باب إلحاق المحذوف من الهجاء.....
588.....	المطلب الخامس: في باب حكم اللام ألف.....
595.....	الخاتمة.....
600.....	الفهارس.....
601.....	فهرس الآيات القرآنية.....
623.....	فهرس الأحاديث.....
624.....	فهرس أبيات العقيلة.....
628.....	فهرس أبيات المورد.....
634.....	فهرس الأشعار والمنظومات الأخرى.....
643.....	فهرس الأعلام المترجم لـ.....
644.....	فهرس المصادر والمراجع.....
656.....	فهرس الموضوعات.....
659.....	ملحقات.....

ملحقات

الكلمات	العقيلة	المورد	أقوال العلماء	ما جرى عليه العمل
﴿يُضَنَعُ﴾	[53] إطلاق الخلف في جميع أفعال المضاعفة	[156، 158] - إتفاق الشيوخ على حذف موضع [النساء 40] - حذف الداني ما سوى النساء و نص على الخلف في البقرة الأول ، وموضعي الحديد - أبو داود أطلق له الناظم الخلف في المضاعفة إلا النساء - إطلاق الخلف لشاطبي	السخاوي ذكر أن موضع [هود 20]، [الاحزاب 30] ليس فيهما خلاف -الليبي رمى الداني بالتخليط -الجعبري أكد الخلف	جرى عمل المصاحف على الحذف فيها جميعا
﴿وَكُتِبَ﴾ [البقرة 284] [التحریم 12]	الخلف في الموضعين		-السخاوي رد الخلف في التحريم -الليبي ذكر الخلف وشهر بالحذف -الجعبري خير في رسمهما	جرى عمل المصاحف على الحذف فيها جميعا.
﴿وَبِالزُّبْرِ﴾ ﴿وَبِالْكُتْبِ﴾ [فاطر 25]	[61-62] ﴿الزُّبْرِ﴾ في المصحف الشامي بالباء ﴿وَالْكُتْبِ﴾	السخاوي رجح أنها بالباء في ﴿الزُّبْرِ﴾ وحدها - الجعبري رجح أنها بالباء في الكلمتين في الشامي وهو ما رجحه الداني		

			بالخلف فيه وفي غيرها بلا باء	
عمل جميع المصاحف على كتابتها بالياء.	-الكسائي روى ما رواه الفراء - السخاوي أكد رؤيته لها بالألف. -الجعبري رد نفي هذا الوجه وأيد وجوده. - نص ابن أبي داود على أنه موجود غير مقروء به.		[63] ذكر أن الفراء نص على كتابتها بالألف ﴿ذَا﴾ وأنه نادر.	﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النساء 36]
هي بحذف الألفين في المصاحف المشرقية والمغربية عدا الجماهيرية والباكستاني الهندي.	-اتفق القراء على ثبت الأولى واختلفوا في الثانية. -السخاوي كشف عنها في مصحف الإمام فوجدها بحذف الألفين في الموضعين. - كذا البيب -الجعبري ذكر ثبت الأولى وحذف الثانية.	[215] ذكر الحذف عن أبي داود .	[81] ذكر أن أبا عبيد حذف الألف الثانية ويفهم ان الأولى ثابتة	﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف 51/31]
العمل على الإثبات في جميع المصاحف المشرقية والمغربية.	-ذكر الإجماع الشيخان، الأنباري. -ذكر المهدي الخلاف. - السخاوي كشف عليها بالحذف الشامي والإمام. - اللبيب ذكر أن فيه إشكال بالنظر إلى قراءة ابن عامر. - الجعبري أقر الإجماع.		[89] ذكر الناظم الاتفاق على إثبات الالف	﴿بَخْرَاجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون 73]
ثبوت الألف مع ترك زيادة الياء عليه عمل الجماهيرية. زيادة الياء مع حذف الألف عليه المغربية عدا الجماهيرية والمشرقية والباكستاني على تفصيل في	-قال السخاوي: أن الياء ليست زائدة أصلا إنما هي الألف رسمت إشعارا بجواز إمالتها. -وذهب إلى كونها بدل	[200] الخلاف عن الشيخين في ثبوت الألف مع ترك زيادة الياء، أو زيادة الياء مع حذف الألف.	[85] رسمت في بعض المصاحف بياءين ياء بين المشدة والميم كما رسمت بألف	﴿بِأَيِّمٍ لِلَّهِ﴾ [إبراهيم 7]

	مكان هذه الياء.		غير واحد من الأئمة.	الضبط.
﴿ءَاتُونِي﴾ [الكهف 91، 92]	[90] رسمت في المصاحف بلا ياء ولا ألف ثانية.		-قرأت المجيء على أنها فعل ثلاثي، وبمعنى الإعطاء على أنه فعل رباعي فلا زيادة ياء فتحذف.	رسمت في المصاحف على معنى الإعطاء.
﴿سَبَّحَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت 11]	[108، 109] إتفاق جميع المصاحف على حذف ألفي سموات منكرة ومعرفة إلا سموات فصلت بإثبات الألف بعد الواو، والألف الأولى حذفت باتفاق.	[62، 63] ذكر الاتفاق على إثبات الألف بعد الواو في سموات فصلت، وحذف الألف الأولى أينما وقعت	أخبر السخاوي على رؤيتها بالحذف كمثيلاً فكان ذلك خرق لإجماع الشيخان.	رسمت بحذف الألف الأولى وإثبات الثانية في جميع المصاحف.
﴿وَلَا كِدَابًا﴾ [النبا 35]	[116] شهر بالحذف فيها عن الإمام نافع.	[243]، [246] ذكر الخلاف عن الداني، والحذف عن أبي داود.	السخاوي أكد الحذف سكت أبو داود عن الموضعين ولم يتعرض لهما.	رسمنا بالثبوت في الموضعين في المصحف المغربي والثعلبية والموريتانية. وبالإثبات في الموضع الأول والحذف في الأخير في مصحف الجماهيرية، الخراز الرغاية، التونسي.
﴿أَرَأَيْتَ﴾ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾	[121] كتاب المصاحف اختلفوا في حذف الألف بعد الراء في ﴿أَرَأَيْتَ﴾، و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ بعضهم بحذفها وبعضهم بإثباتها.	أطلق الحذف فيهما عن الشيخين.	-السخاوي ذكر أن الخلف في ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و﴿أَرَأَيْتَ﴾ ﴿الماعون﴾، وغيرها بالحذف. -الجعبري صوب حكاية الخلاف عن الشيخين.	العمل على الحذف في جميع المصاحف المشرقية والمغربية عدا الجماهيرية بالثبوت.
﴿مِهْدًا﴾	[121] إطلاق الحذف فيها دون تقييد.	[236، 237] الحذف عن الشيخين في المنون المنصوب، وأخبر	-السخاوي أخبر أن المتفق على حذفه ما كان مضاف إلى الأرض.	العمل على الحذف في جميع المصاحف المشرقية والمغربية إلا ما قرئ ب(مهدا) بدون ألف.

		أن أبا داود لم ينص عن الموضع الأول [طه 52].	- وإليه أشار الجعبري وأصلح بيت الشاطبي.	
﴿فَوَارِيرًا﴾ [الإنسان 16/15]	[124] إثبات الألف في الموضعين، والخلف في الموضع الثاني عن أهل البصرة.		- السخاوي ذكر الخلف في الموضع الأول أيضا عن الداني، أخذا بما نص عليه ابن الأنباري. - وإليه أشار الجعبري .	والعمل على الألف في الموضعين في جميع المصاحف المغربية والمشرقية.
﴿وَلَوْلَوْ﴾	[125] اتفق الجميع على أن موضع الحج بالألف، واختلفوا في فاطر بالألف عن المدني والكويتي، وبغير ألف عن الإمام، وعن الفراء، البصري بإثبات في الحج والإنسان.	[349، 350] أطلق زيادة الألف بعد الواو الثانية في المنتصب عن شيوخ النقل، وزاد بعضهم الألف في غير المنتصب، وأشار إلى تعليل الزيادة.	- اختار أبو داود عدم الزيادة في موضع الطور، والواقعة، وخير في موضع الرحمن. - السخاوي ذكر رؤيته لموضع الواقعة بزيادة الألف أيضا في الإمام. - نص الفراء على هذا الوجه ﴿وَلَوْلَا﴾ في الحج خاصة عن ابن مسعود	المنصوب بالألف وغيره بعدم الزيادة في جميع المصاحف إلا الموريتاني بالألف، موضع الواقعة بعدم الزيادة في الجميع على ما رأيته في المصاحف.
﴿إِلَّا﴾ [الجن 9]	[138] المصاحف اتفقت على حذف ﴿إِلَّا﴾ ﴿إِلَّا﴾ موضع الجن متفق الإثبات.	[147، 148] أخبر عن الداني بالحذف، والاتفاق على إثبات موضع الجن.	- السخاوي ذكر رؤية موضع الجن كغيره من المواضع بالحذف. - المنصف ذكره بالإثبات أيضا.	العمل على الإثبات في جميع المصاحف في هذا الموضع إلا المصحف الباكستاني هي بالحذف كغيرها.
﴿تَرَابًا﴾	[141] ذكر حذف ثلاثة مواضع [الرعد 5]، [النمل 69]، [النبأ 40]، يفهم أن غيرها بالثبوت.	[206] ذكر الاتفاق على الحذف عن الشيخين في المواضع الثلاثة.	- أكثر أئمة الرسم على ذلك. - السخاوي زاد موضع المؤمنون وموضعي الصفاء، وق.	بالحذف في المواضع الثلاثة، والإثبات في غيرها في جميع المصاحف.
﴿هِيَ﴾	[141] حذف هذا الموضع	[201] ذكر الحذف عن شيوخ	- السخاوي ذكر رؤية هذا الموضع بلا ألف في	العمل على ما نص عليه الشيخان في جميع المصاحف

المغربية والمشرقية.	المصحف الشامي، وفي العراقية كلها بالألف.	النقل فيها.	خاصة وهو مستثنى من وزن مفعال للداني.	﴿لَمِيعَد﴾ [الأنفال 42]
العمل في جميع المصاحف على ما نص عليه الشيخان.	السخاوي ذكر رؤيتها جميعا في المصاحف العتيقة والمصحف الشامي كغيرها من المواضع بالحذف.	[81، 82] نفس ما نظمه الشاطبي	[143، 144] الحذف في كل المواضع عدا أربعة مواضع [الرعد 39] [الحجر 4] [الكهف 27] [النمل 1]	﴿كِتَابَ﴾
العمل على الإثبات في الموضعين كما نص عليه الشيخان.	-السخاوي ذكر رؤيتهما بالحذف كغيرها في المصاحف العتيقة، والمصحف الشامي.	[64] بمثل ما ذكره صاحب العقيلة.	[144] ﴿ءَايَاتُنَا﴾ في القرآن بالحذف إلا الموضع الثاني والثالث في يونس بالثبوت.	﴿ءَايَاتُنَا﴾ [يونس 15، 21]
العمل في المصاحف على ما نص عليه الشيخان من حذف موضعي يوسف والزخرف وثبت ما عداهما.	-السخاوي زاد [الاسراء 106]، [الزمر 27] بالحذف أيضا عن الشامي. -اللبيب ذكر الخلف في الموضعين وذكر نص حكم الناقط أن الزمر بالحذف. -اشار الجعبري إلى الخلف فيهما.	[208] ذكر الخلاف فيهما عن الداني، وبالحذف عن أبي داود.	[145] ﴿فُرْعَانًا﴾ في أول يوسف والزخرف خصت بالحذف، وغيرها بالإثبات، ومصاحف أهل العراق بالإثبات.	﴿وَفُرْعَانًا﴾
العمل على الحذف في المنكر في المصاحف المشرقية والمغربية، والثبت في المعرف عن المصاحف المشرقية والمغربية.	-السخاوي ذكر رؤية موضع الذاريات بالحذف كغيرها في المصحف الشامي. -الطلمنكي ذكر أن ﴿سَجِر﴾ المنكر والمعرف بالثبوت على قول نافع في المدني.	[212، 213] ذكر الحذف عن الشيخين في المنكر إلا [الذاريات 52] وحكى عنهما قولاً بالإثبات، كما ذكر عن أبي داود الإثبات في المعرف.	[146] كل ما في القرآن من لفظ ﴿سَاجِرٌ﴾ فهي في المصاحف بالحذف إلا [الذاريات 52] فإنه بالألف، والكل بالألف عن نافع.	﴿سَجِر﴾
العمل على الحذف فيها في جميع المصاحف المشرقية والمغربية.	السخاوي حكى رؤيتها بالألف كغيرها.	[348] أطلق الحذف في موضع	[160، 161] حذف الألف بعد	﴿أَنْ يَّعْفُو﴾

		النساء وزاد ﴿ذُو﴾	واو الجمع في أصلين مطردين هما: ﴿جَاءُوا﴾ ﴿وَجَاءُوا﴾، وأربعة أحرف، وحذفوا الألف بعد الواو الأصلية موضع النساء وغيرها بزيادة الألف.	عَنْهُمْ﴾ [النساء 98]
العمل على إثبات الياءين في جميع المصاحف المشرقية والمغربية.	-السخاوي ذكر رؤية هذا الوجه في المصحف الشامي. -وقدم الجعيري قول الغازي والسخاوي قياسا. - كما فعل ابن جبارة.	[336] أنكر هذا الوجه أيضا.	[187] ذكر أن الغازي بن قيس نص على وجه كتابة الألف صورة لهزمة (هَاء) و (السياء)، في هجاء السنة وأنكر هذا الوجه.	﴿وَهَيَّ﴾ ﴿وَيَهَيَّ﴾ [الكهف 10 ، 16] ﴿ السِّيِّ﴾ [فاطر 43]
العمل على رسمها بياء واحدة عليه جل المصاحف المشرقية والمغربية.	-السخاوي ذكر رؤيتها ببياءين في كل المصاحف العراقية كذا المصحف الشامي.		[188] ذكر أنها ببياءين في العراقية وأنه ليس مشتهر.	﴿بِقَايَتِهِ﴾ ﴿بِقَايَتِنَا﴾
عمل المصاحف فيها على إثبات الألف، أما الياء فهي زائدة عند المغاربة، وصورة لهزمة عند المشاركة وعليه تختلف في الضبط.	-السخاوي ذكر رؤية هذا الموضع محذوف الألف. -الغازي بن قيس رسمها بياء بعد التاء من غير ألف. - ابن الجزري نص على أنها حذفت في بعض المصاحف. - الجهني ذكر فيها الخلافا.	[351] أطلاق فيها زيادة الياء بعد الألف	[190، 191] ذكر زيادة الياء فيها بعد الألف	﴿تِلْفَاءً﴾ [يونس 15] ﴿وَأَيْتَاءً﴾ [النحل 90].
العمل على عدم الزيادة في المصاحف المغربية، وعلى الزيادة	-السخاوي ذكر رؤية الموضع الأول بغير زيادة	[354] نفس ما نص عليه	[193] ذكر أن الغازي بن قيس نقل	﴿بِلِفَاءً﴾ [الروم 7، 15].

	الزيادة في الموضعين.	الشاطبي من نقل الغازي.	الياء والثاني بالياء في الشامي. - ذكر بعضهم اختلاف المصاحف فيهما.	في المشرقية والمصحف الباكستاني.
﴿سَؤِرِيكُمْ﴾ [الأعراف 145]، [الأنبياء 37]	[196] أخبر أن الخلف فيها قل.	[356] أكد الخلاف فيها عن شيوخ النقل.	-السخاوي أكد أن الخلاف عز وانعدم. -الداني نص على الاجماع على الزيادة، وفي موضع على الاتفاق.	عمل المصاحف جميعا على زيادة الواو.
﴿وَلَا وَصِيَّتَكُمْ﴾ [طه 70]، [الشعراء 49].	[169] الخلاف في الموضعين.	[356] ذكر الخلاف فيها وقيدها بالأخيرين .	-السخاوي رد الزيادة وأنه لم يجدها في أي من المصاحف، وأنها في الشامي بغير واو.	عمل المصاحف على عدم الزيادة وهي في الجماهيرية والباكستاني بالواو، وضع على الجماهيرية إشارة الزيادة، والباكستاني بغيرها.
﴿يَبْنَوْهُمْ﴾ [طه 92]	[201] ذكر أنها موصولة	[432] أمر بوصلها أيضا	-السخاوي ذكر رؤيتها في الشامي بألف ثابتة بعد ياء النداء.	فصلت الياء عن (بنؤم) في المصحف الموريتاني، والمصحف الباكستاني، وصلت في غيرهما.
﴿أَسْأَوْا الشُّوْأَى﴾ [الروم 9]	[209] ذكر أن الألف رسمت صورة لهزمة، وبعدها ياء.	[300] من الكلمات التي استثنيت من قاعدة الهمز بعد ساكن، فصورته ألف بعدها ياء.	-السخاوي ذكر أنها في الشامي بلا ياء.	عمل جل المصاحف على رسم الهمزة ألف بعدها ياء.
﴿مِيسْ شَرَكَائِهِمْ شَبَعَوْا﴾ [الروم 12] ﴿وَمَا دُعَوُا الْكٰهِنِينَ﴾	[210، 211] أخبر الناظم أن الهمزة إذا تطرفت كتبت بالواو بعدها ألف، وقيدتها بالرفع، وهذه المواضع ما مثل عليها.	[312]، [317] ما خرج عن القاعدة فصورته فيه الهمزة على الواو بعدها ألف.	-السخاوي ذكر وجه كتابتها بلا واو على القياس	العمل على كتابتها بالواو صورة الهمزة وبعدها ألف في جميع المصاحف.

			[غافر 50]	
العمل في موضعي المائدة، والشورى و الحشر على تصوير الهمزة واوا بعدها ألف، في موضع الزمر عدا الجماهيرية، والمصحف المشرقي هي على حذف صورة الهمزة، أما بقية المواضع فبالحذف. طه والزمر محذوفة الألف بعد الزاي في الباكستاني الهندي.	-السخاوي أشار إلى رؤية موضع الكهف والحشر بغير واو في المصحف الشامي.	[313، 315] ذكر اتفاق الشيخين على أن موضعي المائدة وموضع الشورى بالواو بعدها ألف، وأن ابن نجاح زاد موضع الحشر وهو للداني بخلف فيه، وأن الكهف وطه والزمر بخلاف عن الشيخين، وبقية المواضع على القياس.	[212]، [212] ذكر أن ﴿جَزَّوْا﴾ في الموضعين الأولين من المائدة [31، 35]، و[الحشر 17]، [الشورى 37] [الزمر 33]، بالواو وبعدها ألف، كما أخبر أن في مصاحف العراق موضع [طه 75]، و[الكهف 86] بالواو بعدها ألف.	﴿جَزَّوْا﴾
والعمل على بكتابتها بالواو صورة الهمزة بعدها ألف، في جميع المصاحف المغاربية والمشارقية.	-السخاوي أكد موضع فاطر، و في الشعراء بألف لا غير. -الجعبري وافق السخاوي في ذلك.	[311] ذكر أن ﴿عَلَمَوْا﴾ معرف ومنكر بالواو بعدها ألف عن الجميع.	[213] أخبر أن ﴿عَلَمَوْا﴾ [فاطر 28] [الشعراء 197] بالواو والألف بعدها عن المصاحف العراقية.	﴿عَلَمَوْا﴾
بالرجوع إلى المصاحف نجدتها موصولة في المواضع الأربعة.	-السخاوي استدرك على الشاطبي عدم ذكر الخلاف في موضع آل عمران. -وافقه الجعبري، والملا علي القاري. -الجزري نظمها على الوصل في المواضع الأربعة في المقدمة.	[428]، [429] ذكر اتفاق الشيوخ على وصل المواضع الثلاثة المذكورة، وفهم اختلاف الشيخين في موضع آل عمران	[257] أخبر أن ﴿يَكَيَّلَا﴾ موصولة في أربعة مواضع هي: [آل عمران 150]، [الحج 5]، [الأحزاب 50]،	﴿يَكَيَّلَا﴾

	[الحديد 22].			
﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص 2]	[260] أنكر على أبي عبيد نصه على وصل التاء ب(حيث) في المصحف الإمام	[410] ذكر أن القطع فيها هو المشهور ، إشارة إلى وجه الوصل.	-السخاوي أنكر على الناظم إنكار وجه الوصل لمكانة الناقل لهذا الوجه. -الجعبري والملا والمرغني وافقوا السخاوي على ذلك.	عمل جل المصاحف على القطع.
﴿كَلِمَتٍ﴾	[274] الاختلاف في موضع [غافر 5]، [يونس 96] عن العراقية، وأنه بالتاء في المدينة والشامية، وعند نصير وابن الأنباري متفق الهاء.	[447] ذكر الخلاف فيها وأن ابن نجاح رجح الهاء في موضع [الأعراف 136]، وعن الداني تساوي الوجهان فيها.	-السخاوي ذكر رؤية موضعي يونس، غافر، الأنعام والأعراف بالتاء بغير ألف في المصحف الشامي.	مصحف المدينة حفص، والجماهيرية و الباكستاني جميع المواضع بالتاء حتى موضع الأعراف، أما الثعالبي والرغاية والمصحف الليبي برسم الجزري المواضع الأربعة بالتاء، وموضع الأعراف بالهاء.
جمع المذكر السالم	[150، 151] اتفاق المصاحف على حذف الألف في جموع السلامة كثيرة الدور عدا المشدد والمهموز اختلفت المصاحف العراقية فيها وهي على الإثبات في المذكر، والحذف في المؤنث، اتفقت الحجازية والشامية على الإثبات.	[51] اتفاق المصاحف على حذف الألف في جمع المذكر السالم كثير الدور عدا المشدد فثابت باتفاق، والمهموز بخلاف والمشهور الثبت.	ابن عاشر استدرك على الخراز عدم الإشارة على إطلاق الشاطبي الخلاف عن العراقية في المشدد والمهموز المذكر والمؤنث، وحكى كثرة الحذف في المؤنث	العمل في جمع المذكر السالم المصاحف المغاربية عدا الجماهيرية والمشرقية بالحذف عدا أربعة أحرف: داخرين غافر، الحوارين والحواريون، الخاطئين أولى يوسف، فمالتون. الجماهيرية الحذف عدا في الحوارين، وربانين، وما كان بالرفع منهما محذوف كغيره فيها. المصحف الباكستاني وافق الجماهيرية وخالفه في الربانيون أثبتته، الخطئين محذوف في جميع المواضع، أثبت ما ورد مرة ومرتين عدا الراشدون، حذرون، فكهون، لبثين، فاكهين حذفوا موضع الدخان، وأثبتوا موضع الطور، اثبت خاسشين.

				المشدد ثابت في جميع المصاحف، المهموز ثابت في المصاحف المغربية عدا الجماهيرية والمصحف المشرقي، عدا التائبون/ الصئمون/السحون. الجماهيرية والباكستاني الهندي بالإثبات. المؤنث ذو الألف الحذف في جل المصاحف، وذو الألفين الحذف في جل المصاحف إلا ما استثني ومنهم من أثبت الألف الأولى وحذف الثانية لكن غير معمول به.
﴿بَنْتِ﴾	مندرج تحت قاعدت جمع المؤنث السالم	[58] ﴿بَنْتِ﴾ [الأنعام 101] ، [النحل 57] ، [الطور 37] بالحذف لأبي داود.	أبو داود نص على هذه الثلاثة بالحذف، ونص على ثلاثة أخرى بالإثبات وسكت عن البقية.	الحمل على الحذف في هذه المواضع الثلاثة المنصوص عليها، والإثبات في غيرها في المصحف المشرقي، والمصاحف المغربية عدا الجماهيرية. الجماهيرية بالحذف في جميع المواضع. في المصحف الباكستاني أثبت موضع هود والنحل والصفات.
ما كان على وزن(فَعَالَوْنَ ، فَعَالَيْنَ)	لم تذكر في العقيلة فهي لأبي عمر داخلة في	[65 ، 66] الحذف فيما كان على هذين الوزنين عن أبي داود.	ابن عاشر ذكر أن ما نص عليه الناطم لم يرى في التنزيل.	العمل على الحذف في المشرقي والمغربية عدا الجماهيرية بالثبوت فيها، الباكستاني الهندي في وزن (فَعَالَيْنَ) إثبات ما قل دورانه وحذف ما كان أكثر من مرتين.
﴿يُخَدِّعُونَ﴾ [النساء141].	[47] ذكر حذف ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ في الموضعين	[88] الإتفاق على حذف ﴿يُخَدِّعُونَ﴾	ابن عاشر أشار إلى عدم فهم الخراز ولا الشاطبي إلى أن حكم الحذف هو في ﴿خَدِّعَهُمْ﴾ أيضا عن الشيخين. الجعبري فهم حذف هذه	عمل المصاحف على الحذف فيهم عدا مصحف الجماهيرية، والباكستاني الهندي فبالثبوت في ﴿خَدِّعَهُمْ﴾.

				الكلمة أيضا عن الشاطبي لذكره لفظ: (معا).
﴿الرَّيْحَ﴾	[85]، [89]، [97]، [110]، ذكر في أول بيت اختلاف المصاحف عن نافع في [إبراهيم 21]، [الحجر 22] في الذي يليه اختلافهم في موضع [الكهف 44]، و[الفرقان 48] في البيت الموالي الحذف في	[102، 106] اختلاف المصاحف في لفظ ﴿الرَّيْحَ﴾ عن الشيخين في ثلاثة مواضع موضع الحجر الكهف والفرقان، والحذف لأبي عمرو في البقرة، إبراهيم والشورى، ولأبي داود الخلف فيها والتخيير في الروم، واستحب الحذف في الحجر، والحذف في ما بقي من المواضع	- ابن وثيق ذكر الحذف في موضع البقرة، إبراهيم، الفرقان، والشورى، والخلف في موضع الحجر والكهف	العمل على الحذف في الحجر، والكهف، والفرقان، والبكر، وإبراهيم، والشورى في جميع المصاحف عدا الجماهيرية. موضع الروم بالثبت عن المغاربة والمشاركة رغم أن أبا داود اختار فيه الحذف، وهي محذوفة في المصحف الموريتاني، باقي المواضع محذوفة في جميع المصاحف عدا الجماهيرية.
﴿أَصَبَتْكُمْ﴾		[110] أخبر الناظم أن لفظ ﴿أَصَبَتْهُمْ﴾، ﴿أَصَبَتْكُمْ﴾، ﴿أَصَبَكُمْ﴾ بالحذف حيث ما وقع لأبي داود.		عمل المصاحف المغاربية والمشاركة على الحذف، والجماهيرية على الثبوت.
(فَعَلُ الْجِهَادِ)	(جهاد) على وزن (فعال) ثابت لداني	[115] ذكر أن فعل الجهاد كيف ما أتى ماضيا أو أمرا أو مضارعا محذوفا لأبي داود	- ابن عاشر أشار إلى أن المتحنة: ﴿جِهْدًا﴾ ﴿المتحنة 1﴾ في التنزيل بحذف الألف. - في عمدة البيان ذكر الاسم المنصوب بالحذف فغيرها عنده بالإثبات	عمل المصاحف المشاركة والمغاربية على الحذف في موضع المتحنة، على قول الإمام أبي داود، وباقي المواضع بالإثبات عند الجميع أيضا إلا الجماهيرية والمصحف الباكستاني الهندي فبالثبت في الجميع.
﴿وَاحِدَةً﴾		[120] أخبر الناظم أنه جاء عن	- ذكر جميع الشراح إغفال لفظ ﴿وَاحِدَةً﴾	العمل على الحذف في ﴿وَاحِدَةً﴾

		أبي داود حذف ألف ﴿وَاحِدٌ﴾	عن أبي داود. -أبو داود أغفل الموضوع الأول [البقرة 211] وعمم الحذف فيها في موضع [النساء 4].	﴿وَاحِدَةٌ﴾ في جميع المصاحف عدا الجماهيرية والباكستاني الهندي.
﴿الْعِظَمُ﴾	[95] ذكر حذف ﴿الْعِظَمُ﴾ معرف ومنكر عن نافع في سورة المؤمنين، والداني لم يذكر إلا الموضعين الأولين [المومنون 14]، وسكت عن الآخرين [المومنون 35]، [83].	[121] أشار إلى حذف المواضع الأربعة في المؤمنين عن الشيخين، وأن أبو داود ذكر حذف جميع ﴿الْعِظَمُ﴾ عدا الأول [البقرة 258]سكت عنه، وأثبت موضع [القيامة 3]	-البلنسي هي بالحذف له في جميع المواضع.	بالحذف في المصاحف المغاربية على قول الإمام البلنسي لكونه أطلق فيها الحذف إلا الجماهيرية فهي بالحذف في الأوليين وبالثبت في الآخرين لسكوت الإمام الداني، في المصاحف المشرقية بالحذف في الجميع إلا الموضوع الأول بالثبت لسكوت الإمام أبي داود عنه، أما موضع القيامة فهو بالثبت اتفاقاً.
(القتال)	[48]، [57]، [58]، [94] ذكر الناظم حذف مواضع البقرة الأربعة عن نافع في البيت الأولى ثم حذف موضع مواضع [النساء 75]، والخلف في [آل عمران 195].	[131، 133] أخبر الناظم عن الشيوخ حذف ألف ثمانٍ أحرف وهي: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ﴾ [البقرة 192] في البقرة، والفاظ القتال قبلها [البقرة 190]، كذا الأخير من فعل القتال [آل عمران 195]، وموضع [الحج 37] والقتال [مُحَمَّد 5].	-ابن عاشر اعترض على إطلاق حكم الحذف عن الشيوخ في موضع القتال ما يدخل الشاطبي وهو لم يذكرها. -وافقه على الاعتراض الأئمة الشراح كالرَجْرَاجِي.	العمل على بالحذف في المغاربية والمشارقية في جميع المواضع، أما الجماهيرية فالحذف في المواضع الثمانية وثبت ما عداها فيه، وخالفه الباكستاني بحذف موضع [الأحزاب 20].

مادة (شبه)	[52]	[132]	-ابن عاشر اعترض على الاطلاق عن أبي داود في هذا اللفظ.	في المصاحف بالحذف إلا الجماهيرية بالحذف في موضع البقرة: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ﴾ وغيرها بالإثبات.
الألف المعانقة للام الواقع بعد لام مفردة	[130]، [140]	[137، 147]	-ابن عاشر اعترض على مساوات الناظم بين المذكور لابن نجاح والمسكوت عنه، وعن التخيير في رسمها وهذا لا يستقيم مع وجود النص عن الداني والبلنسي.	والعمل عند المشاركة بالحذف في ما نص عليه الإمام أبو داود والإثبات في ما سكت عنه، وعند المغاربة بالحذف في الجميع على نص الإمام البلنسي في المنصف والجماهيرية على ما نص عليه الإمام أبو عمرو، والإثبات في غيرها، في المصحف الموريتاني الإثبات في كلمات: (لائم، لازب، علاظ، ظلام حلاف) وحذف ما سواها، موضع الجن الإثبات اتفاقا، ﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء 23]، و﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [الفتح 15].
﴿بِهَوَ لَفِيهِ﴾ [القصص 61]		[140]	- ابن عاشر أشار إلى على الناظم استثناء هذا الموضع لداني؛ لكونه لم يشر إليه.	وقد جرى عمل المشاركة على إثباته لسكوت الإمام أبي داود، وجرى عمل المغاربة على الحذف إتباعا للمنصف، ومن مفهوم الإمام الداني بالحذف في الجماهيرية وهي كذلك فيه، والموريتاني أيضا، وبالثبت في المصحف الباكستاني.

		﴿التَّوْبَةِ﴾ [غافر 14]		
﴿إِلَهَيْسٍ﴾ [النحل 51]	[131] ذكر الحذف في لفظ ﴿إِلَهَ﴾	[147] ذكر الحذف في لفظ ﴿إِلَهَ﴾ للداني.	-ابن عاشر اعترض بأن عبارة الإمام الداني تعبر على اندراج ﴿إِلَهَيْسٍ﴾، أما عبارة الناظم فلا يفهم منها ذلك.	العمل على الحذف فيها عن جل المصاحف، لنص المنصف، والداني عن المغاربة ونص أبو داود عند المشاركة.
(المضاعفة)	[53، 52] إطلاق الخلاف في أفعال المضاعفة.	[156، 158] ذكر الاتفاق على حذف موضع: [النساء 40] عن الشيخين، حذف ما سوى هذا الموضع لداني، والخلف عنه في أول [البقرة 343]، موضعي [الحديد 11، 18]، كما ذكر إطلاق الخلف للشاطبي .		العمل على الحذف في جميع المصاحف.
﴿كَجَارَةٍ﴾ [المائدة 47]	[176] إطلق الناظم الحذف في ﴿كَجَارَةٍ﴾ عن أبي داود.	-أبو داود سكت عن الموضع الأول: [المائدة 47]. -ابن عاشر وغيره من أئمة الرسم أخذ بالثبوت في موضع المائدة. -البلنسي حذفها ترجمة لا نصا فلم تعتبر في رسم المصاحف.	العمل في لفظ كفارة على الحذف في جميع المصاحف المشرقية والمغربية عدا الجماهيرية هي بالثبوت. موضع المائدة بالثبوت في جميع المصاحف.	
﴿حَلَجَجْتُمْ﴾ [آل عمران 65]	[178] ذكر الناظم الحذف في: ﴿أَتَحَجَّجُونِي﴾ [الأنعام 81]، ولم يذكر موضع [آل عمران 65]	-أبو داود نص على الحذف في موضع آل عمران والأنعام.	العمل على الحذف في المصاحف المشرقية والمغربية عدا الجماهيرية فهي بالثبوت.	

العمل على الحذف في المصاحف المشاركة والمغربية وبالإثبات في مصحف الجماهيرية، والباكستاني الهندي.	-أبو داود نص على موضع [آل عمران 154]، [الأحزاب 33]، وسكت عن [المائدة 52]، [الفتح 26]. -أعترض على الناظم جل الشراح. -الخراز في عمدة البيان ذكرها بالحذف.	[179] أشار الناظم إلى حذف لفظ: (جهالة) ولم يذكر ﴿الْجَهْلِيَّةَ﴾.	﴿الْجَهْلِيَّةَ﴾ [آل عمران 154]	
بالحذف في المصاحف المشاركة والمغربية إلا مصحف الجماهيرية والباكستاني الهندي فبالإثبات فيها.	-أبو داود نص على حذف ﴿الْخَلِيلُ﴾ [الحشر 24]. -المنصف ذكر الحذف. -الداني على الإثبات لما كان على وزن: (فاعل).	[179] أشار الناظم إلى حذف ﴿خَلِيلٌ﴾ للمنصف، وهو متعدد ومنوع، ولم يذكر لفظ ﴿الْخَلِيلُ﴾ [الحشر 24] لأبي داود.	﴿الْخَلِيلُ﴾ [الحشر 24]	
بالحذف في المصاحف إلا في الجماهيرية والمصحف الباكستاني الهندي فهي بالإثبات.	-أبو داود نص على حذف ﴿الْأَدْبَرُ﴾ [الأحزاب 15]، [الحشر 12]. -المنصف أطلق الحذف فيها.	[199، 198] ذكر الناظم ﴿أَدْبَرَهُمْ﴾ مقيد بضمير الغائبين، فلا يدخل ﴿الْأَدْبَرُ﴾ كما أشار إلى إطلاق الحذف فيها عن المنصف.	﴿الْأَدْبَرُ﴾ [الأحزاب 15]، [الحشر 12].	
عمل جميع المصاحف على تصوير الهمزة ألف.	-أبو داود نص على الخلف فيهما، واختار إثبات الصورة. -ابن عاشر وغيره من الشراح اعترض على عدم ذكره.	[309] ذكر الناظم الخلف ﴿إِطْمَأْنَنْتُمْ﴾ [النساء 102] لأبي داود ولم يشير إلى ﴿أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة 285].	﴿أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة 285]	

﴿يَنْشَوُا﴾ [الزخرف 17]	ذكر الخلف فيها	[311] ذكر تصوير الهمزة واوا بعدها ألف وهي من مستثنيات الهمزة المتطرفة بعد متحرك، لم يشر إلى الخلف لشاطبي.	-الشاطبي ذكر الخلاف فيها. -الأئمة على ما ذكره الناظم.	العمل على تصوير الهمزة واوا بعدها ألف في جميع المصاحف.
﴿يَأْيُ﴾ [الأعراف 185]، [المرسلات 50]		[353] تضمن البيت زيادة الياء في خمس كلمات وسكت عن موضع الأعراف لأبي داود وأنه نص على أنه بياء واحدة وعن الغازي بياءين، والخلاف في موضع المرسلات.	-أبو داود ذكر الخلف واختار رسمها بواحدة. -ابن آجط زاد موضع الجائية. - كتاب الهجاء في رسم المصحف لمؤلف مشرقى مجهول نص على أنها ﴿يَأْيُ﴾ خمسة وثلاثون موضعا ببياءين.	العمل على كتابته بياء واحدة.
﴿أَيْمَى﴾ [النور 32]		[361] ذكرها في الشبيهة بالمقلبة عن ياء وهي ألف التأنيت على مذهب الكوفيين، وهي في الأصل منقلبة وسكت عن حذف ألفها الأولى لأبي داود.	-أبو داود ذكر الحذف في الألف الأولى. -ابن وثيق أيضا، وبعضهم نص على إثباتها.	وهي بالحذف في المصاحف المشرقية و المصاحف المغاربية عدا الجماهيرية بالثبت فيها.
﴿رُءِىَ﴾ [يوسف 43، 100]		[368] أشار الناظم إلى حذف الألف دون رسم الياء في أربع كلمات عن أبي داود منها ﴿أَخْبَاهُمْ﴾ [البقرة 241] ولم يذكر هذا الحرف لأبي داود.	- أبو داود ذكرها في الموضع الأول بحذف الألف واسقاط صورة الهمزة، واكتفى بحذف صورة الهمز ة فقط في الموضع الثاني. -الداني لم يشر إليها	في المصاحف المشرقية والمغربية بحذف صورة الهمزة و الألف عدا الجماهيرية بحذف صورة الهمزة وإثبات الألف في الموضعين.

هما بالألف في كل المصاحف المغاربية والمشارقية.	-أبو داود ذكر الخلاف فيهما دون ترجيح. - الداني ذكر الحذف عن بعض المصاحف لكنه ضعفه.	[347، 346] بعد أن ذكر الناظم زيادة الألف بعد واو الجمع، استثنى لشيخ النقل حذف أصلين مطردين وأربعة أحرف ولم يشر إلى هذين الحرفين لأبي داود.		﴿لِتَرْبُوا﴾ [الروم 38] ﴿ءَاذُوا﴾ [الأحزاب 69]
والعمل على رسمها بالياء في المصاحف المشرقية و المغربية.	-أبو داود نص على أن: ﴿أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل 92] رسمها الغازي بألف، ورسمها عطاء بالألف، والياء معا، وأختار فيها الألف، وأختار أبو داود رسمها بالياء. -الداني نص على رسمها بالياء.	[381] أخبر الناظم في هذا البيت أن الإمام أبا داود نص على أن الموضعين من سورة الأعراف وهما: ﴿تَرْبِنِي﴾ [الأعراف 143] في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بالياء ولم يشر إلى هذا الموضع لأبي داود وهو منصوص عليه بالخلف.		﴿أَرْبَى﴾ [النحل 92]
جرى العمل على رسمها بالياء.	-أبو داود نص على أن موضعي يوسف في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف، وفي كليهما بغير ياء. نص على أن موضع النمل بالألف بعد الراء عن حكم وعطاء، والياء عن الغازي وهو مختاره. وموضع الصفات مختلف عن الأئمة.	[379]، [381] ذكر الناظم في هذه الأبيات كلمات كتبت في المصاحف بألف أو بالياء، أو دونهما، ولم يشر إلى هذه المواضع عن أبي داود.		﴿أَرَى﴾ [النمل 27، 20] ﴿أَرْبِنِي﴾ [يوسف 32] ﴿نَادِينَا﴾ [الصفات 75]

